

صين إشتراكية أم كوكب إشتراكي

ودور الثلاثي الثوري

د. عادل سماره

2022

صين إشتراكية أم كوكب إشتراكى

تأليف د. عادل سماره

منشورات: مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنمية

الطبعة الأولى: 2022

حقوق الطبع محفوظة لمركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنمية، وموقع كنعان الإلكتروني
وموقع الإشتباك الإلكتروني

يُمنع أيّ كان من إعادة طباعة الكتاب منعاً باتاً.

تصميم الغلاف: الفنانة سلوى عمر

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------|
| 5 | إهداء مختلف |
| 6 | الشكر دائماً |
| 7 | المقدمة |
| 12 | الفصل الأول رواية السلطة |
| 13 | أطروحة دينغ |
| 16 | المجلد الأول: فان فوكيان: الثورة في جانب العرض إطار تحليلي واسع |
| 23 | ثورة جانب العرض مع النمط الصيني/فانغ فوكيان |
| 29 | أسباب الإفراط في الطاقة الإنتاجية: تحليل العرض المجلد الثاني: كوي هايينج |
| 49 | التطور الجديد للاقتصاد السياسي الماركسي في الصين المعاصرة الفصل الثاني |
| 63 | آراء مع النظام |
| 64 | المعونة الغربية أداة للسيطرة على البلدان الضعيفة/سمير أمين |
| 72 | الصين والعالم الثالث/ تشارلز مكلفي |
| 83 | لماذا تجاوزت الصين الولايات المتحدة/ محمد شعاف |
| 91 | اللغز الصيني ورأسمالية الدولة/ملاذ اليوسف |
| 96 | ضغط أمريكي على الصين: تايلاند مثلاً/ كريستوفر يلاك |
| 98 | الصين رأسمالية، إشتراكية أم ماذا/ ريتشارد ووف |
| 102 | صينيون يقارنون لصالح الصين/ زهانج كيساو |
| 107 | كيف أخرج الشيوعيون الصين من حالة التخلف/ برون جويجوي |
| 115 | محاضرة/ يانس فايروفاكس |
| 120 | حقائق تفند مزاعم فخ الديون/ليو شون هي |
| 124 | إستراتيجية الاحتواء التكنولوجي /وليد شراره |
| 127 | ما الذي يشكل الاقتصاد: راس المال الخاص أم الشركات المملوكة من الدولة |
| 133 | شوكات علي شادوري |
| 138 | الحرب المختلطة الهجينة: حكومات وشركات /فيجاي براشاد وجيوكسيونغ |
| 145 | تشابك الصراع افيدولوجي الصيني الأمريكي/جون فو زاو |
| 152 | جولة في وجهات النظر حول علاقة الصين بالإمبريالية |
| 159 | ليست الصين امبريالية ولا جزء من الجنوب |

177 اجتثاث الفقر المدقع في الصين/شيانغ وانغ ودانييلا روجيري

الفصل الثالث

- 206 لبراليون ووسطيون**
 207 كيف نجحت الصين: مستقبل اقتصاد الصين إلى الراسمالية/ جوزيف ستيجلتز
 212 مصير الصين: رجل أعمال، أكاديمي، مضارب ومستثمر، موقف وسط
 214 مارتن جيكس/كيمبردج
 218 وارين بافت وندوة وسط بعقليو رجل اعمال
 224 ندوة /راقب اقتصاد الصين في السنوات الثلاثين القادمة.

الفصل الرابع

- 227 نقد و/أو ضد النظام الصيني**
 228 مدرسة مونثلي ريفيو/موقف نقدي /ومدخل التحليل الطبقي
 229 تعرية الرواية السائدة
 233 قوة الطبقة وحصاة العمل
 238 الاقتصاد السياسي لتفكيك الجماعات/زهون كسيو
 259 نقاش داخلي في مونثلي ريفيو بشأن الصين راسمالية أم إمبريالية
 267 الاتجاه التروتسكي: موقف قطعي برأسمالية وإمبريالية الصين/إتسييان ميركنتانت
 274 لماذا الصين راسمالية: نحو مناهضة للإمبريالية مناهضة للقومية/ إيلي فريدمان
 286 تينيات من ورق: الصين والإنهيار القادم/مراجعة ويل هوتون لكتاب والدين بيلو
 289 الصين كقوة عالمية: هل الصين قوة إمبريالية على صورة الغرب/ والدين بيلو
 294 الراسمالية على الطريقة الصينية: نقاط قوتها هي أيضاً نقاط ضعفها/والدين بيلو
 305 الثورات الثلاث للحزب الشيوعي الصيني/ والدين بيلو
 313 الاتجاه الماوي: الصين إمبريالية إجتماعية جديدة/ الحزب الشيوعي الهندي الماوي
 325 موقف عدواني: أطراف غير يسارية: كبير إستراتيجي إدارة ترامب/ستيف بانون
 327 الصين تجارياً مع الولايات المتحدة وأوروبا: علاقات عدوانية ومترددة/ناتاشا شوراك
 332 أستراليا تتعجل العدوان/بول ديب و جون لي

الفصل الخامس

- 343 خلاصة النتائج: ما هي الصين**
343 وإلى أين هي والعالم
 352 الصين وقوانين حركة راس المال
 359 هل الصين إمبريالية
 364 التشابه والاختلاف في تبني الحوافز المادية
 372 وضع البنك المركزي/اختلاف الصين وروسيا
 379 هل من سمات ماوية في النظام الصيني الحالي
 381 سباق وصف الصين
 384 وبعد
393 English Abstract

إهداء مختلف

إلى مختلف الجامعات المحلية فبحظرها إياي عن المحاورات مع الشباب والشباب أو ما يسمونه التدريس منحتني وقتاً للقراءة والكتابة أوسع عوض سني الفقر للكتب في السجون.

بينما بالمقابل ست سنوات من المحاكمة لموقفي ضد التطبيع والكيدية السياسية من دُعاة دولة مع المستوطنين نهشت من وقتي الكثير، والوقت الشخصي جزء من الزمن أو الزمان، والزمان هو الفعل/الإنتاج في الحيز/المكان سواء في الفكر أو في الجغرافيا.

الشكر دائماً

لم يكن لهذا العمل أن يبدأ وينمو ويتم، على علته، لولا الجهد الموازي دائماً من الرفيق مسعد عربيد في المشاركة في النقاش لساعات هاتفياً والمكاتبة وتوفير الكثير من المواد التي لا تتوفر في الأرض المحتلة وخاصة بالإنجليزية. فيما يخص مسعد، الشكر اقل مما يجب، فهو شريك ورفيق.

لم يكن ممكناً لهذا الكتاب وحسب، ولكن مختلف ما تمكنت من إنجازها، أن تُنجز لولا عناية شريكتي عناية.

أما الصديقة العزيزة سلوى عمر فقد غمرتني بقدرتها الفنية اللافتة في تقديم عدة تصاميم للغلاف حتى خرج بالشكل المعبر. اللغة لا تتسع لشكري لها دوماً. والشكر موصول للسيدة ميسون عوده جنجت مديرة محطة إذاعة نسا أف أم التي أسعفتني بكتابين من الصين عن الصين مما ساهم في إيضاح رؤية الصين الرسمية لذاتها.

المعرفة تراكمية تاريخية إنسانية، لذا، يحتوي اي عمل بشري على مساهمات جنود مجهولين وفروا لنا معارف هائلة، استخدمناها دون توفر فرصة شكرهم فرادى لأن ذلك مستحيلاً، فليكن الشكر الجماعي حتى لمن يتناقضوا معنا، فالجدل والنقد وتصادم الأطروحات هي مهماز الإبداع.

عادل سماره

فلسطين المحتلة، 29 كانون ثانٍ 2022

المقدمة

هل قراءة الصين بقصد القطع بتوجهها أم لاستخلاص ما لصالح عالم إشتراكي هو أوسع من الصين رغم أهميتها واتساعها؟ هذا ما تصل إليه وأنت تقرأ الصين الشعبية اليوم. أخبار، بيانات، وقائع، تخليقات، مواقف، تحليلات كتباً إيديولوجيات... الخ متناقضة إلى حد مُربك قد نلخصها في مواقف وتحليلات مؤيدة للنظام الحالي، وأخرى في موقف وسطي وبعضها في موقف نقدي وآخر في موقف معادٍ، وفي الدعم أو النقد أو الدحض للصين كثيراً ما تتلاقى في الخلاصات مواقف يمين ويسار! في التحليلات والمواقف والأحكام جميعاً منطلق ما هنا أو هناك، وفيها جميعاً تحليلات رصينة ومساهمات ومبالغات وسياسة وإيديولوجيا مشوّهة ومشوّهة أكثر منه علماً! ومن نتائج ذلك إدخال المرء في دوامة يفقد معها ما أرادته في البدء ليعود في النهاية للبحث من البداية!.

من الصعوبة بمكان الكتابة عن حدث وهو جارٍ، حدث كبير في بلد الأكبر في الكوكب. فالصين في حالة من التغيير الدرامي المتواصل مما يجعل الإحاطة أو القطع ب: أين تتجه؟ أمراً شائكاً وبالتالي يسمح بتجليس الصين في الوضع العالمي وليس إيلاج العالم في تجربة الصين بغض النظر عن طبيعة هذه التجربة.

نعم، من اللافت في هذه الكتابات الهائلة عن الصين تقاطع مواقف حركات شيوعية يسارية مع مواقف يمينية برجوازية وحتى إمبريالية رسمية مما يجعل عدم اليقين وضياح التحديد هو سيد اللحظة. لذا، تشغل هذا الكتاب اسئلة عديدة لا شك أن صفحاته ستضيق عنها، فاي كتاب يمكنه احتواء مختلف هذه المتناقضات حد الإطلاق!

هل كان أساس نمو الصين هو الحقبة الماوية؟

ما هو سر قدرة الصين على ضبط بلد بهذا العدد وفي عالم يمور بالتغيرات والتناقضات إلى حد خطورة راس المال على البشرية؟ هل هناك دور للحزب لأنه منتشر شعبياً وليس المنحصر بيروقراطياً في الأعلى كما يقول فريق؟ هل المسألة قبضة أمنية من حزب بيروقراطي بعقيدة شمولية كما يزعم البعض أيضاً؟ أم للحزب قاعدة شعبية واسعة تعطيه الدعم والاطمئنان؟ هل للجيش دور في تثبيت النظام بل في انتقاله من الماوية إلى الانفتاح كما كان دوره في إخماد الثورة الثقافية؟ هل التنقيف الشعبي أي خلق ثقافة شعبية ضد الراسمالية والغرب تقنع الشارع بالدولة وخاصة الطبقة العاملة الدنيا التي تحولت من الريف إلى المدينة؟ أم أن هناك إيجابيات تقنع الشارع عموماً؟ وهل الشارع مقتنع أم متململ، مقموع... الخ.

هل كانت الصين الماوية مبادرة في بلورة ومن ثم تبني موديل فك الارتباط؟ أم حصل ذلك أوتوماتيكياً بسبب سعة حجم سوقها فلم يحصرها ويحصرها لجم التبادل الموسع

خارجياً؟ هل كانت هناك ضغوطات وحصار دفعت الصين للتوجه للداخل؟ وهل يتكرر هذا اليوم؟

هل تبين تجربة الصين بأن فك الارتباط مسألة مرحلية انتقالية تبدأ إثر التحرر الوطني وبناء الدولة والاقتصاد إلى أن تتماسك، أو في ظروف الحصار وحتى الأزمات الممتدة، وبعدها لا يتعاش الاقتصاد مع فك الارتباط؟ بمعنى ان إيدولوجيا السوق هي الوريث المنتصر في النهاية كما يجادل فريق من استراتيجيي وأكاديميي وعلماء اجتماع الغرب الرأسمالي؟ أم أن الصين شيوعية تماماً وخاصة بعد توجهات الرئيس الحالي وبالتالي يجب قضم ظهرها كما يدعو قادة ومفكرين من الغرب الرأسمالي بقيادة رؤساء الولايات المتحدة؟

هل كانت صحيحة سياسة انفتاح الصين الماوية على امريكا 1971؟ أم و أن هذا الانفتاح هو الذي اسس للانفتاح بعد ماو، وإن اختلفت درجة الانفتاح والهدف منها؟ هل تأثرت الصين، في فترة ماو أم بعد فترته، بنظرية إفزي لبيرمان في الانتقال إلى الحوافز المادية أثناء حكم خروتشوف؟ هل كان الانفتاح تطبيع صيني وسوفييتي؟ هل ذلك الانفتاح كان فحاً للصين الماوية ودفعاً لصراع اعرق مع السوفييت؟ لنتذكر الخلاف الصيني السوفييتي. هل الدرس المستفاد أن النظامين كانا دون المهمة التاريخية؟ لماذا لم تتصارع أنظمة المركز الرأسمالي بنفس الطريقة التي تصارعت فيها الصين والاتحاد السوفييتي الاشتراكيين؟ هل يصح أن نطلق على الزمن الجاري "عصر سيطرة الطبقة المتحكمة أكثر ب و عبر التكنولوجيا" فهل هذا وضع الحزب الشيوعي الصيني؟

¹ من الطريف والضر بالعقول ما قيل عن كيسنجر في هذه المسألة بأنه ثعلب سياسة وعبقري... الخ وهذا يدفعنا لمقارنة حالتين. لم يندفع ماو لا بنكسون ولا بكيسنجر حين استقبلهما بل كان يؤسس للوصول إلى التكنولوجيا الغربية التي يحتكرها الغرب الرأسمالي بسلوك مصلي. وموقف ماو هذا هو الذي أسس للانفتاح الموسع لاحقاً على يد دينغ هيساو بينغ للوصول إلى التكنولوجيا الغربية بل لنقل إلى التكنولوجيا في الغرب لأن هذا المستوى من التطور قام وبشكل رئيسي على تدمير التطور المبكر للصين والهند بالمدفعية الأوروبية ومن ثم نهب ثروات مختلف بلدان العالم. هل يكفي ان نقول بأن ما نهته بريطانيا من الهند في الحقبة الاستعمارية وصل 45 ترليون دولار؟ وهذا يذكرنا بأطروحة الراحل أنور عبد الملك بأن الغرب مدين للعالم بما يسميه نهب فائض القيمة التاريخي. أما ما يُنسب إلى كيسنجر بأنه نجح في جر مصر إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني ومن ثم إخراجها من الصراع العربي الصهيوني، فالأمر لا يحتاج إلى كل هذه المبالغة فالقيادة المصرية التي مثلت الارتداد عن الناصرية كحكم وطبقة طفيلية كمبرادورية وجدت مصالحها في التطبيع مع الكيان والارتباط بالسوق العالمية ، أي لم تكن غبية وساذجة بل كانت تعرف مصالحها وتعرف تناقض مصالحها مع مصلحة مصر والأمة العربية جمعاء. نعم لا نرى عبقرية لكيسنجر في هذه اللعبة ولا في تلك. فيما يخص مقدار النهب من الهند، انظر

Nu'man Abd Al-Wahid

fN6ovetmb1efr n2s6 at 1h60f37 gPM1r6iéd ·
An essay exploring the idea that GCC "investments" into Britain are actually loot in the tradition British imperialism. The monies delivered to the UK economy could be spent more fruitfully in the wider region of west Asia:
<https://english.ahmavadeen.net/.../decolonizing...>

فالماكينة ليست سوى وليد العقل البشري، لكن انحطاطها في تحويلها إلى أداة لمصالح طبقات معينة تتضائل عددياً حتى لتكاد تبدو مجموعة أفراد أو فرداً واحداً بيل جتيس وزوجه نموذجاً، مقابل تراكم ما لا يمكن حسابه مقابل أعداد من فقراء وجياع ومرضى البشر الذين يصعب حساب عددهم حتى بالحواسيب؟ هل هو عصر فوضى الإعلام والذي يقضي إلى حد ما على التاريخ فيضع المرء على مفترق طرق لا تُحصى ليصل بهذا المرء إما إلى ضياع أو تسليم بما يُحشى في ذهنه.

لست أدري بعد! فقد يُجيب الكتاب على هذه الأسئلة والتساؤلات، لكن على الأقل هذا سبب من سببين لهذه المحاولة أما السبب الثاني فهو قراءة تجربة الصين في سياق بل وتوظيفها لخدمة الثورة العالمية ووصول عالم إشتراكي وهو الهدف الأس، وفي التحليل الأخير، هذا بيد القراء. فيما يخص آلية الشغل في الكتاب كنت أمام أحد خيارين: إما أن أضع النص الكامل لكل كاتب أو طرف كما هو دون تدخل مني على أن أكتب تدخلاتي جميعها في فصل أخير، أو أن أكتب مباشرة داخل كل نص ما اراه مناسباً للتدخل من قبلي، أم التدخل في السياق والتحليل في النهاية؟ وانتهيت إلى الخيار الثاني رغم ما في ذلك من بعض التكرار.

لم ألتزم في كل فصل بتثبيت مراجع أو هوامش النص المعالج، ولكن ثبتت المرجع نفسه ليعود الباحث الجاد للمقارنة. ولكن هناك بعض الموضوعات بلا رابط لأن روابطها لم تفتح، وهي على اية حال قليلة واستثنائية، كما أن بعض المقطعات وضعناها بين ظفرين هكذا "...". أشرنا لبعضها بالصفحة والبعض لا، بناء على مدى أهمية المقطع. قمت بتنويع المقالات من سرد ميداني قصصي إلى إيديولوجيا بحثة إلى تحليل اقتصادي محترف، ولأنني تدخلت بملاحظات داخل كل نص أو متن، كان لا بد أن أضع النص الأصلي بين أقواس "هكذا" رغم طوله حفاظاً على حق المؤلفين/ات وقد وضعت تدخلاتي داخل النصوص بين اقواس مختلفة (هكذا) أما ملاحظاتي في نهاية كل نص فبقيت حرة بلا اقواس.

وحاولت في النهاية تكثيف كل ما ورد في الكتاب ليس لإصدار حكم قاطع مانع عن ما هي الصين ولكن أردت القول بأن الصين ليست كل العالم وإذا كان علينا قراءة وفهم الصين فذلك من أجل عالم إشتراكي وليس من أجل خلق كومنترن صيني خليفة للسوفييتي هذه المرّة. بقول آخر، يجب إخضاع الصين لمقتضيات النظرية والثورة الأمامية الإشتراكية وليس العكس.

وجدت أن عليّ منذ الخطى الأولى لهذا العمل أن أُبين بأنه ارتكز على قراءة الصين الشعبية الحالية بداية وتركيزاً على الإقتصاد السياسي، أو بكلام آخر، فلسفة الإقتصاد السياسي حيث تعني العوامل المادية التاريخية معاً، دون إهمال العوامل أو المستويات الأخرى، وبالطبع إذا توفرت المعطيات، بل حتى المعلومات. وقد يسعفنا في استهلال

التناول من باب الاقتصاد، رغم ثرثرة دُعاة مساواة دور الاقتصاد بالعوامل الأخرى أو أسبقية بعضها على الإقتصاد، أن كل ما يدور اليوم وحتى سابقا عن الصين يتمحور بعمق وكثافة حول دور ووضع الصين الاقتصادي وتحديداً نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج الاجتماعية بل الطبقيّة وبأن المستوى السياسي في الصين محكوم نجاحه أو فشله في قبول المستوى الطبقي/الطبقات الشعبية به. ولا يكون القبول الطبقي بغير حياة أفضل، نزع الاستغلال، الاقتراب من المساواة، وتحقيق الحريتين الاقتصادية والاجتماعية السياسية على مستوى الفرد، والطبقة والنوع طبعاً، وهذا بالطبع مقصود به النظرة الأوسع للعامل المقرر بأنه العامل المادي باتساعه ثقافياً وطبقياً وسياسياً وفي النهاية إقتصادياً واقصد هنا دحض التقزيم البرجوازي للماركسية باتهامها بأنها حتمية اقتصادية وذلك للتعمية عن التحليل المادي التاريخي والذي يتضمن العامل الاقتصادي ولا يتلخص/ينقرم فيه².

وأقصد بهذا تجاوز ورفض المعايير التي تضخها أكاديميا وإيديولوجيا البرجوازية وخاصة تناولها للصين من باب رؤيتها هي للديمقراطية والاستبداد أي معايير الغرب الرأسمالي طبعاً وخاصة في ما يسمونه حقوق الإنسان التي صاغوها بل وصاغوا لها إنساناً آخر. أعتقد أن الكتابات بالعربية عن الصين هي ضئيلة، لذا أمل أن يسد هذا الكتاب بعض الفراغ المهول في المكتبة العربية. وهنا، قد يتسائل البعض: هل عالج الكتاب العلاقات العربية الصينية؟ هو سؤال طبيعي ومنطقي، ولكن لا، وذلك لأن العرب كأنظمة ليسوا كتلة واحدة بل كتلاً متعادلة مفككة ولكن ضمن الخضوع لهيمنة الإمبريالية أي أنها تلعب دوراً في الثورة المضادة ولا تجتمع منها معاً سوى المخابرات ووزارات الداخلية لتبادل خبرات القمع، وعلى الهامش تلتقي الفرق الرياضية ويخرق هذا وذاك وجود تبادل فني وثقافي عربي خارج عن رغبة الأنظمة والطبقات الحاكمة. وليس هذا السبب الأول أو الوحيد بل إن موضوع هذا الكتاب وخاصة هدفه هو الثورة العالمية وهذا يخص الثوريين العرب ولذا فدورهم هو في القادم من التطورات بشكل

² قد أجزى لنفسه مقارنة حصر العامل الحاسم للتطور في الاقتصاد كنظرة مغلقة وحتمية للحياة، وليس كون الاقتصاد جزء من المفهوم المادي التاريخي للتطور، ب من يفهموا المرأة كجسم وليس كجسد. أي أن المرأة قبل كل شيء إنسان، وهي تُعيد إنتاج المجتمع، وهي تفكر، هي حضور وليست مجرد وجود كنتم وصامت، تعمل، وهي تحب وضمن كل هذه الأمور تمارس الحب والحرب والجنس... الخ.

اساسي اي النضال ما أمكن لدور عربي وخاصة للشيوعيين العرب في المساهمة في الثورة العالمية الاشتراكية طبعاً وخاصة عبر موقف جريء ونقدي رفاقي للصين وليس موقف التابع كما كان ذلك في فترة الدولة السوفييتية. وبالمناسبة، أنصح القارئ الجاد أن يقرأ كامل الكتاب نظراً لتعدد وتناقض وتضارب الأطروحات بين دفتيه. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فالكتاب كما أمل هو بحث يهّم وآمل أن يثد الحزبي والأكاديمي والسياسي معاً. قسّمنا قراءة الحالة الصينية إلى:

- عرض وتحليل الخطاب الرسمي للنظام/السلطة
- عرض وتحليل مواقف كتّاباً يدعمون النظام الحالي
- عرض وتحليل مواقف كتّاباً اتخذوا مواقف وسطية من تجربة الصين بعد
الماوية
- عرض وتحليل مواقف كتّاباً ضد النظام الحالي
- استخلاصات

ولكن هذا التقسيم ليس حدّياً، فهناك تداخل في مواقف كتّابٍ في فصل مع آخرين وخاصة في كثير من الأرقام والنسب.

فلينشغلوا في تفسير ما هي الصين، إن مهمتنا تغيير الصين والعالم

الفصل الأول

رواية السلطة

أطروحة دينغ هيساو بينغ؟

أستهلُّ موقف القيادة الصينية بما طرحه دينغ هيساو بينغ نفسه كمؤسس للصين ما بعد الماوية ، وهو مثابة فهمه لسؤال الاشتراكية وذلك لأن الخلاف في الصين وحول الصين يتمحور حول الاشتراكية ومدى اشتراكية الصين من عدمها ومصيرها: يقول دينغ:

- 1- أن لا يُعتبر الفقر ولا التطور البطيء الطريق الأفضل للإشتراكية فالمهمة الأساسية للإشتراكية هي تطوير القوى المنتجة.
- 2- تطور القوى المنتجة هو نقيض شعار لين بياو ومجموعة الأربعة. (يقصد الذين تسلموا الحكم لفترة قصيرة بعد رحيل ماو تسي تونغ ثم أقتلهم دينغ وفريقه ع.س)
- 3- ليست المساواة ولا الاستقطاب اشتراكية ، الهدف النهائي للإشتراكية هو الرفاه المشترك، ومع ذلك ، فإن الازدهار المشترك لا يعني الازدهار للجميع في نفس الوقت: يجب السماح لبعض الناس وبعض المناطق بالثراء أولاً.
- 4- الشيء المهم هو تفعيل كل عامل إيجابي والقيام بكل ما هو ممكن لتطوير اقتصادنا وزيادة القيمة الوطنية الإجمالية للإنتاج مع ادخال التوزيع التنظيمي والسياسات الضريبية في نفس الوقت لضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق الهدف النهائي من الازدهار المشترك.
- 5- لا يعني الاقتصاد المخطط بالضرورة ممارسة اشتراكية ولا يعني اقتصاد السوق بالضرورة ممارسة رأسمالية، يمكن ممارسة اقتصاد السوق في ظل الاشتراكية.
- 6- جوهر الاشتراكية هو تحرير القوى المنتجة وتطويرها والقضاء على الاستغلال والاستقطاب وتحقيق الرخاء للجميع.
- 7- الإشتراكية مصطلح جيد للغاية، ومع ذلك ، إذا لم تقم بعمل جيد، إذا لم يكن لدينا فهم شامل لها وتبنينا سياسات صحيحة، فلن يتم تفعيل جوهرها بالكامل. إن الاقتصاد المحلي النشط سيساعد على تعزيز الاشتراكية دون التأثير على جوهرها، إن اعظم تفوق للإشتراكية هو انها تُمكن جميع الناس، فالازدهار المشترك هو جوهر الاشتراكية.
- 8- بدون الديمقراطية لن تكون هناك اشتراكية أو تحديث اشتراكي والديمقراطية سمة سياسية مهمة للإشتراكية.

9- يجب ان يكون هناك مستوى عال من التقدم الإيديولوجي والأخلاقي ، وهو سمة من سمات الإيديولوجيا والثقافة والاشتراكية. أثناء العمل من أجل حضارة اشتراكية متقدمة مادياً ، يجب أن نبني حضارة متطورة ثقافياً وإيديولوجياً من خلال رفع المستوى العلمي والثقافي للأمة بأكملها وتعزيز الحياة الثقافية الغنية والمتنوعة المستوحات من المثل العليا.

10- يجب بناء الاشتراكية من خلال الإصلاح والانفتاح وسياسة الإصلاح والانفتاح لها تأثير بالغ الأهمية على مصير الأمة.

11- وفي نقده لأطروحة ستالين: " بانه في المجتمع الاشتراكي كانت علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية (البنية الفوقية والقاعدة الاقتصادية) منسجة تماماً".

حاجج دينغ من مدخل آخر، بأن الوحدة الأخلاقية والسياسية هي القوة الدافعة لتطور المجتمع الاشتراكي. إن الأفكار التي انكرت وجود التناقضات في المجتمع الاشتراكي بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وبين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية أدت إلى إنكار الحاجة إلى إصلاح الاشتراكية وبالتالي تجمدت النظم الاقتصادية والسياسية.

12- الدور الأساسي والقيادي في بناء الاشتراكية ينحصر بالحزب الشيوعي الصيني.

في التحليل النهائي بدون قيادة الحزب سيكون من المستحيل تحقيق أي شيء في الصين المعاصرة، حملة التحديث الاشتراكي يجب ان يقودها الحزب الشيوعي هذا مبدا لا يُنازع.

و من أجل دعم قيادة الحزب يجب أن نسعى جاهدين لتحسينها ، تحسين قيادة الحزب.

من الضروري تحسين حالته الحالية والنظام الذي يعمل بموجبه بالإضافة إلى إجراء تغييرات في تنظيم الحزب. وفي الظروف التاريخية الجديدة سيصبح حزبا ماركسيا متشدداً. وقوة مركزية قوية تفود الشعب في جميع انحاء البلاد في جهودهم لبناء مجتمع اشتراكي متقدم ماديا وأخلاقيا "

لقد حققت الصين في مدرسة دينغ ومن بعده كثيراً مما طرحه وخاصة النقلة الاقتصادية الإنتاجية النوعية إلى حد مُبهر. ولكن في الوقت نفسه انتقل الحزب الشيوعي من حزب الطبقة إلى حزب كل الشعب ولكن مع الحفاظ على السلطة بيد الحزب فقط، اي بدون وجود أحزاب أخرى وهذا يعني ان البلد تحت حكم ديكتاتورية الحزب وليست ديكتاتورية الطبقة العاملة والفلاحين كمنتجين وأكثرية شعبية أو مجتمعية.

وهذا التطور والمختلف معاً كرّس أطروحة دينغ بأن البلد في سبيل وسياق تطوير قوى الإنتاج لا بد أن يسمح بعدم المساواة كشرط لتطور قوى الإنتاج. ولكن هذا الانفتاح لصالح التمايز الطبقي فتح الطريق لظاهرتين مقلقتين مصيرياً: الأولى: انتشار موسع للفساد والثانية: ظهور طبقة مليارديرات في بلد يعتبر طريقه في التطور طريق الاشتراكية. بعد عام 2013، تمكن شي جينبينغ الرئيس الحالي للصين من محاصرة واسعة للفساد، ولكن ماذا عن طبقة المليونيرات؟ فهل كسبها الهائل مشروعاً؟ لندع هذا لسياق البحث ونتأججه.

تتكون مادة هذا الفصل من قراءة لكتابين صدرا في الصين نفسها تؤيدان وتشرحان النظام القائم.

الثورة في جانب العرض بأسلوب صيني

المجلد الأول

Supply-Side Revolution with Chinese Style

Fang Fuqian

يبدأ فانج كتابه بتقديم تعريف أو تفسير لعنوانه نفسه والذي يتضمن موقف السلطة الصينية نفسها وذلك على النحو التالي:

"تفسير العنوان... يعد الإصلاح الهيكلي لجانب العرض للاقتصاد الصيني الذي بدأ في نوفمبر 2015 أساساً لـ أو مثابة "ثورة صينية في جانب العرض... كان الإصلاح والانفتاح الذي بدأ في عام 1979 هو أول ثورة في الاقتصاد الصيني. لقد كان ثورة داخل نظام الاقتصاد المخطط شديد التركيز وثورة ضد نماذج/موديلات عزل البلاد عن العالم الخارجي أي ضد التنمية المغلقة" (ص1).

بعيدا عن الوصف اللغوي للتغيير بأنه ثورة/ثوري وهو كخطاب مستمد من الخطاب في الحقبة الماوية، إلا أنه أستخدم بشكل مضاد حيث يتضمن نقد السياسات الاقتصادية الماوية ولكن بطريقة ملتوية نوعا ما حيث يستخدم داخل بدل كلمة على أو ضد ما يسميه الكاتب "الاقتصاد المخطط شديد التركيز وعزل البلاد عن العالم الخارجي" بدل فك الارتباط حيث يصفه بـ "التنمية المغلقة".

ولو قرأنا هذا النص بالخطاب الصيني الماوي لقلنا بأن "الثورة الجديدة" هي الانفتاح على والانخراط في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي بقيادة "طرائقيا راس المال" Capitalist Roareds. هذا من جهة ، ومن جهة ثانية، فـ "الثورة الجديدة سواء 1979 و 2015 هي/هما نقد أو رفض للاستراتيجية الماوية في "فك الارتباط" وهذا ما سنتناوله لاحقاً في غير موضع.

من جهة ثانية، فإن إهمال المصطلح الأساسي للتنمية في الحقبة الماوية وهو فك الارتباط بتسميته "التنمية المغلقة" هو نقد غير موضوعي للمفهوم بل ويحوي استهانة ما غير مقبولة منطقياً لأن "مغلقة" تعني في أفضل الأحوال التحجر، هذا مع أن هذه الاستراتيجية التنموية هي التي حققت للصين نمواً لا يقل عن ما حصل بعد 1979 بل إن نمو 1979 وما بعد قد ارتكز على القاعدة التي تأسست في فترة الماوية، والأهم أن

الماوية أكثر عدالة شعبية اجتماعية/طبقية أي بمضمون اشتراكي. هذا ناهيك عن أن "الانفتاح" حصل في فترة الماوية.
والسؤال اليوم، هل ستعود الصين بعد أزمة 2008 وكورونا إلى مستوى من "فك الارتباط"؟ هذا ما سنحاول تلمسه لاحقاً.

"...يعد الإصلاح الهيكلي في جانب العرض الذي بدأ في نوفمبر 2015 ثورة أخرى في الاقتصاد الصيني. الإصلاح الهيكلي في جانب العرض نفسه هو تعديل الهيكل الاقتصادي بشكل كبير وتغيير وضع التنمية ومنهج التحكم الكلي. لتحقيق مثل هذا التعديل والتغيير الهام وتعزيز التحسين الديناميكي للهيكل الاقتصادي ونمط التنمية، من الضروري تعزيز الإصلاح الشامل في العمق وتثوير النظام بقوة لأنه إسم بتحجر الهيكل الاقتصادي للصين، وبعدم توازن الدورة الاقتصادية ونمط التنمية الشامل.

إذا قلنا أن الثورة السابقة (المقصود 1979 ع.س) كانت لجعل اقتصاد الصين أكبر وأقوى، وتقصير فجوة التنمية بين الصين والدول المتقدمة، وجعل الصين تتخلص من الفقر في أقرب وقت ممكن، فإن الثورة هذه المرة هي جعل اقتصاد الصين أقوى وأفضل، تعزيز بنية الاقتصاد الصيني وتحسين الإمكانيات التنموية والقدرة التنافسية الدولية للاقتصاد الصيني لجعله يتخطى بسلاسة فخ الدخل المتوسط ويدخل في مرتبة البلدان المتقدمة" (ص2).

حتى الآن، نحن مع وصف للأهداف الداخلية والخارجية للاستراتيجية الجديدة سواء برفع مستوى الدخل أو بالحقاق بالبلدان متوسطة الدخل ومن ثم المتقدمة. طبعاً لا يقول الكاتب: الدول الرأسمالية المتقدمة التي هي المركز المتقدم للنظام الرأسمالي العالمي. وهنا لا نجد معنى لهذا الوصف سوى أنه الانتقال من اللحاق بالرأسمالية إلى منافستها والتفوق عليها ولكن في ميدانها! أي دون أن يتضح بعد هل التفوق عليها لاتخاذ مسار آخر، أو للحلول محلها وبشروطها أو بشروط جديدة. المهم، حتى حينه، فإن التحول يدور في نطاق السوق الرأسمالية العالمية.

ومن جهة ثانية، لا يزال الجدل قائماً بصدد تجاوز الصين لـ "فخ الدخل المتوسط" كما سنرى في نقد أو معالجة أطراف أخرى للتجربة الصينية فيما يخص هذه المسألة.

ينتقل المؤلف إلى عقد مقارنة بين حالتي الأزمة في جانب العرض والإصلاح الهيكلي في كل من الصين والولايات المتحدة بادنا بالهدف من ذلك في الصين نفسها:

"... إذا قلنا أن الهدف الرئيسي للإصلاح والانفتاح في عام 1979 كان تحرير القوى المنتجة ، وتعزيز الزيادة في إجمالي العرض ، والقضاء على اقتصاد النقص وتحسين مستوى الدخل القومي للفرد ومستوى المعيشة باستمرار ، فإن الهدف الرئيسي من العرض - الإصلاح الهيكلي هذه المرة هو تحسين هيكل العرض الكلي ، وتطوير قوة دافعة جديدة للنمو، وتحسين جودة التنمية الاقتصادية ومعيشة الناس وتعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية المتوازنة" P1-2...
كما في مواضع عدة، فإن مضمون هذا الخطاب هو مضمون لبرالي يُعيدنا إلى ما حصل بعد تفكك الاتحاد السوفييتي حيث ساد "احتلال/اختطاف المصطلح" من قبل لبراليي الأمم المتحدة كاستخدام التنمية الاقتصادية المستدامة، وكما نلاحظ، ليست حتى الاجتماعية بمضمونها الطبقي. ثم ينتقل إلى أساس برنامج الإصلاح الهيكلي الذي بدأ في الولايات المتحدة:

"... إن الإصلاح الهيكلي لجانب العرض ليس أصلاً من الصين. في فترة إدارة ريغان في الثمانينيات ، نفذت الولايات المتحدة الإصلاح الهيكلي في جانب العرض على نطاق واسع. ومع ذلك ، فإن الإصلاح الهيكلي الحالي لجانب العرض في الصين لا يتمثل في استخدام أو نسخ إصلاح العرض في الولايات المتحدة بشكل عشوائي. إن الإصلاح الهيكلي لجانب العرض للاقتصاد الصيني هو مهمة رئيسية اقترحتها الممارسة الاقتصادية الصينية ومتطلب موضوعي للتنمية الاقتصادية الصينية في المرحلة الجديدة والطبيعة الجديدة. الإصلاح الهيكلي الحالي لجانب العرض في الصين يختلف جوهرياً عن إصلاح العرض في فترة إدارة ريجان في الولايات المتحدة. إنه إصلاح هيكلي لجانب العرض "على الطريقة الصينية" أو ثورة إمداد على النمط الصيني".

في الواقع لا يقدم هذا الشرح تمييزاً حقيقياً بين الإصلاحين بل هو محاولة إخفاء اساس التوجه الراسمالي لكليهما. أما تعبير على النمط الصيني فلا يوضح الكثير. ولكن لنرى لاحقاً.

"... تم تنفيذ إصلاح العرض في فترة إدارة ريغان في الولايات المتحدة في سياق وقوع اقتصاد الولايات المتحدة في حالة ركود تضخمي في منتصف وأواخر السبعينيات. أصبح معدل التضخم أعلى وأعلى مع ركود النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة. نتج الركود التضخمي عن أزميتين نفطيتين في السبعينيات ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج وتكلفة المعيشة في الولايات المتحدة ، وكذلك حرب فيتنام التي انخرطت فيها الولايات المتحدة ، والتي أدت إلى قدر هائل من العجز المالي والديون الحكومية. ،

وعدم توازن الهيكل الاقتصادي واستمرار انخفاض نمو الإنتاجية. وصف مقال نُشر في Business Week بالولايات المتحدة في 17 سبتمبر 1979 خلفية جيل إصلاح العرض ومدرسة التوريد في فترة إدارة ريغان التي "بسبب النمو الاقتصادي الضعيف في السنوات العشر الأخيرة ، تم تكثيف التضخم. P.2-3.... خلال هذه الفترة ، كان اقتصاد الولايات المتحدة يعاني من نقص في السلع ، وتباطؤ في نمو الإنتاجية ، واستثمار متدني لرأس المال ، وقدرة إنتاج غير كافية للصناعة التحويلية. من الواضح الآن أن المشكلة الرئيسية هي كيفية تحفيز العرض بدلاً من تحفيز الطلب ". أدت هذه الخلفية الاقتصادية إلى انتشار مدرسة التوريد والتحول الكبير في السياسة الاقتصادية لحكومة إدارة ريغان. تخلت الحكومة عن سياسة تحفيز الطلب الكلي للكينزية التي اتبعتها حكومة الولايات المتحدة منذ صفقة روزفلت الجديدة وتحولت إلى إصلاح العرض وإدارة العرض الذي دعت إليه مدرسة التوريد".

قد يكون أثر الأزميتين النفطيتين عارضاً في الولايات المتحدة التي تمكنت من استحلاب الفوائض الخليجية المتأتية من النفط (كما يقول كتاب اعترافات قاتل اقتصادي- جون بيركينز). ومن جهة ثانية، فإن السبعينات والثمانينات قد شهدتا خروج شركات من المركز إلى المحيط في حركة رأس المال العامل الإنتاجي بحثاً عن معدلات ربح أعلى ودوافع أخرى وهذا لا شك له علاقة بالأزمة في جانب العرض هناك. كما ان الانتقال الشركاتي إلى الخارج كانت للصين حصة منه بعد 1979.

صحيح أن الريجانية تخلت عن الكينزية، ولكن ما تجب الإشارة إليه هو أن الريجانية ذهبت باتجاه عدم التضييق De-Regulation وهي سياسة ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية حيث تم تقليص دور وحجم الدولة وتقليص الضرائب على الأغنياء واستحلاب الفقراء، وهذا لا شك له اثره في جانب العرض من جهة ، ومن جهة ثانية، فإن سياسة عدم التضييق هي الأساس الداخلي وراء الأزمة في الولايات المتحدة حيث أُعتمدت لعلاج مخلفات أزمة الهزيمة المتشعبة في العدوان ضد فيتنام.

"... بعد الربع الأول من عام 2010 ، بدأ النمو الاقتصادي في الصين في الانخفاض وانخفضت إنتاجية العمل والإنتاجية الإجمالية للعوامل (TFP). ومع ذلك ، فإن المشاكل الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الصيني ليست نقص السلع والقدرة الإنتاجية غير الكافية للصناعة التحويلية ، ولكن فائض الإنتاج نسبياً والفائض المطلق من المنتجات المنخفضة الجودة. والأهم من ذلك ، أن الاقتصاد الصيني كان يعاني من الانكماش بدلاً من التضخم منذ أن انخفض في الربع الأول من عام 2010. وهو يظهر أن الاقتصاد الصيني يواجه حالياً مشاكل رئيسية غير دافعة للنمو وتراجع الطلب في السوق. مثل هذا الوضع الاقتصادي يختلف اختلافاً كبيراً عن فترة إدارة ريغان. "

صحيح أن هذا التشخيص للاقتصاد الصيني مختلف عن أمريكا ريجان. ولكن كلا الإقتصاديين مأزوم والمرضين رأسماليين. وهنا كان على الكاتب ان يُشير إلى أن انخراط الصين في السوق الدولية عبر منظمة التجارة العالمية كان من الطبيعي أن يؤدي إلى أزمة اقتصادية في الصين حيث انخرطت في توسيع حصتها من السوق العالمية ولم تركز على توسيع معدة السوق المحلية مما جعل تأثير أزمة 2008 كبيراً على الاقتصاد الصيني نفسه وهذه سياسة انفتاح متعاكسة مع فك الارتباط. فمن سمات هذا الانخراط توجه الصين إنتاجياً للتصدير الأمر الذي زاد اعتمادها على التسويق في الخارج لتواجه أزمة التسويق مع انفجار أزمة 2008 في المركز والعالم بأسره. أما عدم جودة المنتجات الصينية فهو عامل إضافي إلى الأزمة في الصين ولكن الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية هو السبب الأساس.

وهذا ما اقتضى من السلطة في الصين إعادة التوجه للسوق المحلية، تقوية الطلب المحلي طالما الطلب الدولي في حالة تراجع، وهذا يطرح السؤال أو التساؤل: ما معنى ومضمون العودة إلى السوق المحلية؟ إلى الداخل، وهل هي عودة اضطرارية ولو نسبياً إلى فك الارتباط؟ عودة تكتيكية لتجاوز الأزمة؟ أم هي إعادة اعتبار لفك الارتباط وتخلي ولو نسبي عن اعتبار تلك الاستراتيجية بأنها كانت مغلقة كما وُصفت أعلاه؟ هذا هو السؤال بمعنى: إن عودة لفك الارتباط غير ممكنة حيث بُني الاقتصاد الصيني على نظرية الاقتحام للسوق العالمية وتتوج ذلك حتى الآن على الأقل بمشروع طريق واحد حزام واحد، ومع ذلك لنرى.

"...استند إصلاح العرض في إدارة ريغان إلى الاقتصاد السائد لمدرسة التوريد والنقد في ذلك الوقت. ومن حيث تدابير الإصلاح ، فقد طبقت بشكل رئيسي سياسة إدارة التوريد والتكيف الهيكلي لمدرسة التوريد وسياسة العرض النقدي المستقر للنقد. بينما يعتمد الإصلاح الهيكلي في جانب العرض الذي اقترحه الحكومة الصينية بشكل أساسي على جوهر المشاكل الاقتصادية الرئيسية للصين في المرحلة الحالية ومطالبة الاقتصاد الصيني بتعميق الإصلاح وزيادة التنمية ، بدلاً من الإستناد إلى نظرية معينة قائمة للاقتصاد. حتى أنها ليست ذات صلة بقانون Say أو مدرسة العرض أو اقتصاديات Reagan. .. في الواقع ، منذ الإصلاح والانفتاح ، انطلقت إجراءات الإصلاح الرئيسية وتعديل السياسة التي أدخلتها الحكومة الصينية عن الظروف الوطنية والواقع الوطني للصين في ذلك الوقت ، بدلاً من النظرية القائمة. .. يعد كل من الإصلاح والانفتاح في الصين وإقامة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي القائم على القضاء على الاقتصاد المخطط عملاً رائداً غير مسبوق. هذه الجولة من الإصلاح الهيكلي في جانب العرض هي أيضاً على "النمط الصيني" أو ذات الخصائص الصينية".

لعله "خطاب اللعنة" استخدام عبارة "القضاء على الاقتصاد المخطط"، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هل حقا أن وجود السلطة بيد الحزب ووجود شركات بيد الدولة، هو "تخلص" من التخطيط الإقتصادي؟

أما فيما يخص قانون ساي، فلعل العبرة الأساسية فيه أنه، بدون وعي أو قصد، يدفع باتجاه الاستعمار. هذا ما يهمننا، فطالما الإنتاج هو الأساس، وطالما هناك ثقة بأن المنتجات ستجد طريقها للاستهلاك، ولو "على المدى الطويل"، كما يحتاج من تحمس ل ساي مقابل النقد الكينزي، ، فإن عدم قدرة السوق القومي على استيعاب المنتجات، ولنقل على المدى القصير والمتوسط، فذلك لن يدفع المنتجين للانتظار بل للبحث عن اسواق خارج الحدود القومية.

بالمقابل، تجد في ويكيبيديا دفاعا عن ساي مثل:

"...قانون أسواق ساي هو قاعدة اقتصادية تقول أن الإنتاج هو مصدر الطلب. وفقاً لقانون Say ، عندما ينتج الفرد منتجاً أو خدمة ، فإنه يتقاضى أجراً مقابل هذا العمل ، ومن ثم يمكنه استخدام هذا المبلغ للمطالبة بسلع وخدمات أخرى. كثيراً ما يُساء تفسير قانون ساي أن "يخلق العرض طلباً خاصاً به" ، وهو أمر خاطئ بشكل واضح. إذا كان هذا صحيحاً ، يمكن لأي شخص أن يفعل ما يريد من أجل لقمة العيش وينجح فيه. ينص قانون الأسواق في Say's على أن توفير سلعة أو خدمة يخلق طلباً على تلك السلعة أو الخدمة. درس جان باتيست ساي ، الاقتصادي الفرنسي الكلاسيكي ، طبيعة الأسواق في كتابه 1803 بعنوان "رسالة في الاقتصاد السياسي" وطرح وجهة نظر مفادها أن العرض يخلق طلباً خاصاً به وأن الوكلاء الاقتصاديين يجب أن يشاركون أولاً في الإنتاج قبل أن يتمكنوا من طلب السلع و الخدمات في السوق".

لعل أشد النقد ل ساي كان من ماركس الذي التقط مسألة الاستعمار وكتب: ".. من ناحية أخرى ، إذا كانت علاقات الإنتاج الحديثة ، أي رأس المال ، داخل مجتمع ما ، قد تطورت كلياً، ثم استولى هذا المجتمع على منطقة جديدة ، على سبيل المثال المستعمرات ثم يجد ، أو بالأحرى ممثله ، الرأسمالي ، أن رأسماله لم يعد رأسمالاً بدون عمل مأجور ، وأن أحد الافتراضات اللاحقة ليس فقط ملكية الأرض بشكل عام ، ولكن ملكية الأرض الحديثة ، ملكية الأرض في حال أن الإيجار الرأسمالي باهظ التكلفة ، وبالتالي يستبعد الاستخدام المباشر للتربة من قبل الأفراد. ومن هنا جائت نظرية وكفيلد عن المستعمرات ، التي تبعتها الحكومة الإنجليزية في أستراليا بمديح³"

Karl Marx, Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy (Rough³ In association Penguin Books Draft), Translated with a Foreward by Martin Nicolaus. with New left Review,1973.p. 278.

... ومن هنا يأتي الإفراط في الإنتاج باكثر من القيمة الاستعمالية وبالتالي من التبادل نفسه. هذا هو الشكل المُسَيَّف لـ Say – يتم استبدال المنتجات للمنتجات فقط ؛ لذلك ، تم إنتاج الكثير على الأكثر من نوع واحد من السلع والقليل جدًا من الآخر.⁴

كما يقول ماركس ايضا في كتابه "الأصول":
المجنون ساي 1767-1832 الذي اختصر الاقتصاد السياسي بشكل سطحي وهو رجل أعمال أشاع وابتذل مذاهب آدم سميث في كتاب مدرسي " Traite d'economie politique " ونشره ، باريس 1803.⁵
طبعاً عالجت روزا لكسمبورغ مسألة الاستعمار أو التوسع الجغرافي من المناطق المتقدمة إلى المستعمرات لتصريف الفائض ناهيك عن الجدل بأن الحل في التوسع الجغرافي، الذي طبعاً ينتهي في حدود الكوكب، أو التطوير الداخلي... الخ.

"... لا يمكن للصين التي لم تتخلص بعد من دور الحزب أو تحديدا دور الدولة ان تعالج الأزمة في جانب فيض العرض بنفس سياسات الولايات المتحدة التي عالجت أزمة جانب العرض على اسس راسمالية تامة. وهنا حقا لا يمكن للصين اعتماد قانون ساي "

P. 4-5

قد يتضح هنا ما يطلقون عليه الخصائص الصينية التي هي خصائص اقتصاد يراوح بين بقاء التوجه الاشتراكي والتحول إلى الراسمالية وهذه ليست خاصية صينية بحتة.

"... يتم تنفيذ الإصلاح الهيكلي لجانب العرض في الصين في السياق الرئيسي للقدرة المفرطة ، والتي يمكن تحليلها في نموذج إجمالي العرض الكلي للطلب ، وهو الإطار التحليلي الأساسي للاقتصاد الكلي. يمكن قياس حالة الاقتصاد الكلي لبلد أو اقتصاد من خلال مؤشرات مثل الناتج الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي)

Ibid p.p 423-24⁴

Ibid p. 94⁵

كارل ماركس ، جروندريس: أسس نقد الاقتصاد السياسي (مسودة أولية) ، تمت ترجمته بمقدمة بقلم مارتن نيكولاس. كتب البطريق بنجوين

بالاشتراك مع New left Review ، 1973.

ونموه والسعر وزيادته (التضخم) ومعدل التوظيف أو معدل البطالة وفائض التجارة الخارجية أو العجز".

ثورة جانب العرض مع النمط الصيني

".... لذلك ، بدأت جميع مناطق الصين في إصدار قسائم تسوق وتذاكر للسلع المصنعة للاستخدام اليومي وفقاً لمعيار السكان والراتب منذ أكتوبر 1961. وقد تم تضمين أكثر من 60 نوع من السلع المصنعة للاستخدام اليومي في نطاق يتم شراؤها على أساس القسائم (التذاكر). بالإضافة إلى تذكرة الحبوب ، كانت هناك أيضاً تذاكر للقماش ، والسكر ، وزيت الطعام ، والفحم والزيت ، واللحوم ، والملح ، والصابون ، والمعجنات ، وما إلى ذلك. في بعض المناطق ، تذاكر بطاريات، أكواب المينا ، والمناديل وأحذية كل هذه كانت مطلوبة.

كان العديد من المواد ووسائل الإنتاج في حالة نقص حاد ، كما كان هناك نقص دائم في الفولاذ والخشب والقطن والأدوية والفحم والكهرباء والنفط والديزل وغيرها من المواد. لم يكن لدى العديد من محطات المحركات الحرارية الفحم في اليوم التالي وكان انقطاع الكهرباء والمياه شائعاً. حتى أن العديد من الأسر احتاجت إلى إضاءة مصابيح الكيروسين في المساء. هناك حاجة إلى تخصيص العديد من وسائل الإنتاج من قبل إدارة التخطيط الحكومية بسبب نقص العرض.

على الرغم من عدم شراء جميع السلع المطلوبة بتذاكر ، إلا أن العديد منها نفذ من المخزون أو لا يمكن شراؤها حتى عندما يكون لدى المستهلكين المال ، بسبب نقص المعروض منها. قبل التسعينات ، كان الأشخاص الذين يعملون في قسم التخطيط ، وإدارة الأعمال ، وقسم توريد المواد ، وقسم إمداد الحبوب وقسم الإمدادات الغذائية محط حسد من الآخرين".

لا غرابة أن تعاني الصين من هذه المشاكل بعد انتصار الثورة فلم يكن الأمر سهلاً نقل بلد بهذا العدد الضخم من السكان خارجة من استعمار واحتجاز تطور وكلفة ثورة. لا يمكن الانتقال سريعاً في حالة كهذه وتحديداً لا يمكن إشباع الطلب اعتماداً على عرض محفوظ بالمخاطر والعداء الخارجي والانشغال في الحربين الكورية والصينية. علينا أن ننسى أن حقبة ما بعد ماو كانت حقبة بلا حروب مما سمح للصين بالتركيز على الإقتصاد وهي حالة تشبه حالة ألمانيا بعد الحرب الإمبريالية الثانية حيث مُنعت عن المجهود الحربي وتمكنت من الانتقال الإقتصادي الضخم. هذا مع فرق الحالتين من حيث أن ألمانيا تم لجمها العدواني على العالم بينما الصين تم عدم تكليفها نضالاً للدفاع عن ثورات اشتراكية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفترة الانتقالية، أي فترة ماو تسي تونغ هي التي أرست اسس البناء الاقتصادي الصيني ووتائر نموه السريعة ايضاً⁶. (نتطرق لهذا لاحقاً)

"... أدى الإصلاح والانفتاح الذي بدأ في عام 1979 إلى تعبئة حماس الأفراد والمؤسسات والحكومات المحلية بشكل كبير وأطلقوا حيوية النظام الاقتصادي من خلال إصلاح النظام ، مما أدى إلى تخفيف السيطرة على الآلية المخطط لها تدريجياً وإدخال آلية السوق. أدى نظام المسؤولية التعاقدية المعيشية للأسر مع الأجر المرتبط بالمنتجات المنفذة في المناطق الريفية إلى تعبئة حماس المزارعين بشكل كبير في إنتاج الحبوب والمحاصيل الاقتصادية الأخرى. أظهرت الزراعة في الصين نمواً "تقليدياً للغاية" من عام 1979 إلى عام 1984 ، عندما بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي متوسط نمو سنوي قدره 8.29٪ ، وهو أعلى معدل نمو تاريخي منذ عام 1950. ومن خلال إدخال الاستثمار الأجنبي والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة ، عززت الصين تراكم رأس المال والتقدم التقني ، مما عزز بشكل كبير قدرة العرض الإجمالية المحتملة والإنتاج الفعلي للاقتصاد الصيني. في منتصف التسعينيات ، اختفى النقص في الإمدادات تدريجياً في الصين وكسرت تماماً "الحلقة المفرغة للفقر" وتجاوزت بنجاح "فخ الفقر". وكان التحول التاريخي الرئيسي للاقتصاد الكلي للصين من نقص الإمدادات إلى (نسبياً) فائض العرض منذ النصف الثاني من عام 1997. وفقاً لإحصاءات 600 نوع من السلع الاستهلاكية الرئيسية الصادرة عن وزارة التجارة كل عام ، كان إجمالي العرض والطلب الإجمالي في سوق السلع الاستهلاكية في الصين من عام 1995 إلى النصف الأول من عام 1997 أساساً متوازناً ، لكن ما يقرب من 32 ٪ من السلع الاستهلاكية الرئيسية أظهرت فائضاً في العرض في السوق الصينية في النصف الثاني من عام 1997. تسببت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا التي اندلعت في النصف الثاني من عام 1997 في تأثير خارجي حاد على اقتصاد الصين و أدى الانكماش في سوق التصدير إلى تفاقم الإفراط النسبي في الإنتاج الاقتصادي الصيني ، فبعد عام 1999 ، ارتفعت نسبة السلع الاستهلاكية الزائدة في السوق الصينية بشكل حاد لتتجاوز 80٪. بعد ذلك ، كانت التنمية الاقتصادية في الصين تعاني من عدم كفاية الطلب الكلي. وبالتالي ، فقد تسبب في تغيير كبير في تفكير الحكومة الصينية في سياسة الاقتصاد الكلي الخاصة بها من الالتزام طويل الأمد بـ "تطوير الإنتاج وضمان العرض" في الماضي إلى توسيع الطلب المحلي واستقرار النمو (الاقتصادي)"

⁶ أنظر كتاب عادل سماره، هزائم منتصرة وانتصارات مهزومة، الثورة الثقافية ص ص 67-103 ، منشورات معهد المشرق، الأردن 2020.

هناك نقاش مخالف ممن ناقشوا الاقتصاد الصيني وخاصة فيما يخص القطاع الزراعي وتصفية الجماعيات وبأن النمو في الإنتاج الزراعي كان لفترة محدودة، ناهيك عن الهجرات الشبابية بمآت الملايين من الريف إلى المدينة (وهذا سنقف عنده في مواضع أخرى).

إذن، إدخال آلية السوق، وتقليص التخطيط وإدخال الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الملكية الخاصة والإنتاج للتصدير... الخ هي العوامل التي نقلت الاقتصاد الصيني نقلتين:

الأولى: نقلة تطور الإنتاج وصولاً إلى فائض تصديري أي تخفيف فك الارتباط بل تجاوزه لصالح الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية.
والثانية: نقلة من السوق الخارجية المأزومة مما أعاد الصين إلى التركيز على السوق المحلية. وليس من الواضح بعد هل سوف تستأنف الصين ما نسميه سياسة حمائية اشتراكية، أي فك نسبي للارتباط أم سنقاتل دفاعاً عن قيادتها لـ "حرية التجارة" على صعيد معولم؟

"... من أجل التعامل مع تأثير الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا على الاقتصاد الصيني، أدخلت الحكومة الصينية السياسة المالية التي تهدف إلى توسيع الطلب المحلي. من عام 1998 إلى عام 2001، أصدرت الحكومة الصينية ديناً وطنياً طويل الأجل للإنشاءات بقيمة 510 مليار يوان، وخفضت البنوك التجارية المملوكة للدولة في الصين معدلات الفائدة على الودائع والقروض سبع مرات لزيادة المعروض النقدي وحجم الائتمان. في الوقت نفسه، أنهت الصين نظام توزيع المساكن العامة الموجه نحو الرفاهية والذي تم تنفيذه لأكثر من 40 عامًا لتعزيز تسهيل توزيع المساكن وفتح سوق العقارات؛ بالإضافة إلى إصلاح نظام التجارة الخارجية وتحرير الاستيراد والتصدير الاستقلال الذاتي للتجارة الخارجية يسمح بالتصدير الذاتي للشركات الخاصة. وقادت هذه الإصلاحات والتدابير بشكل فعال "العربات الثلاث" وخففت بشكل كبير من فائض الإنتاج النسبي، بحيث توقف الاقتصاد الصيني عن الانحدار بسرعة وبدأ في الانتعاش. ارتفع معدل نموها الاقتصادي (GDP) من 7.7% في عام 1999 إلى 8.5% في عام 2000 و 8.3% في عام 2001. وفي عام 2001، أصبحت الصين رسمياً عضواً في منظمة التجارة العالمية مما أدى إلى توسيع مساحة السوق الدولية للصين بشكل كبير وعزز تنمية التجارة الخارجية للصين. أدى توسع الطلب الأجنبي والنمو المستمر للتجارة الخارجية إلى الاستفادة الكاملة من قدرة العرض الإجمالية المحتملة للاقتصاد الصيني، بحيث تقدم نموها الاقتصادي بسرعة على طول الطريق. تجاوز نموها

الاقتصادي 9% (9.1%) في عام 2002 ؛ حافظ على المستوى فوق 10% من 2003 إلى 2007 ؛ بل ووصل إلى 14.2% في عام 2007.

يقف هذا المقتطف قبيل اندلاع الأزمة المعولمة 2008 حيث يدور الحديث عن وضع الاقتصاد الصيني ما بين الأزميتين. كان العلاج أمام أزمة جنوب شرق آسيا هو الانسحاب إلى الداخل وليس العودة لفك الارتباط النسبي لأن الصين غدت دولة قوية ومنتجة ولا تحتاج لحماية ذاتها إلى حد كبير. ولكنها بقيت ضمن مخاطرة الاندماج الراسمالي في السوق العالمية وهذا له ثمنه.

لكن المهم، أن هذا التآرجح بين الاندماج في السوق العالمية وإغراقها بالمنتجات الصينية، ثم العودة لتنشيط السوق المحلية للاعتماد عليها بسبب انكماش السوق العالمية هي مؤشرات على سياسات غير اشترابية، سياسات تتغير بناء على السوق العالمية حتى لو من موقع السيطرة على تلك السوق وتصدُّرها.

إذن أمام الأزمة تعود الصين إلى تقوية السوق المحلية بتوسيع معدة السوق المحلية لاستيعاب فائض الإنتاج وهو فائض متزايد، عرض هائل. وكأننا أمام حالة تقول بان الملاذ الأخير هو الملاذ الداخلي وليس السوق الدولية وتحديداً السوق الأمريكية. وهنا يكون السؤال: هل سوف تستمر الصين في انتهاج سياسة الانفتاح وحينما تواجه أزمة تعود للحماية الذاتية؟ وهل يسمح الواقع الدولي بذلك؟ وإذا كانت الصين باتجاه استمرار الإنتاج على اعتبار أن الطلب سيلحق به ويلبيه في مستويين:

- الطلب في السوق الدولية
 - وحين يتباطىء يتم اللجوء إلى تنشيط الطلب في السوق المحلية
- فهل هذا مخالف بشكل مقنع لنظرية جان باتيست ساي!

"... في النصف الأول من عام 2007 ، اندلعت أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة ، مما أدى إلى تطور الأزمة المالية الدولية. في غضون 10 سنوات بعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا ، عانى الاقتصاد الصيني من تأثير خارجي كبير آخر. كما أصابت جولة التأثير هذه في البداية الطلب الأجنبي للاقتصاد الصيني ثم الطلب المحلي ، مما جعل "العربات الثلاث" في جانب الطلب تتباطأ في نفس الوقت. وهكذا ، أصبح فائض الإنتاج أبرز تناقض رئيسي للاقتصاد الصيني".

حصول هذه الأزمة في الصين بشكل مشابه لتأثر الصين نفسها بأزمة جنوب شرق آسيا هو امر متوقع طالما بقي ، بل وتزايد انخراط الصين في السوق العالمية. فمن طبيعة الاقتصادات الرأسمالية الوقوع في أزمتان بناء على قانون عميق في الراسمالية وهو

فوضى الإنتاج. هنا لا نتحدث عن فوضى الإنتاج داخل البلد الواحد بل على صعيد عالمي.

وعليه، فالصين التي غادرت التخطيط ولو نسبياً صار لا بد أن تتأثر بفوضى الإنتاج داخلياً وخارجياً حيث اعتادت على الإنتاج للداخل والخارج فواجهت أزمة مركبة: إنتاج للداخل والخارج بشكل فائض واستهلاك الداخل والخارج بشكل متباطيء

"... لمواجهة تأثير الأزمة المالية الدولية واستقرار النمو الاقتصادي والتوظيف، نفذت الصين جولة جديدة من السياسة المالية النشطة تهدف إلى توسيع الطلب المحلي مع المحتوى الرئيسي لمجلس الدولة الصيني الذي قدم خطة توسع باستثمار أربعة تريليونات يوان في 10 نوفمبر 2008. استثمرت خطة التوسع هذه بشكل رئيسي في بناء البنية التحتية الرئيسية مثل السكك الحديدية والطرق والمطارات والحفاظ على المياه وتجديد شبكات الكهرباء الحضرية برأس مال يبلغ حوالي 1.5 تريليون يوان، والتي تمثل 37.5% من إجمالي الاستثمار البالغ أربعة تريليونات يوان."

بقدر تشابه الاقتصادات "رأسالياً" تتشابه الأزمات وإلى حد كبير الحلول. ما قامت به الدولة في الصين لمواجهة أزمة 2008 بضخ أموال ضخمة في السوق هو نفس ما قامت به إدارة أوباما في الولايات المتحدة، كما أن تشغيل قوة العمل الفائضة في البنية الأساسية، طرق، شوارع، شبكات مياه... الخ هو ما قامت به الولايات المتحدة أيضاً. بدوره يرى ريتشارد وولف (أنظر لاحقاً) أن هذا الاستثمار في البنية التحتية وإنشاء مدن بشكل مسبق كي تستوعب التكاثر العددي لاحقاً هو أمر يحتمل كل من صحة رأي وولف وصحة رأي من يرون، كما سيلي لاحقاً، أن هذه الاستثمارات هي دفن للفائض المالي أو توسيع لمعدة السوق المحلي سواء بالتشغيل في البنية التحتية لمواجهة أزمة هي جوهرياً رأسمالية.

"... كان لخطة التوسع دور واضح وتأثير سريع في انتعاش الاقتصاد الصيني: انتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني بسرعة من أدنى مستوى عند 6.2% في الربع الأول من عام 2009 إلى 8% في الربع الأول من عام 2009 ثم إلى 10.4% في الربع الثالث من ذلك العام، ثم بدأ النمو الاقتصادي في الصين في الدخول في دورة الهبوط بعد أن وصل إلى الذروة البالغة 12.2% في الربع الأول من عام 2010. وانخفض بشكل كبير على التوالي إلى ما دون قيمتين عتبيتين مهمتين 10% و 8%. حتى أنه انخفض إلى أقل من 7% (6.9%) في الربع الثالث من عام 2015 و 6.7% في عام 2016."

استمر النمو الاقتصادي في الانخفاض وتطور فائض الإنتاج تدريجياً إلى طاقة إنتاجية زائدة. وأدى الانكماش الاقتصادي لست سنوات متتالية إلى جعل مشكلة الطاقة الإنتاجية الفائضة أكبر وأكثر حدة. ما هي الصناعات في الاقتصاد الصيني التي تعاني من مشكلة الطاقة الإنتاجية الزائدة؟ كيف هي درجة الفائض الشديد؟ لا يبدو الأمر واضحاً تماماً ، وليس لدى الدائرة الأكاديمية الصينية والإدارات الإدارية الحكومية بيان موحد. ومع ذلك ، يجب أن تكون مجموعتا البيانات التاليتين موثقتين.

جاءت مجموعة واحدة من البيانات من البحث الخاص للمشكلة من الطاقة الإنتاجية الفائضة التي أجرتها مجموعة بحثية من مركز التطوير والبحث التابع لمجلس الدولة الصيني في النصف الثاني من عام 2013.

النمو في الصين أسرع وأعلى منه الولايات المتحدة لأن اتساع السوق هو عامل فعال في هذا المجال، ونظراً لتدفق العمل المهاجر من الريف للمدينة، كما يجادل الفريق أو الفرق التي تعتبر الصين إمبريالية.

"... لم تكن محتويات هذه التدابير العشرة والتوسع الاستثماري مرتبطة بشكل مباشر بالقدرة الإنتاجية الزائدة ولا تزال معظم المحتويات بحاجة إلى الترويج بقوة هذه الأيام. ومع ذلك ، إذا أجرينا مزيداً من التحليل ، يمكننا أن نجد أن الاستثمار في التدابير العشرة سيقود الاستثمار بشكل مباشر ويوسع نطاق إنتاج الصلب والأسمنت والزجاج والفحم وغيرها من الصناعات. كان من المحتم أن يتطلب إنشاء طرق السكك الحديدية والمطارات ومشاريع الحفاظ على المياه والمنازل الكثير من الفولاذ والأسمنت والزجاج ، لكن هذه الصناعات كانت لديها بالفعل طاقة إنتاجية زائدة في حوالي عام 2005. علاوة على ذلك ، أدى التوسع في نطاق إنتاج هذه الصناعات إلى زيادة التوسع في الصناعات الأخرى. على سبيل المثال ، أدى توسع صناعة الصلب حتماً إلى التوسع في صناعات الطاقة الكهربائية والفحم ، مما شكل تأثير النقل والتأثير التراكمي للطاقة الإنتاجية الزائدة. يمكننا أن ننظر إلى صناعات الصلب والطاقة الكهربائية على سبيل المثال. في ظل تأثير الأزمة المالية الدولية ، أظهر إنتاج الصلب في الصين نمواً سلبياً من سبتمبر 2008 إلى يناير 2009 ثم انتعش سريعاً بعد تقديم خطة التوسع للاستثمار البالغة أربعة تريليونات يوان بمعدل نمو يتجاوز بكثير المستوى المالي الدولي قبل أزمة عام 2008. بينما أدى نمو إنتاج الصلب إلى استمرار ارتفاع معدل نمو الطاقة الكهربائية.

قاد التخطيط لتنشيط 10 صناعات رئيسية إلى تعديل 10 صناعات رئيسية بما في ذلك الصلب والسيارات والسفن والبتروكيماويات والمنسوجات والصناعات الخفيفة والمعادن

غير الحديدية وتصنيع المعدات والمعلومات الإلكترونية والخدمات اللوجستية لتعزيز تنشيطها وتنميتها."

يجد القارئ نفسه هنا أمام مشهد من الاقتصاد المختلط وربما التأشير، كما في فرنسا إلى حد ما. ولكن تغلب على هذا الشرح أو يغلب مشهد الاقتصاد المخطط، أي بقايا اقتصاد الخطة، وكأن القيادة الصينية تنتقي في ظرف ما الانفتاح وتراخي قبضة الخطة، ثم أمام مواجهة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية تعود إلى درجة من التخطيط. بقول آخر، فإن علاقات الصين الاقتصادية الدولية تتطلب انفتاحاً وتراخياً في التخطيط، بينما تفرض عليها الأزمة الدولية العودة إلى الداخل الذي يشترط رفع منسوب التخطيط. وهنا نكرر السؤال: إلى متى يوسع الصين التحكم في صمام هاتين العلاقتين؟ بغض النظر عن التسمية المألوفة: "اشتراكية على الطريقة أو بالسمات الصينية". أما عن ترابط سلسلة المشروعات، كما ورد في النص، فمن الطبيعي، وعلى المستوى الأهلي أن يقود تنشيط قطاع إلى تحفيز أخريات. ولكن هل يتم هذا بشكل آلي، أو بقرار من المخطط؟ إذا كان بشكل آلي، فنحن أمام سوق رأسمالية.

"أسباب الإفراط في الطاقة الإنتاجية: تحليل العرض.

The Reasons for Excess Production Capacity: Supply Analysis.

"... سبب آخر مهم للقدرة الإنتاجية المفرطة للصين يأتي من جانب العرض، والذي يمكن تقسيمه إلى:

- 1- السبب من حيث الكمية (كمية العرض تتجاوز كمية الطلب)
- 2- والسبب من حيث الهيكل (هيكل العرض وهيكل الطلب مفككان وغير متطابقين).

كما ذكرنا سابقاً، يتجلى فائض العرض أولاً على أنه فائض في الإنتاج، مما يعني أن إجمالي العرض الفعلي أكبر من الطلب الفعال. كما ذكرت سابقاً في الفصل الأول من هذا الكتاب، فقد تحول اقتصاد الصين بالفعل من نقص العرض إلى الفائض النسبي في أواخر التسعينيات، كما أدت سلسلة من العوامل منذ الأزمة المالية العالمية إلى تفاقم أزمة الزيادة السكانية في الاقتصاد الصيني...

أولاً، بعد أن أصبحت الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية في عام 2001، توسعت سوقها الخارجية بسرعة، مما دفع الشركات الصينية إلى التوسع المستمر في حجم العمالة والإنتاج؛ ثانياً، بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، أصبح من الأنسب إدخال رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة والآلات والمعدات المتقدمة

والمواهب الفنية والإدارية ، مما ساعد على تعزيز قدرة العرض الإجمالية للاقتصاد الصيني ؛ أخيراً ، تسببت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والأزمة المالية الدولية من عام 2007 إلى عام 2008 في تأثير سلبي على الاقتصاد الصيني ، لكن التأثير لم يدم طويلاً بسبب تنفيذ الحكومة الصينية حزمة من خطط التوسع الاقتصادي. تعافى الطلب المحلي والسوق الصيني بسرعة ، وعزز توسع الطلب المحلي نمو الصناعة الصينية وصناعة البناء وصناعة العقارات. تشكل هذه الصناعات الثلاثة الرئيسية ، إلى جانب صناعة السيارات ، أربع صناعات أساسية تدعم النمو الاقتصادي المرتفع للصين".

ماذا نفهم من تعاطي الصين مع الاقتصاد العالمي بانفتاح كما لو كان وحدة "وطنية" واحدة؟ بمعنى، تناقص العرض في سوق الصين ثم تناقص الطلب عالمياً، ثم العودة إلى تنشيط العرض في السوق المحلية؟ ألا يعني الانخراط التام في السوق العالمية ؟ بلى. ولكن، وهذه ميزة أو سمة الاقتصاد الصيني اليوم، اي إنخراط من مدخل او موقع القوة. ولكن أيضاً، هل هذا الانخراط من موقع القوة هو اشتراكي الطابع طالما يتعامل مع البشر من موقع أو موقف العرض والطلب دون أخذهما إلى البعد الاجتماعي اي جوهر الاقتصاد السياسي، بمعنى المعاناة من الأزمة العالمية، التي الصين جزء منها، أي المعاناة الطبقيّة في مختلف بلدان العالم؟

لعلّ الدرس المستفاد من هذا العرض هو: أن ارتباط الصين أو انفتاحها على السوق العالمية عبر عضويتها في منظمة التجارة العالمية قد أدرجها في سياق النظام الرأسمالي العالمي بقوانينه هو، وبالتالي صار طبيعياً، أن يعاني الاقتصاد الصيني كغيره من تأثير هذه القوانين.

المهم في هذا السياق أن معالجة الكاتب أو تحليله للمشكلة منسجم تماماً مع التحليل البرجوازي بمعنى حصر الأمر في سياق الاقتصاد البحت وليس الاقتصاد السياسي اي لم يأخذ بالاعتبار ما لحق بالعمال من أذى نتيجة للإنكماش، هذا إذا تغافلنا عن ما حصل لهم في الازدهار من استغلال. فالحديث هنا هو عن اقتصاد رأسمالي حيث تعطى الأولوية للنجاعة في الإنتاج ويُهمل الأثر الاجتماعي على الناس!

"يتضح من ذلك ، باستثناء عامي 2008 و 2009 ، أن القيم المضافة للصناعة عموماً ومنها صناعة البناء وصناعة العقارات في الصين انها حافظت دائماً على نمو مرتفع من 2002 إلى 2010. إذا ما أخذت معاناة الاقتصاد الصيني بتأثير الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا من عام 1997 إلى عام 1998 كنقطة البداية ، فإن إنتاج الصين من المنتجات الصناعية الرئيسية قد نما بمقدار 1.81 مرة (من الفحم الخام) ونما بنسبة 12.45 مرة (من الألمنيوم الخام) على الأكثر بحلول عام 2015".

طبعاً يدل هذا على مناعة ما لدى الاقتصاد الصيني، وعلى قدرة تكيف اسرع من اقتصادات المركز الراسمالي الغربي.

"... كان التغيير الرئيسي في الاقتصاد الصيني نتيجة الإصلاح والانفتاح هو أن كمية هائلة من فائض القوى العاملة الزراعية انتقلت من القطاع الزراعي والمناطق الريفية إلى القطاع الصناعي والمدن لتصبح عمالاً فلاحين. لم يتم تطوير الزراعة في الصين في بداية الإصلاح والانفتاح وكان الدخل السنوي للفلاحين منخفضاً بشكل عام.

قبل عام 1983 ، كان متوسط الدخل الصافي السنوي للفلاح الصيني دائماً أقل من 300 يوان وكان على التوالي 133.6 يوان و 160.2 يوان و 191.3 يوان و 223.4 يوان و 270.1 يوان من 1978 إلى 1982. لذلك ، كان اعلى مستوى للراتب الشهري للفرد من الفلاحين – العمال العاملين في المدن في الثمانينيات 300. – 400 يوان. وكان راتبهم الشهري حوالي 500 يوان في أوائل التسعينيات وارتفع إلى حوالي 700 يوان في منتصف وأواخر التسعينيات وإلى 1500 – 1700 يوان في عام 2010. بعد عام 2008 ، نمت رواتب العمال الفلاحين بمعدل متوسط سنوي يزيد عن 20%"

يجد القارئ لاحقاً في كتابات آخرين، أن تفكيك الجماعيات أعطى الفلاحين ، وخاصة في السنوات الأولى مديحاً أعلى؟ ولكن، في حين كان عمل ودخل الفلاحين في الجماعيات مضموناً، لم يعد الأمر كذلك بعد تفكيكها مما وضعهم تحت رحمة قوانين السوق.

من جهة ثانية، فإن انتقال الفلاحين إلى الصناعة في المدن هو على العموم عامل برلنتة (من بروليتاريا) وخلق طبقة مركبة من فلاحين عمالاً ربما احتفظوا بقطعة الأرض كدبف للدخل. لكن السؤال لماذا الانتقال؟

- هل هو لأن الصناعة في المدن كانت تطور صناعي ذاتي للصين
- أم لأنها أصبحت ورشة العالم؟ وهنا يتم تقاسم فائض القيمة مع الشركات الأجنبية
- وهل السبب أن الزراعة بعد التعاونيات لم تعد قادرة على الإعالة؟

"... إن فائض العرض للاقتصاد الصيني ليس فقط الفائض النسبي في كمية إجمالي العرض ، ولكن الأهم من ذلك هو الفائض الهيكلية – هيكل العرض الكلي و A هيكل الطلب الكلي مفككان وغير متطابقين ويتعايش الفائض والنقص . من ناحية أخرى ، فإن بعض المواد الخام (مثل الفحم والفولاذ الخام والزجاج) والمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض والجودة المنخفضة فائضة بشكل كبير ؛ من ناحية أخرى ، تعاني المنتجات ذات التقنية العالية والجودة العالية والمنتجات التي يحتاجها الأشخاص ذوو

الدخل المرتفع وكبار السن من نقص حاد. تعتبر المنتجات الموجودة في الطرف الأدنى من السلسلة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة فائضة نسبيًا ، في حين أن المنتجات الموجودة في الطرف الأعلى من السلسلة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية تعاني من نقص نسبيًا. يذهب المستهلكون الصينيون للتسوق في الدول الأجنبية كل عام. يندفعون لشراء كمية كبيرة من الأقمعة ومستحضرات التجميل الكورية الجنوبية وأغطية المراحيض وأواني طهي الأرز ومنتجات أخرى من نيوزيلندا أو أستراليا. والسبب في ذلك هو أن جودة ووظيفة هذه المنتجات أفضل بكثير من المنتجات الصينية المماثلة و (أو) سعرها أقل. وفقًا لإحصاءات معهد جودة الثروة ، أنفق المستهلكون الصينيون ما يصل إلى 74 مليار دولار أمريكي على الكماليات في الخارج في عام 2013 ، وهو ما يمثل 47 ٪ من الاستهلاك العالمي للرفاهية ؛ في حين بلغ حجم الكماليات المحلية المستخدمة 28 مليار دولار فقط. بلغ حجم شراء الكماليات الأجنبية 2.64 مرة عن شراء الكماليات المحلية. بحسب تقرير شينخوا.

رغم موضوعية هذا التقرير من حيث عدم جودة المنتجات الخفيفة الصينية إلا أنه يتطابق مع المعروف عالمياً عن عدم جودة الصناعات الصينية، أو كونها تُنتج لكل طبقة على حدة! ما معنى فائض في المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية ونقص المنتجات ذات القيمة المضافة العالية؟ ولو ربطنا هذا مع اعتماد الصين في التكنولوجيا المتقدمة على أمريكا، فما الصورة التي تتكون عن الصين؟
 وَرَدَ في تقرير صندوق النقد الدولي "آفاق الإقتصاد العالمي للعام 2020":

"... ارتفاع حجم اقتصاد الصين (أي الناتج المحلي الإجمالي) إلى 4.22 تريليون دولاراً، مقارنة بالإقتصاد الأمريكي الذي يبلغ حجمه 20,8 تريليون دولاراً، وما هذا سوى مؤشر من مجموعة مؤشرات لقياس حجم اقتصاد الدول، بمعيار "تعاقد القوة الشرائية"، طورته وكالة الإستخبارات الأمريكية (التي تنشر تقويمًا سنويًا لاقتصاد دول العالم) وصندوق النقد الدولي، والذي لا يُراعي فروق مستويات الأسعار بين الدول، ويُخفض من الحجم الحقيقي لإنتاج الصين، ويعتبر صندوق النقد الدولي "إن الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة هو الأساس الذي تقوم عليه مكانتها الإقتصادية بين دول العالم"، لكن ما هو سوى مؤشر من مجموعة مؤشرات أخرى، لأن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي لا يعني ارتفاع مستوى عيش العاملين والمُنْتَجِينَ، والمواطنين عمومًا، كما أن العديد من الشركات الأجنبية افتتحت مصانع بالصين، وتُصدّر إنتاجها (أو الجزء الأكبر منه) إلى الخارج، حيث أصبحت الصين ورشة التصنيع في العالم، ويُسجل هذا الإنتاج في الناتج المحلي الصيني.

أما بخصوص الإقتصاد الصيني فإن تطور الرأسمالية اعتمد - في بعض جوانبه - أشكالاً مُغايرة للتطور الرأسمالي في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، وبقيت الدولة، وحزبها الذي حافظ على وصف نفسه بـ "الشيوعي"، تُدير وتُشرف على تصميم وإعداد المخططات الإقتصادية وعلى تنفيذها، وهو أمر لا يناقض التطور الرأسمالي للإقتصاد، ولا يعني أن الإقتصاد "اشتراكي"، فقد تكثف الإستغلال الطبقي للعاملين، سواء من قبل الشركات المحلية، أو الأجنبية، رغم ارتفاع الأجور خلال العقد الأخير، لأن النظام الصيني استخلص الدروس من أزمة 2009/2008، فرَفَع الرواتب، بهدف تنمية الإقتصاد عبر تحفيز الإستهلاك الداخلي، بدلَ الإعتماد الكبير على التّصدير (الذي تباطأ بفعل الأزمة)، وتوسّعت الفوارق الطبقيّة داخل الصّين، منذ ثلاثة عقود، لكن الهُوّة لم تبلغ ما وصلته الولايات المتحدة وأوروبا، كما أن الشركات الصينية تستغل ثروات البلدان الفقيرة، مقابل الإستثمار في البنية التحتية، لكنها تُغرق الأسواق المحلية بالمنتجات الصينية الرخيصة والرديئة، التي قضت على العديد من الحرف والمهن التقليدية في إفريقيا، وعلى الإنتاج المحلي للمنسوجات والملابس القُطنيّة، على سبيل المثال، ولهذه الأسباب، ورغم خصوصية تطوره، يعسُر وَصْف الإقتصاد الصيني بأنه ليس رأسمالياً⁷ ..."

"... ذكرت وكالة الأنباء على لسان غاو هوشنغ ، وزير التجارة في الصين ، في المؤتمر الصحفي للدورة الثالثة للمؤتمر الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني في 7 مارس 2015 ، إن أكثر من 100 مليون شخص صيني غادروا البلاد في عام 2014 للتسوق والاستهلاك في الخارج بما يزيد عن تريليون يوان. من بينها ، تم استخدام نسبة كبيرة لشراء المنتجات الأجنبية ، وفقاً لتقرير Gala 315 الذي عقده CCTV في عام 2016 ، بلغ الاستهلاك الخارجي للمقيمين الصينيين في عام 2015 ما قيمته 1.5 تريليون يوان ، بزيادة 50 ٪ مقارنة بالعام السابق. إن السبب الذي يجعل الصينيين يفضلون "المنتجات الأجنبية" كثيراً بلا شك - متعلق بثقتهم "بالمنتجات الأجنبية" ، ولكن السبب الرئيسي هو أن جودة و (أو) أسعار هذه السلع الأجنبية أفضل من مثيلاتها الصينية. إذا كان المقيمون الصينيون ينفقون تريليون يوان على شراء المنتجات الأجنبية كل عام وكان مضاعف الإنفاق الاستهلاكي اثنين ، فإن 2 تريليون

7 تلقي مقالة الطاهر المعز "رأسمالية القرن الواحد والعشرين، على ضوء أزمة 2008 و أزمة "كوفيد - 19 - نُشرت في كنعان الإلكترونية نوفمبر 11، 2020" ضوءاً على ما ورد في النص الصيني أعلاه سواء من حيث التساؤل حول حصر الحديث في حجم الإنتاج الاهلي على أهميته أو اعتماد الصين على التقنية العالية الأجنبية، أو تنشيط السوق الداخلية بزيادة الأجور والرواتب.:

يوان من الطلب المحلي الصيني يتدفق إلى الأسواق الخارجية كل عام ، وهو ما يعادل المجموع الإجمالي للنتائج المحلي الإجمالي البالغ لثلاثة مقاطعات بما فيها قويتشو وقانسو وهانان".

بعيداً عن تحليل الأرقام ودلالاتها، فإن هذا يعيدنا إلى اندهاش مواطني بلدان " الكتلة الإشتراكية" سابقاً بالجينز وماكدونالد وتخيل الجنة الأمريكية والغربية عموماً...الخ. فهذا يدل على ثقافة استهلاكية تتماشى كما يبدو مع مغادرة رسمية ومن ثم شعبية لثقافة الثورة والثورة الثقافية في الصين وهذا ما يخدم ويشجع الاتجاه الليبرالي في الصين وهو موجود حتى في الحزب الشيوعي نفسه.

صحيح أن اقتصادات الكتلة الشرقية "الإشتراكية" سابقا كانت هشة وبالتالي تهاوت أمام "المدفعية الثقيلة للبرجوازية -كما قال ماركس في البيان الشيوعي عن البلدان الفقيرة في حينه" وربما لا تقلق القيادة الصينية من هذا النزيف النفسي/الثقافي والمالي إلى أسواق الغرب، ولا تقلق من عمق الاندماج في تلك الأسواق معتمدة على قوة الاقتصاد الصيني الإنتاجية، ولكن المقلق أكثر هو تعمق ثقافة الاستهلاك مما يأخذ المجتمع لقبول آية سياسة لا إشتراكية تخترق البلد والقيادة؟

لسنا بصدد مقارنة دفوقات الاستثمار الأجنبي في الصين مع نزيف السيولة من الصين إلى الأسواق الغربية ولكن المهم أن هذه العلاقة هي تعميق الانخراط الرأسمالي ثقافياً وعملياً في المجتمع الصيني نفسه. ولكن إذا وضعنا المئة مليون الذين يصرون على استهلاك المنتجات الرأسمالية الغربية وهي غالباً ترفية أو لأنها أفضل من المحلي، مقابل مئات الملايين ممن يحصلون على أجور ودخل محدود في الصين نفسها، نجد انفسنا أمام تفارق طبقي شنيع في الصين نفسها! وهذا يدفع للتساؤل عن "الإشتراكية بسمات صينية"! حيث من سماتها انخراط الصين في النظام العالمي بدرجة من التبعية النفسية والاستهلاكية من جهة الصين، وتصدير سلعا هائلة لفقراء العالم، وكأن هذه العملية السوقية تقسم العالم نفسه إلى طبقتين معولمتين:

- طبقة برجوازية معولمة منتشرة في كل العالم وضمنها طبقة برجوازية صينية متخارجة

- وطبقات شعبية معولمة ايضاً منتشرة في كل العالم

كما يدل هذا الانخراط الاستهلاكي على ضعف ثقة المواطن باقتصاد البلد بدل أن يضغط لتحسين الجودة.

"... يوجد الفائض الهيكلية أيضاً داخل العديد من الصناعات في الاقتصاد الصيني. على سبيل المثال ، هناك صناعات الطاقة والسيارات والعقارات والبتروكيماويات. وفقاً

للتحقيق والتحليل لقدرة إنتاج السيارات في الصين التي أجرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ، والجمعية الصينية لمصنعي السيارات ، ومركز أبحاث وتكنولوجيا السيارات الصيني ، اعتباراً من نهاية عام 2015 ، معدل استخدام السعة لسيارات الركاب في السيارات الصينية بلغت نسبة المركبات 81% ، بينما كانت المركبات التجارية 52% فقط....

قد يكون الخلل الأكثر خطورة بين هيكل العرض الكلي وهيكل الطلب الكلي في الاقتصاد الصيني هو أنه من ناحية ، هناك الكثير من الطاقة الإنتاجية الزائدة ومخزون المنتجات في الاقتصاد الصيني وتعاني العديد من المنتجات من عدم القدرة على أن تُسوّق، ومن ناحية أخرى ، هناك أكثر من 70 مليون شخص بحاجة إلى التخفيف من حدة الفقر ومشاكلهم من الغذاء والكساء لم يتم حلها بالكامل وعدم تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية"

والسؤال هنا من شقين:

الأول: هل عدم قدرة منتجات على تحقيق طلب هو فقر العمال هؤلاء؟ مما يعيدنا إلى مشكلة فائض العرض. وهنا هل يكون فائض العرض أو فيض الإنتاج هو شكلا من أشكال الإهلاك الثرواتي المُسبب عن غياب التخطيط والمتسبب في فقر عشرات الملايين إلى جانب عشرات الملايين الذين يسافرون لاستهلاك منتجات من السوق الراسمالي الغربي. هذا مع تقديرنا بأن :

- الذين لا يستطيعون شراء حاجاتهم هم الذي غالبا ينتجون هذه الحاجات
- والذين غالبا لا ينتجون حاجاتهم يشترون حاجاتهم من الخارج!

في نقد كثيرين للصين (انظر لاحقا) ركزوا على فارق مستوى او معدل الدخل للفرد ومن ثم القدرة الشرائية للفرد بين الصين وأمريكا، ومع أن هذا ليس المعيار، ولكن يغري بقراءة الأمر طبقياً بمعنى القدرة الشرائية للبرجوازية الصينية مقارنة مع الأمريكية وينسحب طبعا على الطبقتين الشعبيتين في البلدين.

والثاني: فإن الطاقة الإنتاجية الزائدة، ومخزون المنتجات هو إهلاك مزدوج لقوة العمل ومخرجات قوة العمل، وهذا يفتح على سؤال متكرر عن طبيعة النظام ومغادرته التخطيط !

"... أطلق الإصلاح والانفتاح الذي بدأ عام 1978 عملية الإصلاح الموجه نحو السوق للاقتصاد الصيني. في عملية الإصلاح والانفتاح في الصين ، يتحول النظام الاقتصادي الصيني من النظام الاقتصادي المخطط شديد المركزية إلى نظام اقتصاد السوق ؛ تزداد أدوار التراجع الحكومية والسوق في تخصيص الموارد ؛ ويتم تعديل العلاقة بين

الحكومة والسوق بشكل مستمر. في نوفمبر 1993 ، وافقت الدورة الثالثة للجنة المركزية الرابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني على قرار بشأن عدة مشاكل تتعلق بإنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي لتوضيح أن الغرض من إصلاح النظام الاقتصادي الصيني هو إنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. عملت الحكومة الصينية على تعميق إصلاح نظام الأسعار ، والنظام الضريبي، والنظام المالي ، ونظام إدارة الخطة ، ونظام الاستثمار ، وملكية وسائل الإنتاج للشركات المملوكة للدولة وغيرها منذ عام 1994. من خلال سلسلة من الإصلاح والتعديل ، تم بشكل تدريجي إنشاء سوق السلع والأسواق المختلفة لعوامل الإنتاج بما في ذلك سوق رأس المال (التمويل) ؛ أصبحت أسعار السلع وعوامل الإنتاج تدريجياً موجهة نحو السوق وتعكس درجة الندرة وعلاقة العرض والطلب للموارد ؛ أصبحت الشركات ، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة بشكل أساسي ، وحدات اقتصادية جزئية لها سلطة ومسؤوليات محددة جيداً ، ووضع قرار مستقل وتشغيل مستقل وتحمل المسؤوليات الوحيدة عن أرباحها أو خسائرها ؛ تم إنشاء نظام البنك المركزي والنظام المصرفي التجاري تدريجياً ؛ نشأ النظام المالي الحديث والنظام الضريبي المطابق لنظام اقتصاد السوق ؛ تم إصدار وتنفيذ قانون الشركات وقانون العقود وقانون براءات الاختراع وقانون حقوق الطبع والنشر وقانون المحاسبة وقانون مكافحة المنافسة غير المشروعة وعدد كبير من القوانين واللوائح الأخرى لمواكبة بناء اقتصاد السوق وتطويره لتعزيز الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. بعد ما يقرب من 40 عاماً من الإصلاح والبناء ، أنشأت الصين في البداية نظام اقتصاد السوق الاشتراكي ، ومع ذلك ، لا يزال اقتصاد السوق الحالي في الصين إلى حد كبير "اقتصاد شبه سوقي" ، وليس "اقتصاد سوق كامل" أو ناضجاً وقياسياً. يسير نظام الاقتصاد الصيني في رحلة التحول من "اقتصاد شبه سوقي" إلى اقتصاد سوق كامل".

هل هذا الوصف التفصيلي وخاصة نهايته تعني الذهاب إلى الرأسمالية نهائياً؟ اي منافسة الرأسمالية الغربية باخرى شرقية بمعنى ان الفارق في الموقع الجغرافي! ولا يبقى معنى حقيقياً لإضافة طربوش "اشتراكي" على النظام. ولا نقصد هنا حصر الأمر في التسمية بل التنبه للفوارق الطبقيّة الناجمة عن الذهاب إلى اقتصاد السوق جزئياً أو كاملاً. لا يمكن للقارئ أن لا يلتقط العلاقة أو يعقد العلاقة بين هذا الوصف المتحمس للسوق وبين وجود الفقر والأجور المتدنية ونزيف الفائض الصيني على الأقل:

- فائض الشراء من قبل الأغنياء
- وفائض تحويل ارباح الشركات الأجنبية إلى الخارج

"... في سوق السلع الاستهلاكية الصيني ، زادت نسبة أسعار السوق من أقل من 3% في عام 1978 إلى 97% وانخفضت نسبة التسعير الحكومي وسعر التوجيه الحكومي من 97% في عام 1978 إلى أقل من 3% ؛ في المبلغ الإجمالي لشراء المنتجات الزراعية والجانبية ، ارتفعت نسبة تسعير السوق من 5.6% في عام 1978 إلى 97% ونسبة التسعير الحكومي والسعر التوجيهي الحكومي انخفضت من 92.6% عام 1978 إلى حوالي 2%".

النسب توضح التوجه للسوق تماما.

"... تُطبق الصين الملكية العامة للأراضي (الملكية الجماعية أو الأراضي الريفية وملكية الدولة للأراضي الحضرية) وتقرر استخدام الأرض (الأرض للاستخدام الزراعي والصناعي والتجاري والتعليمي والتطوير العقاري) ، مساحة الأراضي المستخدمة في مختلف المناطق كل عام وممارسة أسعار الأراضي ذات الاستخدامات المختلفة.

تحتكر الحكومة أو تسيطر بالكامل على السوق الأولية للأراضي في المناطق الحضرية ، و فقط في جزء من المناطق الريفية يمكن تداول الأرض (تحويلها) وتداول الأرض ... منخفض جدا. في الواقع لا يوجد سوق للأراضي الريفية.

بالنسبة الى لوائح الأنظمة والقوانين الحالية في الصين ، لا يُسمح لسكان الحضر والريف بالمشاركة في تجارة الأراضي ، وفي هذا الحال من الصعب جدًا نقل الأرض أو تداولها بين الأفراد.

كما لا يزال السوق المالي وسوق رأس المال في الصين قيد الإصلاح والبناء ، كما تم تحرير معدلات الإيداع والإقراض في السوق المالية مع درجة منخفضة من تسويق أسعار الفائدة. تختلف الصعوبات التي تواجه المؤسسات ذات الملكية المختلفة في الحصول على قروض بنكية ، كما أن ظاهرة تقنين الائتمان شائعة. فمن ناحية ، يتم التلاعب بسوق رأس المال من قبل عدد صغير من كبار الرأسماليين. من ناحية أخرى ، يتعايش التدخل الحكومي غير اللائق مع التنظيم الناقص."

يمكن الاستفادة من عدم تملك الأرض فرديا، بعد، في الدفاع عن عدم رسملة الصين تماما، وتوقفها، حتى الآن مثلاً، في موقع الملكية الخاصة للسيولة المالية والمنشآت الصناعية دون وصول ذلك للأرض.

فمن اللافت هنا ان تملك الأرض ملكية خاصة لم يتم بعد. والسؤال هو: هل هذه سياسة تجريبية لما بعد الصناعة؟ أو لأن تجريد مئات ملايين الفلاحين من الأرض سوف يخلق مشكلة أو ثورة اجتماعية ويزيد على الأقل الفرز الطبقي؟ هذا مع أن النظام انتقل إلى

مرحلة وسطى باتجاه الملكية الخاصة للأرض بعد ان ألغى الجماعيات. هل الأمر بانتظار قدرة الصناعة على استخدام فائض قوة العمل من الريف بعد فقدان كثير منهم للأرض؟ أم هل السبب حذر قيادة الصين بعد أزمة جنوب شرق آسيا وأزمة 2008 واضطرارها إلى اللجوء/الانسحاب ولو نسبياً إلى الداخل؟ قد تسمح لنا مختلف هذه المعطيات بالقول: أو الاستنتاج بأن النظام يقوم ب سياسات تجريبية، فما يحصل حتى اليوم هو اعتماد حذر على التجربة والخطأ، ولكن هذا لا يمنع من رؤية أن التحول إلى الراسمالية هو سيد الموقف.

"... الموارد الطبيعية في الصين ، بما في ذلك الرواسب المعدنية والأنهار والبحيرات والغابات والجبال والأراضي العشبية والأراضي الفاحلة ومساحات المد والجزر وما إلى ذلك ، كلها مملوكة للدولة. واستخدام هذه الموارد الطبيعية يخضع للتفويض الوطني ويتم تسعيره من قبل الدولة. نتيجة لذلك ، أسعار الطاقة الكهربائية والفحم والنفط والغاز الطبيعي والموارد الأخرى عادة ما تكون المنتجات في الصين مرتفعة للغاية ومشوهة ، مما يؤدي إلى نقد ذلك من قبل الدوائر الأكاديمية والجمهور. تعترف الحكومة نظرياً فقط أن القوة العاملة لها سمة السلع ، لكنها لا تعترف بأنها سلعة ؛ وان سعر قوة العمل في الصين (الراتب) يقوده أو يقرره المشتري وليس من خلال التفاوض بين المورد والمشتري"

ليس من الواضح بعد أن هذا الاختلاط الهائل بين الدولاني والخاص هو بناء على فرز علمي مخطط ومنضبط وبهدف الاستمرار أم هو ضمن التجربة والخطأ. ومع ذلك فمحاولات التمييز عن الراسمالية الغربية ليست ناجحة كما يبدو. فالقول ان قوة العمل لها سمة السلعة وليست سلعة أو لا يُعترف بانها سلعة هو حديث عائم أو مموه وخاصة إذا كان تحديد الراتب بيد المشتري هو حديث في القانون وليس في الواقع الميداني والعملي. وقد يكون الأمر أقل امتهاناً اذا كان المقصود بالمشتري هو الدولة وليس الراسمالي الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

"... من الشائع جداً للمضاربة المفرطة ، والتداول من الداخل ، والمنافسة غير المتكافئة ، وشفافية المعلومات ، وتأخر نشر المعلومات في السوق المالية وسوق رأس المال. إن المنافسة في السوق في الاقتصاد الصيني ليست كافية حيث تتمتع بعض الصناعات أو الأسواق بمستوى عالٍ من الاحتكار أو الاحتكار الكامل. منذ الإصلاح والانفتاح ، تم فتح سوق السلع الاستهلاكية وسوق عامل الإنتاج في الصين تدريجياً للشركات ذات التمويل الأجنبي والشركات غير المملوكة للدولة داخل الأراضي الصينية. أدى تنوع اللاعبين الرئيسيين في السوق إلى تحسين درجة المنافسة في السوق

بشكل كبير. حاليًا ، المنافسة في الغالبية العظمى من سوق السلع الاستهلاكية في الصين كافية. في الوقت نفسه ، لا تزال بعض الأسواق في الصين محتكرة بشكل كبير ويمنع البعض دخول منافسين محتملين. بالإضافة إلى صناعات الاحتكار الطبيعي مثل مياه الصنبور والغاز الطبيعي، ولا تزال بعض الصناعات تحت سيطرة الدولة التي تحتكرها الشركات المملوكة للدولة. على سبيل المثال ، هناك صناعات الأسلحة والذخيرة والنفط والتبغ والطاقة الكهربائية والاتصالات والطيران المدني والسكك الحديدية. في الوقت الحاضر ، تهيمن البنوك التجارية المملوكة للدولة وشركات التأمين المملوكة للدولة وشركاتها القابضة على السوق المالية وسوق التأمين في الصين. لا تزال الصناعات الخدمية المهمة في الصين ، مثل الطب والتعليم والثقافة والنشر والصحف والإذاعة والسينما والتلفزيون ، تخضع إلى حد كبير للاحتكار الإداري للحكومة".

يسود الحنين إلى المنافسة بين اقتصادي الليبرالية إثر الهيمنة الطاغية للبرالية الجديدة حيث وصلت الرأسمالية في المركز درجة الاحتكار المعمم. وإذا كان مآل المنافسة هو الوصول إلى الاحتكار، وهو ما أكدته الأحداث ويسود اليوم، فهل يمكننا القول بأن عربة الرأسمالية الصينية هي في الطريق إلى هناك. قد يصح القول بأن الصين انتقلت من الاقتصاد الاشتراكي إلى رأسمالية الدولة. ولكن هذا الخطاب يؤثر إلى رغبة ما في التخلي عن رأسمالية الدولة كي لا تصبح احتكارية لأن هذا النظام ، اي رأسمالية الدولة الاحتكارية هو أقرب إلى الاشتراكية!!!

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هل الحزب الحاكم والذي أصبح طابعه طبقيا يمكن ان يتخلى عن إمساكه بقطاع الدولة؟ وهل يمكن احتجاز تطور الرأسمالية في الصين ووصولها مآل الرأسمالية في الغرب؟ أي هل للرأسمالية طبيعتين؟ " ... لا يتمتع سوق العمل ، وخاصة سوق المواهب ، بتدفق حر للغاية. لا يزال هناك العديد من الحواجز المؤسسية والبشرية أمام تدفق العمالة والمواهب. في منتصف التسعينيات ، حررت الصين القيود على تدفق العمالة الريفية إلى المدن وجلبت كمية هائلة من "الأرباح الديموغرافية" نموًا اقتصاديًا عالي السرعة للاقتصاد الصيني. ومع ذلك ، لا يزال هناك جمود كبير في سوق العمل في الصين ، ولا يكفي التدفق الحر: كما يخضع تدفق العمالة الريفية إلى المدن للقيود مثل السكن وتعليم أبنائهم والضمان الاجتماعي والعوامل الطبية والعوامل الأخرى والفصل الحضري والريفي الناجم عن ذلك. لقد بدأ للتو نظام تسجيل الأسرة في الانهيار. بسبب الفجوة الكبيرة في المناطق الحضرية والريفية ، العمالة الحضرية والريفية الحالية"

يقوم السؤال هنا على أسباب السماح بالتدفق العمالي من الريف للمدينة؟ هل هو تدفق عفوي هل دافعه العوز، أم الترف؟ أم حاجة المدينة لقوة عمل رخيصة للعمل في الشركات الأجنبية والمحلية هناك؟

هل هذا الفائض هو فائض طبيعي أم هو نتيجة تفكيك الجماعيات واتباع النظام الجديد الأقرب للملكية الخاصة؟ أي احتلال الأرض بدل "الأرض لمن يفلحها". وهل نتج عن التفكيك فائض قوة عمل لا بد من استيعابه في المدينة؟ وخاصة إذا لم تتكون حالة نقابية في الريف بمواجهة التفكيك ما يضع الشباب كل في حالة فردانية.

والسؤال الآخر أو سؤال آخر: أليس الطبيعي في بلد فيه تخطيط مركزي أو على الأقل ثقافة التخطيط أن يكون تدفق فائض عمالة الريف إلى المدينة مضبوطا بحيث يجدون حياة مقبولة بدل الهروب من عذاب لآخر؟ لكن الجواب على هذا السؤال هو في ما قرأناه أعلاه من خطاب التخلص من التخطيط!

هل الاشتراكية على الطريقة الصينية هي خلق مناخ المشكلة ثم معالجتها؟ يتضح أن هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساس وبعد ذلك يمكن الحديث عن مشاكل السكن والأجور وتعليم أولاد الفلاحين الميرثلين!. طبعاً تحدثنا نقادوا ومهاجموا النظام الصيني عن أوضاع العمالة المهاجرة (أنظر لاحقاً).

"...التدفق في الصين لا يزال في اتجاه واحد. يتدفق عدد كبير من القوى العاملة الريفية إلى المدن ، ولكن نادراً ما تتدفق القوى العاملة في المناطق الحضرية ، وخاصة العاملين العلميين والتكنولوجيين ، إلى المناطق الريفية. كما أن تدفق المواهب بين المؤسسات والمناطق المختلفة يعوقه تسجيل الأسر المحلية."

هذا التدفق مضاد لما كانت تطبقه الماوية بدفع الشباب من المدينة إلى الريف، أي سياسة الريفنة التي كانت تمتص العاطلين عن العمل للعمل في الزراعة. ولو قرأنا هذه السياسة على ضوء أزمة الغذاء العالمية اليوم لربما جاز لنا الاستنتاج بأن تلك السياسة بقيت قائمة على أهمية الأمن الغذائي وخاصة لبلد بحجم الصين.

تكاد توحى فقرة "التدفق" بالالتباس! فإذا كان قد تم تفكيك الجماعيات التي بحجمها تحتاج للعاملين التكنولوجيين بينما الحيازات الصغيرة لا يمكنها ذلك. فما هي إذن حوافز الانتقال المعاكس من المدينة إلى الريف؟ وطالما الصناعة في المدينة فليس هناك ما يجذب الفنيين والتكنولوجيا إلى الريف. وإذا كانتا ثورتي ما بعد ماو قد ركزت على الصناعة وجذب راس المال الأجنبي للاستثمار فذلك طبعاً إلى المدن، فهذا يعني تجاوز سياسة الريفنة الماوية.

"... رابعًا ، هناك الكثير من الموارد والسلطات الخاضعة لسيطرة الحكومة. غالبًا ما توجد ظاهرة التدخل الحكومي المفرط وسوء السلوك"

هذا بالطبع خطاب التحول عن القطاع العام أو الدولاني. وغالبًا ما تتم معالجة هذا الأمر عبر التوجه للخصخصة بدل التركيز على الضبط والمراقبة ومحاربة الفساد وتعميق ثقافة الاشتراكية. ولو دفعنا هذا النص إلى الأمام أو منتهاه فهو متقاطع مع خطاب اللبراليين الغربيين في إدانة الصين الحالية فما بالك الصين في الفترة الماوية!

"... إنشاء وبناء المشاريع وتسويق المنتجات الجديدة لا تزال بحاجة إلى موافقة والحصول على الختم من العديد من الدوائر الحكومية. بعض الموافقات المذكورة أعلاه ضرورية ، لأن بعض المشاريع والإنتاج يشمل الأمن القومي والأمن الاقتصادي ، فضلاً عن المعايير البيئية والصحية. ومع ذلك ، فإن بعضها لا يفرض بالفعل إلى تنمية اقتصاد السوق ويحتاج إلى التخلص التدريجي والإفراج عنه. على سبيل المثال ، طورت إحدى الشركات في بكين نوعًا من مواد العزل الصديقة للبيئة قبل بضع سنوات وكان سعر المنتج مساويًا لتلك المنتجات المماثلة. لكن مادة العزل الجديدة الخاصة بها لم تتمكن من فتح السوق لأن الإدارة الحكومية ذات الصلة لم توافق على إدخال هذه المواد إلى دليل المشتريات الحكومية."

يمكن فهم هذا كحالة نموذجية على بطء البيروقراطية، لكن السؤال المهم هنا: هل الإشكالية في الاشتراكية أم في الخلل البيروقراطي؟ وهل المعالجة هي في مغادرة الاشتراكية أم مغادرة البقرطة؟ فكثيرا ما يتم التذرع بتحجر البيروقراطية للخروج على الاشتراكية.

"... تظهر بعض نتائج الأبحاث التجريبية في الدائرة الاقتصادية الصينية أيضًا أن نظام اقتصاد السوق في الصين لا يزال قيد الإنشاء وأن مستوى تسويقه بحاجة إلى مزيد من التحسين. وفقًا لتقرير عام 2005 حول تنمية اقتصاد السوق الصيني التي قدمها معهد الاقتصاد وإدارة الموارد بجامعة بكين للمعلمين ، كانت درجة تسويق اقتصاد الصين في عام 2003 هي 73.8٪. وفقًا لنتيجة البحث الذي أجراه تشين داندان ورين باوبينج ، بلغ مؤشر التسويق للاقتصاد الصيني في عام 2006 نسبة 78.2٪. كان المستوى الحرج لاقتصاد السوق الذي حدده هذين الباحثين 60٪. ... على عكس اقتصاد السوق الأوروبي الذي يمثله اقتصاد المملكة المتحدة ، يتميز اقتصاد السوق الصيني بالعديد من خصائصه الخاصة. من بينها ، هناك نوعان من السمات المميزة والأكثر أهمية ، بما في ذلك أصل النظام المختلف وأساس النظام المختلف. أولاً ، أصل نظامه مختلف. لم ينشأ

اقتصاد السوق الأوروبي الذي يمثله اقتصاد المملكة المتحدة ، واقتصاد السوق الصيني من الاقتصاد الإقطاعي ، بل من الاقتصاد المخطط.

.. استند إنشاء نظام اقتصاد السوق البريطاني من النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر على أساس الثورة البورجوازية في أربعينيات القرن السادس عشر وانقلاب الحكم المطلق للحكام الإقطاعيين. لقد كانت عملية تدمير مستمر للنظام الاقتصادي الإقطاعي والهيكل الاقتصادي واستمرار إنشاء الملكية الخاصة لرأس المال ونظام السوق الحرة. كان من المفترض أن يحل إنشاء نظام اقتصاد السوق هذا محل جميع الامتيازات في المجتمع الإقطاعي بحرية رأس المال والانضباط الذاتي وحرية التعاقد وتقييده ، بالإضافة إلى استبدال التدخل الحكومي والسياسة التجارية بالمنافسة الحرة والتجارة الحرة. منذ إنشائه رسمياً ، تبنى نظام اقتصاد السوق هذا أيديولوجية عدم التدخل وكان له خصائص استخدام آلية السوق لتقرير تخصيص الموارد والسماح للحكومة بدور "الحارس الليلي". على الرغم من أن اقتصاد السوق الرأسمالي تحول من حرية المنافسة إلى الاحتكار في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وساد تدخل الحكومة بعد الثورة الكينزية ، وكان السوق لا يزال الآلية الرئيسية لتخصيص الموارد وتعديل العملية الاقتصادية. ص 67"

من غير الواضح هنا ما الفارق في المال رغم اختلاف البدايات بين كون النظام الصيني الحالي أت من ماضٍ مخطط وكون البريطاني أت من "تدمير النظام الإقطاعي" ذلك لأن النتيجة تحول رأسمالي في الحالتين. بالمقابل، لا ترى الماركسية أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية دمرت ، بمعنى التدمير وخاصة في بريطانيا التشكيلة الإقطاعية بل حلت محلها تدريجياً دون قطع حاد وديناميكية برلثة قوة العمل الفلاحية علاوة على أن الانتقال أخذ شكل تمفصل أنماط الإنتاج. كما حافظ النظام الجديد على السوق وعلى الملكية الخاصة وأعطاهما بعداً وأفقاً أرحب مع تأجيج جوهر الاستغلال.

صحيح ان دور الحكومة قد تقلص في الرأسمالية في حينه، أما التجارة الحرة فقد ثبت على صعيد عالمي أنها كانت مجرد شعار أو غطاء وحتى اليوم، فالرأسمالية تثرثر عن حرية التجارة بينما تمارس الحمائية. أي ان الرأسمالية مارست المنافسة على الصعيدين:

- فعلى الصعيد المحلي فُتِح باب المنافسة ليبتلع الكبير الصغير في النهاية وصولاً إلى الاحتكار المعمم كما شرح سمير أمين
- وعلى الصعيد الدولي فكانت منافسة دولية ناهيك عن الاستعمار واحتجاز تطور المحيط.

واليوم، فإن المنافع عن حرية التجارة هي الصين في مواجهة تبني الإدارة الأمريكية سياسة حمائية سواء إدارة ترامب أو بايدن!

"... بدأ بناء نظام اقتصاد السوق في الصين في الإصلاح والانفتاح في عام 1978. كانت عملية إصلاح وتحويل مستمرة لطريقة تخصيص الموارد. بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 تبنت النظام شديد المركزية للاقتصاد المخطط وانتقلت إلى النظام المخطط لاقتصاد السلع الأساسية في الثمانينيات ثم إلى نظام اقتصاد السوق الاشتراكي منذ منتصف التسعينات. إنها عملية تحويل طريقة تخصيص الموارد في إطار هيكل النظام الاشتراكي ، وبالتالي ، فإن عملية بناء اقتصاد السوق في الصين هي عملية تغيير وانتقال مستقل ، ولكنها ليست عملية ثورية لنظام واحد يطيح بنظام آخر."

صحيح أن الإطاحة تأخذ شكلاً عنيفاً، ولكن عنف التحويل الاقتصادي الإجتماعي، إن لم يكن جسدياً، وربما لغياب مقاومة حقيقية للتحويل كونه من أعلى، أي هو تحويل وليس تحولاً، فهو عنيف أيضاً، وهذا ما اتضح في تصفية التعاونيات/الجماعات وتحويل مئات ملايين الفلاحين إلى العمل المأجور في المدن. وكما اشرنا أعلاه، فإن العبرة أيضاً في النتيجة أي التحول إلى الرأسمالية ولم يتضح بعد وصولاً إلى أين! يجد القارئ، لاحقاً وخاصة في منشورات مجلة مونثلي ريفيو ، آراء توضح أن التحويل لم تتم مواجهته عنيفاً بسبب ضعف البناء النقابي للفلاحين ولاحقاً للعمال.

"... من منظور طريقة تخصيص الموارد أو آلية التخصيص ، فإن عملية بناء اقتصاد السوق الرأسمالي التي تمثلها المملكة المتحدة هي عملية تراجع تنظيم السوق وزيادة تدخل الحكومة (الدولة الإقطاعية). في عملية نمو اقتصاد السوق ، تعمل قوة رأس المال باستمرار على إزالة جميع العقبات التي تعيق تنميته الحرة. لكن عملية بناء الصين لاقتصاد السوق الاشتراكي هي عملية تدخل حكومي تراجع التخطيط الاقتصادي وتنامي تضيق السوق. من خلال الإصلاح المستمر للنظام الاقتصادي ، استمرت تقليص تدخل الدولة وسيطرتها على الموارد والأنشطة الاقتصادية وذلك لإفساح المجال أكثر فأكثر للسماح للسوق بتخصيص الموارد وتعديل الأنشطة الاقتصادية.

"... ثانياً ، يختلف أساس النظام. حتى الآن ، وحده اقتصاد السوق في الصين بُني على أساس النظام الاشتراكي، بينما مختلف أنماط اقتصاد السوق الأخرى كلها مبنية على أساس نظام رأس المال. على الرغم من أن النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاشتراكي في العالم اليوم كليهما نظم مزيج عام-خاص وبان نظاماً رأسمالياً نقياً أو اشتراكياً نقياً لم يعد أي منهما موجوداً، بل ذلك نادراً فالنظام الاقتصادي الاجتماعي في الصين حالياً تقوده الملكية الاشتراكية العامة والنظام الاقتصادي الاجتماعي في البلدان الغربية تقوده الملكية الخاصة"

هناك معنى ما لهذا الطرح، لكنه أيضاً تبسيطي بمعنى: هل هذا مأل نهائي؟ واي النظامين مرشح، أو فيه نوايا أو قرار اللحاق بالآخر؟ وحتى في غياب القرار فإننا لا نعتقد أن هذه نهاية مسار اي من النظامين وذلك على أساس التحول كقانون تاريخي للمجتمع البشري.

"... يعتقد بعض العلماء أن النظرية الاقتصادية الكينزية هي إطار عمل تحليلي خاطئ وأن نظرية وسياسة "العربات الثلاث" هي "حيل مضللة". يدعو بعض العلماء الآخرين إلى "التخلي عن كينز والعودة إلى هايك". ... في رأيي ، الآراء المذكورة أعلاه أحادية الجانب وقد ارتكبت خطأ "إما هذا أو ذلك". إنه اقتراح خاطئ لمناقشة "ما إذا كان الطلب (الإجمالي) أكثر أهمية أو (العرض الكلي) أكثر أهمية". وفقاً للتحليل في بداية هذا الكتاب ، يتم تحديد إجمالي الناتج وكمية العمالة ومستوى السعر العام ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى للاقتصاد في عملية الطلب الكلي والعرض الكلي المترابطين والمتفاعلين لتحقيق حالة التوازن. لا يمكن للقوة على جانب إجمالي الطلب ولا القوة على جانب العرض الكلي أن تحدد التوازن أو الإنتاج الفعلي والعمالة والسعر فقط. سيتم تسويق الناتج فقط مع طلب السوق ؛ وسيحقق الطلب فقط من خلال إنجازات الإنتاج. إنه مبدأ اقتصادي بسيط."

صحيح ان العرض الكلي والطلب الكلي مترابطان، وصحيح أن الانحياز ل ساي في كون العرض يخلق طلبه أو كينز الطلب يخلق عرضه، ولكن النظريتين واجهتا معاناة على الصعيد الاجتماعي العملي. كان كينز عملياً أكثر لأنه أسس لتدخل ما للدولة مقابل ترك السوق لألية عمياء، اي أسس كينز لخلق الطلب والذي بدوره يحفز العرض، وإن كان لا يحل المشكلة دوماً، وهذا ما أدى إلى تبني الخصخصة والبرالية الجديدة ولرواج النقودية. أما النتائج فما رأيناه 2008 واليوم مع وباء كورونا.

"... وأشار ماركس إلى أن الإنتاج يعمل كعامل استهلاك. يخلق المواد للاستهلاك. بدون إنتاج ، لن يكون هناك كائن استهلاكي ". "تصبح المنتجات منتجات واقعية فقط في الاستهلاك ". "الاستهلاك يخلق حاجة الإنتاج الجديدة ، والتي هي أيضاً الدافع الذاتي المثالي للإنتاج. والحافز الأخير هو الشرط الأساسي للإنتاج".

"... يؤكد قانون Say's على العرض ويعتقد أن العرض يحدد الطلب ؛ بينما يؤكد قانون كينز على الطلب ويعتقد أن الطلب يحدد العرض. يبدو أن هذين القانونين متعارضان تماماً وغير متوافقين. ومع ذلك ، فإن كلاً من قانون ساي وقانون كينز تم تأسيسهما في ظل ظروف معينة. من منظور الإطار التحليلي للعرض الكلي للطلب

الكلي ، فإن كل من قانون ساي وقانون كينز صحيحان في بعض الجوانب ومن جانب واحد في جوانب أخرى.

تتضمن الشروط المسبقة التي يتضمنها قانون Say's ما يلي: 1. تتسم آلية سعر السوق بالمرونة الكاملة ويمكن أن يضمن تعديلها التلقائي إمكانية تصفية جميع أنواع الأسواق في الوقت المناسب. 2. يمكن أن يضمن التعديل التلقائي لسعر الفائدة إمكانية تحويل جزء الدخل الحالي غير المستخدم للاستهلاك (المدخرات) إلى استثمار. وهذا يعتمد على فرضية افتراضية مفادها أن الفائدة هي مكافأة المدخرات وتكلفة الاستثمار ومعدل الفائدة مرن تمامًا. 3. المال محايد وهو فقط وسيلة التجارة.

يؤثر التغيير في مبلغ المال فقط على المتغير الاسمي بدلاً من المتغير الفعلي في الاقتصاد. 4. يمكن أن يضمن نظام التوزيع في المجتمع الاقتصادي تحويل إجمالي الناتج وإجمالي الدخل المقابل إلى نفس المقدار من الطلب الفعال.

اعتقد قانون ساي أن العرض هو أمر حاسم وأساسي في العلاقة بين العرض والطلب والعرض يخلق الطلب. إذا تم وضع عامل النظام جانباً ، فإن هذا التفكير يكون صحيحاً على المدى الطويل ، لأن العرض الكلي هو عامل حاسم رئيسي لنمو الناتج الإجمالي (النمو الاقتصادي) على المدى الطويل. بشكل عام ، من منظور الاقتصاد الكلي ، فإن الموارد والتقنيات المتاحة على المدى الطويل ثابتة ، وبالتالي فإن الناتج الإجمالي المحتمل ثابت (منحنى إجمالي العرض طويل الأجل عمودي). ومع ذلك ، يمكن تعديل السعر والراتب بحرية وبشكل كامل. نتيجة لذلك ، يمكن أن يتطابق الطلب الفعال مع قدرة العرض الكلي ويمكن إنتاج إجمالي الناتج المحتمل بشرط التوظيف الكامل. على المدى الطويل ، لا يؤدي العرض إلى إنشاء موضوع الطلب (الاستهلاك) فحسب ، بل يخلق أيضاً دخلاً ، وهو دائماً ما يتم استخدام القدرة على دفع الدخل الذي لا ينفقه الناس في الفترة الحالية للاستهلاك المستقبلي."

ينطبق هذا الشرط الماركسي على اقتصاد البلد الواحد كما ينطبق على السوق العالمية. لذا، تتجه الصين مؤخراً نحو توسيع القدرة الاستهلاكية للاقتصاد الصيني بعد أن ضاقت فرص التسويق على صعيد عالمي بعد ازمتي 2008 وباء كوفيد 19. بل تستفيد من توقف عجلة الإنتاج في كثير من بلدان العالم كي تعود بالعجلة لما قبل 2008، ولكن، هل عولمة الاقتصاد الصيني هي الشرط الأساسي الإنساني المناسب؟ فليس المهم معرفة او وجود شرطاً أساسياً للإنتاج بل الشرط الإنساني له.

يتسم هذا العرض لنظريتي ساي وكينز بتفكير راسمالي تماماً، فهل هذه خصائص الاشتراكية على الطريقة الصينية؟

صحيح أن كلتا النظريتين أتت في مرحلة معينة من تطور الراسمالية. ولكن المهم في نظرنا أنهما أي المفكرين هم من أعمدة الفكر الاقتصادي البرجوازي الذي يأخذ بالاعتبار العوامل الاقتصادية بعيدا عن مفاعيلها الاجتماعية، أخذ الإنتاج بعيدا عن صحة ورفاه المنتج. لذا يكون الحديث عن العرض والطلب عن الإنتاج والاستهلاك وتقاطع هذا مع ذلك كما لو كان الأمر رياضيا بحتاً. فحينما يقل الطلب فذلك يعني قلة الدخل والأجور أي عجز المستهلك عن كفاية حاجاته الأساسية وعجزه عن كلفة الطبابة وتعليم اولاده... الخ

كلتا النظريتين طبقيتين، بعكس ما يزعم البعض انهما تجريديات نظرية، ذلك لأنهما تقومان على قراءة والاعتماد في التحليل على الملكية الخاصة أي مصلحة الطبقة البرجوازية وعلى فاعلية الإنتاج منفصلة عن حقوق من يُنتج. ولذا تتحدثان عن العمل والإنتاج... الخ وما تهملانه هو اقتصاد وحياة الطبقات الاجتماعية الأخرى والتي هي الأكثرية الشعبية المتكاثرة بينما القلة البرجوازية متضائلة العدد متسعة الثروة!

من هنا، لافت بشكل سلبي حصر خطاب الكاتب في مستوى تحليل توافق وتناقض النظريتين بعيدا عن العامل الاجتماعي، وهو العامل الذي كان يحكم الاقتصاد الصيني في فترة الماوية.

"... ومع ذلك ، فإن قانون Say له جانب واحد. 1. على المدى الطويل ، يمكن تكيف قدرة العرض الكلي للاقتصاد مع إجمالي القوة الشرائية ، ولكنها قد لا تكون كذلك على المدى القصير ؛ يمكن أن يكون إجمالي الطلب على المدى القصير أقل من إجمالي العرض أو أكبر منه ، لذلك قد يواجه الاقتصاد مشكلة عدم كفاية العمالة على المدى القصير أو قد يكون الناتج الإجمالي الفعلي أقل من مستوى المعدل الطبيعي لإجمالي الناتج ، . 2. في اقتصاد لا تتوفر فيه قدرة إنتاج كافية أو طلب كبير أو في مرحلة مبكرة من التطور الاقتصادي ، فإن الزيادة في العرض أو التوسع في الإنتاج هي بلا شك الأهم وأهمية العرض أعلى من أهمية الطلب ؛ ومع ذلك ، في اقتصاد به فائض في الإنتاج وقدرة إنتاج زائدة أو في اقتصاد ذي قدرة إنتاج أو عرض عالية التطور ، قد لا يزيد إجمالي الطلب بالضرورة بشكل متناسب مع زيادة العرض الكلي. 3. إذا كان نظام التوزيع وامتلاك الثروة في مجتمع اقتصادي غير منطقيين وكانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة جدًا ، فلا يمكن تحويل إجمالي الناتج وإجمالي الدخل المقابل إلى نفس مقدار طلب التأثير. نتيجة لذلك ، لا يمكن تحقيق التوازن بين إجمالي الطلب وإجمالي العرض."

"... شمل الشروط الأساسية التي ينطوي عليها قانون كينز ما يلي:

قدرة الإنتاج الاقتصادي متطورة للغاية، آلية سعر معدل الأجور النقدية ، وأسعار السلع ومعدل الفائدة ثابتة أو جامدة ، العملة غير محايدة، الميل الهامشي للاستهلاك (MPC) يقع بين 0 و 1 ويظهر اتجاهها للانخفاض، تتقلب الكفاءة الهامشية لرأس المال (هامش الربح المتوقع للاستثمار) على المدى القصير وتتنخفض على المدى الطويل، هناك ظاهرة توزيع الدخل والثروة غير العادل في المجتمع الاقتصادي.

عندما يتم استيفاء هذه الشروط ، يصبح الطلب الفعال هو المحدد الأساسي للعمالة قصيرة الأجل والإنتاج الإجمالي.

إن لقانون كينز محدوديته. 1. عندما تكون قدرة العرض الإجمالية للاقتصاد مؤكدة، فإن حجم ونمو الطلب الفعال يحددان درجة تحقيق قدرة العرض الإجمالية ، ولكن الطلب لا يمكنه تحديد قدرة العرض ونموه. 2. لا يعني التوازن الكمي لإجمالي الطلب وإجمالي العرض أن الاثنين متطابقان أيضاً في الهيكل. قد يظهر الاقتصاد فائض العرض لبعض المنتجات ونقص المعروض من المنتجات الأخرى في فترة معينة. 3. على المدى الطويل ، يلعب الإنتاج (العرض) دوراً حاسماً بدون الإنتاج ، لن يكون هناك هدف للتوزيع والتبادل والاستهلاك. يقرر إنتاج معين استهلاكاً معيناً وتوزيعاً وتبادلاً وعلاقة معينة بين هذه العناصر المختلفة ."

"... من وجهة نظر تحليلية ، فإن قانون Say هو نتيجة تم الحصول عليها من منظور التحليل على المدى الطويل أو طويل المدى للغاية ، في حين أن قانون Keynes هو حكم مستمد من منظور التحليل على المدى القصير. على المدى الطويل أو المدى الطويل جداً ، يلعب العرض دوراً حاسماً في إجمالي الإنتاج الفعلي. لذلك ، لن تكون هناك مشكلة في "اختيار واحد من اثنين" فيما إذا كان قانون Say صحيحاً أم أن قانون Keynes صحيحاً.

"... من منظور تاريخ التنمية الاقتصادية ، اعتقد علم الاقتصاد السائد أن العرض كان مهماً في فترة المدرسة الكلاسيكية ، واعتقد أن الطلب كان مهماً عندما سادت الكينزية ثم اعتقدت أن الطلب مهم مرة أخرى عندما سادت مدرسة العرض. ويبدو أن الاقتصاديين ليسوا "مخلصين" لا للعرض ولا للطلب. من خلال مزيد من الدراسة ، ليس من الصعب العثور على عدم ولائهم لا للعرض ولا للطلب بناءً على مرحلة التنمية الاقتصادية التي هم فيها والبيئة الاقتصادية الحالية. تتغير وجهة نظرهم بسبب التغيير في الوضع ، مما يعني تغيير الظروف الاقتصادية. نظرًا لأن كلاً من قانون ساي وقانون كينز قد تم تأسيسهما في ظل ظروف معينة ، فإن النظرية الأصلية القابلة للتطبيق لا تنطبق عندما تتغير الظروف الاقتصادية وتكون هناك حاجة إلى نظرية جديدة.

نشأ الاقتصاد الكلاسيكي في فترات صعود اقتصاد السوق الرأسمالي ، وتأسيس الرأسمالية ، والانتقال من الحرف اليدوية الورشة إلى صناعة الآلات. في هذه الفترة الانتقالية الكبيرة وعصر التغيير الكبير ، كان تطوير رأس المال واقتصاد السلع ضرورياً بشكل موضوعي: 1. للتخلص من الاستبداد الإقطاعي وقيود السياسات التجارية على تطوير اقتصاد السوق الناشئ ، وعرقلة دعوة المذهب التجاري نظرياً. 2. لتطوير الإنتاجية بقوة لتعزيز زيادة العرض ، وذلك لإرساء الأساس المادي للنظام الرأسمالي. في مثل هذا السياق ، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يعترفون عمومًا بخلق العمل للثروة ، وطرح ويليام بيتي ، مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، الشعار المعروف جيداً "العمل هو أبو الثروة والأرض هي أم الثروة ...".

أما آدم سميث ، مؤسس نظام الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، فكان مكرسًا جهده أيضًا لاستكشاف مصدر الثروة الوطنية للبلد وسبب نمو الثروة. كان يعتقد أن العمل هو مصدر الثروة الوطنية وأن نمو الثروة الوطنية يعتمد على سرعة تطور تقسيم العمل ومقدار تراكم رأس المال. في رأيه ، هناك طريقتان لزيادة الثروة الوطنية ، وهما تعزيز إنتاجية العمل وزيادة العمالة المفيدة ؛ في حين أنه في تطوير تقسيم العمل ، فإن استخدام الآلة وتحسين تكوين العمل من شأنه تعزيز إنتاجية العمل وزيادة تراكم رأس المال من شأنه أن يزيد عدد العمال المستفيدين المعينين بذلك. عندما طرح ساي اقتراح "سيخلق الناتج الإجمالي بالتأكيد نفس المقدار من إجمالي الطلب" في بداية القرن التاسع عشر ، وصل فكر المدرسة الكلاسيكية في تقييم العرض إلى ذروته... على عكس الاقتصاد الكلاسيكي في فترة المراهقة من اقتصاد السوق الرأسمالي ، كان كينز في فترة منتصف العمر لاقتصاد السوق الرأسمالي. على أساس الثورة الصناعية ، تأسس النظام الرأسمالي أخيرًا وتطور اقتصاد السوق بسرعة".

هذه الفقرات المطولة، قصدت إيرادها بشكلها الممل، هي اختصار لنص أطول منها، وهي مجرد شرح مدرسي للنظريتين، بل أكثر في الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي. أوردتهما كي أبين أن الكاتب يحيد كثيراً عن المسألة الأساسية وهي أن يخبرنا ما هو جوهر ومآل اقتصاد الصين بعد الماوية، وتحديداً فالكاتب يتناول المعايير النظرية البحتة للعرض والطلب دون أن يتطرق لنتائج ذلك واقعياً وميدانياً في المجتمع، أي توسع الاستغلال، ودرجة الاستغلال الواقع على المنتجين، تحصيل القيمة الزائدة، وتوزيعها على راس المال المحلي والأجنبي. وإذا كان التحليل النظري المجرد صحيحاً، والمقارنة بين ساي وكينز، فإن هذا يظل بعيداً عن التغييرات في الوضع الطبقي في الصين، وهي الأمور التي سنرى كيف ركز عليها الكثير ممن نقدوا التجربة الصينية الجارية.

المجلد الثاني
التطور الجديد للاقتصاد السياسي الماركسي في الصين
المعاصرة
كوي هايبينج
منشورات جامعة رينمين ، بكين 2018

Volume 2 Economics

The New Development of Marxian Political

Economics in Contemporary China

By Qiu Haiping

China Renmin University Press Peijing , 2018

"... دخلنا مع هذه التغيرات السريعة التي تحدث في الوضع المحلي والعالمي حقبة هي في أمس الحاجة إلى نظريات ومليئة بالإمكانات لتوليد نظريات جديدة ، حقبة في حاجة ماسة إلى التفكير الإبداعي وقادرة على توليد أفكار جديدة. في ظل هذه الخلفية ، منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني ، نفذت اللجنة المركزية للحزب بقيادة الرفيق شي جين بينغ في جوهرها ابتكارًا نظريًا على أساس الممارسة ، واقترحت مجموعة من المفاهيم الجديدة ، الأفكار والاستراتيجيات الجديدة المتعلقة بالحوكمة في الصين ، والتي تشكل فكرة شي جين بينغ لإدارة البلاد"

"... علاوة على ذلك ، تجسد نظرية شي عن حوكمة الدولة وحدة الميراث النظري والابتكار النظري. يجيب على سلسلة من الأسئلة النظرية والعملية الهامة المتعلقة بتطور الحزب والدولة في ظل الظروف الجديدة ، وبالتالي يحمل أفضل ما في التراث الثقافي الصيني وفي نفس الوقت يتكامل بشكل وثيق مع الوضع العالمي الحالي وممارسات التنمية في الصين. . تهدف مجموعة المفاهيم الجديدة والأفكار الجديدة والاستراتيجيات الجديدة إلى الحفاظ على الخبرة العملية والإنجازات النظرية والتقاليد المجيدة وأسلوب العمل الرائع للحزب. إن نظرية شي عن حكم الصين مشبعة بالروح والتوقعات والمنهجية والمبادئ الأساسية للماركسية. لذلك ، فإن نظرية الحوكمة التي وضعها شي قد دفعت إلى الأمام بتقليد الماركسية اللينينية ، وفكر ماو تسي تونغ ، ونظرية دينغ إيه

إف aoping ، والفكر المهم لـ "التمثيلات الثلاثة" والنظام النظري لـ "النظرة العلمية للتممية".

ليس مريحا استمرار الطريقة الكلاسيكية في الحركة الشيوعية والتي تعتبر أفكار الرئيس أو الأمين العام هي التي تحدد التاريخ! هذا كثير، حتى في قرية صغيرة لا يُحدد المختار كل شيء دون الآخرين، فكيف في دولة، ودولة بحجم الصين الشعبية. حتى لو كان الأمين العام عبقرياً فهذا اسلوب مقبوت يقلل من ثورية الحزب ويحول دون نقد الأمين العام. من يقرأ دور جورباتشوف في الاتحاد السوفييتي وكيف حالت البيروقراطية ومركز الرئيس دون نقد أخطائه بل خطاياه إلى أن تفككت الدولة، يدرك خطورة هذا السلوك⁸.

هذا إذا لم ندخل في تصوير دينغ كامتداد لماو! علماً بأن الكتاب الأول كما عرضنا بعضه أعلاه يعتبر التخلص من الإرث الإشتراكي لماو ثورة بل ثورتين! يمكن لهذا الخطاب أن يُعطى كدروس حزبية داخلية لتكريس هيبة القائد، أما نشره على الملأ، فأمر فيه لا مبالاة من تكرار أخطاء قاتلة في إرث الاشتراكيات المحققة.

"... سواء كانت اشتراكية أصيلة ، أو النوع الصحيح من الاشتراكية. في ضوء هذه الحجج والاستفسارات ، أجاب شي جين بينغ بعبارات لا لبس فيها: "الاشتراكية المميزة هي الاشتراكية ، وليس أي عقيدة أخرى". كما يخبرنا التاريخ والواقع أن الاشتراكية فقط هي التي تنتقد الصين ، والاشتراكية ذات الخصائص الصينية فقط هي التي يمكن أن تضع الصين على المسار الصحيح. "هذه خلاصة التاريخ ، وهي اختيار الناس". 10

توضح نظرية الإصلاح الهيكلي لجانب العرض حالات تطبيق الأساليب الأساسية لعقيدة ماركس على الاقتصاد السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية. إنه أيضاً اختراق هائل في مجال نظرية الاقتصاد الكلي والتحليل الاقتصادي المؤسسي في الاقتصاد السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية".

"... وتشمل هذه الأفكار والنظريات تركيز دور السوق في تخصيص الموارد وتعديل دور الحكومة ؛ إنشاء نظام اقتصادي أساسي مع التعايش بين الملكية العامة والملكية المتنوعة ، على أن تكون الأولى هي الشكل المهيمن ؛ جعل الشركات المملوكة للدولة أكبر وأقوى وأفضل ؛ إتقان الآلية التكاملية للعوامل الحضرية والريفية ، والتخصيص

⁸ قراءة في كتاب "الاشتراكية المغدورة: ما وراء انهيار الاتحاد السوفييتي" كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة السابعة عشر - العدد 4464 ، 16 أيار (مايو) 2017 قراءة في كتاب "الاشتراكية المغدورة: ما وراء انهيار الاتحاد السوفييتي" عادل سمارة

الرشيد والمساواة في الخدمات العامة الأساسية ؛ تسريع بناء نظام اقتصادي مفتوح جديد ؛ تعزيز مستويات أعلى من الانفتاح على العالم الخارجي ؛ القيام بدور نشط في الحوكمة الاقتصادية العالمية وبناء مجتمع المصير البشري المشترك. تقطع هذه الأفكار والنظريات شوطاً طويلاً نحو إثراء وتطوير الاقتصاد السياسي الماركسي والاقتصاد السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية ، وبالتالي فتح حقبة جديدة من التطور للاقتصاد السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية. "

من قراءة هذه الفقرة ينتقل الكاتب من خطاب مديح "عبقرية" الرئيس إلى بعض التحديدات مثل "أن تكون الملكية العامة هي المهيمنة وجعل الشركات المملوكة للدولة هي الأقوى...". ربما يغرينا هذا بالسؤال:

إذاً ما السبب وراء تنوع الملكية ومنها الخاصة وتوسيع دور الملكية الخاصة؟ وإذا كان الهدف كما طرح دينغ اي تسهيل جذب راس المال والتقنية الأجنبية، فهل هذه اللعبة قابلة للبقاء بعد الموقف العدائي الجاري من واشنطن وحلفائها؟

هل تنويع اقتصاد منفتح على العالم يخدم الملكية العامة؟ أم أن السؤال هو في طبيعة الانفتاح؟ فالانفتاح بمعناه المألوف بعد تفكك الكتلة الاشتراكية هو فتح الباب للغزو الرأسمالي المعولم. أليس وضع الانفتاح بيد الدولة هو صمام أمان أكثر بدل أن يكون مفتوحاً لراس المال الخاص؟

ثم من يضمن أن هذه الخصائص الصينية لن تقود إلى الرأسمالية التامة ولها فقط؟ وهذا ما حذر منه ماو سابقاً، وإن كان قد تأخر في التصدي له. وللمفارقة هذا ما ينقسم اللبراليون الرأسماليون تجاهه إلى أكثر من فريق، جميعهم ضد توجه الصين، فبعضهم يحكم أن الصين إلى الرأسمالية، وبعضهم يحكم بأن النظام سينهار، وبعضهم يدعو لتقويضه سريعاً... الخ.

من الناحية النظرية، وفي وقت مبكر، لنقل حتى هذه الفترة من الزمن، يمكن لهذه التنظيرات أن تدافع عن نفسها بمعنى تعايش السوق والخطة، أو الخطة ومن ثم السوق، وبقاء القياد بيد الدولة أي الملكية العامة. ولكن هذا يفتح على نقاش توقعات المستقبل من جهة ومفاعيل الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية من جهة ثانية، بمعنى: ما هي الضوابط والكوابح التي ستحول دون رسملة متواصلة لملكية الدولة طالما أن الحزب هو الذي تبنى هذا التوجه وأسماه بخصائص صينية وطالما في المجتمع طبقات تنمو برعاية الحزب ومليونيرات ، كما تكتب الأدبيات البرجوازية، هم أعضاء في الحزب... الخ. فهل الملكية العامة وقيادة الدولة للاقتصاد هي قيادة مليونيرات الحزب للدولة والاقتصاد!

"... فيما يتعلق بعلاقة الحزب والقانون ، فقد حذر شي جين بينغ:

"يجب ألا ننسى أبدًا أن قيادة الحزب هي روح قانون الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ، وهو الاختلاف الرئيسي بين سيادة القانون في الصين وسيادة القانون في بلدان الرأسمالية الغربية".

قد يتسائل المرء، أيهما اصح ليكون قانون الاشتراكية، روح الحزب أم روح النظرية؟ هل وصلت لحظة التجلي الغيبي باندغام كليهما معاً، بل ما هو في النص يُفدّم الحزب على النظرية ويجعل الاشتراكية هي ما يراه الحزب. والحزب يمكن أن يُصاب بالعشى!

يقول شي جين بينغ:

"... إن السياسة الأساسية لدبلوماسية الجوار للصين هي الحفاظ على علاقات جيدة مع جيرانها. ستلتزم الصين بمبدأ "الجيران المسالمين ، والجيران الأمنين ، والجيران الأغنياء... والاستراتيجية الدبلوماسية المحيطة المتمثلة في "الصدقة والإخلاص والمنفعة المتبادلة والشمولية". كما اقترح شي تعزيز إقامة علاقة دولية جديدة تركز على التعاون المربح للجانبين. بين القوى العظمى ، يجب ألا يكون هناك صراع أو مواجهة ، ولكن فقط الاحترام المتبادل والتعاون المربح للجانبين. يجب على جميع الدول ، كبيرة كانت أم صغيرة ، أن تتعامل مع بعضها البعض على قدم المساواة ، وأن تمارس مدونة العدل والمنفعة ، وتدعم رؤية متوازنة للعدالة والمنفعة ، مع اعتبار العدالة أهم من المنفعة".

نعم، فسياسة الصين الجوارية أو البعيدة ليست عدوانية، وهذا يعكس ما يزعم التروتسك وبعض الماويين، بالمقابل، فالسياسة الأمريكية سواء ترامب أو بايدن هي سياسة عدوانية بوضوح. بل حتى موقف استراليا أكثر عدوانية من حيث الإعلان على الأقل، من أمريكا. ولا يمكننا تغييب مواقف بقية الغرب الرأسمالي الإمبريالي من الصين بل ضد الصين. قد ينظر المرء لما يقوله شي على أنه حديث دبلوماسي لرجل دولة بمعنى أن هذا ما يجب أن يُقال ولكن ليس ما يجب أن يحصل.

صحيح أن المصالح المتبادلة بين الدول هي الأفضل، ولكن الرأسمالية ابدأ لم تتقيد بهذا، فهي بالضرورة توسعية استعمارية عدوانية، وهذا يفترض في بلد اشتراكي أن لا يكون تصالحياً معها.

هل هذا الخطاب الصيني هو خطاب دولة عظمى مصلحتها في السوق الدولية أم تكتيك قيادي؟ وهل يندرج هذا في دفاع الصين عن حرية التجارة والانفتاح أو يبرر ذلك.

"... وهكذا ، فإن نظرية شي للحكم هي أحدث نتاج لإضفاء الطابع الصيني على الماركسية ، وهو تبلور للفكر والنظرية على أساس اعتراف وفهم معمقين لقانون الحكم الشيوعي ، وقوانين البناء الاشتراكي ، وقوانين التنمية للمجتمع البشري. فتحت نظرية شي للحكم القومي مجالاً جديداً من إضفاء الطابع الصيني على عقيدة ماركس ، من حيث أنها نوع جديد من الماركسية يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية للنضال العظيم في ظروف تاريخية معينة. ص26

صحيح ان التجربة الصينية تميزت بابتكار اخذ العامل القومي بالاعتبار، بل ربما كمرتكز اساسي في مجريات الثورة وتحرير الوطن والبدء ببناء الاشتراكية وهذا يتضمن طبعاً تحالف العمال والفلاحين، وإن كانت التروتسكية، تعتبر الثورة الصينية لا ماركسية اي فلاحية بمعنى النيل من ثورية الفلاحين وقومية بمعنى كوزموبوليتي أعجف عقيم لا يثمر. وعليه، ليس جديداً تركيز شي على هذه المسألة، اي القومية، ولكن، إذا كان للتجربة الصينية ابتكارها القومي، فهل يمكن لهذا أن ينسحب على ما تسمى "الاشتراكية بخصائص صينية"؟

لقد ركز ماركس في البيان الشيوعي على المسألة القومية مؤكداً أن الدولة القومية القوية أكثر جاهزية لانتصار الإشتراكية فيها وهذا ما التقطته الماوية وتمكنت بضخامة الصين من تطبيق استراتيجية فك الارتباط بنجاح. كما أن القومية هي عنصر اساسي في التحرر من الاستعمار والأشكال الجديدة للاستعمار الذي تقوده حركات التحرر الوطني، وقد اثبتت نضالات الشعوب بأن القومية بمضمونها التحرري ليست نقيضة للماركسية بل تؤكد أن المصلحة المادية للطبقات الشعبية وما نسميه القومية الكامنة⁹ هي حافز هذه الطبقات لتبني والنضال من أجل الإشتراكية اي أن المآل النهائي هو الإشتراكية بالمضمون الأممي وليس لكل قومية على حده.

"... الماركسية الاقتصادية السياسية هي نظرية اقتصادية متطورة ومنفتحة. على أساس وتوجيه النظرية الاقتصادية التي أسسها ماركس وإنجلز ، نفذت الماركسية في مختلف العصور ابتكارات نظرية شاققة ، بما في ذلك تطوير نظرية لينين الإمبريالية ، والاقتصاد السياسي الاشتراكي لستالين ، وفكر ماو تسي تونغ في الاقتصاد الاشتراكي ، ونظرية دنغ شياو بينغ حول الإشتراكية. الاقتصاد ذو الخصائص الصينية ، وفكر شي جين بينغ حول الاقتصاد الاشتراكي ذي الخصائص الصينية لعصر جديد."

⁹ من ناحية عملية هناك في كل أمة تيارين للقومية ، تيار القومية بالمضمون البرجوازي، وهي في بلدان المحيط خاصة وفي الوطن العربي تحديداً هي تيار خائن للقومية لأنه تابع ، وهناك تيار القومية الكامنة للطبقات الشعبية وهي تقدمية وحدوية واشتراكية.

ليس سهلا على المرء أن يرى هذا الحشد النظري كأنه سياق واحد؟ إلا إذا كان في سياق الاستفادة من كل مساهمة وليس عرض كافة هذه المساهمات كأنها سياق واحد منسجم ومتتابع.

"... ماركس وإنجلز هما مؤسسا الاشتراكية العلمية والاقتصاد السياسي الاشتراكي. إنها تكشف عن الخصائص الأساسية للعلاقات الاقتصادية في الشيوعية والاشتراكية المرتقبة من خلال تحليل عميق للقوانين واتجاه التنمية للتناقضات في الإنتاج الرأسمالي. يمكن تلخيصها بشكل أساسي على النحو التالي: تحقيق التنمية الحرة والشاملة للإنسان ؛ لإنشاء اتحاد للأفراد الأحرار ، والقضاء على الملكية الخاصة ، ووضع وسائل الإنتاج في حوزة المجتمع ؛ للتوزيع حسب العمل في المرحلة المبكرة من الشيوعية ولحاجات المرء في مرحلة متقدمة ؛ لوضع حد للإنتاج البضاعي وتنظيم الإنتاج الاجتماعي ؛ لإزالة الفروق بين المناطق الحضرية والريفية والاختلافات بين العمال والمزارعين من أجل تحقيق التكامل الحضري والريفي ؛ لمتابعة زوال الطبقة والأمة من خلال استبدال حكم الناس بإدارة الأشياء والتحكم في عملية الإنتاج ؛ للتخلص التدريجي من الفصل العنصري والمواجهة بين الناس من مختلف البلدان"

لا يمكن للمرء ، مهما كان مرنا في الموقف النظري فما بالك بالتقيد، أن يرى تطابقا بين هذا النص لماركس وبين الخطاب المسمى "الاشتراكية على الطريقة الصينية" وهذا يضطرك للقول: لندع الزمن يحكم!

"... شهدت السنوات الماضية تطورا مستمرا للاقتصاد السياسي الاشتراكي ذي الخصائص الصينية مع استمرار الممارسة ، والتي شهدت ولادة العديد من الإنجازات النظرية المهمة مثل نظرية جوهر الاشتراكية ، ونظرية التطور العلمي ، ونظرية بناء جيد نسبيا- خارج المجتمع بطريقة شاملة ، نظرية إصلاح النظام الاقتصادي ، نظرية النظام الاقتصادي الأساسي في المرحلة الأولية للاشتراكية ، نظرية نظام التوزيع الأساسي ، نظرية اقتصاد السوق الاشتراكي ، نظرية المشاركة الفعالة في العولمة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي ، نظرية تبني المسار الجديد للتصنيع ، نظرية بناء دولة مدفوعة بالابتكار وسير طريق الابتكار المستقل بخصائص صينية ونظرية بناء ريف اشتراكي جديد ، إلخ."

غير واضح إن كانت هذه نظريات أو أساليب عمل وتطبيق لجوانب من النظرية نفسها.

"... يجب أن نواصل تقوية القيادة المركزية والموحدة للحزب للعمل الاقتصادي لضمان تطور الاقتصاد الصيني في الاتجاه الصحيح. إن قيادة الحزب الشيوعي الصيني هي أهم ميزة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية وأكبر ميزة للنظام الاشتراكي بخصائص صينية. في عملية بناء مجتمع رغيد الحياة باعتدال من جميع النواحي وتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحويل الصين إلى دولة اشتراكية حديثة عظيمة ، يجب علينا الحفاظ على السلطة والقيادة المركزية والموحدة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني للعمل الاقتصادي. يجب علينا تحسين المؤسسات والآليات لدعم قيادة الحزب ، والبقاء ملتزمين بالمبدأ الأساسي لمتابعة التقدم مع ضمان الاستقرار ، وضمان التنفيذ المنسق للخطة الشاملة "ذات المحاور الخمسة" واستراتيجية "الأربعة الشاملة". يجب أن نعزز قدرة الحزب وأن نعقد العزم على رسم مسارنا ، وصياغة الخطط الشاملة ، وتصميم السياسة ، وتعزيز الإصلاح ؛ يجب أن نتأكد من أن الحزب يوفر دائماً كل القيادة وينسق جهود جميع المعنيين. 15

هذه بالطبع سياسات يبقى أمرها متعلقاً بالتنفيذ. هذا من جهة ومن جهة ثانية، هل يشترط التطبيق الاشتراكي، بأية خصائص، واحدية الحزب؟ وهل الحزب الواحد بإجماع الشعب؟ أو إجماع أكثرية شعبية؟ هل الحزب الواحد لمرحلة انتقالية أم بلا حدود؟ هل حل الحزب محل ديكتاتورية البروليتاريا؟ هل يتخيل الحزب أنه هو تلك الطبقة ؟

"... يجب أن نلتزم بنهج يركز على الناس من أجل التنمية وأن نطبقه في التنفيذ المنسق للخطة الشاملة "ذات المحاور الخمسة" واستراتيجية "الأربعة الشاملة". الشعب هو خالق التاريخ. هو القوة الأساسية التي تحدد مستقبل حزبنا وبلدنا ، يجب أن نضمن الوضع الأساسي للشعب ، ونلتزم بالالتزام الحزب بخدمة الصالح العام وممارسة السلطة لصالح الشعب."

مقارنة هذه الفقرة بما سبقها تضع القارئ في إشكالية من هو الطرف الذي يحدد مستقبل الآخر: الحزب أم الشعب؟

"... يجب علينا دعم وتحسين النظام الاقتصادي الاشتراكي الأساسي ونظام التوزيع الاشتراكي في الصين. يجب ألا يكون هناك تردد في العمل على تعزيز وتطوير القطاع العام. يجب ألا يكون هناك تردد بشأن العمل على تشجيع ودعم وتوجيه تنمية القطاع غير العام. يعد النظام الاقتصادي الأساسي الذي تسود فيه الملكية العامة وتتطور أشكال الملكية الأخرى جنباً إلى جنب ركيزة مهمة للنظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية وأساس نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. من الضروري تحسين أنظمة إدارة أنواع مختلفة من أصول الدولة ، وإصلاح نظام التشغيل المصرح به لرأس المال الدولة. في القطاع المملوك للدولة ، من الضروري تسريع التوزيع المحسن والتعديل الهيكلي وإعادة

التنظيم الاستراتيجي. من الضروري دعم رأسمالي الدولة لكي يصبحوا أقوى ، ويعملون بشكل أفضل ، ويزدادون حجمًا ، مع اتخاذ تدابير فعالة لمنع فقدان أصول الدولة. من الضروري تعميق إصلاح الشركات المملوكة للدولة ، وتطوير اقتصاد الملكية المختلطة وتنمية الشركات ذات المستوى العالمي ذات القدرة التنافسية العالمية. من الضروري دعم تطوير المؤسسات الخاصة ، لتحفيز حيوية مختلف اللاعبين في السوق وتعزيز جميع الأطراف في القطاع غير العام للاقتصاد ليكونوا بناءة مؤهلين للاشتراكية ذات الخصائص الصينية. من الضروري الالتزام بنظام التوزيع الاشتراكي الأساسي وتحسينه ، والسعي لتعزيز النمو المتزامن في كل من نمو دخل المقيمين والنمو الاقتصادي ، ومكافأة العمالة والإنتاجية ، وتضييق فجوة الدخل باستمرار لتحقيق الرخاء المشترك تدريجياً. من الضروري الالتزام بالتكيف مع المعيار الجديد للتنمية الاقتصادية في الصين ودعمه وتوجيهه ، باتباع القواعد والاستناد إلى الوضع العام. منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية. دخلت التنمية الاقتصادية في الصين في عصر الوضع الطبيعي الجديد الذي يظهر ثلاث خصائص رئيسية: تغيير وتيرة النمو ، وتحسين الهيكل الاقتصادي ، وتحول محركات النمو".

الجمع بين عدة أشكال من الملكية والحفاظ على التوازن بينها واستمرار او فرصة الاستمرار في ذلك تثير ما يلي:

- التساؤل هل هذا هو النظام الاشتراكي؟ أم هو نظام خاص بالصين؟
- وهل من الممكن الحفاظ على توازن أنواع الملكية وهي طبعاً ليست مسألة مجردة بل هي تجليات لأدوار بشر كيف سوف تتطور ثقافتهم واتجاهاتهم وخاصة مصالحهم؟
- وهل يجب ان يبقى الحزب هو الوحيد الذي يدير الدولة بعيداً عن الطبقة؟

هذا يضعنا أمام تساؤل: هل الحزب سلطة سياسية أم سلطة إدارية؟ هل هو المدير في المصنع؟ هل أخذ الصينيون تجربة تقوية المدراء في الاتحاد السوفييتي السابق بعد ستالين ونصّب الحزب نفسه كمدراء وقيادة سياسية، اي جمع الأمرين معاً، وهل هذا مكن. (أنظر الفصل الأخير مسألة المدراء في الاتحاد السوفييتي السابق).

"... من الضروري الإسراع في تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي وتعميق إصلاح النظام الاقتصادي بشكل شامل. من الضروري الالتزام باتجاه إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي ، بحيث يلعب السوق دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد وتحسين دور الحكومة ، وذلك لإزالة معوقات النظام والآلية التي تعيق التنمية الاقتصادية. من الضروري التركيز على تحسين نظام حقوق الملكية وضمان التخصيص القائم على السوق لعوامل الإنتاج ، بحيث تعمل حقوق الملكية كحواجز فعالة ، وتدفع حر للعوامل ، وأسعار مرنة ، ومنافسة عادلة ومنظمة ، وضمان تلك الأعمال فالبقاء على قيد الحياة تحدده المنافسة. من الضروري التمسك بالديالكتيك والعقيدة القائلة بأن كل شيء له وجهان. لذلك ، يجب أن نستمر في الجمع بين النظام الأساسي الاشتراكي واقتصاد السوق وإفساح المجال لكليهما لمزايا كل منهما ، بحيث يمكن للسوق أن يلعب دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد كما يتحسن دور الحكومة. يجب استخدام كل من "اليد الخفية" و "اليد المرئية" بشكل جيد لتحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي باستمرار."

بعيداً عن الضخ اللغوي، فإذا كان لكل شيء وجهين، فهما نقيضين لبعضهما. أما التصالح والتكامل فليسا من الديالكتيك في شيء. كيف يمكن أن تجمع القيادة الصينية بين اليد الخفية واليد المرئية معا فهذا أمر طريف. هذا مع حقيقة عدم وجود يد خفية. هناك يد مرئية واحدة هي فعل الإنسان في الأشياء. ف وراء اليد الخفية التي تخيلها آدم سميث هناك البشر هناك المالكين هناك الطبقة.

"... إن مهمة الإصلاح الاقتصادي الهيكلي لم تكتمل بعد ، والإمكانات لم تُطلق العنان بالكامل بعد. اعتبارًا من الآن ، بدأ اقتصاد السوق الاشتراكي في اتخاذ أشكاله في الصين ، ومع ذلك ، لا تزال هناك العديد من المشكلات ، مثل اضطراب السوق ، وتكرار جني الفوائد الاقتصادية بوسائل غير شريفة ؛ التطور المتأخر لسوق عوامل الإنتاج ، والذي يتعذر عليه تخصيص عوامل الإنتاج الخاملة لتلبية الكمية الكبيرة من الطلبات الفعالة ؛ عدم وجود قواعد سوق موحدة تسبب في انتشار ضيق الأفق والحمايية التي بدأتها الإدارات أو الحكومات المحلية ؛ المنافسة غير الكافية في السوق ، مما يعيق اختيار الرئيسي والقضاء على الأدنى وضعاً ، وبالتالي يبطئ إعادة الهيكلة الاقتصادية ؛ هكذا وهكذا دواليك. إذا تُركت هذه المشاكل دون حل ، فإنها ستعيق تطوير اقتصاد سوق اشتراكي سليم.

يحدد الأساس الاقتصادي البنية الفوقية والإصلاح الهيكلي الاقتصادي له تأثير مهم وتأثير مضاعف على الإصلاحات في المجالات الأخرى. يحدد معدل التقدم في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية الكبرى معدل تقدم العديد من الإصلاحات الهيكلية الأخرى ، بالمعنى المجازي ، نتف شعرة واحدة ويتأثر الجسم كله. لاحظ ماركس في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي ،

في الإنتاج الاجتماعي لوجودهم ، يدخل الناس حتمًا في علاقات محددة مستقلة عن إرادتهم ، أي علاقات الإنتاج المناسبة لمرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج المادية. تشكل مجمل علاقات الإنتاج هذه البنية الاقتصادية للمجتمع ، والتي تنشأ عليها بنية فوقية قانونية وسياسية والتي يوجد لها أساس واقعي أشكال محددة مقابلة للوعي الاجتماعي.

... إن التمسك بالاتجاه الصحيح للإصلاح هو التمسك باتجاه الإصلاح نحو اقتصاد السوق الاشتراكي. حدد الحزب إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي كهدف للإصلاح الصيني ، وهو ما يمثل ابتكارًا نظريًا وعمليًا رئيسيًا حققه الحزب خلال جهوده لتطوير الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. في تحديد هذا الهدف ، تم العثور على إجابة لقضية رئيسية حيرت البلدان الاشتراكية الأخرى في العالم لفترة طويلة. لأكثر من 20 عامًا ، كان الشعب الصيني يروج للإصلاح الاقتصادي وكذلك الإصلاح في مجالات أخرى بهدف إقامة اقتصاد سوق اشتراكي. من خلال هذه الجهود ، تم تحقيق نجاح كبير في تحول تاريخي من اقتصاد مخطط شديد المركزية إلى اقتصاد سوق اشتراكي نشط بالكامل ، ومن مجتمع كان مغلقًا إلى حد كبير على مجتمع مفتوح على العالم الخارجي في كل المستويات".

لا يتردد المرء في رؤية ديماغوجيا في هذا الطرح، جمع المتناقضات وتقديمها في حالة من السلام الداخلي المؤبد! كأن هناك من يحكم الديالكتيك بقرار حكومي متلافياً عجز الإنسان عن لحم التناقض أو الحركة الاجتماعية. فالحديث السهل والمبتهج والمبهج عن اشتراكية إلى جانب الفساد والقطط السمان يصلح لقصيدة. وفي أحسن الأحوال، كأننا أمام نظام رأسمالي محسن. يبقى علينا اختبار المستوى الاجتماعي التطبيقي وأثر النمو على المجتمع وعلاقة النمو بالتنمية بمضمون اشتراكي، ومدى سلخ القيمة الزائدة من الطبقة العاملة سواء محليا أو لشركات اجنبية بمعنى نزيف الفائض... الخ وفي النهاية علينا تسجيل ملاحظتنا النظرية وانتظار مسار هذا الطريق الجديد.

"... إن تطبيق نظام اقتصاد السوق الاشتراكي مبادرة عظيمة من الصين. لقد كانت الممارسة الوحيدة في العالم ومن الناحية النظرية ، فقد حققت تقدماً كبيراً وتجاوزت جميع النظريات الاقتصادية التقليدية. على وجه التحديد ، وفقاً للنظرية الاشتراكية الماركسية الكلاسيكية ، فإن الاشتراكية مشروطة مسبقاً بزوال إنتاج السلع ، أي اقتصاد السوق. تحت تأثير النظرية الاشتراكية الماركسية ، ترى نظرية الاقتصاد السياسي الاشتراكي التقليدي أنه على الرغم من وجود إنتاج سلعي ضمن نطاق معين في ظل الظروف الاشتراكية ، فإن الإنتاج المخطط له هو الذي يحتل مكانة مهيمنة في الاقتصاد

الاجتماعي بأكمله. يجب أن تهدف الاشتراكية في نهاية المطاف إلى القضاء على إنتاج السلع. وفقاً للنظريات الاقتصادية الغربية ، يجب أن يقوم اقتصاد السوق على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وهو يعارض بشكل أساسي الاشتراكية القائمة على الملكية العامة. لذلك ، فإن النظريات الاقتصادية الغربية ترفض أيضاً وتنفي إمكانية وجود اقتصاد السوق الاشتراكي. هذا هو السبب بالضبط أن الدول المتقدمة في الغرب لا تعترف بوضع اقتصاد السوق للصين".

والسؤال هنا: هل يمكن تجاوز إنتاج السلع ضمن اقتصاد السوق فالعمل المأجور هو إنتاج سلع هو تغليب القيمة التبادلية على القيمة الاستعمالية بل هو تسليع قوة العمل.

"...ثانياً ، تعد الملكية العامة والخاصة على حد سواء مكونات مهمة لاقتصاد السوق الاشتراكي ، حيث تعمل كأساس مهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. وهو يعكس أهمية تعزيز التنمية المشتركة لمختلف أشكال الملكية والنسب المتغيرة للملكية العامة والخاصة في تعزيز التنمية الاقتصادية والتوظيف. ثالثاً ، تم تكثيف تنمية اقتصاد الملكية المختلطة. وقد تم اقتراح تطوير اقتصاد الملكية المختلطة باعتباره شكلاً هاماً من أشكال النظام الاقتصادي الأساسي وتم وضعه في موقع استراتيجي مهم ، مما يؤدي إلى التكامل والتعزيز المتبادل والتنمية المشتركة للاقتصاد العام والخاص. إنه أيضاً اختراق رئيسي في ابتكار النظريات والسياسات. رابعاً ، يجب دعم وتحسين النظام الاقتصادي الاشتراكي الأساسي. يجب ألا يكون هناك تردد في تعزيز الاقتصاد العام وتنميته وتشجيع ودعم وقيادة تنمية الاقتصاد الخاص في نفس الوقت. يتم تشجيع جميع أشكال الملكية على استكمال وتعزيز بعضها البعض لتحقيق التنمية المشتركة. وفي الوقت نفسه ، ينبغي الحفاظ على المكانة الرائدة للملكية العامة والاقتصاد المملوك للدولة لأنه ضمان مؤسسي للجميع لتقاسم فوائد التنمية. كما أنه ضمان مهم لتعزيز الوضع الحاكم للحزب والنظام الاشتراكي. "

قد يوضح المقتطف أعلاه ان الاشتراكية بخصائص صينية هي محاولة الجمع بين عدة أشكال من الملكية فهي ليست ماركسية بمعنى عدم إلغاء الملكية الخاصة وليست رأسمالية بمعنى وجود ملكية عامة!

هل اشكال الملكية لها علاقة او هي امتدادا لأنماط الإنتاج؟ هل هناك نمط إنتاج يحتوي عدة اشكال من الملكية بما هي علاقات عمل؟ هل هناك تمفصل في نمط الإنتاج الواحد مقابل تمفصل أنماط الإنتاج؟ أم أن هذا في اللغة فقط؟ وهل تمفصل أنماط الإنتاج وارد في ظل نظام "اشتراكي"؟ ربما في مراحل الأولى، وربما نقول هذا حال الصين.

"... فيما يتعلق بالأداء الوظيفي، فقد تم توضيح أن كلا من الاقتصاد العام والاقتصاد غير العام هما جزآن أساسيان من اقتصاد السوق الاجتماعي وأساس مهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين. كحماية لحق الملكية، فإن حقوق الملكية لكل من العامة وغير العامة مصونة. فيما يتعلق بمعالجة السياسات، تم التركيز على المساواة والإنصاف في الحقوق والفرص والقواعد بحيث يتم تقاسم نفس نظام الوصول إلى السوق من قبل كلا الطرفين، وقد تم تشجيع الشركات الخاصة على المشاركة في إصلاح الشركات المملوكة للدولة. يجب إنشاء المزيد من الشركات ذات الملكية المختلطة مع حيازة رأس المال الخاص. يتم تشجيع الأفراد المصحوبين بظروف جيدة لبناء نظام شركات حديث. كل هذه الإجراءات عززت بقوة التنمية السليمة والمستدامة للاقتصاد غير العام."

نظام السوق الاجتماعي ليس اشتراكياً وليس مدخلاً إلى الإشتراكية، بل عكس ذلك، أي طريق إلى الراسمالية في حقبة العولمة عالمياً وتبني الليبرالية الجديدة على صعيد البلد الواحد. وهنا يواجهنا السؤال التالي:

لماذا لم تقدر سياسة السوق الاجتماعي في الصين إلى ما قادت إليه في سوريا رغم قيادة كليهما من الحزب الواحد؟ هل السبب حجم الصين، قدرتها الإنتاجية، قوة اقتصادها، تجارتها الدولية؟ هل درجة التراجع عن الإشتراكية في الصين أقل، هذا دون ان نصف سوريا بأنها إشتراكية بالمعنى المقبول على الأقل؟ هل يكون التراجع أو الانتقال إلى الراسمالية أقل إيلاًماً في بلد بنيته الاقتصادية أقوى ومن ثم أقل خطراً؟

تشير الأزمة إلى:

- اثر العلاقة بالسوق العالمية
- قوة تحمل الصين مقارنة بسوريا
- وجود سوق صيني واسع لتعويض تراجع التصدير
- والسؤال: هل النمو كاف أو ضماناً لتحقيق الرفاه؟

"...تباطىء الاقتصاد الصيني تدريجياً منذ عام 2008 بعد 30 عامًا من النمو الاقتصادي السريع بمعدل نمو سنوي سجل 11.7% من 2003 إلى 2007، و 9.7% من 2008 إلى 2011، و 7.7% في 2012 و 2013. و 7.3% في 2014 كان

أدنى مستوى قياسي بعد عام 1991. بعد الاتجاه الهبوطي ، انخفض معدل النمو من 7% إلى 6.9% في عام 2015 ، وفي النصف الأول حتى عام 2016 ، انخفض إلى 6.7%. هذه التغيرات في معدل النمو الاقتصادي ليست عرضية. وبدلاً من ذلك ، يعكس هذا الاتجاه قانون التحول الخاص بالنمو الاقتصادي الصيني. ثانياً ، شوهت تغييرات في تطوير الهياكل الاقتصادية وتسارعت عملية تحسين الهيكل الاقتصادي بعد أن دخلت التنمية الاقتصادية في الصين مرحلة الوضع الطبيعي الجديد. من حيث هيكل الطلب ، تلعب احتياجات الاستهلاك دوراً متزايد الأهمية في النمو الاقتصادي ، وعلى وجه الخصوص ، ازداد معدل مساهمتها بشكل كبير منذ عام 2003.

"...كما أشار شي جين بينغ ، فإن المشكلة الأكثر بروزاً في تعزيز إعادة الهيكلة الصناعية هي خفض الطاقة الزائدة. "سينعين علينا دفع ثمن أكبر في المستقبل لأننا لا ندفع الإصلاح بشجاعة وتصميم كبيرين الآن". إن تغيير نمط النمو وتعديل الهيكل الاقتصادي هو التحدي الذي لا يمكننا الهروب منه في مسار التنمية."

لاحظنا في أكثر من موضع أعلاه في الصين كان العرض عالٍ وخاصة مع الأزمة الدولية فتم اللجوء لتوسيع معدة السوق المحلية اي إنسحاب نسبي ويبدو مؤقتاً إلى الداخل، ولكنه ليس مقوداً بقرار فك الارتباط، أي لا تراجع عن الانخراط في السوق العالمية وهذا ما يؤكد المقتطف التالي:

"...ومع ذلك ، فإن الحمائية تتزايد بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم ، ويشير وضع قواعد التجارة الدولية إلى بوادر مبكرة للتشردم والتدخل السياسي. لا تزال التنمية الاقتصادية في العديد من الأسواق الناشئة والبلدان النامية بطيئة ولا يوجد حتى الآن محرك من هذا القبيل يمكنه دفع الاقتصاد العالمي نحو التعافي الكامل. ثالثاً ، تلعب الصين دوراً أكثر وأكثر أهمية في الاقتصاد العالمي والحوكمة العالمية ، حالياً ، الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، وأكبر مصدر ، وثاني أكبر مستورد ، وثاني أكبر مستثمر ، وأكبر مخزون في البورصات الأجنبية ، وأكبر سوق سياحي ، والذي حول الصين إلى عامل رئيسي يؤثر على التغيرات في المشهد السياسي والاقتصادي الدولي."

"... بدون العولمة ، لن يكون هناك تحديث ، وهو قانون موضوعي للتنمية الاجتماعية. خلال هذه الفترة ، عانت العولمة الاقتصادية من نكسات مع المخاطرة بالنزعة الحمائية وتراجع العولمة. أصبح احتمال العولمة الاقتصادية محط اهتمام المجتمع الدولي."

يجب على الصين أن تظل ملتزمة بدفع عجلة العولمة الاقتصادية وأن تقول لا للحماية. يجب على الصين بدلاً من ذلك أن تعزز حركة أكثر حرية وملاءمة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج في جميع أنحاء العالم."

منطق العولمة هذا أو هذا المفهوم للعولمة هو أقرب إلى التعايش السلمي في الاتحاد السوفييتي في فترة خروتشوف! هو موقف وهدف دولة عظمى لا دولة اشتراكية تصارع الإمبريالية. قد يكون وضع الصين أقوى هذه المرة مقارنة بوضع الاتحاد السوفييتي؟ ولكن هذا لا يعني ان فهم الصين للعولمة هو الصحيح حيث هو فهمها عبر الانفتاح معتمد على قوتها.

هذا الانقلاب في السياسات بحيث تتبنى دولة "اشتراكية" تحرير التجارة الدولية بما تتضمنه في تبادل لا متكافئ هو أمر مألوفه القادمة في بطن الزمن. ولعل هذا ما فتح المجال لتوقعات دور امبريالي للصين.

ألفصل الثاني آراء مع النظام

لم نقصد بهذا العنوان التعميم والدمج بمعنى تبنٍ متشابه/مشارك من كل هذه الفئة لرواية النظام الحاكم في الصين ، اي الحزب الشيوعي الصيني، ولكن مقارنة مواقف أخرى تبدو تحليلاتها مأخوذة بقرار إدانة مسبقة للنظام سواء من حيث مدى اشتراكه أو ديمقراطيته، فإن هذه الفئة أكثر توازناً في أطروحاتها، وأقل تحاملاً بالطبع بل ربما دون تحامل.

"المعونة" الغربية

أداة للسيطرة على البلدان الضعيفة¹⁰

سمير أمين

2015 / 4 / 8

"المعونة الدولية" التي تعتبر ضرورية لبقاء البلدان الأقل نمواً (وهو وصف الأمم المتحدة للكثير من البلدان الأفريقية) تلعب دورها هنا، لأن الهدف الحقيقي منها هو إيجاد عقبة جديدة لبلدان التخوم الأكثر ضعفاً في الانضمام لجبهة بديلة لبلدان الجنوب. وقد حددت شروط المعونة الدولية ضمن حدود ضيقة في إعلان باريس عن فاعلية المعونة (2005) بمعرفة المنظمة للتعاون والتنمية الاقتصادية، ثم فرضت على المنتفعين. وتشمل بصفة عامة التقييد بمبادئ العولمة الليبرالية، أحياناً بشكل صريح، مثل فتح الأسواق، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وأحياناً بشكل ضمني مثل احترام قواعد منظمة التجارة العالمية. والبلد الذي يرفض هذه الاستراتيجية - المفروضة من بلدان الشمال (الثالوث المكون من الولايات المتحدة و أوروبا و اليابان) - يفقد الحق في المعونة. وهكذا فإعلان باريس خطوة للوراء بالنسبة للممارسات القديمة أيام الستينيات والسبعينيات، حيث كان يحترم حق بلدان الجنوب في اتباع نظامها الاجتماعي والاقتصادي الخاص. وفي ظل هذه الشروط لا يمكن الفصل بين سياسات المعونة وأهدافها المباشرة وبين الاستراتيجيات العالمية للإمبريالية، فالمناطق المختلفة من العالم لا تؤدي نفس الوظائف في النظام الليبرالي المعولم، فلا يكفي النص على القاسم المشترك الأعظم (تحرير التجارة، والانفتاح على أسواق المال، والخصخصة). وإفريقيا جنوب الصحراء مندمجة تماماً في النظام العالمي بعكس ما يُدعى أحياناً عن تهميشها، فتجارتها الخارجية تمثل 45% من الناتج القومي الإجمالي، في حين تبلغ هذه

النسبة 30 إلى 40% لبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، و15% لبلدان الثالث. وهكذا فإفريقيا أكثر اندماجا في النظام العالمي ولكن بشكل مختلف.

ويتوقف اقتصاد المنطقة على نظامين للإنتاج يحددان بنيتها وموقعها في النظام العالمي:
 ١- تصدير المنتجات الزراعية الاستوائية مثل البن والكافو والقطن والفول السوداني والفاكهة وزيت النخيل إلخ.

٢- تصدير الوقود الهيدروكربوني والمعادن مثل النحاس والذهب والألماس إلخ. والمجموعة الأولى ضرورية للبقاء (بالإضافة للاستهلاك الذاتي للفلاحين المنتجين)، وهي التي تسمح بتمويل الدولة الذي يقوم بدوره بإعادة إنتاج الطبقة الوسطى، وهي لذلك أكثر أهمية للطبقات الحاكمة المحلية منها للاقتصاد السائد. أما المجموعة الثانية فمهمة للاقتصاد العالمي الذي يركز حاليا على الوقود والمعادن النادرة، وفي المستقبل سيركز على المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود النباتي، وفي يوم قريب طاقة الشمس (عندما تسمح تكنولوجيا نقل الكهرباء الشمسية بذلك)، ثم الماء عندما يبتسر تصديره بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويجري الآن السباق للاستحواذ على الأرض الزراعية لإنتاج الوقود النباتي في أمريكا اللاتينية، وتملك أفريقيا إمكانات كبيرة في هذا المجال. وقد دخلت مدغشقر بالفعل في هذا المجال وخصصت له مساحات واسعة في غرب البلاد. وتفعيل القانون الزراعي في الكونغو عام 2008 تحت تأثير المعونة البلجيكية ومنظمة الفاو سيسمح بالتأكد للشركات الزراعية بالاستحواذ على الأراضي لاستغلالها على نطاق واسع، كما سمح قانون المناجم بالاستغلال الواسع للموارد المنجمية لهذه المستعمرة السابقة. وسيدفع ثمن ذلك الفلاحون الذين سيصيرون زائدين عن الحاجة، وربما يصير يؤسهم الدافع لبرامج مستقبلية لتخفيف الفقر! وكنت قد استمعت في السبعينيات عن أحلام لطرده سكان الساحل غير المفيد لتحل محلهم مزارع واسعة على طريقة تكساس لتربية الماشية بهدف التصدير.

تتميز المرحلة الحالية من التاريخ، بحدة الصراع من أجل الحصول على الموارد الطبيعية للكوكب، والثالث ينتوى أن يستحوذ لمصلحته الخاصة على موارد إفريقيا الطبيعية، ويحرم منها البلدان البازغة التي ستزداد احتياجاتها منها بالتأكيد. ولضمان الاستحواذ الانفرادي على هذه الموارد يجب السيطرة على تلك البلدان وتحويلها "لبلدان تابعة".

وعلى هذا لا يكون من الخطأ اعتبار أن الهدف من المعونة هو "إفساد" الطبقات الحاكمة. وبغض النظر عن الأموال المقطعة (التي يعرفها الجميع، ومن المفترض أن الدول المانحة لا تعرف عنها شيئا) صارت المعونة أمرا لا يمكن الاستغناء عنه، لأنها مصدر مالي مهم لاستكمال الميزانية، وتلعب دورا سياسيا. وعلى ذلك يجب استمرار المعونة ولا يجرى الاستعداد للاستغناء عنها عن طريق تنمية جادة. ومن هنا يجب عدم

اقتصارها على الطبقات المسيطرة أو الحكومة، بل يجب أن تحصل عليها كذلك المعارضة التي قد تصل للحكم، وهنا يظهر دور ما يسمى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. والمعونة لكي تصير ذات فاعلية سياسية حقيقية، يجب أن تلعب دورا في إدماج الفلاحين في النظام العالمي، وهذا يحقق دخلا إضافيا للدولة، وذلك عن طريق "تحديث" طرق إنتاج محاصيل التصدير.

والانتقاد اليميني للمعونة مبني على فكرة أنه على البلدان المعنية أن تستغنى عنها، عن طريق مزيد من الانفتاح أمام رأس المال الأجنبي. وكان هذا جوهر خطاب ساركوزي في داكار، وخطاب أوباما في أكرا، وهذا يتجنب المشكلة الحقيقية. فالمعونة وهي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الإمبريالية، تهدف في الحقيقة إلى تهميش الشعوب الإفريقية التي لا فائدة منها، والمثيرة للمشكلات، حتى يستمر نهب الموارد الإفريقية! أما انتقاد الآخر "المطالب بالتحسين"، ويشاركه الكثير من المنظمات غير الحكومية، فيقبل أن المانحين سيحترمون تعهداتهم. وهو يكفي بالحديث الأجوف عن القدرة على الاستيعاب، والأداء الجيد، والحكم الجيد الذي يدعمه المجتمع المدني. وهو يطالب بالمزيد من المعونة المحسنة! أما الانتقاد الراديكالي، فعلى العكس يطالب بتنمية تعتمد على الذات. وفي هذه الحالة قد نتوقع معونة صادرة عن التضامن الدولي للشعوب في معارضة لعالمية الإمبريالية.

البديل : التضامن بين دول الجنوب

ليست المعونة المزعومة التي تقدمها الإمبريالية المشتركة في "نادى المانحين" المنتقد أعلاه، دون بديل، إذ يمثل احتمال الحصول على مساعدات من بعض الدول البازغة فرصة حقيقية.

لقد وُجد في عصر باندونج تعاون صحيح شمل حصول دول الجنوب (لا سيما دول كتلة عدم الانحياز) على مساعدات من الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا والصين، شاركت في إنماء صناعات القطاع العام في الدول المعنية، وهو الأمر الذي ترفضه الكتلة الغربية من حيث المبدأ، بحجة أن الاستثمار الخاص هو المسؤول الوحيد في القرار بشأن إنماء الصناعات.

فهل يمكن الآن تجديد هذه التجربة بعد أن خرجت دول الشرق من إطار فلسفة الاشتراكية؟ وهل أصبحت نفس هذه الدول لا تختلف عن الغرب في ممارساتها مع الجنوب؟ هناك بالفعل معالم عديدة تشير إلى صحة هذا التماثل. وسوف ننظر فيما بعد إلى الظروف التي أدت إليه.

بيد أن رفض الصين وغيرها من دول الجنوب البازغة الانضمام إلى "نادى المانحين" المقترح عليها، يكذب هذا الحكم السريع الذي تردده وسائل الإعلام الغربية بانتظام، لأن هذا الرفض يمثل واقعا إيجابيا يروى آمالا صحيحة في إمكانية مثل هذا التجديد في التعاون جنوب/جنوب. علما بأن سبب الرفض هو موقف الصين من نمط المعونة المتفق

عليه بمعرفة أطراف نادي المانحين، ألا وهي معونة مقيدة بقبول دول الجنوب لمبادئ الانفتاح الليبرالي. هذا بينما تعلن الصين احترامها لحرية اختيار الدول لنمط تنميتها الوطنية. وبالتالي ترضى الصين بالمشاركة في إنماء مشروع بناء منظومة صناعية مستقلة وفعالة في الدول الجنوبية التي تنوى السير في هذا الطريق.

أضيف أن الظروف الجديدة تعطي فعالية لمثل هذه المشاركة. فتمتع الدول البازغة (خاصة الصين) بميزات حاسمة لم يكن لها وجود في عصر باندونج. فأصبحت هذه الدول متحركة في القدرات التكنولوجية الحديثة. ولم يعد الغرب ينفرد باحتكارها. بل إنه في بعض الأحيان صارت الدول البازغة متفوقة، مثل الصين في مجال الطاقة الشمسية. كما أن بعضها أصبحت تتمتع بفائض متصاعد في تجارتها الخارجية، وبالتالي أصبح لديها أرصدة مالية ضخمة، تستثمرها حاليا في الأسواق المالية العالمية، ولا سيما في تكوين محفظة من أدوات الخزنة الأمريكية، وهي استثمارات غير مربحة ومعرضة للقرار السياسي الأمريكي. أليس من الأفضل استثمار هذا الفائض - ولو جزئيا - في الجنوب حتى يفيد تنمية تلك الدول، بالإضافة إلى كسب تعاطفها السياسي الطيب؟ وفي مقابل معونة الصين المكتملة يمكن لدول الجنوب المعنية ضمان توفير موارد نفطية ومعدينية تحتاج لها الصين، بالإضافة إلى تصدير فائض ناتج مشروعاتها التنموية الصناعية والزراعية. علما أيضا أن تحديد شروط التبادل (الكميات والأسعار) مفتوح للتفاوض، وهو الأمر الذي يرفضه الغرب، إذ يصر على خضوع الطرف الجنوبي لتحكم قواعد السوق المفتوحة. إذن أصبحت الظروف ملائمة لفتح مفاوضات حقيقية بين الصين ودول الجنوب التي تنوى تكريس استقلالها وانعتاقها من قيود نظام المعونة الغربية.

وبهذا الصدد يقول الطرف الصيني : " نحن نعلم ونعلن ما نريده - مواد خام معدنية، نפט، منتجات زراعية - وأنتم ماذا تريدون في المقابل؟ بُنى تحتية، تطوير زراعتكم، بناء منظومة صناعية، ضمان استقرار صادراتكم؟"

والطرف الصيني مستعد للتفاوض في جميع هذه الأوجه للمشكلة : طابع الاستثمار الصيني (عام وخاص)، الشكل القانوني للاستثمارات، ومشاركة الطرف المحلي (عام وخاص) في التنفيذ، الأسعار، شروط تسديد الدين... الخ

الكرة إذن في أيدينا. لنا ان نطور خطة صحيحة مستقلة للمستقبل الذي نريده. وعلى هذا الأساس يمكن فتح باب المفاوضات مع الدول البازغة. وفي غياب ذلك لن نستغرب اذا رأينا الصين والبلدان البازغة الأخرى تمارس معنا سياسات تماثل المبادرات التي تتخذها الدول الغربية، دون طلب إذن منا، طبقا لمبادئ الباب المفتوح الذي رحبنا به. فإذا رضينا بهذا المبدأ الليبرالي الفج، فلماذا تمتنع دول الجنوب البازغة عن الاستفادة

منه؟

ملاحظات

ليس هذا أفضل ما كتب الراحل العزيز سمير أمين عموماً أو عن الصين وما يسمى الجنوب. وقد أدرجنا وبدأنا بهذه المقالة ليس لأنها تعطي رأي أمين في الصين بل لأنها لا تعطي رايه في الصين!

فمعروف أن اسئلته الدقيقة للتجربة الصينية بعد الماوية تتمحور حول :

1- هل يمكن للصين الإشتراكية أن تواجه الإمبريالية وهي متداخلة في السوق العالمية؟ كيف يمكن مواجهة هيمنة السوق العالمية في ظل التشابك معها؟

2- كيف ستحل مسائل الصراع الطبقي الداخلي في ظل التفاوت في مراكمة الثروة؟

3- كيف يمكن الجمع بين الاشتراكية ووجود استغلال طبقي تمارسه الشركات الراسمالية العاملة في الصين؟

4- ما هي ضمانات عدم طغيان الاتجاه الليبرالي داخل السلطة

5- هل تغليب المصالح الاقتصادية وتجاهل المصالح التحررية يساعد عدم تشكيل جبهة عالمية معادية للإمبريالية¹¹.

بينما تتركز أفكار أمين هنا حول وجوب وفائدة وحتى إمكانية تعاون الجنوب والصين. وهنا نحن أمام إشكالية تحديد ما هو الجنوب؟ وهذه بالطبع ليست مشكلة أو تقصير أمين، بل نحن جميعاً. ولكن حين يقدم أمين توقعات أو سيناريو تعاون بين الصين والجنوب نجد أنفسنا أمام تساؤل: ما هو الجنوب ، وأي جنوب من الجنوب مقتنع جدياً بالتعاون مع الصين وكم من الجنوب خارج الفلك الأمريكي، وكم من الجنوب يحاول الخروج من هذا الفلك، وكم من الجنوب هو في الحقيقة ضد الصين حتى بنظامها الحالي¹²؟

11 الأسئلة مأخوذة من محاضرة قيمة ل د. طنوس شلهوب

https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fdrive.google.com%2Ffile%2Fd%2F1na9JcMgSiCtdA1D3ZMB43oZbU4EbLbWH%2Fview%3Fpli%3D1%26fbclid%3DIwAR1NaJWs4M7bY95oG5GTPa63-YFQfU1IE20V0r53hTUG2O4kxUE99keBVeA&h=AT1HhFN-ie-sLGjKnIKX--ixCuAlBcstjcGTMbyulc-BaFeBG2RLpi_tI3pwMq5eLd5y-GkRIgBW0iKdDwVUy6l0WrcuKIKYRume7ZLVhuJr6KI9euVP0OLH2Z01x9HpuUvNymqdNV-8qU0

12 ولأن الجنوب أو الشمال في النهاية مقصود به الأنظمة الحاكمة/الدول، أحيل القارئ إلى نقاش مع الراحل سمير أمين

ولا نقصد هنا بالطبع جغرافيا الجنوب بل الطبيعة التطبيقية وحدود السيادة لأنظمة الحكم في تعددها في الجنوب وطبيعة النظام الإقتصادي في كل دولة وكونها تنموية التوجه أم كمبرادورية الارتباط، ومستوى تطور كل منها وتفاوت التطور وحدود تقارب دول الجنوب المتجاورة في الدخول في اعتماد على الذات إقليمياً لتكون كتلة تحاور الصين وخاصة بالمعنى التقدمي والأكثر راديكالية من الصين نفسها كي يتم التوجه إشتراكياً لا إنحصاراً في مستوى جذرية النظام الصيني الحالي مما قد يعغيه بالاستمرار في النهج الخلافي الحالي تجاه قراءة الصين.

في كثير من المقالات الأخيرة للراحل أمين، بوسعك تلمس حنين إلى باندونغ وعدم الانحياز أكثر مما هو نقد موضوعي وجذري لهذه الظاهرة التي انتهت إلى إجهاض ضخم لا أكثر. فالعديد من أنظمة الجنوب هو جزء فاعل وشرس من الثورة المضادة. وعليه، فإن سياسة التعاون الإقتصادي الصينية مع الجنوب قد تنتهي إلى ما إنتهت إليه سياسة الاتحاد السوفييتي السابق التي يمكن تلخيصها في حالات معينة: تكوين قاعدة اقتصادية توهل هذا النظام أو ذلك لينخرط في السوق العالمية وبالتالي يرتد ضد الكتلة الإشتراكية وطبعاً ضد شعبه. بل كان أمين من أوائل من لاحظوا تحول أنظمة الدول "المستقلة" لصالح وبقية الكمبرادور.

صحيح ما يقوله أمين بأن " إعلان باريس خطوة للوراء بالنسبة للممارسات القديمة أيام الستينات والسبعينات، حيث كان يحترم حق بلدان الجنوب في اتباع نظامها الاجتماعي والإقتصادي الخاص". ولكن هذا لأن تلك البلدان لم تكن قد تحولت أنظمتها باتجاه التبعية للنظام الراسمالي العالمي مستبدلة الإفلات بالتكثيف. أما اليوم، ومن هنا هفوة أمين، فالعديد من هذه الأنظمة تابعة، إرتدت حتى عن الاستقلال وأصبح بعضها مخلبا للإمبريالية ينوب عنها عسكرياً ضد أنظمة أخرى في الجنوب نفسه. وقد تكون البرازيل اليوم، وهي من البريكس نموذجاً في عدائها لكوبا وفنزويلا. هذا إن لم نتحدث عن النظام المصري الحالي في دوره ضد اليمن، وفي ركوعه للإمبريالية والصهيونية.

14 August Volume XVII – Issue 4541 كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an – The e-Bulletin
Adel Great Goal but Blunt Tool Amin Bets on the State for Development .2017
Occupied Palestine Samara

<https://kanaanonline.org/en/2017/08/14/amin-bets-on-the-state-for-development-great-goal-but-blunt-tool-by-adel-samara/>

And, Adel Samara,, A Brief Reading on Samir Amin's Delinking, in Adel Samara's
book: Debatable Issues Polemic Critique, p. 50-64, Published 2020 by
مركز المشرق /العامل للدراسات الثقافية والتنمية -رام الله المحتلة

رفضت الصين دخول نادي المانحين لأن المعونة المقدمة منه مقيدة بقبول دول الجنوب لمبادئ الانفتاح الليبرالي. وصحيح أن التعاون الصيني مع الجنوب وغير الجنوب لا يقوم على مبادئ الانفتاح الليبرالي.

ولكن، ما هو مال التعاون الصيني مع هذا الجنوب على ضوء طبيعة النظام في الصين؟ هل ستكون الصين قاطرة لبلدان المحيط باتجاه الاشتراكية؟ هذا بالطبع متعلق بحدود اشتراكية الصين التي يدور الجدل العنيف حولها. وإذا وصلنا للاستنتاج والقطع أن الصين ليست إشتراكية، بل إمبريالية، فإلى أين سوف تقطُر الصين بلدان المحيط التي تتعاون معها؟ وحتى لو قيل إلى موقع، على الأقل، خارج نطاق الإمبريالية الغربية، فهل هذا ما تطمح إليه الطبقات الشعبية! بهذا النمط من العلاقات التي يطرحها أمين، قد نصل إلى تبادل شد إلى وراء طبقتا واجتماعيا بين الصين والمحيط بمعنى تعاون لا يصل حدود التحول إلى الإشتراكية. وليس هذا ابداً ما يقبله أمين نفسه.

لكن أمين محق في تفضيل تعاون الجنوب مع الصين، لأن الصين ولا باي حال حتى وهي راسمالية أو "إمبريالية"، كالغرب الراسمالي الإمبريالي المتوحش. لا شك أن شروطها أفضل، ولكن، ليس هذا هدف أو طموح الثورة الإشتراكية.

والسؤال الذي يبرز: إذا كانت الصين الحالية كما هي، بمعنى هذا ما تقدمه، فما العمل؟ هنا يجب رد السؤال إلى بلدان المحيط أو الجنوب بمعنى أن المطلوب تحولات في هذه البلدان تشتمل على:

- مواصلة العلاقات التفضيلية مع الصين
- تقليص العلاقات بالسوق العالمية وصولاً إلى قطعها
- تبني موديل التنمية بالحماية الشعبية داخليا
- تبني أو الانتقال إلى فك الارتباط وتركيز التوجه إلى الإشتراكية

بهذا المنهج، يمكن لبلدان الجنوب مواجهة الصين راديكالياً بما يمكن أن يقود إلى توازنهما، لجمها، تحولها مجدداً نحو فك الارتباط والإشتراكية. أي ان المحيط مطالب بدور قاطرة للصين نحو الإشتراكية وليس العكس، وهذا ما لا نلمسه على الأقل حتى حينه.

لعل إخفاق أمين هو في نهاية مقالته اعلاه حيث كتب: "وفي غياب ذلك لن نستغرب اذا رأينا الصين والبلدان البازغة الأخرى تمارس معنا سياسات تماثل المبادرات التي تتخذها الدول الغربية، دون طلب إذن منا، طبقاً لمبادئ الباب المفتوح الذي رحبنا به.

فإذا رضينا بهذا المبدأ الليبرالي الفج، فلماذا تمتنع دول الجنوب البازغة عن الاستفادة منه؟"

ليس هذا ما نهدف إليه في هذا العمل، بل أن تساهم الأنظمة التقدمية، أي ذات التوجه التنموي بدءاً بالتنمية بالحماية الشعبية وصولاً إلى فك الارتباط، في العالم التي تتعاطى مع الصين في العمل منهجياً ضد تعوُّل أو تحول الصين إلى النمط الرأسمالي الغربي، فالصين ليست كالدول البازغة الأخرى. ودور الأنظمة التقدمية الذي نركز عليه هنا هو أحد ثلاثة اضلاع عليها مهمة المساهمة في لجم تحول الصين يميناً، وهي إضافة إلى الأنظمة التقدمية نقصد القوى الشيوعية في الصين نفسها في نضالها الفكري والطبقي ضد التوجهات الرأسمالية في الصين والنضال الفكري للقوى الشيوعية في العالم لتساهم في لجم تحول الصين ولجم أو تصويب تحول الأنظمة التقدمية كلٌّ في بلاده.

من هنا، نصل إلى أطروحتنا بأن الهدف هو عالم اشتراكي أكثر مما هو الوران في حلقة مفرغة للحكم والقطع :

● هل الصين اشتراكية؟

● هل الصين رأسمالية؟

● هل الصين إمبريالية؟

لأن الهدف صين وعالم اشتراكي.

الصين والعالم الثالث

تشارلز مكلفي

Charles McKelvey: China and the Third World¹³

يسعدنا إعادة نشر هذه القطعة المثيرة للاهتمام من تأليف تشارلز مكلفي والتي تستكشف المسارات المتوازية - والتقارب الأخير - لمشاريع تحرير العالم الثالث والبناء الاشتراكي الصيني. تخلص المقالة ، الغنية بالتفاصيل التاريخية ، إلى أن التنسيق المستمر والمتعمق بين الصين وبقية العالم النامي أمر حاسم لظهور نظام عالمي أكثر عقلانية وازدهارًا وديمقراطية.

استمر مشروعان لهما أهمية لمستقبل البشرية على مدى العقود السبعة الماضية ، وهما مشروع العالم الثالث للتحرر الوطني والاجتماعي ، والمشروع الصيني للبناء الاشتراكي. لقد تطورت في شكل متوازٍ. لكن على مدى السنوات العشر الماضية ، انتقلا نحو تعاون كبير ، وفي هذه العملية ، يقومان ببناء نظام عالمي بديل أكثر عدلاً وأقل نزاعاً. وهما يعلان ذلك على وجه التحديد في لحظة تاريخية يسقط فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي في انحطاط طفيلي. يضع مشروع العالم الثالث زائد الصين الأساس لمستقبل مستدام للبشرية ؛ بينما يُظهر النظام الاستعماري العالمي الجديد عدم استدامته. المشروعان معاديان للإمبريالية ، لكنهما ليسا معادين للغرب. منذ بداياتهما ، قاما بتبني الأساليب العلمية الغربية الحديثة والمفاهيم الفلسفية ، وتحويلها من أجل تكييفها مع نظريتهم وممارساتهم المناهضة للاستعمار. وقد ولد المشروعان قادة استثنائيين ، لديهم قدرة غير عادية على تفسير سمات العصر وتوجيه شعوبهم نحو مسار العمل الضروري. تشكل خطاباتهم وكتاباتهم بعداً مهماً من تراث الإنسانية ، لكن للأسف ، لم تتم دراستها بجدية من قبل أغلب المثقفين الغربيين.

<https://socialistchina.org/2021/10/02/charles-mckelvey-china-and-the-third-world/>¹³

لذا فإن غالبية المتقنين الغربيين اليوم ، بمن فيهم اليسار ، لا يفهمون الصين ، ولا يأخذون العالم الثالث في الحسبان.

مشروع العالم الثالث

بدأ مشروع العالم الثالث للتحرر الوطني والاجتماعي في عام 1955 في باندونغ بإندونيسيا ، حيث التقى زعماء تسع وعشرون دولة حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا. لعب سوكارنو ونهرو وناصر وشو إن لاي أدوارًا رائدة في وضع استراتيجية وحدة العالم الثالث في مواجهة الاستعمار الأوروبي والإمبريالية الغربية وفي صياغة مبدأ التعاون الاقتصادي دون استغلال بين الأمم. تم إعطاء العلاقات بين الدول المستقلة حديثًا شكلاً تنظيميًا في عام 1961 ، عندما أسست إحدى وعشرون حكومة من آسيا وأفريقيا بالإضافة إلى يوغوسلافيا السابقة وكوبا حركة عدم الانحياز في بلغراد ، يوغوسلافيا. في عام 1964 ، شكلت سبع وسبعون دولة مجموعة الـ 77 ككتلة داخل الأمم المتحدة ، والتي دعت دول العالم الثالث إلى تطوير أشكال جديدة من التجارة متبادلة المنفعة فيما بينها من أجل تخفيف آثار الاستغلال الإمبريالي. في عام 1966 ، اجتمعت 83 حكومة وحركات تحرير وطنية من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في هافانا لحضور مؤتمر التضامن الأول لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، والذي أطلق على الاستعمار والإمبريالية مصدر تخلف العالم الثالث ودافع عن التأميم باعتباره استراتيجية فعالة لتحقيق السيطرة على الاقتصادات الوطنية.

في عام 1974 ، قدم العالم الثالث رؤيته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي وافقت على اقتراح حركة عدم الانحياز لنظام اقتصادي دولي جديد. وأكدت الوثيقة مبادئ حق تقرير المصير للدول وسيادة الدول على مواردها الطبيعية. ودعت إلى إنشاء اتحادات منتجي المواد الخام لمنح الدول المصدرة للمواد الخام الرقابة على الأسعار واتباع سياسة نقدية دولية جديدة لا تعاقب الدول الأضعف وزيادة التصنيع في العالم الثالث ؛ نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة إلى العالم الثالث. تنظيم ومراقبة أنشطة الشركات عابرة القوميات ؛ تعزيز التعاون بين دول العالم الثالث ؛ والمساعدة لتنمية العالم الثالث. في عام 1979 ، أكدت ثلاث وتسعون دولة في القمة السادسة لحركة عدم الانحياز في هافانا من جديد "اقتناعهم العميق بأن الحل الدائم لمشاكل البلدان النامية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إعادة هيكلة ثابتة وأساسية للاقتصاد الدولي. العلاقات من خلال إقامة نظام اقتصادي دولي جديد".

ومع ذلك ، كان النظام العالمي يدخل في أزمة هيكلية مستدامة ، نتيجة لحقيقة أنه غطى كامل الحدود الجغرافية للأرض. استجابت النخبة العالمية لهذا الوضع بالتحول إلى اليمين ، وتقليص دور الدولة والتخلي عن الالتزام المنهجي بالإنتاجية ، علاوة على عدم التكافؤ في الإنتاجية. **خرج مشروع العالم الثالث عن مساره.**

لكن صوت العالم الثالث لم يتم إسكاته. في 13 أكتوبر 1979 ، قدم فيدل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريره كرئيس لحركة عدم الانحياز. لقد ألقى خطابًا تاريخيًا أعلن فيه بقوة ، "يجب أن يتوقف التبادل غير المتكافئ الذي يدمر شعوبنا ، ويجب أن يتوقف الدين الخارجي". وأعلن أن البلدان المتقدمة مسؤولة عن حالة عدم المساواة والفقر في العالم ، وطالب بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة لنظام اقتصادي دولي جديد. وانتهى بدعوة عظيمة للبشرية جمعاء للنضال من أجل تطلعاتها العادلة. في هذا الخطاب المهم ، كان فيدل يعلن أن النظام الاقتصادي الدولي غير العادل كان محورياً في النضال السياسي للشعوب المستعمرة الجديدة.

في عام 1983 ، في نهاية فترة رئاسته لحركة عدم الانحياز ، قدم فيدل تقريراً إلى القمة السابعة لحركة عدم الانحياز في نيودلهي في عام 1983 ، نُشر لاحقاً بشكل موسع باسم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم: تداعياتها على الدول المتخلفة ، وآفاقها الكئيبة ، وضرورة النضال إذا أردنا البقاء.

أكد فيدل أنه يمكن التغلب على أمراض النظام المالي الدولي والنظام العالمي الاستعماري الجديد من خلال تعبئة إرادة سياسية عالمية لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، على النحو الذي اقترحته حركة عدم الانحياز واعتمدهت الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكد أن شعوب العالم الثالث يجب أن تكافح من أجل إقامة نظام عالمي أكثر عدالة ، مع الاعتراف بأن شعوب العالم الثالث تشكل الغالبية العظمى من البشرية. وأكد كذلك أن تنمية اقتصادات العالم الثالث ستكون مفيدة للنظام العالمي ككل ، مشيراً إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث ستمكن النظام العالمي من التغلب على أزمته الهيكلية. وعليه ، يجب على شعوب العالم الثالث أن تكافح: من أجل تغيير الهياكل التي تعزز التبادل غير المتكافئ وشروط التبادل المتدنية ؛ لإلغاء ديون العالم الثالث. من أجل أنظمة نقدية ومالية دولية جديدة وأكثر إنصافاً ؛ لشكل من أشكال التصنيع يستجيب لمصالح العالم الثالث ؛ من أجل التغييرات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية ، مثل الإصلاح الزراعي ؛ لاعتماد تدابير من قبل الدول من شأنها مراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية والحد منها ؛ ومن أجل رفع مكانة الأمم المتحدة. يتطلب النضال وحدة شعوب العالم الثالث ، على الرغم من الاختلافات السياسية والثقافية ، اعترافاً بتجربتهم المشتركة للسيطرة الاستعمارية.

في أواخر التسعينيات ، تم إحياء مشروع العالم الثالث مجدداً على أساس الحركات الاجتماعية الشعبية المعارضة للنيوليبرالية ، والتي وجدت أكثر أشكالها تقدماً في أمريكا اللاتينية. هذه المرة ، لن يتم التعبير عن الأفكار فحسب ، بل سيتم تنفيذها أيضاً في الممارسة العملية. بدأت كوبا وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا والإكوادور في تطوير علاقات اقتصادية وثقافية متبادلة المنفعة ، على أساس احترام السيادة. شكلت علاقاتهم المتطورة مع بعضهم البعض خلال الخمسة عشر عامًا الأولى من القرن الحادي

والعشرين محاولة للانتقال من الاعتماد على التجارة مع القوى العالمية للاقتصاد العالمي المتمحور -أوروبياً ، والتي كانت غير مواتية لهم اقتصادياً ، إلى متاجرة دول جنوب- جنوب بحثاً عن استراتيجيات مربحة على أساس الاحترام المتبادل. لقد أخذوا زمام المبادرة في تشكيل الاتحادات الإقليمية ، سعياً منهم إلى توفير الدعم العملي للتجارة ذات المنفعة المتبادلة وإشراك الدول الأخرى في هذه العملية. تأسست ALBA (البديل البوليفاري لشعوب أمريكا) في عام 2004 ، معلنة الحاجة إلى التضامن والتعاون بين الدول. وتأسس اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (UNASUR) في عام 2008 ، الذي يدعو إلى التضامن في استخدام موارد المنطقة. تأسست CELAC (مجتمع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) في عام 2010. في القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا في عام 2016 ، أكد إعلان هافانا التزام الحكومات البالغ عددها 33 بتوسيع التجارة داخل المنطقة وتطوير شكل من أشكال التكامل القائم على في التكامل والتضامن والتعاون.

يمكن رؤية تنشيط مشروع العالم الثالث في بداية القرن الحادي والعشرين في استعادة حركة عدم الانحياز لمبادئها التاريخية. أكدت قمة حركة عدم الانحياز عام 2006 في هافانا ، في إعلان أكدته الدول الأعضاء البالغ عددها 218 دولة ، على المبادئ التاريخية ، بما في ذلك المساواة بين الدول وسيادتها ، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، و الشعوب في نضالهم ضد التدخل الأجنبي ". في القمة السابعة عشرة لحركة عدم الانحياز في فنزويلا عام 2016 ، دعت 220 دولة عضو شعوب العالم الثالث إلى النضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والمشاركة في بناء عالم أكثر عدلاً ، مؤسس على أساس التضامن والتعاون. انعكاساً للديناميكيات العالمية المتغيرة ، تبعت الفترة الرئاسية الفنزويلية في حركة عدم الانحياز رئاسة جمهورية إيران الإسلامية.

الإشترابية ذات الخصائص الصينية

خلال القرن التاسع عشر ، تنافست القوى الإمبريالية (إمبراطوريات أوروبا الغربية الاستعمارية بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان وروسيا) للسيطرة على الموارد الطبيعية والاستغلال خارج أراضيها الوطنية. لم تكن الصين ضمن الإمبرياليات المتنافسة هذه. لآلاف السنين ، كانت الإمبراطوريات الصينية من بين الحضارات البشرية الأكثر تقدماً. ولكن بحلول القرن التاسع عشر ، عانت الصين من تدهور اقتصادي نتيجة للتغلغل الغربي شبه الاستعماري ، والذي اضطرت خلاله الإمبراطورية الصينية إلى قبول الاتفاقيات التجارية الإذعان التي قوضت اقتصادها.

في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر ، نهضت بين المثقفين في الصين نزعة قومية مناهضة للإمبريالية كرد فعل على التغلغل التجاري والعسكري الغربي وكذلك إمبريالية اليابان. ولدت الماركسية الصينية في هذه البيئة الفكرية القومية المعادية للإمبريالية. تأسس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921 على يد أستاذين في جامعة بكين وطلاب

تابعين لهم. كان من بينهم مساعد مكتبة شاب ، ماو تسي تونغ ، الذي صاغ تكييفاً للنظرية الماركسية مع ظروف الصين.

بعد عقود طويلة من النضال العسكري والسياسي ضد الاتجاهات القومية الصينية المتكيفة مع المصالح الغربية من جهة ، واحتلال اليابان العسكري للصين من جهة أخرى ؛ وصل ماو تسي تونغ إلى بكين في الأول من أكتوبر عام 1949 لإعلان جمهورية الصين الشعبية.

كان هدف الثورة الصينية المظفرة مغادرة سياسة التكيف السابقة مع المصالح البرجوازية والأجنبية ، وعلى هذا الأساس جرى دفع التحديث الاقتصادي للبلاد. قام قانون الإصلاح الزراعي لعام 1950 بتوزيع الأراضي كأملك للفلاحين الأفراد بقصد تنظيم الفلاحين في تعاونيات ، وجرت تصفية البورجوازية العقارية كطبقة ،. ظهرت خلافات داخل قيادة الحزب الشيوعي بشأن وتيرة العمل الجماعي للفلاحين ، مما دفع ماو لتسريع العملية. كما ظهرت خلافات حول شكل التصنيع ووتيرته. اتسمت الفترة من 1950 إلى 1976 بصراعات سياسية شديدة داخل قيادة الحزب الشيوعي ، مع دفع الماويين بتحولات سريعة ، ضد البراغماتيين الذين كانوا يمثلون الأغلبية في قيادة الحزب. وحشد كلا الجانبين الجماهير للدفاع عن قضيته.

مالت الأحداث لصالح البراغماتيين. فقد كانت قفزة ماو العظيمة للأمام من 1957 إلى 1958 بمثابة فشل اقتصادي كان له عواقب مأساوية. وأدى سلوك ماو المثير للانقسام في عامي 1965 و 1966 إلى تحفيز تجاوزات الثورة الثقافية. علاوة على ذلك ، كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في الصين أكبر بكثير خلال الأوقات التي سادت فيها السياسات البراغماتية ، على عكس فترات السياسات اليسارية المتطرفة أو الصراع السياسي.

بعد وفاة ماو عام 1976 ، شرع الحزب الشيوعي في السير في الطريق البراغماتي. في الفترة من 1978 إلى 2012 ، اتبعت الصين برنامج "الإصلاح والانفتاح" ، تلاه برنامج "الإصلاح الجديد" من عام 2012 حتى الوقت الحاضر. تستند كلتا مرحلتي الإصلاح إلى مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي ، الذي يخرج عن النظرة الكلاسيكية القائلة بأن اقتصاد السوق ملازم للرأسمالية ، والاقتصاد المخطط ملازم للاشتراكية. في اقتصاد السوق الاشتراكي ، يعد التخطيط الاقتصادي أمراً أساسياً ، ويلعب السوق دوراً مساعداً ، تحدد الخطة التي تضعها الدولة ؛ والممتلكات المملوكة للدولة هي ركيزة الاقتصاد.

تمت صياغة الإصلاح في البداية من قبل Deng Xiaoping و Zhou Enlai كسلسلة من الإجراءات ، والتي أصبحت فيما بعد الأساس العملي لصياغة النظرية من قبل الحزب الشيوعي. سعى الإصلاح إلى زيادة الإنتاج الزراعي الذي طاله الركود حيث وضعت عقوداً مع عائلات الفلاحين لاستغلال الأراضي المملوكة للدولة ، مع

توسيع السوق الحرة للمنتجات الزراعية. كما وسعت الإجراءات مساحة رأس المال الخاص في الصناعة.

في مقال نُشر في منصة Qiao Collective ، أكد Isak Novak عن الاستمرارية بين مشروعى Mao و Deng ، بأن ماو رأى أهمية البرجوازية الوطنية في التنمية الاقتصادية للبلاد وأن الصين يجب أن تستخدم الرأسمالية للارتقاء بالاقتصاد ومستوى معيشة الشعب ؛ ولكن مع الاحتفاظ بهياكل مؤسساتية التي تضمن بدورها عدم سيطرة البرجوازية على الدولة. وبالمثل ، علم دنغ أن تطوير قوى الإنتاج أمر أساسي للبناء الاشتراكي. لذلك دعا إلى رأسمالية محدودة شديدة التنظيم مع ملكية الدولة للقمة الاقتصادية المسيطرة.

وبقدر ما تطلب تحديث الاقتصاد مستويات من الاستثمار تتجاوز قدرة الدولة ، فقد تحولت الصين أيضًا إلى جاذبة للاستثمار الأجنبي ، وهو مكون مركزي لما يسمى بـ "الانفتاح" للاقتصاد. من عام 1979 إلى عام 1995 ، تم إنشاء العديد من الهياكل التي مكنت من تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي ، حيث شاركت 185 دولة في العالم. يسميها نوفاك "الصفقة مع رأس المال الأجنبي".

ركز نوفاك على الترتيبات التي حصلت مع رأس المال الأجنبي في فترة الثمانينيات حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. توفرت لرأس المال الأجنبي إمكانية الوصول إلى قوة عاملة كبيرة ورخيصة نسبيًا لاستخدامها في الإنتاج الموجه للتصدير. لكن تم فرض قيود على رأس المال الأجنبي: كان عليه إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية ، لتسهيل نقل التكنولوجيا ؛ وتم استبعاده من قطاعات معينة كانت حيوية لأهداف الصين الوطنية ؛ وكان تحت التنظيم والرقابة من قبل الدولة. ضمنت هذه القيود أن الطبقة الرأسمالية لن تكون قادرة على فرض سيطرتها على النظام السياسي. لاحظ نوفاك أن الولايات المتحدة كانت تعتقد أن إصلاحات السوق في الصين ستفوض القاعدة الأيديولوجية وقوة الحزب. لكن حدث العكس. يتمتع الحزب الشيوعي الصيني بدعم شعبي واسع ؛ إنه أحد أكثر الأحزاب الحاكمة شعبية في العالم. في المستوى الأيديولوجي ، يتم تدريس أفكار وتعاليم الماركسية وماو ودينغ ، حيث يقوم الحزب بتثقيف الناس وتوجيههم في بناء الاشتراكية.

في هذه الأثناء ، خلال القرن العشرين ، كانت الولايات المتحدة قد صاغت شكلاً جديدًا من أشكال الإمبريالية ، والذي تضمن اختراقًا اقتصاديًا لمناطق أخرى ، دون الاستيلاء على السلطة السياسية المباشرة. بالمقابل، ترفض السياسة الخارجية الصينية هذا الشكل الجديد للإمبريالية ، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النظام العالمي الاستعماري الجديد. تقوم السياسة الخارجية الصينية على مبدأ مناهضة الإمبريالية للتعاون والسيادة بين الدول. وتؤكد ، نظريًا وعمليًا ، أن جميع دول العالم يجب أن تكون حرة في التحكم في اقتصاداتها وأنظمتها السياسية وسياساتها الخارجية ؛ ويجب أن تكون حرة في التجارة

فيما بينها ، دون تدخلات من قبل القوى العالمية التي تسعى إلى السيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق. في تطوير العلاقات التجارية في الممارسة العملية على أساس هذه المفاهيم ، تبتعد الصين عن الممارسات المعيارية للنظام العالمي الاستعماري الجديد.

المشروعان متصلان

تلازم تطور السياسة الخارجية الصينية مع تحول أمريكا اللاتينية إلى التعاون بين الجنوب والجنوب. في عام 2014 ، التقى شي جين بينغ ، رئيس جمهورية الصين الشعبية ، برؤساء دول مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بما في ذلك كوبا وفنزويلا وبوليفيا ، لإنشاء منتدى بين الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وزار بعد ذلك فنزويلا وكوبا. في تبادل مع صحفيين من أمريكا اللاتينية ، وصف الرئيس الصيني الصين بأنها دولة كبيرة ، لكنها ليست قوة عالمية ، وفي مرحلة من التطور مماثلة لأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي. وأكد أن الصين تسعى إلى التطور من خلال التجارة القائمة على التعاون والعلاقات المتكافئة والمنفعة المتبادلة. ودافع عن التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره المحرك الذي يمكن أن يدفع التنمية المستقلة والمستدامة للدول المتخلفة ، ولاحظ أن توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليكون مثلاً على هذا التعاون الضروري بين بلدان الجنوب. وأكد التزام الصين بنظام اقتصادي وسياسي دولي بديل أكثر عدلاً وعقلانية.

دفعت تصريحات الرئيس الصيني الصحفيين الكوبيين يايما بويغ وليتيسيا مارتينيز إلى كتابة ، "منطقتنا ، تاريخياً ، تعرضت للنهب والضرب من قبل القوى الأجنبية ، تتلقى الآن معاملة محترمة وامتنان من العملاق الآسيوي."

ووصفوا منتدى الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنه مشروع للتنمية المتكاملة للتعاون من خلال التجارة والاستثمار والتعاون المالي ، وزيادة النمو الاقتصادي لكلا الطرفين ، مع الاستثمار المتبادل الموجه نحو القطاعات الإنتاجية وتنويع الإنتاج ، والتعاون المالي بين البنوك المركزية. وأكدوا أن الصين تعلن عن " وجوب أن تكون مصالحنا مهمة أيضاً ويتم أخذها في الاعتبار ؛ طريق يعلن عن علامة واضحة تتعلق بتقوية الوحدة والتعاون وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين الصين وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ". إنه طريق احترام مبادئ التكامل والحوار. وأثنوا على "الاحترام والبساطة التي يتعامل بها العملاق الآسيوي مع أمريكا اللاتينية."

منذ إنشائه في عام 2014 ، قام منتدى الصين – ومجموعة (سيلاك) بدمج تسع عشرة دولة في المشروع الصيني لطريق الحرير الجديد. تم تسيير ست رحلات طيران ، وافتتح أربعة وأربعون معهداً كونفوشياً. شاركت العديد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بما في ذلك كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا في الاجتماع السادس للمنتدى

في الفترة من 27 أكتوبر إلى 29 أكتوبر 2019 في بكين ، حيث أشاد السناتور فريدريك أودلي من جزر الباهاما بالصين لمساعدتها في بناء البنية التحتية في الدول المختلفة في القارة وتنفيذها لخطط تعزيز التنمية ، خاصة فيما يتعلق بالدول الجزيرية الصغيرة.

في الوقت نفسه ، كما أشير في التدوينين الأخيرين ، يؤكد النشطاء والمثقفون الأفارقة أن زيادة التجارة بين الصين وأفريقيا تتضح في سياق سياسة الصين المتمثلة في احترام سيادة الدول الأفريقية وعدم التدخل في الشؤون السياسية الأفريقية. وهم يؤكدون أن هناك تجديدًا للنزعة الإفريقية في القارة ، وهي ظاهرة تدعمها سياسة الصين المناهضة للإمبريالية القائمة على المنفعة المتبادلة.

مستقبل الجمهورية الأمريكية

يلاحظ تو تشوكسي ، المدون الصيني "الذي يراقب أمريكا" ولديه عدد كبير من المتابعين ، أنه نظرًا لأن الولايات المتحدة دولة متعددة الجنسيات ، فيجب عليها صياغة هوية وطنية على أساس الدعم الشعبي لدستور الولايات المتحدة والقيم التأسيسية للأمة. يؤكد تو أن هذا الواقع للثقافة السياسية الأمريكية يخلق ديناميكية لا يمكن فيها انتقاد النظام الأمريكي ؛ انتقاد النظام الأمريكي خطأ سياسي جسيم. لذلك ، حتى الانتقادات الواضحة للنظام تتحول إلى انتقادات لأفراد أو منظمات أو مؤسسات معينة.

القواعد الأساسية لا يمكن المساس بها ؛ لا أحد يتحدث عن قلب النظام والبدء من جديد. هذا يعني ، كما يستنتج تو ، أنه لا يمكن أن تكون هناك ثورة في الولايات المتحدة. حتى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين أو ثوريين لا يعرفون معاني هذه المصطلحات. TU تيو محق فيما يتعلق بالوضع الحالي للثقافة السياسية الأمريكية. لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن تغيير الثقافة السياسية ، واغتنام الفرص التي أوجدتها الأزمة الهيكلية المستمرة للنظام العالمي والانحدار النسبي للولايات المتحدة.

يجب أن يتعلم اليسار في الولايات المتحدة الفن السياسي لمهاجمة النظام دون مهاجمة الدستور والقيم السياسية التأسيسية للأمة ؛ في الواقع ، يجب أن يتعلم كيفية مهاجمة النظام باعتباره انتهاكًا للقيم التأسيسية للأمة. هذا هو مصدر الضعف السياسي للييسار الحقيقي في الولايات المتحدة. لم يقتصر الأمر على أنه لم يتعلم الفن السياسي المطلوب ، بل لم يدرك حتى ضرورة القيام بذلك.

ما هي أبعاد الفن السياسي المطلوب عملياً؟ أولاً ، يجب تقديم جميع الانتقادات والمقترحات من أجل التغيير مدعومة بأنها متجذرة في القيم التأسيسية للأمة ، ثانيًا يجب التعبير عن جميع المقترحات الملموسة للتغيير كمقترحات لتعديلات دستورية وقوانين اتحادية وقوانين جديدة ، وفقًا للدستور ؛ وانسجامًا مع النمط التاريخي للحركات الشعبية ، كما يتضح من التعديلات والقوانين الجديدة التي نتجت عن حركة إلغاء العبودية ،

والحركة العمالية ، وحركة الفلاحين ، والحركة النسائية ، وحركة الحقوق المدنية. ثالثاً ، هذا يعني الحاجة إلى إعادة صياغة الرواية الأمريكية التي تأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية منذ عام 1789 ، بما في ذلك الوضع الوطني والعالمي الحالي ؛ لا بد من سرد جديد لإعادة صياغة القيم التأسيسية. في سياق الأزمة الاقتصادية والسياسية والثقافية الحالية للأمة والأزمة الحضارية للإنسانية ، يمكن أن تبرز ثورة الشعب ، التي تسعى للحصول على السلطة للشعب ، في الولايات المتحدة وهذا مشروط بظهور قادة استثنائيين مع فهم ثاقب للديناميكيات السياسية والاقتصادية متمكنين من فن السياسة. قادة استثنائيون قادرين على شرح أهمية مستقبل البشرية لمشروع العالم الثالث للتحرك الوطني والاجتماعي ، والمشروع الصيني للبناء الاشتراكي ، والنظام العالمي البديل الذي يبينه المشروعان عملياً على أساس التعاون.

ملاحظات

لعل ما يجدر ذكره هنا أن مصطلح ومن ثم بنية عدم الانحياز هي أمور ممّعة ويمينية. فالعالم في حقبة ظهور عدم الانحياز كان حقاً كتلتين متضادتين:

● الثورة

● وضد الثورة.

وعليه، فإن عدم الانحياز، كمشاهدة وسطية، هو في النهاية مساومة لصالح الثورة المضادة أي تحديداً لصالح النظام الرأسمالي العالمي وإن بدت عليه تمنّعات ما ومحاولات تجاوز البنى المحلية والانتقال إلى أنظمة تنموية تلامس الاشتراكية. والحقيقة لأنها كانت في هذه الوضعية الوسطية، فقد انتهت في أغلبها إلى الانحراط في النظام الرأسمالي العالمي كتتابع وقادتها الرأسمالية الكمبرادورية أو تحولت بعض أنظمتها هي نفسها من برجوازية محلية ذات توجه إنتاجي إلى رأسمالية كمبرادورية. بل إن انحراطها لعب دوراً في تقويض الكتلة الاشتراكية بما أن بعضها كان على علاقة تبادل وصدقة مع الاتحاد السوفييتي ولنسميه "محيط أو شبه محيط" للسوفييت بمعنى أن انحراط هذه الكتلة أو معظمها كان أحد مؤشرات أو بدايات هزيمة الكتلة الإشتراكية وهو الانحراط الذي سبق ومهد لانفكاك وتساقط المحيط الأقرب للسوفييت أي أوروبا الشرقية. هذا دون أن نشير إلى خطأ السوفييت في مساعدة أنظمة استفادت من تلك المساعدة لتهدىء نفسه وتقبل لدخول "بيت الجوّاري" للإمبريالية.

وخلافنا مع الكاتب المتحمس لهذه الظاهرة ، حتى الآن هو أن هذه الأنظمة بمسارها حتى اليوم، وبطبيعة علاقتها بالصين فإنها لن تخدم التحول الثوري الاشتراكي للعالم إلا بشرط لعبها دوراً تقديمياً يساهم في لجم التحولات الرأسمالية في الصين نفسها. فإذا صح تقديرنا أن في الصين صراع طبقي بين الرأسماليين والإشتراكيين، فإن أنظمة تقدمية يمكن أن تدعم بنمائها وتمسكها القوى الإشتراكية في الصين وهذا ينقل الصراع الطبقي إلى مستوى اممي أي إستعادة الأممية البروليتارية.

ردّد الكاتب كثيراً دعوة عدم الانحياز أو الجنوب... الخ لنظام عالمي جديد، ولكن، لم يتجدد هذا النظام بل يتدهور إلى الخلف والعدوان. ربما كان عليه القول بأن دول عدم الانحياز هي التي بوسعها فرض نظام عالمي جديد لو كانت متماسكة متناغمة متكثلة.

لا نرى دقة في قول الكاتب ،هناك طرفين اي الصين والجنوب أو عدم الانحياز، الصين دولة واحدة، نعم، لكن الجنوب متعدد، متنوع ومختلف. كما أن العلاقات بين "الطرفين" إن جاز التعبير هي علاقات تجارية. وبعيداً عن طبيعة الأنظمة طبقياً وإيديولوجياً وهذا إن خلق، فسيخلق نظاماً عالمياً جديداً، مواز وليس نقيضاً للقائم، قد يكون أفضل من حيث العلاقات الدولية ولكن ليس من حيث البنى الطبقيّة في المجتمعات ومن حيث إلى اين يأخذ البشرية. وما يحدد نتائج هذه العلاقة بالمفهوم الإشتراكي ليس النهج التجاري الصيني الأفضل من نهج المفترسين الغربيين بل حدود التوجه الإشتراكي.

لقد عدّد الكاتب مؤتمرات ولقاءات وحُطب بلدان الجنوب ودعواتها لنظام عالمي جديد، ولكن ما نتج عن هذا كله هو توسع في علاقات بعضها تجارياً واستثمارياً مع الصين وفي هذا تتعامل هذه الدول فرادى مع الصين وهذا لا يقود إلى مزيد من الضغط ، ربما بشكل نسبي وعابر لا اكثر، نحو نظام عالمي جديد ومختلف. وما يخدم ملاحظتنا هذه هو: ما هو الصدى الذي كان يمكن أن يحدثه خطاب فيدل كاسترو في نظام مصر إبّان فترتي حكم السادات ومبارك ناهيك عن السيسي اليوم!

يطالب الكاتب بـ :

"...وعليه ، يجب على شعوب العالم الثالث أن تكافح: من أجل تغيير الهياكل التي تعزز التبادل غير المتكافئ وشروط التبادل المتدنية ؛ لإلغاء ديون العالم الثالث. من أجل أنظمة نقدية ومالية دولية جديدة وأكثر إنصافاً ؛ لشكل من أشكال التصنيع يستجيب لمصالح العالم الثالث ؛ من أجل التغييرات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية

"

لعل هذه مطالب أو نصائح حقيقية ودافئة، ولكن، وعلى ضوء تطورات الواقع الإجماعي والاقتصادي في العالم الثالث، لا بد من طرح استراتيجية التغيير وليس الإصلاح داخل بلدان هذه الكتلة الرجراجة الزلّة. إن تبني القوى الشعبية في هذه البلدان للتنمية بالحماية

الشعبية هو ما يرغم أنظمتها على فك الارتباط بالسوق العالمية من جهة، ويدفع الصين إلى سياسات اقرب إلى الإشتراكية بدل سياساتها الرأسمالية البحتة تجاه هذه الدول وإن كانت سياسة ناعمة. اي أن المطلوب من القوى الشعبية الثورية في هذه البلدان اشتقاق نهج جديد يجرّ النهج الصيني بدل أن يتكيف معه. إن الكاتب هنا يدعو إلى التكيف الثاني، وهذا لن يقود إلى نظام عالمي جديد مختلف نوعياً عن القائم.

لماذا تجاوزت الصين الولايات المتحدة¹⁴

محمد شعاف

14 فبراير 2021

Why China Surpassed the United States

بعد ثورتها في عام 1949 ، تبنت الصين نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يعتمد على الاحتياجات الأساسية للسكان بدلاً من الربح. أدى هذا التحول الحيوي إلى انتشار أكثر من مليار شخص من براثن الفقر. وبغض النظر عن عيوب النموذج السياسي الصيني ، عند قياسه من خلال تكافؤ القوة الشرائية Purchasing Power Parity ، يكون اقتصادها أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 25٪. أصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى في هذه الفترة القصيرة من الزمن ، وتتقدم على الولايات المتحدة ، وقد غيرت بالفعل ميزان القوى العالمي. الغرض من هذا المقال هو استخدام عدة معايير مثبتة تاريخيًا لتحديد كيف حدث حلم الصين ، ولماذا ستستمر في الفوز بالسباق الاقتصادي مع الولايات المتحدة ، بشكل سلمي أو غير ذلك.

يبدأ هذا المقال بمقارنة النموذجين الاقتصاديين الصيني والأمريكي ، وأهدافهما التي تعكسها السياسات ، والعرق نفسه. أخيرًا ، سيناقش النتائج والخيارات وأفضل الخيارات في التعامل مع الصين.

II. معايير النموذج الاقتصادي

1. أولوية الاحتياجات مقابل أرباح الشركات: اقتصاد الصين ، مثل اقتصاد الولايات المتحدة ، هو اقتصاد سوق يقوم على تحقيق الأرباح وتراكم رأس المال. الاختلاف الرئيسي هو أن الهدف الأساسي للصين هو تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ، في حين أن هدف الولايات المتحدة هو الربح. وهذا يعني أن الحزب الشيوعي الصيني يطور خططًا تستند إلى توفير الاحتياجات الأساسية ، في حين أن الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة يرمزان في المقام الأول إلى الشركات والاحتكارات الكبرى ، وحماية أرباحهم ومصالحهم. وفقًا لذلك ، تختلف أهداف حكوماتهم وأولوياتها ووظائفها وهيكلها ومنظمتها.

2. الملكية العامة مقابل الملكية الخاصة: في الولايات المتحدة ، الموارد الطبيعية ، الأرض

والنفط والغاز والمعادن الأخرى ، مملوكة بشكل أساسي لشركات خاصة مقارنة بالصين حيث جميعها مملوكة ومُنظمة بشكل عام (بشكل جماعي). تنظم حكومة الصين الشركات الحكومية الكبيرة وذات الربحية العالية ، والتي تهيمن على قطاعات الاقتصاد الرئيسية ؛ فهو لا يشجع الملكية الخاصة للمؤسسات للحد من تراكم رأس المال الخاص. أيضاً ، فإن غالبية البنوك في الصين مملوكة ملكية عامة ، بينما في الولايات المتحدة ، جميع البنوك ، باستثناء واحد في نورث داكوتا ، مملوكة للقطاع الخاص حيث يكون الربح هو المسيطر ، بدلاً من الاستجابة لاحتياجات المجتمع بما في ذلك الإسكان والرعاية الصحية ، والتعليم.

ثالثاً. تأملات النماذج: الاقتصاد المستقر مقابل الاقتصاد غير المستقر: تؤدي ديناميكيات النموذج الأمريكي إلى اختلالات هيكلية: فائض الإنتاج ، والتراكم المفرط لرأس المال ، وتركيز الثروة ، والاحتكارات. تسليح وخصخصة الأصول العامة والموارد والإسكان والرعاية الصحية والتعليم. إنه يفتح الطريق للمضاربة الخطرة ودورات الفقاعات والانهيارات. كل ما سبق يزيد من الاستقطاب وعدم المساواة.

عانت الولايات المتحدة تاريخياً من العديد من الكساد ، والعديد من فترات الركود ، كل أربع سنوات تقريباً. كان الكساد الكبير الذي بدأ في الولايات المتحدة ، أسوأ وأكبر كارثة اقتصادية في التاريخ ، مع تخفيضات واسعة وكبيرة في الإنتاج والتوظيف ، وانتشار الفقر ، والاضطرابات الاجتماعية ، والتفكك الأسري ، والانتحار ، والقتل.

أدى الكساد الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى حروب واسعة النطاق بين المتنافسين الإمبرياليين على الأسواق: تبعت الحرب العالمية الأولى انهيار عام 1907 بنسبة 50٪ ، 1910-1911 ، 26٪ ، وجاءت الحرب العالمية الثانية بعد الكساد العظيم ، 80٪. بشكل عام ، بعد الانكماش الاقتصادي ، تتدخل حكومة الولايات المتحدة من خلال تحفيز الإنفاق في الحرب أو الاقتصاد. ومع ذلك ، فإن هذه الأنواع من العلاجات تدير المشاكل دون حلها. في المقابل ، لا يولد نموذج الصين اختلالات هيكلية ، مما يؤدي إلى استمرار نمو الصين المطرد. خلال فترة الانكماش الاقتصادي الكبير في الولايات المتحدة عام 2008 ، والتي اعتبرها برنانكي أسوأ من الكساد الكبير ، استمرت الصين في اقتصاد مزدهر مع العمالة الكاملة.

كانت الأزمات الحالية للكساد الاقتصادي التي بدأت قبل جائحة كوفيد-19 أسوأ بكثير في الولايات المتحدة منها في الصين ؛ أكدتها الإجراءات الأسرع بسبب درجة أعلى من الاستعداد ، وعدد أقل من الوفيات ، والتعافي الكامل مقارنة بالولايات المتحدة ، التي لا تزال تعاني من موجات العدوى والاكتئاب الاقتصادي ، وملايين العاطلين عن العمل

الذين لا يستطيعون دفع الإيجارات والرهن العقاري ، والقلق والتشرد ، وأمل ضئيل في أن تتحسن.

3. ديناميات عدم المساواة: الانحدار مقابل الارتفاع: يميل نموذج الصين نحو الحد من عدم المساواة في الثروة والدخل والأجور والإسكان والرعاية الصحية والخدمات التعليمية ، مقارنةً بالولايات المتحدة حيث كان عدم المساواة في جميع تلك المجالات يتجه صعوداً منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي مع تكيف السياسات النيوليبرالية لسياسة عدم التدخل وتقليل المساعدة الحكومية ، مثل الحد الأدنى للأجور وإعانات الإسكان ، حيث تزايدت التفاوت بسرعة أكبر.

جميع الأراضي في الصين مملوكة للقطاع العام ، ولا يُسمح للشركات والأفراد بامتلاك الأراضي يجوز للكيانات التجارية والأفراد في الصين امتلاك الهياكل فوق الأرض. هذه السياسة تجعل الإيجار المطلق صفرًا ، والإيجار التفاضلي والاحتكاري منخفضًا [differential, and monopoly rent](#) بسبب الملكية العامة للمؤسسات ، مما يؤدي إلى إسكان ميسور التكلفة. أيضًا ، تنظم الصين سوق الإسكان ، وتضمن أن تكون أسعار المساكن لذوي الدخل المنخفض ميسورة التكلفة ، مما يؤدي إلى منازل أقل تكلفة نسبيًا في الصين مقارنةً بالولايات المتحدة.

الرعاية الصحية في الصين مملوكة للقطاع العام إلى حد كبير ، مما يؤدي إلى تقليل عدم المساواة مقارنةً بالولايات المتحدة حيث يتم توفير الرعاية الصحية إلى حد كبير من قبل الشركات الخاصة لتحقيق الربح.

واجهت الصين حزماتها الخاصة من مشاكل الرعاية الصحية حيث تشير العديد من المؤشرات إلى أن سرعة التحسن في الرعاية الصحية في الصين أسرع بكثير من الولايات المتحدة. هذا ما تؤكد سرعة تعافي الصينيين من Covid-19 ، وغالبًا ما يتفاجأ الزوار الصينيون إلى الولايات المتحدة من السعر المرتفع والانتظار الطويل في مرافق الرعاية الصحية. في حين أن 5٪ من الصينيين ليس لديهم تغطية صحية ، فإن معدل الكشف في الولايات المتحدة هو 8.5٪.

يعتبر التعليم في الصين منفعة عامة. التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات في الصين مجاني ، لكن المدرسة الثانوية والكلية ليست إلزامية ولا مجانية. احتلت الرسوم الدراسية للكليات في الصين المرتبة السابعة ، من 3300 إلى 9.900 دولار ، وأفضل جامعاتها عامة ، على عكس الولايات المتحدة ، حيث الكليات الأعلى تصنيفًا خاصة. لذلك ، فإن الإسكان والرعاية الصحية والتعليم في الصين بأسعار معقولة أكثر من الولايات المتحدة ، مما يمكّن الصينيين من العيش بشكل أفضل والرضا ، وهو ما يؤكد دعم السكان من حكومتهم.

4.المواقف: دفاعية مقابل هجومية: غزت الولايات المتحدة 70 دولة منذ 1776 مقارنة بالصين التي غزت شبه الجزيرة الكورية خلال 1950-1953¹⁵ ، لكنها لم تغزو أي دولة منذ ذلك الحين. بدأت الصين مؤخرًا في توسيع الاتفاقيات التجارية وأنشأت العديد من مناطق التجارة الحرة الكبيرة مع الدول الأخرى ، على أساس الاحترام المتبادل والتعاون المربح للجانبين. يكلف الموقف الدفاعي للصين أقل بكثير من الموقف الهجومي الذي تتبعه الولايات المتحدة ، والذي يمكّن الصين من النمو بشكل أسرع.

5. الاحتيايل بالدولار جعل الولايات المتحدة القوة الاقتصادية العظمى: الدولار هو أداة تستخدمها الولايات المتحدة لسرقة السلع من العالم بشكل سلمي. كان الدولار الأمريكي مدعومًا في الأصل بالذهب ، ومنذ أواخر الستينيات ، تجاوز سك الدولار الأمريكي مخزون الذهب في حيازة الولايات المتحدة. في عام 1971 ، كان على نيكسون التوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب.

استبدلت الولايات المتحدة سرا الذهب بالنفط. خمس خطوات كانت ضرورية:

- أولاً ، على الدول المصدرة للنفط بيع نفطها بالدولار فقط. كان على مستوردي النفط استخدام الدولار لشراء النفط ، الأمر الذي تطلب تبادل سلعهم وأصولهم الحقيقية مقابل الدولار الإلزامي. السبب الحقيقي وراء غزو الولايات المتحدة للعراق هو أن العراق لم يكن يبيع نفطه بالدولار ، وشنق زعيمه (فيديو). وبالمثل ، تعرض الزعيم الليبي ، القذافي ، للواط (فيديو) [وقتل Gaddafi, was sodomized \(Video\) and killed](#).
- ثانيًا ، ارتفع سعر النفط بسرعة بنسبة 300٪ ، واستمر في الارتفاع تدريجياً لمطابقة مخزون الدولار في التداول.
- ثالثًا ، عارض أي بديل للنفط: الشمس والرياح والطاقة النووية كما في فرنسا وكوريا الجنوبية وإيران.
- رابعًا ، كان على الولايات المتحدة أن تسيطر على إمدادات النفط العالمية.
- خامسًا ، منع أي اتفاقيات تتعلق بظاهرة الاحتباس الحراري وإبقاء الاقتصادات معتمدة على النفط.

علاوة على ذلك ، استخدمت الولايات المتحدة الدولار كسلاح ضد دول مثل إيران ، من خلال منعها من الوصول إلى SWIFT. لم تستخدم الولايات المتحدة هذا السلاح ضد الصين وروسيا ، على الرغم من أنها وبعض الدول الأخرى أعدت نفسها لهذا الاحتمال بمحاولة عدم استخدام الدولار في تعاملاتها مع الدول الأخرى. الآن بعد أن أصبحت الولايات المتحدة في حالة تراجع اقتصادي ، فإنها تضخ تريليونات الدولارات ، دون

¹⁵ لم يكن تتدخل الصين في هذه الحرب عدوانا أو غزواً بل كان ردا على الغزو الإمبريالي الأمريكي

تكلفة ، لإنفاذ البنوك ، ودفع العجز الضخم في الميزانية والعجز التجاري. أدى هذا الإجراء واستخدام الدولار كسلاح إلى زيادة احتمالية نزع والتوقف عن استخدام الدولار وفقدان الهيمنة الأمريكية.

حرب مع الصين

1. هجوم اقتصادي على الصين: في اليوم الأول من حرب تجارية واسعة النطاق مع الصين ، يوضح ريد ، سيتم إغلاق جميع المصانع الأمريكية في الصين. ستفقد شركة Apple مصانعها ومنتجاتها وسوقها الصيني الذي يبلغ 1.4 مليار مستهلك. سوف يتكرر هذا الإجراء لصناعة بعد صناعة ؛ في غضون أسابيع ، ستكون رفوف وول مارت عارية. ليس فقط الدلاء والماسح البلاستيكية ولكن مناشير السلسلة والأدوية والدراجات النارية وأصفاد ضغط الدم. تشتري الولايات المتحدة بـ 472 مليار من البضائع سنويًا من الصين ، سلع عالية التقنية ، ومنخفضة التقنية ، و سلع استهلاكية ، ومكونات تصنيع ، كل هذا من شأنه أن يتوقف. من المتوقع أن تتحول الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى حرب موارد عسكرية تحت قيادة بايدن.

2. حرب إستراتيجية ضد الصين: أجرت مؤسسة راند الفكرية التابعة للبنتاغون تقييم مناورات حربية وخلصت إلى أن الحرب مع الصين قد تكون طويلة جدًا وخسارة لأمريكا. لم يعد الأمر كما كان في عام 1961 فالصين عام 2021 ، بموقفها الدفاعي ، ليست اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعام 1989 ، ولن تخسر. من الأهمية بمكان ، يجب على الولايات المتحدة أن توقف العقيدة العدوانية للسيطرة الكاملة ، وهو حلم الآن أكثر من أي وقت مضى ، يدفعه المحافظون الجدد المشؤمومون الذين آمنوا بقوة في عام 2003 ، وبالمقارنة، فإن الحروب في أفغانستان والعراق ستكون نزهة. منذ بدء الحرب في سوريا ، فإن روسيا والصين تركزان على إنتاج أسلحة دفاعية متفوقة مثل S-400 و S-500 وهذا ما يمكن أن يجلب السلام. في الواقع يجب ألا تحدث حروباً عدوانية.

الاستنتاجات

نظرًا لكونها متخلفة بسبب الفقر والجوع قبل عام 1949 ، فقد تمكنت الصين اليوم من القضاء على الفقر ، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك. عززت الصين ، بصفتها الفائز في السياق الاقتصادي مع الولايات المتحدة ، مكانتها على الساحة العالمية. الطريقة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة أن تلحق بها هي التحرك نحو النموذج الصيني مع الطابع الديمقراطي الأمريكي ، وتحقيق السلام والتعاون مع جميع

البلدان. سيؤدي ذلك إلى الخروج من الكساد الحالي إلى الأبد. كلما أسرعت الولايات المتحدة في مراجعة نموذجها كان ذلك أفضل. ستكون أقل تكلفة اقتصاديًا وسياسيًا. هذا النموذج المنفتح هو نسخة محدثة من الرئيس كينيدي (هنا ، فيديو) والرئيس فرانكلين روزفلت (هنا ، فيديو).

يجب على المؤسسات الغربية أن تدرك أنه في حين أن نموذجها الاقتصادي قد ساهم بالفعل في الرفاهية المادية للبشرية في القرون الثلاثة الماضية ، فإنه يخلق الآن اختلالات هائلة من عدم التوازن. أدى نموذج المجمع الهادف للريح العسكري والصناعي والكونجرس والمخابرات والإعلام والسجون والرعاية الصحية والتعليم إلى أعداد أكبر من السجناء وضعف الصحة العامة وفقدان روح الابتكار والحروب الدائمة والمزيد من تكاليف "الدفاع".

إن النظام السياسي هناك يصبح أكثر وأكثر أقل ديمقراطية ، وتصبح الحكومة ككيان واسع النطاق للجريمة المنظمة لا يمكن السيطرة عليه ولم يعد يعمل في خدمة السكان. لا يمكن أن تستمر إلا بمزيد من الأكاذيب والابتزاز والتشويه والجرائم والاعتداءات على الأشخاص العزل البعيدين الذين لم يلحقوا أي ضرر بالمعتدين. لقد حان الوقت للولايات المتحدة و "حلفائها" لقبول حقيقة أن نموذج الربح فقط عفا عليه الزمن ولا يمكن أن يؤدي إلى السلام حتى لشعبهم ، ناهيك عن العالم. وبالتالي ، فقد حان الوقت للغرب ليوقفوا خسائرهم ودعايتهم وأكاذيبهم ، ويتوقفوا عن استخدام مؤسسات باهظة التكلفة وعديمة الجدوى والغير فعالة ، مثل وسائل الإعلام ومراكز الفكر ، لتبرير سلوكهم العدوانية. ليس هذا هو الوقت المناسب لحرب باردة جديدة والاستنزاف والعدوان ضد الموقف الدفاعي للصين هذا سيؤدي إلى الفشل في التغيير ، إلى هزيمة الغرب ، في أحسن الأحوال ، وخسارة الإنسانية في أسوأ الأحوال¹⁶.

16

محمد شعاف ، ماجستير في إدارة الأعمال ، دكتوراه ، أستاذ فخري للاقتصاد في جامعة وسط أوكلاهوما ، محلل أبحاث تجريبي ، وقد نشر في مجموعة متنوعة من القضايا الاقتصادية في المجالات المهنية ، باستخدام الذكاء الاصطناعي ، والبرمجة الديناميكية ، والنماذج الاقتصادية. بريده الإلكتروني:

Mohamad Shaaf, MBA, PhD, is an Emeritus Professor of mshaaf@uco.com

Economics at the University of Central Oklahoma, an empirical research-analyst and has published on a variety of economic issues in professional journals, using Artificial Intelligence, Dynamic Programing, and Econometric Models. His email is:

mshaaf@uco.com

ملاحظات:

هناك قضايا عديدة التي لا تتفق عليها كتابات المعنيين بالشأن الصيني. فالكاتب يورد هنا أن " ...جميع الأراضي في الصين مملوكة للقطاع العام ، ولا يُسمح للشركات والأفراد بامتلاك الأراضي، ولكن يجوز للكيانات التجارية والأفراد في الصين امتلاك الهياكل فوق الأرض" ولكن هناك معلومات أو قراءات مختلفة من آخرين، انظر لاحقاً.

كذلك فيما يخص التغطية الصحية حيث يقول الكاتب: "...في حين أن 5٪ من الصينيين ليس لديهم تغطية صحية ، فإن معدل الانكشاف في الولايات المتحدة هو 8.5٪. لكن كثير ممن كتبوا يؤكدون أن معظم العمالة الصينية المهاجرة إلى المدن لا تحظى بتغطية صحية ناهيك عن تقصيرات عديدة أخرى!

قد يكون اغتيال الرئيسين صدام حسين ومعمر القذافي خارجاً عن الموضوع، ولكن مهم إشارة الكاتب إلى أن هذا الاغتيال كان لأنهما قاما بتحرير النفط من سيطرة بيعة بالدولار. وربما من المهم الإشارة هنا إلى اغتباط كثير من المثقفين المنشكين ومثقفي الطابور السادس الثقافي والسياسة العراقيين والعرب باغتيال الرجلين وهذا موقف استدخال هزيمة أكثر مما هو موقف معارضة سياسية. تجدر الإشارة أن الفيلسوف النقدي سلوفان جيجك قال في إحدى اللقاءات معه أن احتلال العراق وسوريا كان لأنهما علمانيتين. هذا يوضح أن مستدخلي الهزيمة لا يرون سوى الجوانب العابسة في الحياة والأنظمة.

في حرب الولايات المتحدة الاقتصادية ضد الصين تمكن ترامب من تخفيض العجز التجاري لبلاده مع الصين ، أما الرئيس الجديد بايدن، فلم يختلف في عداء إدارته للصين عن سابقه ترامب.

يقول الكاتب: " الطريقة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة أن تلحق بها هي التحرك نحو النموذج الصيني مع الطابع الديمقراطي الأمريكي ، وتحقيق السلام والتعاون مع جميع البلدان."

ربما أكد الصراع الانتخابي الأخير في امريكا بين ترامب وبايدن أن هذه الديمقراطية ليست سوى تقاسم سيطرة جناحي البرجوازية الأمريكية الجناح ذو الميول الإنتاجية والجناح ذو الميول الممولنة. طبعاً للكاتب ميوله ولكن توحش راس المال يقتضي تقويض الراسمالية.

ويقول: "...يجب على المؤسسات الغربية أن تدرك أنه في حين أن نموذجها الاقتصادي قد ساهم بالفعل في الرفاهية المادية للبشرية في القرون الثلاثة الماضية". ربما نضيف،

نعم ساهم نموذج الراسمالية الاقتصادي في الرفاهية الإنسانية، لكن ذلك لم يكن الهدف، بل أتى بالنتيجة، فلا يوجد شر مطلق، ولا شك بأن الراسمالية استنفذت حدها. أخيراً، لا يتجاوز موقف الكاتب تعداد إيجابيات الصين، لكنه لم يدفع الطرح لما هو أبعد، اي كيف يمكن لبلدان المحيط، او بلدان من المحيط أن تلعب دوراً في دفع الصين باتجاه اشتراكي حقيقي، اي المساهمة في لجم التحول الراسمالي للصين، وهذا هدف كتابنا هذا بمعنى أن المطلوب دائماً هو التخطي والتجاوز.

اللغز الصيني ورأسمالية الدولة الاشتراكية¹⁷

ملاذ اليوسف

بينما ينشغل الباحثون الاقتصاديون، في الأعوام الأخيرة، بتفكيك "اللغز الصيني" لفهم الآليات التي استطاعت من خلالها الشركات المملوكة للدولة الصينية، والمدارة مركزياً من قبل الحزب الشيوعي الصيني، كسر القوانين الاقتصادية ومخالفة التوقعات وتحقيق نجاح كبير، حيث حققت الصين أسرع نمو اقتصادي في آخر 40 عاماً من خلال الاعتماد على الشركات المملوكة للدولة، هذا وبعد الإقرار بأن بعض هذه الشركات (العملاقة منها) لم تعد تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الصيني وحسب بل وفي الاقتصاد العالمي ككل، تتشغل أقلام بعض الكتاب والمترجمين العرب، بعد تعامل الحكومة الصينية الموفق مع فيروس كورونا، بمناقشة مسألة ما إن كانت الصين ذات نظام رأسمالي أم اشتراكي! حيث يتم التعامل مع مفهوم "رأسمالية الدولة الاشتراكية" كمفهوم مبهم وغير واضح المعالم في الصين، فيخلص هؤلاء إلى أن الصين "رأسمالية" كاليابان الرأسمالية وهكذا يحاولون ترسيخ مفهوم أن "كل الأبقار في الليل سوداء" في ذهن القارئ العربي.

مثال بسيط عن "اللغز الصيني"

في مدينة ووهان ثلاث مدن صغيرة (ووتشانغ، خانكو، هانيان). في العام الفائت انتقلت من "ووتشانغ" إلى منزلي الجديد في "خانكو"، وكان لزاماً عليّ مراجعة شركة الاتصالات التي أتعامل معها منذ سنوات (China Mobile) لأخبرهم بعنوان سكني الجديد كي يمدّوه بخدمة الإنترنت. عندما قصدت أقرب مركز في "خانكو" تأسف الموظف عن عدم قدرته على مساعدتي كوني بحاجة للعودة إلى المركز الرئيسي في "ووتشانغ" وتعديل بعض المعلومات (رقم جواز السفر الجديد، ورقم الإقامة). وكوني

¹⁷<https://kanaanonline.org/2020/08/31/%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%ba%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86%d9%8a-%d9%88%d8%b1%d8%a3%d8%b3%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b4%d8%aa%d8%b1>

أعيش في بلد يتمتع بمزايا "اقتصاد السوق" وبما تقدمه له "المنافسة الحرة بين الرأسماليين" من مزايا، قلتُ للموظف أنني سأقصد شركة أخرى منافسة قريبة من منزلي كوني استصعب الذهاب إلى "ووتشانغ". في حينها حاول الموظف التواصل مع المركز الرئيسي بغية تعديل المعلومات دون ذهابي شخصياً إلى هناك. في تلك الأثناء بدأ موظف آخر بطرح العروض المجانية التي تقدمها شركة (China Mobile)، وعندما شعرت بالملل من طول الانتظار، اعتذرت منهما وخرجت من المركز. في طريقي نحو شركة اتصالات منافسة (China Telecom) استمرت العروض تلاحقني من خلال الرسائل التي تصلني على هاتفي الخليوي من شركة (China Mobile). ما أن دخلت مركز الشركة المنافسة (China Telecom) وبدأت بشرح مشكلتي للموظف، بدأت العروض المجانية التي لا تقاوم تنهال علي: خدمة إنترنت لمدة عام، صندوق قنوات تلفزيونية مدفوعة الأجر لمدة عام، اتصالات مجانية داخل ووهان وخارجها لمدة عام كامل، وكل هذا بسعر منافس! يا لاقتصاد السوق، ويا للمنافسة الحرة وما تقدمه للمرء من منافع ومزايا.

الآن، إذا قلت لكم إن شركة (China Mobile) وشركة (China Telecom) مملوكتان للدولة الصينية (Government Owned Enterprise – GOE) فمن هم المتنافسون في "اقتصاد السوق" في الصين؟ هل الدولة الصينية تنافس نفسها؟ لماذا حاول الموظفان إغراقي بالعروض المنافسة إذاً؟ هل ترغب الدولة في أن تزيج شركة تمتلكها من قبل شركة أخرى تمتلكها أيضاً؟!

ماهية "اللغز الصيني"

إذا أردنا تعريف الشركات المملوكة للدولة (GOEs)، بشكل عام، فهي الشركات التي تمتلكها الدولة بشكل كامل أو بشكل جزئي (تمتلك الدولة نسبة من أسهم الشركة).

تكمن المشكلة في هذه الشركات، بالنسبة للأفراد أصحاب رؤوس الأموال والمساهمين في هذه الشركة، في أن الدولة تقوم في كثير من الأحيان بالتدخل وإعطاء التوجيهات ليس بهدف تحقيق أكبر كم ممكن من الربح (فائض القيمة) كما يرغبون، بل أنها تتدخل لأهداف تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها، وهذا ما قيل عنه أنه يؤثر سلباً على الكفاءة التشغيلية (Operational efficiency) والكفاءة الإنتاجية (Production Efficiency). تقول القوانين والتوقعات الاقتصادية أنه عندما لا يدعم النظام القانوني حرية الأسواق، وتقوم الدولة بالتدخل لتوجيه هذه الأسواق، فإن هذا النظام سيعيق النمو الاقتصادي. وهنا يكمن "اللغز الصيني": بالرغم من عدم وجود مؤسسات قانونية تدعم حرية الأسواق في الصين بشكل واضح، وبالرغم من تدخلات

الدولة المتكررة وتحكمها بهذه الأسواق بشكل مباشر وغير مباشر، إلا أن معدلات النمو في الصين قد خالفت القوانين والتوقعات الاقتصادية! أي أن تدخل الدولة وتملكها للشركات لم يؤثر على الكفاءة التشغيلية ولا الكفاءة الإنتاجية، لا بل قدم نتائج مبهره خلال العقود الأربعة الأخيرة! فكيف تم ذلك؟!

حل "اللغز الصيني"

بالنسبة للنموذج الصيني فإن تعريف "الشركات المملوكة للدولة" يختلف من حيث الجوهر، فالشركات المملوكة للدولة الاشتراكية في الصين هي الشركات التي تهيمن الدولة على اتخاذ القرارات فيها وعلى توجيه نشاطها، سواء ما إذا كانت مملوكة بشكل كامل للدولة أو بشكل جزئي (الدولة هنا تمتلك أكبر نسبة من الأسهم وهي التي توجه النشاط) أو من خلال تعيين مديرين مسؤولين عن اتخاذ القرارات في هذه الشركات، حيث يمثل هذا التملك والتدخل تأكيداً لهيمنة علاقات الإنتاج الاشتراكية على علاقات الإنتاج الرأسمالية في الصين، حيث تعيش الأخيرة إلى جوار الأولى عبر وجود شركات خاصة غير مملوكة للدولة (Enterprise POE- Private Owned) وعبر ملكية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI- foreign Direct Investment) وعبر ملكية الفلاحين للأرض. هذه الهيمنة لعلاقات الإنتاج الاشتراكية على علاقات الإنتاج الرأسمالية تعني أن ملكية وسائل الإنتاج هي ملكية عامة تديرها الدولة الاشتراكية في الصين وفق ما تقتضيه حاجات الشعب الصيني وحركة الأسواق في آن معاً. إذاً: الدولة الصينية تتحكم بشريان الاقتصاد في الصين، ولكن، كيف استطاعت الدولة الصينية أن تبقي هذا الشريان حياً حتى اليوم بالرغم من التدخلات المتكررة؟ الجواب العريض هو أن الدولة الصينية أجبرت الشركات التي تمتلكها على مواجهة التحديات التنافسية في سوق تتعايش فيه هذه الشركات مع أنواع الملكية المختلفة، وعليها أن تكون ذات كفاءة عالية، وإلا فإنها ستزاح من السوق ولو من قبل شركات مملوكة للدولة أيضاً. أي: نعم، شركات الدولة الصينية تنافس بعضها البعض أيضاً.

كيف وصلت الصين إلى هذا التعايش؟

هذا ما جاء نتيجة الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 1978 وما زال مستمراً حتى اليوم. وكعرض سريع لما حصل ويحصل في الصين سنقوم هنا بتقسيم هذا الإصلاح إلى فترتين، على أن تكون الأولى بمرحلتين والثانية بثلاث مراحل:

الفترة الإصلاحية الأولى، والتي لم تكن موفقة، تشمل مرحلتين: الأولى (1978-1984) حيث تمت زيادة الحقوق التشغيلية فيها وتسريح فائض العمال من الشركات

مقابل مكافئات للعمال المنتجين الذين يحققون الأهداف الإنتاجية. المرحلة الثانية (1984-1992) التي شهدت نظام المسؤولية العقدية (CNS) حيث يتم تعاقد الدولة مع مديرين للشركات مقابل إعطاء الأخيرين جزء من الأرباح بغية تحفيز الإنتاج.

أما الفترة الإصلاحية الثانية، والتي جاءت نتيجة خسائر طالت 40% من الشركات المملوكة للدولة الصينية في أوائل التسعينات، تنقسم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (1992-2002) إنشاء نظام مؤسسي حديث يعتمد على اقتصاد السوق. في حينها ألقى دنغ شياو بينغ ، كبير المهندسين للإصلاح والانفتاح في الصين، سلسلة من الخطب الهامة لتعزيز دور السوق في التنمية الاقتصادية. وفي نفس العام، ذكر المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني بوضوح أن "هدف الإصلاح الاقتصادي الصيني هو إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي" حيث تلى هذا الانفتاح والتحول مرحلتين إصلاحيتين (2002-2012) وهي المرحلة الثانية التي تم فيها إصلاح نظام إدارة الأصول المملوكة للدولة. والمرحلة الثالثة (2012 إلى الوقت الحاضر) والتي يتم فيها إصلاح شامل للشركات المملوكة للدولة.

أخيراً:

لا وقت للصينيين لإجراء المقارنات بين "الماوية" و"الشيوعية - نسبة إلى دنغ شياو بينغ" كما يفعل الماويون الأوروبيون، فالصينيون مشغولون بكتابة التاريخ، ويعتبرون أن طريق الصين واحدٌ قد بدأ منذ عام 1949 وما زال مستمراً حتى اليوم. أما أولئك الذين يريدون إقناعنا بأن درب الوصول إلى الاشتراكية الكاملة في الصين قد هُزم عام 1978 من خلال المقارنات المقتطعة من سياقها التاريخي، ويريدون إقناعنا بأن الاشتراكية "فكرة" لم يثبت نجاحها على مستوى الممارسة العملية، وأن نموذج التنمية المستدامة الناجح في الصين هو نموذج رأسمالي خالص، وأن على دول العالم الفقيرة والمنهوبة والمتخلفة (على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي) ألا تأخذ نموذج التنمية الصيني كمثال يحتذى به، وألا تتأمل بحل غير الحل البربري الرأسمالي الخالص، فهؤلاء يحاولون تأييد اللاعقلانية الذي يعيشها العالم المحكوم بالنظام الرأسمالي، ويحاولون إخفاء نجاح مفهوم "رأسمالية الدولة الاشتراكية" في تحقيق التنمية والوصول إلى أعلى معدلات نمو في العقود الأربعة الأخيرة في الصين. إنهم يحاولون التعطيم على هذا النموذج الفريد الذي قدمه الحزب الشيوعي الصيني للبشرية التي تسير في

ذلك الدرب الطويل، والمفعم بالعذاب، للوصول نحو عالم معقول، نحو الاشتراكية الكاملة.

ملاحظات

هناك ثلاث ملاحظات على هذا النص:
 الأولى: "ملكية الفلاحين للأرض". وهذا مختلف عن ما ورد في مختلف النصوص المحتواة في هذا الكتاب. فالسلطة في الصين تسمح باستخدام الأرض وليس امتلاكها ولا بيعها، أي أن الأرض ليست سلعة. وهذا ربما للحفاظ على التحكم بتوفير الغذاء كي لا يكون هناك احتكار لعطاء الأرض سواء حفظاً للصحة العامة أو للجم الملكية الخاصة في هذا الإنتاج الحيوي أو كي لا تضطر الصين "كدولة قومية" للاستيراد من الخارج أو لتقليص الاستيراد من الخارج. وهذا يذكرنا بقانون القمح في بريطانيا كيف تم كسر احتكار ملاك الأرض لسعر القمح .

والثانية: هل كان إعطاء دور للمدراء هو نقل "ناجح" عن الاتحاد السوفييتي، أي نظرية ليبرمان؟ التي أزاحت التعبئة الفكرية الثقافية الأخلاقية لصالح الحوافز المادية؟ وبالطبع تراجع عن تراث الماوية في رفض الحوافز المادية؟ أي هل أخذت الصين النظرية ولكنها لم تفشل في استخدامها؟ وإن حصل ما هو الضمان لعدم الفشل؟ وهل نظرية ليبرمان من صلب الاشتراكية أم مفتاحاً إلى الرأسمالية؟ (انظر الفصل الأخير)

والثالثة: الحفاظ على منافسة بين شركات الدولة، وبالطبع هناك منافسة بين شركات الدولة والشركات الخاصة. وهذا يأخذنا إلى السؤال: هل يمكن لجم المنافسة إلى الأبد؟ وربما الجواب على ذلك في مآل الرأسمالية الغربية إلى الاحتكار المعمم. هذا ناهيك عن أن المنافسة حتى لو بين شركات الدولة، هي قانون إقتصادي رأسمالي، وليست هناك ضمانات أن لا يؤول إلى الاحتكار.

يمكن للمرء تفهّم الكتابة بحماسة هذه، ولكن ما نطمح إليه هو ما يجب ان يكون وليس فقط "جمال" ما هو كائن.

ما لم يخبرنا به هذا النص هو: هل جرح الموظف في هذه الشركة أو تلك هو محض قناعة بالاشتراكية أم أن أفلاس الشركة الحكومية التي هو فيها يقود إلى خسارة معينة له؟

ضغط أمريكي على الصين: تايلاند مثالاً 18

كريستوفر بلاك (01.02.2021)

Christopher Black

US Pressure on China; The Thai Connection

أخذنا المقتطف الموجز التالي مثالاً لسببين:

الأول: لاطلاع القارئ على الفارق بين السياسة الأمريكية تجاه الدول الصغيرة والسياسة الصينية. وهذه مسألة لا تتعلق بالطبيعة الاجتماعية الاقتصادية السياسية للنظام الصيني بل بعلاقاته الدولية. وبالطبع، ليس هذا المثال الوحيد على الفارق بين سياستي الدولتين تجاه دول أخرى في العالم.

والثاني: للمقارنة بين بلاك والاقتصادي التروتسكي والدن بيلو (انظر لاحقاً).

طبعاً بوسع القارئ العودة لأصل المقال.

"...خلال معظم ذلك الوقت ، لم يكن الأمريكيون مهتمين جداً "بحقوق الإنسان" أو "الديمقراطية" في تايلاند. ولكن منذ صعود الصين من الدمار الناجم عن استعمار الغرب والغزو والاحتلال من قبل اليابانيين ونجاحها في تأسيس الاشتراكية وحياء أفضل لشعبها حيث أصبحت قوة اقتصادية عالمية ، أصبحت تايلاند تعتبر الصين كقوة اقتصادية عالمية. شريك إقليمي أكثر موثوقية وتعاطفاً من الولايات المتحدة سواء من حيث القضايا الاقتصادية أو فيما يتعلق بالأمن.

مورس نفوذ الولايات المتحدة أيضاً من قبل مؤسسة (شورش أوبن سوسايتي) ، التي لا يعكس اسمها احتراماً للديمقراطية ولكن لفتح الاقتصادات الوطنية على التدفق الحر

18 رابط مقالة كريستوفر بلاك

https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fsoundcloud.app.goo.gl%2FgybkB%3Ffbclid%3DiwAR1gQZTzFXioxF7ms5GqsuY1QCwm5Rft9LHOAs07YSZNTyWgfzVRgod8ZFg&h=AT1RahjT2K4af_iCESxx3nbi8wlawimE3flzkVroiEUb8MxhnC__pcB6JgFNow9Rwot9XC8jBXuS5WsJWMOXSIS_THoNNSxgoT-Tt5w0oXjftAMC5IUBpity3tMszmXCJf1uq4NC-3_Mn2w

لرأس المال الغربي لجني الأرباح. يتمتع جورج شورش بسمعة سيئة في تايلاند حيث يعتقد الكثيرون أنه ساعد في تحطيم العملة التايلاندية في عام 1997 ، مما أضر بالشعب التايلاندي ، وحقق على حسابه أرباحا. كما يمول شورش مجلة Prachatai التايلاندية والعديد من المنظمات غير الحكومية وكذلك منظمة هيومن رايتس ووتش الأمريكية التي قدم لها 100 مليون دولار في عام 2010 والتي أصدرت في 13 يناير 2021 بيانًا يدين الحكومة التايلاندية لقمع الاحتجاجات ويشجع الطلاب على القيام بمزيد من الاحتجاجات."

Christopher Black is an international criminal lawyer based in Toronto. He is known for a number of high-profile war crimes cases and recently published his novel [Beneath the Clouds](#). He writes essays on international law, politics and world events, especially for the online magazine "[New Eastern Outlook](#)."
<https://journal-neo.org/2021/02/01/us-pressure-on-china-the-thai-connection/>

كريستوفر بلاك محام جنائي دولي مقره في تورونتو. وهو معروف بتناول عدد من قضايا جرائم الحرب البارزة ، ونشر مؤخرًا روايته تحت الغيوم. يكتب مقالات عن القانون الدولي والسياسة والأحداث العالمية ، وخاصة للمجلة الإلكترونية .

"New Eastern Outlook"

<https://journal-neo.org/2021/02/01/us-pressure-on-china-the-thai-connection>

الصين رأسمالية اشتراكية أم ماذا؟¹⁹

ريتشارد وولف

Watch “Economic Update: China: Capitalist, Socialist or What?”

بدوره قدم وولف حديثاً تعليمياً عن الصين و العلاقة الأمريكية الصينية مشيراً إلى أن شكلاً ما من الحرب الباردة تدور بين أمريكا والصين تشبه ما كان بين أمريكا والاتحاد السوفييتي السابق.

بدأ وولف حديثه من التشويه الذي ألحقته الدوائر الإمبريالية الغربية بالاتحاد السوفييتي على أن الدولة هناك ألغت الملكية الخاصة واستبدلتها بالملكية العامة أو ملكية الدولة. وهذا برايه غير صحيح حيث لم يلغها السوفييت.

فمباشرة بعد ثورة أكتوبر 1917، كان قرار السوفييت تقسيم الأرض بدل احتكارها لصالح قلة غنية ومن ثم إعطائها للأسر الفلاحية كي تستغلها، أي تم منحها للجماهير. والسوفييت لم يلغوا الملكية الأسرية بل وسعوها.

وفي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين أقام السوفييت الجماعيات، ولكن بقيت الأرض التي يعملون فيها والمعدات كالتراكتورات ملكية خاصة للجماعيات وليس للحكومة.

كما تم لاحقاً إيجاد جماعيات للدولة توازيها مع الجماعيات العادية أي ان الحديث عن غياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج غير صحيح.

ذهب ستالين إلى القبول ب ملكيات قِطَع خاصة لأن المزارعين طالبوا بذلك وأصبحت القطع هي الشكل السائد هناك.

كما ان الغرب يشوه الاتحاد السوفييتي بالحديث عن غياب السوق، وهذا ليس صحيحاً ايضاً، فالسوق كانت موجودة حيث يلتقي الناس ويبيعون ويشتررون كما يحلو لهم وخاصة الغذاء. وهناك سلعا كان لا بد من تنظيمها على يد الدولة اي بالتخطيط.

<https://youtu.be/3Tbf2bpgs-E19>

فبوسعك ان تكون عندك سوقا، ولكن يجب ان يكون السعر حماية للناس في مستوى ما. مثلا حتى في امريكا هناك حدا أدنى للأجور أو هناك السعر الأعلى لأشياء معينة.

في حديث ل لينين وصف المجتمع السوفييتي الجديد بعد الثورة حيث اثار إلى امر حاسم وهو راسمالية الدولة وقد عنى بذلك أننا كاشتراكيين أمسكنا سلطة الحكومة أي انجزنا الثورة وإن لدينا مشاريعا بعضها خاص بإدارة خاصة وبعضها عام تديره الدولة وهذا جيد لأننا كحكومة لدينا سلطة تحويل المجتمع باتجاه ما نراه كاشتراكيين اي باتجاه رأسمالية الدولة وهي مرحلة انتقالية . والآن علينا التوجه إلى الاشتراكية وهذا مهم لأن الراسمالية بالنسبة للاشتراكيين مختلفة عنها لدى الرأسماليين.

إذن ما هي الاشتراكية؟ هي التوجه إلى الشيوعية ولذا اسموا حزبهم الحزب الشيوعي ولم يقولوا أنهم وصلوا الشيوعية، بل إنهم ماضون إلى ذلك. أي أن راسمالية الدولة والاشتراكية متداخلتان وان وظيفة الاشتراكيين هي تحويل الاشتراكية لبلوغ الشيوعية . لذا، قال حينما لا يبقى لديك مشغلين وشغيلة ، اي حينما تصبح لديك جماعية مكان العمل اي جماعية بمعنى مساواة ديمقراطية حيث تقررنا معا ماذا وكيف ننتج، وماذا سنعمل بالدخل المتحصل من انتاجنا، أي اننا نديرها كجماعية ديمقراطية أي جماعية سكن وجماعية موقع العمل أي الكميونة لا سيد ولا مسودا، لا تشغيل ولا صاحب عمل، الناس تعمل معا وهذا ما نسميه الشيوعية. اي ان الاشتراكية فترة انتقالية .

ما حصل لدى السوفييت هو أن الانتقال الى الشيوعية قد أحتجز. اي بقيت علاقة مستخدم ومستخدم حيث المشاريع بيد الدولة في اغلبها والبعض خاص أي تجمدت في موقع راسمالية الدولة. (عن موقع Democracy at work info) .

الصين:

ثم يتابع، والصين اشتراكية لم تنتقل إلى الشيوعية، بل احتجزت. اي لديك حزب شيوعي يحكم ورسخ النظام على اساس ملكية الدولة لمشاريع وأخرى ملكية خاصة للناس.

ويضيف هناك بعض الفوارق بين الصين والسوفييت:

1- محاولة الصين الاستفادة من الاقتصاد العالمي بالانخراط فيه، بالتجارة الدولية، بينما لم يحاول الروس ذلك وربما لأنه تمت مقاطعة وعزل الروس بينما الصين قامت هي بالهجوم على ذلك بدخولها الاقتصاد العالمي بل ايضا قامت بالسماح للقطاع الراسمالي الخاص بأن يكون أوسع بكثير. لذا يوجد اليوم قطاع كبير من المشاريع في الصين هي بيد رأسمالية خاصة تدار بشكل خاص من صينيين وأجانب.

2- في كليهما مجتمعات قامت بثورة اسموا انفسهم شيوعيين لأنهم يريدون الانتقال للشيوعية وهم يعرفون انهم لم ينتقلوا بعد. لذا يسمى الغرب نظامهم بالشيوعي لأنه لا يفرق ولا يعرف الفارق بين الاشتراكية والشيوعية.

3- هم لا يقولوا أنهم وصلوا الشيوعية لأنهم يعرفون بأنهم في رأسمالية الدولة، . كان لينين جريئاً حين أسماها رأسمالية الدولة ، أما هم فتقريباً سموها اشتراكية.

المشكلة مع امريكا أن الصين دولة صاعدة ثقافيا واقتصاديا بينما امريكا تتراجع كمسيطرة على العالم، وتشن حربا ثقافية ضد الصين.

هناك تشابه بين الصين وأمريكا من حيث ثلاثية البنية:

في الصين هناك الحزب والحكومة ، ثم ملكية خاصة وعامة، ثم العمال

وظيفة الحزب والحكومة قيادة البلد من الأعلى ويعملان على تعليم وتنظيم العمال وإتقان المشاريع العامة والخاصة ونجحوا في ذلك وحاولوا أن تدعم الجماهير النظام. وأن تنتخب أولئك الناس في الحكومة والحزب وأن يقبلوا القرارات المتخذة ونجحوا في ذلك.

في الولايات المتحدة البنية الثلاثية هي: في القمة مشاريع رأسمالية خاصة أي الأعمال الكبرى، وهي تدير المجتمع، وتحتها الأحزاب والحكومة، التي يديرونها وفي أسفل البنية الطبقة العاملة.

وظيفة الحكومة والسياسيين هي المحافظة على ان تعمل هذه الثلاثة فلعبوا دورا وسيطا لذا هذا البلد ينزل والصين تصعد.

صعدت الصين في السنوات الثلاثين الأخيرة، في تنمية الاقتصاد سريعا، ونقلوا المجتمع وحلوا المشاكل الاجتماعية مشكلة كورونا بنجاح.

وكما وعدوا وحلوا وأنجزوا تطور البنية التحتية كالطرق والقطارات والطرق السريعة وكل المدن هناك مجهزة جيدا وبنوا مدنا اكثر من الحاجة في حينه وهذا ليس فشلا بل للسماح للبلد بالنمو أكثر من الطلب مسبقا ويتجهون لعدم الاعتماد على التجارة الدولية بل على السوق المحلي الاقتصاد المحلي وأنجزوا دخولا جيدا.

في مواجهة ازمتي 2008 و 2020 الصين نجحت وأمريكا لا .

يمكن للبلدين دخول حرب تدمرها كما حصل في الحربين العالميتين بمحاولة المانيا واليابان. بينما بوسعهما التعاون في العلوم والمعلومات لصالح الطرفين.

ملاحظات:

في موقفه لصالح النظام الصيني في مواجهة الإمبريالية الأمريكية يصل وولف إلى درجة كبيرة من التصالح مع أداء هذا النظام. أما ملاحظتنا فنوجزها في أمرين:

الأول: يتعاطى وولف مع انخراط الصين في السوق العالمية بمعنى الهجوم الإيجابي أي من موقع القوة. وهذا صحيح من هذه الناحية، لكنه، وفي حديثه التعليمي المبسط، لم يتناول مآلات هذا التدخل أو الهجوم من حيث مدى رسمة الصين بعيداً عن الاشتراكية وانخراطها في تبادل لا متكافئ مع البلدان الأخرى ولا سيما الفقيرة مما يعيق تقدم تلك البلدان وطبعاً عدم قدرتها على التأثير في الصين باتجاه تقدمي يلجم تزايد رسميتها أو ابتعادها عن الاشتراكية.

والثاني: بناء المدن²⁰ بما يفوق حاجة المجتمع الراهنة، وربما لسنوات قادمة. صحيح أن هذا يشكل ضماناً لسكنى التزايد العددي في البلاد وربما بأجرة مقبولة. لكن منتقدي النظام يرون في ذلك إهلاكاً للثروة من حيث تجميدها في مشاريع لا يتم استغلالها أو الاستفادة منها في مدى قريب.

²⁰ خلال الانتهاء من هذا الكتاب، أي أكتوبر 2021 هناك أخبار عن إفلاس أكبر شركة عقارية خاصة في الصين.

صينيون يقارنون لصالح الصين

زهانج كسياوو²¹

(هذا ثلاثة سنوات قبيل 2020)

التناول هنا أقرب إلى سيكولوجيا وثقافة وتاريخ المجتمع الصيني منه إلى التحليل الاقتصادي أو السياسي البحت.

"... قد تتبنى الصين اقتصاد سوق أكثر رأسمالية لكنها لن تصبح أبداً دولة "رأسمالية". لسبب بسيط للغاية ... بالنسبة للعقل الصيني ، فإن فكرة أن رأس المال الخاص يجب أن يتمتع بسلطة وتأثير في المجتمع أكثر من الجسم السياسي أمر غير مقبول. من المؤكد أن كونك ثرياً سيجعل حياتك أكثر إمتاعاً في الصين ، لكنه لن يسمح لك أبداً بالتأثير على المجتمع. إذا حاولت استخدام أموالك لتغيير السياسة حسب رغبتك ، فستجد نفسك في الكثير من المتاعب. وهذا يشمل الجميع في الصين بمن فيهم الأغنياء الذين يعيشون في سياق المجتمع. ولا يمكنك الهروب من هذا السياق. هذا هو الاختلاف الأساسي بين الصين والغرب.

كصيني ، أود أن أقول إن هذا الخطاب يعبر عن حقيقة البلد تقريباً. إن الرأسمالية الخاصة هي بالفعل مستقبل الصين ، لكن رأسمالية الدولة هي حامية الأمة لأنها تضمن الحفاظ على الموارد الاستراتيجية للبلاد. (إصرار على القناعة بتعايش الأمرين ع.س.) هل هذا امر ثقافي ام تاريخي ام نظراً لأثر الاستعمار؟؟
تسير الصين وتعمل بشكل ممتاز جداً، لقد قرروا ذلك منذ زمن طويل بأن يكون لهم اقتصاداً مختلطاً، تقوده المشاريع التي تديرها الدولة. كان هذا حتى فترة شين بينج من 2011-2019 حيث رأسمالية الدولة تتجاوز المشروع الخاص.
لقد اختطفت الرأسمالية الخاصة الديمقراطية، وبدا ينتهي الأمر بثروة البلاد في أيدي مجموعة النخبة التي يمكنها ممارسة السلطة الحقيقية من خلال السيطرة على الحكومة.

الولايات المتحدة هي أفضل مثال على فشل النظام الذي سمح لمجموعة صغيرة جدًا من الناس بتجميع الكثير من الثروة بحيث يمكنهم شراء كلا الجانبين من الطيف السياسي للخضوع لرغباتهم. سمح دنغ شياو بينغ لجزء من البلاد بأن يصبح ثريًا أولاً ، وهي استراتيجية ضرورية للسماح ببناء البنى التحتية. ينفذ شي جين بينغ الآن الجزء الثاني من الاستراتيجية الكبرى لإدخال بقية البلاد في القرن الحادي والعشرين. إن تعهده بإخراج كل الصين من الفقر المدقع سيتم الوفاء به في 17 شهر قصير آخر. إن الفكرة القائلة بأن الرأسمالية الخاصة ستسود هي محض هراء. إن التأكيد على أن الفساد لا يزال مستشريًا في الصين ليس سوى كذبة كبيرة. شي طالب من طلاب كارل ماركس إنه يعرف كل شيء عن العيوب في الرأسمالية الخاصة فهي تمتص كل الثروة للأثرياء وأن تجعلهم أثرياء يبعث على السخرية ... إنها غير قابلة للبقاء".

أنا من شركة مملوكة للدولة وما يمكنني أن أخبرك به كرجل بيع للأعمال الدولية هو أننا نعمل بجد حتى أن الشركة المملوكة للدولة لديها سياسة واحدة مطلقة. لقد تغير الوقت ، حتى الشركة الخاصة يمكن أن تشارك، مع الدولة في الشركة المملوكة للدولة، العمل من خلال تأسيس شركة مشتركة مع شركة مملوكة للدولة ، وهذه هي الحقيقة التي يتم تطبيقها في العديد من الشركات"

"... جيد حقًا ، ولكن أود أن أشير إلى شيء واحد فقط. في الصين ، لا يمكنك شراء أرض ، فكلها ملك للدولة ، البلد بأكمله. الشيء الوحيد الذي يمكنك شراؤه ، هو الحق في استخدام تلك الأرض لفترة زمنية محدودة ، ولهذا السبب لا تزال الصين مجتمعًا شيوعيًا".

يختلف هذا الطرح مع موقف ناقد النظام الصيني فيما يخص الأرض تحديدًا ، سواء مواقف التروتسك، وجماعة مونتلي ريفيو والحزب الشيوعي الماركسي الهندي /نكسلايت (ع.س)

"كنت سأشتري بعض الأراضي وأبيعها للأشخاص الذين بنوا ناطحات السحاب هذه" أنت تقصد شراء عقد إيجار من الحكومة واستئجار عقد الإيجار من الباطن لأن جميع الأراضي في الصين مملوكة للحكومة ولا أحد يمتلك الأرض. إنهم يبيعون فقط عقود إيجار مدتها 70 عامًا ، لذا يمكنك الحصول عليها طوال حياتك ولكن لا يمكنك تمريرها/توريثها.

تدعم الحكومة الشركات المملوكة للدولة (SOEs) ولكن حتى عندما تفوز شركة خاصة في منطقة أو أخرى تبقى الحكومة مالكة لمجموعة من الأسهم في تلك الشركة ، وتوجه تلك الشركة إلى مكان الاستثمار و / أو تطلب ذلك أن يكون للشركة عضو حزبي في مجلس الإدارة. إن الرأسمالية الصينية مجرد أسطورة.

أنت لا تعرف ذلك فقط. يمكن لكل صيني رؤية ذلك في حياته اليومية. لن أقول أنه لا يوجد تناقض بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة في الصين. هناك تأثير قليل من هذا. تكون الشركة المملوكة للحكومة دائماً متدنية الكفاءة مقارنة بالشركات الخاصة. الحكومة تعرف ذلك. وتجري الحكومة إصلاحاً في نظامنا الاقتصادي تقوم صناعات مثل البنك الوطني المملوك للدولة ، وشركة إنشاءات كبرى ، ومجالات أخرى بإصلاحه ، لكن هذا يحتاج إلى وقت. سيكون اقتصادنا أفضل. تركز وسائل الإعلام الغربية دائماً على طبيعة سوء نظامنا السياسي وكيف يتباطأ معدل التنمية لدينا، إنهم يفتخرون إلى المزيد من المعلومات المفيدة. النظام السياسي ليس جيداً ، والصينيون يعرفون ذلك أيضاً ، لكن تأثيره السيئ على الاقتصاد قليل جداً. لن أتفاجأ من أن الاقتصاد الصيني يتطور في صمت ويتفوق على الولايات المتحدة في المستقبل.

واو ، هذا الرجل جيد مثل مارتن جاك عندما يتعلق الأمر بفهم الصين والثقافة / العقلية الصينية. نقاط ودعائم جيدة حقاً للتركيز على الإيجابيات ، لأن الإيجابيات في IMO تفوق بكثير السلبيات ، وهذا ينطبق أيضاً على معظم الصينيين (أنا صيني أيضاً). ولا أعتقد أن الصين ستكون رأسمالية بالكامل أو مخصصة ، سيكون ذلك سخيلاً ويتحول إلى حكم الأقلية. أفضل أن تقوم دولة خيرة بتنظيم الأعمال التجارية الخاصة بدلاً من قيام الشركات الخاصة بسرقة موارد البلاد على حساب الطبقة المتوسطة / الدنيا/ما دون المتوسطة. حكومة الصين موجودة لمساعدة ورفع مستوى الطبقة الفقيرة والمتوسطة. انتشلت الصين حوالي 780 مليوناً من الفقر في الثلاثين عاماً الماضية وحدها في أقصر وقت في تاريخ البشرية. لديهم ما يقرب من 30-40 مليوناً ليذهبوا ويخططون رسمياً للقضاء على الفقر الأساسي بحلول عام 2020. إنه أحد أهداف سياسة شي الرئيسية الثلاثة. هذا هو الفرق بين الصينيين والغرب. يرى الصينيون الفقر على أنه شيء سيئ ، وهدف / مهمة الحكومة الرئيسية هو القضاء عليه. في الولايات المتحدة الأمريكية ، يعتبر الفقر والموت افتقاراً لعلاج مجرد مرض وموت بسهولة بحرية ، ويعتقدون أن السوق ستحل كل شيء. حتى أنهم خصصوا السجون والمستشفيات . مقرف.

إعتادت الخدمات الأساسية أن تكون العنصر الأساسي في رأسمالية الدولة (المعروفة أيضاً باسم الاشتراكية) حتى أفسد الرأسماليون الخاصون القادة المنتخبين. النتيجة الحتمية للرأسمالية الخاصة هي زيادة الأسعار المرتفعة باستمرار مصحوبة بأوجه عدم الكفاءة. هناك حجة لا يمكن دحضها بخصوص رأسمالية الدولة للخدمات والموارد

الأساسية. ولكن في القطاعات الأخرى ، فإن الرأسمالية الخاصة هي التي ستضمن تخصيص الموارد بشكل أفضل وتضمن المنافسة والكفاءة والنمو. سيكون للصين رأسمالية على كلا المستويين. لكن لا ينبغي أن يكون لدى الصين قادة منتخبون ديمقراطياً لأنهم السبب الرئيسي لفشل الديمقراطيات الغربية أينما وجدت! كل من الناخبين والمنتخبين غير أكفاء بشكل عام في أدوار كل منهم!

ستدمر الديمقراطية نظام الجدارة في الصين. يتعين على القادة الصينيين إثبات قدرتهم على الحكم. لن يصبح ترامب القائد هناك أبداً. أبسط حق من حقوق الإنسان هو السكن والغذاء والتعليم والرعاية الطبية. الصين تتفوق على الولايات المتحدة في كل هذه الجوانب

كاتفاقية «شراكة المحيط الهادئ» التي أسقطها ترامب؛ هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها اتحاد جمركي بهذا الحجم في آسيا، يكون محوره الصين بلا منازع. أصبح لدى الصين ثقل اقتصادي يسمح لها باستخدام سوقها الداخلي، وامتياز التصدير إليه، كنوع من «رأسمال سياسي» أو حوافز توزعها على الدول المجاورة. الاتفاق الجمركي الأخير، مثلاً، سيسمح لليابان (ومعها كوريا الجنوبية وأستراليا ودول «آسيان» كلها) بتصدير أكثر منتجاتها الصناعية إلى الصين بلا جمرك، أي أنه سيربطها أكثر فأكثر بالاقتصاد الصيني ويزيد الاعتمادية عليه، فيما يعطي الصين مجالاً تجارياً حرّاً في محيطها، لا تنافسها فيه أميركا ولا حتى الهند. وهذا الاتفاق، في نظري، هو أكبر هزيمة تلقته أميركا في مواجهتها مع الصين منذ أيام باراك أوباما.

ملاحظات:

هناك إصرار على إمكانية تعايش القطاع الخاص مع سلطة الدولة كمالك رئيسي لقطاعات الإنتاج الأساسية والأرض وبأن البلد لن تصبح رأسمالية على الطريقة الغربية. وهذا يفتح على مسألة يختلف عليها الشرق والغرب: يبدو ان تاريخ وثقافة الشعب الصيني قائمة على أهمية وحاسمية دور الدولة كدولة تمثل الجميع وليس سلطة طبقة، لكن الغرب الراسمالي يرى هذا "إستبداداً" ويروج له ليل نهار. لعل أسوأ هجوم فكري ضد الشرق عموماً في كتاب كارل وتفوجل "الاستبداد الشرقي" **Oriental Despotism**.

لو افترضنا دقة وصحة الحديث بأن ثقافة الشعب الصيني لا تقبل الرأسمالية، فربما يمكن ردّ هذا إلى المسألة الثقافية التي تتكون لدى مجتمع مستقر عبر سياق تاريخي طويل وليس كأمر عابر بناء على ضخ إيديولوجي رسمي حكومي، والصين هي من الأمم التي لها تاريخ حضاري وثقافي طويل كأمة قديمة. وربما يمكننا قراءة هذا الأمر على ضوء التنوع الثقافي البشري. ولكن من جهة ثانية قد يترد هذا إلى فترة استعمار الصين كمناطق نفوذ حيث تم تدمير اقتصادها الإنتاجي وإهلاك المجتمع مما اصّل في

البلد ثقافة ضد راسالمال. ولكن مع تعاقب الأجيال وتغير مستوى الحياة، هل ستبقى هذه القناعات الثقافية أم سيميل الناس الجدد إلى الرفاه ولو بتمايز طبقي؟ ويبقى السؤال: كيف نحسم هذا؟

يتطابق التنافس الإيجابي بين شركات الدولة مع ما ذكره آخرون عن تنافس شركات الدولة فيما بينها. وهذا إن صح فهو تناقض، بل ينقض إلى حد كبير السلوك والمفهوم الدارج عن كسل وإهمال موظفي القطاع العام الحكومي بل مجمل موظفي الدولة بسبب البيروقراطية التي يُنسب لها دور كبير في تفكيك دول الاشتراكية المحققة.

لا يزال الخلاف قائماً في تفسير مسألة ملكية أم استخدام الأرض، بيعها أو تأجيرها أو بيع عقود الإيجار لسبعين عاماً فقط، لذا يمكنك الحصول عليها طوال حياتك ولكن لا يمكنك تمريرها/توريثها.

إلى جانب نفي تحول البلد إلى الرأسمالية ووصفه بأنه محض هراء هناك رفض التأكيد على أن الفساد لا يزال مستشرياً في الصين وبأنه ليس سوى كذبة كبيرة. شي طالب من طلاب كارل ماركس إنه يعرف كل شيء عن العيوب الرأسمالية... الخ. طبعاً هذا يختلف مع آراء كثيرين. ويبقى السؤال: أياً من ما يطرحه الفريقين مجرد آراء وتحليل أم معطيات!

كيف أخرج الشيوعيون الصين من حالة التخلف²²

برونو جويجوي:

في الفترة 1949-2019: كيف أخرج الشيوعيون الصين من حالة التخلف
بقلم Bruno Guigue 3 أكتوبر 2018

"... قد تحاول وسائل الإعلام الغربية التعقيم على هذا الأمر الواضح ، فمن الواضح أن الصين قد أنجزت خلال 70 عامًا ما لم ينجح أي بلد في القيام به خلال قرنين من الزمان. من خلال الاحتفال بالذكرى السنوية للجمهورية الشعبية ، التي أعلنها ماو تسي تونغ في 1 أكتوبر 1949 ، يعرف الصينيون الوضع في بلادهم. لكنهم يعرفون أيضاً ما كانت عليه في عام 1949. وقد دمرتها عقود من الحرب الأهلية والغزو الأجنبي ، كانت ساحة خراب.

الصين قبل عام 1949" ، كما يتذكر آلان بيرفيت ، "إنها بلد من العصور الوسطى ، (..) سرب من المتسولين يعتاشون من جذوع الأشجار ، أجسام الأطفال مغطاة بالجروح ، قطعان من الخنازير السوداء والكلاب ؛ خرق ، من بينها بعض الديباج... جرفت المجاعة كل شيء. لقد دُمر الفلاحون مقدماً ؛ وحين يحل الجفاف أو الفيضانات ، لم يكن لديهم أدنى احتياطي"" (عندما تستيقظ الصين ، سيهتز العالم ، 1973 ، T 2 ، 85).

"... البلد فقير بشكل لا يصدق ولا تكاد تُذكر حصته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، مقارنة بـ 30 ٪ في عام 1820 ، قبل انهيار أسرة تشينغ وتدخل قوى الغرب المفترسة قبل اليابان لتدمر هذا الازدهار. دمرت الحرب السوداء والقنوت وبسبب نقص الصيانة ، أصبحت شبكة السكك الحديدية في حالة يرثى لها. الزراعة بالكاد تغذي العالم الريفي ، فهي غير مجهزة بشكل مأساوي.

يشكل الجوعى 90 ٪ من المزارعين ، ويتمتعون بأدنى مستوى معيشي على هذا الكوكب: فهم في وضع أدنى من مثلائهم في الهند البريطانية السابقة وأفريقيا جنوب الصحراء. في هذه الأرض حيث الحياة معلقة بخيط ، متوسط العمر المتوقع بين 36 و 40 سنة. تُركت الصين تغرق في جهلها على الرغم من ثروة حضارة عمرها آلاف الأعمار... 80 ٪ من سكان الصين أميون.

²² للأسف فقد الرابط

اليوم ، حجم الاقتصاد الصيني 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفي in purchasing power parity وفي مقارنة القوة الشرائية، تجاوزت الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2014. الصين هي القوة المصدرة الرائدة في العالم. قوتها الصناعية ضعف قوة الولايات المتحدة وأربعة أضعاف قوة اليابان. ومع ذلك ، فإن المديونية الإجمالية للدولة (الدين العام والخاص) أقل من مديونية الولايات المتحدة (250٪ مقابل 360٪) وديونها الخارجية منخفضة.

بصفتها الدائن الرئيسي ، تمتلك الصين أكبر احتياطات من العملات الأجنبية في العالم (3 تريليون دولار). وباعتبارها أكبر شريك تجاري لـ 130 دولة ، فقد ساهمت بنسبة 30٪ من النمو العالمي على مدار العقد الماضي. الصين هي أكبر منتج في العالم للصلب والأسمنت والألمنيوم والأرز والقمح والبطاطس. تعد الطبقة الوسطى الصينية ، التي يبلغ تعداد سكانها 400 مليون نسمة ، الأكبر في العالم ، وقد ذهب 140 مليون صيني لقضاء إجازة في الخارج في عام 2018.

أدى هذا التطور الاقتصادي إلى تحسين الظروف المعيشية للشعب الصيني بشكل كبير. زاد متوسط العمر المتوقع من 40 إلى 64 عامًا في عهد ماو (من 1950 إلى 1975) ويقترب الآن من 77 عامًا (مقابل 82 في فرنسا و 80 في كوبا و 79 في الولايات المتحدة و 68 في الهند). يبلغ معدل وفيات الأطفال 7 في الألف مقابل 30 في الهند ، و 6 في الولايات المتحدة ، و 4.5 في كوبا ، و 3.5 في فرنسا. تم القضاء على الأمية تقريبًا. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 98.9٪ والثانوي 94.1٪.

والأهم من ذلك ، أن معدل الفقر ، وفقًا للبنك الدولي ، انخفض من 95٪ في عام 1980 إلى 17٪ في عام 2010 و 3.1٪ في عام 2017. ووعده شي جين بينج بالقضاء عليه بحلول عام 2020. وفقًا لبرانكو ميلانوفيتش ، الاقتصادي السابق في البنك الدولي ، ظهور طبقة وسطى ضخمة في الصين هو السبب الرئيسي للحد من التفاوتات العالمية بين عامي 1988 و 2008. في عشرين عامًا ، تم انتشال 700 مليون شخص من الفقر. تضاعف متوسط الأجر ، ، وبدأت الشركات الأجنبية في نقل نشاطها بحثًا عن قوة عاملة أرخص ". (هذا ما يعزي به الاستراليون وبعض الأمريكيين انفسهم ع.س)

"... من القضايا الأساسية التي تواجه البلدان النامية الوصول إلى التقنيات الحديثة. في هذا السياق استفادت الصين في عهد ماو لأول مرة من مساعدة الاتحاد السوفياتي ، لكنها توقفت في عام 1960 أثناء الخلاف الصيني السوفياتي. ... لحل هذه المشكلة الحاسمة ، نظم دنغ شياو بينغ في عام 1979 الانفتاح التدريجي للاقتصاد الصيني على رأس المال الخارجي: مقابل الأرباح المحققة في الصين ، ستقوم الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا إلى الشركات الصينية.

خلال 40 عامًا ، استوعب الصينيون أكثر التقنيات تطوراً ، وتجاوز الطالب المعلم! اليوم ، حصة الصين في صناعات التكنولوجيا الفائقة هي 28٪ من الإجمالي العالمي ومن المتوقع أن تتفوق على الولايات المتحدة في عام 2021. صحيح أن الصين لديها موارد بشرية كبيرة. ترسل 550.000 طالب إلى الخارج وتستقبل 400.000 طالب. مع 80 من المتخصصين في التكنولوجيا ، فهي رقم واحد في العالم لخريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة ، وهي أكثر تعليماً بأربعة أضعاف من الولايات المتحدة." بالمقابل، يزعم امريكيون بأن نهضة الصين سوف تقوضها المشاكل البيئية مما يحول دون قدرتها على مباراة الولايات المتحدة.²³

"... يسير هذا الاختراق التكنولوجي للعملاق الصيني الآن جنباً إلى جنب مع التحول البيئي. بصفتها دولة موقعة على اتفاقية باريس للمناخ ، تعد الصين أكبر مستثمر في العالم في مجال الطاقة المتجددة. تمتلك 60٪ من الألواح الشمسية و 50٪ من توربينات الرياح على كوكب الأرض. 99٪ من الحافلات الكهربائية العاملة في العالم مصنوعة في الصين. تمتلك 50٪ من السيارات الكهربائية وتصنع ثلاثة أضعاف الولايات المتحدة.

تمتلك الصين أيضاً أكبر شبكة سكة حديدية عالية السرعة في العالم (30 ألف كيلومتر) وتهدف إلى الوصول إلى 40 ألف كيلومتر. الشركة الصينية العامة CRRC هي الشركة الرائدة عالمياً في بناء TGV: فهي تصنع 200 قطار سنوياً وتعمل في 80 دولة. أخيراً ، أجرت الصين أكبر عملية تشجير على هذا الكوكب (35 مليون هكتار). ومع أخذ التلوث الكارثي للغلاف الجوي في منطقة بكين بجديّة ، فقد نجحت في تقليل انبعاثات الجسيمات السامة بنسبة 50٪ في غضون خمس سنوات.

هذا التطور المذهل لجمهورية الصين الشعبية هو نتيجة 70 عامًا من الجهود الجبارة. لتحقيق ذلك ، اخترع الصينيون نظاماً اجتماعياً سياسياً أصلياً ، بعيداً عن كونه "ديكتاتورية شمولية" ، فهو نظام إمبريالي جديد تعتمد شرعيته حصرياً على تحسين الظروف المعيشية للشعب الصيني.

بصفته الهيئة الحاكمة للبلاد منذ عام 1949 ، يعرف الحزب الشيوعي الصيني أن أدنى انحراف عن خط الرفاهية الجماعية سيُساء فهمه وسيؤدي إلى سقوطه. لقد اعتاد الغربيون على التفكير في أن الديمقراطية تقوم على الطقوس الانتخابية ، لا يفهمون هذا النظام. علاوة على ذلك ، فإن العديد من هؤلاء هم أولئك الذين لا يرون

China, 2049 A Climate Disaster Zone, Not a Military Superpower ²³

<https://portside.org/2021-08-24/china-2049-climate-disaster-zone-not-military-superpower> Portside Date: August 24, 2021 Author: Michael Klare Date of source: August 24, 2021 Tom Dispatch

حتى أن "ديمقراطيتهم" تستوعب تعيين الرئيس من قبل البنوك ، بينما في الصين تخضع البنوك للرئيس.

لدفع تنمية البلاد ، بنى الشيوعيون الصينيون اقتصادًا مختلطًا مدفوعًا بدولة قوية. هدفها الأساسي هو النمو ، المدعوم منذ إصلاحات عام 1979 لتحديث الشركات المملوكة للدولة التي تهيمن على القطاعات الرئيسية ، وبناء قطاع خاص قوي ، والاعتماد على رأس المال الأجنبي ، ونقل التكنولوجيا من البلدان الأكثر تقدمًا. على عكس ما يقال في بعض الأحيان ، كان ماو تسي تونغ نفسه هو من بدأ هذه العملية في عام 1972 ، عندما أعاد العلاقات مع الولايات المتحدة.

لتنمية البلاد ، كان عليك تناول العشاء مع الشيطان! من الواضح أن الشيوعيين الصينيين تعلموا فعل ذلك. لكن هذا التقارب الاقتصادي والتكتيكي مع الغرب الرأسمالي ، هذه "التسوية البهلوانية" التي استهدفت بحق من قبل بعض الماركسيين ، كانت وسيلة وليست غاية. أثناء تبريره للانفتاح الاقتصادي ، ذكر جيانغ زيمين في عام 1997 أن الصين لم تغفل عن بناء الاشتراكية. لهذا السبب يجب على الدولة أن تقود التنمية ، وتظل الملكية العامة هي المهيمنة ويظل القطاع المالي تحت سيطرة محكمة.

قبل قرنين من الزمان ، كانت الصين لا تزال ورشة العالم. أدت الإمبريالية الغربية ، التي ارسدت تفاقم تناقضاتها الداخلية ، إلى تدمير إمبراطورية مانشو القديمة. أدت حروب القرن العشرين بدورها إلى إغراق البلاد في حالة من الفوضى. في نظر الصينيين ، تتمتع جمهورية الصين الشعبية بميزة أنها وضعت حدًا لهذا القرن الطويل من البؤس والإذلال الذي بدأ في عام 1840 مع "حروب الأفيون". شرعت الصين ، التي حررها ووحدها ماو ، في السير على طريق التنمية الضيق. لقد استكشفت الفقر اليوم الذي لا يمكن تصوره ، والمعزول وبدون موارد ، طرقًا غير معروفة وحاولت ، مع الماوية ، تغيير المجتمع بشكل جذري.

بتعبير أدق ، تتميز الماوية بمحاولة استخدام المصطلحات الماركسية لتسريع تطور القوى المنتجة بالتركيز على التحول الثوري للعلاقات الاجتماعية. بعبارة أخرى ، لتعميم الصراع الطبقي داخل البلاد لترسيخ الاشتراكية. كان لهذا التطوع آثار إيجابية في المساعدة على تعميم التعليم ، لكنه فشل تمامًا في تحفيز الاقتصاد. في تناقض حاد مع النمو السكاني الناجم عن التقدم الصحي ، تسبب انهيار الإنتاج الزراعي في كارثة "القفرة الكبرى إلى الأمام" ، والتي كانت مسؤولة - مع الظروف المناخية والحصار الغربي - عن المجاعة الأخيرة التي عرفتتها الصين (1959-1961). والأزمة مع السوفييت.

مع الثورة الثقافية ، التي بلغت ذروتها في 1966-1968 ، قرر ماو والحرس الأحمر مرة أخرى تعبئة الجماهير ، ولكن ضد الحزب نفسه لمنعه من "استعادة الرأسمالية" والغرق في "التحريفية" على النمط السوفيتي. هذه الثورة في الثورة وصلت بسرعة إلى حدودها. من خلال زرع فقاعة الحماسة الأيديولوجية للشباب المتعصب مما تسبب في عنف غير ضروري ودمار أحبط جهود التنمية. تحول هذا التحريض إلى فوضى استدعى بالضرورة نفيه ، وقد وضع جيش التحرير الشعبي حدا له. في قرار تم تبنيه في عام 1982 ، أصدر الحزب الشيوعي الصيني حكماً قاسياً على هذه التجربة التاريخية ، التي وُصفت بـ "الانزلاق اليساري" ، وشرع في إصلاحات تدريجية ماركسية بطريقته الخاصة ، "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تم تحديدها في عام 1997 تقوم على فكرة أن تطور القوى المنتجة هو الشرط الذي لا غنى عنه لتغيير العلاقات الاجتماعية ، وليس العكس.

كما كتب جان كلود ديلوناي ، "تصور مؤسسو الماركسية الثورة على أنها ثمرة تُقطف عندما تنضج ، وستكون على الأرجح لأن البستان تم توفيره". ولكن بالنسبة للشيوعيين الصينيين ، كانت الثورة بل يجب أن تكون "ثمرة بستان يجب زراعته أولاً ، ثم ينمو ويقضي على العوائق". (مسارات التحديث والتنمية في الصين ، 2018 ، ص 283). باختصار ، الاشتراكية ليست فقراً! ومن أجل الشروع في تغيير العلاقات الاجتماعية ، يجب علينا أولاً ضمان مستوى معين من تطور قوى الإنتاج. بعد تحرير البلاد وتوحيدها ، وإلغاء البطيريركية ، وإدراك الإصلاح الزراعي ، وبدء التصنيع ، وهب ماو الصين المظلة النووية ، وتغلب على الأمية ، ورفعت الماوية توقعات العمر في الصين 24 عاما إضافية ، ولكن أيضاً ارتكبت أخطاء مأساوية من الشعب الصيني ، توفيت الماوية بعد 25 عاماً من الحكم (1950-1975). ثم أخذ خلفاء ماو في الحسبان انعكاسات الحياة الدولية واستفادوا من العولمة ، لكنهم لم يتخلوا عن الدفة. متسلحين بدروس الماضي ، ضاعف الصينيون ناتجهم المحلي الإجمالي ، وصنَّعوا البلاد ، وتغلبوا على الفقر ، ورفعوا المستوى العلمي والتكنولوجي للبلاد بطريقة غير مسبقة.

التجربة التاريخية لجمهورية الصين الشعبية فريدة من نوعها: إنها نجاح استراتيجية خروج من التخلف على نطاق غير مسبوق ، وتحت القيادة الحصرية لحزب شيوعي. من المؤكد أن المشاكل لا تزال هائلة (شيخوخة السكان) ، والمفارقات المذهلة (الاشتراكية مع الرأسماليين) ، لكن الصين في عام 2019 تعزز مواصلة الحركة. وهي تعزز بناء "مجتمع من الطبقة الوسطى" ، وتطوير سوقها الداخلي ، وتعزيز التحول البيئي. سيكون من الضروري تقديم سبب: قرار إغلاق آثار الهيمنة الغربية ، تطمح الصين لاستعادة المكانة التي كانت لها والتي تستحقها.

ملاحظات:

"بما أن الصين بصفتها الدائن الرئيسي ، تمتلك أكبر احتياطات من العملات الأجنبية في العالم (3 تريليون دولار). وباعتبارها أكبر شريك تجاري لـ 130 دولة ، فقد ساهمت بنسبة 30% من النمو العالمي على مدار العقد الماضي. الصين هي أكبر منتج في العالم للصلب والأسمنت والألمنيوم والأرز والقمح والبطاطس. تعد الطبقة الوسطى الصينية ، التي يبلغ تعداد سكانها 400 مليون نسمة ، الأكبر في العالم ، وقد ذهب 140 مليون صيني لقضاء إجازة في الخارج في عام 2018... الخ، على ضوء هذه المعطيات بمعنى وجود الصين في كافة شبكة العلاقات الدولية، يصبح من المهم تقييم خطورة قيام عدوان امريكي غربي ضد الصين على مجمل الكوكب".

يتقاطع مع ملاحظتنا أعلاه ظهور طبقة وسطى ضخمة في الصين هو السبب الرئيسي للحد من التفاوتات العالمية بين عامي 1988 و 2008. أي في الفترة هذه وبعدها حيث تشير تقارير كثيرة إلى تبخر متواصل للطبقة الوسطى في العديد من بلدان العالم. فالطبقة الوسطى بمفهوم التحليل الاجتماعي الاقتصادي التبريدي، أي تخفيف أوتبريد الصراع الطبقي، فهي الطبقة التي تغلق أو تمنع الاحتكاك ومن ثم الصراع الطبقي بين الطبقتين الرئيسيتين في نمط الإنتاج الراسمالي اي البرجوازية والطبقات الشعبية بعموميتها.

هذا يذكرنا بمشروع عبد الناصر عن إشتراكية الطبقة الوسطى، وكيف قيمها الشيوعيون العرب وغير العرب، فهل هذا، كما في الصين اليوم، مرحلة انتقالية وهذا ما يبررها بمعنى أنها هي الممكنة في حينه؟

ليس كل خبر أو معلومة عن الصين وردية أو واعدة، أو هكذا يبدو من عديد المقالات والدراسات عن الصين. فتضاعف متوسط الأجر في الصين بدأ بدفع الشركات الأجنبية لنقل نشاطها بحثاً عن قوة عاملة أرخص. وهذا يعني إذا حصل بشكل كثيف ومتواصل تراجع النمو في الصين وقد يعني تراجعاً على الصعيد العالمي أيضاً نظراً لتشابك اقتصاد الصين بالاقتصادات الأخرى. يتناول هذا الأمر الاقتصاديون المعادين للصين (الاسترايون وبينون- انظر لاحقاً) من باب العداء للصين ويتفائلون بتوقع تأزمها أو انهيارها اقتصادي وبالطبع كنظام. فهم يركزون على حتمية مطالبة العمال بأجور أعلى وعلى هرم الطبقة العاملة... الخ دون أن يتناولوا أثر ذلك على مستوى عالمي ودون أن يطرحوا رؤية بديلة!

يقول الكاتب عن النظام في الصين، "بعيداً عن كونه "ديكتاتورية شمولية"، فهو نظام إمبريالي جديد تعتمد شرعيته حصرياً على تحسين الظروف المعيشية للشعب الصيني". أي يقطع الكاتب بأن الصين:

- ديكتاتورية شمولية (بالمفهوم الغربي الرأسمالي طبعاً)
- وبأنها نظام إمبريالي جديد.

يمكننا تفهم مسألة كون الصين نظام الحزب الواحد، ولا نستطيع القول أن هذا نظام ديكتاتورية البروليتاريا ، ولكن القطع بأن الصين إمبريالية جديدة، أمر يحتاج لقراءة ومتابعة أفضل.

لكن الكاتب، يعود لتعاطف ما مع الصين كما كتب: "...على ذلك ، فإن العديد من هؤلاء هم أولئك الذين لا يرون حتى أن "ديمقراطيتهم" تستوعب تعيين الرئيس من قبل البنوك ، بينما في الصين تخضع البنوك للرئيس". والحقيقة أن هذا فارق هام بين النظامين حيث لا تتحكم الطغمة المالية بالسلطة السياسية حتى رغم أن السلطة السياسية بيد الحزب الواحد وطبعاً لا يتحكم بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بالبنك المركزي الصيني بخلاف كافة البنوك المركزية في العالم.

على الرغم من تناقض النهج الماوي مع نهج بينغ ومن تلاه، فإن مختلف الوقائع تشير إلى أن قاعدة التنمية الفعلية بدأت في فترة ماو تسي تونغ وحتى الانفتاح على الرأسمالية الغربية حيث يضيف الكاتب: "...وبناء قطاع خاص قوي ، والاعتماد على رأس المال الأجنبي ، ونقل التكنولوجيا من البلدان الأكثر تقدماً. على عكس ما يقال في بعض الأحيان ، كان ماو تسي تونغ نفسه هو من بدأ هذه العملية في عام 1972 ، عندما أعاد العلاقات مع الولايات المتحدة". ليس مؤكداً أن الماوية كانت بصدد بناء قطاع خاص، سواء قوي أم لا، ولكن يصح القول عن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

حول الثورة الثقافية ونقد الكاتب لها "...مع الثورة الثقافية ، التي بلغت ذروتها في 1966-1968 ، قرر ماو والحرس الأحمر مرة أخرى تعبئة الجماهير ، ولكن ضد الحزب نفسه لمنعه من "استعادة الرأسمالية" والغرق في "التحريفية" على النمط السوفيتي. هذه الثورة في الثورة وصلت بسرعة إلى حدودها. من خلال زرع فقاعة حماسة الأيديولوجي للشباب المتعصب ، تسبب في عنف غير ضروري ودمار أحبط جهود التنمية. تحول هذا التحريض إلى فوضى...الخ". يمكن الرجوع إلى كتابنا "هزائم منتصرة وانتصارات مهزومة" لقراءة مختلفة للثورة الثقافية²⁴.

²⁴ عادل سماره، هزائم منتصرة وانتصارات مهزومة، منشورات معهد المشرق للدراسات الجيوسياسية، عمان 2020

في تعريفه لـ "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تم تحديدها في عام 1997 تقوم على فكرة أن تطور القوى المنتجة هو الشرط الذي لا غنى عنه لتغيير العلاقات الاجتماعية ، وليس العكس، أو تعريف الصينيين لها، فإن تطور القوى المنتجة، أي عملياً اقتصاد قوي إنتاجياً يسمح للصين بدخول الاقتصاد العالمي بقوة. ولكن يبقى بالمقابل: ماذا عن علاقات الإنتاج وفرز تفارقات طبقية؟ وهل ستبقى السلطة في الصين قادرة على حفظ هذا التوازن الاجتماعي الداخلي لفترة طويلة قادمة. هذا ناهيك عن أن التركيز على القوى المنتجة كان أساسياً أيضاً في فترة ماو.

ينتهي الكاتب إلى موقف ربما وسطي تجاه النظام في الصين بما يلي:
 "...التجربة التاريخية لجمهورية الصين الشعبية فريدة من نوعها: إنها نجاح استراتيجية خروج من التخلف على نطاق غير مسبوق ، وتحت القيادة الحصرية لحزب شيوعي. من المؤكد أن المشاكل لا تزال هائلة (شيخوخة السكان، قوة العمل خاصة) ، والمفارقات المذهلة (الاشتراكية مع الرأسماليين) ،. لكن الصين في عام 2019 تعترم مواصلة الحركة. وهي تعترم بناء "مجتمع من الطبقة الوسطى" ، وتطوير سوقها الداخلي ، وتعزيز التحول البيئي. سيكون من الضروري تقديم سبب: قرار إغلاق آثار الهيمنة الغربية ، تطمح الصين لاستعادة المكانة التي كانت لها والتي تستحقها".
 نعم للصين الحق في استعادة مكانتها، ولكن يبقى السؤال المعلق هو " طبيعة النظام وتحولاته غير المحسومة بعد سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

محاضرة د. يانس فايروفاكس²⁵

يانس فايروفاكس: وزير سابق في مالية حكومية سيريزا اليسارية

2017-9-20 في لندن

ميناء بيرايوس

يناقش وزير المالية اليوناني السابق ، يانيس فايروفاكس ، دور الصين المتنامي في جنوب أوروبا وسياسة الاتحاد الأوروبي مع أناتول كالتسكي ، الرئيس المشارك لـ Gavekal Draganomics ، وديفيد ألانديت ، مدير التحرير في El Pais ، وتورستن Riecke ، مراسل Handelsblatt الدولي.

"... تحدث شي جين بينغ عن تعاون مع اليونان. طبعاً الصينيون لديهم كفاءات، ويرغبون في الاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل صبور، يأتون لبناء قاعدة ثم يبنون وبينون، وأفقهم 20-30 سنة.

للأسف حين أنتخب حزبنا كان ضد دور الصين في ميناء بيرايوس فهل وجدوا من الأفضل: الصين او الاتحاد الأوروبي أو ألمانيا؟

حزبنا لم يكن فقط ضد الخصخصة الحالية في اليونان بل ايضاً ضد السابقة، مع ذلك تحدثت مع الصينيين واتفقنا على شروط منها 80 مليون يورو في سنة وهذا مبلغ ضخم. إن علاقاتهم علاقات عمل وليست مسألة صدفة أو عشوائية. واتفقنا ان تشرف ايضاً البلدية على عمليات الشحن، هم معنيون بالعمل معك اذا كنت معنياً. لكن هذا لم يُنفذ لأن برلين اعترضت.

صحافي: انا لست ضد اخذ اليونان اموالاً من الصين،

يانس: لا هناك فارق، فالمسألة استثمار وليس أخذاً.

وهذا مختلف عن الأوروبيين. فالصين تأتي بعمالها ومهندسيها،

إن الحديث عن أن اليونانيين مذبزين وكسالي، وغير عمليين، أمر سيء، ، هناك بنكيون في ألمانيا يجب سجنهم. على الأوروبيين طي صفحة وأن يتحدثوا بشكل جماعي وليس أمة عن أمة."

ثم انتقل الحديث عن مقارنة بوديموس وسيريزا ولماذا صعد اليمين في اسبانيا... الخ

" يانس: منذ الثمانينات حين تغلبت الممولنة وسيطرت، وساد كذلك عدم التضبيب De-regulation، وريح الممولانيون الكثير تضخم هرمهم المالي، مما دفع السوسيال ديمقراط إلى غض الطرف، عن الكثير، حيث خُدعوا وعملوا صفقة مع الممولانيين بمعنى:

نعمي عيوننا عما تريدون وانتم تمولوننا.
وعندما انهار الهرم المالي 2008-9 فالسوشيال ديمقراط لم تكن لديهم لا:

● القدرة التحليلية

● ولا الجرأة الأخلاقية

لذا قالوا للبنكيين، انتهيتم ولن ننقذكم، وذهبوا لفرض الضرائب على الطبقة العاملة وإلى التقشف فخسروا مشروعاتهم لصالح اليمين. لقد وجدت من المناسب عرض بعض التعقيبات الجادة على الحوار حيث تضيء على عدة أمور.

... الصينيون مستعدون لجلب مهندسيهم وتقنياتهم لمساعدة اليونان. ليس فقط رمي الأموال مثل الاتحاد الأوروبي. وهذا يدل على رغبة الصينيين في العمل مع الدول على قدم المساواة.

تستفيد كل من اليونان والصين من هذا بشكل كبير وبالطبع هذا هو نوع العلاقة التي تريدها اليونان لأن الصين ستستثمر في اليونان لتطوير جميع الأشياء التي تجاهلها الاتحاد الأوروبي وكلاهما يتمتع بعلاقة مميزة جدًا حيث يتعامل 70 % من أقطاب الشحن اليونانيين بشكل أساسي مع الصين منذ السبعينات. هم الذين أثروا على الصين لشراء ميناء بيرايوس.

لقد فقد الاتحاد الأوروبي نفوذه في اليونان تمامًا كما فعلت الولايات المتحدة من قبلهم ، فهم الذين أجبروا اليونان على الخصخصة ، وأرادوا بيعها سريعًا ثم لم يشتروا الأصول. لقد زادوا من تضخيم الركود بالتقشف ثم اشتكوا لأن شخصًا آخر يشتريه أولاً؟ كل هذه الأحداث حدثت بسبب اتفاقيات الإنقاذ ، ولم يهتموا عندما لم يستثمر أحد بعد اتفاقيات الإنقاذ ، فلماذا بحق الجحيم يجب أن يهتموا الآن عندما يرغب شخص آخر؟ إذا كانوا يريدون استرداد أموالهم ، فيجب أن يكونوا سعداء لأن الصين مستعدة لتطوير منطقة نهر أكسيوس بأكملها لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك ، فلن تتمكن اليونان أبدًا من سداد ديونها. سيصبح الدين 300% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2060 وسيستمر في الزيادة من هناك"

مهم للقارئ الانتباه للتالي:

"... في الواقع ، لدى الصين واليونان الكثير من نفس القضايا ، فكلاهما لديهما مشكلة كبيرة مع الإسلام والأثراك ، وبما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يساعدان اليونان عندما يتعلق الأمر بالعدوان الإسلامي ، فقد بدت اليونان دائماً في مكان آخر مثل إسرائيل"

"... تم القبض على عملاء أتراك وهم يشعلون حرائق الغابات في اليونان مما تسبب في صعوبات اقتصادية. - ضُبطت الحكومة التركية وهي تساعد مهربين في تهريب مهاجرين غير شرعيين إلى اليونان. - سلاح الجو والبحرية التركية يخرقان الأجواء والمياه السيادية اليونانية يوميا. - لا تزال تركيا تحتل قبرص . ذات مرة قال الرئيس الأمريكي جونسون إنهم سيغرقون أي سفينة يونانية إذا ذهبت لمساعدة قبرص في مواجهة الغزو التركي. - خرقت تركيا كل الاتفاقيات منذ معاهدة لوزان. - أردوغان وزعيم ثاني أكبر حزب في تركيا يتحدثان عن انتزاع جزر بحر إيجه من اليونان.

ماذا تفعل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؟ لا شيء ، فقد أعطى الاتحاد الأوروبي بعض المال لتركيا رغم استمرارها في إرسال المهاجرين. بدلاً من مساعدة اليونان في أزمة المهاجرين التي تأثرت بها ميركل ، يقولون هذه مشكلتهم هي اللعنة عليهم"

انظر الآن إلى ما عرضته الصين على اليونان:

- تطوير هائل لميناء بيرايوس ليكون جزءاً من طريق الحرير كما كان تاريخياً.
- حصة في البنية التحتية اليونانية التي هي في الواقع أسوأ مما في الصين ، نعم هذا صحيح ، البنية التحتية اليونانية أسوأ من الصين.
- تطور لنهر أكسيوس على طول الطريق إلى فيينا مما جعله في الأساس لا يضطر السفن للسفر عبر مضيق جبل طارق (ما يدور حوله هذا الأمر برمته)
- تقليص تأثير مضيق جبل طارق والبوسفور. كان ينبغي لليونان أن تفعل هذا منذ البداية.

كما يقول يانيس ، يركز الصينيون على مصالحهم الخاصة. لكن كما قال الصحفي ومراسل إفريقيا والصين لصحيفة نيويورك تايمز ، فإن الصينيين سوف يقدمون ما تم الاتفاق عليه ، ولن يتدخلوا أو يلقوا محاضرات حول سياسات بلدهم الداخلية وسيذهبون إلى أي مكان حيث يرحب بهم. لقد حقق Piraeus نجاحاً على الرغم من التحديات الكبيرة ومن المقرر أن يتوسع في المستقبل القريب مع الفنادق. بفضل الاستثمار الصيني.

إن صبر الاتحاد الأوروبي على اليونان هو نفس الصبر الذي يتحمله المقرض مع مدينه ، فهو يتعلق بوجود كبش فداء سياسي واستخراج المزيد من الموارد. إنه لمن المنعش أن نرى بعض الدول تترك أخيراً نوايا الصين الحقيقية ... لبناء البنية التحتية ، بدلاً من القصف ، وهو ما تحب دول أخرى (اسم واحد يخطر ببالها) القيام به. أنا أجنبي أعيش في الصين منذ 7 سنوات ، والشغل الشاغل للحكومة الصينية لشعبها هو توفير الدعم. ونعم ، إنهم لا يستخفون بالمحتجين والخونة. يانيس: صادق ومثير للإعجاب في شغفه بفعل الشيء الصحيح. لكننا نحتاج أن نبدأ من الأساسيات لنرى ما يجب على اليونان فعله. يمكن لأي حكومة تفتقر إلى المال أن تفعل 4 أشياء:

1. خفض الإنفاق ،
2. فرض الضرائب
3. طباعة النقود و
- 4 اقتراض النقود.

كان لجنوب أوروبا دائماً تقليد الطباعة والاقتراض ، بينما فضّل الشمال الادخار وفرض الضرائب.

النظام الشمالي ليس بالضرورة أفضل من الجنوب. في الواقع ، طباعة النقود هي في الواقع الطريقة الأفضل. من المنطقي أن تقوم كل عام بطباعة 3-6% أموال إضافية حتى تحصل على ضريبة الدخل عن طريق تخفيض قيمة العملة. بالإضافة إلى العملة الناعمة ، يمكن للجنوب أن ينافس الشمال بشكل أفضل وتكون السياحة أكثر جاذبية. لذا فإن المشكلة الكاملة هي أنه عند الانضمام إلى اليورو ، تمت إزالة أداة الطباعة حتى يتمكن الجنوب الآن من اقتراض الأموال فقط ... الآن ، نظراً لأن ديون اليورو لم يتم تجميعها منذ البداية ، كانت هذه وصفاً لكارثة (وستكون كذلك إلى الأبد). عانت اليونان لأن اليورو ليس عملة مناسبة وعانت البنوك الأوروبية لأنها أجبرت من قبل البنك المركزي الأوروبي على شراء السندات الجنوبية. الحل الوحيد الآن هو الاعتراف بأن الجنوب يحتاج ببساطة إلى عملة مختلفة عن عملة الشمال.

طالما أن البنك المركزي الأوروبي / الاتحاد الأوروبي ملتزمان بالحجم الواحد الذي يناسب الجميع ، فلن يكون هناك حل وسيعاني مواطنو جميع البلدان. إذا لم يكن الاتحاد الأوروبي راغباً ، فستحتاج اليونان ودول الجنوب الأخرى (أو دول الشمال نفسها) إلى تنظيم عملتها الخاصة (أو ربما اعتماد اليونان مؤقتاً). طالما أنك لا تتخذ خطوات في هذا الاتجاه ، فلن يتغير هذا ، وفي رأيي أنه من غير المجدي تخيل القضايا الفلسفية ورؤى المستقبل.

واقع الحياة هو أن كل أمة سيكون لها خدمة مصلحة أمتها في الاعتناء بها. الصين واليونان لديهما مصلحة متكاملة في هذه المرحلة من التنمية الوطنية. لذلك يحتاج كلا

الطرفين إلى الحفاظ على المصلحة الاقتصادية في وضع يربح فيه الجميع بغض النظر عن أجندة الدول الأخرى.

على المستوى الصيني. الصين لن تلتزم بمليارات الدولارات لإنقاذ الدولة اليونانية. " بكين " لا ، ولن نفعل ذلك. لكن هذا ليس هو الهدف. بداية، لا ينبغي أن تحتاج اليونان إلى إنقاذ من قبل أي طرف."

نعم ، الصينيون مستثمرون صبورون لأنهم لا يريدون استرداد أموالهم فوراً، ويفضلون ألا تدفع ثم تمنحهم سيطرة فعالة على بلدك.

ملاحظات:

ينحاز يانس لصالح التجربة الصينية وخاصة في علاقاتها الاقتصادية وطريقة عملها الفعالة مع الدول الأخرى لا سيما وأنها تركز على إقامة مشاريع وليس على ضخ أموال قد تتسرب في قنوات الفساد. لعل النهج الصيني كما في اشتراكيتها التي هي على الطريقة الصينية أو بسمات صينية والتي تركز على تطوير قوى الإنتاج هو نفسه في علاقاتها الاقتصادية الدولية.

إن إطراء يانس لعدم تدخل الصين في أنظمة الدول التي تعامل معها يتقاطع مع حديث وزير البنية التحتية الليبيرى، بينما يتحدث آخرون عكس ذلك . وهذا يعني:

- إما تحامل البعض ضد الصين
- أو غض البعض الطرف عن تدخل الصين
- أو تعامل الصين بشكل مختلف بين بلد وآخر.

فيما يخص علاقة اليونان وتركيا، يتورط يانس سياسياً وإيديولوجياً بما هو سوشال ديمقراط في الربط والتوازي بين تركيا والإسلام! أي يتوّج النظام التركي كـ "خليفة" للمسلمين وهذا ينمُّ عن موقف متعالٍ ومركزاني أوروبي. ولكن من الطريف أنه هو يانس، يشكو وإن لا مباشرة من مركزانية أوروبية ضد جنوب أوروبا اي بلاده وإسبانيا!

حقائق تفند مزاعم «فخ الديون» الصيني ليو. شون هو²⁶

"... تحدثت وسائل الإعلام الغربية بشكل مكثف خلال الفترة الأخيرة، عن ما أسمته بـ "فخ الديون" الصيني للبلدان النامية. وفي ذات السياق، قال رئيس المالديف السابق محمد نشيد خلال تصريح أدلى به مؤخراً: "صنعت الصين فخ الديون للمالديف، وهي بصدد استخدام الديون كأداة للتحكم في المالديف. وأن المشاريع التي تنجزها الصين في المالديف ليست عطاءات وغير شفافة".

ردًا على هذا، إعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قنغ شوانغ، في مؤتمر صحفي دوري عقد في 13 يونيو الجاري، أن هذه التصريحات هي مجرد هراء. وقال إن التعاون بين الصين والمالديف يلبي حاجيات التنمية في المالديف، ولا يرتبط بأي شروط سياسية، ناهيك عن فخ الديون.

«فخ الديون»، الإسطوانة المشروخة

صدرت موجة الإتهامات من وسائل الإعلام الغربية للصين، بعد تقرير صدر حديثًا عن جامعة هارفارد. وذكر التقرير أن الصين في الوقت الذي تعمل فيه على دفع تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، تقدم للدول النامية قروضًا لا قدرة للأخيرة على سدادها، وهو ما أثار حملة إتهامات في وسائل الإعلام الغربية للصين بممارسة "فخ الديون".

في هذا الصدد، يرى وي جيان قوه، نائب مدير مركز التبادل الاقتصادي الصيني الدولي ونائب وزير التجارة السابق، أن بعض الدول تشعر بالقلق إزاء مبادرة "الحزام والطريق". ويُرجع ذلك أساسًا إلى عدم فهم هذه الدول لمراحل تنفيذ المشاريع الصينية. ويضيف وي بأن عوامل القلق تعود إلى ثلاثة جوانب: أولاً، عدم شفافية مراحل المشاريع بما فيه الكفاية؛ ثانياً، مصادر تمويل المشاريع؛ ثالثاً، كيفية ضمان فاعلية المشاريع، وطريقة سداد ديونها.

وأضاف وي جيان قوه قائلاً بأن الدول الغربية، قد تعمّدت الترويج لمقولة "فخ الديون" كتجسيد لتصوراتها الخاطئة عن الصين منذ زمن طويل. ما يعكس تمسك بعض الدول الغربية في النظر إلى الصين من منظور الحرب الباردة، الذي يعود إلى 40 سنة

<http://kassioun.org/reports-and-opinions/item/26758>²⁶

مضت. وفي الحقيقة، لقد بدأت الدول الغربية الحديث عن "فخ الديون" منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي، عندما تم استخدام هذا المفهوم حول المساعدات الصينية لإفريقيا، وتم إلباس الصين قبعة "الاستعمار الجديد".

ثلاثة مبادئ لضمان القروض والمشاريع

ذكر بعض الباحثين من الولايات المتحدة، أن قروض مشاريع "الحزام والطريق" الصيني تنحرف في بعض الأحيان عن المعايير الدولية، وأن بعض القروض الممنوحة لبعض الدول قد تجاوزت قدراتها على السداد. وفي أوروبا، أشار بعض الباحثين إلى أن الصين لا تطمح للاقتصاد والتجارة فحسب، بل تسعى أيضا للتأثير سياسيا. ردًا على هذه الشكوك، أشار وي جيان قوه إلى إن تحديد وإمضاء مشاريع "الحزام والطريق"، يخضع لثلاثة مبادئ هامة، توفر ضمانات قوية لنجاعة المشاريع والاستثمار والقروض.

أولاً: تولي الصين اهتماما كبيرا لطريقة اختيار المشاريع. حيث تحرص على التعاون مع الدول المعنية بالمشاريع، لتحقيق وضع مريح للجانبين والمصالح طويلة المدى. إلى جانب، الأخذ بعين الاعتبار القدرات الشاملة لأسواق الدول المعنية بالمشاريع، للحكم على جدواها.

ثانياً: وقعت الصين والبلدان المتعاونة في المشاريع، اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمار، وقدمت ضمانات حكومية لقروض المشاريع الاستثمارية، لتجنب الخسائر الناجمة عن النفقات الإدارية المفرطة.

ثالثاً: تلتزم الصين بتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والبحث عن فرص للاستثمار المشترك. حيث لن تسمح ممارسات الاستثمار المالي الدولي بتهدئة مشاكل النقص النقدي فحسب، بل ستقلل كذلك من مخاطر الاستثمار.

وقال وي جيان قوه إن النقاط الثلاث المذكورة أعلاه تعكس التزام الصين ومسؤوليتها على تطوير التعاون مع العالم في تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق". وقد ظل الجانب الصيني يؤكد دائما على دفع التعاون في مشاريع البنية التحتية ومشاريع معيشة الشعب على أساس الإحترام المتبادل والمعاملة المتساوية، وتحقيق الربح المشترك مع الدول ذات الصلة بالمشاريع.

مزيدا من الدول تطمح للتعاون الصادق مع الصين

بعد أن حققت مبادرة "الحزام والطريق" ثروة حقيقية في العديد من البلدان، أعربت بعض الدول الأوروبية عن رغبتها في الانضمام إلى المبادرة، بما في ذلك حتى الدول التي سبق لها أن تحدثت عن "فخ الديون" الصيني. وفي ذات الوقت، ومع تحسن العلاقات الصينية اليابانية، بدأت اليابان التي سبق لها أن شككت في "مبادرة الحزام والطريق"، تقييم الفرص وعبرت عن رغبتها في الانضمام.

من جهة أخرى، لدى الدول التي قبلت القروض الصينية، آرائها الخاصة. مثلاً، الفلبين التي تحدث تقرير هارفارد عن أنها قد تغرق في " فخ الديون" الصيني، صرّح وزير مالىتها أنطونيو لانيينو برأي مناقض. حيث قال لوسائل الإعلام: " طالما أن العمل التحضيري يتم بشكل جيد ونحن مقتنعون بأن فوائد الاستثمار على الناس أكبر من تكلفة المشروع نفسه ، إلى جانب العمل الفني المناسب، فإن هذا لن يحدث."

ويرى وي جيان قوه بأن هناك المزيد من الدول التي ترغب في التعاون بإخلاص مع الصين. بالإضافة إلى ذلك ، هناك طلب قوي على مشاريع البنية التحتية على طول مبادرة "الحزام والطريق"، بفضل سوقها الضخم. إذ تشير إحصائيات بنك التنمية الآسيوي، إلى أن البنية التحتية في آسيا ستحتاج إلى استثمارات بـ 8 تريليون يوان بحلول عام 2025 . لذا فإن الإستثمارات الصينية، إلى جانب مساعدتها للدول المعنية على الإقلاع الإقتصادي، لن تكون هذه الإستثمارات مرفوقة بشروط سياسية.

وأكد وي جيان قوه على أن مبادرة "الحزام والطريق" لا تزال في حاجة إلى مواصلة الابتكار وإيجاد نماذج جديدة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للوضع الدولي الحالي، من أجل معالجة المشاكل التي تحدث عنها الغرب، والمتعلقة بعدم الشفافية وغياب الضمانات. وقد يكون ذلك أبرز تحدّ تواجهه الصين خلال السنوات الخمس القادمة من تنفيذ مبادرة الحزام والطريق.

ملاحظات:

لا يجدر التقليل من خطورة الحرب الإعلامية الدائمة من الإمبريالية ضد الصين. وهي حرب لا علاقة لها بكون الصين شيوعية أم لا، بل لأن الغرب الإمبريالي وطبعا الراسمالي يرفض أن يكون في العالم نظيراً له او مركزاً إلى جانب مركزه ولو سلمياً. إنها سياسة احتجاز تطور بل تصفية اي قوي آخر. فلو افترضنا أن أي مقترض من الصين لا قدرة له على السداد، فلماذا يقترض؟ هل الصين مركز توزيع الصدقات والإحسان! أي لماذا يأخذ بلد قرضاً لا يمكنه تسديده إلا إذا كان الهدف الفساد؟ وهذا يفتح على سؤال: كيف واين تم استثمار القرض؟ بل إنفاق القرض؟ فلو كان الاستثمار إنتاجياً لكان السداد ممكناً.

إن الآلية المخفية التي يعمل بها المركز الإمبريالي هي ضخ قروض باتجاه الفساد والفاستدين فيبدو الغرب كما لو كان صديقاً ويبقى المحيط تابعاً. هذا هو القانون العام لقروض الغرب. وهذا يعني أن التوابع هي نفسها التي تأخذ المتبوع إلى الهيمنة ربما أكثر مما يقرر هو.

لذا يصرح الصينيون: "

" طالما أن العمل التحضيري يتم بشكل جيد ونحن مقتنعون بأن فوائد الاستثمار على الناس أكبر من تكلفة المشروع نفسه ، إلى جانب العمل الفني المناسب، فإن هذا لن يحدث."

كما أن هذه الإستثمارات لن تكون مرفقة بشروط سياسية. ولو افترضنا أنها مرفوقة بشروط سياسية ما السبب الذي يدفع الدول المقترضة لأخذ القرض إن لم يكن بهدف التهامه بالفساد؟²⁷

²⁷ عن نهب وتقييط ثروات المحيط المقال التالي عن النهب الاستعماري البريطاني للهند.

The Drain of Wealth

MR monthlyreview.org/2021/02/01/the-drain-of-wealth/

MR By February 1, 2021

Utsa Patnaik is professor e meritiand

استراتيجية الاحتواء التكنولوجي²⁸

وليد شرارة

"... توقيف المديرية المالية لشركة «هواوي» الصينية منع وان شو من قبل السلطات الكندية بناء على مذكرة اعتقال أميركية مؤشر واضح على أن استراتيجية الاحتواء الأميركية المعتمدة ضد الصين أصبحت تشمل مجال التكنولوجيا. لم تتوقف أغلب التحليلات والتعليقات حول عملية التوقيف، وبعضها لخبراء غربيين «غير وديين» تجاه الصين، كثيراً عند الذريعة المستخدمة لتبريرها، أي قيام المديرية المالية الصينية بمحاولة الالتفاف على العقوبات ضد إيران وبيعها منتجات تضم مكونات أميركية. فهي تأتي في سياق ما سمّته مجلة «إيكونوميست»، في عددها الصادر يوم الأول من هذا الشهر، «حرب الرقاقات الإلكترونية» بين واشنطن وبكين. اللافت أن المقال كتب قبل توقيف منع الذي جرى في الأول من الشهر أيضاً. الأسبوعية نفسها التي تعكس وجهات نظر جزء معتبر من النخب الاقتصادية وأوساط الأعمال الغربية، كانت قد خصصت افتتاحية عددها الصادر في العشرين من تشرين الأول الماضي للمواجهة المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة والتحذير من مخاطرها وتداعياتها على «الاستقرار العالمي» مع أنها حملت الصين المسؤولية الأكبر عنها. التحليلات «الموضوعية» تتحدث عن حرب باردة تكنولوجية بين الصين وأميركا، بينما الحقيقة هي حرب باردة أميركية على الصين. هذه الأخيرة لم تبادر إلى إصدار مذكرات توقيف بحق رجال أعمال أميركيين، بل العكس هو الذي جرى. ويحظى استهداف الصين والسعي إلى احتوائها بإجماع القسم الأعظم من النخب السياسية الأميركية التي يتبارى «ديموقراطيوها» و«جمهوريوها» على تفريعها والتحريض عليها. (China Bashing) دونالد ترامب، على الرغم من رعونة مواقفه وقراراته، يعبر عن هذا الإجماع وعن استمرارية الاستراتيجية التي بدأ تطبيقها خلال عهد باراك أوباما منذ دعوته الشهيرة "للاستدارة نحو آسيا"

مغزى استهداف "هواوي"

"رقائق الكمبيوتر هي أساس الاقتصاد الرقمي والأمن القومي. السيارة باتت كمبيوتر على عجلات والبنك كمبيوتر يحرك المال، والجيش تحارب بالسليكون والحديد. شركات أميركا وحلفائها، ككوريا الجنوبية وتايوان، تسيطر على القطاع الأكثر تطوراً

²⁸ <https://www.al-akhbar.com/Opinion/263003>

في هذه الصناعة. أما الصين، فهي لا تزال تستورد الرقائق الإلكترونية المتطورة من الخارج وتنفق عليها أكثر مما تنفق على وارداتها من النفط» حسب «إيكونوميست». بكلام آخر، الصين تعاني من التبعية في هذا القطاع الحيوي بالنسبة إلى مستقبلها، ما حدا بها إلى اعتبار إنتاج أنصاف الناقلات الإلكترونية (semiconductors) بين أولويات خططها التنموية العشرية، «صنع في الصين»، التي جرى إقرارها عام 2015. قبل هذا التاريخ، عملت الولايات المتحدة على السعي إلى حرمانها من التمكن من هذه التكنولوجيا، فعمدت إدارة أوباما عام 2015 إلى منع شركة «انتل» من بيع رقائق للصين وإحباط عملية شراء صينية لشركة «اكسترون» الألمانية المنتجة لأنصاف الناقلات. وقد تضاعفت قوة هذه المساعي بعد وصول ترامب إلى السلطة، مع أن الإدارة الأميركية مدركة أنها ستنتج في أحسن الأحوال في تأخير قدرة الصين على إنتاج أنصاف الناقلات وليس في منعها. وبما أن عمالقة التكنولوجيا في هذا البلد، مثل شركات «علي بابا» و«بايدو» و«هاواي» يؤدون دوراً مركزياً في المجهود التكنولوجي الصيني، فإن استهداف «هاواي» يندرج في إطار محاولات التأخير المذكورة. وما يزيد من التركيز عليها هو صلاتها العضوية بالدولة الصينية وخلفية مؤسسها رن جنغفي، الذي كان ضابطاً مهندساً في الجيش الصيني قبل أن يؤسسها عام 1983.

محاولة إحباط «الصعود السلمي

لقد حرصت الصين منذ نهاية الثنائية القطبية وحتى إعلان أوباما عن «الاستدارة نحو آسيا» على التأكيد على أهمية المصالح المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة، وبدا لفترة طويلة نسبياً أنها لا تمتلك سياسة خارجية تتعدى تطوير الشراكات الاقتصادية والتجارية مع مختلف بلدان العالم، مهما كانت هوية أنظمتها الأيديولوجية وطبيعة تحالفاتها الدولية. النظر إلى الشراكات «الاستراتيجية» التي طورتها في الشرق الأوسط في الآن نفسه مع أطراف متناقضة كإيران والسعودية وإسرائيل يدلّ على ثبات المقاربة الصينية للعلاقة مع العالم الخارجي، باستثناء العلاقة مع الولايات المتحدة. وحتى على مستوى الخطاب، استخدمت مفردات تنم عن حذر شديد وتواضع أشد لعدم استفزاز الولايات المتحدة فكانت، لوصف تعاطم قدراتها الاقتصادية والعلمية والصناعية، تفضل مفهوم «النمو السلمي» على غيره. جهر إدارة أوباما بنيتها احتواء الصين هو الانعطاف الكبرى في تاريخ العلاقات الصينية — الأميركية. صحيح أن التموضع العسكري الأميركي في ما كان يطلق عليه في تقارير البنتاغون منطقة آسيا — المحيط الهادئ، وأضحى يسمى الآن منطقة الهند والمحيط الهادئ رغبة في تجاهل الصين ووزنها سابق على إعلان أوباما، إلا أن هذا الإعلان فُسر في بكين على أنه تسريع لمواجهة كانت تريد تأخيرها قدر المستطاع. مع شي جين بونغ، نحن أمام «صعود سلمي» لا مجرد «نمو»، وتبلور

سياسة خارجية تشكل الشراكة الاستراتيجية مع روسيا أحد مرتكزاتها. وإذا كان مشروع الشراكة العابرة للمحيط الهادئ، الذي انسحبت منه إدارة ترامب، محاولة لاستكمال تطويق الصين على المستوى العسكري عبر تعميق الصلات الاقتصادية لقسم من دول جوارها الجغرافي بالولايات المتحدة، فإن الرد الصيني كان عبر مشروع حزام واحد — طريق واحد، الفاري والذي يرمي إلى تشييد فضاء اقتصادي أوراسي يجمع غالبية بلدان «العالم القديم». وقف الصعود السلمي الذي سيقود في حال استمراره إلى تحول هذا الفضاء إلى حقيقة فعلية في المستقبل المتوسط، وهو من أسوأ كوابيس أجيال من المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين الذين يعتبرونه مرادفاً لانحسار نفوذ أميركا إلى داخل حدودها، أولوية الأولويات في واشنطن واستهداف «هواوي» انتقال الى طور جديد في المواجهة مع صين باتت مستعدة لها.

ملاحظات

لا تتعلق المقالة أعلاه بطبيعة النظام الصيني الداخلية من حيث الرسمة أم لا، ولكنها تتناول بعداً آخر هو الصين وتطورها في العلاقات الاقتصادية الدولية أو سباق التكنولوجيا. وفي حين تقف الأنظمة الغربية وخاصة أمريكا موقف العداء ضد الصين سواء بحصار تقني أو حتى بتجهيزات عسكرية لا تزال سياسة الصين باتجاه تطوير العلاقات السلمية اقتصادياً على صعيد العالم. ومن جهة ثانية، توضح المقالة أن كعب أخيل في الاقتصاد الصيني كامن في مستوى التطور التقني الذي يتجاوزها فيه الغرب ويحتجز تسريبه لها.

وفي حين تتم محاولات حصار الاقتصاد الصيني فإن مشروع الحزام والطريق يشي بأن هناك قدرة صينية على الإفلات من الحصار. لكن كل هذا منوط أيضاً بالتطورات وحدود اصطفااف دول أكثر مع المركز الإمبريالي ضد الصين. ولكن، ليست تجربة هواوي وحدها التي اشّرت على خطورة الراسمالية الغربية على العالم. في هذا التجربة/الأزمة، وفي مختلف الأزمات التي تثيرها الولايات المتحدة مع اية دولة خارج معسكر الثلاثي الإمبريالي (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) يقف هذا الثلاثي مع أمريكا وهي معتدية! وهذا ناجم عن وجود أرضية مصالح استغلالية استعمارية مشتركة بين هذا الثلاثي من جهة، ومن جهة ثانية، فهذا الثلاثي كي لا تصل مصالحه إلى التناقض البيئي فإنه يواصل الهجوم المشترك على الآخرين لإبعاد النار عنه هو نفسه.

ما الذي يشكل الاقتصاد؟ رأس المال الخاص أم الشركات المملوكة للدولة؟²⁹

مايكل روبرتس

What Shapes the Economy? Private Capital or State-Owned Enterprises?

كيف يجب أن نحدد الصين اقتصاديًا واجتماعيًا على أساس ما ظهر من هذه التحولات على مدى أربعة عقود؟ على الرغم من أن الصين طورت قطاعات رأسمالية ، إلا أن بعض المحللين يرون أنه لا يمكن حتى الآن تسمية الصين بالرأسمالية. دعونا لا ننسى أن الصين أيقظت في المؤرخ جيوفاني أريغي فرضية خيالية تأملية حول تطور سوق غير رأسمالية يمكن توقعها من هناك إلى بقية الكوكب.

دفاع روبرتس: ليست رأسمالية

"... منذ نشر أطروحة أريغي في عام 2007 ، تغير الكثير في الصين. ولكن حتى اليوم ، يرفض الماركسيون مثل مايكل روبرتس فكرة أن الصين رأسمالية. بالنسبة لروبرتس ، فإن قانون القيمة يعمل على الاقتصاد الصيني ، ولكن "تأثيره" مشوه و "مقيّد" ومنعه من قبل "التدخل" البيروقراطي من الدولة وهيكل الحزب لدرجة أنه لا يمكنه الهيمنة والتوجيه بالكامل لمسار الاقتصاد الصيني". ويعتمد المؤلف على هذا ليقول إنه ليس اقتصادًا رأسماليًا. ويقر بأنه "كان هناك توسع كبير في الشركات المملوكة للقطاع

Roberts, "China: Three Models of Development," *Blogging from a Marxist* ²⁹
Economist, July 2015

الخاص ، الأجنبية والمحلية ، على مدى الثلاثين عامًا الماضية ، مع إنشاء سوق للأوراق المالية ومؤسسات مالية أخرى".

لكن الغالبية العظمى من التوظيف والاستثمار تتم من قبل الشركات المملوكة للقطاع العام أو من قبل المؤسسات التي تخضع لتوجيه وسيطرة الحزب الشيوعي. الجزء الأكبر من صناعة الصين المتفوقة على العالم ليس الشركات متعددة الجنسيات المملوكة لأجانب ، ولكن الشركات الصينية المملوكة للدولة. البنوك الكبرى مملوكة للدولة ويتم توجيه سياسات الإقراض والودائع الخاصة بها من قبل الحكومة ... لا يوجد تدفق حر لرأس المال الأجنبي من وإلى الصين. يتم فرض وتنفيذ ضوابط رأس المال ويتم التلاعب بقيمة العملة لتحديد الأهداف الاقتصادية.

ديفيد جودمان يتماشى إلى حد كبير مع روبرتس. وهو يصف الصين بأنها "نظام اقتصادي مختلط يتفاعل فيه قطاع السوق المتنامي ويختلط مع قطاع حكومي أكثر رسوخًا ، لكنه يظل خاضعًا له إلى حد كبير".

تستند هذه الأساليب إلى حقيقة أن وزن الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد مؤكد. إذا نظرنا إلى كيفية توزيع الأصول اليوم وفقًا لنوع الشركة ، فإن ما سنراه هو أن الشركات المملوكة للدولة تستمر في كونها قطاع الشركات الذي يدير معظم الموارد ، إلى حد بعيد. في القطاع الصناعي ، تمتلك الشركات المملوكة للدولة ثلثي إجمالي الأصول ، بينما تمتلك الشركات الصناعية المملوكة للقطاع الخاص الثلث ، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني الصيني.

إذا نظرنا إلى الشركات الصينية التي دخلت في قائمة Fortune Global 500 الأخيرة لأكثر من 500 شركة في العالم - وهي قائمة للصين فيها الآن شركات أكثر من أي دولة أخرى - نرى أن الغالبية العظمى مملوكة للدولة ، إما كليًا أو جزئيًا. في كثير من الحالات ، يكون لهذه الشركات نفوذ عالمي محدود ، وتعمل بشكل أساسي داخل الصين نفسها ، لكنها تحقق ترتيبها بحكم النطاق الذي يسمح به السوق الصيني.

كما أن الشركات العامة ، وليس الشركات الخاصة ، هي التي تقود الاستثمار الأجنبي الصيني في الخارج. وبعبارة أخرى ، فإن معظم مدفوعات رأس المال الإنتاجي التي تقدمها الصين في البلدان الأخرى هي من قبل الشركات المملوكة للدولة. احتلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة للصين المرتبة الرابعة على مستوى العالم في عام 2019 ؛ فقد شكلت 8.9 في المائة على الصعيد العالمي ، بعد اليابان (17 في المائة) ، والولايات المتحدة (9.5 في المائة) ، وهولندا (9.4 في المائة). في عام 2010 ، تم تنفيذ 90٪ من الاستثمار الأجنبي الصيني من قبل الشركات المملوكة للدولة ، والآن انخفضت النسبة إلى 60٪ (جنبًا إلى جنب مع زيادة هائلة في إجمالي استثمارات البلاد في الخارج في 2010). وهذا يعني أن المزيد من الشركات الخاصة الصينية تستثمر في الخارج.

وتجدر الإشارة ، مع ذلك ، إلى أن التمييز بين الشركات المملوكة ملكية عامة وشركات خاصة ضبابية إلى حد ما. كما يلاحظ لي جونز ، "العديد من الشركات ذات المسؤولية المحدودة (LLC) ، التي تشكل 43.2 في المائة من COFDI [الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الخارجي] ، تضم مزيجًا من المساهمين الخاصين والعامة ، مع تمتع الشركات المملوكة للدولة أحيانًا بحصص مسيطرة. تمتلك الشركات المملوكة للدولة ما يقدر بنحو ربع الشركات الخاصة ، بما في ذلك الشركات التابعة المدرجة في أسواق الأوراق المالية الأجنبية ؛ وبالمثل ، فإن العديد من الشركات المملوكة للدولة لديها مساهمين من القطاع الخاص "

تملك الشركات المملوكة للدولة ربع الشركات الخاصة، بما فيها الشركات المدعومة والمسجلة في سوق الأسهم الخارجي، وفي الوقت نفسه هناك شركات مملوكة للدولة فيها أصحاب أسهم خاصين "private shareholders." تتغير صورة الغالبية العظمى من الشركات المملوكة للدولة عندما ننظر إلى قطاع التصدير. تمثل الشركات المملوكة للدولة الآن 10 في المائة من إجمالي صادرات البلاد ، بينما شكلت في عام 1995 ما نسبته 67 في المائة من المبيعات في الخارج. اليوم ، يتم تقاسم 90 في المائة من الصادرات بالتساوي بين الشركات المملوكة كليًا أو جزئيًا لرأس المال الأجنبي وشركات الأسهم الخاصة الصينية. حصلت الشركات الأجنبية (معظمها من الدول الإمبريالية التي تواصل استغلال القوة العاملة الرخيصة في الصين) على النصيب الأكبر من صادرات الصين في عام 2006 ، حيث وصلت إلى 60٪ تقريبًا. فيما يتعلق بشركات رأس المال الخاص الصينية ، كانت حصتها من الصادرات معدومة تقريبًا في عام 2000 وبالكاد 10 في المائة في عام 2004. وعلى الرغم من أنها زادت حصتها ، فإن "معظم هذه الصادرات من قبل [الشركات المملوكة للقطاع الخاص] لا تزال في قطاعات منخفضة القيمة ، مثل الملابس والسلع الاستهلاكية الرخيصة."

تصنف الصادرات الصينية الأكثر تعقيدًا على أنها "مصنعة بمواد مستوردة" ؛ هن "الأكثر ديناميكية وتقدمًا من الناحية التكنولوجية" و "هن في قلب اندماج الصين في سلاسل القيمة العالمية لأكثر الشركات عبر الوطنية [الشركات عابرة القومية] في العالم". في حالة هذه الصادرات ، فإن الشركات التي تشارك في رأس المال الأجنبي لديها تفاوتت بشكل ثابت بين 80 و 85 في المائة منذ عام 2006. وهي منطقة استحوذت على ثلث الصادرات في عام 2017. ومعظم هذه الصادرات تتم من قبل شركات رأس المال الأجنبية حصريًا (60 إلى 65 في المائة) ، في حين يتكون جزء من هذا الإجمالي حتى المشاريع المشتركة بين رأس المال الصيني والأجنبي. تصدر الشركات المملوكة للدولة أقل من 5 في المائة في هذا المجال ، بينما تصدر الشركات الخاصة نسبة 10 في المائة المتبقية. "إن هيمنة رأس المال الأجنبي على الصادرات

الصينية الأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية مذهلة ، لا سيما عند الأخذ في الاعتبار أن معظم المراقبين يواصلون افتراض أن الصادرات الصينية يتم تصديرها من قبل الشركات الصينية".

t

سيطرة الشركات الأجنبية في الصين على صادرات الصين

تقوم الشركات الكورية مثل Samsung و LG بالتجميع الخاص بها في الصين وهي من بين أكبر 10 شركات ال 'county' تصديرا. تعمل الشركات متعددة الجنسيات مثل Apple في الصين من خلال الاستعانة بمصادر خارجية outsourcing. في عام 2015 ، من بين أكبر 10 شركات مصدرة ، كانت اثنتان فقط من أصل صيني. كان المصدر الرئيسي للبلاد في ذلك العام هو شركة Hon Hai Precision Industry (Foxconn) ، وهي شركة تايوانية تحقق نصف مبيعاتها في تجميع الهواتف لشركة Apple. كانت خمس شركات تايوانية أخرى أيضا من بين أكبر 10 شركات مصدرة في الصين في عام 2015 ، وشكلت مع شركة فوكسكون 71 في المائة من إجمالي الصادرات من أكبر 10 و 11 في المائة من إجمالي مبيعات البلاد. وكانت الشركتان الصينيتان الوحيدتان من بين أكبر 10 شركات مصدرة هما شركة Huawei وشركة النفط Sinopec

باختصار ، لا يزال رأس المال الخاص (والأجنبي في الغالب) يهيمن على التجارة الخارجية ، بينما تهيمن الشركات المملوكة للدولة على الاقتصاد ككل (حيث فقدت التجارة الخارجية بعض أهميتها في السنوات الأخيرة لأن الاقتصاد نما أكثر من الصادرات)

إلى أي مدى يمكن القول إن الشركات المملوكة للدولة تمكنت حتى الآن من الإفلات من قيود قانون القيمة؟ لقد كانت قادرة على القيام بذلك إلى الحد الذي تمكنت فيه باستمرار من الحفاظ على مستويات أقل من الربحية من رأس المال الخاص دون أن يمنعها ذلك من تحمل ديون كبيرة للحفاظ على خطط التوسع الطموحة. إذا نظرنا إلى نسبة الأرباح إلى الأصول في الحيازات الصناعية المملوكة للدولة ، فهي نصف نسبة القطاع الخاص في الاقتصاد. وبالتالي ، فإن قطاع الشركات في الصين لا يخضع بالكامل لضغوط الربحية ، ومع ذلك استمر في النمو والاستثمار. ويرجع الفضل في ذلك إلى القطاع المالي الصيني - وهو أحد أقل القطاعات حرية في العالم وأكثرها انفتاحًا على رأس المال الخاص - والذي وفر الموارد المالية للحفاظ على نمو الشركات. من إجمالي الدين الصيني المتراكم ، والذي بلغ 317٪ من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من عام 2020 ، بحساب القطاعين العام والخاص ، النصف (150٪ من إجمالي الناتج المحلي) في أيدي قطاع الشركات غير المالية ، والذي تضاعف أربع مرات بين عامي 2008 و

2020. ، وفقاً لبيانات BIS. قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2018 أن 82 في المائة من ديون الشركات غير المالية في الصين كانت في الشركات المملوكة للدولة.

لم يمنع مستوى المديونية الذي وصلت إليه العديد من الشركات من الاستمرار في خطط التوسع ، مما يدل على أن الدولة الصينية حافظت على المرونة من خلال الحد من خصخصة القطاع المالي. لكن الحاجة إلى خلق ديون ضخمة للحد من ثقل الضغوط الاقتصادية هي مؤشر آخر لمدى تأثير قانون القيمة على الاقتصاد.

ملاحظات:

لم يفدنا الكاتب جيداً بموقفه فيما يخص فرضية أريغي عن سوق غير رأسمالية. وقد يكون لها معنى على ضوء عدم تحديد طبيعة النظام في الصين. يرتكز جدال روبرتس على تقييد البنية البيروقراطية والحزب لقانون القيمة وحجزه عن الهيمنة على الاقتصاد الصيني. ولكن قانون القيمة ، كما هو معروف، يعمل في الاقتصاد الاشتراكي ولا ينتهي إلا بالانتقال إلى الشيوعية. صحيح أن النظام الاشتراكي يعمل على التخلص التدريجي منه، ولكن: كيف يستقيم هذا مع التوجه الرأسمالي للصين؟ كما يجادل روبرتس، فإن حضور الدولة وسيطرتها على الشركات الكبرى واضحة بل يرى ان هناك ضوابط حكومية لحراك راس المال الأجنبي ايضا، كما ان البنوك الكبرى مملوكة للدولة... الخ وهذا مخالف لكثير من المحاججات التي تعرضنا لها.

من اللافت قول روبرتس عن تداخل ملكية الشركات العامة مع رأسمال والخاصة مع وجود رأسمال حكومي فيها. وربما هذه من أهم خصوصيات الاقتصاد الصيني؟ هل هذا الشكل هو الذي يحافظ على التوازن الاجتماعي السياسي بمعنى اندغام الخاص في العام واكتفائه بحصته دون قرار سياسي؟ وهل هذا ممكن في نظرية علاقات الإنتاج؟ يقول: "تمتلك الشركات المملوكة للدولة ما يقدر بنحو ربع الشركات الخاصة... وفي الوقت نفسه هناك شركات مملوكة للدولة فيها أصحاب أسهم خاصين private shareholders."

ومن اللافت كذلك أن معظم التصدير ليس من الشركات الصينية أي المملوكة للدولة بل من الشركات الأجنبية ومن الشركات الأجنبية الصينية الخاصة.

حسب روبرتس فالشركات الأجنبية تستغل العمالة الصينية الرخيصة وتقريباً تحتكر التصدير! وهذا يعني سلخ فائض قيمة عالي محلياً وتحصيل ربح عالي من التصدير إلى الخارج وهذا يندرج في باب نزيف الفائض. فما الذي تجنيه الصين من هذه الشركات بالمقابل؟ هل هو نقل التكنولوجيا.

هل يكمن الجواب في المقتطف التالي: "... تصنف الصادرات الصينية الأكثر تعقيداً على أنها "مصنعة بـمواد مستوردة" ؛ هن "الأكثر ديناميكية وتقدماً من الناحية التكنولوجية" و "هن في قلب اندماج الصين في سلاسل القيمة العالمية لأكبر الشركات عبر الوطنية [الشركات عابرة القومية] في العالم"

يبقى السؤال، ما أهمية كون الشركات الصينية متجهة أساساً للسوق المحلية؟ هل يشكل هذا حماية ذاتية بمعنى توجيه الإنتاج طبقاً لحاجة وكفاية السوق المحلية وخاصة وقت الأزمات الدولية حيث يقع الضرر على الشركات الأجنبية والخاصة المتجهة تصديرياً؟ هل لهذا علاقة بإمكانية فك ارتباط نسبي؟ أم أن الصين غادرت ذلك تماماً؟

شوكات علي شاودري Shaukat Ali Chaudhry

السيدات والسادة الأعزاء!

تعد الصين حاليًا الدولة الأسرع نموًا في العالم. تُعرف الصين في جميع أنحاء العالم بأنها دولة اشتراكية. لكن اليوم ، بينما تتبنى الصين "اقتصاد السوق" ، فإنها تقدم نموذجًا جديدًا للاقتصاد. اما السؤال الذي يدور في العالم: "هل الصين دولة اشتراكية أم أنها تتجه تدريجياً نحو الرأسمالية؟"

للعثور على إجابة هذا السؤال ، بدأنا سلسلة من المناقشات حول هذا الموضوع من منصة "بازم منشور" لاهور.

بادر كاتب العمود والناشط السياسي المعروف السيد خالد بهاتي لعرض وجهة نظره حول هذا الموضوع. يمكنك الموافقة أو عدم الموافقة على وجهة النظر هذه. سيكون من الأفضل التعبير عن وجهة نظرك من منصة بازم منشور لاهور. شكرا لك. مع خالص التقدير اشتياق شودري محامي سكرتير المحكمة العليا بازم منصور لاهور. لمحمة عامة عن الوضع الاقتصادي والسياسي في جمهورية الصين الشعبية

خالد بهاتي

منذ عام 1949 إلى عام 1977 وبعد ذلك ، ناقش العالم كله ، بما في ذلك روسيا ، ما حدث في الصين. كيف انتشرت الصين 60% من سكانها من الفقر وجعلت الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم وزادت من قواها الإنتاجية.

يقول العديد من المحللين اليوم أن اشتراكية الصين لها شكلها الفريد. من ناحية أخرى ، هناك الاقتصاد المخطط الذي يتم تنظيمه كل خمس سنوات.

قال كارل ماركس: عندما يتدنى ربح الرأسمالي ، ينتقل الرأسمالي باحثًا عن مؤسسات تحقق للربح ، تمامًا كما كانت السكك الحديدية في يوم من الأيام مؤسسة محققة للربح.

تخلص المستثمرون من المؤسسات غير المنتجة للربح قبل الحرب العالمية الثانية بوقت قصير حيث لم يعودوا راغبين بالاحتفاظ بها فجرى تأميمها.

غيرت الصين سياستها القديمة في عام 1977 وقررت إدخال رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا إلى البلاد. الصين متهمه بإنتاج بضائع من الدرجة الثانية.

في هذه الحرب التجارية ، اعتقدت الولايات المتحدة أن إصلاحات الصين ستدخلها في طريق الرأسمالية كما حصل مع روسيا ، وبالتالي ستم استعادة الرأسمالية في الصين ، وعليه قاموا بإدخال الصين في جميع المنتديات.

بدورها اتبعت الصين سياسة الصمت حيث قررت عام 1977 أنها لن ترفع أية شعارات حتى عام 2050. حيث قرر الصينيون: لن نخبر العالم عن نظامنا ولن نتدخل في شؤون أحد. لقد حددوا 4 أهداف. 1. سنقضي على الفقر في الصين. 2. سنلغي الإقطاع كلياً. 3. سنركز على الناس. 4. سنجعل الصين قوة اقتصادية عالمية بالتغلب على التخلف الصناعي الصيني.

توجد في الصين طبقة عاملة جيدة التنظيم ومتعلمة. لهذا السبب هرول العالم كله إلى الصين.

في عام 1977 ، قال رئيس الصين أنه حتى الآن ما فعلناه في عام 1949 ، بعد انتصار الثورة الصينية أننا تبيننا السياسة التي اعتمدها لينين "السياسة الاقتصادية الجديدة سياسة" البخاريين-مدرسة نيقولايف بوخارين -ع.س).". كما التقى دنغ شياو بينغ بالرفيقيين ستالين وبوخارين في روسيا.

لقد تبنى ماو تسي تونغ سياسة "الشيوعية الحربية" بعد 1954-55. كانت الصين دولة زراعية كبيرة. كان المزارعون 80% من السكان. تبنى لينين في روسيا منذ عام 1905 وحدة العمال والفلاحين في الثورة بينما قال تروتسكي إن هذا الاتحاد سيستمر حتى الثورة فقط ولن تستمر لفترة أطول.

بعد الثورة البروليتارية عام 1917 ، بدأ لينين ورفاقه في بناء الاشتراكية في البلد الزراعي المتخلف في روسيا. من عام 1914 إلى عام 1917 ، عانت روسيا من خسارة كبيرة بسبب الحرب مع النمسا. كان لابد من تطوير البلد المتخلف. لكن في عام 1918 ، اندلعت حرب أهلية داخل روسيا. كل الرجعيين اتحدوا ضد الثورة. في هذه الحرب الأهلية لروسيا ، قُتل 12 مليون روسي. تضررت البنية التحتية لروسيا بشدة. جيوش 14 دولة في العالم وقفت إلى جانب أعداء الثورة. بحلول عام 1921 ، كان الاتحاد السوفيتي دولة مدمرة بالكامل.

بعد نقاش في الحزب ألغيت العملة في روسيا. تم إدخال نظام المقايضة. تم أخذ الحبوب من المزارعين بالقوة. كان هناك نقص حاد في الحبوب والغذاء والأسلحة في البلاد. كان من المهم جداً تنظيم الجيش. غادر عدد كبير من الروس المتعلمين والمهرة روسيا في ظل هذه الظروف³⁰. في ظل هذه الظروف ، في عام 1921 ، قدم "لينين" السياسة

30 في سوريا اليوم عدوان أوسع وأخطر وأعداء من الداخل السوري والعربي وخاصة التركي والصهيوني والغربي عدوان معلوم بسلاح الدين السياسي والمال والبنادق طبعاً لا بل الدبابات والطائرات المسيرة. هرب من سوريا الممتهنين والمتعلمين لأنهم يحملون ثروة من دم الوطن ليبيعوها في الخارج للنجاة بجلدهم/ن. حلول فردية مبنية على سرقة ثروة ليست ملكهم كأفراد. عرضوا انفسهم للاستغلال ممن يدمرون سوريا. لعل ألمانيا نموذجاً، عدو مريض وعنصري يدعم عملاء الكيان الكر-صهاينة ويستغل العمالة الماهرة السورية. لكن ما يجب ان تفعله سوريا هو ما فعله السوفييت، بتعديل بتوسيع بنقد لا يهم المهم أن تكون مفاصل الدولة الأساسية بيد النظام بعد تنظيف السلطة من الفاسدين.

الاقتصادية الجديدة. ألغيت جميع الممتلكات الخاصة. تمت استعادة العملة. تمت استعادة النظام. سيطرت الدولة على التجارة الخارجية. تم منح المزارعين الإذن الكامل لبيع محاصيلهم. في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ، مُنحت الرأسمالية بعض الفسحة. بحلول عام 1923 ، بدأت الآثار الإيجابية لهذه السياسة في الظهور. في عام 1924 مات "لينين".

تلى ذلك الصراع الأيديولوجي على السلطة في روسيا. حتى عام 1924-25 ، كان ستالين يدعم بوخارين. وكان تروتسكي يتحدث عن التحرك نحو التصنيع. في عام 1928 ، حول ستالين انتباهه إلى التنمية الصناعية الفائقة. كما نما الاقتصاد الزراعي الروسي خلال هذه الفترة حينها بقي ستالين وبوخارين قريبين من بعضهما البعض.

تم تطبيق نفس النموذج في الصين. حتى عام 1977. عندما أطلقت روسيا خطتها الخمسية الأولى في عام 1928 ، زاد إنتاجها بنسبة 118٪. لقد تغلبت الاشتراكية على الرأسمالية بكل الطرق. من عام 1923 إلى عام 1963 ، زاد إنتاج الاتحاد السوفيتي 50 ضعفًا. خلال هذه الفترة ، زاد إنتاج الولايات المتحدة 6 مرات وتضاعف إنتاج المملكة المتحدة فقط. كانت التنمية الزراعية قضية لكل من الاتحاد السوفيتي والصين.

ألغت الصين الزراعة الجماعية "الجماعيات الزراعية. ع.س" في عام 1981. ولم تنشئ الصين صناعة كبيرة حتى 1980-90 ومع ذلك ، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين هو ضعف الناتج المحلي للولايات المتحدة ، والقوة الشرائية للشعب الصيني أكبر من تلك الموجودة في الولايات المتحدة. في البداية ، استوردت الصين 350 ألف سيارة لتلبية احتياجاتها. في الوقت الحاضر ، تنتج الصين معظم السيارات في العالم. يعتقد البعض أن الصين متورطة في الرأسمالية منذ عام 1970. ويطلق البعض على الصين وصف دولة اشتراكية. يقول الصينيون إن عدد المزارعين في الصين كبير جدًا. لذلك ، لا يمكننا نقل هذه القوة إلى الطبقة العاملة بالمعنى الحقيقي. يقولون أنه بحلول عام 2049 سننتقل من الشكل الأولي للاشتراكية إلى الاشتراكية. سوف ننتقل إلى المستويات الأعلى. يقولون أن التنمية غير ممكنة ما لم ننتج الكثير.

على الرغم من حقيقة أن الإمبرياليين قد شددوا الخناق حول الاتحاد السوفيتي ، إلا أن الاتحاد السوفيتي كان قد تطور إلى أقصى حد في ظل الاقتصاد الاشتراكي.

أنجزت الصين اليوم ابتكارات جديدة في الإنتاج. كل جامعة صينية لديها قسم للماركسية (لاحظ لاحقاً، هزء الاستراليين بقراءة جيش التحرير الشعبي للكتاب الأحمر. ع.س). من بين أولئك الذين ينشرون الدعاية السلبية ضد الصين الأوروبيون والتروتسكيون. لم تعلن الصين عن سياساتها لفترة طويلة. يبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني أكثر من 100 مليون عضو. لقد أنفقت الصين 150 ملياراً على نشر الماركسية في 20 عاماً. يختلف مفهوم الاشتراكية في الصين عن مفهوم الاتحاد السوفياتي السابق. الصين لديها الرأسمالية والسوق في جانب وعلى الجانب الآخر يوجد اقتصاد الدولة. يعمل 65% من سكان الصين في القطاع العام. في باكستان هذا الرقم هو 7%. في الهند 4%. من بين أكبر 128 شركة في الصين، 124 شركة مملوكة للدولة. 88% من الأصول الصينية مملوكة للدولة. لقد غيرت الصين سياستها واستردت ثروات العديد من المليارديرات.

كما حقق الاتحاد السوفيتي أكبر تقدم في الحرب العالمية الثانية. ألحقت ألمانيا أضراراً جسيمة بجميع الصناعات والسدود والبنية التحتية في الاتحاد السوفيتي، لكن الألمان فشلوا. كان ستالين ولا يزال بطل الروس. لم تستطع الولايات المتحدة والبابا هزيمة هتلر. لقد دمر الروس الاقتصاد السوفيتي في غضون 10 سنوات. سوف تظهر الاشتراكية في كل بلد بشكلها الفريد. يجب أن ندفع الاشتراكية بقلب وعقل منفتحين.

ملاحظات

يجد القارئ العديد من الأرقام التي كررها آخرون مع اختلاف في عدد أرقام هذا القطاع أو ذلك ولكن دون تناقض، أي هناك مدى من التفارق ليس أكثر. أشار الكاتب إلى تخلي من أسماهم المستثمرين، في بريطانيا بعد الحرب الإمبريالية الثانية، عن القطاعات غير المربحة، أو متدنية الأرباحية وأحالوها إلى التأمين وهذا السبب الحقيقي لتأمين تلك الصناعات وليس لأن حزب العمال هناك إشتراكياً. وحينما تبنت بريطانيا في فترة حكم تاتشر الخصخصة باعت الكثير من القطاعات الحيوية لنفس الرأسماليين تحت غطاء فتحها للمساهمات الشعبية "الرأسمالية الشعبية"، طبعاً ما قيمة اسهم ذوي الدخل المحدود في هكذا خدعة. كان أهم شعارات تاتشر هو "تينا There is no Alternative TINA" أي لا بديل للرأسمالية.

لعل دفاع الكاتب شبه المضمّر عن الإشتراكية ليس فقط في تعداد معدلات النمو العالية في كل من الاتحاد السوفيتي والصين بقدر ما هو الإشارة إلى تحقيق نمو عالٍ بل تنمية

في الاتحاد السوفييتي رغم تعرضه للعدوان الإمبريالي إثر الثورة وخاصة فقدان 12 مليون حينها و 25 مليون نسمة إثر العدوان الإمبريالي النازي!
رغم أن الكاتب قد اشار إلى الصمت الصيني فيما يخص التصنيع والتنمية وعدم الدخول في مناطق الإمبريالية إلا أنه لم يُكمل الجانب الآخر في المعادلة وهو إصرار الإمبريالية على تحدي الصين واحتجاز تطورها بعدة انواع من الحروب وحتى احتمال الحرب المسلحة.

الحرب المختلطة/الهجينة

حكومات وشركات³¹

فيجاي براشاد و جيو كسيونغ

By Vijay Prashad and Jie Xiong³²

في 22 مارس 2021 ، سمح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين³³ بفرض عقوبات على وانغ جون تشنغ ، سكرتير لجنة الحزب الشيوعي الصيني لفيلق الإنتاج

<https://asiatimes.com/2021/04/why-xinjiang-is-central-to-us-cold-war-on-china/>³¹

Vijay Prashad is an Indian historian, editor and journalist. He is a writing fellow and chief correspondent at *Globetrotter*. He is the chief editor of *LeftWord Books* and the director of *Tricontinental: Institute for Social Research*. He is a senior non-resident fellow at *Chongyang Institute for Financial Studies*, Renmin University of China. He has written more than 20 books, including *The Darker Nations* and *The Poorer Nations*. His latest book is *Washington Bullets*, with an introduction by Evo Morales Ayma.

Jie Xiong is a Chinese technologist, translator and editor. He has participated in the digitization process of multiple leading enterprises in China. He is a founder of *Shanghai Maku Cultural Communications Ltd.*, a company that introduces China to Global South readers. He is a senior researcher at the *Sichuan Institute for High Quality Development*. He has written and translated more than 10 books. His latest translation is *Cybernetic Revolutionaries*.

³³ شاهد تقرير وزير الخارجية الصيني لديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الأسبق

https://www.facebook.com/messenger_media/?thread_id=100013239709310&attachment_id=974293159990038&message_id=mid.%24cAAAAA3W00C1_UwfvOV5lcIFKv-UQ

CURSING DEK CHENI

والتشديد في شينجيانغ (XPCC) ، وعلى تشن مينجيو ، مدير مكتب الأمن العام في شينجيانغ (XPSB). قال بليكنين إن هذه العقوبات قد تم فرضها على وانغ جون تشينغ وتشين مينغو لأنهما متهمان بأنهما طرفان في "الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في شينجيانغ". وحذت وزارة الخزانة الأمريكية حذوه بفرض عقوباتها الخاصة.

رد كل من وانغ جون تشنغ وتشين مينغو بإدانة هذه العقوبات التي لم تفرضها الولايات المتحدة فحسب ، بل فرضتها أيضاً كندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. قال وانغ جون تشينغ إن العقوبات "افتراء فاضح" ، بينما قال تشين مينغو إنه "فخور جداً بالعقوبات التي تفرضها هذه الدول".

تركيز الولايات المتحدة على آسيا

في تشرين الأول (أكتوبر) 2011 ، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون "محوراً نحو آسيا" ، مع اعتبار الصين مركز اهتمام الاصطفاف الجديد. بينما قالت كلينتون في مناسبات عديدة - بما في ذلك في هاواي في نوفمبر 2011 - إن إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أرادت تطوير "علاقة إيجابية وتعاونية مع الصين" ، بينما أفاد التعزيز العسكري الأمريكي على طول الساحل الآسيوي برواية مختلفة. أشارت مجلة الدفاع الأمريكية التي تصدر كل أربع سنوات لعام 2010 إلى "حضور وتأثير الصين المتزايد في الشؤون الاقتصادية والأمنية الإقليمية والعالمية" ووصفها بأنها "واحدة من أكثر الجوانب ذات الأهمية في المشهد الاستراتيجي المتطور".

في عام 2016 ، الولايات المتحدة قال الأدميرال هاري هاريس ، قائد قيادة المحيط الهادئ ، إن الولايات المتحدة مستعدة لـ "مواجهة الصين" ، وهو بيان أعطى صورة عن الحشد العسكري الأمريكي حول الصين.

اتبعت إدارتا ترامب وبايدن إلى حد كبير سياسة "المحور نحو آسيا" ، مع التركيز بشكل خاص على الصين. تكافح الولايات المتحدة لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي السريع للصين ولديها القليل من الأدوات الفكرية أو الصناعية للمنافسة. وهذا هو سبب محاولتها عرقلة تقدم الصين باستخدام القوة الدبلوماسية والسياسية ، ومن خلال حرب المعلومات. هذه العناصر تشكل ما يسمى "الحرب الهجينة".

التركيز على شينجيانغ: حرب المعلومات

قبل حدث مارس 2019 الذي شاركت في استضافته البعثة الأمريكية للمنظمات الدولية في جنيف ، كان معظم الناس في دول مثل الولايات المتحدة غير مدركين إلى حد كبير لوجود منطقة شينجيانغ في الصين ، ناهيك عن 13 مليون شخص من الإيغور (واحد من 55 هي الأقليات العرقية المعترف بها في الصين). بالنظر إلى أن الإيغور هم الأغلبية الديموغرافية في هذه المقاطعة الواقعة في أقصى غرب الصين ، فإن الاسم الرسمي للوحدة الإدارية هو منطقة شينجيانغ أويغور المتمتعة بالحكم الذاتي.

شارك في حدث مارس 2019 أدريان زينز ، الباحث الألماني وزميل الدراسات الصينية في مؤسسة تذكارية لضحايا الشيوعية، وهي منظمة تأسست عام 1993 من قبل الحكومة الأمريكية للترويج للآراء المناهضة للشيوعية. في أبريل 2020 ، اتهمت هذه المؤسسة - بعكس كل الأدلة - الصين بأنها مسؤولة عن الوفيات العالمية الناتجة عن انتشار COVID-19. يرتبط زينز أيضًا بمركز أبحاث سياسة الدفاع المحافظ ، مؤسسة جيمس تاون ، التي أسسها ويليام جايمر ، الذي كان قريبًا من إدارة ريغان.

سيستمر زينز وإيثان جوتمان ، باحث آخر في مؤسسة تذكارية لضحايا الشيوعية ، في تكرار استنتاجاتهم بشأن الإبادة الجماعية في شينجيانغ إلى الكونجرس الأمريكي وفي مجموعة من المنشورات السائدة. قدم زينز ، الذي استضافته (بي بي سي والديمقراطية الآن - طبعا بي.بي.سي مؤسسة تلفزيونية بريطانية رسمية، والديمقراطية الآن Democracy Now راديو مشهور في أمريكا تديره إيمي جودمان -واضع الاسم. ع.س) ، ما بدا أنه توثيق للفظائع التي ارتكبتها "السلطات الصينية" ضد سكان الإيغور ستتنضم إلى Zenz و Gutmann من قبل المنظمات التي تمويلها الحكومات الغربية ولكنها - بصفتها منظمات غير حكومية - تمثل مجموعات بحثية ومناصرة مستقلة (مثل المركز العالمي لمسؤولية الحماية ومشروع الإيغور لحقوق الإنسان ؛ الأول ممول من الحكومات الغربية والأخير من قبل الصندوق الوطني للديمقراطية التابع للحكومة الأمريكية

في يونيو 2020 ، هاجم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مايك بومبيو الحكومة الصينية ، مستندا في تصريحاته حول شينجيانغ إلى "الاكتشافات المروعة للباحث الألماني أدريان زينز". يقدم Zenz ، وهو باحث ممول من الحكومة الأمريكية من مؤسسة Jamestown المرتبطة بالاستخبارات ، مجموعة من الأوراق المشكوك فيها علميًا ومشحونة سياسياً ، والتي تستخدمها الحكومة الأمريكية بعد ذلك كحقيقة في حربها

الإعلامية ضد الصين. في هذه الأثناء ، يتم تهمة أي شخص يثير تساؤلات حول ادعاءات زينز ويُنظر كمنظر لنظرية المؤامرة.

الحرب الدبلوماسية والاقتصادية

صاغت حرب المعلومات التي تشنها الحكومة الأمريكية ضد الصين "حقيقة" أن هناك إبادة جماعية في شينجيانغ. بمجرد أن يتم تأسيس هذا ، فإنه يساعد في تطوير حرب دبلوماسية واقتصادية.

في 22 مارس 2021 ، وهو نفس اليوم الذي فرضت فيه العقوبات الأمريكية ، فرض مجلس الاتحاد الأوروبي من جانب واحد تجميد أصول وحظر سفر على أربعة مسؤولين حكوميين صينيين ، من بينهم وانغ جون تشنغ وتشين مينغو وكذلك وانغ مينغشان وتشو هايلون. انضمت المملكة المتحدة وكندا أيضًا إلى هذا المشروع في ذلك اليوم. يبدو أنه هجوم دبلوماسي منسق على الصين من أجل تصوير الصين كدولة تنتهك حقوق الإنسان. جاء هذا الاعتداء بعد وقت قصير من تحقيق الصين لهدف رئيسي في مجال حقوق الإنسان ، وهو انتشار 850 مليون شخص من الفقر المدقع. حاولت الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام التابعة لها تحدي هذا الإنجاز الرائع في مجال حقوق الإنسان.

كان ترامب قد دفع بشن حرب تجارية مع الصين بمجرد توليه منصبه في يناير 2017 ؛ إن إطار سياسته لا يزال قائما في عهد بايدن. لتجميع الحرب التجارية وحرب المعلومات في شينجيانغ ، في منتصف ديسمبر 2020 ، أصدر Adrian Zenz و Newlines Institute for Strategy and Policy (المعروف سابقًا باسم مركز السياسة العالمية) موجزًا استخباراتيًا حول "العمل القسري في شينجيانغ". أدت المزاعم الواردة في هذه الإحاطة - بناءً على مقال نشرته صحيفة وول ستريت جورنال عام 2019 حول سلاسل التوريد وشينجيانغ - إلى خلق عاصفة إعلامية في الغرب ، تضخمت من قبل رويترز ثم التقطتها العديد من المواقع المقروءة بشكل واسع أدى ذلك إلى حظر الحكومة الأمريكية على قطن شينجيانغ. يأتي ثلث المنسوجات والملابس في العالم من الصين ، حيث تحصل الدولة على 120 مليار دولار من الصادرات من هذه المنتجات سنويًا و 300 مليار دولار من الصادرات من جميع البضائع سنويًا. وفقا للمكتب الوطني الصيني للإحصاء ، فإن 87 في المائة من إجمالي إنتاج القطن في الصين يأتي من شينجيانغ. يذهب معظم قطن شينجيانغ عالي الجودة - والمنسوجات المنتجة منه داخل الصين - إلى شركات الملابس الغربية ، مثل M&H و Zara. في عام 2009 ، أنشأت العديد من هذه الشركات مبادرة Better

Cotton (BCI) ، والتي كانت حتى العام الماضي متفائلة بشأن التطورات في شينجيانغ (بما في ذلك تعاونيات صغار المزارعين في شينجيانغ). مؤخرًا في 26 مارس 2021 ، أصدرت BCI بيانًا واضحًا: "منذ عام 2012 ، أجرى موقع مشروع Xinjiang عمليات تدقيق لمصادقية الطرف الثاني وعمليات تحقق من طرف ثالث على مر السنين ، ولم يعثر أبدًا على حالة واحدة تتعلق بحوادث سخرة".

على الرغم من البيان الموثق الأخير الصادر عن BCI وتفاؤلها ، فإن الأمور تتغير بسرعة بالنسبة لمزارعي القطن في شينجيانغ حيث يبدو أن BCI تتعامل مع الحرب الهجينة الأمريكية المكثفة على الصين. أغلقت BCI صفحاتها الخاصة بعملها في الصين ، واتهمت الصين بارتكاب "العمل الجبري/القسري" وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ، وأنشأت فريق عمل معني بالعمل الجبري والعمل اللائق.

اعترض مسؤولون من حكومة شينجيانغ على هذه الادعاءات ، قائلين إن الكثير من العمالة الميدانية للقطن في شينجيانغ قد تم استبدالها بالفعل بالآلات (العديد منها مستورد من شركة جون ديري الأمريكية). يؤكد كتاب حديث تم تحريره بواسطة Hua Wang و Hafeezullah Memon - Cotton Science and Processing Technology - هذه النقطة ، وكذلك مجموعة من التقارير الإعلامية قبل عام 2019. يبدو أن مثل هذه الحقائق لا تحظى بفرصة في حرب المعلومات الساحقة. شينجيانغ - ضعف مساحة فرنسا مرتين ونصف - هي الآن في بؤرة حرب باردة ليست من صنعها.

"... وأعلنت شركات أوروبية³⁴ وأمريكية أن السوق الصينية هي الوحيدة التي سجلت نموًا في مبيعاتها، خلال سنة 2020... تلقت معظم هذه الشركات دعمًا من حكومات بلدانها، سواء خلال أزمة 2009/2008، أو خلال أزمة "كوفيد 19" للفترة 2021/2020، واضطرت لمجاراة موقف حكومات بلدانها الأصلية (بلدان المنشأ)، فصدرت تصريحات عن ناطقين باسم شركات مثل "إتش أند إم" أو "نايك"، وأديداس" و"بوما" و"كونفيرس" وشركة "زارا" الإسبانية، وشركة "هوغو بوس" الألمانية، وغيرها، تعلن مقاطعتها للقطن الصيني الذي يتم إنتاجه في مقاطعة "شينجيانغ" (حيث يقطن المسلمون) بذريعة أن السلطات الصينية تضطهد عمال إنتاج القطن، وهو واحد من أجود أنواع القطن في العالم، وردًا على هذه التصريحات، تعرضت هذه الشركات

³⁴الطاهر المعز ، روسيا والصين والولايات المتحدة، قطب رأسمالي واحد أم متعدّد الأقطاب؟ في: كنعان النشرة الإلكترونية السنة الحادية والعشرون - العدد 5995 19 نيسان (ابريل) 2021

والعلامات التجارية "الغربية" الكبرى، خاصة ذات المنشأ البريطاني والأمريكي والأوروبي، بسرعة، لحملة مقاطعة شعبية واسعة، "دفاعاً عن السيادة الصينية ورفض التدخل في شؤونها الداخلية"، واختفى إنتاج هذه الشركات خلال أربع وعشرين ساعة، ما اضطرّها لحذف أو تغيير محتوى التصريحات من مواقعها، بحسب موقع صحيفة "نيويورك تايمز" (15 نيسان/ابريل 2021)، وانخفضت قيمة أسهم شركة "نايك" في سوق "وول ستريت"، بنسبة فاقت 3%، وأسهم "أديداس" أكثر من 6% في فرانكفورت، و"بوربيري" أكثر من 4% في بورصة لندن، كما انخفض رصيد شركة "إتش أند إم" بنسبة 2% في السويد، بحسب موقع محطة "سي إن إن"، يوم الخميس 15 نيسان/ابريل 2021،

واستفادت الشركات المحليّة الصينية من حملة المقاطعة. أما الدولة الصينية وإدارة الحكم الذاتي في إقليم "سينجيانغ" فإنها دعت الصحافيين والمؤسسات الأجنبية وشركات النسيج والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لزيارة المنطقة، والتحدث مع مزارعي القطن ومع عمال النسيج".

ملاحظات:

تعكس هذه السياسات مسألتين طريقتين بل مفارقتين معاً:

المسألة الهامة الأولى هي ذلك التحالف الراسمالي الغربي الذي يتماسك تماماً حينما يتطور أي طرف تطوراً اقتصادياً حتى لو ليس منافساً بمعنى أن الغرب الراسمالي لا يقبل قطعياً أي تطور هام في أي بلد آخر. إنها الاستراتيجية العدوانية لاحتجاز تطور أي بلد في الكوكب حتى لو بالحرب. لذا تلتقي الأنظمة والشركات في مواجهة الصين. ورغم تقارير الشركات الغربية بأن الصين لا تفرض العمل القسري في مصانعها، إلا أن الأنظمة الرأسمالية الغربية تصر على ذلك الكذب، وفي النهاية تصطف الشركات وراء سياسات الحكومات، أو بالأحرى في التحليل الأخير تصطف الحكومات وراء الشركات. ولكن هل حقاً تضحي الشركات بأرباحها؟ أم أن الحكومات تعوضها من ضرائب الشعب؟

أما المفارقة الثانية، فتتجلى في:

أولاً: قيام الشعب الصيني بمقاطعة الشركات التي تفرض عقوبات على بلادها. فهل هذا بأوامر من الحكومة الصينية؟ هل تقوم الحكومة بهذا أم أن الشعب يدعم حكومته والتي يروج الغرب بأنها استبدادية. والأهم من هذا، لماذا لا تقوم الحكومات ولا الشعب في الوطن العربي بمقاطعة منتجات الغرب الذي لا يعلن فقط عدائه للعرب بل يمارس ذلك بشكل متواصل منذ ثلاثة قرون!

ثانياً: إن الذي يدفع فواتير مقاطعة الغرب للصين هو المواطن العادي المستهلك في تلكم البلدان، وهذا يطرح السؤال من هو الطرف المستبد؟

ثالثاً: لماذا لا تقوم جماهير المستهلكين بمقاطعة المنتجات الصينية إذا كانت هناك حرية المستهلك في الاختيار؟

تفيد مقالة فيجاي براشاد و جيبكسيونغ... بمسألة غاية في الأهمية وهي أن ما تسمى مراكز الأبحاث والمطلية بطلاء "العلمية والموضوعية" هي في الحقيقة تتضمن مؤسسات ، والأهم باحثين متخصصين في تشويه الحقائق تحركهم الطبقات الحاكمة بسلوكها المافيووي والعدواني ضد اية أمة تنهض. وبالتالي لا يختلفون عن الصحافيين الذين كما كتب كثير منهم بأن الصحفي هو في النهاية "مومس تفعل ما تؤمر أو يُطرد الصحفي من عمله".

والسؤال: نفهم ان العمل الصحفي أقل اهتماما وتمسكا بالعمق الفكري والنظري والتحليلي من مركز الأبحاث. وعليه، فإذا كان مركز الأبحاث أداة للتزوير، اين نجد إذن ما تسمى : الموضوعية والعلمية في البحث؟ هذا ما نسأله بناء على مزاعم مراكز أبحاث وحكومات غربية تتهم الصين بالكثير وخاصة ما ورد في المقال أعلاه اي اتهام الصين ب: التسبب في كوفيد 19 وفرض العمل القسري على عمال الشركات المنتجة للأنسجة في الصين. وبالطبع، لا يتسع الكتاب لمناقشة مواقف الغرب هذا بل دعمه لأنظمة النفط العربية والتي حتى وصفها بالاستبداد مثابة مديح لها؟

تشابك الصراع التكنولوجي الصيني- الأمريكي مع الانقسامات الداخلية الأمريكية³⁵

جون- فو زاو

التحوّل الجاري في العلاقات الأمريكية الصينية نحو المنافسة الإستراتيجية، يشير إلى وضع ضغوط عميقة على النظام العالمي القائم. أولاً: لأنّ الولايات المتحدة والصين هما القوتان الاقتصاديتان الأكبر في العالم. الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي شكّل 24,4% من الناتج العالمي في 2019، هابطاً عن 30,5% في عام 2000، بينما شكّل الناتج الإجمالي المحلي الصيني 16,3% من الناتج العالمي في 2019، مرتفعاً من 3,6% في بداية الألفية. تشير المؤشرات المعبرة عن الواقع الخوف لدى الولايات المتحدة، ويدفعها إلى محاولة كبح الصين. بالنظر إلى الحجم الهائل للاقتصاديين، والأدوار المركزية التي يلعبونها في شبكات الإنتاج العالمية، فديناميكيات العلاقات بين الولايات المتحدة والصين لها تداعيات بعيدة المدى على الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر.

من بين المجالات التي يتزايد فيها الصراع بين الاقتصاديين، تشكّل التكنولوجيا وصناعاتها المتشابكة بينهما ساحة حرب رئيسية. يمكن فهم جوهر وتداعيات الحرب التكنولوجية بشكل أكبر ضمن السياق الأوسع للتقسيم الدولي للعمل، والتناقضات الداخلية بين البلدين. من هذا المنفذ يمكننا فكّ شيفرة العداء بين الطبقات والمجموعات داخل وعبر هذين البلدين. يواجه الاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظلّ تراجع الهيمنة الأمريكية معضلة جوهرية قد لا تتمّ تسويتها في وقت قريب.

دوائر الصناعات المتشابكة

لا أحد يجادل في مدى أهمية التقدم التكنولوجي من الناحية الإستراتيجية. يجبر منطق التنافس ضمن الرأسمالية، وضمن الدول، جميع اللاعبين للكفاح من أجل التقدم، أو عدم التخلف عن

الركب بأقلّ تقدير. تدور حرب التكنولوجيا الصينية-الأمريكية حول أشباه الموصلات بالمعنى الواسع للكلمة، والتي تعدّ دعامة رئيسية في تكنولوجيا الجيل القادم: مثل الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، وإنترنت الأشياء، ونظام الصناعة 4,0. اتخذت الولايات المتحدة تدابير استباقية لإبطاء تقدّم الصين في مجال أشباه الموصلات حتّى قبل أن تبدأ الحرب التجارية المعلنة في عام 2018.

الولايات المتحدة هي الرائدة اليوم في مجال صناعة أشباه الموصلات، بينما تحاول الصين ردم الهوة الكبيرة. تظهر الإحصاءات التجارية الكثير في هذا الخصوص: كان الفائض التجاري لصالح الولايات المتحدة في هذا المجال هو 14,7 مليار دولار في عام 2010، ثمّ تقلّص إلى 3,1 مليارات في 2016، وإلى 2,1 مليار في 2018، ثمّ عاد وارتفع إلى 11,5 ملياراً في 2020. لكنّ هذه الفوائض تمّ تحقيق معظمها مع الصين، ففي 2010 شكّلت الصين منها 27,5%، ثمّ في 2016 شكّلت منها 96%، ثمّ 72% في 2020. كانت الصين تدير عجزاً مستمراً في مجال صناعة أشباه الموصلات: في 2020 وصل العجز الصيني من التجارة فيها 350 مليار دولار، وصادراتها فقط 117,1 ملياراً.

رغم أنّ الشركات الصينية تخزّن أشباه الموصلات في مواجهة حالة عدم اليقين الأخيرة في سلاسل التوريد، وعلى الرغم من أنّ الواردات الصينية قد تشمل منتجات مصمّمة من قبل الشركات الصينية، ولكنّها مصنّعة في الخارج، إلّا أنّ الإحصاءات التجارية لا تزال تعكس اعتماد الصين المفرط على الإمدادات الخارجية من أشباه الموصلات. كانت الصين أكبر سوق لأشباه الموصلات منذ 2005، لكنّ الإنتاج الصيني منها لم يمثل إلّا 15,9% من السوق البالغة 143,4 مليار دولار في 2020. علاوة على ذلك، لم تنتج الشركات التي تتخذ من الصين مقراً لها سوى 36,5% من أشباه الموصلات المصنّعة في الصين في 2020. إنتاج أشباه الموصلات معقّد ومعولم بشكل كبير. يمكن تقسيم إنتاجها إلى ثلاث مراحل: (1) التصميم، (2) التصنيع، (3) التجميع والاختبار والتغليف. مرحلة التصميم تعتمد على المعرفة الكثيفة، وتتطلّب فرقاً من المهندسين المهرة، وغالباً ما تتمّ مساعدتهم من شركات الملكية الفكرية التي تزودهم بالأدوات اللازمة. مرحلة التصنيع هي مرحلة تعتمد على رأس المال الكثيف، فتنطلّب استثمار رأس مال كبير وخبرات تكنولوجية متقدمة. بينما مرحلة التجميع تتطلّب عمالة مكثفة ومهارات فنيّة أقل. يلعب مورّدو المعدات ومورّدوا المواد الخام دوراً هاماً في المرحلتين الأخيرتين. هناك إنتاج أشباه موصلات تقوم فيه شركة واحدة بجميع المراحل الثلاث، وهناك نموذج إنتاج يعتمد على شركات التجميع الخارجية. تهيمن الولايات المتحدة على الصناعة بشكل عام، بينما تركّز الصين على الوظائف ذات القيمة الزائدة الأقل، وعلى أشباه الموصلات الأقلّ تقدماً، وهي ضعيفة بشكل شديد فيما يخصّ تصميم المعدات والتصميم الإلكتروني للبرمجيات المؤتمتة. يمكننا من هنا أن ندرك رغبة الصين بسدّ الفجوة، وعمل الولايات المتحدة على إبطاء تقدمها. لكنّ الحكومة الصينية بدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل تصاعدي منذ التسعينات، ووصلت في 2019 إلى إطلاق المرحلة الثانية من «صندوق

الاستثمار الوطني في أشباه الموصلات» بقيمة 200 مليار يوان. على الجانب الأمريكي كانت الإجراءات التقييدية قائمة منذ فترة طويلة. طبقت الولايات المتحدة منذ 1996- وفقاً «لترتيب وازينار» - سيطرة على الصادرات تمنع انتشار أشباه الموصلات المتقدمة والمدخلات اللازمة لإنتاجها. وعلى طول القرن كانت الممارسات الأمريكية تهدف إلى إبقاء الصين متخلفة جيلين تكنولوجيايين على الأقل «أي ثلاثة أو أربعة أعوام» عن صناعة أشباه الموصلات التي تسيطر عليها. ولهذا ليس ترامب من بدأ الحرب التكنولوجية، بل قام بتصعيدها فقط.

سلاح مثم بحدين

رغم أن ما يظهر على السطح يفيد بأن جميع إجراءات الأمريكيين تهدف إلى تفويض قدرات الصين، فبالنسبة للبعض في الولايات المتحدة مسألة الحرب التكنولوجية هي مسألة محلية بقدر ما هي هادفة للجم الصين. تريد بعض الفئات الحاكمة في الولايات المتحدة أن تشتت الانتباه عن الفشل الداخلي بتحميل المسؤولية للصين، وتريد بعض الفئات الأخرى الاستفادة من الخوف من الطموحات الصينية بالتطور لتجبر النخب الحاكمة على التوحد من أجل الاستثمار بشكل ضخم في البنية التحتية والتعليم والأبحاث بعد عقود من الممارسات النيوليبرالية التقشفية. بعبارة أخرى، يعلنون عن أن «لحظة سبوتنيك» ثانية قد حلت، وتحديدًا في القطاع العامل بصناعات أشباه الموصلات الذي دعا إلى برنامج دعم حكومي فدرالي بقيمة 50 مليار دولار، وإلى حوافز ضريبية لبناء قدرات تصنيع أشباه الموصلات في العقد القادم. من المهم أن ندرك عدم وجود توافق أمريكي على كيفية التعامل مع الصين، لأن الرأسماليين الأمريكيين لديهم مصالح مادية جوهرية في الدخول إلى سوق الصين العملاق وعمالتها عالية الجودة وزهيدة الثمن. صدر عدد من التقارير الأمريكية الهامة التي تحذر من أن القيود على الصادرات الأمريكية ستجبر شركات أشباه الموصلات الأمريكية على التنازل عن حصص السوق العالمية للاعبين أجانب، وبالتالي تحويل الحلقة المغلقة إلى حلقة مفرغة. هناك مخاوف واقعية أخرى أن القيود قد تساعد على تحفيز الرأسماليين الصينيين - وهم الذين اعتمدوا على الأسواق الخارجية والمدخلات التكنولوجية الفائقة، وتخصصوا في المجالات ذات القيمة الزائدة القليلة - إلى الابتكار المحلي المعتمد على الذات الذي قد يجلب نتائج عكسية على القيود، خاصة وأن الدولة الصينية قد دعت وأمنت الظروف لهذا الابتكار. من جانبها الصين، وكما أشارت في إدراكها للمشكلة، فالشركات العابرة للجنسيات تنقل التكنولوجيا القديمة التي عفا عليها الزمن إلى البلدان النامية، وعليه وكما إلى الداخل وتعتمد على الذات شدد تشي جينغينغ: لا يمكن الحصول على التكنولوجيا الجوهرية من خلال الطلب أو الشراء أو التوسل، وأن الحل هو حشد الدعم لإستراتيجية الابتكار المعتمد على الذات. وكما شهدنا، ففي مواجهة ضوابط التصدير الأمريكية، كان على الصناعات الصينية التي اعتادت الحصول على المكونات الرئيسية من السوق العالمية، أن تتطلع أكثر.

هنا يعود شئ إلى أساس انطلاق الصين منذ الفترة الماوية اي الاعتماد على الذات. ويبدو مع التجربة أن شئ عاد للاقتناع بأن فك الارتباط هو الضمان للتقدم، حتى لو بدرجات أقل سرعة بوتائر أقل حيث اقتنع أكثر بأن المركز الإمبريالي يحتكر التكنولوجيا ويصر على بقاء تقسيم تكنولوجي للعالم أي إلى مركز ومحيط³⁶.

إحدى العقبات التي واجهتها وستواجهها الصين هي الانتهازية الرأسمالية الداخلية، ففي أحد أبرز الأمثلة على ذلك، تم إنشاء مصنع ووهان هونغشين لأشباه الموصلات في 2017، والذي سوّق لنفسه بأنه المشروع الذي سيتبنى أكثر صيغ أشباه الموصلات تقدماً بحجم استثمار 20 مليار دولار. حصل المشروع بناءً على ذلك على دعم الحكومة المحلية وحصل منها على مليارات اليوان، لكن تبين منذ وقت قصير بأن الأمر احتيال من قبل مستثمرين خاصين ليس لديهم أدنى معرفة بصناعة أشباه الموصلات، وقد تم إغلاق المعمل مؤخراً دون أن ينتج ولا رقاقة واحدة.

تقسيم العمل والزامية التحول

إذا ما أخذنا بيانات وقت العمالة والقيمة الزائدة بين الصين والولايات المتحدة، يبدو من وجهة نظر تبادل العمالة الدولية مدى التفاوت المرتفع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لا تزال الصين موجودة في موقع متدنٍ في تقسيم العمالة الدولية، حيث تشترك بشكل كبير في نشاطات ذات سمات طرفية وتزود الشمال العالمي بوقت عمالة هائل. الولايات المتحدة تنزح بوضوح من الأنشطة ذات السمات شبه الاحتكارية لبلدان المركز. لدينا مثالان يمكنهما إظهار ذلك بشكل جلي: صناعة أشباه الموصلات العالمية، وسلاسل توريد شركة آبل. بالنسبة لسلسلة توريد أشباه الموصلات، فنصف القيمة الزائدة الكلية في الصناعة تحدث في مراحل التصميم التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. أما مرحلة التجميع التي تمكنت الصين من إثبات حضورها فيها، فتلتقط 6% فقط من القيمة الزائدة الكلية. بالنسبة لمنتج أي-فون الناجح، تحوز أنشطة التصميم في آبل وأنشطتها التسويقية على 58,5% من ثمن المبيع. بينما العمالة في الصين، حيث تم تجميع المنتج، فتكلفت 1,8% فقط من ثمن المبيع. تتجسد قدرة أي بلد على التقاط القيمة من شبكات الإنتاج العالمية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في 2019 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقل من سدس نصيب الفرد في الولايات المتحدة. وعند قياسه بناءً على تعادل القوة الشرائية، فالرقم بالكاد يكون الربع. منذ السبعينات خضعت الصين، المقيدة بالمنافسة الجيوسياسية والعسكرية الوحشية بين الدول،

³⁶ وهنا للمرء أن يستعيد مسألة درجت في ابيات التنمية وهي "لا يابان بعد اليابان" بمعنى أن الغرب قطع الطريق على كل العالم وبأن اليابان وحدها التي تمكنت من النجاة. ولكن كما أعلم فإن أوروبا الغربية حتى في حروبها أثناء الثورة الصناعية لم تحاصر بعضها تكنولوجيا ولم تحاصر المستوطنات البيضاء. وإذا كانت تسمح بعضها لبعض بنقل التكنولوجيا كون جميع تلك الأنظمة رأسمالية، فالصين رأسمالية أيضاً! فهل السبب عدم التأكد من كون الصين رأسمالية، أي إشرافية مخفية! أم هناك سر تحالفي آخر بين الرأسماليات البيضاء!

إلى إعادة توجيه جذري نحو تحقيق هدف واحد: النمو الاقتصادي. تمّ التسامح مع اللامساواة الاقتصادية طالما أنّ النمو الاقتصادي يمكن أن يحقق مكاسب مادية واضحة. كما يقول أريغي: المصدر الرئيسي للسلطة في عالم رأسمالي هي الثروة الوطنية مقاسة بدخل الفرد. من خلال هذا المنظور، حققت الإصلاحات الاقتصادية الصينية منذ 1978 نجاحات مذهلة. بعد النمو السريع لما يقرب من أربعة عقود، شهد الاقتصاد الصيني انخفاضاً حاداً في الربحية في السنوات الأخيرة. وفقاً للتقديرات انخفض معدل الربح على مستوى الاقتصاد الصيني من أكثر من 20% في عام 2010، إلى 12,4% في عام 2018، ومن المرجح أن تنفجر الأزمة الاقتصادية عندما يصل معدل الربحية إلى أدنى من 10% لعدة سنوات. يمكننا من هذه الزاوية أن نفهم الحرب التكنولوجية أكثر.

خلال العقد الماضي أو نحو ذلك، ارتفع المُعامل الحدي لإنتاجية رأس المال بشكل كبير من 4,9 في 2008 إلى 9,2 في 2019، ما يعكس زيادة في «لا فاعلية» الاستثمارات الجديدة— فالمرجات المرتبطة بوحدة استثمار واحدة تصبح أقل فأقل. بكلمات أخرى: كانت المنافذ التقليدية لرأس المال تتقلص، ما قاد إلى اشتداد المنافسة داخل الرأسمالية. كما أدى التغيير في ميزان القوى الطبقيّة إلى زيادة صعوبة الربحية. انخفضت حصة الربح من الدخل «أو الإنتاج» التي تذهب إلى رأس المال من 26,6% في عام 2010 إلى نسبة 24,2% في عام 2017. الأمر الذي قاد إلى ذلك هو التغيير في حصة الدخل التي تذهب إلى العمّال، والتي ارتفعت من 46% في عام 2010، إلى نسبة 50% في عام 2017، ما يعكس القوة التفاوضية للطبقة العاملة.³⁷

كانت حركة مقاومة «6-9-9» حاسمة هنا. كان موظفو شركات التكنولوجيا الصينية يمثلون شريحة عليا من الطبقة العاملة ويتمتعون بأجور مرتفعة وفرص ترقية كبيرة، وكانوا يعملون من التاسعة صباحاً إلى التاسعة مساءً مع يوم عطلة واحد وهم راضون. لكن مع تدهور آفاق نمو شركات التكنولوجيا واشتداد المنافسة في الأعوام الأخيرة، أصبحت فرص العمل والترقية للموظفين أقل، وبات العمّال أقلّ أماناً، ما أدى إلى تصاعد عدم الرضا وتصاعد حركة مقاومة ساعات العمل الطويلة. من هنا نرى بأنّه من اللازم أن يرتقي الاقتصاد الصيني وينمو. إنّها محاولة للاشتراك أكثر في الأنشطة التي كانت حكراً على المركز والاستيلاء على حصة أكبر من القيمة من شبكات الإنتاج العالمية، بحيث توفّر منافذ مربحة لرأس المال واستيعاب الطلبات المتزايدة للعمّال. يكمن هذا المنطق وراء جهود الصين لتسريع التحديث الصناعي والتقدم التكنولوجي، لكنّه يتعارض حتماً مع المصالح الأمريكية في الحفاظ على الهيمنة التكنولوجية.

³⁷ هذا يخالف أدبيات أخرى مررنا عليها تبين أن النضال النقابي العمالي ضعيفاً!!

علاقات رمادية

ألا يبدو أمراً محيراً فرض الولايات المتحدة عقوبات تجارية عدوانية ضدّ الصين، تبعاً لحقيقة أنّ الولايات المتحدة تستخرج القيمة الزائدة من بقية العالم من خلال التقسيم الدولي للعمالة؟ هناك على الأقل عاملان مهمان يدفعانها إلى ذلك:

أولاً: ركود الأجور الحقيقية للعمّال الأمريكيين وتزايد اللامساواة الهائل منذ السبعينات. أدى هذا إلى مشاعر معاداة للعولمة أدت إلى صعود نخب أمثال ترامب يدعمها العمّال تدعو لتقييد التجارة، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، ومساعدة الشركات الصناعية والتدخل بعملها، بما لا يتناسب مع الرأسماليين الذين يحققون أرباحاً كبيرة من الإنتاج المعولم. ثانياً: يرغب الرأسماليون الأمريكيون بحماية موقعهم المهيمن وتجنّب المنافسة مع الصين في الأنشطة المحتكرة من المركز، خاصة وأنّ التقدم الصيني التكنولوجي قد جعل هؤلاء الرأسماليين في حالة من انعدام الأمن، ويمكن أن نرى في ريادة شركة هواوي الصينية في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس مثلاً ممتازاً. ولا يجب أن نغفل مسألة أنّ بعض النخب الرأسمالية الصينية لديها مصلحة جوهرية في الحفاظ على النظام الدولي القائم، حيث قادت سياسة النمو الصينية الموجهة للتصدير إلى خلق أصحاب مصالح أقوىاء في الحكومات المحلية الساحلية، ومراكز التصدير الصناعي. علاوة على أنّ الصين تحاول الحفاظ على تدرّج لا يضرب الاستقرار العالمي، الأمر الذي يعني أننا بعيدون عن مواجهة مباشرة بين الصين والولايات المتحدة.³⁸ بعد توقّف التوسع الجغرافي الرأسمالي العالمي واستنزاف الرأسمالية قدرتها على التوسّع، يعني نجاح الصين في الارتقاء بالصناعة تقلص أرباح الرأسماليين في دول المركز بالضرورة. سيكون للهيمنة الأمريكية المتراجعة بالفعل موارد أقل بكثير لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية التي تزداد تعقيداً. إذا فشلت الصين في التطوير الصناعي، فسوف تنفجر أزمة الربحية ويترتب على ذلك ركود اقتصادي. لدى الصين إرث تاريخي للتحرر الوطني والثورة الاشتراكية سيساعد في حشد الطبقة العاملة المناهضة للإمبريالية لإيجاد حلول، الأمر الذي لا يتوافق مع الرأسمالية.

³⁸ ليس بوسعنا الحكم فيما إذا كان ثقل السلطة الصينية باتجاه درجة أقوى من فك الارتباط أم درجة أعمق في الحفاظ على والإنخراط في السوق العالمية عبر "النخب" الصينية التي تنتج للتصدير.

ملاحظات

هناك مسألة هامة، بعيداً عن السباق التقني المتقدم، وهي إدراك شي جينبينغ لمسألتين هامتين جداً إحداهما على الصعيد المحلي والأخرى على الصعيد العالمي:

الأولى: إدراكه لإنتهازية الراسمالية المحلية في الصين من خلال تجربة وردت أعلاه، وتفيد أنباء، ونحن ننهي هذا الكتاب، بأن هناك شركات عقارية تتلاعب في السوق وتنهار بسبب مديونيتها العالية. وهذا يدفع للتساؤل والمتابعة بمعنى: أي دور ستلعبه الراسمالية المحلية في الصين فيما يخص الصراع الطبقي.

والثانية: أن الزعيم الصيني أخذ يعود إلى فك الارتباط لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وإذا ما حصل هذا، فكأن الصين تعود مجدداً إلى الاستراتيجية التي هي أساس التطور الصيني وهي بالطبع الطريق إلى الاشتراكية. سيكون للتكتل الغربي المعادي للصين دور في عودة الصين إلى فك الارتباط ولو نسبياً وهذا يدخلها طبعاً في خيارات صعبة منها مشكلة التصدير الذي اعتادت عليه هي والسوق العالمية. بل قد تغريها السوق العالمية وخاصة بعد جوع كثير من البلدان للاستيراد كونها لا تنتج ما يكفيها وخاصة بعد جائحة كورونا. قد يعني هذا فك ارتباط مدرّوس حذر.

جولة في وجهات النظر حول علاقة الصين بالإمبريالية³⁹

إستييان ميركثانت

A Tour of Views on China's Relationship to Imperialism

لاستكمال كتاب "الصين والإمبريالية: عناصر للنقاش" ، الذي يستكشف كيفية تمييز الصين داخل النظام الإمبريالي ، يقدم هذا المقال بعض المواقف البديلة.
إستييان ميركاتانت 29 نوفمبر 2020

يمكن العثور على آراء حول مسألة الصين والإمبريالية ضمن سياق واسع. ففي جانب ، نجد مؤلفين مثل جون سميث ، الذين عبّر عن رايه في كتابه *الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين*. وهي واحدة من أكثر الدراسات شمولاً ، من منظور ماركسي ، لسلاسل القيمة العالمية كآلية تستغل من خلالها الدول الإمبريالية ("الاستغلال الفائق" ، على حد تعبير سميث) القوة العاملة في البلدان التابعة وشبه المستعمرة. في القرن الحادي والعشرين: *العولمة والاستغلال الفائق وأزمة الرأسمالية المتأخرة*. (نيويورك: مطبعة المراجعة الشهرية ، 2016). لمراجعة الكتاب ، راجع Esteban Mercatante ، "The Open Veins of the Global South" ، Left Voice ، 22 أكتوبر 2016.

لكن سميث لديه مشكلة أساسية ، وهي كيفية ملاءمة أو موضوعة/تقعيد الصين في هذا المخطط. كما قال سميث في مقابلة ، فإنه يميل إلى جعلها أقرب إلى الجنوب العالمي ، أي في فضاء يتعرض للنهب من قبل الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في البلدان الإمبريالية. وبينما يدرك وجود مجالات في الصين التي يمكن بها أن تتجاوز هذا

<https://www.leftvoice.org/a-tour-of-views-on-chinas-relationship-to-39>

<https://www.leftvoice.org/a-tour-of-views-on-chinas-relationship-to-imperialism/>

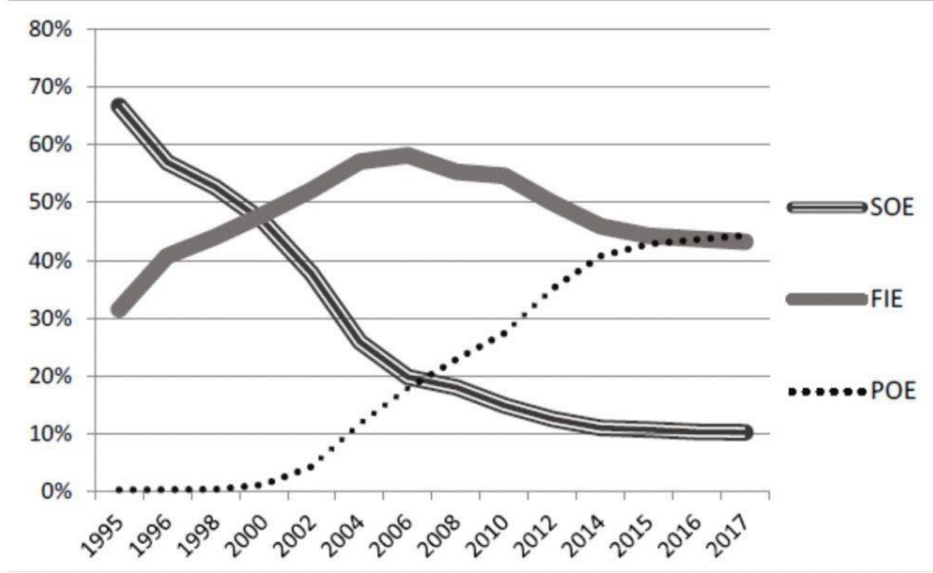
First published in Spanish on November 15 in *Ideas de Izquierda*.

Translated by Scott Cooper

الموقف ، فإنه يميل إلى تقليلها بسرعة كبيرة. (أفكار دي إيزكييردا ، 5 أغسطس 2018)

يبدأ سميث من الدور المهيمن الذي لعبه رأس المال الأجنبي ولا يزال يلعبه في التجارة الخارجية للبلاد ، والذي يعد في الوقت نفسه مفتاحًا أساسيًا للقوة الاقتصادية للصين حيث حول البلاد إلى "الدائن" العظيم لكوكب الأرض.

Enterprise Type of China's Total Exports, 1995–2017



Note: SOE=State-Owned Enterprise; FIE=Foreign-Invested Enterprise; POE=Privately Owned Enterprise
Source: Sean Kenji Starrs, "Can China unmake the American making of global capitalism?," in *Socialist Register: A World Turned Upside Down?*, Leo Panitch and Greg Albo, eds. (London: The Merlin Press, 2019); author's calculations from China's Custom Statistics, 1995–2017.

تعمل الشركات متعددة الجنسيات إما مع الشركات التابعة لها أو عن طريق التعاقد مع شركات التوريد ؛ بطريقة أو بأخرى ، فإنهم يشاركون في استغلال القوة العاملة الصينية التي يدفعون لها أجورًا أقل من أجور الطبقة العاملة في بلدانهم الأصلية أو حتى في بلدان أخرى تابعة وشبه مستعمرة.

يصف Minqi Li وضع الصين في نفس الخانة (الصين وأزمة القرن الحادي والعشرين (نيويورك: مطبعة بلوتو ، 2016) حيث يبدأ من نظرية النظام العالمي لإيمانويل والرشتاين ، الذي درس تاريخ الرأسمالية كسلسلة من الدورات الطويلة وذكر أن النظام العالمي منظم على شكل مركز ، ومحيط يستغله المركز ، وشبه محيط بين الإثنين يتم استغلاله جزئيًا ولكنه يشارك أيضًا في استغلال مناطق أخرى ، ويلعب دور

"توسيد/مخدة مريحة" واستقرار في نظام الهيمنة. يؤكد لي أن الصين لا تزال موجودة في الأطراف ، ولكن ما يعنيه بـ "المحيط" يجب توضيحه. إنه لا يشكك في الدور المركزي البارز الذي لعبته الصين في النظام العالمي، يشير إليه على أنه هامشي بسبب الطريقة التي تخسر بها الدولة في نهاية المطاف في تبادلاتها مع القوى العالمية ، والتي تنقل إليها فائضها.

تستند حجة لي إلى "مصطلح العمل التجاري" الذي "يخبرنا عن درجة مكاسب الدولة أو خسارتها من خلال التبادل غير المتكافئ في النظام الرأسمالي العالمي". يجادل لي أنه في حين أن الصين قد عدلت بشكل إيجابي شروط العمل الخاصة بها في التجارة مع البعض ومنها مناطق (شرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا) ، تحتفظ بشروط عمل غير مواتية للتجارة مع بقية العالم. بعبارة أخرى ، في مخططه ، أصبحت الصين "مستغلًا" صافيًا في تجارتها مع شرق آسيا ، وجنوب شرق آسيا ، والاقتصادات الطرفية الأفريقية ، " ولكن العكس هو الصحيح مع الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط ، وحتى أمريكا اللاتينية. ومع ذلك ، أشار لي إلى أنه من المحتمل جدًا بل قريبًا جدًا ، "من المرجح أن تتحول شروط التجارة الصينية للعمالة بشكل إيجابي ليس فقط ضد جميع الاقتصادات الطرفية ولكن أيضًا ضد معظم الاقتصادات شبه الطرفية. بحلول ذلك الوقت ، سوف تصبح الصين دولة شبه هامشية/طرفية. " لعمليات النظام الرأسمالي العالمي وقد توجي بأن ... النظام الرأسمالي العالمي قد وصل إلى حدوده القصوى ". أي أنه سيمثل زعزعة استقرار النظام بحيث يهدد بانهياره ، في حين أن لي ، على عكس سميث ، يضع الصين في وضع التبعية ، فإنه يصف تقدمها بأنه لا يمكن كفته ويذكر أن النظام لا يمكنه معالجته وفقًا للشروط الحالية.

إلى أي مدى تصف هذه المواقف المكانة الموضوعية للصين اليوم؟ من الصحيح أن نشير إلى أن القوة العاملة الصينية لا تزال تُستغل من قبل رأس المال الإمبريالي - الاستغلال الذي يشارك فيه أيضًا رأس المال الصيني المحلي - وأن الاستثمار والتجارة مع العملاق الآسيوي مصدرًا لأرباح متزايدة لرأس المال العالمي والدول الإمبريالية. لكن الصين تمكنت ، جزئيًا على الأقل ، من مبادلة الأرباح التي جنتها للشركات متعددة الجنسيات بظروف مواتية لتطوير قواها الإنتاجية الخاصة ، في مقابل شيء لم تحصل عليه أية دولة أخرى تابعة. أدى الجذب الهائل لرأس المال لاقتصادها والعملات التي تحوزها من التجارة الخارجية التي توفرها احتياطات بنك الشعب الصيني إلى تغذية البلاد بالموارد لاستثماراتها الخاصة في الخارج وبناء سياج احتواء لمنع البلاد من المرور بفترة مماثلة. للأزمة الآسيوية في أواخر التسعينيات. وبهذا المعنى ، لا تكرر الصين أنماط التبعية للدول الفقيرة أو النامية الأخرى التي لا يؤدي فيها الاستثمار الأجنبي أو التصنيع الموجه للتصدير في النهاية إلى قفزة نوعية في مستوى التنمية ،

باستثناء الخصائص التي تفسر في الغالب من خلال الظروف الجيوسياسية الاستثنائية. (صوت اليسار ، 13 سبتمبر 2020).

تضاف سببان لتحقيق هذه النتيجة. الأول يتعلق بحجم جذب رأس المال والصادرات التي تولدها الصين ، حتى عندما تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات على جزء كبير من قيمة السلسلة نتيجة لتلك الموارد. - وفوق كل ذلك العملة الأجنبية - التي تُركت وراء التوازن المحلي للاستثمار لا تزال ضخمة من حيث القيمة المطلقة ، مما يخلق وضعًا محتملاً مربحًا لكل من رأس المال الإمبريالي والبيروقراطية الصينية. والثاني هو أن الاستمرارية النسبية للعناصر الموروثة من الاقتصاد المؤمم ، مثل احتكار معين للتجارة الخارجية والقطاع المالي الذي لا يزال منفصلاً تمامًا عن التمويل العالمي ، يحد من تدفق الفائض.

أدى حجم الاستثمارات التي تم اجتذابها من الخارج ، بالإضافة إلى استثمارات الشركات العامة في الصين ، إلى إحداث تأثيرات متسلسلة ، وتوسيع "الإنتاج من أجل الإنتاج" - إنشاء قطاعات إنتاجية جديدة لا تهدف فقط إلى تصدير السلع التامة الصنع إلى البلدان الأخرى ولكن أيضًا إلى إمداد نظام إنتاجي معقد بشكل متزايد. يضاف إلى جهود البيروقراطية (التي غالبًا ما تكون فاشلة ولكنها ناجحة في بعض الأحيان) للارتباط بشركات أجنبية كوسيلة للحصول على التكنولوجيا مباشرة أو سرقتها ، وقد سمح هذا بزيادة مستوى التنمية بشكل كبير إلى ما هو أبعد من أي شيء شوهد في بلد هامشي خلال الفترة الماضية. خلال القرن الماضي أو حتى الآن في القرن الحالي - على الرغم من أن هذا قد سار جنبًا إلى جنب مع هيمنة رأس المال الأجنبي على التجارة الخارجية للصين. إن كون القوة العاملة في الصين "مستغلة بشكل كبير" من قبل رأس المال الأجنبي وأن مثل هذا الاستغلال كان أساسيا للصين "لتسلق السلم الاقتصادي" هما وجهان لعملة واحدة.

هناك موقف آخر هو أن الصين ستستمر في صعودها الاقتصادي لتضع نفسها بين القوى الرأسمالية العظمى ، ولكن كما كتب Ho-fung Hung ، فإن الصين "بعيدة كل البعد عن أن تصبح قوة تخريبية من شأنها أن تحول النظام النيوليبرالي الحالي لأن الصين نفسها هي واحدة من أكبر المستفيدين من هذا النظام. "The China 10 Boom: Why China Will Not Rule the World (New York: Columbia University Press ، 2016) ، 180. لمراجعة الكتاب ، انظر Esteban Mercatante ، "China no dominará el mundo" ، ؟ " ؟ " [ألن تحكم الصين العالم؟]" ، 33 Ideas de Izquierda ، سبتمبر 2016).

يؤكد هونغ على تمسك الصين بجميع الجوانب التي تدفع الصين للحفاظ على مشاركتها في الحفاظ على النظام الحالي ، بما في ذلك بأن وقف تمويل الولايات المتحدة يمثل

خطراً على الصين نفسها. لكن فرضيات الكتاب غدت في موضع سييء للغاية في السنوات الأربع منذ نشره ، حيث تصاعدت المواجهة بين البلدين. في موقف معاكس لموقف هونغ ، نجد النظرية القائلة بأن الصين لا تصعد بالفعل بشكل لا يمكن كيبته فحسب ، بل إنها تفعل ذلك من خلال لعب دور حميد في النظام العالمي - أي بشكل "تخريبي" مؤثر في النظام الإمبريالي. هذا ما يقترحه جيوفاني أريغي مقتطفاً في عمله (*آدم سميث في بكين* 11 آدم سميث في بكين (لندن: فيرسو ، 2007). لقد حدد عناصر في تاريخ الصين قبل الغزوات الأوروبية لتحديد وجود اقتصاد السوق غير الرأسمالي - أي غير الاستغلالي -. وهو يجادل بأن هذا ، وليس الإصلاح البرجوازي ، هو ما يمكن أن يطفو على السطح الآن وهو ما ستعرضه الصين على بقية العالم. على مدى عقود ، وضع أريغي أطروحة حول ما سيتبع/الخلافة المهيمنة التي تؤكد أن الرأسمالية تطورت من خلال دورات متزايدة بشكل متزايد ، حيث هيمنت على التوالي دول المدن الإيطالية ، وهولندا ، وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة في نهاية المطاف ، وفرض كل منها مجموعات مختلفة من التنظيم الاقتصادي.⁴⁰ ويخلص إلى أن "ما سيأتي/الخلافة" الجديدة ستغلق الدورة لأنها لن تكون رأسمالية. من دون أن ننسب إلى العناصر النظرية الأكثر غرابة في التجارة غير الرأسمالية للصين ، فإن فكرة أريغي القائلة بأن هذا البلد يمكن أن يكون ثقلاً موازناً للإمبريالية الأمريكية والأوروبية يجري الأخذ بها اليوم من زوايا مختلفة. ديفيد هارفي - الذي تعتمد رؤيته لـ "الإمبريالية الجديدة" علانية على مفاهيم أريغي للعلاقة بين القوة الاقتصادية والإقليمية ، على الرغم من أن هارفي أعاد صياغتها - اقترح ذات مرة شيئاً على هذا المنوال. نرى ذلك بشكل خاص في التيارات السياسية التي تقترح ، من الأطراف ، تطوير شراكة مع الصين.

أخيراً ، هناك أشخاص مثل أو لونغ يو يشيرون إلى المسار الإمبريالي للصين بينما يؤكدون أنه لم يتم استكمالها. السبب الأول هو الاندماج الوطني المعلق. يقول يو: قبل أن تتمكن الصين من تحقيق طموحها الإمبراطوري ، يتعين عليها التخلص من عبء الإرث الاستعماري ، أي الاستيلاء على تايوان وإنجاز المهمة التاريخية للحزب الشيوعي الصيني المتمثلة في التوحيد الوطني أولاً. لكن هذا سيجعلها بالضرورة في صراع مع الولايات المتحدة عاجلاً أم آجلاً. ومن ثم ، فإن قضية تايوان تحمل في نفس الوقت كلا من بُعد الدفاع عن النفس للصين (حتى تعترف الولايات المتحدة بأن تايوان

⁴⁰ The Long Twentieth Century by Giovanni Arrighi and Empire by Toni Negri and [Michael Hardt ، Autumn 2001. On Arrighi's «Estrategia Internacional» ، انظر Paula Bach «China: de Giovanni Arrighi al General norteamericano Clark» من جيوفاني أريغي إلى الجنرال الأمريكي كلارك]] ، La Izquierda Diario ، 25 أكتوبر 2014.

"جزء من الصين") وأيضاً تنافس إمبريالي مؤقت. لكي "تتوحد مع تايوان" ولا نتحدث عن طموح عالمي ، يجب على بكين أولاً التغلب على نقاط الضعف المستمرة للصين ، خاصة في مجال التكنولوجيا واقتصادها وافتقارها إلى الحلفاء الدوليين.

يضيف يو:

الصين قوة دولة رأسمالية مميزة وقوة توسعية ، وهي ليست على استعداد لأن تكون شريكاً من الدرجة الثانية للولايات المتحدة. فالصين بالتالي جزء من النيوليبرالية العالمية وهي أيضاً قوة دولة رأسمالية تقف بمعزل عنها. هذا المزيج الغريب يعني أنه يستفيد في نفس الوقت من النظام الليبرالي الجديد ويمثل تحدياً له " .

بيير روسيت مؤلف آخر يتشابه موقفه مع Yu.14International Viewpoint ، 22 يوليو 2014.

كما نرى ، لا يمكن أن تكون المواقف بشأن موقف الصين من القوى الإمبريالية أكثر تبايناً. كما قلت ، فإن اعتبار الصين كدولة إمبريالية في طور التكوين أو قيد الإنشاء يبدو أفضل طريقة لفهم وضع لا يزال يحتوي على عناصر انتقالية ، ولكنه يشير في الوقت نفسه إلى الاتجاه الذي تتحرك فيه الصين - على الرغم من أن نجاحها في هذا التعهد غير مضمون بأي حال من الأحوال.

ملاحظات:

إن توقعات سميث بأن الصين سترتفع إلى شبه محيط مما يهدد النظام العالمي وتوقعات لي بأنها ستبقى تابعة لا يقدمان كثيراً في تحديد مسار تطور الصين. بينما يرى Ho-fung Hung ، أن الصين "بعيدة كل البعد عن أن تصبح قوة تخريبية من شأنها أن تحول النظام النيوليبرالي الحالي لأن الصين نفسها هي واحدة من أكبر المستفيدين من هذا النظام. لكنه لم يحسب بأن الأمر ليس فقط في حدود رغبة أو مصلحة أو مخطط الصين، فما تقوم به أمريكا منذ فترة ترامب ، بل حتى أباما، قلبت هذا راساً على عقب. وبالمقابل، فإن تفاؤل أريغي يوحى بأن الصين تأخذ العالم باتجاه تأكيد أن النظام الاقتصادي الراسمالي هو الأخير!

ما يقوي وضع الصين هو جذب راس المال الأجنبي اي توفر سيولة والتصدي للخارج وتحكم الدولة بالتجارة الخارجية جنب الصين ازمة الآسيويات وخاصة أن الربح تم تقاسمه بين الشركات الصينية والشركات الأجنبية! والثاني هو أن الاستمرارية النسبية للعناصر الموروثة من الاقتصاد المؤم ، مثل احتكار معين للتجارة الخارجية والقطاع المالي الذي لا يزال منفصلاً تماماً عن التمويل العالمي.

هذا ما يقترحه جيوفاني أريغي مقتطفاً في عمله (*آدم سميث في بكين* ، لندن: فيرسو ، 2007). لقد حدد عناصر في تاريخ الصين قبل الغزوات الأوروبية لتحديد وجود

اقتصاد السوق غير الرأسمالي - أي غير الاستغلالي - وهو يجادل بأن هذا ، وليس الإصلاح البرجوازي ، هو ما يمكن أن يطفو على السطح الآن وهو ما ستعرضه الصين على بقية العالم... ويخلص إلى أن "ما سيأتي/الخلافة" الجديدة ستغلق الدورة لأنها لن تكون رأسمالية.

يو يضع الصين في خانة أضعف وهي أن عليها قبل ان تصبح امبراطورية ان تحرر تايوان، وهذا براينا يعني:

- احتمال الصراع مع الولايات المتحدة التي هي بهذا الاتجاه
- ناهيك عن تخلفها التكنولوجي وافتقارها للحلفاء
- يضيف يو:

● الصين قوة دولة رأسمالية مميزة وقوة توسعية ، وهي ليست على استعداد لأن تكون شريكاً من الدرجة الثانية للولايات المتحدة. فالصين بالتالي جزء من النيوليبرالية العالمية وهي أيضاً قوة دولة رأسمالية تقف بمعزل عنها. هذا المزيج الغريب يعني أنه يستفيد في نفس الوقت من النظام الليبرالي الجديد ويمثل تحدياً له " . هل نحن أمام حالة وسطية أهي برامجانية أم انتهازية؟

بيير روسيت مثل انترناسيونال فيو بوينت يقطع بأن الصين إمبريالية في طور التكوين بغض النظر عن عناصر نجاحها.

هذا التضارب في التحليلات قد يأخذنا إلى أمرين:

الأول: أن المسار العملي للصين يحول دون أن نصل إلى قرار علمي قطعي بطبيعة النظام ومآله وليس إلى قرار أو حكم إيديولوجي أو سياسي، بينما يأخذنا التحليل الطبقي لموقف يؤكد رأسمالية الصين ويحذر من تحولاتها إمبريالياً. والثاني: أن علينا النظر إلى الصين في سياق الدول أو الأمم التي لم تأخذ طريقاً رأسمالياً بمعنى اللحاق وكيف يمكن تغيير مسارها باتجاه:

- التنمية بالحماية الشعبية
- وفك الارتباط
- والاشتراكية.

وكيف يمكن توظيف الصين لصالح هذا ال

ليست الصين إمبريالية ولا جزء من جنوب الكرة الأرضية⁴¹

ريتشارد فيدلر

China: Neither imperialist nor part of the Global South

أثار اندماج الصين في النظام الرأسمالي العالمي العديد من التحليلات النقدية بين اليسار الماركسي. السؤال الأكثر مناقشة بسيط ولكنه أساسي: هل الصين اشتراكية أم رأسمالية؟ بعضها لا ليس فيه. على سبيل المثال ، ينص "بيان" تم نشره مؤخرًا لمجموعة تركزت في جامعة مانيتوبا بشكل كبير على أنه "لا يوجد بلد يمثل تقدم الشعب العامل - اقتصاديًا وتكنولوجيًا وبيئيًا واجتماعيًا - أكثر من الصين ...". الحزب الشيوعي الحاكم فيها "جعل الصين الدولة التي لا غنى عنها في نضال البشرية من أجل الاشتراكية ، حيث قدم المساعدة والإلهام كمثال جدير ببلد يسعى إلى الاشتراكية" ، وبشكل أكثر دقة ، شكل من أشكال "اشتراكية السوق".

يختلف محللون آخرون بشدة مع هذه الصورة الفرحة. يجادل البعض بأن الصين ما بعد الماوية قد شهدت ثورة مضادة تصنف البلاد الآن كقوة إمبريالية كبرى ، في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في وزنها الجيوسياسي ، بينما لا يزال آخرون - لسوء الحظ ، عدد قليل جدًا - يبتعدون عن هذه البدائل الثنائية لـ الانخراط في فحص ديالكتيكي للواقع الجيوسياسي المتطور وسبر غور تطور القوى الاجتماعية المتضاربة داخل التكوين الاجتماعي الصيني.

Monday, September 6, 2021⁴¹

<https://lifeonleft.blogspot.com/2021/09/china-neither-imperialist-nor-part-of.html>

https://mail.google.com/mail/u/0?ui=2&ik=cb6cc82c4d&attid=0.1&permmsgid=msg-f:1706464047679423816&th=17ae940297e84548&view=att&disp=inline&realattid=f_krmeex7m0

ومن الأمثلة البارزة على المجموعة الأخيرة من العلماء الاقتصادي الماركسي الأرجنتيني كلاوديو كاتز. في المقالة التالية ، التي ظهرت أولاً على موقعه على الويب (ترجمتي) ، حصر كاتس تحليله في تقييم موقع الصين داخل كوكبة القوى الوطنية العالمية. أتبعها أدناه بروابط لسلسلة من المقالات التي نشرها كاتس في عام 2020 تناقش ، من بين أمور أخرى ، تطور العلاقات الطبقيّة الداخلية في الصين في فترة ما بعد الماويين.

China: Neither imperialist nor part of the Global South

By Claudio Katz

الصين: ليست إمبريالية ولا جزء من جنوب الكرة الأرضية

كلاudio كاتس

نبذة مختصرة

الوضع الجيوسياسي للصين محل جدل متزايد. إن تقديمها كقوة إمبريالية يقوم على مقارنات خاطئة تتعاضى عن الطريقة التي يقترن بها توسعها الإنتاجي بضبط النفس الجيوسياسي، حيث يتم تعريف الصورة الإمبراطورية من خلال أعمال الهيمنة الدولية وليس من خلال المعايير الاقتصادية.

تعرض الصين ملامح إمبراطورية قيد التكوين ، ولكن فقط في شكل جنيني حيث تؤثر حدود استعادتها للرأسمالية في الدرجة التي تشبه بها الإمبراطورية. إنها تستفيد من اعتماد أمريكا اللاتينية على صادرات المواد الخام ، لكن تدخلها هناك بعيد كل البعد عن تدخل الولايات المتحدة.

إن التوترات التي تولدها الرأسمالية في الصين تخفيها آراء متساهلة تتجاهل عدم توافق هذا النظام مع العولمة الشاملة. وتتعارض علاقاتها التجارية والاستثمارية الحالية مع دعوات التعاون. الصين ليست جزءاً من جنوب الكرة الأرضية. إنها متورطة في اختلالات الاقتصاد المتقدم وتوتراته كدائن. يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات محتملة على المدى المتوسط.

إن الطابع الإمبريالي للولايات المتحدة حقيقة لا جدال فيها في الجغرافيا السياسية المعاصرة. ومن ناحية أخرى ، فإن تمديد/سحب هذا التأهل إلى الصين ، يثير نقاشات عاطفية.

نهجنا يسلط الضوء على عدم التناسق بين المتنافسين: صورة واشنطن العدوانية ورد فعل بكين الدفاعي. بينما تسعى الولايات المتحدة إلى استعادة هيمنتها العالمية المتعثرة ،

تحاول الصين الحفاظ على النمو الرأسمالي دون مواجهات خارجية. كما أنها تواجه قيودًا تاريخية وسياسية وثقافية خطيرة تلجم قدرتها على التدخل بقوة على نطاق عالمي. هذا هو السبب في أنه لا يمكن تصنيفها في الوقت الحالي كجزء من نادي الإمبراطوريات (كاتز ، 2021).

هذا يتناقض مع المقاربات التي تصف الصين بأنها قوة إمبريالية أو مفترسة أو مستعمرة. كما يحدد الدرجة التي تقترب بها من هذه الحالة ، وما هي الشروط اللازمة للحصول عليها.

في رأينا ، تجاوزت الصين وضعها القديم كدولة متخلفة وهي الآن دولة أساسية بين الاقتصادات المركزية في العالم. وهذا يسمح لها بالحصول على تدفقات كبيرة من القيمة الدولية والاستفادة من توسعها مع الوصول إلى الموارد الطبيعية من الأطراف. بسبب موقعها في التقسيم الدولي للعمل فهي لا تشكل جزءًا من جنوب الكرة الأرضية.

تشارك وجهة النظر هذه في الاعتراضات المختلفة التي أثرت لتحديد الصين كإمبريالية جديدة. لكنها تشكك في تقديم الصين باعتبارها مجرد مهتم فقط بالتعاون أو العولمة الشاملة أو التغلب على تخلف شركائها. تساعد مراجعة جميع الحجج التي تتم مناقشتها في توضيح اللغز المعاصر المعقد لمكانة الصين الدولية. الصين لم تتبع سياسة الاقتحام كما تفعل الولايات المتحدة وأوروبا ولا تحمي أعمالها كفرنسا بالقوة ولا تتدخل في السياسات المتفجرة في أفريقيا.

مقارنات غير كافية

تنسب الأطروحات التي تفترض الاصطفاف الإمبراطوري الكلي للصين ذلك إلى تحول ما بعد الماويين الذي بدأه دينغ شياو بينغ في الثمانينيات. وهم يعتقدون أن هذا المنعطف أسس نموذجًا للرأسمالية التوسعية يلبي جميع خصائص الإمبريالية. وهم يجادلون بأن هذا يؤكد الخضوع الاقتصادي للقارة الأفريقية من قبل الصين. وهم يستنكرون الخطاب المنافق المستخدم لإخفاء تكرار القمع الأوروبي القديم (Turner ، 2014: 65-71).

لكن هذا يتجاهل الاختلافات الكبيرة بين الحالتين. الصين - على عكس فرنسا - لا ترسل قوات إلى الدول الأفريقية لحماية أعمالها. تتناقض قاعدتها العسكرية الوحيدة ، في مركز تجاري ، جيبوتي ، مع مجموعة المنشآت التي تم تركيبها في إفريقيا من قبل الولايات المتحدة وأوروبا.

تتجنب الصين الانخراط في السياسات المتفجرة للقارة الأفريقية ومشاركتها في "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة" لا تمنحها مكانة إمبراطورية. من الواضح أن عددًا لا يحصى من الدول خارج هذه الفئة ، مثل أوروغواي ، تساهم بقوات في بعثات الأمم المتحدة.

ومن الأمور المثيرة للجدل أيضًا مقارنة الصين بالمسار الذي اتبعته ألمانيا واليابان خلال النصف الأول من القرن العشرين (Turner، 96-100: 2014). هذه ليست دورة تتفق مع الحقائق. يتعين على الصين حتى هذه النقطة أن تتجنب اتخاذ مسار الترويج للحرب الذي سلكه أسلافها. لقد حققت شهرة اقتصادية مثيرة للإعجاب ، مستفيدة من الفرص التنافسية التي واجهتها العولمة. لا تشارك في الإكراه للغزو الإقليمي المرتبط بال رأسمالية الألمانية أو اليابانية. طورت الصين في القرن الحادي والعشرين أشكال إنتاج معولمة لم تكن موجودة في القرن الماضي. وقد منحها ذلك نفوذاً جديداً وغير مسبوق لتوسيع اقتصادها بأنماط من التقدير الجيوسياسي لم يكن من الممكن تصورها في الماضي.

تمتد المقارنات الخاطئة أيضًا إلى ما حدث في الاتحاد السوفيتي. يقال إن الصين تؤسس الرأسمالية بطريقة مماثلة وتستبدل "الإمبريالية الاجتماعية" بالأممية. هذه مقدمة للسياسة الإمبريالية التقليدية (Turner، 46-47: 2014).

لكن الصين لم تحذو حذو الاتحاد السوفياتي. لقد فرضت قيودًا على استعادة الاقتصاد الرأسمالي وحافظت على النظام السياسي الذي انهار في البلد المجاور. كما يلاحظ أحد المحللين عن حق ، فإن إدارة تشي جينبينغ Xi Jinping كانت موجهة طوال الوقت من خلال هوس تجنب التفكك الذي عانى منه الاتحاد السوفيتي (El Lince) 2020 . تمتد الخلافات حاليًا إلى التضاريس/المجالات العسكرية الأجنبية. لم تتخذ الصين أي إجراء مماثل للانتشار العسكري الموسكوفي في سوريا أو أوكرانيا أو جورجيا. هناك قراءة خاطئة مستوحاة من نص واسع الانتشار للماركسية الكلاسيكية ، كتاب لينين *الإمبريالية* حيث تستخدم لوضع الصين في المعسكر الإمبريالي. يقال إن الصين تتوافق مع الخصائص الاقتصادية المدرجة في ذلك الكتاب ، مثل وزن الصادرات الرأسمالية ، وحجم احتكاراتها ، ووجود مجموعات مالية (Turner، 1-4: 2014، 25-31، 48-64). لكن هذه السمات الاقتصادية غير كافية لتحديد مكانة الصين الدولية في القرن الحادي والعشرين. من المؤكد أن الثقل المتزايد للاحتكارات أو البنوك أو رأس المال المُصدَّر يزيد من حدة التنافس والتوتر بين القوى. لكن تلك الصراعات التجارية أو المالية لا تُبين المواجهات الإمبريالية أو تحدد الوضع الخاص لكل بلد في نمط الهيمنة العالمية. تحتل سويسرا وهولندا وبلجيكا مكانة مهمة في الترتيب الدولي للإنتاج والتبادل والائتمان ، لكنها لا تلعب دورًا رائدًا في المجال الإمبريالي. تلعب فرنسا وإنجلترا دورًا بارزًا في هذا المجال ، لكن هذا لا يُستمد بشكل صارم من أسبقتهما الاقتصادية. تعتبر ألمانيا واليابان من عمالقة الاقتصاد ، لكن تدخلهما محصور إلى حد كبير في هذا المجال.

على عكس منافسيها ، حققت الصين مكانتها في النظام العالمي دون اللجوء إلى الأمولة النيوليبرالية. علاوة على ذلك ، فإن نموذجها لا يشبه النموذج المصرفي الألماني في أوائل القرن العشرين الذي درسه لينين.

حالة الصين فريدة من نوعها أكثر من ذلك بكثير. إن كثرة الاحتكارات على أراضيها يتوافق ببساطة مع وجود مثل هذه التكتلات في أي بلد. وكذلك أيضًا مع تأثير رأس المال المالي ، الذي يلعب دورًا أقل مما يلعبه في الاقتصادات الكبيرة الأخرى. صحيح أن تصدير رأس المال - الذي خصه لينين بصفته خاصة بارزة في عصره - هو سمة مهمة للصين اليوم. لكن تأثيرها يؤكد ببساطة العلاقة المهمة للبلاد بالرأسمالية العالمية.

لم تساعد أي من المقارنات مع النظام الاقتصادي السائد في القرن الماضي في تحديد مكانة الصين الدولية. على الأكثر تساعدنا على فهم التغييرات المسجلة في عمل الرأسمالية. يتطلب الأمر نوعًا آخر من التفكير لتوضيح ما يحدث في الجغرافيا السياسية العالمية.

الإمبريالية هي سياسة هيمنة تمارسها القوى العالمية من خلال دولها. إنها ليست مرحلة دائمة أو نهائية للرأسمالية. توضح كتابات لينين ما حدث قبل قرن من الزمان ، ولكن ليس مجرى الأحداث الأخيرة الذي تم تطويرها في مكان بعيد جدًا عن إحدى الحروب العالمية المعقدة.

يؤدي الاستخدام الدوجمائي لهذا الكتاب/ كتاب لينين إلى البحث عن أوجه تشابه قسرية بين الصراع الحالي بين الولايات المتحدة والصين وبين اشتعال الحرب العالمية الأولى. حيث يُنظر إلى الصراع المعاصر على أنه مجرد تكرار للمنافسات بين الإمبريالية بين الحربين.

يتم استنكار عسكرة الصين لبحر الصين الجنوبي باستخدام مقارنة مماثلة. يقال إن شي جين بينغ يسعى لتحقيق نفس الأهداف التي غطتها ألمانيا في الاستيلاء على أوروبا الوسطى أو اليابان في غزو جنوب المحيط الهادئ. ولكن تم التغاضي عن حقيقة أن التوسع الاقتصادي الصيني حتى الآن قد تحقق دون إطلاق طلقة واحدة خارج حدودها. يُنسى أيضًا أن لينين لم يزعم أنه يطور دليلاً تصنيفياً للإمبريالية على أساس النضج الرأسمالي لكل قوة. لقد أكد ببساطة على النزعة العسكرية الكارثية في عصره دون تحديد الشروط التي كان على كل من المشاركين في هذا الصراع الوفاء بها من أجل التأهل كجزء من النظام العالمي الإمبريالي. على سبيل المثال ، وضع قوة متخلفة اقتصاديًا مثل روسيا ضمن تلك المجموعة بسبب دورها النشط في حمام الدم الحربي. تحليل لينين للإمبريالية الكلاسيكية هو انجاز نظري له أهمية كبيرة ، ولكن هناك حاجة إلى صندوق أدوات آخر لتوضيح دور الصين الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين.

حالة محتملة فقط

إن المفاهيم الماركسية الأساسية عن الرأسمالية أو الاشتراكية أو الإمبريالية أو معاداة الإمبريالية ليست كافية لوصف السياسة الخارجية للصين. هذه المفاهيم توفر فقط نقطة انطلاق. هناك حاجة إلى مفاهيم إضافية لحساب مسار البلاد. إن تحولها إلى "ثاني أكبر اقتصاد في العالم" (Turner، 2014: 23-24) لا يكفي لاستنتاج الوضع الإمبراطوري، أو التأكد من الألغاز التي ينطوي عليها الأمر.

والأكثر نجاحًا هو البحث عن المفاهيم التي تسجل تعايش التوسع الاقتصادي الهائل للصين مع بعدها الكبير عن تفوق الولايات المتحدة. إن صيغة "إمبراطورية/إمبريالية قيد التكوين" هي محاولة لتصوير مكانتها، حيث لا يزال نموها بعيدًا عن هيمنة أمريكا الشمالية.

لكن المحتوى المحدد لهذه الفئة مثير للجدل. البعض على استعداد لتخصيص نطاق أكثر تقدمًا من النطاق الجنيني. من وجهة نظرهم، فإن الصين تسير بالفعل على المسار السريع نحو التصرف كقوة إمبريالية. ويقولون إن القاعدة العسكرية في جيبوتي، وبناء جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي، وإعادة أو إنقلاب توجه القوات المسلحة إلى هجومي دليل على حدوث تحول.

وفقًا لهذا الرأي، أدت عدة عقود من التراكم الرأسمالي المكثف الآن إلى بداية مرحلة إمبراطورية (روسيت، 2018). يقترب هذا التقييم من التناقض النموذجي بين القطب الإمبراطوري المهيمن (الولايات المتحدة) وقوة إمبريالية أخرى في صعود (Turner، 2014: 44-46).

لكن لا تزال هناك اختلافات نوعية كبيرة بين القوتين. ما يميز الصين عن نظيرتها في أمريكا الشمالية ليس الدرجة التي بلغها النموذج نفسه. لم تكمل الصين بعد استعادة الرأسمالية الخاصة بها قبل أن تتمكن من الشروع في المغامرات الإمبريالية التي يقوم بها منافسها.

يمكن لمصطلح "إمبراطورية في التكوين" أن يشير إلى الطابع الجنيني لذلك الحمل. لكن هذا المفهوم لن يكون ذا معنى إلا إذا تخلت الصين عن استراتيجيتها الدفاعية الحالية. تُظهر الرأسمالية النيوليبرالية هذا الاتجاه في استثماراتها في الخارج وطموحاتها التوسعية. ومع ذلك، لكي ينتصر هذا الفصيل، سيتعين على الصين إخضاع الفصيل المعارض، الذي يفضل التنمية الداخلية ويحافظ على الطريقة الحالية للنظام السياسي.

الصين إمبراطورية في طور التكوين فقط من حيث الشروط المحتملة. يأتي ناتجها المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية في العالم، وهو المصنع الرئيسي للسلع الصناعية، ويتلقى أكبر حجم من الأموال. لكن هذا الثقل الاقتصادي ليس له علاقة مماثلة في المجال الجيوسياسي العسكري الذي يحدد الوضع الإمبراطوري.

توجهات لم يتم حلها

رأي آخر هو أن الصين لديها كل خصائص القوة الرأسمالية ولكنها متخلفة في تطوير صورة إمبريالية مهيمنة. في وصفه للنمو المذهل للاقتصاد الصيني ، يشير إلى الحدود التي تواجهها الدولة من أجل تحقيق مركز رابح في السوق العالمية. وتلاحظ القيود التي تواجهها تقنيًا مقارنة بمنافسيها الغربيين.

من هذا الغموض نخلص إلى أن الصين هي "دولة رأسمالية تابعة ذات سمات إمبريالية". فهو يجمع بين القيود المفروضة على استقلاليتها (التبعية) والمشاريع الطموحة للتوسع الأجنبي (الإمبريالية) (تشينغو ، 2021).

ولكن في حين أن هذا الرأي صحيح في تحديد الصين موقعًا وسيطًا ، إلا أنه يتضمن خطأ مفاهيميًا. التبعية والإمبريالية مفهومان متضادان لا يمكن دمجهما في صيغة مشتركة. لا يمكننا أن نشير إليهما - كما نفعل في التمييز بين المركز والأطراف - كديناميات اقتصادية لنقل القيمة أو التسلسلات الهرمية في التقسيم الدولي للعمل. هذا هو السبب في استبعاد النمط المحدد الذي نجده في شبه المحيط.

تفترض التبعية وجود دولة تخضع لأوامر أو متطلبات أو شروط خارجية ، بينما تعني الإمبريالية عكس ذلك: التفوق الدولي ودرجة عالية من التدخل الخارجي. لا ينبغي خلط هذه في نفس الصيغة. في الصين ، يتعايش عدم التبعية لسلطة أخرى إلى جانب ضبط النفس الشديد في مشاركتها مع الدول الأخرى.

إن توصيف الصين كقوة أكملت تطورها نحو الرأسمالية - دون أن تكون قادرة على القفز إلى المرحلة التالية من التطور الإمبريالي - يفترض مسبقًا أن التطور الأولي لا يوفر دعمًا كافيًا لإكمال تقدم يتواصل ويوصل إلى الهيمنة العالمية. لكن هذا المنطق يقدم مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية المختلفة على مرحلتين في نفس العملية. إنه يتغاضى عن تمايز مهم.

تم التعبير عن وجهة نظر مماثلة للصين كنموذج رأسمالي كامل ينتقل في مستوى أدنى من الإمبريالية من قبل مؤلف آخر (Au Loong Yu ، 2018) جنبًا إلى جنب مع مفهومين مساعدين: الرأسمالية البيروقراطية والديناميات شبه الإمبريالية.

يشير المصطلح الأول إلى اندماج الطبقة الحاكمة مع النخبة الحاكمة ، بينما يشير المصطلح الثاني إلى سياسة محدودة للتوسع الدولي. ولكن نظرًا لأنه يُفترض أيضًا أن الدولة تتصرف كقوة عظمى (تتنافس وتتعاون مع العملاق الأمريكي) ، فإن الأمر مجرد مسألة وقت قبل أن تصبح إمبريالية بالكامل.

يؤكد هذا التقييم أن الصين قد أكملت تحولها الرأسمالي دون شرح أسباب التأخير في هذا التحول الإمبريالي. لكن يمكن ملاحظة هذه التأخيرات أيضًا من حيث تحولها الرأسمالي.

لتجنب هذه المعضلات ، من الأسهل ملاحظة أن أوجه القصور المستمرة في استعادة الرأسمالية تفسر القيود المفروضة على تطورها نحو الوضع الإمبريالي. بما أن الطبقة المهيمنة لا تسيطر على مقاليد الدولة ، فعليها أن تقبل الإستراتيجية الدولية الحذرة التي يروج لها الحزب الشيوعي.

على عكس الولايات المتحدة أو إنجلترا أو فرنسا ، فإن الرأسماليين الصينيين ليسوا معتادين على الدعوة إلى التدخل السياسي العسكري لدولتهم عندما يواجهون صعوبات في أعمالهم الدولية. ليس لديهم أي تقليد من الغزوات أو الانقلابات عندما تواجههم الدول التي تؤمّم الشركات أو تعلق سداد الديون. لا أحد يعرف مدى سرعة تبني الدولة الصينية أو عدم تبنيها لتلك العادات الإمبريالية ، لذلك من الخطأ الاعتقاد بأن هذا الاتجاه قد اكتمل.

المفترسات والمستعمرات؟

غالبًا ما يتم تمثيل الصين كقوة إمبريالية بسبب التأثير الذي تحدثه في أمريكا اللاتينية. في بعض الحالات ، يُقال إن الصين تتصرف في العالم الجديد بنفس المنطق المفترس الذي استخدمته بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (راميريز ، 2020). في وجهات نظر أخرى وردت تحذيرات ضد القواعد العسكرية التي يقال إن الصين تبنيها في الأرجنتين وفنزويلا (بوستوس ، 2020).

لكن أيا من هذه التوصيفات لا تقدم أية مقارنة قوية تتساوى مع التدخل الساحق لسفارات الولايات المتحدة. الصين على بعد أميال من مثل هذا التعدي. إن الربح من بيع السلع المصنعة وشراء المواد الخام لا يماثل إرسال مشاة البحرية وتدريب الشرطة وتمويل الانقلابات.

إن الأكثر إثارة للجدل هو وصف الصين على أنها "مستعمر جديد" لأمريكا اللاتينية. يقال إن الهيمنة الصاعدة تميل إلى الاتفاق مع شركائها في المنطقة على "إجماع سلعي" مشابه للإجماع الذي صاغته الولايات المتحدة سابقًا. ويقال إن هذه الشبكة مع بكين تكمل تلك التي تؤمنها واشنطن وتزيد من الاندماج الدولي للمنطقة كمورد للسلع غير المصنعة ومشتري للمنتجات المصنعة (Svampa ، 2013).

يصور هذا النهج بدقة كيف تعمل العلاقة الحالية لأمريكا اللاتينية مع الصين على تعميق اعتماد المنطقة على صادرات المواد الخام أو تخصصها في الخطوط الأساسية للنشاط الصناعي. تبرز بكين كشريك تجاري أساسي للقارة وتستغل مزايا هذا المركز الجديد. من ناحية أخرى ، تأثرت أمريكا اللاتينية بشدة بتحويلات القيمة لصالح الاقتصاد الصيني القوي. فهي لا تحتل المكانة المتميزة التي تخصصها الصين لإفريقيا ، كما أنها ليست منطقة لانتقال التصنيع مثل جنوب شرق آسيا. أمريكا الجنوبية محكومة بمدى أو

حدود مواردها الطبيعية. أن ما لديها من النفط والتعدين ونظام الإمداد الزراعي محببة للغاية لبكين.

لكن هذا الاستغلال الاقتصادي ليس مرادفًا للهيمنة الإمبريالية أو الغزو الاستعماري. ينطبق المفهوم الأخير ، على سبيل المثال ، على إسرائيل ، التي تحتل أراضي الشعوب الأخرى ، وتشرّد السكان المحليين وتستولي على الثروة الفلسطينية.

لا تلعب الهجرة الصينية أي دور مماثل. إنها منتشرة في جميع أنحاء العالم ، مع تخصص كبير في تجارة التجزئة. لا تتحكم بكين في تطويرها عن بعد ، ولا تلتزم بالمشاريع الأساسية للغزو العالمي. يهاجر جزء من السكان الصينيين ببساطة بالتوافق الصارم مع الحركات المعاصرة للقوى العاملة.

عززت الصين التجارة غير المتكافئة مع أمريكا اللاتينية ، ولكن دون أن تُستكمل بالجغرافيا السياسية الإمبراطورية التي لا تزال ممثلة بوجود قوات المارينز وإدارة مكافحة المخدرات وخطة كولومبيا والأسطول الرابع وبالطبع تؤدي الحرب القانونية والانقلابات نفس الوظيفة.

أولئك الذين يجهلون هذا الاختلاف يميلون إلى إدانة الصين والولايات المتحدة على حد سواء باعتبارهما قوتين عدوانيتين. إنهم يضعون المتنافسين على نفس المستوى ويؤكدون أنهما يتدخلان بلا مبالاة في تلك النزاعات.

لكن هذا الحياد فشل في تحديد المسؤول الأول عن التوترات التي تهز الكوكب. فهي لا ترى أن الولايات المتحدة ترسل سفنًا حربية إلى ساحل خصمها وتثير نبرة اتهاماتها من أجل خلق مناخ من الصراع المتزايد.

عواقب هذا الوضع خطيرة بشكل خاص على أمريكا اللاتينية ، مع تاريخها العاصف من التدخلات الأمريكية. إن مساواة هذا المسار بسلوك مماثل من جانب الصين في المستقبل يخلط بين الواقع والإمكانات. كما أنه يتجاهل دور الثقل المُواجه المحتمل للهيمنة الأمريكية الذي يمكن للصين أن تطوره في ديناميكية تحرر أمريكا اللاتينية.

من ناحية أخرى ، فإن الخطاب الذي يضع الصين والولايات المتحدة على نفس المستوى يمكن اختراقه من قبل أيديولوجية اليمين المعادية للشيوعية. تعكس تلك الخطابات الخطابية مزيجًا من الخوف وسوء الفهم السائد في جميع التحليلات التقليدية للصين.

يميل المتحدثون الرسميون في أمريكا اللاتينية عن هذه الرواية إلى دمجها مع الانتقادات الموجهة ضد "الشمولية" الصينية و "الشعبوية" الإقليمية. باستخدام اللغة القديمة للحرب الباردة ، حذروا من الدور الخطير لكوبا أو فنزويلا كبيادق في احتلال آسيوي وشيك لنصف الكرة الأرضية بأكمله. يشجع رهاب الصين على العبث بجميع أنواعه.

بعيداً عن الجنوب العالمي

تتضمن الأساليب التي ترفض، عن حق، توصيف الصين كقوة إمبريالية العديد من الفروق الدقيقة والاختلافات. يميل طيف واسع من المحللين - الذين يعترضون بشكل صحيح على تصنيفها بين المسيطرين - إلى تضمينها كجزء من الجنوب العالمي. هذا الرأي يخلط بين الجغرافيا السياسية الدفاعية للصين في الصراع مع الولايات المتحدة وبين العضوية في شريحة الدول المتخلفة اقتصادياً والخاضعة سياسياً. لقد تجنبنا الصين حتى الآن الأعمال التي تقوم بها القوى الإمبريالية، لكن سلوكها لا يضعها على هامش، أو في عالم الدول التابعة.

لقد ميزت الصين نفسها عن المجموعة الجديدة من الدول "الناشئة"، وأصبحت الآن مركزاً جديداً للاقتصاد العالمي. يكفي أن نلاحظ أنه في عام 1990 كان، هذا المركز، يمثل أقل من 1٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، بينما ينتج اليوم 24.4٪ من القيمة المضافة الصناعية (Mercatante، 2020). تمتص الصين فائض القيمة من خلال الشركات الموجودة في الخارج وتربح من توريد المواد الخام.

وفي هذا السياق، صعدت إلى منصة الاقتصادات المتقدمة. أولئك الذين يستمرون في وضعها مع تكتل دول العالم الثالث يتجاهلون هذا التحول الهائل. يحتفظ بعض المؤلفين بالصورة القديمة للصين ك مجال للاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل القوة العاملة الشرقية الضخمة وتحول أرباحها إلى الولايات المتحدة أو أوروبا (King، 2014).

كان هذا التدفق موجوداً بالفعل مع انطلاق القوة الجديدة واستمر في قطاعات معينة من الإنتاج. لكن الصين حققت نموًا مثيرًا للإعجاب في العقود الأخيرة من خلال الاحتفاظ بالجزء الأكبر من هذا الفائض

إن حجم الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي اليوم أكبر بكثير من التدفقات إلى الخارج. يحتاج المرء فقط إلى النظر إلى حجم الفائض التجاري أو الموجودات المالية لقياس ما يعنيه ذلك. لقد تركت الصين وراءها السمات الرئيسية للاقتصاد المتخلف.

يميل العلماء الذين يفترضون استمرار التخلف إلى التقليل من شأن تطور العقود الأخيرة. إنهم يميلون إلى إبراز علامات التخلف التي أصبحت الآن ذات أهمية من الدرجة الثانية. تنبع الاختلالات التي تواجهها الصين من الإفراط في الاستثمار وعمليات الإفراط في الإنتاج أو الإفراط في التراكم. لذا يتعين على الصين أن تتعامل مع التناقضات المميزة للاقتصاد المتقدم.

لا تعاني الصين من التدفقات الخارجة التي عادة ما تستنزف الدول التابعة. فهي مستثناة من الاختلال التجاري أو النقص التكنولوجي أو ندرة الاستثمار أو خنق القوة الشرائية.

لا توجد بيانات من الصين اليوم تشير إلى أن قوتها الاقتصادية المذهلة تشكل مجرد خيال إحصائي.

برزت هذه القوة الجديدة في الهيكل الاقتصادي العالمي. لذا من الخطأ وضعها في مكان مشابه للأطراف الزراعية القديمة ، التابعة للصناعات الحضرية (King ، 2014). هذا هو المكان الذي تحتله اليوم مجموعة هائلة من الدول الأفريقية أو الأمريكية اللاتينية أو الآسيوية التي توفر المدخلات الأساسية لآلات التصنيع في بكين.

يتم تصنيف الصين من وقت لآخر جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة كالقوتين العظيمين G2 ، تلك التي تحدد الأجندة الموضوعية لمجموعة الدول السبع الكبرى. هذا لا يكاد يتوافق مع ترتيب الدولة في جنوب الكرة الأرضية. إن تصنيفها في الجنوب العالمي لا يمكن أن يفسر المعركة التي تخوضها ضد منافستها في أمريكا الشمالية لقيادة الثورة الرقمية ، أو الدور القيادي الذي لعبته خلال جائحة فيروس كورونا.

ونتيجة لتطورها المتسارع ، أصبحت الصين الآن في وضع الدائن ، في صراع محتمل مع عملائها في الجنوب. المؤشرات على تلك التوترات عديدة. أدى الخوف من أن تستولي الصين على الأصول التي تضمن بها قروضها إلى مقاومة (أو إلغاء مشاريع) في فيتنام أو ماليزيا أو ميانمار أو تنزانيا (Hart-Landsberg ، 2018).

يوضح الجدل حول ميناء هامبانتوتا في سريلانكا هذه المعضلة النموذجية لدائن رئيسي. أدى عدم سداد دين كبير في عام 2017 إلى عقد إيجار لهذه التسهيلات لمدة 99 عامًا. راجعت ماليزيا اتفاقياتها وتساءلت عن الاتفاقات التي تحدد أفضل أنشطة التوظيف في الأراضي الصينية. أثارت فيتنام اعتراضًا مشابهًا على إنشاء منطقة اقتصادية خاصة ، كما أن الاستثمارات التي تشمل باكستان تعيد إشعال النزاعات من جميع الأنواع.

غدت الصين في وضع يناقض وضعها ضمن جنوب الكرة الأرضية. في نهاية عام 2018 ، كان هناك خوف من أن الصين قد تسيطر على ميناء مومباسا إذا علقت كينيا مدفوعات التزاماتها (Alonso ، 2019). بدأ نفس القلق في الظهور في بلدان أخرى مع العديد من الالتزامات المشكوك في تحصيلها مثل اليمن وسوريا وسيراليون وزيمبابوي (Bradsher ، Krauss ، 2015).

إطلاقات رائجة

يشيد تيار آخر من المؤلفين الذين يتتبعون الدور غير المسبوق للصين اليوم بتقاربها مع البلدان الأخرى ويشيدون بالتحول نحو كتلة متعددة الأقطاب. يتم شرح هذه السيناريوهات بأوصاف بسيطة للتحديات التي تواجه الدولة وهي تواصل مسارها التصاعدي.

لكن هذه الصور المبهجة تتجاهل حقيقة أن توطيد الرأسمالية يبرز في الصين جميع الاختلالات الناتجة بالفعل عن فائض الإنتاج وفائض رأس المال. وتؤدي هذه التوترات بدورها إلى تفاقم عدم المساواة وتدهور البيئة. إن تجاهل هذه التناقضات يمنعنا من

ملاحظة كيفية تقويض إستراتيجية الصين الدولية الدفاعية بسبب الضغط التنافسي الذي تفرضه الرأسمالية.

إن تقديم البلد على أنه "إمبراطورية بدون إمبريالية" - عملية تتمحور حول الذات - هو مثال على تلك الآراء المتعالية. يفترض أن الصين تطور سلوكًا دوليًا محترمًا حتى لا تهين خصومها الغربيين (Guigue، 2018). لكنها تنسى أن هذا التعايش لم ينكسر بسبب مضايقات واشنطن لبكين فحسب ، بل بسبب وجود اقتصاد في الصين يمارس بشكل متزايد مبادئ الربح والاستغلال ، مما يضخم هذا الصراع.

صحيح أن النطاق الحالي للرأسمالية مقيد بالوجود التنظيمي للدولة والقيود الرسمية على الأموال والليبرالية الجديدة. لكن البلد يعاني بالفعل من الاختلالات التي يفرضها نظام التنافس والسلب.

إن الاعتقاد بأن "اقتصاد السوق" يحكم في الشرق بشكل يختلف نوعياً عن الرأسمالية وغافل عن اضطرابات ذلك النظام هو سوء الفهم الدائم الذي يزرعه المنظر العظيم من مدرسة النظام الرأسمالي العالمي (Arrighi، ch.2: 2007). يفشل هذا التفسير في الإشارة إلى أن الصين لن تكون قادرة على الهروب من عواقب الرأسمالية إذا استمرت، في الاستعادة غير المكتملة بعد، لهذا النظام.

تميل الآراء البارعة الأخرى للتطورات الحالية إلى وصف السياسة الخارجية للصين بأنها "عولمة شاملة". يسلطون الضوء على النعمة السلمية التي تميز التوسع القائم على الأعمال والتباهي بالمزايا المزعومة التي يتقاسمها جميع المشاركين. كما يثنون على "التحالف بين الحضارات" الناتج عن الارتباط العالمي الجديد بين الأمم والثقافات.

ولكن هل من الممكن صياغة "عولمة شاملة" في ظل الرأسمالية؟ كيف يمكن أن ينعكس مبدأ المكاسب المتبادلة في نظام تحكمه المنافسة والربح؟

في الواقع ، تضمنت العولمة انقسامات دراماتيكية بين الراحين والخاسرين ، مع ما يترتب على ذلك من اتساع في عدم المساواة. لا يمكن للصين أن تقدم علاجات سحرية لتلك الصعوبات. على العكس من ذلك ، فهي تعزز عواقبها من خلال توسيع مشاركتها في العمليات الاقتصادية التي يحكمها الاستغلال والربح.

تمكنت حتى الآن من الحد من التأثيرات المتقلبة لهذه الديناميكية ، لكن الطبقات الحاكمة والنخب الليبرالية الجديدة في البلاد مصممة على التحرر من جميع القيود. إنهم يضغطون على بكين لقبول التفاوتات المتزايدة التي تفرضها الرأسمالية العالمية. إن تجاهل حقيقة هذا الاتجاه هو ممارسة لخداع الذات.

إن الحكومة الصينية نفسها تشيد بالعولمة الرأسمالية ، وتمجد قمم دافوس وتمجد فضائل التجارة الحرة بإشادة فارغة بالقيم العالمية. تحاول بعض النسخ التوفيق بين هذا الادعاء والمبادئ الأساسية للإيديولوجيا الاشتراكية. يُزعم أن طريق الحرير هو طباق للأساليب المعاصرة للتوسع الاقتصادي مع تحليل البيان الشيوعي في منتصف القرن التاسع عشر.

لكن منتقدي هذا التفسير يرون أن ماركس ما كان ليصفق أبدًا لمدح هذا التطور (لين تشون ، 2019). على العكس من ذلك ، فقد استنكر عواقبها الرهيبة على الأغلبية الشعبية في الكوكب بأسره. لا يمكن التوفيق بين المتناقضات بواسطة الكيمياء النظرية.

الخلافاً حول التعاون

تؤكد وجهة نظر أخرى راضية عن هذا المسار على عنصر التعاون في السياسة الخارجية الصينية. ويشير إلى أن الصين ليست مسؤولة عن المصائب التي يعاني منها عملاؤها في الأطراف ويسلط الضوء على الطبيعة الحسنة النية للاستثمار المدعوم من بكين. ويشير كذلك إلى أن قوة الصادرات تعتمد على الزيادات في الإنتاجية التي لا تؤثر في حد ذاتها على الاقتصادات التابعة (Lo Dic ، 2016). لكن هذه الرؤية المثالية لعلاقات العمل تغفل التأثير الموضوعي للتبادل غير المتكافئ ، الذي يميز جميع المعاملات التي تتم تحت رعاية الرأسمالية العالمية. تستحوذ الصين على الفوائض من الاقتصادات المتخلفة من خلال الديناميكية الخاصة لهذه المعاملات وتحصل على أرباح كبيرة لأن إنتاجيتها تفوق متوسط إنتاجية هؤلاء العملاء. ما يتم تقديمه بسذاجة على أنه ميزة غريبة للصين هو مبدأ عدم المساواة المعمم الذي يسود في ظل الرأسمالية.

لكن هذه التصورات المثالية لعلاقات العمل تغفل التأثير الموضوعي للتبادل غير المتكافئ ، الذي يميز جميع المعاملات التي تتم في ظل الرأسمالية العالمية. تستحوذ الصين على الفوائض من الاقتصادات المتخلفة من خلال الديناميكية الخاصة لهذه المعاملات. تحصل على أرباح كبيرة لأن إنتاجيتها تفوق متوسط إنتاجية هؤلاء العملاء. ما يتم تقديمه بسذاجة باعتباره ميزة غريبة للصين هو مبدأ عدم المساواة المعمم الذي يسود في ظل الرأسمالية

إن التأكيد على أن الصين لا تحيل شركائها في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا إلى إنتاج المواد الخام حيث تميل إلى رد هذه المسؤولية الحصرية عن هذه المحنة إلى النظام العالمي. هذا يتجاهل حقيقة أن قيادة الصين هي حقيقة مركزية في التجارة الدولية. إن الإشارة إلى أن الصين "ليست مسؤولة" عن الآثار العامة للرأسمالية يرقى إلى التستر على الفوائد التي تحصل عليها الطبقات المهيمنة في البلاد. إنهم يستفيدون من الزيادة المرجحة في الإنتاجية (من خلال آليات استغلال العاملين بأجر) ويحققون تلك الأرباح في التبادلات مع الاقتصادات المتأخرة.

عندما تتم الإشادة بالتوسع الصيني باعتباره "قائماً على الإنتاجية أكثر منه على الاستغلال" (Lo ، Dic ، 2018) ، فإن هذا يفشل في ملاحظة أن كلا المكونين عبارة عن جوانب مترابطة من نفس عملية الاستيلاء على العمالة المنفردة.

التناقض بين الإنتاجية المجلدة والاستغلال الممجوج هو سمة من سمات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ، التي ترى تشابك "عوامل الإنتاج" المميزة في السوق متناسية أن كل هذه المكونات تستند إلى نفس عملية استخلاص فائض القيمة. هذا الاستخلاص/ المصادرة هو المصدر الحقيقي الوحيد لجميع الأرباح. يميل مجرد الاعتراف بالمظهر الإنتاجي للصين إلى تسليط الضوء على الثقل الموازن الذي قدمته للأولوية الدولية للأموال والليبرالية الجديدة (Lo Dic ، 2018). لكن القيود المفروضة على الأول (التيارات الدولية للمضاربة) لا تخفف من الدعم المقدم للثاني (الانتهاكات الرأسمالية للعمال).

كانت عودة الرأسمالية في الصين حافزًا كبيرًا لإعادة توطين الشركات وما ترتب على ذلك من تخفيض في قوة العمل. ساعد هذا المنعطف في إعادة بناء معدل الربح في العقود الأخيرة. إذا كان للصين أن تلعب دورًا فعالًا في التعاون الدولي ، فسيتعين عليها تبني استراتيجيات داخلية وخارجية نقيضة للرأسمالية.

الثنائيات والسيناريوهات

لقد تركت الصين ورائها وضعها السابق كأرض مزقتها التوغلات الأجنبية. لم تعد تعاني من الوضع المأساوي الذي واجهته في القرون الأخيرة. إنها تواجه المعتدي من أمريكا الشمالية من مكانة بعيدة كل البعد عن العوز السائد في الأطراف. يعرف استراتيجيو البنتاغون أنهم لا يستطيعون التعامل مع منافسهم كما يعاملون بنما أو العراق أو ليبيا.

لكن هذا التوطيد للسيادة قد تجزأ مع تخلي الصين عن تقاليد المعادية للإمبريالية. لقد ابتعد نظام ما بعد ماو عن السياسات الدولية الراديكالية التي رعاها مؤتمر باندونغ وحركة عدم الانحياز. وقد دفن أي بادرة تضامن مع النضالات الشعبية في العالم. الصين تخلت عن دعم الثورات لماذا؟

هذا المنعطف هو الجانب الآخر من ضبط النفس الجيوسياسي الدولي. تتجنب الصين النزاعات مع الولايات المتحدة ، دون التدخل في العدوان الذي ترتكبه واشنطن. لقد دفنت النخبة الحاكمة كل آثار التعاطف مع المقاومة للاضطهاد الرئيسي للكوكب.

لكن هذا المنعطف يواجه نفس حدود الاستعادة والقفز نحو وضع دولي مهيمن. وهي خاضعة للنزاع الذي لم يتم حله بشأن المستقبل الداخلي للبلاد. التوجه الرأسمالي الذي يفضل الليبراليون الجدد له عواقب موائية للإمبريالية مقنعة مثل المسار المناهض للإمبريالية الذي روج له اليسار. سيؤثر الصراع مع الولايات المتحدة بشكل مباشر على هذه الترسيم.

ما هي السيناريوهات المتصورة في الصراع مع منافس أمريكا الشمالية؟ لقد تم إضعاف فرضية الانفراج (وما يترتب على ذلك من إعادة دمج كلتا السلطتين). علامات الصراع

الدائم ساحقة وتدحض التنبؤات بأن الصين ستندمج في النظام النيوليبرالي كشریک للولايات المتحدة ، كما افترض بعض الكتاب (هونغ ، هو فونغ ، 2015). إن السياق الحالي يبده أيضاً توقع ظهور طبقة رأسمالية عابرة للحدود بمشاركة الصينيين والأمريكيين. إن اختيار مسار مختلف عن النيوليبرالية ليس السبب الوحيد لهذا الطلاق (روبسون ، 2017). لم تتضمن جمعية "أمريكا الصينية" - قبل أزمة عام 2008 - أي اندماج للطبقات الحاكمة ولا الخطوط العريضة لدولة مشتركة ناشئة. على المدى القصير ، هناك صعود قوي للصين في مواجهة تراجع واضح للولايات المتحدة. الصين تفوز بالنزاع في جميع المجالات وإدارتها الأخيرة للوباء تؤكد على ذلك. سرعان ما تمكنت بكين من السيطرة على انتشار العدوى ، في حين تعاملت واشنطن مع فيض من الحالات التي تركت البلاد مع واحدة من أعلى معدلات الوفيات. تفوقت الصين أيضاً في مساعداتها الصحية الدولية ، على عكس المصلحة الذاتية الصادمة لمنافستها. استعاد الاقتصاد الصيني معدل نموه المرتفع بينما يتعامل نظيره الأمريكي مع انتعاش مشكوك في مستوى نشاطه. توجت هزيمة ترامب الانتخابية بفشل جميع العملاء الأمريكيين في إخضاع الصين. لكن السيناريو المتوسط المدى غير مؤكد بدرجة أكبر ، والموارد العسكرية والتكنولوجية والمالية التي تحتفظ بها إمبريالية أمريكا الشمالية تقف في طريق أي توقع لأي قوة ستخرج منتصرة من المواجهة. بشكل عام ، من الممكن تصور ثلاثة سيناريوهات مختلفة. إذا حصلت الولايات المتحدة على اليد العليا ، فيمكنها البدء في إعادة تشكيل قيادتها الإمبريالية ، وإخضاع شركائها الآسيويين والأوروبيين. من ناحية أخرى ، إذا تمكنت الصين من الانتصار باستراتيجية التجارة الحرة الرأسمالية ، فسيتم تأكيد تحولها كقوة إمبريالية. لماذا؟ لكن انتصار العملاق الشرقي الذي تحقق في سياق الثورات الشعبية من شأنه أن يغير السياق الدولي بالكامل. يمكن أن تحت الصين على استئناف موقفها المناهض للإمبريالية في عملية التجديد الاشتراكي. سيتم تحديد صورة اشتراكية القرن الحادي والعشرين من خلال أي من هذه السيناريوهات الثلاثة يسود في نهاية المطاف.

(ريتشارد فيدلر April 20, 2021)

ملاحظات:

بناء على طرح كاتس:

هل اختلاف تجارة الصين عن تجارة أمريكا مع أمريكا الجنوبية يدعم أنها ليست إمبريالية؟ وهل عجزها عن التدخل حال دون اعتبارها من نادي الإمبريالية؟ الصين اليوم دولة مركزية في الاقتصاد العالمي ولذا ليست من عالم الجنوب وهذا يشارك القائلين انها إمبريالية، لكنه يحتاج نقاش مع ما تطرحه الصين بأنها فقط تتعاون مع

شركائها لتجاوز تخلفهم. وهذا يستثني المستوى الأكثر غيجابية وهو قدرة من تتعاون معهم على المساهمة في لجم تحولها الإمبريالي، أو المسيطر على الأقل.

لكن هذا لا يعني انها ليست باتجاه او ترغب في ان تكون امبريالية . فالرغبة في لعب دور "امبريالي" يمكن وجوده حتى عند بغاث الدول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة بناء على:

- فوائض الربح
- ودورها في تقسيم العمل الإمبريالي الأمريكي بين أدواتها.

صحيح أن الصين لم تستخدم السلاح والاقترام كما حصل من قبل الإمبريالية ولذا فإن لينين ضم روسيا مع الإمبرياليات نظراً لاشتراكها في حمام الدم العسكري كسبب أو دافع وليس نظراً لتطورها الاقتصادي كراسمالية أو لتوفر السمات الأخرى التي وضعها لينين. لناخذ الإمارات العربية المتحدة التي تحتل أراض في اليمن. وهي هنا مثل قطر:

- تعتمد على تسليح إمبريالي

- وتؤدي دوراً في السياسة الأمريكية ضد اي بلد عربي وتحت مزاعم محاصرة دور إيران فالإمارات تقيم جزراً اصطناعية وقواعداً في سومطره وبلدان إفريقية أخرى ناهيك عن شبكة الموانئ. ما نقصده أن هناك رغبة لدى كثير من الدول للعب دور إمبريالي أعرج أو خادم أو موجه... الخ ، ولكنها تحاول والنتيجة متشابهة من حيث العدوان والاستغلال والاقترام حتى بقوة السيد.

فيما يخص المحاجة أن الصين إمبراطورية في طور التكوين فقط من حيث الشروط المحتملة لأن ناتجها المحلي الإجمالي يأتي في المرتبة الثانية في العالم ، وهي المصنع الرئيسي للسلع الصناعية ، وتتلقى أكبر حجم من الأموال. لكن هذا الثقل الاقتصادي ليس له علاقة مماثلة في المجال الجيوسياسي العسكري الذي يحدد الوضع الإمبراطوري. ولذا، يمكن وضع توقعات أخرى أو مساراً آخر غير عدواني وبالتالي غير إمبريالي.

الراسمالية في الصين ليست بيد القطاع الخاص وحده بل تحت سلطة الحزب الشيوعي وهذا يحول دون ممارسته الاقترام ولو ان شركاته كبرى بغض النظر عن اي شركات هي التي تصدر إلى السوق العالمية هل هي الخاصة، الحكومية أم الخاصة الأجنبية. لعل أكثر طرح مرتبك هو الذي يركز على ان الصين ترحب اكثر في المبادلات الدولية وكذلك من يرى انها تخسر اكثر فهذا وذاك لايقودان إلى إنارة ذات بال.

يرى كينج 2014: أن الاختلالات التي تواجهها الصين تتبع من الإفراط في الاستثمار وعمليات الإفراط في الإنتاج أو الإفراط في التراكم. لذا يتعين على الصين أن تتعامل مع

التناقضات المميزة للاقتصاد المتقدم. وهذه مسألة يدور عليها النقاش اليوم أكثر وحولها رايبين على الأقل:
 الأول: أن الإفراط في الإنتاج يدفع باتجاه الإفراط في التصدير وهذا ما أربك الصين مع أزمة 2008،
 والثاني: أن الصين وقد تعافت سريعاً من كوفيد 19 وجدت أمامها سوقاً عالمية عالية الطلب على منتجاتها. فهل هو التخطيط الصيني الذي خدمها في هذا المستوى وبالتالي تلافت تناقضات الاقتصاد المتقدم بحكم أزمات الاقتصاد العالمي؟ أم خدمتها الصُدْف الدولية.

بودنا لفت النظر إلى التالي:

"... إن تقديم البلد على أنه "إمبراطورية بدون إمبريالية" - عملية تتمحور حول الذات - هو مثال على تلك الآراء المتعالية. يفترض أن الصين تطور سلوكاً دولياً محترماً حتى لا تهين خصومها الغربيين (Guigue، 2018). ويضيف هذا:

إن الاعتقاد بأن "اقتصاد السوق" يحكم في الشرق بشكل يختلف نوعياً عن الرأسمالية وغافل عن اضطرابات ذلك النظام هو سوء الفهم الدائم الذي يزرعه المنظر العظيم من مدرسة النظام الرأسمالي العالمي (Arrighi، ch.2: 2007).

في الحقيقة هناك مضمون أخلاقي في طرح أريغي، وربما هو قائم على مضمون ثقافي صيني سواء من حيث أنها لم تمارس لا الاقتحام ولا الإمبريالية وبأنها تحتفظ أيضاً بثقافة اشتراكية، كسلطة، ولذا يتوقع أريغي، بمعطيات تاريخية، وقد لا تكون علمية، بل باستنتاجات بأن الصين ستأخذ العالم إلى نظام غير رأسمالي.

"ما هي السيناريوهات المتصورة في الصراع مع منافس أمريكا الشمالية؟ لقد تم إضعاف فرضية الانفراج (وما يترتب على ذلك من إعادة دمج كلتا السلطتين). علامات الصراع الدائم ساحقة وتدحض التنبؤات بأن الصين ستندمج في النظام النيوليبرالي كشریک للولايات المتحدة، كما افترض بعض الكتاب" (هونغ، هو فونغ، 2015).
 تفيد أحداث السنوات الأخيرة أن الولايات المتحدة بل وكامل المعسكر الغربي أو الثلاثي الإمبريالي لن تسمح للصين بالتقدم كشریک، بل تعاملها كعدو. أي أن رسملة الصين لم توفقها كي تُقبل كشریک مع النظام النيوليبرالي الغربي.

وهنا يقول روبنسون: "إن السياق الحالي يبده أيضاً توقع ظهور طبقة رأسمالية عابرة للحدود بمشاركة الصينيين والأمريكيين. إن اختيار مسار مختلف عن النيوليبرالية ليس

السبب الوحيد لهذا الطلاق (روبنسون ، 2017). لم تتضمن جمعية "أمريكا الصينية" - قبل أزمة عام 2008 - أي اندماج للطبقات الحاكمة ولا الخطوط العريضة لدولة مشتركة ناشئة"

ولكن، ليس شرطاً أن تتكون طبقة متحالفة إنما هي لا مباشرة وبدون تنسيق بل وبالسباق سوف تصبح "شركة/منافسة" في استغلال العالم لأن ما يهمنا هي نتيجة الصراع وليس التوافق أو تكوين طبقة واحدة. نستذكر هنا أطروحة نيكوس بولنتزاس بوجود تباينات وشرائح وصراع داخل الطبقة الواحدة في البلد الواحد ومع ذلك هي عموماً طبقة.

يمكننا ببعض التجاوز والمرونة القول بأن الإمبريالية مع تبنيتها للنيلبرالية توازياً مع تفكك الكتلة الإشتراكية وانفتاحها وتحولها للرأسمالية قد حولت العالم إلى قطاع عام رأسمالي معولم لصالحها. وهنا يبرز نفس السؤال، هل الصين شريكة في هذا أو يمكن أن تصبح شريكة؟ أم أن الصين ستنافس بشروط مختلفة، وإن حصل فهل هي إمبريالية؟

وكل هذا لا يمنع طرح السؤال: إذا لم تحدث حرباً، أليس من المتوقع حصول مساومة دونية من الأمريكي مع الصين كما تحاول أوروبا بحيث تنضم الصين إلى القطاع العام الرأسمالي المعولم، دون "تأخي" هؤلاء في طبقة؟

في خدمة الشعب

إجتثاث الفقر المدقع في الصين⁴²

شيانغ وانغ ودانييلا روجيري

Lilian و (Li Jianhua (李建华 و (Tings Chak (翟庭君
(.) Zhang

Serve the People: The Eradication of Extreme Poverty in China

July 23, 2021

July 23, 2021

الجزء الأول: مقدمة

تعيش الجدة بينغ لانها في منزل خشبي متهاك عمره مائتي عام في قرية نائية بمقاطعة
قويتشو. ولدت عام 1935 ، ونشأت في الصين التي كانت تحت الاحتلال الياباني
ودخلت مرحلة المراهقة خلال الثورة الصينية.

42

<https://thetricontinental.org/studies-1-socialist-construction/>

[https://mail.google.com/mail/u/0?ui=2&ik=cb6cc82c4d&attid=0.1&permmsgid=m
sg-
f:1706464047679423816&th=17ae940297e84548&view=att&disp=inline&realattid=
f_krmeex7m0](https://mail.google.com/mail/u/0?ui=2&ik=cb6cc82c4d&attid=0.1&permmsgid=m
sg-
f:1706464047679423816&th=17ae940297e84548&view=att&disp=inline&realattid=
f_krmeex7m0)

بينغ هي واحدة من الأشخاص القلائل في مجتمعها الذين لم يرغبوا في الانتقال كجزء من برنامج الحكومة للتخفيف من حدة الفقر حيث حددت الحكومة ان منزلها غير آمن للعيش فيه. الذين لا يمكن توفير وظائف لهم محلياً ، تم نقلهم إلى مجمع مبني حديثاً على بعد ساعة بالسيارة. لكن لدى بينغ أسبابها لعدم التحرك. تبلغ من العمر ستة وثمانين عاماً وتعاني من مرض الزهايمر. بالإضافة إلى تأمين الدخل المنخفض ومعاش متواضع ، تحصل على دخل إضافي من شركة جديدة " جريب فروت" استأجرت أرض عائلتها. تم إنشاء الشركة ، التي يتم توزيع أرباحها على القرويين مثل Peng كجزء من الجهود الوطنية لمكافحة الفقر ، لتطوير الصناعة الزراعية المحلية. تعيش ابنة بينغ وزوج ابنتها في البيت المجاور في منزل من طابقين بنوه بدعم حكومي. أطفالها يعملون حيث يتم الاعتناء باحتياجاتها الأساسية ، اما إعادة التوطين فأمر طوعي.

"لا يمكننا إجبار أي شخص على الانتقال ، ولكن لا يزال يتعين علينا تقديم الضمانات الثلاثة والتأكيدات" ، كما يقول ليو يونانكسوي ، كادر الحزب الذي تم إرساله للعيش في القرية ليرى خروج كل الأسر من الفقر المدقع. وهو يشير إلى ضمان برنامج الحكومة للتخفيف من حدة الفقر للسكن الآمن والرعاية الصحية والتعليم ، فضلاً عن التغذية والكساء. يقوم ليو بينغ بزيارات الأسر على أساس شهري . من خلال هذه الزيارات ، يتعرف على تفاصيل حياة كل شخص.

"أرضية المنزل شديدة الفوضى" ، كما يقول ليو ، مازحا ، وهو يوبخ زوجة ابن بينغ وهو يدخل المنزل الخشبي الكبير. وهي أيضاً عضوة في الحزب الشيوعي الصيني. على الحائط ، ملصق للرئيس ماو ، وبجانبه الرئيس شي جين بينغ ، يحيي اثنين من القادة الاشتراكيين في الصين الذين يحجزون مسار حياة بينغ. أسفل صورهم توجد طاولة وإبريق ماء من الطين المغبر ، وموجه إنترنت يومض باللون الأخضر بجانبهم. تمتد سلسلة من كابلات وأسلاك الإنترنت إلى زوايا مختلفة من المنزل (يحصل كل منزل على إنترنت مجاني وتلفاز فضائي CCTV لمدة ثلاث سنوات قبل تحديد سعر مدعوم). توجد مصابيح كهربائية موفرة للطاقة في كل غرفة وطبق استقبال فضائي مثبت بجوار مغسلة Peng المعلقة. تم بناء ملحق للمنزل مع مرحاض ودش مجهز بمياه جارية يتم تسخينها بالطاقة الشمسية ، وتم صب الخرسانة على الأرضية الطينية. كما قال لينين ، "الشيوعية هي القوة السوفيتية بالإضافة إلى كهرة البلد بأكمله". كان تعزيز الحزب في الريف وتلبية الاحتياجات الملموسة للشعب ركيزتين في حرب الصين ضد الفقر. زيارة ليو لمنزل بينغ هي مجرد مشهد يومي واحد في هذه العملية.

حقيقة أن بينغ عاشت في هذا المنزل لمدة نصف قرن هي أيضاً نتاج للثورة. في السبعينيات ، أثناء الثورة الثقافية ، صودر المنزل من مالك ثري وأعيد توزيعه على ثلاث عائلات فلاحية فقيرة ، بما في ذلك عائلة بينغ. إن قيام كوادر مثل ليو بزيارتها على أساس شهري ، وأن منزلها أصبح آمناً للعيش فيه من خلال التجديدات الأخيرة ،

وأن هناك إنترنت لربط أفقر القرى الريفية بالعالم هو استمرار لهذا التاريخ الثوري. بعد كل شيء ، فإن ضمان إسكان العمال والفلاحين في البلاد مثل بينغ ، وإطعامهم ، وتوفير ملابسهم ، ورعايتهم هو جزء من نضال الصين الطويل ضد الفقر ومرحلة أساسية في بناء مجتمع اشتراكي.

أعظم إنجاز في التاريخ لمكافحة الفقر

في 25 فبراير 2021 ، أعلنت الحكومة الصينية أنه تم القضاء على الفقر المدقع في الصين ، الدولة التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة. هذا الانتصار التاريخي هو نتيجته لعملية استمرت سبعة عقود بدأت مع الثورة الصينية عام 1949. لقد أرست العقود الأولى من البناء الاشتراكي الأساس الذي تم تعميقه خلال فترة الإصلاح والانفتاح. خلال هذا الوقت ، تم انتشال 850 مليون صيني من الفقر ؛ وهذا يعني أن 70 في المائة من إجمالي الحد من الفقر في العالم حدث في الصين. في أحدث مرحلة "استهداف" بدأت في عام 2013 ، أنفقت الحكومة الصينية 1.6 تريليون يوان (246 مليار دولار أمريكي) لبناء 1.1 مليون كيلومتر من الطرق الريفية ، وتوصيل 98 بالمائة من القرى الفقيرة في البلاد بالإنترنت ، وتجديد المنازل لـ 25.68 مليون شخص ، وبناء منازل جديدة لـ 9.6 مليون آخرين. منذ عام 2013 ، تم حشد الملايين من الأشخاص والمؤسسات المملوكة للدولة والخاصة وقطاعات واسعة من المجتمع لضمان خروج 98.99 مليون شخص من الصين من 832 مقاطعة و 128000 قرية من الفقر المدقع - على الرغم من الوباء.

في عام 2019 ، مع دخول الصين المراحل الأخيرة من خطة القضاء على الفقر ، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: "في كل مرة أزور فيها الصين ، تذهلني سرعة التغيير والتقدم. لقد أنشأت أحد أكثر الاقتصادات ديناميكية في العالم ، بينما ساعدت أكثر من 800 مليون شخص على انتشال أنفسهم من براثن الفقر - وهو أكبر إنجاز في التاريخ لمكافحة الفقر.

بينما كانت الصين تكافح الفقر ، شهدت بقية العالم ، وخاصة جنوب الكرة الأرضية ، منعطفًا هبوطيًا. أبلغت وكالات الأمم المتحدة عن حدوث انعكاس كبير في القضاء على الفقر خارج الصين: في عام 2020 ، انزلق أكثر من 71 مليون شخص - معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا - إلى الفقر ، مما يمثل أول زيادة عالمية في الفقر منذ عام 1998. تشير التقديرات إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تسارعت بسبب الوباء ستدفع 251 مليون شخص إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030 ، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى أكثر من مليار شخص. إن نجاح الصين في محاربة الفقر في وقت مثل هذا ليس معجزة ولا مصادفة ، بل هو شهادة على التزامها الاشتراكي. وهذا يتناقض مع

عدم مبالاة المجتمعات الرأسمالية باحتياجات الفقراء والطبقات العاملة ، الذين ساءت ظروفهم خاصة أثناء الوباء.

تبحث هذه الدراسة في العملية التي تمكنت الصين من خلالها من القضاء على الفقر المدقع كخطوة أساسية في بناء الاشتراكية. استنادًا إلى مجموعة من المصادر الصينية والإنجليزية ، تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية: السياق التاريخي ، ونظرية وممارسة التخفيف من حدة الفقر ، واستهداف الفقر بتخفيفه ، ودراسات الحالة ، والتحديات والآفاق المستقبلية.

أجرى معهد البحوث الاجتماعية أيضًا مقابلات مع خبراء صينيين ودوليين بارزين وقام بزيارات ميدانية لمواقع التخفيف من حدة الفقر في مقاطعة Guizhou ، حيث توجد المقاطعات التسع الأخيرة التي تم انتشالها من الفقر. قمنا بزيارة القرى الفقيرة والمشاريع الصناعية ومواقع إعادة التوطين. تحدثنا مع الفلاحين وكوادر الحزب وأصحاب الأعمال والعمال والشباب والنساء والشيوخ الذين تأثروا بشكل مباشر وشاركوا في محاربة الفقر.

حكاياتهم المنسوجة في جميع أجزاء النص ليست سوى عدد قليل من بين الملايين الذين ساهموا في هذه العملية التاريخية.

الجزء الثاني: السياق التاريخي

والدتي لديها ابنتان ، وابن صغير يعمل الآن في غوانزو ، وسبعة أحفاد. لقد عملت بجد لدعم تعليم أطفالها الثلاثة. أنهت الصف الثاني في المدرسة الابتدائية وبدأت العمل بعد ذلك بوقت قصير عن طريق بيع الخضار ، والخروج مبكرًا في الصباح والعودة إلى المنزل في وقت متأخر من الليل. كانت الحياة صعبة حقًا عندما كنت صغيرًا. كنا نأكل حبيبات الذرة طوال الوقت ولم نتناول الأرز مطلقًا. الآن الأم هنا ، تحضر وجبات الطعام للأطفال ، وتشتري البقالة ، ونأخذها للمشي بين الحين والآخر. سنكون قلقين إذا بقيت بمفردها في منزلها القديم. الآن أصبح من الأسهل عليها العودة ، حيث لا يستغرق الأمر سوى ساعتين أو ثلاث ساعات. تعود إلى منزلها القديم في المناسبات الخاصة. للأسف ، توفي والدي ، الذي لم يكن هنا من قبل ، منذ عامين. كان أمله الأكبر أن يأتي هنا ، لكنه مات بسبب نزيف في المخ.

- خه بينغ ، رئيس الاتحاد النسائي لعموم الصين ونائب سكرتير فرع الحزب لمجتمع وانغجيا ، منطقة وانشان ، مدينة تونغرين.

هي ينغ هي عضو تم نقله إلى مجتمع وانغجيا ، حيث أصبحت زعيمة للحزب. والدتها تبلغ من العمر تسعة وستين عامًا ، وهي أصغر بثلاث سنوات فقط من الثورة الصينية.

تتبع حياتها الكفاح متعدد الأجيال ضد الفقر الذي خاضته البلاد. قبل أيام من الإعلان الرسمي لجمهورية الصين الشعبية (PRC) في 1 أكتوبر 1949 ، قال الرئيس ماو تسي تونغ: "لقد نهض الشعب الصيني ، الذي يضم ربع البشرية ، الآن". جاء التحرر الوطني للصين بعد ما يشار إليه بـ "قرن الإذلال" على يد القوى الاستعمارية الأوروبية ، وحرب أهلية دامية مع القوى القومية ، وأربعة عشر عامًا من المقاومة ضد الفاشية اليابانية التي أودت بحياة ما يصل إلى خمسة وثلاثين مليون صيني. . داخليًا ، أعطى الحزب القومي وأمراء الحرب والملاك الإقطاعيون الأولوية لمصالحهم الطبقية على رفاهية الشعب والبلد.

خلال هذه الفترة ، انتقلت الصين من كونها أكبر اقتصاد عالمي إلى واحدة من أفقر دول العالم. كانت تمثل ثلث الاقتصاد العالمي في بداية القرن التاسع عشر ، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى أقل من 5 في المائة عند تأسيس جمهورية الصين الشعبية. في عام 1950 ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولتين آسيويتين وثمانين دول أفريقية فقط أقل من الصين: ميانمار ، ومنغوليا ، وبوتسوانا ، وبوروندي ، وإثيوبيا ، وغينيا ، وغينيا بيساو ، وليسوتو ، وملايو ، وتنزانيا. بعبارة أخرى ، كانت جمهورية الصين الشعبية الدولة الحادية عشرة الأكثر فقرًا في العالم عند تأسيسها. عندما وصل الشيوعيون إلى السلطة ، واجهوا التحدي المتمثل في عكس مسار التدهور الاقتصادي والاجتماعي طويل الأمد في البلاد ، بدءًا من تلبية الاحتياجات الأساسية للفلاحين الفقراء والطبقة العاملة في البلاد.

منذ عام 1949 إلى عام 1976 ، تحت قيادة ماو ، ركزت الحكومة الصينية على تحسين نوعية الحياة لسكانها ، الذين نما من 542 إلى 937 مليون شخص. في السنوات الأولى من هذه الفترة ، تمت معالجة الفقر من خلال تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى عامة وإعادة توزيع الأراضي من مالكي الأراضي وأمراء الحرب إلى الفلاحين الفقراء. الفقر ، بعد كل شيء ، هو قضية صراع طبقي. بحلول عام 1956 ، كان 90 في المائة من الفلاحين في البلاد يمتلكون الأرض لحرثها ، وتم تنظيم 100 مليون فلاح في تعاونيات زراعية ، وتم إلغاء الملكية الخاصة للصناعة فعليًا. نظمت الكوميونات الشعبية الملكية الجماعية للأرض ووسائل الإنتاج ووزعت الثروة اجتماعياً ، مما أتاح استثمار الفائض الزراعي في التنمية الصناعية والرفاهية الاجتماعية.

في فترة ما قبل الإصلاح التي دامت تسعة وعشرين عامًا (1949-1978) ، ارتفع متوسط العمر المتوقع في الصين بمقدار اثنين وثلاثين عامًا. بعبارة أخرى ، في كل عام بعد الثورة ، تمت إضافة أكثر من عام إلى حياة الشخص الصيني العادي. في عام 1949 ، كان 80 في المائة من أهل البلاد من الأميين ، ثم انخفض في أقل من ثلاثة عقود إلى 16.4 في المائة في المناطق الحضرية و 34.7 في المائة في المناطق الريفية ؛ ازداد التحاق الأطفال في سن الدراسة من 20 إلى 90 في المائة ؛ وتضاعف عدد

المستشفيات ثلاث مرات. إن اللامركزية في نظامي الصحة والتعليم من المراكز الحضرية النخبوية إلى المناطق الريفية الفقيرة أمر أساسي. تضمنت هذه العملية إنشاء مدارس إعدادية للعمال والفلاحين وإرسال ملايين الأطباء إلى الريف. تم إحراز تقدم كبير في مشاركة المرأة في المجتمع ، من إلغاء عادات الزواج الأبوي إلى زيادة الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية ورعاية الأطفال. من 1952 إلى 1977 ، كان متوسط معدل نمو الناتج الصناعي السنوي 11.3٪. من حيث القدرة الإنتاجية والتطور التكنولوجي ، انتقلت الصين من عدم قدرتها على تصنيع سيارة محلياً في عام 1949 إلى إطلاق أول قمر صناعي لها في الفضاء الخارجي في عام 1970. بثَّ القمر الصناعي دونغ فانغهنغ (بمعنى "الشرق أحمر") الأنشودة الثورية التي تحمل نفس الاسم في تطبيقه أثناء وجوده في المدار لمدة ثمانية وعشرين يوماً. شكلت المكاسب الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في الانتقال إلى الاشتراكية تحت حكم ماو أساس فترة ما بعد عام 1978.

بحلول سبعينيات القرن الماضي ، أصبح من الواضح أن اقتصاد الصين يحتاج إلى ضخ التكنولوجيا ورأس المال ، وأنه بحاجة إلى كسر عزله عن السوق العالمية. كما كتب زعيم الصين دنغ شياو بينغ في وقت لاحق ، "الفقر ليس اشتراكية". أدخلت الحكومة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ، بما في ذلك فتح الاقتصاد للسوق العالمية ، ولكن - لأن الصين ظلت دولة اشتراكية - ظل القطاع العام مهيمناً وخالياً من السيطرة الأجنبية.

خلال هذه الفترة ، نما الاقتصاد الصيني بوتيرة ثابتة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. بين عامي 1978 و 2017 ، نما الاقتصاد الصيني بمعدل 9.5 بالمائة سنوياً ، ونما حجمه بنحو 35 ضعفاً. ومع ذلك ، فإن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته ، ولكنه وسيلة لتحسين حياة الناس. بين عامي 1978 و 2011 ، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 770 مليون إلى 122 مليون ، تم قياسه من خلال تحديد خط الفقر عند 2300 يوان سنوياً.

لكن السعي وراء النمو الاقتصادي السريع كان له تكاليف بيئية واجتماعية كبيرة. أدت الهجرة الجماعية إلى المدن إلى زيادة التفاوت بين الريف والحضر ، كما ان التركيز على الصناعات في الساحل الشرقي أدى الى تخلف شديد في المناطق الغربية والوسطى. وفقاً للبنك الدولي ، ارتفع معامل جيني في الصين (مقياس عدم المساواة على أساس الدخل) من 29 بالمائة في عام 1981 ، ليبلغ ذروته عند 49 بالمائة في عام 2007 ، ولينخفض إلى 47 بالمائة في عام 2012. من الناحية الاجتماعية ، أدت هذه الفترة إلى عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة مثل المعاشات والتأمينات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية. ومن الناحية البيئية اتضح أثر التطور السريع على الهواء والماء والأرض في البلاد.

ليس من المستغرب أن تصبح معالجة عدم المساواة مهمة رئيسية في عهد الرئيس شي حينينغ (2013) حتى الوقت الحاضر). في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2017 ، الذي انعقد مرتين في العقد والذي يحدد أهداف السياسة الوطنية وانتخاب القيادة العليا ، تحدث شي عن العصر الجديد للاشتراكية ، وعن تطور التناقض الرئيسي الذي يواجهه المجتمع الصيني:

مع دخول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية حقبة جديدة ، تطور التناقض الرئيسي الذي يواجهه المجتمع الصيني. ما نواجهه الآن هو التناقض بين التنمية غير المتوازنة وغير الكافية لاحتياجات الناس المتزايدة باستمرار لحياة أفضل. شهدت الصين تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر من مليار شخص ، وجعلت من الممكن بشكل أساسي للناس أن يعيشوا حياة كريمة ، وستنجز قريباً بناء مجتمع رغيد الحياة إلى حد ما بنجاح. الاحتياجات التي يتعين تلبيتها للناس ليعيشوا حياة أفضل واسعة بشكل متزايد. لم تزد احتياجاتهم المادية والثقافية فحسب ؛ إن مطالبهم بالديمقراطية وسيادة القانون والإنصاف والعدالة والأمن وبيئة أفضل أخذت في الازدياد. في الوقت نفسه ، تحسنت القوى الإنتاجية الإجمالية في الصين بشكل ملحوظ وفي العديد من المجالات تتصدر طاقتنا الإنتاجية العالم. المشكلة الأبرز هي أن تنميتنا غير متوازنة وغير كافية. لقد أصبح هذا العامل المقيد الرئيسي في تلبية احتياجات الناس المتزايدة لحياة أفضل.

لذلك يُنظر إلى فترة الإصلاح والانفتاح على أنها شرط مسبق لبناء دولة اشتراكية حديثة. خلال هذه الفترة تم تحقيق هدفين من الأهداف الاستراتيجية الرسمية الثلاثة ، لضمان تمتع الناس بمستوى معيشي لائق وتلبية احتياجاتهم الأساسية. يعد استمرار العمل في التخفيف من حدة الفقر وضمان دخول الفقراء إلى "مجتمع مزدهر باعتماد" (شياوكانغ) في بقية البلاد خطوة أخيرة في هذه الفترة. في السنوات التي تلت خطاب شي ، حشدت الصين شعبها - وتحديدًا الفقراء أنفسهم - وكذلك الحكومة والسوق للقضاء على الفقر المدقع ، مما يمثل مرحلة رئيسية في الانتقال إلى الاشتراكية.

الجزء الثالث: نظرية وممارسة التخفيف من حدة الفقر

دخول واحد وتأمينان وثلاثة ضمانات

يأتي القضاء على الفقر المدقع في الصين قبل عقد من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي حددت "القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ، بما في ذلك الفقر المدقع" كهدف رئيسي. بينما خرج ملايين الصينيين من الفقر خلال مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، لا يمكن للاقتصاد وحده تفسير هذا الإنجاز.

من أجل هذه الدراسة ، تحدثنا مع جاستن لين ييفو ، كبير الاقتصاديين السابق للبنك الدولي (الأول من جنوب الكرة الأرضية) ومؤسس **New Structural Economics**. لين هو أيضًا عضو دائم في اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني وأستاذ بجامعة بكين. يصنف لين نهجين أساسيين للحد من الفقر ، والذي يسميه "نقل الدم" و "تكوين الدم". الأول - وهو نموذج مفضل في الاقتصادات الغربية - يتميز بالمساعدات الإنسانية أو آليات الرفاهية لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية. وفي الوقت نفسه ، يصف الثاني بالتخفيف من حدة الفقر الموجه نحو التنمية والذي يخلق فرص عمل ويزيد دخل الفقراء. ومع ذلك ، لم يكن هذان النهجان وحدهما قادرين على القضاء على الفقر في أفقر الجيوب في الصين. وفقًا للين ، "في المناطق التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية ، وبعيدًا عن السوق ، ولديها وسائل نقل وبنية تحتية ضعيفة ، مثل" المناطق الثلاث والمحافظات الثلاث "، هناك حاجة إلى مساعدة موجهة".

تم تطوير وابتكار المفهوم الشامل للتخفيف المستهدف للفقر - تم تنفيذه رسميًا في عام 2015 ، وانتهى في نهاية عام 2020 - بناءً على عقود من التجارب المحلية والدولية. يلخص لين أن "التخفيف من حدة الفقر في الصين" هو استراتيجية يقودها النمو وتقودها الحكومة وتجمع بين الدعم الاجتماعي وجهود الفلاحين الخاصة ، وتتميز بنمط "توليد/تكوين الدم" أو الموجه نحو التنمية ، وتضمن الاحتياجات الأساسية من خلال الضمان الاجتماعي. "وشدد على دور القيادة الحكومية ، ويقول: "على عكس بقية العالم ، لعبت الحكومة الصينية دورًا حاسمًا. لم يكن القضاء على الفقر ليتحقق فقط من خلال دور السوق لو لم تولي الحكومة اهتمامًا كبيرًا لقضية الفقراء. بعبارة أخرى ، كان الجمع بين اليد "المرئية" و "غير المرئية/الخفية" ، جنبًا إلى جنب مع تعبئة قطاعات واسعة من المجتمع ، السمة المميزة لتخفيف حدة الفقر في الصين في هذه المرحلة "المستهدفة".

يمكن تلخيص برنامج التخفيف المستهدف من الفقر (TPA) في الصين بشعار واحد: دخل واحد ، وتأمينان ، وثلاثة ضمانات. فيما يتعلق بالدخل ، حدد البنك الدولي خط الفقر الدولي عند 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم ، مُقاسًا بأسعار عام 2011 واستنادًا إلى متوسط خط الفقر في البلدان الخمسة عشر الأفقر في العالم. تم رفع خط الفقر في الصين آخر مرة إلى 2300 يوان سنويًا في عام 2011 (تم تحديده بأسعار 2010) ، وهو ما يمثل 2.30 دولارًا أمريكيًا في اليوم عند تعديله إلى تعادل القوة الشرائية (PPP) ، متجاوزًا معيار البنك الدولي. ووفقًا لأسعار 2020 ، فإن الحد الأدنى للدخل السنوي هو 4000 يوان ، في حين أن دخل الفرد في إطار برنامج التخفيف المستهدف البالغ 10740 يوانًا سنويًا أعلى بكثير.

من خلال إدراك أن الفقر لا يمكن معالجته من خلال توزيع الدخل وحده ، يتخذ برنامج الصين نهجًا متعدد الأبعاد. لأول مرة من قبل الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سين ، ينظر مفهوم الفقر متعدد الأبعاد إلى العوامل المتداخلة والمعقدة المرتبطة بالفقر والتي لا يتم حسابها فقط عن طريق قياس الدخل. وبالإجمال في اعتماد عمل سين ، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) في عام 2010 ، بقياس عشرة مؤشرات عبر الأبعاد الثلاثة للصحة والتعليم وخدمات البنية التحتية الأساسية. وجد تقريرهم لعام 2020 ، الذي تم إطلاقه بعد عقد من اعتماد MPI وقبل عقد من الموعد النهائي لأهداف التنمية المستدامة (SDG) ، أن 1.3 مليار شخص ، أو 22 في المائة من سكان العالم ، يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. بالمقارنة ، وفقًا لخط الفقر البالغ 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم ، كان 689 مليون شخص - أو 9.2 في المائة من سكان العالم - يعيشون في فقر مدقع في عام 2017 ، قبل انتشار الوباء.

بالإضافة إلى الحد الأدنى من الدخل ، يضمن برنامج التخفيف من حدة الفقر في الصين استيفاء خمسة مؤشرات أخرى: "الضمانتان" للغذاء والملبس و "الضمانات الثلاثة" للخدمات الطبية الأساسية ، والسكن الآمن بمياه الشرب والكهرباء ، ومجانبة التعليم الإلزامي في الصين لمدة تسع سنوات. تحدثنا مع وانغ سانغي ، عميد المعهد الوطني لبحوث التخفيف من حدة الفقر بجامعة رينمين ، حول العلاقة بين مؤشرات الصين وإطار MPI: "يُنظر إلى الفقر متعدد الأبعاد فقط على أنه نهج بحثي" ، كما قال ، وحتى الآن لم يتم ذلك. تعتمد أية دولة لقياس حجم السكان الفقراء على المستوى الوطني لما للمسألة من تعقيدات كبيرة! ويضيف، ومع ذلك ، من خلال تضمين المؤشرات الخمسة الرئيسية:

"في الواقع ، اتبعت الصين نهجًا متعدد الأبعاد في القضاء على الفقر". بصفته خبيرًا استشاريًا لمكتب المجموعة القيادية لتخفيف حدة الفقر والتنمية بمجلس الدولة ، ساعد وانغ في تطوير معايير برنامج الصين. "كيف تصنف مياه الشرب على أنها آمنة؟ أولاً ، الشرط الأساسي هو أنه يجب ألا يكون هناك نقص في إمدادات المياه. ثانيًا ، يجب ألا يكون مصدر المياه بعيدًا جدًا ، ولا يزيد عن عشرين دقيقة ذهابًا وإيابًا لاستخراج المياه. أخيرًا ، يجب أن تكون جودة المياه آمنة وخالية من أي مواد ضارة. نطلب تقارير اختبار تؤكد أن جودة المياه آمنة. عندها فقط يمكننا أن نقول أن المعيار قد تم الوفاء به.

الجزء الرابع: التخفيف المستهدف للفقير

لا تستخدم قنبلة يدوية لتفجير برغوث

تم تقديم التخفيف الذي يستهدف الفقر ، والمعروف أيضاً باسم التخفيف الدقيق للفقير ، لأول مرة خلال زيارة الرئيس شي إلى قرية شيبادونغ في مقاطعة هونان في نوفمبر 2013. نصح شي الحكومة المحلية بـ "لا تستخدم قنبلة يدوية لتفجير برغوث". كيفية معالجة الأسباب الجذرية للفقير. بدلاً من ذلك ، قال ، العمل كطراز يقترب من التصميم المعقد. تم تنفيذ هذا النهج كاستراتيجية حكومية في عام 2015 ، مسترشد بأربعة أسئلة: من الذي يجب انتشاله من الفقر؟ من يقوم بالعمل؟ ما هي التدابير التي يجب اتخاذها للتصدي للفقير؟ كيف يمكن إجراء التقييمات لضمان بقاء الناس خارج دائرة الفقر؟

تعريف الفقر: ما الذي يتم اجتثاثه؟

في 28 أغسطس 2018 ، أتيت إلى Danyang ، التي اعتبرت منظماتها الحزبية "ضعيفة وفضفاضة/منفلشة" ولم يتم انطلاق عملها بما يكفي ، ولهذا السبب تم إرسالها من قبل السلطات رفيعة المستوى لتعزيز بناء المنظمة. أعطتني المنظمة تقريراً موجزاً عن القرويين في البداية ، وبدأت بالتواصل مع الناس لمعرفة الأسر المستهدفة للتخفيف من حدة الفقر. خلاف ذلك ، لم يتم تنفيذ العمل بشكل صحيح. للاقتراب من الناس ، كان علي أن أفهم الطبيعة البشرية جيداً [...] كان السكان المحليون فقراء لأسباب عديدة ، بما في ذلك نقص المياه ، وانخفاض غلة المحاصيل ، والأمراض ، والإعاقات ، ونقص تعليم الأطفال. لقد انتقلت مشاكلهم وصراعاتهم من جيل إلى جيل.

- ليو يوانشي ، السكرتير الأول المتمركز في قرية دانيانغ ، مقاطعة وانشان ، مدينة تونغرين ، مقاطعة قوينتشو.

إن معرفة من هم الفقراء في بلد يبلغ عدد سكانه 1.4 مليار نسمة مهمة هائلة. وإدراكاً لقيود طريقة إحصائية العينة ، تحركت الصين نحو نظام تحديد الأسرة ، مما يعني التعرف على كل شخص فقير في الدولة وظروفه واحتياجاته. تم ذلك من خلال مزيج من إرسال الناس إلى القرى ، وممارسة الديمقراطية الشعبية ، ونشر التقنيات الرقمية. في عام 2014 ، تم تنظيم 800000 من كوادر الحزب لزيارة ومسح كل أسرة في جميع أنحاء البلاد ، وتحديد 89.62 مليون فقير في 29.48 مليون أسرة و 128000 قرية. ثم تم تكليف أكثر من مليوني شخص بالتحقق من البيانات ، ثم إزالة الحالات التي تم تحديدها بشكل غير دقيق وإضافة حالات جديدة.

في حين أن الدخل هو العامل الحاسم الأساسي ، يتم أيضاً أخذ السكن والتعليم والصحة في الاعتبار عند إدراج "الأسرة المنكوبة بالفقر". تتم تعبئة لجان القرى وحكومات البلديات والقرويين أنفسهم لتقييم وضع كل أسرة. تُعقد اجتماعات تقييم الديمقراطية

العامة ، على سبيل المثال ، لتسهيل المناقشات بين أفراد المجتمع حول وضع كل أسرة وما إذا كان ينبغي حذفهم من قائمة تسجيل الفقر أو إضافتهم إليها. اقترنت هذه العملية على الأرض بإنشاء نظام معلومات وإدارة متقدم ، يلامس جميع أجزاء عملية التخفيف من حدة الفقر في جميع أنحاء البلاد. تُستخدم البيانات الضخمة لرصد حالة كل فرد من حوالي 100 مليون فرد ، وتسهيل تدفق المعلومات بين الإدارات الحكومية ، وتحديد اتجاهات الفقر وأسبابه المهمة. إن حشد الناس وكسب الدعم العام هما في صميم الجهد المبذول للقيام بهذا العمل.

التحريك: من يقوم بحمل العبء؟

تحرك بين الناس كما تسبح السمكة في البحر

سجل الزيارة ، 10 يونيو 2019: تلقيت اليوم مكالمة من He Guoqiang. قال إن قفل باب [في] شقته التي أعيد توطينها مكسور. ذهبت إلى منزله وساعدته في الاتصال بفريق إدارة الممتلكات وطاقم البناء لإجراء الإصلاحات. انتهزت هذه الفرصة لأعلمه ممارسة حقوقه كمالك منزل وللاتصال بإدارة الممتلكات وطاقم البناء. قال هي Guoqiang أنه في المرة القادمة التي يواجه فيها مثل هذه المشكلة ، [سوف] يعرف كيفية حلها.

- هي تشونليو ، امرأة تبلغ من العمر أربعة وثلاثين عامًا من أصل بويي ، عملت ككادر لتخفيف حدة الفقر في مقاطعة ليو بين عامي 2018 و 2020.

لا توجد منظمة بدون المنظمين: بحلول يونيو 2021 ، أصبح عدد الحزب الشيوعي الصيني أكثر من 95.1 مليون عضو - 27.45 مليون منهم من النساء - و 4.9 مليون منظمة حزبية على المستوى الأساسي ، بما في ذلك لجان القرويين والمؤسسات العامة والأجهزة والشركات التابعة للحكومة والمنظمات الاجتماعية. إذا كان الحزب الشيوعي الصيني بلدًا ، فإنه سيكون البلد رقم سادس عشر بين أكبر عدد سكان بلدان في العالم. تطلبت المرحلة المستهدفة للتخفيف من حدة الفقر بناء العلاقات والثقة بين الحزب وأهالي الريف ، بالإضافة إلى تعزيز تنظيم الحزب على مستوى القاعدة. يتم تعيين أمناء الحزب للإشراف على مهمة التخفيف من حدة الفقر عبر خمسة مستويات من الحكومة ، من المقاطعة والمدينة والمقاطعة والبلدة ، وصولاً إلى القرية. والجدير بالذكر أنه تم إرسال ثلاثة ملايين من الكوادر المختارة بعناية إلى القرى الفقيرة ، وتشكيل 255000 فريق يقيمون هناك. الذين يعيشون في ظروف متواضعة بشكل عام لمدة سنة إلى ثلاث سنوات في كل مرة ، عملت الفرق جنبًا إلى جنب مع الفلاحين الفقراء والمسؤولين

المحليين والمتطوعين حتى تم انتشار كل أسرة من الفقر. في هذه العملية ، لم يتمكن العديد من الكوادر من العودة إلى ديارهم لزيارة العائلات لفترات طويلة من الزمن ؛ أصيب البعض بالمرض في الظروف الطبيعية القاسية للمناطق الريفية وفقد أكثر من 1800 من أعضاء ومسؤولي الحزب حياتهم في الحرب ضد الفقر. تم إرسال الفرق الأولى في عام 2013 ؛ بحلول عام 2015 ، كان لدى جميع القرى الفقيرة فريق مقيم ، وكان لكل أسرة فقيرة كادر مخصص للمساعدة في عملية رفعها ، والأهم من ذلك ، انتشار نفسها من الفقر. في نهاية عام 2020 ، تم تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع.

U يو ، رجل يبلغ من العمر 47 عامًا ولديه ابنة في سنتها الأخيرة من المدرسة الثانوية ، هو من بين أمناء الحزب الذين تم إرسالهم في عام 2018 إلى Danyang ، وهي قرية يبلغ عدد سكانها 2855 شخصًا في مقاطعة Guizhou الجنوبية الغربية. يصف ليو وصوله إلى دانيانغ ، حيث لا يتحدث اللهجة المحلية ، وحيث تم تصنيف 137 أسرة من أصل 805 أسرة في القرية على أنها فقيرة. لقد كان واحدًا من 52 كادرًا تم تكليفهم بالقرية ، ولكل منهم مسؤوليات مختلفة. أخبرنا عن عمله اليومي:

كنت مسؤولاً عن خمس أسر فقيرة ، لكنها الآن أربعة بعد وفاة شخص واحد. في ذلك الوقت زرت كل أسرة على دراجة كهربائية واعتنيت بكل شيء من أجلهم. ظللت على اتصال مع الشباب على WeChat وكبار السن عبر الهاتف. يمكنهم الاتصال بي لأي شيء. ذهبت إلى كل مجموعة قروية لمعرفة من كان لطيفًا ومن كان صعب المراس. لقد تمكنت من حل المشكلات من خلال المشروبات والتحدث مع القرويين الذين تربطهم بي الآن علاقة جيدة جدًا. الآن تحتفظ الحكومة بسجل للأسر الفقيرة والأسر الهامشية والأسر الرئيسية. تساعد الأدوات الرقمية الحكومة في معرفة متى يمرض الأشخاص أو إذا تم توظيف أولئك الذين يمكنهم العمل. كما نزر القرويين كل شهر لفهم واقع وضعهم بشكل أفضل.

على عكس النماذج التي تعتمد بشكل كبير على المنظمات غير الحكومية والمساعدات الدولية ، يستمد برنامج الصين للتخفيف من حدة الفقر قوته من تعبئة مواطنيها. كوادر مثل يو هم جسر أساسي بين تنفيذ سياسة الحكومة وفهم الظروف والمطالب الملموسة للشعب. أكثر من عشرة ملايين من الكوادر والمسؤولين الذين تم حشدهم في الريف كان لهم دور أساسي في بناء الدعم العام والثقة بالحزب والحكومة.

في عام 2020 ، نشرت جامعة هارفارد دراسة بعنوان "فهم مرونة الحزب الشيوعي الصيني CCP: استطلاع الرأي العام الصيني عبر الزمن" ، حيث أجروا مقابلات مع 31000 من سكان الحضر والريف بين عامي 2003 و 2016 حول دعمهم للحزب الشيوعي الصيني. خلال هذه الفترة ، زاد رضا المواطنين الصينيين عن حكومتهم من 86.1% إلى 93.1%. وقد لوحظت أكبر زيادة في رضا الحكومة في المناطق الريفية

على مستوى البلديات ، والتي ارتفعت من 43.6٪ موافقة إلى 70.2٪ موافقة ، خاصة بين السكان ذوي الدخل الأقل وسكان المناطق الداخلية الأفقر. ينبع هذا الدعم المتزايد من زيادة إمكانية الوصول وجودة الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية ، فضلاً عن تحسين استجابة وفعالية مسؤولي الحكومة المحلية. على الرغم من انتهاء الدراسة في عام 2016 قبل اكتمال الحملة ، إلا أن برنامج التخفيف من حدة الفقر واستجابة الحكومة الفعالة لـ COVID-19 استمرت في بناء وتقوية الدعم العام. بعد فترة وجيزة من خروج ووهان من إغلاق COVID-19 ، قاد الأستاذ بجامعة يورك كاري وو بمسح شمل 19816 شخصاً في 31 مقاطعة ومنطقة إدارية. ووجدت الدراسة المنشورة في صحيفة واشنطن بوست أن 49 بالمائة من المستجيبين أصبحوا أكثر ثقة بالحكومة بعد استجابتها للوباء ، وزادت الثقة العامة إلى 98 بالمائة على المستوى الوطني و 91 بالمائة على مستوى البلدة. يمكن اعتبار القضاء على الفقر واحتواء الوباء انتصارين رئيسيين للصين وشعبها في عام 2020.

الجبهة المتحدة للتخفيف من حدة الفقر

جي وين من مدينة سوتشو الشرقية ، حيث تشغل منصب نائب مدير المبيعات في شركة الثقافة والسياحة. عززت الحكومة التعاون بين الجزء الشرقي الصناعي من البلاد مع المناطق الغربية الأقل تقدماً لدعم التنمية في جميع أنحاء البلاد. كجزء من هذا الجهد ، تم إقران شركة Ge التي تعمل لصالحها مع قرية نائية في مقاطعة Guizhou لتطوير منتج للسياحة البيئية وتحفيز صناعة السياحة في المنطقة. استثمرت الشركة 130 مليون يوان لبناء البنية التحتية وتجديد المنازل ، والتي تم تأجيرها من قبل القرويين لمدة عشرين عامًا. من بين 107 أسرة في القرية ، كانت هناك عشرين عائلة فقط - جميعها تحمل لقب تشانغ وأقلية دونغ العرقية - كانت لا تزال تعيش هناك عندما بدأ المشروع. في نهاية عقد الإيجار ، ستنتم إعادة المنازل والمرافق المحيطة إلى القرويين ، الذين تم تعيين بعضهم كعمال في المنتجع. Ge هو واحد من ثمانية موظفين عينتهم الشركة للانتقال من Suzhou ليحقق هذا المشروع ثماره. المهمة لا تخلو من التحديات. بالإضافة إلى الزيارات المتكررة إلى المنزل خلال فترة عملها التي امتدت لثلاث سنوات ، واجهت أيضًا اختلافات ثقافية ولغوية ومناخية. قالت لنا "لست معتادة على الرطوبة هنا". في أعالي جبال قويتشو ، يمكن أن تمطر لعدة أشهر متواصلة. الموقع أيضا بعيد. عندما كان Ge وفريقه يبنون المنتجع ، كان لا بد من حفر الطريق المعبدة المؤدية إلى الموقع يدويًا لأنه لا يمكن إحضار الرافعات "

إلى جانب حشد الدعم الحزبي والشعبي ، حشدت حملة التخفيف من حدة الفقر قطاعات واسعة من المجتمع للمشاركة في جبهة موحدة. قال الرئيس شي في خطابه في المؤتمر

الوطني التاسع عشر: "يجب علينا حشد طاقات حزبنا بأكمله ، وبلدنا بأسره ، ومجتمعنا بأسره ، ومواصلة تنفيذ تدابير مستهدفة للحد من الفقر والتخفيف من حدته". "سوف نولي اهتماما خاصا لمساعدة الناس على زيادة الثقة في قدرتهم على انتشال أنفسهم من الفقر".

إن هدف تحقيق الازدهار المشترك مع توقع أن أولئك الذين يصبحون أثرياء - لا سيما في المناطق الساحلية الشرقية الصناعية - سيرفعون الباقي هو عنصر أساسي في هذا النهج ، وهو عنصر يقع في قلب اقتباس دينغ الذي غالبًا ما يساء تفسيره ، " القليل من الثراء أولاً ". اتبعت حملة التخفيف من حدة الفقر هذا المبدأ واستخدمت استراتيجية تعبئة جماهيرية تذكرنا بحقبة ماو لإقامة تعاون بين الشرق والغرب. من عام 2015 إلى عام 2020 ، استثمرت تسع وحدات إدارية على مستوى المقاطعات الشرقية تمثل 343 مقاطعة 100.5 مليار يوان في المساعدات الحكومية والاجتماعية للمناطق الغربية ، وحشدت أكثر من 22000 شركة محلية لاستثمار 1.1 تريليون يوان إضافية ، وتبادل 131000 مسؤول وفني.

في عام 2013 ، تم إقران مدينة تونغرن في مقاطعة قويتشو الجنوبية الغربية ، حيث انتقلت هي ينغ وحيث تقع قرية ليو يوانكسوي ، مع سوتشو ، المركز الاقتصادي لمقاطعة جيانغسو الساحلية الشرقية. شمل التعاون التبادلات الاقتصادية والبنية التحتية والتعليمية والتقنية. من أبريل 2017 إلى 2020 ، قدمت سوتشو 1.71 مليار يوان كمساعدات مالية و 240 مليون يوان كمساعدة اجتماعية لتنفيذ 1240 مشروعًا. بالإضافة إلى ذلك ، طورت 285 شركة شرقية مشاريع في تونغرن ، واستثمرت 26.41 مليار يوان ووجدت فرص عمل لـ 44400 شخص في برنامج تخفيف حدة الفقر. في هذه العملية ، تم إنشاء 19 منطقة صناعية وزراعية ، وعززت المشاريع المستهدفة السياحة المحلية بنسبة 30 في المائة. لتعميق التبادل السياسي والتعليمي ، تم نقل 5345 من كوادر الحزب ومسؤولين حكوميين وفنيين من سوتشو إلى تونغرين ، بما في ذلك نائب عمدة تونغرين تشا ينغ دونغ ، الذي انتقل من جيانغسو إلى قويتشو لقيادة أعمال التخفيف من حدة الفقر.

إلى جانب التعاون بين الشرق والغرب ، قدمت الشركات العامة والخاصة والمؤسسات التعليمية والجيش والمجتمع المدني أيضًا مساهمات كبيرة. استثمرت الإدارات المركزية 42.76 مليار يوان ، مما ساعد على جلب 106.64 مليار يوان من رأس المال وتدريب 3.69 مليون من الفنيين والمسؤولين على مستوى القاعدة. وفي الوقت نفسه ، استثمرت 94 شركة مملوكة للدولة أكثر من 13.5 مليار يوان في 246 مقاطعة ، ونفذت ما يقرب من 10000 مشروع مساعدة. من بين 2301 منظمة اجتماعية وطنية في البلاد ، أنشأت 686 مشروعًا رسميًا للتخفيف من حدة الفقر ، وجمع الأموال الخيرية وتقديم الخدمات التطوعية. من خلال حملة العشرة آلاف مؤسسة لمساعدة عشر

آلاف قرية ، شاركت 127 ألف شركة خاصة في دعم 139100 قرية فقيرة استفاد منها 18 مليون شخص. ساعد الجيش 924000 شخص في 4100 قرية فقيرة وساهم في بناء المدارس والمستشفيات والمشاريع الصناعية الخاصة. نظمت وزارة التربية والتعليم 44 كلية وجامعة لتكون جزءاً من الحملة ، حيث نفذت مشاريع بحثية وأرسلت فرقاً من الخبراء والتدريب في الزراعة ، والصحة ، والتخطيط الحضري والريفي ، والتعليم ، من بين مجالات أخرى.

كان أحد هذه التعاونيات تجربة هيبين ، التي جلبت خبراء جامعيين وطلاباً إلى قرية هيبين في مقاطعة يونان ، وهي مجتمع يتألف في الغالب من أفراد من عرقية ياو. بقيادة لي شياو يون ، أستاذ كرسي في جامعة الصين الزراعية ، ساعد الفريق في البحث وجمع الأموال وتطوير المشاريع السياحية والتعليمية والزراعية لزيادة الدخل وتنويعه للمجتمع. في مقابلتنا مع لي ، علق على التعبئة الجماهيرية التي حدثت:

" من الصعب جداً على الأشخاص خارج الصين فهم حملة التخفيف من حدة الفقر في السنوات الثماني الماضية ، وخاصة كيف تم تنظيمها - وخاصة التعبئة الرائعة. كان أصعب سؤال طرحه علي صديقي ، "كيف استطاعت الحكومة إقناع الجميع بالمساهمة بالموارد والذهاب إلى المناطق الفقيرة؟" هذا ما نحاول دائماً توضيحه من خلال بياننا البسيط للغاية. هذه هي المؤسسة السياسية الخاصة بالصين. يختلف المجتمع الصيني عن المجتمعات الغربية ، لأنه يقوم على الجماعية وليس على الفرد. ينعكس هذا في كيفية تنظيم المجتمع. تعمل الحكومة مع المنظمات الاجتماعية ، حيث تندمج الشبكات السياسية والاجتماعية في قوة رائدة ، منظمة رأسياً وأفقياً ، والتي تمكن الجميع من الانضمام إلى هذه الحملة الاجتماعية."

باختصار ، لقد لامس برنامج التخفيف من حدة الفقر كل ركن من أركان المجتمع تقريباً. وبالتالي ، لا يمكن النظر إلى الانتصار على الفقر المدقع على أنه برنامج فردي تحت تفويض فردي من قبل الحزب والحكومة. بدلاً من ذلك ، يجب أن يُنظر إليه على أنه تعبئة جماهيرية عبر قطاعات متعددة من المجتمع الصيني باستخدام منهجيات متنوعة وغير مركزية على نطاق واسع ونطاق غير مسبوق في تاريخ البشرية. السكان الذين أعيد توطينهم يعملون في مصنع ملابس تم إنشاؤه في مجتمع وانغجيا ، مدينة تونغرين ، مقاطعة قويتشو ، أبريل 2021.

المنهجية: كيف خففت الصين من حدة الفقر؟

صناعة

السيدة ليو هي واحدة من أصحاب الدخل المرتفع على منصة الفيديو القصيرة Yishizhifu التي تساعد الفلاحين الفقراء على توليد دخل إضافي. إنها فلاحه وأم حصلت على رصيد (ما يعادل حوالي 20000 يوان) لمقاطع الفيديو التي تصنعها وتنتشرها عبر الإنترنت ، والتي يمكن استبدالها بالسلع من خلال المنصة. لم يقتصر الأمر على تعزيز مقاطع الفيديو دخلها من خلال توفير السلع والأجهزة الموفرة للوقت مثل طباخ الأرز وفرن الميكروويف ؛ لقد وفروا لها أيضًا منفذًا لعرض ثقافتها. تستخدم السيدة ليو المنصة لنشر مقاطع فيديو لموسيقى دونغ ، والحرف اليدوية ، والأزياء ، وقرع الطبول ، وهي واحدة من أوائل عازفات الطبول في مجتمعها وعضو في مجموعة أقلية دونغ العرقية. في أحد الفيديوهات ، تلعب دور البطولة في دراما تلفزيونية منتجة محليًا. قالت لنا: "لقد صورناها بأنفسنا". "إذا أخبرتك كيف فعلنا ذلك ، فسوف تتأثر كثيرًا بهذه العملية". عندما أشارت إلى الشاشة ، قالت ، "هذا أنا ، هذا أخي الأصغر ، وزوجة أخي ، وجاري". معا كتبوا سيناريو عن قصة فتى صغير فقير لم يجد زوجة وكان عليه أن يلجأ إلى الأساليب الإبداعية لجذب الخطيبة.

كان إدخال التجارة الإلكترونية في المناطق الريفية جزءًا أساسيًا من برنامج التخفيف من حدة الفقر. بين عامي 2016 و 2020 ، نمت الأعمال التجارية عبر الإنترنت في المقاطعات الفقيرة من 1.32 مليون إلى 3.11 مليون ، مما ساعد على زيادة دخل الأسر الريفية مع ربط الريف بالأسواق عبر الإنترنت. إحدى هذه المنصات هي Yishizhifu ، التي تم إطلاقها في Tongren في يونيو 2020 ، والتي تدرب الفلاحين على إنتاج مقاطع فيديو قصيرة من خلال إنشاء أكثر من عشرين استوديو تصوير في المجتمعات الفقيرة في المدينة والقرى المحيطة. يمكن للمستخدمين تحميل مقاطع الفيديو الخاصة بهم على تطبيق الهاتف المحمول والحصول على نقاط للمشاهدات التي يمكن استبدالها لاحقًا بالمنتجات المتاحة على النظام الأساسي. لكل دقيقة من الفيديو الذي يتم مشاهدته ، يتم منح وتوزيع عشرة أرصدة: ستة لمنتج الفيديو ، وواحد للمشاهد ، واثنان إلى الاستوديو ، وواحد لمنصة Yishizhifu. يتم تأمين سلع مثل الملابس ، والأجهزة المنزلية ، والمنتجات الزراعية ، والمعدات الزراعية ، وحتى السيارات من خلال شراكات مع مؤسسات حكومية وخاصة. تتبرع هذه الشركات بالسلع للمنصة إما لتلقي ائتمانات ضريبية أو تفرغ المخزون الزائد أو استخدام النظام الأساسي كمصدر للإعلان المجاني. في هذا المثال وغيره من الأمثلة التي لا حصر لها ، تعتبر التنمية الصناعية - التي تسهلها التجارة الإلكترونية والوصول إلى الإنترنت - وسيلة لربط

الريف بالمدينة ، وتوليد فرص العمل والدخل الإضافي ، وبناء الثقة الثقافية بين الفلاحين والفقراء .

طورت استراتيجية التخفيف من حدة الفقر المستهدفة خمس طرق أساسية لانتشال الفقراء - أو بالأحرى مساعدتهم على النهوض بأنفسهم - من الفقر: الصناعة ، وإعادة التوطين ، والتعويض البيئي ، والتعليم ، والمساعدة الاشتراكية. أولى الطرق الخمسة الأساسية هي تطوير الإنتاج المحلي. مع وضع هذا الهدف في الاعتبار ، شارك القطاعان العام والخاص لتزويد الفقراء بإمكانية الوصول إلى التمويل (القروض والإعانات والائتمان الصغير) والتدريب الفني والمعدات والأسواق. من خلال برنامج TPA ، أثرت سياسات التخفيف من حدة الفقر الصناعي على 98 بالمائة من الأسر الفقيرة وأنشأت 300000 قاعدة صناعية للإنتاج الزراعي بالإضافة إلى تربية الحيوانات ومعالجتها في كل من المقاطعات الـ 832 الفقيرة. يعمل أكثر من 22 مليون فقير في هذه القواعد ، بالإضافة إلى 13 مليون آخرين في المؤسسات الريفية. ساهمت ورش العمل الخاصة بالتخفيف من حدة الفقر (مراكز الإنتاج الصغيرة التي يتم تنظيمها في الأراضي المعطلة أو في منازل الناس) في مضاعفة نصيب الفرد من الدخل للأسر الفقيرة ثلاث مرات تقريباً من عام 2015 إلى عام 2019 ، ليصل إلى 9808 يواناً سنوياً. وقد ساعد هذا بدوره على تطوير نماذج جديدة للتخفيف من حدة الفقر مرتبطة بالسياحة والاقتصاد الأخضر.

الانتقال

Atule'er هي قرية في جبال مقاطعة سيتشوان يعود أصل أسلافها إلى أسرة يوان (1271-1368) ، عندما كان يُنظر إلى الزراعة في الجبال أثناء الحرب على أنها استراتيجية. على ارتفاع 1400 متر ، كان الوصول إلى القرية حتى وقت قريب فقط من خلال 800 متر من "سلالم سماء" روطان سيئة البناء تتدلى من حافة الجرف. كانت الرحلة إلى المدارس والأسواق المحلية والخدمات الصحية والمواصلات العامة على بعد ساعات وخطيرة. قال موسى ، أحد السكان ، "لقد استغرقت نصف يوم لكي أتسلق الجرف لشراء علبة ملح". قبل أربع سنوات ، أنفقت الحكومة مليون يوان لاستبدال السلم بهيكل فولاذي أكثر أماناً. أعيد توطين موسى وثلاثة وثمانين عائلة أخرى في أتولير في مايو 2020 خلال حملة الفقر.

بالنسبة للعائلات التي تعيش في مناطق نائية للغاية أو تتعرض لكوارث طبيعية متكررة ، يكاد يكون من المستحيل كسر حلقة الفقر دون الانتقال إلى بيئات أكثر ملائمة للسكن. ما مجموعه 9.6 مليون شخص - ما يقرب من 10 في المائة من الناس انتشلوا من الفقر - انتقلوا من المجتمعات الريفية إلى المجتمعات الحضرية المبنية حديثاً. تم بناء مساكن

جديدة إلى جانب 6100 روضة أطفال ومدرسة ابتدائية ومتوسطة ؛ 12000 مستشفى ومركز صحي مجتمعي ؛ و 3400 من مرافق رعاية المسنين ؛ وتم بناء أو توسيع 40000 مركز ومكان ثقافي.

التحدي الرئيسي عند الانتقال من الريف إلى المدن هو العثور على عمل للعائلات التي تمت إعادة توطينها. لمواجهة التحدي المتمثل في العثور على عمل للعائلات التي تمت إعادة توطينها ، طورت الحكومة برامج تدريب وصناعات جديدة. ونتيجة لذلك ، وجد 73.7 في المائة من جميع الأشخاص الذين تم نقلهم والذين أصبحوا قادرين على العمل وظائف و 94.1 في المائة من العائلات التي تم إعادة توطينها مع أفراد يمكنهم العمل.

التعويض البيئي

زر أخضر صغير في تطبيق Alipay للجوال Ant Forest يأخذ المستخدمين إلى شاشة بها نبتة متحركة في المنتصف. في مقابل المشي أو استخدام نظام درجات مشترك بدلاً من وسائل النقل الخاصة ، تتم مكافأة المستخدمين بأرصدة خضراء يمكن استبدالها بزراعة الأشجار على تطبيق جوال تفاعلي. تم إطلاق منصة الدفع عبر الإنترنت في عام 2016 من قبل الشركة التي كانت تعرف آنذاك باسم Ant Financial

Service Group ، والمرتبطة بعملاق الإنترنت Alibaba ، وهي تشجع 550 مليون مستخدم على تذييل بصمتهم الكربونية.

على الرغم من التصميم الشبيه باللعبة ، فإن الأشجار ليست افتراضية. اعتبارًا من مارس 2020 ، تم زرع 122 مليون شجرة عبر غابة النمل ، تغطي 112000 هكتار بشكل كبير في المناطق القاحلة في منغوليا الداخلية ، وقانسو ، وتشينغهاي ، وشانشي. ونتيجة لذلك ، تم إنشاء 400000 فرصة عمل تربط حفظ البيئة بتخفيف حدة الفقر في مناطق الرفاهية العامة المحمية والغابات الاقتصادية البيئية. في عام 2019 ، فاز Ant Forest بالجائزة الأولى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أبطال الأرض.

كان الحفاظ على البيئة واستعادتها ، لا سيما في المناطق الفقيرة المعينة ، من بين الطرق الرئيسية لمعالجة الفقر ، في المقام الأول من خلال خلق فرص العمل في القطاع البيئي. منذ عام 2013 ، تمت استعادة 4.97 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في المناطق الفقيرة كغابات أو أراضي عشبية. في هذه العملية ، تم توظيف 1.1 مليون فقير كحراس للغابات ، بينما تم تشكيل 23000 تعاونية وفرق للتشجير (إنشاء غابات جديدة). هذا جزء من جهود التخضير المستمرة التي تبذلها الصين على مدى العقدين الماضيين. وفقًا

لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ، تم تصنيف الصين كرائد عالمي في إعادة التحريج وشكلت 25 بالمائة من إجمالي النمو في مساحة الأوراق بين عامي 1990 و 2020. تم تبني جهود التخضير ليس فقط من خلال الجهود الحكومية ، ولكن أيضًا من خلال مبادرات القطاع الخاص مثل Alipay.

تعليم

عندما تم دمج التبت رسميًا في جمهورية الصين الشعبية عام 1951 ، كانت الأديرة تسيطر على التعليم باستثناء عدد قليل من المدارس الخاصة. تم تخصيص المدارس للرهبان والمسؤولين ، مما أدى إلى تسجيل 2 في المائة فقط من الأطفال في سن المدرسة. من عام 1951 إلى 2021 ، تم إنفاق أكثر من 100 مليار يوان لتطوير نظام تعليم حديث حقق 99.5 بالمائة من الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، و 99.51 بالمائة من الالتحاق بالمدارس الإعدادية ، و 39.18 بالمائة من الالتحاق بالتعليم العالي اعتبارًا من عام 2021. في عام 2012 ، كانت التبت هي الأولى من بين مناطق البلاد التي تقدم برنامجًا تعليميًا مجانيًا لمدة خمسة عشر عامًا من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المدرسة الثانوية ، والتي تشمل الرسوم الدراسية ، والإقامة ، والكتب المدرسية ، والوجبات ، والمواصلات ، وتكاليف أخرى. تم توسيع السياسة لتشمل طلاب الجامعات من الأسر الريفية المسجلين على أنهم فقراء. من 2016 إلى 2020 ، استفاد 46700 طالب جامعي فقير من هذه السياسة.

كان التعليم محوريًا في كسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال. للوفاء بضمان برنامج TPA للتعليم ، تم بذل جهود كبيرة لضمان حصول 200.000 متسرب من المدارس من الأسر الفقيرة (اعتبارًا من 2013) على الدعم الكافي للعودة إلى المدرسة. بحلول عام 2020 ، استوفت 99.8 بالمائة من المدارس الابتدائية والثانوية في الصين المتطلبات التعليمية الأساسية ، مع 95.3 بالمائة من المدارس متصلة بالإنترنت ومجهزة بفصول دراسية متعددة الوسائط. قدمت برامج التمويل الحكومية الكبيرة المساعدة التعليمية لنحو 640 مليون شخص وحسنت التغذية في المدارس ، لتصل إلى 40 مليون طالب كل عام.

انعكست هذه المكاسب في التعليم ليس فقط في القرى ، ولكن في جميع أنحاء البلاد في التعداد الوطني السابع لعام 2020 ، ارتفع متوسط سنوات التعليم من 9.08 إلى 9.91 عامًا ، بينما تضاعف عدد الأشخاص الحاصلين على تعليم عالٍ تقريبًا من 8930 إلى 15467 لكل 100,000 من 2010 إلى 2020. كما تغيرت صورة أولئك القادرين على الالتحاق بالتعليم العالي. وفقًا لمسح طلاب الكليات الصينية بجامعة تسينغها ، من 2011 إلى 2018 كان أكثر من 70 بالمائة من جميع طلاب السنة الأولى في الجامعات الصينية أول من التحق بالجامعة في عائلاتهم ، وحوالي 70 بالمائة

من هؤلاء الطلاب من مناطق ريفية. في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، احتلت الصين المرتبة الأولى في التحاق النساء بالتعليم العالي ، وكذلك في نسبة العمالات المهنيات والتقنيات. عالجت إصلاحات التعليم في العقد الماضي العوامل المتعددة الأبعاد للفقر ، والفجوة بين الحضر والريف ، والجنس.

مساعدة اجتماعية

ركزت آخر المنهجات الخمس الرئيسية المستخدمة للتخفيف من حدة الفقر على تقديم المساعدة الاجتماعية. يرجع تاريخ أول شبكة أمان اجتماعي في الصين إلى نظام ضمان الحد الأدنى للمعيشة الحضري (ديباو) في شنغهاي في عام 1993 ، والذي امتد ليشمل جميع المناطق الحضرية في عام 1999 وإلى المناطق الريفية في الصين في عام 2007. بموجب هذا البرنامج ، يحق لأي أسرة كان دخلها الفردي أقل من خط الفقر المحلي التقدم بطلب للحصول على مساعدة اجتماعية. يعتبر هذا أكبر برنامج للمساعدة الاجتماعية النقدية في العالم. تم استكمال Dibaو ببرامج أخرى للتعليم والرعاية الصحية والإسكان والإعاقات والمساعدة المؤقتة ، بينما تم إنشاء نظام معاشات للناس في المناطق الريفية في عام 2009 وفي المناطق الحضرية في عام 2011.

نما بدل المعيشة الريفي من 2068 يوانًا إلى 5962 يوانًا سنويًا من 2012 إلى 2020 ؛ تمت تغطية 9.36 مليون شخص إما من خلال هذه الصناديق أو من خلال صناديق الإغاثة من الفقر المدقع ، ويتلقى 60.98 مليون شخص معاشًا أساسيًا. تغطي هذه البرامج تقريبًا جميع سكان الريف والحضر العاطلين عن العمل.

ومع ذلك ، فإن النظام الاجتماعي في الصين يتعرض لضغوط كبيرة. في مواجهة انخفاض معدلات المواليد البالغة 1.3 طفل لكل امرأة وفقًا لآخر تعداد سكاني ومجتمع شيخوخة ، سجلت الصين أول عجز في التأمين الاجتماعي العام الماضي. من المتوقع أن يصل عدد كبار السن (الأشخاص فوق 60 عامًا) إلى 300 مليون بحلول عام 2025 ، ومن المتوقع أن يبدأ عدد السكان الصينيين في الانكماش بحلول عام 2050. وتخضع الصين حاليًا لإصلاحات في نظام معاشات العمال الحضريين لمعالجة العجز في المعاشات التقاعدية ، والتي يمكن أن تصل إلى 8 تريليونات يوان في غضون العقد المقبل.

الاعتراف بأن المرض وسوء الصحة من العوامل الرئيسية التي تسبب الفقر الريفي ، كان تحسين الرعاية الصحية في الريف مفتاحًا لبرنامج TPA. لتحسين توفير الرعاية الصحية في المناطق الفقيرة ، تم إقران 1,007 من المستشفيات الرائدة بـ 1,172 مستشفى على مستوى المحافظة ، والتي أرسلت 118,000 عامل صحي لإنشاء 53,000 مشروع في جميع أنحاء البلاد. عالج هؤلاء الأطباء 55 مليون مريض

خارجي وأجروا 1.9 مليون عملية جراحية. وفي الوقت نفسه ، تلقى 60 ألف طالب طب تدريبًا مجانيًا مقابل العمل في المؤسسات الطبية الريفية بعد التخرج.

التقييم: كيف يتم قياس التخفيف من حدة الفقر؟

"هل يمكن تصنيف الأسر ذات الأقارب المباشرين من كوادر القرية على أنها فقيرة؟" يسأل الطلاب في جلسة استجواب مع المسؤولين المحليين في بلدة Pingbian Yi Ethnic Township. سافر طلاب وأساتذة من جامعة ساوث ويست في تشونغتشينغ مسافة 300 كيلومتر إلى ريف سيتشوان. لقد تم تدريبهم وتكليفهم من قبل الحكومة لتقييم النجاحات وأوجه القصور في الجهود المحلية للتخفيف من حدة الفقر. في الليلة السابقة فقط أبلغوا المسؤولين المحليين في القرى التي يريدون تفتيشها. في هذه الفحوصات العشوائية ، يقوم الطلاب بزيارة المنازل وتسجيل إجاباتهم على الاستبيان في تطبيق مركزي ، ومراجعة كشوف الحسابات البنكية وشهادات تقييم الإسكان ، وظروف السكن في المسح ، والتحقق من استيفاء المؤشرات. يتطلب تنفيذ برنامج بهذا الحجم نظامًا متطورًا من الضوابط والتوازنات على كل مستوى وفي كل منطقة. منذ عام 2016 ، تم إجراء تقييم سنوي على المستوى الوطني ، بقيادة مكتب التخفيف من حدة الفقر التابع لمجلس الدولة ، وإدارة التنظيم المركزي ، والوحدات الأعضاء في المجموعة القيادية لمجلس الدولة المعنية بالتخفيف من حدة الفقر والتنمية. وتتمثل مهمتهم في تقييم فعالية الحد من الفقر في منطقة معينة ، بما في ذلك تأكيد دقة المعلومات المنزلية ، وكفاية التدابير المتخذة ، والاستخدام المناسب للأموال ، من بين عوامل أخرى. يتم إجراء التقييم بثلاث طرق رئيسية:

التقييم

التقييم المشترك بين المقاطعات: كان هناك 22 مقاطعة في وسط وغرب الصين وقعت على اتفاقية لإجراء فحص شامل للعمل ، والتقدم المحرز ، ومصداقية النتائج التي تم الإبلاغ عنها. ترسل كل مقاطعة العشرات من كوادر الحزب لإجراء تقييمات في الموقع لمعرفة ما إذا كانت الأسر قد تمت إضافتها أو إزالتها بشكل صحيح من قائمة تسجيل الفقر ، وما إذا تم تقديم المساعدة الكافية ، وما هي المشكلات التي تمت مواجهتها ، وما هي الدروس المستفادة.

تقييم الطرف الثالث: كلف مكتب المجموعة القيادية للتخفيف من حدة الفقر والتنمية مؤسسات البحث العلمي والمنظمات الاجتماعية ذات الصلة بالتحقق من أن المقاطعة خالية بالفعل من الفقر بمجرد إعلانها من قبل السلطات المحلية. أجرت هذه الفرق مسوحات وعمليات تحقق ميدانية لتقييم موثوقية البيانات. تم تحديد وكالات تقييم الطرف الثالث من خلال عملية مناقصة عامة. على مدار البرنامج ، قام ما مجموعه 22 وكالة

تابعة لجهات خارجية بمسح 531 مقاطعة وأكثر من 3200 قرية و 116000 أسرة في الميدان.

المراقبة الاجتماعية: بالإضافة إلى التقييمات الرسمية وعمليات التقييم من طرف ثالث ، تم أيضًا تقييم أعمال التخفيف من حدة الفقر من خلال عمليات فحص عشوائية قامت بها الكوادر. على سبيل المثال ، تم إجراء زيارات للأسر الفقيرة لمعرفة ما إذا كان قد تم الإبلاغ عن أوضاع العائلات بدقة ، مثل التحقق من مصادر الدخل.

نتائج التقييم: كشفت عمليات التقييم المنهجي عن مشاكل في برنامج التخفيف من حدة الفقر ، بما في ذلك الفشل في تحقيق الأهداف السنوية للحد من الفقر ، وسوء إدارة الأموال ، وتزوير البيانات ، وعدم الدقة في إضافة وحذف الأسر الفقيرة من قائمة التسجيل ، وغيرها من الانتهاكات التأديبية. من بين هذه المشاكل الفساد ، الذي تناوله الحزب بقيادة الرئيس شي بشكل علني وانتقده. في عام 2018 ، أطلقت اللجنة المركزية لفحص الانضباط (CCDI) ، أعلى هيئة تأديبية في الصين ، حملة لمكافحة الفساد في برنامج التخفيف من حدة الفقر. منذ توليه منصبه في عام 2013 ، جعل شي مكافحة الفساد أولوية قصوى ، واستهدف ليس فقط "البراغيث" ، ولكن أيضًا "التمور". من عام 2012 إلى النصف الأول من عام 2020 ، تمت معاقبة أكثر من 3.2 مليون مسؤول على جرائم تتعلق بالفساد. من يناير / كانون الثاني إلى نوفمبر / تشرين الثاني 2020 ، وجدت الحكومة أن ثلث 500،161 قضية فساد تمت معالجتها - بما في ذلك 18 مسؤولاً رفيع المستوى - مرتبطة بالتخفيف من حدة الفقر. في عملية بناء الاشتراكية ، تعد مكافحة الفساد جزءًا من العمل المستمر للصراع الطبقي الذي يحاسب أولئك الذين يستفيدون بشكل غير قانوني من الخزينة العامة. مما لا يثير الدهشة أن حملة مكافحة الفساد حظيت بدعم شعبي واسع النطاق ، مما أدى إلى بناء الثقة في كل من الحزب والحكومة للبقاء وفية لمهمتهما في خدمة الشعب.

الجزء الخامس: دراسات الحالة

قرية دانيانغ

تنبسط على مساحة 18.9 كيلو متر مربع وتضم 2850 شخصًا (825 أسرة) ، تعتبر Danyang واحدة من أكبر القرى في منطقة Wanshan في مدينة Tongren ، مقاطعة Guizhou في جنوب غرب الصين. ينبع الفقر في دانيانغ من مجموعة متنوعة من العوامل ، بما في ذلك نقص المياه ، وانخفاض غلة المحاصيل ، والأمراض ، والإعاقات ، ونقص تعليم الأطفال. نظرًا لأن العديد من الشباب غادروا القرية متوجهين إلى المدن بحثًا عن وظائف ، غالبًا ما يُترك الأطفال والشيوخ وراءهم.

في أغسطس 2018 ، تم إرسال ليو يوان شيو المسؤول الحكومي بالمنطقة البالغ من العمر 47 عامًا إلى قرية دانيانغ كسكرتير أول (منصب قيادي محلي في الحزب) للتركيز على التخفيف من حدة الفقر وأعمال بناء الحزب. منذ عام 2013 ، تم إرسال أكثر من ثلاثة ملايين سكرتير أول للحزب و 255000 فريق في جميع أنحاء البلاد للعمل كجزء من برنامج TPA لمدة عامين على الأقل.

عندما وصل ليو ، كان لا يزال هناك 137 أسرة فقيرة (443 شخصًا) من بين 825 أسرة في القرية. تم إدراج منظمة حزب القرية (مع ثمانية وخمسين عضوًا ، بما في ذلك عضو فقير وخمس عضوات وسبعة عشر عضوًا فوق الستين عامًا) كواحدة من عشرات الآلاف من المنظمات الحزبية التي تحتاج إلى تعزيز.

وفقًا لليو ، تم إرسال إجمالي 52 من كوادر الحزب من الحكومات على مستوى البلديات والمقاطعات لمساعدة الأسر الفقيرة في دانيانغ. ومن المتوقع أن يزوروا كل أسرة أربع مرات في الأسبوع وأن يعالجوا المشاكل التي تتراوح من السكن إلى العمل إلى الرعاية الصحية. وقال ليو: "يجب أن تأخذ منظمة الحزب زمام المبادرة حتى يمكن معالجة قضاياهم الاجتماعية والتوظيفية".

في Danyang ، اعتاد القرويون العمل على قطع أراضيهم الخاصة ، ولكن في عام 2017 ، أسست القرية التعاونية لتطوير صناعات تتراوح من إنتاج الخضروات والفواكه إلى تربية الخنازير وحتى التجارة الإلكترونية. قال لنا ليو: "ستتم الصناعة الريفية بشكل أسرع وأفضل بعد تعبئة الفلاحين ودمج الأراضي الريفية الصغيرة المتناثرة في زراعة واسعة النطاق". "يجب أن نضمن أيضًا أن كل فرد في القرية يمكن أن يستفيد من التنمية".

على سبيل المثال ، في عام 2017 ، وقع 48 فلاحًا في دانيانغ عقدًا مدته 10 سنوات مع التعاونية لتأجير 100 مو (ما يعادل 6.7 هكتار) من الأرض لبناء دفيئات نباتية. قام الفلاحون بفرض رسوم إيجار سنوية قدرها 800 يوان لكل مو ، وظفت التعاونية 10 فلاحين لإدارة الدفيئات الزراعية. بحلول عام 2020 ، تم دفع ما مجموعه 242 ألف يوان من أرباح الأسهم للقرويين. في عام 2019 ، باستثمار 4.8 مليون من الإعانات الحكومية وقروض الشركات ، أنشأت التعاونية الريفية أيضًا مزرعة خنازير 13 مو من خلال التعاون مع كل من Wens Foodstuffs Group Co. ، Ltd. والموظفين. ستتم تربية حوالي 6000 خنزير كل عام. بين عامي 2014 و 2018 ، تم انتشال 132 أسرة تضم 431 شخصًا من براثن الفقر. تم انتشال آخر خمس أسر فقيرة ، يبلغ مجموع أفرادها 11 شخصًا ، من دائرة الفقر في عام 2019.

منطقة إعادة توطين وانجيا

مع 663 مو (44.2 هكتار) من الأرض ، يعد مجتمع وانجيا أكبر منطقة إعادة توطين في تونغرن. منذ عام 2016 ، تم نقل ما مجموعه 4322 أسرة (18379

شخصًا) من القرى الريفية في مقاطعات سنان وشيكيان وبينجيانغ. ينتمي خمسة وستون بالمائة من المجتمع إلى ثمانية عشر مجموعة عرقية من غير الهان (غالبية الصينيين من عرقية الهان). يخدم المجتمع فريق مكون من أحد عشر كادرًا مسؤولين عن جميع مجالات الحياة والعمل وبناء الحزب ، يتم انتخاب معظمهم من قبل السكان كل خمس سنوات.

بعد النقل ، يتلقى كل مقيم 1500 يوان كإعانات معيشية و 3000 يوان إضافي كتعويض إذا تم هدم منزلهم السابق. من بين هذه الأموال ، يدفع كل شخص 2000 يوان للحصول على شقة مساحتها عشرين مترًا مربعًا ، أي ما يعادل 100 يوان للمتر المربع (أقل من سعر السكن التجاري البالغ 4000 يوان للمتر المربع في تونغرين). إعفاء رسوم الماء والكهرباء والغاز لمدة ستة أشهر.

كما قامت الحكومة ببناء ثلاث رياض أطفال ، ومدرسة ابتدائية ، ومدرسة إعدادية بمرافق عالية الجودة ومعلمين لديهم القدرة على تعليم ما يقرب من 2800 طالب. القرويون الذين اعتادوا قضاء أربعين دقيقة بالحافلة للوصول إلى المستشفى أو ما لا يقل عن ساعة أو ساعتين سيرًا على الأقدام للوصول إلى المدرسة ، أصبحوا الآن على بعد خمس دقائق سيرًا على الأقدام من مراكز الصحة المجتمعية والمدارس.

ولكن لا يمكن لأي شخص التكيف بسهولة مع حياة المدينة بعد إعادة التوطين ، وخاصة كبار السن الذين أمضوا حياتهم بأكملها تقريبًا في القرى. أطلق فرع الحزب المجتمعي المشاريع "الستة الأولى" لتسهيل التكيف مع حياة المدينة ، وتعليم السكان الذين تم نقلهم حديثًا مهارات من كيفية استخدام ممرات المشاة والمصاعد إلى كيفية التسوق في السوبر ماركت. يتم تنظيم الطلاب المحليين على أنهم "أحفاد متطوعون" لرعاية كبار السن ، الذين يتم تحفيزهم بدورهم من خلال الاعتمادات التي يمكن استبدالها بالأرز للمشاركة في هذه الأنشطة. خدمة الناس هي قيمة وممارسة تزرع بين الصغار والكبار على حد سواء.

لخلق فرص عمل جديدة ، قامت الحكومة المحلية بتجديد مبنى إداري من ثلاثة طوابق إلى ما يسمى بمصنع صغير للتخفيف من حدة الفقر لتطوير الصناعة. خلق المصنع الصغير 600 فرصة عمل في ست شركات في المجتمع ، بما في ذلك ورشة تطريز ومصانع ملابس ومشروع نكاء اصطناعي تحت إشراف شركة علي بابا الرائدة في مجال التكنولوجيا في الصين. كما يشجع المجتمع النساء الريفيات على إيجاد وظائف أو بدء أعمالهن التجارية الخاصة ، مما يدر الدخل لأسرهن مع بناء ثقتهن وإحساسهن بالاستقلال. على سبيل المثال ، يساعد الاتحاد النسائي المحلي في تدريب النساء وبيع المصنوعات اليدوية المنزلية.

نشأ أحد أصحاب المصانع ، وهو Gong Changquan ، في مقاطعة مجاورة وترك المنزل في عام 1997 للعمل في مقاطعتي قوانغدونغ وفوجيان الجنوبية الشرقية. في

عام 2017 ، وبتشجيع من الحكومة المحلية ، عاد إلى وطنه للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر. في يونيو 2019 ، أنشأ Gong البالغ من العمر 43 عامًا ، باستثمار 1.8 مليون يوان من أمواله الخاصة و 200000 يوان من التمويل الحكومي ، مصنعًا مساحته 1500 متر مربع ، والذي يمكن أن ينتج يوميًا خلال موسم الذروة حوالي 5000 قطعة ملابس لتلبية الطلبات المحلية والدولية. كما تم التنازل عن رسوم الإيجار من قبل الحكومة لمدة ثلاث سنوات.

استأجرت Gong سبعة وستين عاملاً من المجتمع ودفعت لكل عامل 2000 إلى 3000 يوان شهريًا بعد تدريب لمدة شهرين.

اعتبارًا من مايو 2021 ، تم توظيف أكثر من 98 بالمائة من مجموع 7000 شخص في سن العمل في مجتمع وانجيا. النسبة المتبقية 2٪ تشمل أولئك الذين يعتنون بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. لم يكن هناك سوى عائلة واحدة - زوجان من ذوي الإعاقة - قررت العودة إلى قريتهم من منطقة إعادة التوطين. تم إدخال البيوت الزجاجية لتحفيز الصناعة الزراعية المحلية في قرية Danyang ، مقاطعة Wanshan ، مقاطعة Guizhou ، أبريل 2021.

الجزء الخامس: التحديات والآفاق

التحديات والطريق إلى الأمام

إن التغلب على الفقر المدقع في الصين هو إنجاز بحجم لم يسبق له مثيل في التاريخ. بدلاً من أن تكون نقطة النهاية ، يجب تعميق وتوسيع مرحلة واحدة في بناء الاشتراكية. لضمان الازدهار في الريف ، وضعت الحكومة الصينية برنامجًا لتنشيط الريف لتعزيز وتوسيع الإنجازات في تخفيف حدة الفقر. يعد تحديث الإنتاج الزراعي ، وحماية الأمن الغذائي الوطني ، وتطوير أراضٍ صالحة للزراعة عالية المستوى ، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية ، من أهم أهداف الإنعاش الريفي.

تسير الصين على الطريق الصحيح لتصبح دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام 2025 في نهاية فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة (يُعرّف البنك الدولي الدولة ذات الدخل المرتفع على أنها بلد يبلغ نصيب الفرد فيه من الدخل القومي الإجمالي أكثر من 12696 دولارًا أمريكيًا بحلول عام 2020). تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين عتبة 10000 دولار أمريكي لأول مرة في عام 2019 ، والتي حافظت عليها في عام

2020 على الرغم من الوباء. ضع في اعتبارك أن هذه زيادة قدرها عشرة أضعاف في العشرين عامًا الماضية ، عندما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد أقل من 1000 دولار أمريكي. مع ظهورها في وضع الدخل المرتفع وبناء مجتمع مزدهر باعتدال (xiaokang) ، تواجه الصين حقبة جديدة من التحديات. فالبلد لا يواجه فقط

مسألة ضمان بقاء الناس الذين انتشلوا من براثن الفقر ؛ كما يسعى إلى تجاوز التركيز على مجرد البقاء على قيد الحياة (بمعنى آخر ، تجاوز الفقر المدقع) ونحو خلق مستوى حياة أفضل للجميع.

انتقل تركيز البلد الآن من الفقر المدقع إلى الفقر النسبي ، مما يضمن مشاركة المزيد من الناس والاستفادة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كانت معالجة الفقر النسبي محورًا رئيسيًا للجلسة العامة الرابعة للجنة المركزية التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني في عام 2019 ، والتي تم تحسين المساعدة الاجتماعية والخدمات العامة لها مثل الوصول إلى رعاية الأطفال والمسنين والتعليم والتوظيف والخدمات الطبية ، والإسكان عنصران أساسيان لتحقيق هذا الهدف طويل الأجل والعملية المستمرة للقضاء على الفقر.

ما هي الآثار المترتبة على بقية العالم بينما تنتقل الصين إلى المرحلة التاريخية التالية للقضاء على الفقر؟ لا تقدم الهزيمة التاريخية للفقر المدقع ووباء COVID-19 نموذجًا يمكن غرسه مباشرة في البلدان الأخرى ، ولكل منها تاريخ محدد ومسار مميز لتشكيلها. بدلاً من ذلك ، تقدم تجربة الصين دروسًا وإلهامًا للعالم ، لا سيما لدول الجنوب العالمي. تعتبر مهمة النهوض بفقراء العالم ركيزة أساسية في اقتراح الصين لبناء "مستقبل مشترك للبشرية". هذه الرؤية ، التي دعا إليها الرئيس شي ، تتخيل مستقبلاً يقوم على التعددية والازدهار المشترك في مواجهة الهيمنة الغربية.

في علاقاتها الدولية ، أظهرت الصين أولويتها لبناء الجسور على التدخلات العسكرية ، والعالمية الطبية على الخصخصة ، واستثمارات البنية التحتية والمساعدات المالية التي لا تأتي مع قيود. تقدم الصين رؤية للجنوب العالمي فشلت خمسمائة عام من الإمبريالية الغربية والرأسمالية في توفيرها. وفقًا للبنك الدولي ، ستساعد مبادرة الحزام والطريق التاريخية بشكل مباشر على انتشال 7.6 مليون شخص في البلدان المشاركة من الفقر المدقع و 32 مليونًا آخرين من الفقر المعتدل. تعزز الصين مئات المشاريع الأخرى القائمة على التعاون متعدد الأطراف في التجارة ، والبنية التحتية ، والصناعة الخضراء ، والتعليم ، والزراعة ، والرعاية الصحية ، والتبادلات الشعبية التي تشجع تنمية البلدان والشعوب في الجنوب العالمي.

"التخفيف من حدة الفقر هو أفضل قصة يمكن أن ترويها الصين لأنها غنية جدًا ومنتشرة في كل مكان من حيث أهميتها في العالم" ، روبرت لورانس كون ، الخبير في شؤون الصين ومؤلف الفيلم الوثائقي أصوات من الخط الأمامي: الصين الحرب على الفقر (2020) ، قال في محادثة Tricontinental: Institute for Social Research. ومع ذلك ، فقد خنق الإعلام الذي يسيطر عليه الغرب هذه القصص ومنع عرضها من الوصول إلى كثير من أنحاء العالم. وأوضح كون أنه في أحد الأمثلة العديدة ، تم إخراج الفيلم الوثائقي لكون ، الذي تم إنتاجه بشكل مشترك من قبل PBS

(الولايات المتحدة) و CGTN (الصين) ، لأنه "لا يلبي المعايير المقبولة لنزاهة التحرير". "كان لدينا 4000 بث على PBS ، والمفارقة أن الإنتاج الوحيد الذي تسبب في الكثير من المشاكل كان حول التخفيف من حدة الفقر ، والذي كان الموضوع الأكثر حيادية وفائدة للعالم. إنها علامة العصر. إنها ليست مشكلة سطحية ولكنها مشكلة خطيرة للغاية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز بعض هذه القصص ، سواء من أولئك الذين انتشلوا - وانتشلوا أنفسهم - من براثن الفقر ومن أولئك الذين ساعدوا في ذلك. يسعى إلى تسليط الضوء على بعض التعقيدات والنظريات والممارسات التي ينطوي عليها هذا العمل الفذ التاريخي. إن بناء عالم يتم فيه القضاء على الفقر هو جزء أساسي من بناء الاشتراكية. لتكون قادرًا على الدراسة ، والحصول على منزل ، والحصول على طعام جيد ، والاستمتاع بالثقافة هي تطلعات مشتركة بين الطبقات العاملة والفقراء في جميع أنحاء العالم. إنه جزء من عملية التحول إلى إنسان.

خاتمة

تستيقظ هي ينغ كل صباح في الساعة 7:30 صباحًا ، وهي مستعدة لخدمة مجتمعها الذي يضم أكثر من 80 ألف شخص انتقلوا مؤخرًا. تأخذ ابنها الأصغر من المدرسة في الساعة 4:30 مساءً ، على بعد خمس دقائق سيرًا على الأقدام من شقتها. قالت لنا: "الطابق العلوي هو المكان الذي أعيش فيه ، والطابق السفلي هو المكان الذي أعمل فيه". عندما كانت لا تزال تعيش في القرية ، كانت الرحلة من المنزل إلى المدرسة تستغرق مع ابنها ساعة ونصف الساعة. من أجل كسب دخل لعائلتها ، أصبحت هي ينغ عاملة مهاجرة في مقاطعة غوانغدونغ الجنوبية. خلال هذا الوقت ، بقي أول طفليها في القرية تحت رعاية والدتها ، التي لم يكن بإمكانها هي ينغ زيارتها إلا مرة واحدة في السنة. هذا هو الواقع بالنسبة لملايين "الأطفال الذين يُتركوا وراء اهلهم" في ريف الصين. إنه أيضًا أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت هي ينغ إلى الانتقال بشكل دائم إلى وانجيا عندما أتحت الفرصة ، على الرغم من المعارضة الأولية من والدتها ووالدها وحماتها.

قالت: "عاد بعض كبار السن إلى القرية لبضعة أيام ثم رجعوا ثانية لأنهم لم يعرفوا كيفية التكيف مع الحياة الحضرية". "البعض لا يعرف كيف يعبر الشارع ، والبعض الآخر لا يعرف كيف يستقل المصاعد". كشخص فقير انتقل إلى مكان آخر ، أصبحت هي ينغ زعيمة الحزب في عملية انتشال نفسها من الفقر. وهي الآن رائدة في مجتمع Wangjia لإعادة التوطين ، حيث تمسك بأيدي عدد لا يحصى من كبار السن الذين يتعلمون استخدام ممرات المشاة ذات لون الحمار الوحشي وركوب المصاعد.

مكتب الحزب في المجتمع مزين بالصور والشعارات. يوجد على الحائط ملصق كتب عليه "The Loving Heart Station" مع صور فوتوغرافية تُظهر تقدير العمال الذين يفقدون دروس الطبخ وبرامج محو الأمية والأنشطة الثقافية. العبارة الترحيبية مكتوبة بأحرف كبيرة: "استرح هنا عندما تكون متعبًا ؛ اشرب الماء هنا عندما تشعر بالعطش ، اشحن هاتفك هنا عندما تنقطع الكهرباء ، سخن طعامك هنا عندما يكون الجو باردًا. كنا ننتظر التحدث مع هي ينغ عندما دخلت امرأة مسنة وبدأت تسألنا عن كيفية تشغيل موقد الغاز الخاص بها ، لأنها لم تكن تمتلك واحدًا من قبل ، دون أن تعرف أننا مجرد زوار.

من خلال الاتحاد النسائي لعموم الصين ، يساعد هي ينغ في بناء ثقة الفلاحات المهاجرات حديثًا للتغلب على العديد من التحديات التي يواجهنها. من خلال التجربة الشخصية ، أدركت الانتقال الصعب الذي يتعين على الناس القيام به في الانتقال من القرية إلى المدينة. في الأشهر الأولى من الانتقال ، شعر زوج هي ينغ بعدم الارتياح لرؤية استقلال زوجته الجديد كقائد. ومع ذلك ، فقد جاء منذ ذلك الحين ، خاصة بعد أن شهد تعبئة المجتمع أثناء مكافحة COVID-19.

قال هي ينغ: "أخبرت [النساء المحليات] أن النساء يمكن أن يرفعن نصف السماء". إذا تمكن من العمل ، فإنهن سيحصلن على مزيد من الاحترام من أزواجهن ويخففن العبء [المالي] عن عائلاتهن". عائلة هي ينغ المكونة من عشرة أفراد ، والتي كانت تعيش معًا في منزل مساحته 80 مترًا مربعًا ، تعيش الآن في ثلاث شقق فسيحة تبلغ مساحتها الإجمالية 200 مترًا مربعًا. إنهم يعيشون في مجتمع به ثلاث رياض أطفال مجهزة جيدًا ، ومدرسة ابتدائية واحدة ، ومدرسة واحدة متوسطة. يوجد مركزان للصحة المجتمعية على بعد خمس دقائق سيرًا على الأقدام. على الرغم من أن والدة هي ينغ لا تزال غير متكيفة مع الحياة الحضرية ، وربما لم تكن كذلك أبدًا ، إلا أنها تجد طريقها: "تدريجًا ، أنا أعتاد على الحياة الجديدة هنا. قالت لنا على الأقل يمكنني طهي وجبات الطعام للأطفال.

تظهر لنا هي ينغ مقطع فيديو على هاتفها المحمول لأمها تقود صفاً من الأطفال خلفها ، جميع الأحفاد السبعة في مكان واحد. أحدهم هو الابن الأكبر لـ He Ying ، الذي كان عليها أن تتركه لرعاية والدتها عندما كانت عاملة مهاجرة. يدرس الآن صيانة المصاعد في مدرسة مهنية في المدينة. قالت لنا: "أمل أن يعود بعد التخرج ويعمل في مجتمعنا لخدمة الناس". وتقول إن الفنيين مطلوبون لصيانة المصاعد البالغ عددها أربعة وستين مصنعًا في المجتمع والتي تتعلم الكثير من العائلات استخدامها لأول مرة.

هو ينغ لديها صور على هاتفها لمنزلها الخشبي القديم المتداعي في القرية. تتحدث عن القرية بشعور من الولاء ولكن بدون رومانسية. "سأعيد أطفالنا إلى قريتي القديمة حتى يتمكنوا من تذكر حياة الأمس والاعتزاز بحياة اليوم".

ملاحظات:

لعل أهمية هذه الورقة كأمينة في ميدانيتها ونزولها إلى الأرض تماماً. ربما فائدتها بأن نقد الصين الذي لا يأخذ هذه الإنجازات الإنسانية بالاعتبار ويهتم بالحرفية الإيديولوجية والنظرية ليس نقداً مقنعاً لا سيما على ضوء صدمة كوفيد 19 في مجتمعات المركز الإمبريالي وانكشاف إهمال الأنظمة للمستوى الإنساني. إن الفارق هائل بين خلق الإنسان وسلخ الربح.

الفصل الثالث

لبراليون ووسطيون

كيف نجحت الصين

مستقبل اقتصاد الصين ألى الراسمالية⁴³

جوزيف ستيجلتز

How Did China Succeed?
Joseph E. Stiglitz | BI Norwegian Business School

بدأ ستيجلتز ب نقد مقال فوكوياما عن نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية الديمقراطية على الشيوعية.

فهو يرى:

"... إن بي بي بي (القوة الشرائية للفرد Purchasing Power Parity) ليس مقياساً مناسباً للنجاح، وإن معظم الأمريكيين لم يساهموا في ثروتنا.

متوسط دخل الفرد اليوم في الولايات المتحدة أقل مما كان عليه قبل 60 سنة، كما أن توقعات العمر تتراجع لأسباب منها: اليأس، الانتحار الإدمان، الكحول، الناس تستسلم، وخاصة الرجال البيض.

هناك فشل في بديلنا أي اقتصاد السوق ، وأحد أسباب ذلك ظهور ترامب، الذي دعمته مجموعة رجال الأعمال ومحافظون آخرون، وهذه المجموعات هي نفسها التي دعمت هتلر.

لقد تم في الولايات المتحدة تخفيف العبء الضريبي عن الأغنياء .

كان الانتاج الأهلي الإجمالي للصين عام 1978 هو 244,985 بليون دولار وأصبح عام 2016 ما مقداره 9.504 ترليون دولار. وكان دخل الفرد: 263.231 دولار 1978 وصل عام 2016 الى 6.893 دولار.

<https://youtu.be/law4n9IZDdc>⁴³

واصبحت الصين الدولة الأولى في العالم في القوة الشرائية الخاصة (اي للفرد)
Private purchasing power ppp

ووصلت الصين إلى أعلى مستوى مُدخلات في العالم حيث وصل 32.4% من الناتج الأهلي الإجمالي، بينما متوسط العالم هو 23.8% ووصل الناتج الأهلي الإجمالي في الصين إلى 45.4% بينما العالم 25.8% عام 1978

ووصلت حصة الصين من التصنيع العالمي عام 2017 إلى 27%، اندونيسيا 22% اليابان 19% الهند 16% وأخرجت من الفقر 770 مليون شخصاً.

إن الادخار الفردي في امريكا قريب الصفر مع ان دخل الفرد في الصين سدس دخل الفرد الأمريكي"

ولكن:

"... تحتاج الصين لتطوير مؤسساتي، فهي تعاني مشاكل بيئية، وصحة، رغم ان هناك تحسناً. وهناك لا مساواة، ومنها الوصول للتعليم وخاصة للمهاجرين، وبعض الملامح المزعجة للبنية الاقتصادية، واعتماد هائل على الديون وعدم وجود اساس دعم دائم للحكومات المحلية.

نحن نعاني من نقص الادخار بينما تحاول الصين تقليص الادخار.

إن الهند اكثر بلدان التلوث عالمياً.

من مؤشرات نجاح الصين: تغيير نظام تنظيم الإنتاج عبر السوق والتحول من الريف للمدينة، ومن زراعة للصناعة، وانتقال من بلد نامي إلى اقتصاد بازغ ومجتمع اقتصاد الاختراع والتعلم.

مقارنة مع روسيا التي فيها مجتمع متعلم اكثر، وموارد اكثر، تصنيع أعلى، ناتج اهلي اعلى

ومع ذلك واجهت روسيا تدهور صحي، ففي تحولها للسوق واجهت تدهور في الإنتاج الأهلي الإجمالي، ومستوى المعيشة ب 25-30%. كان الحديث بأن الانتقال للسوق سوف يحسن الوضع والنمو لكن حصل تدهور في الصناعة وصارت صادراتها مواد خام واولية بعد ان كانت مجتمع صناعي متطور.

بينما نجحت الصين لأنها:

اعتمدت البراجماتية وليس الإيديولوجيا، واقرت ان الانتقال هو مشكلة جديدة لم يتم حلها

وهناك دروسا يجب تعلمها من الآخرين أي إن "قطع النهر لا ينفى وجود حجارة" واعتمدت التدريجية وليس العلاج بالصدمة.

يرى الصينيون بأنه لا تزال هناك عتبة تتطلب الحد الأدنى من الجهود الحاسمة لتجاوزها.

لقد دمجت الصين السرعة مع التدريجية، واعتمدت الاعتراف بأن كل مرحلة تشترط ترتيبات ومؤسسات وسياسة جديدة وعلم، بينما الصدمة في روسيا كانت صدمة بلا علاج.

ادركت السلطات الصينية ان الفجوات داخل البلاد أوسع من الفجوات بين الدول،

فاستثمرت في التعليم، والانفتاح على الآخرين، والاندماج في التجارة الدولية، وأن نجاح شرق الصين يجب نقله إلى بقية الصين وقررت التركيز على الابتكار الاقتصادي، والتأكد ان الشخص يجب ان لا يعتمد على الاستدانة من الآخرين.

نقلوا الزراعة للمسؤولية الشخصية، واعتمدوا تقديم حوافز قوية، وعدم الدخول في جدل سياسي عن خصخصة كاملة. إن أخذ 95% من المنافع بدون كلفة ازعاج كبير كانت ستقود إليه الخصخصة.

لم تتوصل الصين بعد إلى أن تفاقم عدم المساواة مرتبط بالملكية لم يقرروا ملكية خاصة للأرض بل استخدموها واتبعوا نظام سعر مزدوج 80% السعر القديم، 20% سعر رأسمالي

وفي نقاش هل الأولوية للملكية أم للخوافز فقد اخذ الصينيون الحوافز.

بالمقابل وزعوا في روسيا شهادات ملكية (فاوشرز) إنتهت لسرقة شاملة أي اكبر سرقة في التاريخ. كان انفتاح روسيا سرقة تحت حكم القانون وتهريب المال للغرب تحت حكم القانون في الغرب.

من الفوارق بين الصين وروسيا:

في الصين تم إتباع عدم مركزية المنافسة مع تركيز على المنافسة، بينما ركزت روسيا على الخصخصة، كما أن اقتصادها يتصف بأنه معتمد على مصادر طبيعية ولذا حصلت عدم مساواة عالية واحتكار وفساد.

الصين:

ذهبت الصين للإنتاج في فترة كان العالم اقل توجهها للإنتاج، اي ذهبت الصين للإنتاج السلع الصناعية وبالطبع اتبعت سياسة الانفتاح. بالمقابل، فإن امريكا لم تنتبه/تهتم

بالعمال كمافي الصين، بينما انتبه بعض اوروبا فحولوا العمال من صناعات مينة الى جديدة.

اجندة اليمين عندنا هي زيادة عدم المساواة، وزيادة البطالة، والمعاناة، لإضعاف قدرة العمال على المساومة وبالتالي تخفيض الأجور وإن حاول العمال الاعتراض تهددهم الشركة بالرحيل لمكان آخر.

الصين:

ترى الصين بأن عملية الإصلاح لا نهائية، وبأن التكنولوجيا تتغير ويتغير الحجم والمعايير.

طبعا الصين لديها مشاكل صحة، بيئة والمدن القابلة للسكن.

عموماً فإن نظام السوق لا يحل هذه المشاكل، هناك أسئلة يفرضها تحول العولمة.

هناك إفراط صيني في المولنة.

إن ما لم ينجح هوانسنة اسواق المال، وهناك مشكلة سياسية هي إفراط تأثير اسواق المال.

إن ترامب مع ربط/ تضبيب اسواق المال .

كنت كلما التقي وزير مالية الصين اقول له قللوا الدين وزيدوا الضرائب كان يقول فكرة جديدة، ولكن لم يعملوا بها. كان يقول لدينا بعض المشاكل السياسية".

ملاحظات:

يهتم ستيجلتز بمعدل النمو والكم الإنتاجي في الصين، بعكس مدرسة مونثلي ريفيو وخاصة هاري ماجدوف الذي يهتم بمدى المساواة في الصين حيث يقارن بين فترة ماو وفترة دينغ. ربما يرد ستيجلتز بأن الصين الدينجية ومن بعده اخرجت 770 مليون شخص من الفقر. ولكن الماوية خلقت الصين الجديدة واسست لما استفادت منه القيادات اللاحقة المخالفة لنهجه بينما تقول بانها استمرار لنفس النهج لكن بطريقة أخرى. كما يبقى السؤال: ما هي حدود تجاوز الفقر؟ وكيف حصلت بمعنى، هل مثلاً اكثر من 3 دولار يوميا هي تجاوز للفقر، وهل تم التجاوز عبر الاستغلال أم المساواة!

يمتدح ستيجلتز اعتماد الصين الحالية البراجماتية بدل الإيديولوجيا. والحقيقة أن هذا التواء لبرالي كهجوم على الشيوعية ناسباً لها الوصف السيء للإيديولوجيا مع أن

ستيجلتز يعتمد الإيديولوجيا الأسوأ أي السوق. وبالطبع، فإن البرجماتية هي أبعد ما يكون عن المساواة التي أنجزتها الماوية.

وكلبرالي، فإن ستيجلتز يمتدح تحول الصين من الريف إلى المدينة ومن الزراعة إلى الصناعة. وهذا طبعا ما ترتب عليه إلغاء الكميونات /الجماعيات واضطرار مئات الملايين من قوة العمل الريفية للهجرة إلى المدن ليكونوا طبقة عاملة في السلم الأدنى من حيث الأجور والضمانات والحقوق... الخ.

بينما يرى ستيجلتز أنه لم يتم تحويل الأرض إلى ملكية خاصة بل حُصر الأمر في توفير حق الاستخدام، يرى آخرون أن ما حصل عمليا هو تحويل الأرض إلى ملكية خاصة. المهم ان هذه المسألة خلافية بين معظم من يعرض هذا الكتاب وجهات نظرهم في الصين.

طبعا يتفق ستيجلتز مع اعتماد الصين الحالية أولوية الحوافز وليس الملكية، وطبعاً يذكرنا هذا بنظرية ليبرمان في الاتحاد السوفييتي في الستينات (أنظر لاحقا) ودورها في تقويض سلطة العمال لصالح المدراء والبيروقراطيين.

يُطري ستيجلتز تحول الصين إلى الإنتاج بعكس بقية العالم، مع أن هذا حول الصين إلى ورشة العالم نظراً لضالة الأجور أي عمق الاستغلال كما أوصلها إلى الأزمة في جانب العرض وخاصة على ضوء أزمة 2008 في العالم وأزمة كورونا الجارية بعد.

وفي حين ينتقد ستيجلتز دور الشركات في أمريكا في تقليص أجور العمال، لم ينتقد هذا في الصين حيث درجة الاستغلال عالية بغض النظر عن علاقة هذا بتضحية جيل لأجل جيل قادم!

يتقاطع ستيجلتز في رفضه لتوجه الممولنة مع ترامب مع أنه يعتبر ترامب تعبير عن تدهور أمريكا. واضح أن له كثير من النقد على السياسات الاقتصادية الأمريكية كالفشل في أنسنة أسواق المال، ولكن طبعا في حدود المدرسة الراسمالية الداعية لبقاء المنافسة وهذا حنين إلى الماضي.

كما يقدم مقارنة جيدة بين نجاح الانفتاح الصيني مقارنة مع الانفتاح الروسي/السوفييتي.

مصير الصين رأسمالية/رجل اعمال

"... إن مصير الصين هو الرأسمالية حيث ثقافة الفوارق هائلة، وهي قارة وليست قطراً،
 عندنا، في الغرب، تحصل الأرسنقراطية على الوظائف بينما هناك في الصين يتسابق
 المدرسين المربوكراسي/المؤهلين ذوي الجدارة على الوظائف لذا كل من يوفر مالا ينفقه
 على تعليم اولاده.
 وُجدت تقاليد السوق في الصين منذ القرن الخامس عشر لذا، اصبح البزنس/الأعمال من
 الهوية القومية في الصين.
 معظم الإعلام الصيني حكومي، حزب واحد، رقابة، لكن معظمه معتمد على الإعلان.
 يراها البعض رأسمالية الدولة.
 اصحاب الملكية الخاصة يقولون لا نخشى مشاريع الحكومة لأن مشاريعنا في القلب.
 حصة الدولة من الاقتصاد تتراجع الى حوالي 40%.
 إن 95% من المنتجات الصينية متقدمة لكن، كما يقولون عندنا، هذه المنتجات قائمة
 على قرصنة، لكن القرصنة تخلق لهم انفتاحاً على الثقافة العالمية.
 في الصين، تطلب وتحصل على معظم حاجاتك عبر الإنترنت.
 الانترنت محتكر من الدولة لكن الفضاء تجاري
 الصين اكبر بلد تلوث واكبر بلد يحاول تجاوز التلوث.

ملاحظات

للأسف فقدت اسم الشخص.

لكن أهمية قوله من باب أنه يحسم موقفه بأن الصين آيلة إلى نظام رأسمالي اي حتى
 يتجاوز في اعتقاده أنها رأسمالية الدولة وهذا ما توقعته، أو زعمت أنها تتوقعه، دوائر
 السياسة والاستخبارات والأكاديميا والاقتصاديين المبتدلين في الغرب، ومن هنا أهمية
 الإشارة إليه.

لكن طرحه يقف في باب الاستنتاج "المنطقي" بمعنى أن تراجع حصة الدولة، كما يرى
 أو يعتقد، ووجود ثقافة السوق في الصين تدفعه للوصول إلى الاستنتاج اللازم المترتب
 على تحليله بأن النهاية رأسمالية.

طبعاً، رأينا في الفصل الثاني آراء صينيين يقولون بأن ثقافة المجتمع الصيني ضد
 الرأسمالية!

على اية حال، هذه الإشكالية، اي أين تتجه الصين، هي شاغل هذا الكتاب الذي يقدم مقاربة ولا يزعم حلاً.

مارتن جيكس

Martin Geks:

مقابلة مع The Point قبل 8 سنوات، وهو بروفييسور في كيمبردج

"... إن نمو الصين هائل، وتكمن قوتها في رؤيتها لنفسها، مقابل تدهور أمريكا.

هي الآن قوة عظمى مختلفة عن نمط بريطانيا ومن ثم أمريكا عظمى، توسع الغرب عسكري واستعمار سياسي، الصين لم تركز تاريخيا على القوة العسكرية ولم تكن توسعية جغرافيا. تركز على وطنها بيتها. توسعها اقتصادي ثقافي. لن نقول لبلد يجب ان تكون حكومتكم كذا، نظامكم السياسي كذا، ولم يتحكّموا بحكومات.

ليس سهلا ان نقول ستبقى الصين هكذا بعد 30-40 سنة، اي لن تصبح كالغرب.

المشكلة ان الغرب لم يفهم الصين لأن الغرب يرى العالم كما يريده هو.

خطأ أمريكا انها رأت الصين ضعيفة ولن تستطيع تجاوزها وانها ستصبح على نمط أمريكا، .

إنهم لم يفهموا ثقافتها. فهي تاريخ طويل وحضارة،

اول ما ينظروا لها: اين حقوق الإنسان؟

لا يمكن فهم الصين من هذا المدخل. هذه مسألة تاريخية طويلة.

في الصين 56 إثنية؟

الغرب متمسك برؤيته لأنه حكم العالم. علينا فتح عقولنا. على بلد ديناميكي متطور.

أمريكا تقرأ الصين بعين الحرب الباردة.

كنا نقول الصين تنقل وتقلد لكن لا تخترع أنظر شركة هاواوي؟

الصين دولة حضارة تُوازن بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وتوازن بين الدولة والمجتمع ولها نظرة إلى الكونية/العالمية Universalism مختلفة عن الغرب.

في 21 ايلول 2020 قال:

"... يسود الاعتقاد في أمريكا أن الصين متخلفة عنها جداً، وأن تطورها سيكون على النمط الأمريكي (اللاحق). وبأن عملية الحداثة هي غريبة. وبنمط سياسي أمريكي. الصدمة كانت بحدوث أزمة 2008، حتى الآن أمريكا لن تشفى منها. صحيح ان الصين تأثرت.

منذ 2014 الصين سبقت أمريكا فيما يخص القدرة الأولية للصفقات Primary Purchasing Power of GDP، وحققت ثلثا النمو الاقتصادي العالمي.

لقد توقعوا أزمة سياسية واقتصادية في الصين لكنها حصلت في الغرب وأمريكا.

مشكلة أمريكا في الاعتقاد أنها رقم (1) حتى في DNA الأمريكي أي أن هذا ليس فقط وهم الرئيس الأمريكي وحده. لذا تبحث أمريكا عن طريقة لإعاققة تقدم الصين ولذا ذهبت للحرب التجارية.

الاختلاف بين الصين والسوفييت في:

1- كان النظامان مختلفين

الصين مندمجة في النظام العالمي وأمريكا لن تتمكن من اقتلاعها منه

2- الاتحاد السوفييتي لم يكن نظيراً لأمريكا حيث حجم اقتصاده كان 60 بل 50 بالمئة من اقتصاد أمريكا. (لكن لا ننسى أن أمريكا اعتمدت ولا تزال على اقتصادها وعلى نهب المحيط وحتى بعض المركز أي لم تعتمد على قدراتها فقط- ع.س).

وعام 2030 ستكون حصة الصين 34% من GDP العالمي، الهند 19% الاتحاد الأوروبي 13% أمريكا 15%، البرازيل 5% اليابان 3% روسيا 3%، الدول النامية 6% أخريات 2%. (هذا يطرح السؤال: اين 400 مليون عربي؟ - ع.س)

4- كان الاتحاد السوفييتي منافساً لأمريكا عسكرياً وانفق الكثير حتى تحطم، أما الصين منذ 1978 لم تدخل أي حرب. إن التخلص من امكانية حرب باردة مع أمريكا هو ما تهدف إليه الصين.

هناك تذرع ان الصين تنسخ وتسرق وتغش شركاتنا وتنقل التكنولوجيا ولكن أمريكا سرقت ونسخت المانيا، وهذا تفعله الصين. الحرب التجارية تضر كل العالم والصين أيضاً ولكن تضر أمريكا أكثر بينما تضر الصين اقل لأن ديناميتها اقوى. أتوقع ان تصبح الصين القائدة للعالم تكنولوجيا.

ندينها انها لا تراعي حقوق الإنسان، لكن هذه رؤية الغرب لنظام اقامه الغرب وليس الصين.

لقد دخلت امريكا والمانيا وبريطانيا وفرنسا حروباً عديدة أما الصين فلا.
هذا النظام العالمي لن يبقى انه بزوغ الصين بل العالم النامي.

ملاحظات:

يثير الكاتب ملاحظات مهمة، أقل من حيث الفنية الاقتصادية مقارنة مع ستيجلتزر ولكن أكثر تفهماً لطبيعة ودور الصين. فهو يرى أن إحدى ديناميات الصين في عدم دخولها حروباً وذلك كما نعتقد من بابين:

الأول: أن هذا يقدمها بصورة جيدة ومأمونة إلى حكومات العالم، لذا يقول لا تتدخل في الحكومات الأخرى.

والثانية: أنها تستثمر الفائض في البناء الاقتصادي والتنمية.

وهذه الخصائص تفتح للصين مساحة علاقات دولية مرنة رغم كافة التشويشات، لذا فإن توسع الصين اقتصادي بينما أساس توسع الغرب بدأ ولا يزال عسكرياً وثقافياً وصولاً إلى التوسع الاقتصادي كهدف أخير.

كما يركز على التفكير المركزي الغربي بأن الغرب وخاصة امريكا ترى العالم بمنظورها الخاص وتريدها، بل وترى أنها سوف تنتهي، على شاكلتها هي.

بينما يركز كثير من الغربيين على مسألة "حقوق الإنسان" باعتبارها معيار تقييم الصين أو اي بلد او نظام في العالم، فإن جيكس يقلل من أهمية هذا الأمر.

تضح الصحافة الغربية بالحديث عن تخلف الصين في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً بينما يجادل جيكس في هذا أخذاً من هاواوي نموذجاً. ومع ذلك تبقى هذه المسألة ضمن معرفة المتخصصين. لكن ما هو مؤكداً، أن الأنظمة الغربية تركز على محاصرة الصين في مجال التقنية المتقدمة. وفي حين يرى ستيجلتزر أن الحكومة الصينية تحرم او تظلم الحكومات المحلية يرى جيكس العكس.

في مقارنته بين امريكا والاتحاد السوفييتي أهمل جيكس عاملاً حاسماً في تفوق امريكا على الاتحاد السوفييتي وخاصة اقتصادياً وهو أن امريكا لم تكن تزامم السوفييت بإمكاناتها فقط بل بما تقشطه من مختلف بلدان المحيط التابعة لها، بل حتى على المستوى العالمي.

وفيما يخص سرقة التكنولوجيا يتخذ جيكس موقفاً منطقياً بأن مختلف بلدان العالم تقوم بهذه السرقات بقوله إن شركاتنا تنسخ وتسرق وتغش وتنقل التكنولوجيا، وأن امريكا

سرقت ونسخت المانيا، وهذا تفعله الصين. ويصل في تفاؤله بالقول أتوقع ان تصبح الصين القائدة للعالم تكنولوجيا، وهذا مخالف للعديد من الكتاب. وينتهي إلى أن الحرب التجارية تضر كل العالم والصين ولكن تضر امريكا اكثر بينما تضر الصين اقل لأن ديناميتها اقوى.

في حين تتركز وجهات نظر الكتاب تقريباً أو عموماً في ثلاثة استقطابات::

- الصن راسمالية إمبريالية
- الصين إشتراكية
- الصين من عالم الجنوب

يتقاطع الكاتب مع وجهة نظر رابعة وهي "تحالف الصين والعالم الثالث أو تحديداً عدم الإنحياز" ولهذا نقاش لاحق.

وارين بافيت 44

Warren Buffet: CNN

هذا رابع أثرى اثرياء العالم، مضارب أو مستثمر من درجة تايفون.
"... النظام الصيني يحرك كل إمكانياته، أنا لست مع قيام الصين أو أمريكا بإزاحة
واحدة الأخرى. .. إن شرق الصين متطور جدا"
هنا يتقاطع مع ستجلتز، لكنه لا يذكر إن كان هناك تمييزاً تجاه الحكومات المحلية كما
يقول ستجلتز ولا يصل إلى رأي جيكس بأن التطوير متوازياً في الصين.

يقول الإعلامي الأمريكي المميز دان راثر (الحديث قبل 8 سنوات).

"... لقد قللنا من قيمة الشعب ودوره ولم نفهم ثقافة المجتمع الصيني. وركزنا على
انها بقيادة حزب شيوعي أو نظام غير ديمقراطي فانها، أي، الصين لن تتقدم. نحن لم
نفهم تاريخ الصين ولغتها. إعلام الستينات والسبعينات كان افضل منه اليوم حيث أدخلنا
حرباً مكلفة في العراق.

موقف وسط آخر بعقلية رجل الأعمال⁴⁵

مبادرة الحزام والطريق:
خطة القرن الحادي والعشرين الصينية لأوراسيا

Belt and Road Initiative:
China's 21st Century Plan for Eurasia

[Milken Institute](http://www.milkeninstitute.org)

معهد ميلكن

"... المشروع الصيني حزام واحد طريق واحد - الذي يضم أكثر من 68 دولة ، ويضم 4.4 مليار شخص ، وما يصل إلى 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - ستكون له تداعيات كبيرة على البلدان والاقتصادات في جميع أنحاء العالم ، وخاصة تلك الموجودة في أوراسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ . سيكون التقييم الصحيح للمخاطر المحتملة والتقلبات في المشاريع ذات الصلة بحزام واحد في جميع أنحاء العالم وفي الاقتصادات المختلفة أمرًا أساسيًا لنجاحه بشكل عام. خلال هذه الجلسة ، سيقدم خبراء لمحمة عامة عن الوضع الحالي لمبادرة OBOR حزام واحد/طريق واحد، في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودولياً ، وبعض العقبات المحتملة. مدير الجلسة كيرتس س. تشين ، زميل آسيا ، معهد ميلكن سفير الولايات المتحدة السابق لدى بنك التنمية الآسيوي:

المتحدثون:

- مشعل الجرجاوي ، المدير المشارك، وكريم الوادي ، عضو مجلس إدارة مجموعة (حزام واحد طريق واحد) (One Belt One Road)
- جيمس ماكورماك ، الرئيس العالمي للتصنيف السيادي والما فوق وطني
- فيتش فيتش شانكار ، الرئيس التنفيذي ، Gateway Partners لمزيد من المعلومات ، تفضل بزيارة:
- [#MIGlobal China One Belt - One Road](http://milkeninstitute.org/mena)

⁴⁵ [#MIGlobal China One Belt - One Road-](http://milkeninstitute.org/mena)
<https://youtu.be/DxdPYgVgX9I>

ندوة في الإمارات:
عقدت في 23 آذار 2018:
شارك فيها كريم الوادي/ هشام جرجاوي

كريم: للصين ثلاثة أهداف:

- مضاعفة الدخل الفردي،
- اجتثاث الفقر في 3 سنوات، وأن تحقق الحداثة Modernization حتى عام 2035.

يعمل الصينيون على استعادة ماضيهم العظيم، لذا ستصبح بلدهم قوة عظمى عام 2050.

هذا العام هناك 140 مليون صيني يزورون العالم. تبلغ موجودات بنوك الصين 40 ترليون دولار و البنية الأساسية فيها من الأكثر تطوراً في العالم وذلك لتلبية متطلبات المستقبل، وهي من أكثر الأمم حيازة على قدرة منافسة بشرية وتهيئة أجيال لتلبية متطلبات المستقبل.

هشام الجرجاوي: علاقة الخليج بالصين ليست قوية، لأن الصين مهتمة بباكستان ولذا رفضت باكستان الانضمام للتحالف العربي (المقصود التحالف الذي أقامته السعودية والإمارات العربية المتحدة للعدوان ضد اليمن-ع.س) رغم العلاقة الإيديولوجية بين الطرفين ورغم ان استثمارات الخليج هناك بلغت 47 بليون دولار خلال 30 سنة. فإن الصين اختارت باكستان من أجل طريق الحرير. طريق الحرير ليس فقط اقتصادي. فماذا لو وصل النفوذ الصيني إلى الخليج!

فيتش شنكار: ما قامت به الصين في العقود الثلاثة الأخيرة هو إقامة بنية أساسية هامة فيها وفي كثير من بلدان العالم. زرت الصين عام 1990 كانت الصين وراء الهند من حيث صافي النمو. الطريق والحزام هو مشروع استراتيجي لذا تهتم الصين بملء لسان 80 بالمئة من الطاقة والغاز التي تحتاجها تمر من هناك. تقيم الصين بنى أساسية وتقدم حوافز استثمارية لتبني الدول مؤسساتها.

جيمس ماكورماك: تهدف الصين إلى الحفاظ على هذا النمو طويلاً. لقد أكملت البنية الأساسية فيها وانتقلت عالمياً. توفرت لديها مبالغ هائلة من العملة الصعبة ولذا بدأت

بضخها إلى الخارج كاستثمارات وذلك بإيجاد، بناء على قدرتها، استدرار دخل من الخارج.
وفيما يخص البلدان المتلقية، هي بحاجة لتطوير البنية الأساسية أي من الصين.

شكر: هذا الإنفاق الهائل ليس فقط من الصين بل هي تشارك شركات غير صينية وبهذا لا تبدو الصين كأنها وحدها تحتكر ذلك وهذا مفيد للجميع.
كريم: طريق الحرير مفتوح للجميع وليس للاستثناء

ماكورماك: لكن تبقى الصين هي الراجح، في اشغالها في آسيا وأوروبا، فمن بين 2200 من المشاريع 98% منها صينية وتشغيل العمالة المحلية فيها قليلا، وطبعا الربح على المدى المباشر هو للصين، ومن بين أعظم 10 شركات للبنية التحتية في العالم هناك 7 صينية.

من حيث الديون على بلدان العالم الانتباه ان لا تصبح مدينة للصين.
شكر: أين كانت الدول الاستعمارية من الانتباه للبنى الأساسية في إفريقيا مثلا؟
كريم: لم تعد قوة العمل الصينية متوفرة بأجرة منافسة، لذا تستخدم اترাকা وهنودا وباكستانيين. (يتقاطع هذا مع طرح الأستراليين "ع-س"، انظر لاحقا)
تقوم الصين بربط إفريقيا معها وتساعد على ترابط إفريقيا داخليا بين دولة وأخرى. الصينيون بهذا يبحثون عن مصالح اقتصادية وليس سياسية. (بعكس آخرين) فهم ليسوا دوجماتيين.

هشام جرجاوي: فيما يخص حرية التجارة وتبني الصين لها مقابل امريكا، ليس الأمر الإيمان بحرية التجارة بل: هل تستفيد منها الدولة أم لا.
ماكورماك: امريكا تنسحب والصين تتوسع فسياستها ليست حمائية.
شكر: الهند مهتمة بأعمال الصين في باكستان وسريلنكا.
كريم: يقولون في الصين لا تأخذوا القيم الغربية لتحكموا على الأمور بها. الصين مجتمع مستقر لذا تضع رؤية للمستقبل وهذا ربما ليس الوضع لدى منافسين لها مثل الهند واليابان.

ماكورماك جيمس: ديون الصين الداخلية 20 ترليون دولار أي أكثر من الولايات المتحدة، أي لديها مديونية داخلية عالية وهذه تُحل بالادخار الأهلي (حسب ستيجلتز لا ادخار أهلي في امريكا، ع-س). وفيما يخص الدين الخارجي فهي تدفع الدولارات للخارج اي تُمول من الخارج من قطاع خارجي، إنها عملية تدوير.

كريم: فيما يخص العرب لا يوجد تاريخ سيء بينهم وبين الصين، والعلاقة اقتصادية فقط.

الشرق الأوسط مهم لطريق الحرير، والصين بديل أفضل للمال العربي من سندات الغرب، الصين تتعامل مع العرب ككل واحد.

شنكار: الصين بحاجة لحماية الطريق من الإرهاب. لذا تحتاج قواعد بتشارك 50 و 50%.

كي تستفيد من الصين ولا تتبع لها يجب ان تكون لديك مؤسسات جيدة وهذه مسؤوليتنا وليست مسؤولية الصين.

ملاحظات

لافت قيام الصين ليس فقط بحجم الإنفاق الهائل بل ايضا اتباع اسلوب التشارك مع شركات أخرى فلا تبدو كمحتكر للأعمال. وبغض النظر إن كان ذلك تكتيكا أو مسألة مبدئية، فهذه سياسة مختلفة عن الدارج من الغرب.

ملاحظة كورماك بأن الصين لا تشغل العمالة المحلية إلا قليلاً تختلف عن ملاحظات آخرين وخاصة التي تقول بأن الصين لا تشغل عمالها!!

ملاحظة كريم: لم تعد قوة العمل الصينية متوفرة بأجرة منافسة، لذا تستخدم اتراكا وهنودا وباكستانيين، بغض النظر عما يقصد، فملاحظته تتقاطع مع راي أو استنتاج الأستراليين بأن نمو الصين سوف يتباطىء على ضوء انتقال العمالة الصينية لطلب أجور أعلى و/أو هرمها، الأمر الذي طرح البعض على ضوء السؤال: من هي واين الكتلة العمالية الكبيرة التي سوف تنفذ النمو الاقتصادي العالمي حينها وبالطبع مع ارتباط هذا بمسألة عدم وجود بقعة جغرافية لم يصلها الاستغلال الرأسمالي؟

بخلاف الدول الرأسمالية الغربية تقوم الصين بربط إفريقيا معها وتساعد على ترابط إفريقيا داخليا بين دولة وأخرى وهذا نموذج مختلف عن السياسات الاستعمارية القائمة على "فرّق تسد" ما يؤكد أن الصينيين بهذا يبحثون عن مصالح اقتصادية وليس سياسية بعكس الآخرين.

ملاحظة جيمس ماكورماك ، الرئيس العالمي للتصنيفات السيادية وفوق الوطنية بأن ديون الصين الداخلية 20 ترليون دولار أي أكثر من الولايات المتحدة، أي لديها مديونية داخلية عالية وهذه تُحل بالادخار الأهلي. وفيما يخص الدين الخارجي فهي تدفع الدولارات للخارج اي تُمول مشاريعا في الخارج مما يدر عليها هذا كقطاع خارجي إعادة تدوير فوائض الحسابات الجارية . نلاحظ الموقف العدواني لماكورماك.

تطرق كريم في حديثه عن علاقة الصين بالعرب بأنها تتعاطى معهم ككل. وبغض النظر عن ما يقصده أو ما تقصده الصين، فإن الغرب ايضا يتعاطى مع العرب كمجموع بينما يعمل العرب كأقطار فرادى بل متعادية وتدير حرب إرهاب من الأنظمة التابعة ضد

الجمهوريات ويصل الأمر إلى لعب الكيانات الصغيرة "قطر والإمارات" دوراً استعماريّاً مرگباً على إمبريالي تابع في خدمة المركز الإمبريالي. اي ان الغرب يزكي التجزئة لكنه لا ينسى أخذ العرب كمجموع لأن الاستهداف ضد العرب بينما التعامل يأخذ حالة تجزيئية ايضاً او في نفس الوقت.

أبدى شنكر ملاحظة مهمة بقوله، يجب ان تكون لديك مؤسسات جيدة وهذه مسؤوليتنا وليست مسؤولية الصين، وهذا رد على وجهات النظر التي تنطلق من إدانة الصين حتى لو من قبل حكومات فاسدة أو لصالح حكومات فاسدة كما تقترّب من رأينا بوجوب أن تكون هناك كلمة وموقفاً من الدول التي تتعاون مع الصين، لا أن تكون مجرد متلقية أو بدون سياسة تنموية لا تتجه راسمالياً.

ندوة: راقب اقتصاد الصين في السنوات الثلاثين القادمة⁴⁶ الإصلاح السياسي مقابل الوضع الراهن

Watch "The Chinese Economy in the Next 30 Years: Political Reform vs. Status Quo?"

ندوة بإدارة: شبيري وودن

ماكس إفتتح المصرف الدولي مكتبا له في الصين عام 1980 وهو اكبر مكتب من مكاتبه.

نقل الصينيون عن يوغسلافيا تجربة إقامة مشاريع ليست للدولة.
حينما زار نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق الصين، قال بعد الزيارة: لقد ايقظت وحشا خرافيا بأن فتحت الباب مع الصين ولا أدري ماذا سيحصل!.

وفيما يخص الاهتمام الأمريكي بالصين، فقد قام الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ب 30 مكالمة مع الصين استغرقت كل مكالمة ساعة.

نيكولاس لاردي: لن تتأثر الصين بالشركات التي تصرفت بشكل نَزق وخرجت فلدَى الصين حلول لذلك. الصين منفتحة على الاستثمار الأجنبي أكثر من اليابان بنوك الظل تنقلص في الصين وهذا قلص المخاطرة المالية.

صوفي ريتشاردس: لم تلتزم الصين بالمعايير الدولية التي وضعت عام 1944-45 ولا حتى بالمعايير المحلية وهذه مشكلة.

ستيفن روش: لدينا عجز مع الصين بل ومع 102 دولة. والمشكلة أننا لا نوفر حينما لا توفر تقع في عجز تجاري. وحينما تحقق نموا بدون ادخار فإنك تستورد راسمالا من الخارج فتصل لعجز تجاري متعدد . يجب أن ننظر لأنفسنا في المرآة بدل ان نلوم الآخرين. لمنا اليابان في الثمانينات واليوم نلوم الصين.

بيري وونج: خلال 30 سنة كان توجه الصين إنتاج وإنتاج وإنتاج، لتشغيل وإطعام أعداد هائلة . لكن اليوم يعانون من كهولة هائلة وهم قوة العمل وتدمير هائل للبيئة.

صوفي: الصين تمارس القمع باستخدام التكنولوجيا.
لاردي: الشركات عندنا تمارس القمع . لدى سلطات الصين بطاقة لكل شخص عليها كل شيء،

ملاحظات:

طريف قول أحد المتحدثين بأن إيطاليا خانته الغربيين بموقفها من الحزام والطريق الصينيين. هذا يُذكر بموقف الاتحاد الأوروبي من إيطاليا حينما اجتاحتها جائحة كورونا في حين أسعفتها الصين. وبالطبع لا موضع للخيانة في العلاقات الدولية بل الأمر مصالح في نهاية المطاف، ويبدو أن الصين أكثر مهارة في تسويق علاقاتها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالأميرين يؤكدان هشاشة الاتحاد الأوروبي.

كما يكرر آخر عدم "النزاهة" الصين بالمعايير الدولية التي وضعت عام 1944-45 ولا حتى بالمعايير المحلية وهذه مشكلة. بينما الحقيقة أن المعايير هي معايير الإمبريالية خاصة ولصالحها لكن يتم استخدامها بوصفها عالمية لضرورة النفاق بل والكذب المتعالي وتكريس المركزية الأوروبية. أما المعايير المحلية فهذا شأن الشعب الصيني لتقدير إن كان قد تم انتهاكها أم التقيد بها. أهمية هذه المسألة في أن الغربي دائماً يتحدث عن الآخرين مستثنياً قدراتهم العقلية والثقافية وبالتالي يُفكر لهم نيابة عنهم!! ملاحظة ستيفن روش: بقوله لدينا عجز مع الصين بل ومع 102 دولة والمشكلة أننا لا نوفر، وهنا يتقاطع مع ستجلتيز، تؤكد أن مجعّ الادخار العالي و العالمي هو الصين، وبالتالي يرد اللوم في هذا الأمر على الأمريكيين أنفسهم.

كون الصين باعت أسلحة لأمريكا 300 مليون دولار ضد الاتحاد السوفييتي أثناء حربه في أفغانستان وتعاونت مع أمريكا في إخراج فيتنام من كمبوديا، هي مؤشرات على دور إرتدادي للصين بغض النظر عن الخلاف الصيني السوفييتي، وهذا بالمناسبة لا يحصل بين دول الثورة المضادة أو ضد بعضها مما يؤكد إتساق منظومة الثورة المضادة. صحيح ان الصين لم تدخل حروباً، ولكن مساعدتها لأمريكا في الحالة المذكورة اسوأ من دخول حرب.

ملاحظة اتجاه قوة العمل الصينية للهرم لافتة للتفكير بها في المستقبل القريب إذا ما كانت دقيقة لا سيما وأن العمل عموماً يتجه إلى تقليص الاعتماد على المستويات الأولية في الإنتاج وبالتالي على العمل الجسدي والأقل فنيّة. لكن جائحة كورونا لا بد أن تعيد ألقاً ما للعمل الزراعي وهذا رغم المكننة تبقى حاجته للعمل الجسدي عالية. فيما يتعلق بهرم قوة العمل الصينية يتقاطع المتحدث مع موقف ستجلتيز والأستراليين (أنظر

لاحقاً). أما تدمير البيئة، فكما يقول الإعلام بأن الخطر من الهند أكثر وبأن الصين تعمل جادة للوصول إلى صفر تلويثاً!
 من قبيل الخداع وحرب الإيديولوجيا نسب قمع العمال أو حصره في الشركات الصينية. هناك الكثير من التجني على الصين وحتى تشويهها. نعم سواجه الصينيون التحديات بكل تأكيد. تمّ تأجيل خط السكك الحديدية التي يجري بناؤها إلى ماليزيا من قبل الحكومة التي قالت بأنّ شروط القرض باهظة للغاية. قفزت الصحافة الغربية في وقتها لتقول بأنّ الصين مقرض مفترس، لكن ما الذي حدث بعدها في الحقيقة؟ تمّت إعادة التفاوض على الصفقة.⁴⁷

الفصل الرابع

نقد و/أو ضد النظام الصيني

- 1- موقف نقدي: مونثلي ريفيو
- 2- موقف مضاد: الاتجاه التروتسكي
- 3- موقف عدواني: استراليا
- 4- موقف رفضي الحزب الماركسي-اللينيني-الماوي/الهند

مدرسة مونثلي ريفيو: موقف نقدي 48

مدخل التحليل الطبقي:

"... اعتمد النمو الاقتصادي الصيني في العقدين الماضيين بشكل متزايد على الاستثمار، وللحفاظ على نمو الاستثمار بحيث تحافظ الصين على معدل مرتفع من الدخل، وتدني في حصة جميع العمال باعتباره عنصرا حاسما للحفاظ على استمرارية الربح. فقد انخفضت تعويضات العمال كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ... حيث شهدنا انخفاضا كبيرا بعد ان كانت الحصة هذه 51.4 في المائة في عام 1995 هبطت إلى 42.4 في المائة في عام 2007.

بعد اندلاع الأزمة العالمية في عام 2007، تباطىء النمو في الصين وازدادت نضالات العمال ضد ظروف العمل والمعيشة السيئة. إن إضراب شركة تونغهوا للصلب هو مثال معبر. ونتيجة لذلك، عادت حصة العمالة إلى 45.6 في المئة في عام 2012.

على الرغم من أن اقتصادي التيار السائد قد اعترفوا على نطاق واسع بوجود اتجاه تنازلي لحصة العمالة في الصين، إلا أنهم يفسرون هذا الاتجاه بقصة لا علاقة لها بالصراع الطبقي. تتضمن هذه القصة بأن التراجع في نصيب العمالة ناتج عن التغيرات القطاعية، وخاصة انخفاض الزراعة وزيادة الصناعة والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في فترة الإصلاح منذ 1978 حتى الوقت الحاضر، والذي فهمه هؤلاء الاقتصاديون بشكل شكلائي، على أنه تحديث اقتصادي. علاوة على ذلك، نظرا لكون الانتاج الزراعي الصيني المنظم بشكل أساسي من قبل الأسر الريفية، صار لا يمكن تمييز الربح والأجور في الإحصاءات ولذا فإن حصة العمالة في الزراعة أعلى بكثير من تلك التي في القطاعات الأخرى.

يزعم التيار السائد بأن التغير القطاعي يقود اوتوماتيكيا إلى تدني في حصة العمالة بشكل عام، وايضا فإنه طالما تُسمى التغيرات القطاعية "تحديثا"، فإن تدني حصة العمال لابد أن تُرى على أنها نتيجة حتمية. هل تدني حصة العمال ناتج عن تغيرات قطاعية؟ لا بد من تناول هذه المسألة من منظور طبقي، والذي يتم تجاهله في رواية التيار السائد.

نبيّن في ما يلي، بأن تقلص حصة العمال هو نتيجة فقدان القوة لدى الطبقة العاملة خلال الفترة الانتقالية. وعليه، فإن التغييرات القطاعية قد موهت الصراعات الطبقيّة في هذه الفترة التاريخية".

تعرية الرواية السائدة:

"... إن الرواية التي قبل بها الحزب الشيوعي الصيني والواردة في تقرير المؤتمر الثامن عشر للحزب عام 2012، بأن رفع حصة العمل في الدخل القومي كان قد أُرسِيَ على أنه هدف إصلاح توزيع الدخل القومي. وعلى أية حال فالسياسات التي أُقترحت بعده قد ركزت بشكل مجرد على حث مهارات العمال (مأخوذة من النظرية النيوكلاسيكية لرأس المال البشري) وخلق وظائف أكثر للعمال بحفز تنمية قطاع الخدمات والمشاريع الصغيرة المتصفة بكثافة العمل. لم توضع أية سياسات لتعزيز قوة الطبقة العاملة. يرى اقتصاديو التيار السائد وصناع السياسات بأن هناك منحنى دائري يربط حصة العمال بتشكيل مختلف القطاعات. فحسب رأيهم بأنه في حال تحديث البنية الاقتصادية كلياً وفي حال توقف حصة الزراعة عن التضاؤل وأخذ قطاع الخدمات حصة متزايدة من الاقتصاد، فإن حصة العمال ستأخذ في الازدياد، حيث أن الطريقة الفعالة الوحيدة لزيادة حصة العمال هي في حث تغيير الحجم النسبي للقطاعات. وعلى أية حال، فإن رواية التيار السائد قائمة فقط على تعريف حصة العمل والتي لا علاقة لها بالعلاقات السببية لتوزيع الدخل ضمن عمل التغييرات القطاعية وهي لا تعادل التحديث الاقتصادي كعملية تنمية اقتصادية. إن التغييرات القطاعية تشتمل على إعادة توزيع قوة العمل من قطاعات زراعية إلى غير زراعية ومن الصناعة إلى الخدمات.

لا يمكن في الصين تقزيم تدفق العمل المهاجر إلى المناطق المدنية لمجرد استجابة عقلانية الفلاحين لفجوة الدخل بين الريف والمدينة وفقدان التقييدات على الهجرة حيث ان المشاريع المدنية لا بد أن تكون مجهزة بشروط اجتماعية اقتصادية محددة لاستيعاب العمال المهاجرين. وأحد هذه الشروط هو علاقة القوة/ الطبقة: فإذا كانت الطبقة العاملة المدنية في القطاع المملوك للدولة قوية بما يكفي فإن جميع فرص التشغيل في ذلك القطاع لا بد أن تكون مخصصة للطبقة العاملة بدل أن تكون للعمال المهاجرين. وفي الحقيقة فإن ابناء العمال المدنيين هم المصدر الرئيسي للتشغيل الجديد في المشاريع المملوكة للدولة قبل حصول الإحالات عن العمل بشكل واسع في منتصف التسعينات. ولا تستوعب المشاريع المملوكة للدولة عمالاً مهاجرين إلا حين تقويض قوة الطبقة العاملة المدنية. وأحد الأمثلة الواضحة على هذا هو الاستعانة بمصادر خارجية للعمالة في شركة Tonghua Steel Company. من عام 1996 إلى عام 2000 ، كان هناك أكثر من ثمانية آلاف شخص ، حيث ادعت الشركة أنها وظفت "عددًا كبيرًا جدًا" من العمال. وخلال تلك الفترة لم يتم اقتراح أي سياسة لتقوية سلطة الطبقة العاملة.

لقد أخذت تلك الشركة في تشغيل عمال من الخارج ومعظمهم مهاجرين لأن أجورهم هي نصف الأجور التي تدفعها لعمالها وبالطبع فقد أضعفت الشركة قوة العمال خلال الإحالات."

ليس أمراً مقنعاً تبرير حصة العمل بالتغير في مبنى القطاعات لأن هذا حقا يخفي العلاقات الطبقيّة. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن نقل الصين من الاشتراكية إلى الحالة الجديدة سواء الراسمالية أو المختلطة يقتضي إضعاف قوة ومن ثم مقاومة طبقتين وهما الرئيسيتين:

• الطبقة العاملة

• والفلاحين التعاونيين

وإذن كان تفويض الجماعيات والسماح بتدفق القوة العاملة الريفية إلى المدينة الأمر الذي يقود بالضرورة إلى تنافر قوة العمل الجديدة من الريف مع قوة العمل المدنية وهذا أمر طبقي في الأساس وليس قطاعي سوى بالنتيجة. وهو في الوقت نفسه إضعاف لمن تبقى في الريف حيث أصبح إشغال الأرض رأسياً لا تعاونياً. من هنا فالتركيز على مسألة القوة الطبقيّة أمر هام عموماً وهام لفهم آليات رسملة الصين.

ومما يزيد تقليص قوة العمل أو العمل على تنفيس قوتها الاعتراضية استجلاب عمالة خارجية كعامل مؤثر إضافي ضد الموقف الطبقي للعمال". مسألة العمالة الخارجية تردنا لطرح بعض من عالجتنا مواقفهم في هذا الكتاب عن "هرم" الطبقة العاملة الصينية من جهة وارتفاع درجة مطالبها الأجرية مما يدفع لاستبدالها، لكن هذه تبقى سيناريوهات قد تصح في سنوات مقبلة.

"... لم تنتج هذه الإحالات عن تحويل العمالة المهاجرة فقط، بل أيضاً عن توسع قطاع الخدمات. خلال الفترة ما بين 1996-2003، فإن حصة الصناعة من التشغيل الكلي تراجعت من 23.5 % إلى 21.6%. لقد كانت هذه الفترة الوحيدة في الإصلاح التي شهدت تراجعاً في حصة الصناعة في التشغيل.

وخلال الفترة نفسها، فإن حصة قطاع الخدمات من التشغيل الكلي قد ازدادت من 26.0 إلى 29.3. وقد تسببت هذه التغيرات عن طريق إعادة توزيع العمال المحليين.

في إحصاء عن الإحالة من العمال المدنيين الصينيين سجل تغيرات في الوظائف لعينة من 949 عاملاً كان 42.1 % من العينة يعملون في المصانع و 21.5 يعملون في الخدمات، وبعد إحالتهم فإن 14.4 % يعملون في المصانع و 44.3 يعملون في الخدمات.

تبين هذه الأمثلة كيف تتداخل تغيرات القطاعات مع دينامية الصراع الطبقي في الصين. إن تدني حصة العمل في الصين لم يكن نتيجة أوتوماتيكية لتغيرات القطاعات، حيث إن هذه التغيرات تخفي وتموه الصراعات الطبقيّة".

صحيح أن هذا التغير في مواقع توزيع قوة العمل وتحديدًا تراجع نسبة التشغيل في الصناعة، ليس أمراً أوتوماتيكياً، ولكنه ليس تآمراً أيضاً، بمعنى أن أي نظام اقتصادي يدخل الرسملة فإن ذلك يوسع حصة قطاع الخدمات، وهذا بحد ذاته إضعاف لقوة العمل في مستويات عدة منها ضعف الميل النقابي، وضعف النضال من أجل أجور أفضل، وضعف النضال الطبقي عموماً. وسواء كان ذلك مقصوداً أم لا، فالنتيجة هي مسألة طبقية حقاً.

"... في هذا المشهد فإن هذه العلاقات مشابهة لتاريخ تلكم العلاقات في العالم الراسمالي: التصنيع في الفترة المبكرة في الأقطار الراسمالية التقليدية حيث تم فصل وسائل الإنتاج عن العمال وتم فرض على العمال المبرتلين بالعمل في المعامل كعمل حر.

أدت الممولنة في بلدان الراسمالية الاحتكارية المتأخرة إلى تقوية قوة رأس المال المالي وجر كامل الاقتصاد إلى دورة القاع والعطالة. وإلى جانب التصنيع، والممولنة، حدثت تغيرات كبيرة في التوزيع، ولكن هذه التغيرات نتجت عن الصراع الطبقي وليس عن تغيرات قطاعية.

في عملية تقويض الجماعيات في الاقتصاد الريفي في أوائل الثمانينات فإن المشاريع الجماعية قد تم تحويلها إلى مشاريع بلدات وقرى والتي تمت لاحقاً السيطرة عليها وخصصتها للأفراد. "

يبقى هذا الطرح صحيحاً إلى أن يصل إلى الجزم في ما يخص خصخصة المشاريع في البلدات والقرى حيث تنفي ذلك أطروحات النظام نفسه وآخرين ليسوا من موقف النظام!!

"... في عام 2011 وصل عدد العمال المهاجرين إلى 129 مليون شخص أو 44% من مجمل العمالة الريفية المشغلة. ولكن نظراً لكلفة المساكن والتعليم والعناية الطبية في المناطق المدنية والتدني النسبي للأجور التي يحصل عليها العمال المهاجرين، لم يتمكن معظمهم من العيش مع أسرهم في المناطق المدنية.

ففي حالة أسرة ريفية ممثلة للعينة فإن الأجرة من العمل في البلدة والقرية أو في المناطق المدنية تشكل جزءاً كبيراً من دخل الأسرة، بينما بعض أعضاء الأسرة (خاصة الوالدين

كبار العمر والأولاد الصغار) لا يزالوا مضطرين للعمل في الإنتاج الزراعي ويعيشون في المناطق الريفية حيث أن كلف المعيشة هناك أقل بكثير. في هذا السياق، لا يُطلب من الراسماليين دفع اجور كافية للعمال ليعيدوا إنتاج قوة العمل في المناطق المدنية وبأن الدخل الزراعي والمجتمع الريفي يصبح لا مناص منه لإعادة إنتاج قوة عمل أسرهم والتي هي بوضوح تبين اتجاهها هبوطيا بدأ منذ 1990.

لتوضيح ذلك لا بد من تحليل الأداء/ الوظيفة الاجتماعية للدخل الزراعي في الصين. ورغم ان الزراعة منظمة على أساس العمل الأسري، لكنها ليست معزولة عن الإنتاج الراسمالي الذي يسيطر على القطاعات غير الرأسمالية. فهناك سبب حاسم هو ان الزراعة والمجتمع الريفي يزود ويوفر شروط إعادة إنتاج قوة العمل. فبالنسبة للأسر الريفية فإن الزراعة هي في معظم الحالات أحد مصادر دخلها. فالحيازات الأسرية الريفية هي شبه مبرتلة حيث تشارك في كل من تنظيم الانتاج الزراعي الأسري والتشغيل بأجر. ففي عملية إنهاء الجماعيات في الاقتصاد الريفي في بداية الثمانينات، تم تحويل المشاريع الجماعية إلى مشاريع بلدات وقرى والتي تمت السيطرة عليها لاحقاً من قبل أفراد.

يُفيد هذا التحويل للزراعة سواء من حيث تفكيك الجماعيات أو "خصخصتها" إن حصل فعلاً، والأهم مساهمة الزراعة في ميزانية الأسرة مما يقلل الضغط على اصحاب العمل لزيادة اجور العمال، كل هذا في تقصي حدود رسمة الصين وتشابه النظام الجديد مع الأنظمة الراسمالية الكلاسيكية حيث تلعب الزراعة دور تعويض فارق أو تقصير أجره العمال عن حاجات الأسرة فتغطيها بمدخولها من الزراعة.

"... إن استثناء الدخل الزراعي من حساب نصيب العمالة مبالغة في تبسيط عملية التوزيع لأنها تتجاهل العلاقة الداخلية بين العاملين والفلاحين في إعادة إنتاج قوة العمل واعتماد الطبقة العاملة على المجتمع الريفي. المشكلة الأخيرة في قياس نصيب العمالة هي رواتب المديرين. كان يتم الإحصاء خلال النظام الاشتراكي في الصين الاشتراكية بجمع بيانات عن رواتب الكوادر في الوحدات منذ أن حاولت الدولة السيطرة على فجوة الدخل بين الكوادر والعمال، ولكن منذ استبدلت الصين الحالية نظام الإحصاء الاشتراكي بنظام محاسبة الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينيات، لم يعد يتم جمع هذه البيانات. ومع ذلك، ومن البيانات من الشركات المدرجة في أسواق الأسهم المحلية الصينية، يمكننا مقارنة متوسط رواتب المديرين، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والمشرفين والمديرين التنفيذيين، مع متوسط أجر العاملين في المناطق الحضرية في القطاع الرسمي."

هنا يجري الحديث بوضوح عن نظامين:

- النظام الاشتراكي الذي يعمل على إلغاء أو تقليص فوارق الأجور وخاصة بين المدراء والعمال واعتبار ذلك الإلغاء من اسس النظام الاشتراكي
- وبين النظام الراسمالي الذي يتحاشى ملامسة المسألة الطبقيّة ذاهبا إلى نظام محاسبة يعتمد الناتج المحلي الإجمالي.

قوة الطبقة وحصّة العمل:

"... تُستخدم حصّة العمل بشكل واسع في الاقتصادات الماركسية كبديل لقوة الطبقة العاملة. ترتبط حصّة العمل في الصين كنتيجة للتوزيع ارتباطاً وثيقاً بالتحول إلى الرأسمالية ، وهذا يمكن ملاحظة من خلال العلاقة في انتقال أنظمة الحوافز shop f loor⁴⁹.

كان هناك في الفترة الماوية نقاش متكرر حول "الحوافز المادية" ، و "القيادة للسياسة" خلال تحويل نظم الحوافز.

على الرغم من إنشاء نظام الأجور السوفياتي في عام 1956 ، لم يكن هناك إجماع بيد القيادة على كيفية إدارة نظام الأجور. وبشكل خاص، أخذوا بالاعتبار دور الاتحاد السوفياتي في تبني الحوافز المادية، كان هناك جدل في: هل يمكن تشجيع الحوافز المادية مثل المكافآت والأجور على القطعة لتطبيقها في الصين؟ (انظر الفصل الأخير الاستخلاص، ع.س)

انتقد ماو تسي تونغ هذا ، واقترح أن التركيز على الحوافز المادية كان تفسيراً لـ الجهل بالعمل السياسي والأيدولوجي وجدل ماو بأن هذه الحوافز تؤكد فقط التوزيع حسب العمل ، لكن لا تبرز مساهمة الأفراد في الاشتراكية.

وهكذا فإن أنصار "السياسة في القيادة" اقترحوا مساراً جديداً تماماً لتوليد حوافز العمل. مفتاح المسار الجديد هو جعل العمال يدركون أنهم هم أنفسهم أسياد المصانع، وأن الهدف من الإنتاج هو ان يكون متسقا مع المصالح طويلة المدى للطبقة العاملة . لهذا الهدف ، فالحوافز المادية التي كانت تتعلق فقط بمساهمة العمال وتقديم فوائد اقتصادية لهم على المدى القصير قد أزيحت وتم تشجيع العمال على المشاركة في إدارة المصانع

49 أرضية المتجر: هي منطقة المصنع أو ورشة الآلات وما إلى ذلك حيث يعمل الناس على الآلات أو المساحة في مؤسسة البيع بالتجزئة حيث تُباع البضائع للمستهلكين. يتناقض مصطلح أرضية المتجر مع المكتب ، وهو عبارة عن مساحة توفر الإقامة لإدارة العمل. ويكيبيديا

بطرق متعددة وكانت الفجوة في الدخل بين العمال والكوادر قد أخضعت للرقابة والسيطرة لأن التفاوت الكبير سيكون متناقضًا مع وضع العمال كأسياد للمصانع. تم في تعديل عام 1982 في الدستور الصيني حظر الحقوق الأربعة العظمى: حق القول الحر والقول مباشرة على الهواء، وكتابة بوسترات عن الكبار، وعقد حوارات عظيمة، وحث القيام بإضرابات (التشديد من المؤلف). لذا، لا يمكن للعمال اليوم نقد الكوادر. وبدون مشاركة العمال في الإدارة فإن نظام الحافز الماوي قد فقد أساسه وحل محله نظام الحافز المادي.

كما تم الإلتفاف على الجماعيات بالوحدات الأسرية، تم الإلتفاف على العامل الفكري الثقافي التربوي في تحفيز العمال إلى جانب إغلاق فجوة تفاوت الأجور بأن تم اعتماد الحوافز المادية. واثرت هذه الحوافز ليس فقط في مغادرة القناعة الاشتراكية بل كذلك في فقدان التماسك النضالي الطبقي للعمال ومغادرة الثقافة الاشتراكية التي تبلورت في فترة الاشتراكية

اللافت أن هذا التحول يتقاطع مع ما حصل في تجربة الاتحاد السوفييتي في الخمسينات والستينات وما عُرف بـ "نظرية ليبرمان" والتي قادت إلى تعزيز دور المدراء على حساب العمال بل على حساب الاشتراكية كما لاحظنا مآل الاتحاد السوفييتي إلى التدهور امتداداً من فترة خروتشوف وصولاً إلى جورباتشوف. (أنظر الفصل الأخير من الكتاب).

"... من وجهة نظر الإصلاحين ، يمكن لنظام الحوافز المادية أن يلعب أدواراً مهمة. بادئ ذي بدء فالحوافز المادية تعويض عن خسارة العمال للحقوق السياسية حيث حولت اهتمام العمال عن الحقوق السياسية إلى الفوائد الاقتصادية . وثانيًا، حاول الإصلاحيون من خلال الحوافز المادية ترسيخ تصور بانهم بعكس القيادة في فترة ماو، فإنهم يهتمون أكثر بالظروف المعيشية للعمال وبتوزيع أفضل.

ثالثًا ، عززت الحوافز المادية قوة الكوادر في الإدارة منذ ذلك الحين. يمكن للكوادر أن تقرر كيفية توزيع المكافآت بين العمال. استفاد العمال من نظام الحوافز المادية على المدى القصير مقابل التضحية بمصالحهم طويلة الأجل. يمكن أن تنمو الأجور (بما فيها المكافآت) بحيث تصل إلى مستوى زيادة إنتاجية العمل وهذا تأثير ضمني إلى أن إجمالي أجور العمال (بما في ذلك المكافآت) يمكن أن يلحق بإنتاجية العمل. وكلما تزايد دخل العمال اعتمادًا على المكافآت يصبحون أكثر طاعة للكوادر المشرفين على الإنتاج ، وهذا بدوره يعني أن العمال أصبحوا في وضع غير مقبول فيما

يتعلق بالتوزيع. وهكذا، إذا لم تعمل الجزرة بما هي حافز مادي فستحل استراتيجية العصا مكانها - سيخلق الرأسماليون البطالة لتأديب العمال. (أنظر تشبيه هذا في الفصل الثالث، حديث جوزيف ستجلتز عن الولايات المتحدة. ع.س)

في بداية التسعينات، لم تكن لدى إدارة المشاريع الخاصة بالدولة سلطة فصل العمال ما لم يقر العامل بأخطاء جسيمة مثل الجريمة. كان من المستحيل ترويض العمال لأن لديهم خبرة اشتراكية منذ الحقبة الماوية، لذا كانت الاستراتيجية العقلانية للمشاريع في التمييز في سوق العمل بحثاً عن مصادر جديدة لقوة العمل وهو المحدد الذي استجابت له الدولة.

شهدت بداية التسعينات سياسات قللت حواجز تدفق العمالة المهاجرة إلى المناطق المدنية. وعليه، شهد العقدين التاليين معاناة الطبقة العاملة الصينية من ساعات عمل أطول وشروط عمل سيئة. كما شهدت أوائل التسعينات تغيرات سلبية في السياسة: أظهر مسح عام 2009 عن المكتب الوطني للإحصاء أن المهاجرين يعملون في المتوسط 58.4 ساعة في الأسبوع، أكثر بكثير من 44 ساعة المنصوص عليها في قانون العمل الصيني. كما أن ما يقرب من 60 في المائة من العمال المهاجرين لم يوقعوا على أي عقد عمل، و 87 في المئة منهم لا يحصلون على التأمين الصحي.

خلق التمييز في سوق العمل في أوائل التسعينات من القرن الماضي فرصة للمشاريع بتوفير قوة عمل كثيرة ولكن بدون عصا البطالة فإن المشاريع المملوكة للدولة لا يمكنها تقويض قوة عمل عمالها.

أطلقت الصين في منتصف التسعينات خصخصة واسعة النطاق للشركات المملوكة للدولة وعبر ذلك أحالت إلى البطالة 30 مليون عامل وكانت هذه نقطة تحول حاسمة في الرأسمالية الصينية التي غيرت بشكل جوهري علاقات القوة بين العمال والرأسماليين حيث تم إجبار العمال ذوي الخبرة الاشتراكية على مغادرة المصانع وعليه أصبح العمال الشباب الذين ليست لديهم خبرة اشتراكية غالبية العاملين في الشركات المملوكة للدولة. (التشديد من المؤلف)

نتيجة لهذا التغيير، بدأت المؤسسات في الشركات المملوكة للدولة في التقارب مع تلك الموجودة في المؤسسات الخاصة: عقود عمل قصيرة الأجل، وأصبح العمال المرفوضين والعمل الإضافي أمراً روتينياً في كل من الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة.

بعد الإصلاح، على الرغم من تقارب المؤسسات من shop floor، فإن سوق العمل على العكس أصبح أكثر تمييزاً. في وسط سوق العمل كانت هناك مجموعة من العمال المهرة في الشركات المملوكة للدولة الذين تمتعوا بأجور مرتفعة نسبياً، واستفادوا منها

ومن أمنها الوظيفي بينما في الأطراف تم وضع العمال والعمال المهاجرين الذين يتقاضون أجوراً منخفضة ويستفيدون منها بأمان وظيفي أقل. لوحظ التمييز في سوق العمل بوضوح في الإحصائيات. في عام 2011 ، كان هناك 359 مليون موظف في المناطق الحضرية في المجموع ؛ من بينهم 19 في المائة فقط يعملون في القطاع المملوك للدولة ؛ وعمل 21 في المائة آخرون في قطاع رسمي باستثناء القطاع المملوك للدولة ؛ 34 في المائة يعملون في قطاع المعلومات وعلم الأورام - سواء في المؤسسات الخاصة أو في قطاع العمالة الذاتية. ومن المفارقات أن نسبة 26 في المائة المتبقية من العاملين في المناطق الحضرية (أو 97 مليون موظف) تبين أنها "غير مرئية" أو لأن مكتب الإحصاء الوطني لم يعرف لأي قطاع ينتمي هؤلاء.

كان معظم الموظفين "غير المرئيين" من العمال المهاجرين الذين يعملون في القطاع الخاص الشركات أو في قطاع العمل الحر ؛ كانت وظائفهم غير وافية لدرجة أنهم لم يتم تسجيلهم بأي شكل من الأشكال".

خلاصة

"... خلال انتقال البلاد إلى الرأسمالية ، حيث لم يكفي نظام الحوافز المتمحور حول المكافآت

احتاجت الشركات كي تحافظ على نفسها إلى وجود:

- جيش احتياطي لتأديب العمال.
- والعمل المنفصل كسوق لتقسيم وقهر الطبقة العاملة.

حصل تدفق مستمر للعمال المهاجرين وعليه تم تسريح 30 مليون عامل طالما قام عمال القطاع المملوك للدولة بشكل مشترك بتوسيع جيش احتياطي العمل في غضون بضع سنوات في التسعينات. لقد أدى جيش الاحتياط بشكل ملحوظ إلى كبت قوة الطبقة العاملة ككل، كما أدى الفصل في سوق العمل إلى إضعاف تضامن الطبقة العاملة. هذا هو سبب وجود انخفاض كبير في نصيب العمالة منذ أوائل التسعينات. هناك نقطة تحول جديدة بالنسبة للطبقة العاملة الصينية، فبعد اندلاع الأزمة الرأسمالية العالمية، بدأت حصة العمالة في الصين في الانتعاش. إلى جانب هذه الحقيقة ، يمكن للمرء أيضاً ملاحظة أن مستوى الأجر الاسمي حقق نمواً أعلى من المستوى الاسمي للنتائج المحلي الإجمالي منذ عام 2008 ، وفي عام 2012 انخفض عدد السكان في سن العمل في الصين بمقدار أعلى من معدل نموه أول مرة في فترة الإصلاح مما يعني ضمناً أن جيش احتياطي العمالة سوف يتقلص في المستقبل القريب. والأهم من ذلك ، أن هناك نضالاً للعمال يتطور للحصول على أجر معيشي لائق يكون مناسباً للتكلفة في حالة

الذين يعيشون في المناطق الحضرية. إن الجيل الجديد من العمال المهاجرين الذين ولدوا في الغالب في الثمانينات و التسعينات يصرون على العيش في المناطق الحضرية. وقد أدى ذلك إلى صراعات من أجل الحصول على أجور أعلى أو زيادات. إن نضال العمال و/أو حصة أكبر من الدخل القومي ستنهي في نهاية المطاف حقبة الربح المرتفع للرأسماليين وبالتالي تفتح على فترة جديدة للاقتصاد الصيني.

ملاحظة أخرى: مشكلة المقال أنه لا يناقش العلاقة بين الطبقة العاملة والاشتراكية، فالانحصار في حقوق العمال هو موقف محصور في المطالب، وهذا لا يرتقي إلى الموقف الطبقي بمعنى الوعي الطبقي للنضال من أجل التحول إلى الاشتراكية، أو العودة إليها في حالة الصين. ونقصد تحديداً بأن لجم توجه النظام الصيني إلى الرأسمالية وربما الإمبريالية يقتضي تضافر ثلاثة أطراف على الأقل:

- الجناح الماوي داخل الحزب الشيوعي الصيني
- القوى الماركسية –اللينينية على صعيد عالمي
- الأنظمة التقدمية الأخرى التي تتعاون مع الصين الشعبية.

الاقتصاد السياسي

لتفكيك الجماعيات في الصين

زهون كسيو

"بروفيسور مساعد بجامعة رينمين الصينية في بكين. تعالج أبحاثه الهامة الاقتصاد السياسي، التطور الاجتماعي والتاريخ الاقتصادي.

ترجمة: بادية ربيع - و- ثابت عكاوي

مونثلي ريفيو 2013 مجلد 65 العدد 1 أيار.

ملاحظة: تعني جماعيات Collective حيث وجدنا هذه أفضل ترجمة ممكنة للمصطلح إلى العربية، وقد ورد في المتن أدناه مصطلح Decollectivazion اي "تفكيك الجماعيات أو اللاجماعات وهما بنفس المعنى- المترجمان"

كان تفكيك الجماعيات في ريف الصين الاقتصادي في بداية الثمانينات أحد المستويات الأهم جداً في تحول البلاد إلى الاقتصاد الرأسمالي. وهي العملية التي اطراها دينغ هيساو بينج بانها "ابتكار" وأطرى تأثيرها على كامل عملية توجيه الاقتصاد إلى الراسمالية، تحت مسمى "الإصلاح" باعتبار ذلك ابتكاراً لا مبالغة فيه . وقد كررت الحكومة الصينية مرارا مديحها للفوائد المفترضة لتفكيك الجماعيات التي بدورها وفرت بشكل كبير الحوافز لملايين الفلاحين. ورغم ذلك، فإن المضامين الاقتصادية-السياسية لللاجماعة (تفكيك الجماعيات) ظلت غامضة جداً، ومثار تساؤلات في أحسن أحوالها. وقد قام التيار العام بتصوير أفراد ومجموعات من الفلاحين كما لو كانوا نجوماً سياسية مبادرة في هذه العملية، ولكن هذا في الحقيقة قد استخدم كي يغطي المقاومة العميقة لتفكيك الجماعيات في كثير بل في معظم الكتابات في مختلف الأقاليم. وأبعد من هذا، فإن الأسباب والنتائج الأعمق للإصلاح الزراعي توفر الانطباع بأنه كان هناك تلاعباً في تصوير أن الإصلاح الزراعي كان في أغلبه محايداً سياسياً.

لقد غطت كثير من الأعمال المستوى السياسي-الاقتصادي، ولكن حتى هذه الأعمال كانت عموماً تحليلات ممثلة للخط العام، تعرض النمط الدارج في العادة، ومتساوقة مع التاريخ الرسمي. فأجدى القصص الشعبية روت بان الفلاحين يريدون التحرر من إشراف الجماعيات ولذا، قاموا بشكل خلاق وجماعي بحل جماعياتهم. وهناك تحليل مطابق مال إلى الالتحاق بخط هذه القصة: لقد قادت الزراعة الجماعية إلى التسبب بسنوات من الفقر والكسل، وعليه، فإن الفلاحين الشجعان والعقلاء قد وقعوا عقوداً سرية لاجتراح زراعة عائلية.

وبناء على تأثير الحوافز القوية لتمرير اللامجاعات - تفكيك الجماعات، فقد ازداد الانتاج الزراعي بشكل لافت. وحيث تم تقليد ذلك على مستوى البلاد كلها مع نتائج لافتة، كان على الحزب الشيوعي الصيني قبول ذلك الاختراع المؤسسي من قبل الفلاحين. وعلى اية حال، فقد بينت الشواهد المتكاثرة بأن اللامجاعة لم تتضمن ما أُحيطت به من تأثيرات ونجاعة. وهذه الدراسات تتحدى الإجماع في الأدبيات، ولها مضامين هامة. إن الفوائد الاقتصادية ل اللامجاعة، تتضح اليوم، بأنها ليست بتلك الضخامة. وهذا يبين انه ربما هناك عوامل اكثر أهمية تتجاوز النجاعة والحوافز التي تعرضها الحكمة الشائعة. إن التحليل الطبقي مفقود في قصص التيار السائد. (مونثلي تركز على التحليل الطبقي كما ورد في المقال السابق. ع.س)

ما يلي سوف يجادل ويحاجج بأن اللامجاعة قد خدمت كقاعدة سياسية للتحويل الراسمالي في الصين. فهي لم تقم فقط بتجريد الفلاحين من قوتهم، بل حطمت التحالف العمالي-الفلاحي، وقوضت بشكل هائل القدرة المحتملة لمقاومة الخط الإصلاح. إن الأهمية السياسية للحزب الشيوعي الصيني تجاه الإصلاح الريفي في الانتقال إلى الراسمالية لا يمكن المبالغة فيها، وهذا بالضبط سبب أن الحزب الشيوعي الصيني قد فسر رسمياً اللامجاعة على انها مسألة عفوية واقتصادية بحتة.

تحطيم اسطورة سياسات اللامجاعة:

هناك الكثير من الأساطير التي نُسجت لصالح تاريخ اللامجاعة. ولعل الأثنتين الأهم هما: 1- أن كل الحركة كانت غالباً عفوية وسياسية، و2- وأن الناس الذين عارضوها كانوا هم فقط الكادر وليس الفلاحين. وبما أن هذه الخرافات هي الأعمدة الحاملة للتفسير الرسمي السائد، فهما تستحقان اختباراً نقدياً.

حركة عفوية؟

لقد تم تصوير اللامجاعة في الثمانينات على أنها عفوية ونشاط قاعدي جماعي ضد الجماعات القديمة. حسب هذه القصة، فإن معظم الفلاحين يريدون تفكيك الجماعات، وبأن الحزب الشيوعي الصيني كان سلبياً في الإصلاح. ولكن قراءة عن قرب للتاريخ الفعلي تكشف ان العكس هو الصحيح. إن الرواية الغريبة بأن الفلاحين قد فككوا جماعاتهم تظهر بوضوح أنها مناقضة للمنطق الأساسي ل اللامجاعات. فتفسير التيار السائد بأن الفلاحين لا يقبلون الإنتاج الجماعي. ولكن كريس برمال يجادل بأنه، إذا كان الفلاحون قادرين على تنظيم تفكيك جماعاتهم بالطريقة التي نُسبت لهم، فإن الزراعة الجماعية ستكون عبارة عن نجاح باهر وعليه لا داع إذن لسياسة وعملية تفكيك الجماعات. ولكي نتأكد فإن هناك حالات فردية من اللامجاعات في مجموعات صغيرة وأمثلة معزولة. ومع ذلك، فإنها مسألة لا تاريخية ان يتم طرح الأمر وتعميمه على معظم الحالات بهذه الطريقة. لقد ادعى تقرير الحزب الشيوعي الصيني متفاخراً بأن تفكيك الجماعات تم على يد سلطات محلية متبعين تعليمات من أعلى. ولكن شهادة قوية

على الطبيعة القسرية للإصلاح الزراعي يمكن العثور عليها في السجلات الرسمية للمناطق. فشنغهاي، هي إحدى أكثر المناطق المتطورة في الصين الاشتراكية، كانت قد أعلنت عام 1980، بأنها لن تقوم بتطبيق سياسة تفكيك الجماعيات.. ومع ذلك، فقد قامت بتفكيك الجماعيات في اقتصادها الريفي بعد ان قررت اتباع السياسة الوطنية 1982. كما حاولت بكين الاحتفاظ بالجماعيات ومقاومة اللاجماعيات في بداية الثمانينات. ومع ذلك، فإن هوو ياوبانج السكرتير الوطني للحزب الشيوعي الصيني ، قد نقد كادر بيكين على هذه المقاومة عام 1982. وبعد ذلك قامت لجنة الحزب الشيوعي في بكين بإعلان فوري بأن بعض كوادر الحزب لم تحرر عقلاها ولا تزال لديها تحفظات على تفكيك الجماعيات، وجادلت بضرورة تطبيق هذه السياسة سريعا. وحتى آذار 1981، لم يكن في مقاطعة يونان سوى 3.5 بالمئة من فرق الإنتاج قد طبقت اللاجماعية. وقد عقدت قيادة المقاطعة اجتماعا في ايار "لتوحيد الأفكار بشأن اللاجماعية"، وفي تشرين الأول دافعت عن ذلك النموذج. ومع نهاية 1981، وصل اكثر من نصف فرق يونان إلى تفكيك الجماعيات. وفي مقاطعة زهيجيانج، بينت السجلات الرسمية أن القادة المحليين كانوا غير متحمسين لتفكيك الجماعيات ونسبت ذلك إلى "النقص في الملاحظة والاهتمام". بل اشارت السجلات إلى أن نقاشات حصلت بين قادة المقاطعة وإلى حقيقة أن الحفاظ على الاقتصاد الجماعي قد اعتبر "غير مناسباً". ان هذه النغمات غير العادية تعبر عن وجود صراع سياسي شديد بين القادة المحليين والقيادات المركزية المؤيدة لتفكيك الجماعيات. وفي آب أيلول ، شهدت زهيجيانج لقاءات عدد كبير من الكادرات لتصحيح "الأخطاء اليسارية في الإصلاح الزراعي" والدفاع عن الزراعة المنزلية. وكانت النتيجة واضحة: حيث كان أقل من 40 بالمئة قد تم تفكيكها حتى حزيران 1982، وبحلول نيسان 1983 تم ذلك في 90 بالمئة. لقد نزل عدد من القادة المركزيين إلى القواعد لتحفيز اللاجماعية في ربيع 1981. وبعد ذلك، قام السكرتير المؤقت للحزب رسميا باعتذار على افتقاره لفهم السياسة المركزية وبالتالي على بطء اللاجماعية. وعندها بدأت قادة هونان الحملة وفي خلال سنة واحدة، فإن قرابة 80 بالمئة من الفرق كانت قد أصبحت لاجماعية.

إن دو رونسهنج، مهندس اللاجماعية على صعيد البلاد كلها، قد كشف عن معلومات سرية جديدة في مذكراته الأخيرة. فقد زعم دو بأن بعض المقاطعات قد قبلت الزراعة العائلية فقط بعد تغيير قياداتها، وهذه تتضمن مقاطعات فيوجيان، جيلين، هونان، جوانجكسي و هليونججيانج . وابتعد من ذلك، فإن دو قد وثق كيف قام القادة المركزيين بدفع حملة اللاجماعية مستخدمين سلطاتهم. فعلى سبيل المثال، فإنه بعد ذهاب القائد من المستوى الوطني للحزب الشيوعي الصيني هو ياوبانغ إلى مقاطعة هيببي ونقد تبنيهم البطيء للزراعة المنزلية، فإن هذا الموديل قد تم تطبيقه بشكل سريع. كما زعم هو علانية للرأي العام، ان تلك الكوادر التي عارضت تفكيك الجماعيات يجب فصلها. إن

الضغوطات من الأعلى هي موثقة بشكل جيد في الأدبيات. فحتى أن احد المدافعين القيايين عن تفكيك الجماعيات يعترف بذلك بقوله، : " ورغم أن الزراعة العائلية قد بدأت على اساس ابتكار فلاحي فذلك لا يعني أن جميع الكميونات الفلاحية كانت تريدها". "ولكنه استمر في الزعم بأنه بعد العملية فإن معظم الفلاحين قد قبلوا حصصهم من الأرض بسرور". إن بعض المؤلفين هم انتقائيون في عرض الشواهد. مثلاً، كايت اكسيو زهاو، يقتطف شو-مسن هوانج ليبين بأن تفكيك الجماعيات عفويًا، ولكنه ينكر قصة في كتاب هوانج تقول بأن تفكيك الجماعيات كان قد فُرض بالقوة من قبل الحزب الشيوعي الصيني. من الصعب معرفة كم من الفلاحين يحبذون الزراعة العائلية، ولكن طبقاً لمسح على صعيد وطني قام به كسيوفنج، الخبير في قضايا الأرياف في الصين، فإنه على الأقل ثلث الفلاحين لديهم تحفظات على تفكيك الجماعيات. لعب الحزب الشيوعي الصيني دوراً حاسماً منذ الثمانينات في تطبيق الإصلاح الذي تم فرضه سريعاً على صعيد الوطن. ويزعم زهاو بأنه لم يتم إرسال اي فريق إلى القرى لتنفيذ اللامعالية ويعتبر ذلك شهادة هامة على غياب سلطة الدولة في تلك الحملة. وعلى اية حال، فإن عدداً كبيراً من سجلات الأقاليم قد ذكرت عن وجود فرق عمل على نطاق واسع، مثلاً، أكثر من عشرة آلاف شخص تم إرسالهم لتطبيق تفكيك الجماعيات في مقاطعة فوجيان . وابتعد من هذا، فإن فرق العمل لم تكن ضرورية لا سيما وأن الآلة السياسية كانت قادرة على ذلك. وفي مقابلة مع فريق مقاطعة جيانجسي تشرح ببلاغة الدور السلبي للفلاحين: " لقد عقد كادر الحزب الشيوعي لقاء في الكميونة. ومن ثم عاد الفريق وعقد جلسة كادر. وطلب الكادر من النظام تقسيم الأرض إلى املاك عائلية. (فن تيان دو هوو). الكادر لم يعمل دعاية للنظام، ولكنهم فقط عقدوا اجتماعاً (لأعضاء الفريق) وقال بأن هذه هي الطريقة التي يجب ان تتم المسألة بموجبها"

ومن باب الحقيقة، فإن كثيراً من القراء، وحتى اللذين ليسوا بالضرورة داعمين للجماعيات يزعمون أيضاً بأن تفكيك الجماعيات بعيداً عن أن يكون أمراً عفويًا. تقول أنيتا شان، وريتشارد مادسن، وجوناثان أنجر في وثيقة لهم، بأنه مثل حملات اخرى كثيرة، بأن بكين قد اشارت وأومات بأنها متحمسة لترى الجماعيات وقد تبنت التفكيك، وبأن بعض الكوادر المحليين الذين كانوا معارضين لتفكيكها قد وجدوا أنفسهم وقد وصفوا بالتفكير اليساري التطهري. ويعترف توماس برنستين انه بحلول عام 1982 كان تبني الموديل العائلي قد اصبح مسألة مُقررة من خط الحزب وقد تم تحفيزه بغض النظر عن التفضيلات المحلية. هذه الشهادة تنفي الزعم بأن تفكيك الجماعيات كان تفضيلاً جماعياً عفويًا، ويؤكد أن قرار الإصلاح الزراعي كان من سلطات سياسية عليا وقاده الحزب الشيوعي الصيني منذ البداية. وهذا يقود بشكل طبيعي إلى سؤال لفهم مقاومة تفكيك الجماعيات في بداية الثمانينات.

معارضة تفكيك الجماعيات-اللاجماعية

دعنا ننتقل إلى الأسطورة السائدة الثانية: فحينما كانت هناك معارضة هامة لتفكيك الجماعيات، فهي قد أتت من كادر كان يخشى ببساطة فقدان السيطرة أو قيادة الفلاحين. هناك مقتطف محدد ودقيق هو غالباً ان وسائل إعلام التيار المهيمن قد لخصت الأمر كما يلي: " لقد وافق كبار القادة، ورجب الفلاحون في القاع واحتجز كادر الإعلام". ربما كان بعض الكادر راغباً في فك الجماعيات لأن "الإدارة قد تكون صعبة". ولكن من الصعب الاعتقاد بأن معظم الكادر سوف يعارض سياسة اللجنة المركزية مخافة "فقدان السيطرة". وكما بين الفصل الأخير، فإن معارضة فك الجماعيات كان أقرب إلى الانتحار السياسي، بينما اتباع السياسة المركزية يمكن أن يكون مجزياً. (موقف شبيه بصمت قادة السوفييت معارضي جورباتشوف عن البريسترويكا -ع.س) وكما وثق ديفيد زوينج، فإن لجنة الحزب الإقليمية في منطقة شانكسي قد غيرت اللجنة القيادية في دائرة زهايدان عام 1978 لأنها واصلت دعم السياسات الزراعية الجذرية (مثلاً، الجماعيات). وفي شتاء 1979 فإن القيادة الجديدة للدائرة قامت بتوزيع الأرض على مجموعات وأسر في 90 بالمئة من الفرق في تلك الدائرة، ولم تكن هذه مجرد حادثة معزولة. كما أشار دونينج كذلك بأن دائرة جيمو في مقاطعة شانجدونج قد أرغمت على قبول اللاجماعية، وبأن القادة المحليين الذين عارضوها قد تمت إزاحتهم من مكاتبهم. وفي حالة جد متطرفة فإن الباحث المؤيد لفك الجماعيات في مقاطعة هي بي، (وهو من المراتب العادية) قد تمت ترقيته إلى عضوية لجنة إقليمية في الحزب الشيوعي الصيني.. لقد عارض قادة الإقليم فك الجماعيات ولكن إلى مدة قصيرة، ولكن ما أن ادركوا وتيقنوا من نية لدى اللجنة المركزية فإن مواقفهم قد "استدارت بشكل كامل" كي يضمنوا مواقعهم. كان هناك بعضاً ممن يدعمون الجماعيات في قيادة الإقليم والذين كان بوسعهم المقاومة، ولكنهم لم يتمكنوا من الاستمرار في دعم الجماعيات لفترة طويلة جداً.

لقد لاحظ رودريك ماكفارقوهار أن كوادري الرفيف كانوا أساساً غير سعداء بواجباتهم الجديدة، ولكنهم ما لبثوا أن لاحظوا بأن الإصلاح الرفيفي مفيداً لهم، فإن مهاراتهم السياسية وعلاقتهم يمكن لها ان تحفظ مكانتهم وتزيد مداخيلهم.. ومن المهم ملاحظة ان سومين هوانج قد اقترح كذلك بأن كثيرين من الكادر المحلي كان متحمساً لحدث فك الجماعيات لأن ذلك سوف يسمح لهم التحكم بمشاريع الجماعيات وأن يحققوا ربحاً. إن الخبرات والعلاقات التي كسبوها كقادة للجماعيات سوف تسمح لهم بإدارة تلك الشركات كما لو كانت خاصتهم. واقترح هوانج بأن الفلاحين والعمال العاديين في الجماعيات كانوا قلقين جداً على مستقبلهم واحتجوا بعنف، كما شرح هان تغيرات سياسية مشابهة. وبحصول تفكيك الجماعيات، فقد تم وضع المشاريع الجماعية تحت إدارة قادة الحزب في القرى ومدراء الشركات الذين غالباً يستأجرون المشاريع أو ببساطة يشترونها، على

الرغم من المعارضة الشديدة من القرويين. لقد جرد تفكيك الجماعيات الفلاحين من قوتهم. إن فقدان المصالح الاقتصادية الجماعية قد حطم وشطى قوتهم السياسية. (هل لتفكيك قوة الفلاحين دور في تقوية الرملة بمعنى ان الفلاحين هم شركاء وموئل الثورة اساساً وهذه ميزة صينية، فإضعافهم يحولهم إلى مستجدين عمل في المدينة، وإلا لماذا تم البدء بهم؟ هل لأن الاشتراكية اولا قامت بالإصلاح الزراعي؟ -ع.س) وعلى العكس، فإن قادة القرى قد تمكنوا من الاستحواذ على سلطة سياسية في أيديهم وعليه كانوا اكثر الكاسيين من تفكيك الجماعيات. ورغم معرفتنا بأن بعض الكوادر العليا نادرا ما عارضوا الإصلاح ، فإن صوتهم لم يكن قويا الصعيد العام.. لقد حاول بعض الكتاب إيجاد قيادات مركزية ضد تفكيك الجماعيات، لكن محاولاتهم لم تغطى. فلنأخذ كيبب كسيو زهو، مثلا، فقد عرّفت رئيس الورا زهاو زيانغ كقائد مركزي يعارض تفكيك الجماعيات عام 1980، ولكن في الصفحة نفسها كتبت أو وثقت زهاو، كقائد مؤيد لفك الجماعيات في عام 1980 في مناسبة أخرى. وفي الحقيقة، فإن الرجل المسيطر في الحزب الشيوعي الصيني دينغ هساو بينغ، قد امتدح جدا تفكيك الجماعيات باكرا منذ بداية الثمانينات، وعليه، كان من غير المقبول أن يقوم أي قائد مركزي بمعارضة تفكيك الجماعيات كما لاحظ ماكفاركوهار وهو ما أكد عليه زهاو زيانغ نفسه.

قام هوانج بتوثيق قصة في جنوب شرق الصين حيث قامت سلطات عليا وبعض الفلاحين بالضغط على قادة محليين لتفكيك الجماعية، لكن القائد واصل المقاومة حتى عام 1984. لم يكن يقاوم لأنه كان خائفا على فقدان دوره في القيادة، حيث ان بوسعه البقاء في موقع قوة لا يمكن تحديه حتى بعد تفكيك الجماعيات، بل ببساطة لأنه شعر أن النظام الذي كان يعمل بشكل جيد يجب ان لا يُدمر.

لقد ورد في السجل الإقليمي الرسمي ردات فعل من فلاحين وكوادر. مثلا، في مقاطعة جيلين، فإن بعضا من أعضاء الحزب الشيوعي قد زعموا علانية بأنه لن تكون هناك اشتراكية بدون جماعيات-هذا دون ان نقول انه لن تكون هناك شيوعية او حزبا شيوعيا!! وهناك تقارير بأن بعض الكوادر قد أفادوا بأنهم قد غرقوا في الدموع حينما قاموا بتقسيم الأرض ودواب السحب والحراثة. كانوا شديدي الخوف بأن أخلاقيات الجماعيات مثلا اقتصاد المستوى، الممكنة، والإنتاج المتنوع سوف تضع بعد تفكيك الجماعيات.

وهناك تقرير من منطقة لوآن، في مقاطعة انهوي يضيء على الأمر. حيث يقوم المؤلف بكل عناية بتوثيق حوارين: عام 1979 بين الكادر فيما إذا كانوا سوف يتبعون تعليمات تفكيك الجماعيات. فقد اثار مؤيدوا الجماعيات عدة انتقادات ضد تفكيك الجماعيات. أولاً، لقد لاحظوا أن القيادة وليس بالأحرى تفكيك الجماعيات هي التي تشرح النمو في الزراعة. وثانياً فإن 30 بالمئة فقط من الفلاحين الذين لديهم مستوى عال من العمل ورأس المال البشري يريدون اللاجماعية. وثالثاً، فإن الزراعة تتطلب

بشكل طبيعي قرارا جماعيا يُصاغ للري والزراعة. هذه المجادلات كانت قوية ولا تتعلق بالقلق على "خسارة التحكم" أبداً. وعليه، فإن الجناح المؤيد للجماعية قد كسب الجولة الأولى من الحوار. وعليه، فإنه بتأثير ضغوط من القيادات المؤيدة لتفكيك الجماعيات، فإن الكوادر المؤيدة للجماعيات كانت مضطرة لمساومات في الحوار الثاني كما أن نقدهم تم حذفه. وهكذا فإن التغيير بمجمله إلى تفكيك الجماعيات هو فائدة محتملة للكادر، ولكن ما من فائدة ذات بال للفلاحين. يبين منح جائزة الإصلاح التي منحت عام 1981 للمواقف المختلفة من الإصلاح بطريقة ماهرة. وفيها ان شابا كادريا متعلما بدأ بإصلاح فك الجماعيات، وبأن "قادة" آخرون عارضوه بينما حظي بترحيب من الفلاحين، كما ان بعض النساء اللواتي ضد فك الجماعيات عارضنه في البداية ولكن لاحقا وافقن مع افكاره الإصلاحية. في هذه الرواية، فإن التناقضات المذكورة أعلاه قد تم حلها من خلال الروح السوبرمانية لقائد: بأنه قام بتخصيص ارض بأئسة لنفسه بدل ان يمنح نفسه وضعية مميزة. وابعد من ذلك، فقد عمل ليل نهار مجانا لصالح تلك العوائل التي ليست لديها قوة عمل كافية. وبناء عليه، حصلت المشكلة المنطقية ثانية: إذا كان هذا القائد كاريزم ومضحي بنفسه، فإن من الصعوبة التخيل لماذا لم يقد الفلاحين في الإنتاج الجماعي؟. إن التفسير هو أن الإصلاح الزراعي كحركة من القاع إلى الأعلى نبتت في اوساط الفلاحين ومعارضة الكادر المحلي هو تزييف. بل إن الكادر وجزء صغير من الفلاحين قد طبقوا واستفادوا من الإصلاح. لم يكن الفلاحون بالإجمال متحمسين للإصلاح، بل حتى كانوا ضد تفكيك التعاونيات في بعض الحالات. ولكن السؤال هو: إذا ما كان الإصلاح مقودا من كوادر الحزب الشيوعي الصيني ومن مجموعات أخرى مستفيدة، فما هو إذن الهدف الرئيس؟ إن مراجعة موجزة لخطوط الحزب الشيوعي الصيني في العلاقات الزراعية في العقود الثلاث الأخيرة تلقي الضوء على هذا.

تغيير الرياح السياسية

شكلت وفاة ماوتسي تونغ فترة جديدة في الصين. لم يكن ذلك قبل وقت طويل من تحول دينغ هيساو بينج الشخصية الأقوى في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. فلم يكن واضحا منذ البداية بأنه كان ينوي تفكيك الاقتصاد الجماعي بتلك السرعة. ففي حديثه السياسي الشهير عام 1978 الذي أجمل خطته عن اقتصاد بإصلاحات سوق واسعة ذكر الزراعة فقط بشكل موجز. مثلا، قال: "إن الواجب الأكثر أهمية هو زيادة الاستقلال الذاتي للمعامل وفرق الإنتاج...فالكثير من الثروة يمكن ان تنتج عن ذلك...فكلما زادت الثروة التي ينتجها الأفراد للدولة، كلما زاد الدخل الذي يحصلون عليه كما يكون الرفاه الاجتماعي أفضل. كان واضحا انه لا يعير قيمة او تقديرا للجماعيات الماوية القائمة على المساواة في توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن نقده للجماعيات الزراعية كان عاما. وخلال تلك الفترة، مرر الحزب الشيوعي الصيني قرارا بخصوص التطور

الزراعي، والذي شجع الجماعيات على اعتماد الحوافز الاقتصادية بحجة زيادة دخل الفلاحين.

وقد استنتجت الوثائق الرسمية للحزب الشيوعي الصيني بأن المشكلة الرئيسية في الجماعيات الزراعية هي من تراث "اليساريين-المتطرفين" في الثورة الثقافية. وبناء عليه، فإن جميع السياسات الجديدة قد وقفت بوضوح ضد الموديل الجماعي. وفي قرار سياسي هام جدا عام 1981 فإن كادر الحزب الشيوعي الصيني وصل مؤخراً إلى إجماع على تاريخه الخاص. وقد حل هذا التقرير بشكل اساسي الحوار داخل الحزب وقدم تقييما رسميا لماو تسي تونغ وسياساته. ومن المهم الإشارة إلى أنه رغم كون التقرير قد نقد الكثير من مظاهر الثورة الثقافية وزعم أنها تسببت في إتلاف كبير وكلفة غير ضرورية للاقتصاد، فإنه قد مدح الزراعة حيث زادت إنتاج الحبوب، باعتبارها أحد الحقول القليلة جدا التي حققت "نمو ثابتا". وعلى مسار هذا الخط، فإن بعض كتب التاريخ قد أكدت أيضا ان الزراعة كانت تنمو بشكل ثابت على الرغم من الثورة الثقافية. وفي اعقاب تطبيق إصلاح/ تفكيك الجماعيات بشكل سريع، بدأ الاقتصاد الجماعي التدهور في "الكساد". ففي تقرير سياسي الى المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1982، زعم هو يوانجج بأن خطأ الاتجاه في "اليسار" السابق قد تم تصحيحه. وبأن الأداء الزراعي قد تغير بشكل عميق، من الكساد إلى الإزدهار. لقد اصبح هذا الوصف الدارج او المعيار للزراعة الجماعية بعد ذلك. والمشكلة كانت الآن ليس فقط تطابقها مع "التيار المتطرف" ولكن أيضا على اليسار العادي. ففي المؤتمر الوطني نفسه، فإن دو رنسينج، رئيس اللجنة الزراعية في مجلس الدولة، قد بيّن "إن خطأ اليسار في الزراعة كان موجودا منذ أكثر من عشرين سنة، إلى أن تمكن نظام المسؤولية وخاصة "بان جان داو هو" -أي اللاجماعية" من القيام برد معاكس مباشر وقوي : حيث تم إطلاق الحوافز التي كانت مقموعة وبالتالي تغير الكساد المستدام الذي بلّيت به الزراعة". وبناء عليه، فإن المؤتمر 12 للحزب الشيوعي الصيني 1982 قد حط من قيمة الجماعيات، وذلك بعد مضي عام واحد فقط على مدح الزراعة الجماعية على "نجاحها الثابت".

ومع ذلك، فإن تقييم اللاجماعية خضع كذلك للتغيير. فبعد عام 1984، أصيب إنتاج الحبوب بالركود. فغير قادة الحزب الشيوعي الصيني نغمتهم تجاه هذه القضية. فقد زعم زهاو زيانج بأن الزراعة تحتاج إلى سياسة دعم أبعد من اللاجماعيات إذا كان لا بد لها من التقدم إلى الأمام. دو رونشنج قام بدوره بالحط من قيمة تفكيك الجماعيات وقال بأن الزراعة تعتمد في النهاية على التقدم التكنولوجي. من اللافت، ان الزراعة الجماعية لم تكن دائما محط احتقار، وفي الحقيقة، فإن التقييم متعدد طبعا للمناخ السياسي. مثلا، بعد أحداث مستديرة تيانانمين، عام 1989، فإن الرموز السياسية كان عليها ان تزعم او ان تتصرف على نحو يساري أفضل مما كانوا عليه في الثمانينات. وكما اكتشف د.

واي. هسو، وكذلك بي. واي. شانج، فقد بدأ القادة بتكرار مديح إنجازات السنوات الأربعين الأخيرة. كما قدم هساو و شبنج كذلك هذا المثال: "لقد أقرَّ نائب الرئيس الصيني تيين شي-يون (تيانجيوان) بأن تطور البنية التحتية للزراعة في السنوات الثلاثين الأخيرة قبل الإصلاح كان السبب الرئيس للزيادات في الإنتاج الزراعي منذ بدء الإصلاح." بل إنه، فقط، بعد الاضطراب السياسي عام 1989 اضطر القائد الجديد للحزب الشيوعي الصيني جينغ زيمين إلى تغيير مقصود لتسمية "نظام المسؤولية العائلية" (وهو السياسة المعيارية لتفكيك الجماعات) إلى تسمية "نظام المسؤولية". وذلك في خطابه إلى اليوم الوطني الأربعين عام 1989. هذا التغيير، ورغم أنه ليس عميقاً ولا كافياً، فإنه يفهم ضمناً جوهر اللامعانيات في الإصلاح. وعلى أية حال، فإنه مع تخفيف الضغط السياسي مع بداية التسعينات، فقد تمت استعادة تسمية "نظام المسؤولية العائلية" وبقي معتمداً حتى الآن. وهذا ما تم تأكيده بشكل أكبر في تقرير الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الخامس عشر للجنة المركزية في الجلسة الثالثة والتي فيها تفكيك جماعات الاقتصاد الريفي قد تم اعتباره بان قاد، وإلى حد كبير، ساهم لصالح إصلاح السوق. ولكن منذ بداية القرن الجديد، فإن الخط المستقر للحزب فيما يخص الإنتاج العائلي قد تغير ذات مرة. لقد نسي القادة بانهم اعتادوا الإصرار أنه فقط الزراعة الفردية والعائلية وحدها التي تحتوي على حوافز فعالة. لكنهم الآن يفكرون بأن الحوافز فعالة حينما يعمل العمال معاً طالما أنهم عمالاً مأجورين لصالح المالك الرأسمالي.

وتتمسك المجادلات السياسية الجديدة بأفضلية الزراعة العائلية على الجماعات، ولكن في الوقت نفسه تشير إلى أن محدودية الزراعة العائلية-الصغيرة. وكبدل يدعون إلى تعضيد الأرض للوصول إلى إنتاج المستوى الكافي scale عبر حملة استثمارات زراعية وإدارة أفضل. فالإنتاج الأسري الآن يعتبر غير ناجح. وبالطبع، فإن هذا التقييم لم يتم ذكره قط خلال أو في ثنايا القصة المضادة للزراعة الجماعية في ثمانينات القرن الماضي حينما كان صغار الفلاحين قد تم تصويرهم على أنهم أساس تحديث الزراعة. كان الخط الجديد واضحاً في القرار الصادر عن الحزب الشيوعي الصيني في الجلستين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عامي 2002 و 2008 على التوالي. وبشكل خاص، فقد تم تمرير القرار في المؤتمر السابع عشر في الجلسة الثالثة للجنة المركزية الذي ركز على التنمية الريفية وشجع الفلاحين على المتاجرة بحقوق استعمال الأرض من أجل تركيز الأرض على نطاق واسع لصالح أو لإنتاج زراعي ناجح وموسع. لقد تغير خط الحزب تجاه الزراعة بشكل متواصل في السنوات الثلاثين الأخيرة. كما لحق الإعلام الرسمي بخط الحزب فيما يخص التغييرات . بداية، كانت الزراعة الجماعية جيدة، ولكن لاحقاً حصل إطراء لموديل الزراعة العائلية. ولاحقاً، فإن الحزب الشيوعي الصيني والإعلام السائد بدأ يزعم أنه في الحقيقة

فإن العائلي ليس إنتاجياً بما يكفي، ودافعوا عن تجميع الأرض. لقد تم التغيير في المستوى في الوحدات الزراعية بشكل دوري. وبالعكس، فإن بنية الملكية قد تغيرت بشكل رتيب إلى جانب تآكل متواصل في الملكية الجماعية. ومن المحتمل أن هذه التغييرات في خط الحزب كانت تشير إلى توضيح التغيير غير الممنهج في تغيير النمط الزراعي بأكمله. وعلى الأقل، فإن هذا يجعل المرء أكثر تشككاً في الدوافع السياسية التي كانت وراء اللامركزية.

الأسباب والشروط لتفكيك الجماعيات في سياق ما بعد ماو

على الرغم من اندهاش كثير من القادة المركزيين بمن فيهم دينج هيساو بينج بالزراعة العائلية، فليس هذا كافٍ لتفسير مجمل عملية التفكيك للزراعة الجماعية للاقتصاد الريفي. من المحتمل أن يكون الإصلاح قد تقوى، ولكن ليس بالسهولة التي تم بها. كما ليس قابلاً للتصديق أن يكون دينج وبيروقراطيين آخرين قد دعموا شيئاً ما بدون توفر شروط كافية ليست متوفرة. سيحلل ما يلي الأسباب السياسية والشروط التي توفرت لتفكيك الجماعيات.

"نهاية" الصراع الطبقي

تم في أعقاب رحيل ماوتسي تونغ تغيير كل ما كان يحفظ استمرار المجتمع الماوي. وفي الحقيقة، فإن القاء اللوم المتواصل حتى حينه على نشطاء الثورة الثقافية، وإعادة الاعتبار للكوادر القدامى الذين فقدوا السلطة خلال الثورة الثقافية والحملات السياسية السابقة عليها، وظهور الأدبيات التي تنكأ جراح (التي تصف الآثار التدميرية لفترة السابقة) هذه جميعاً طبعت أو وسمت الفشل السياسي ل ماو وحلفائه. وابتعد من ذلك، فقد وصل البيروقراطيون درجة تشكيل تحالفات مع مثقفي المراتب العليا الذين فقدوا امتيازاتهم خلال الحقبة الماوية. إن السياسات الثقافية الجديدة مثل إعادة تشكيل امتحان الدخول للكلية الوطنية كانت طرقاً لكسب دعمهم. فكما حاجج موريس ميسنر، فإن دينج هيساو بينج قد نجح في أخذ القوة من هوا جوفنج (الخليفة المباشر ل ماو) معتمداً على الدعم الواسع من الكادر، الجيش، والمثقفين. ورغم أنهم ربما يختلفون عن الماضي سوف يختلفون في المستقبل، فإنهم في نهاية السبعينيات قد اتحدت هذه القوى تحت قيادة دينج على أرضية مشتركة بأن النظام البيروقراطي المستقر لا بد من إنجازه، وبأن الحركات الشعبية الماوية العريضة كالثورة الثقافية يجب أن لا تتكرر. هذا التغيير، في مصالح النخب، تم التعبير عنه في السياسات الاقتصادية والسياسية للحزب الشيوعي الصيني. إن قراراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الجلسة الثالثة قد غير المبدأ المركزي للحزب الشيوعي الصيني من "الصراع الطبقي" إلى التحديث. " كما زعم القرار أنه منذ أن تم تصحيح أخطاء الثورة الثقافية، فإن العدو السياسي الأول للعمال والفلاحين قد انتهى. وقد تم توضيح هذه النقطة بقرار عام 1981 رقم 11 في

الجلسة السادسة ، كما تم الإعلان عنها رسمياً، بأن الصراع الطبقي لم يعد التناقض الرئيسي في الصين.. (هذا شبيه بقول خروتشوف بأن الحزب لكل الشعب وبأنهم دخلوا الشيوعية-ع.س) وبالطبع، فإن هذا التأكيد كان حقيقياً بمعنى أن البيروقراط وحلفائهم يتمتعون بالسلطة كاملة على البلاد، وبأن خصومهم السياسيين داخل الحزب الشيوعي الصيني قد هُزموا. وهكذا، فإن العمال والفلاحين قد تم إخمادهم ليبقوا الأعداء المحتملين للبيروقراط.

ان الدفعة القوية للتحديث، إضافة إلى الإعجاب والانبهار بثراء البلدان الرأسمالية المتقدمة، قد خلقت إيديولوجيا بأن الصين لا بد من ان تلحق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة مستخدمة تكنولوجيتها وإدارتها (العلمية والمتقدمة). ولكن، ما هو التقدم والعلمي؟ لقد قدم دينج الجواب عام 1978: وهو نظام المسؤولية. يتضمن هذا المصطلح الغامض قوة أكثر للإدارة، وقوة أكثر للتقنيين والمتقنين، ونظام عمل صارم إضافة إلى مكافآت وعقاب.

وفي الحقيقة، فإن الإصلاح المتجه رأسمالياً، قد تم تطبيقه في الصناعات المدنية منذ نهاية السبعينات . ففي اذهان قادة الحزب الشيوعي الصيني، يعني التحديث بوضوح الاختلاف عن الاشتراكية، وبالطبع لم يكن ذلك مستحبا او مرحبا به من العمال . ومع ذلك، فإن هذه الميول والاتجاهات لم تتسبب بصراع اجتماعي مباشر. إن أحد أهم الأسباب كان انه بدلا من محاولة سلخ فائض اكثر من العمال والفلاحين، ادعت الحكومة انها تقوم بمساومة معهم. ففي المناطق الريفية تم رفع أسعار متطلبات الزراعة بشكل متسارع وفي المناطق المدنية حصل العمال على حصص ومنح. كان المفترض أن تزيد هذه الإجراءات تحفيز العمال والفلاحين وبالفعل فإن الزراعة والصناعات الخفيفة قد تمتعتا بنمو سريع إثر ذلك. ولكن شهر العسل بين الكادر ذي العقل الرأسمالي وبين العمال والفلاحين ما لبث أن وصل نهايته.

إصلاح زراعي مُحبط:

كان برنامج تحديث الصناعة في حقيقته عبارة عن حرب على العمال في مشاريع الملكية العامة. إن جيانغ زيلونج، وهو عامل كاتب، قد نشر رواية عام 1979 تشرح الصراعات بين كادر إصلاحي وبين عمالاً. تقول القصة بأن مديرا جديدا وجريئا تم تعيينه منذ وقت قريب كمدير لمصنع، مصحوبا بزوجته المثقفة جدا (وكليهما كان قد درس في بلد متقدم الاتحاد السوفييتي)، قد لاحظ انه بسبب فقدان المُثل بعد الثورة الثقافية، بأن العمال اصبحوا كسالى ويتغيبون عن مواقع عملهم. وبموجب ما تنص عليه "الإدارة العلمية" فقد استخدم مبادئ متشددة وقاسية جدا ضد العمال بما فيها فصل 1000 من العمال غير المثبتين من أجل زيادة الإنتاجية. لذا كرهه كثير من العمال وكتبوا شكاوى لسكرتير الحزب في المصنع، على أمل أن الحزب الشيوعي الصيني سوف يخلصهم، وعلى اية حال، فإن سكرتير الحزب كان بنفس عقلية المدير. وفي

النهاية، فإن القادة ذوي المراتب العالية شجعوا المدير كي يشعر بأن لديه الحرية الكاملة في المضي في التجربة، وقرروا الذهاب إلى بلد متقدم ليتعلموا تكتيك الإدارة الحديثة. ما بينته هذه الرواية كان بالضبط اتجاه الإصلاح المدني. فبدلاً من زيادة مشاركة العمال وسلطتهم السياسية، أصبح القادة أميين والعمال جرى تنظيمهم لخدمة الإنتاج. ورغم ما ورد في هذه الرواية أن هدف قادة المصنع ما زال "التحديث"، فإن من السهل تغييره لاحقاً إلى الأرباح للقادة لأن العمال سوف يصبحون بلا سلطة قطعياً. ورغم ذلك، فقد يكون من المناسب على أنه في نهاية سبعينات القرن العشرين فإن سلطة العمال كانت لا تزال معتبرة في معظم الحالات، حتى أن كثيراً من العمال الذين دعموا الإصلاح لم يتقبلوا الرأسمالية. ولناخذ مؤلف الرواية كمثال، فرغم أنه دافع عن الإصلاح في البداية، فإن جيانج قد راجع موقفه لاحقاً، ووقف امام الراي العام ضد الخصخصة وقمع العمال.

وطبقاً لـ ماكفاركوهار، فإن معارضة شديدة في الثمانينات قد حصلت ضد الإصلاح المدني حيث سببت مشكلة كبيرة للحزب الشيوعي الصيني. لقد تبين فشل الإصلاح المدني بوضوح من خلال العجز الهائل عام 1979 و 1980، (على الرغم من انه لم يتسبب بتوتر اجتماعي مباشر). وهو لم يحصل نتيجة زيادة الدفع للعمال والفلاحين، ولكن أيضاً بسبب الواردات الضخمة من البلدان الأجنبية والتي كانت محفوزة بطموحات برامج التحديث. لقد صدم الشعب الصيني من التضخم الناجم عن ذلك، حيث لم يكن هناك تضخماً في الصين الماوية. ولكي تتم عملية توازن الخزينة اضطر الحزب الشيوعي الصيني إلى إغلاق عدة مصانع، وهذا تسبب في بطالة واسعة. وكما تُقر كتب التاريخ لدى التيار السائد فإنه في : "نهاية الثمانينات، ونظراً لبعض العوامل السلبية للقفزة الكبرى الجديدة إلى الأمام في المشاريع التي تملكها الدولة، كانت هناك عجوزات نقدية، سرّعت التضخم وفوضوية النظام الاقتصادي". وهكذا، أصبح واضحاً ان المساومة ما بين الكادر والعمال غير قابلة للاستمرار. أولاً، فإن الفكرة الرئيسية للإصلاح هي مخصصة لضبط العمال (تنظيم) لسلخ ربح أعلى. وعليه، فإن الصراع لا بد أن يظهر على السطح عاجلاً أم آجلاً. وثانياً، وحتى لو خطط الكادر لكسب دعم العمال من أجل الإصلاح، فإنهم لن يعودوا قادرين على الاستمرار في ذلك، نظراً لظروفهم القاسية في المدن. قادت المشاكل في المناطق المدنية إلى الأزمة الاقتصادية السياسية الأولى لمرحلة ما بعد ماو في الحزب الشيوعي الصيني. لقد أصبح الوضع خطيراً بأن يتم الاستمرار في الخط الرأسمالي لأنه سوف يقود إلى تناقض مباشر مع العمال في ظروف اقتصادية سيئة. وكان من الطبيعي أن الكادر قد تحول إلى الاقتصاد الريفي عام 1980

الحلقة الأضعف

كان قادة الحزب الشيوعي الصيني محظوظين بمعنى ان الاقتصاد الريفي كان كعب أخيل للاقتصاد الاشتراكي. وليس فقط لأن ثلث الجماعيات لم تكن في وضع جيد، بل حتى الجماعيات الأكثر نجاحا عانت عدداً من المشاكل.

أولاً: ورغم ان الزراعة الجماعية قد حققت إنجازات ملموسة، فإن النمو الواسع للسكان أدى إلى مسح الكثير من إنجازاتها. لقد بين كل من سولاميث بوتر وجاك بوتر أن الكميونة التي درسها كان (توزيع الدخل للفرد بمعنى عدد النقاط) فيها قد هبط من مستوى عال 180 يوان عام 1962 إلى مستوى أعلى من بقليل مئة يوان في معظم سني الستينات والسبعينات. ورغم أن تزايد عدد السكان بناء على تحسن ظروف المعيشة والعناية الصحية قد تدنت في السبعينات. لم يكن تغيير التوجه سهلاً. فعلى المستوى الوطني، فإن إنتاج الحبوب قد زاد سنوياً ب 2.28 بالمئة ما بين 1956 و 1978، وفي الوقت نفسه نمت السكان بمعدل سنوي 1.95 بالمئة، وعليه، كان هناك تحسناً محدوداً في إنتاج الفرد رغم النمو في الزراعة.

ثانياً: كان هناك نقصاً في مكننة الزراعة. فالزراعة الجماعية ليست بالضرورة أكثر إنتاجية من الزراعة الفردية ما لم تكن لديها مكننة وبنية تحتية. ففي فترة ماو، فإن الكثير من البنية التحتية قد بنته الكميونات، ولكن المكننة بدأت فقط بالتزايد السريع في منتصف السبعينات.

ثالثاً: قادت مختلف المداخل التاريخية إلى إنجازات متعددة في الجماعيات الزراعية. فكما أوضح وليام هنتون، فإن الجماعيات الناجحة التي رآها كان لها تاريخ طويل في إصلاح الأراضي والنضال المسلح ضد الرجعيين، وفي تلك العملية فإن كثيراً من القادة الفلاحين الأقوياء قد برزوا وقادوا إنتاج الجماعيات. وفي أماكن أخرى، مثل مقاطعة انهوي، قادت بسرعة إلى إصلاح زراعي وجماعيات من قبل خارجيين وليس بالأحرى من قادة سياسيين محليين. في هذه الأماكن، فإن الزراعة الجماعية لم تكن بكل تلك السعة من التقبل من الفلاحين.

واخيراً وليس آخراً، فإن نظام المراتبية السياسية السائدة قد اوهن القدرة على تحريك القوة التنظيمية للجماعيات، وهو ما قاد إلى إنتاج اقل للزراعة الجماعية. ففي بعض الحالات، قاد الافتقار إلى بنية تحتية اشتراكية إلى تقليل الدعم المحتمل من الفلاحين للحفاظ على الجماعيات. وقاد الأداء الضعيف للجماعيات الزراعية في عدة أماكن إلى تسهيل مهمة السلطة المركزية في نقد نجاعة الجماعيات ومن ثم فرض الإصلاح وفك الجماعيات. إن القوة السياسية للفلاحين لم تكن مثل قوة عمال الصناعة الذين راكموا خبرات على مدار عقود في التصنيع والتنظيم السياسي. وعليه، فإن الضعف النسبي للفلاحين اقتصادياً وسياسياً جعلهم الهدف الكبير الأساسي بعد فشل الإصلاح المديني.

تسويق اللامعيات

ورغم الوضع الفلاحي الأقل قوة، فإن الإصلاح اللامعاعي لم يكن سهلاً. لقد واجه الإصلاح معارضة في جميع المستويات. تُعزى المقاومة القوية بشكل كبير إلى الفوائد التي كسبها الفلاحون من اللامعيات والتركيز لفترة طويلة على الزراعة الجماعية خلال فترة ماو. ولكن تحول الأمر حيث ان الحزب الشيوعي الصيني أقنع الكثير من الفلاحين بأن تفكيك اللامعيات إلى اللامعيات هو مفيد لهم واشتراك ذلك. من خلال خليط من الدعاية البرجوازية والشعارات الثورية نجحت الهجمة إلى حد يغري بنقاش خاص بها.

أولاً: حاول القادة دائماً أن تتناسب سياساتهم في خط واحد مع التقاليد الاشتراكية. فمذ البدايات الأولى، كان الكادر حريصاً في لغته. مثلاً، كان دينغ وآخرون يستخدمون دوماً مصطلح "نظام المسؤولية". وكان مصطلحاً غامضاً بشكل مقصود حيث لا يمكن لأحد رفض ضرورة أن يتحمل الشعب المسؤولية عن أعمالهم. وكحقيقة واقعة، فإنه خلال حقبة ماو فإن اللامعيات قد تم تشجيعها وقامت بتعاقدات الوظائف الصغيرة إما لأفراد أو جماعات، وهذه المعايير لم تغير طبيعة اللامعيات 78

وهكذا، فإن الإصلاحات الجذرية في تفكيك اللامعيات كانت مخفية تحت هذا الاسم، كما لو كانت نفس تعاقدات الوظائف الصغيرة الموجودة. كما حاول الحزب الشيوعي الصيني وبكل قواه فصل تفكيك اللامعيات عن الخصخصة الكاملة كما لو أن الملكية الجماعية للأرض ظلت جماعية. هذا الغموض في الدعاية ساعد على خداع الفلاحين والكادر على استيعاب الإصلاح كما لو أنه لا يزال اشتراكياً وتقدمياً.

لعل اللافت أن الأجندة الأكثر أهمية فيما يخص "المسؤولية" كاسم دارج لم يكن "المسؤولية" بذاتها. فخلال حملة اللامعيات، زار ممثلون رومانيون الصين وسألوا فيما إذا كان "نظام المسؤولية العائلية" يمكن أن تعاد تسميته بـ "نظام المسؤولية"، طالما أن تضمين "الأسرية" يجعله يبدو شبيهاً جداً بالخصخصة. فقد تم رفض هذا الاقتراح سريعاً من صانعي السياسة لأنهم رأوا "العائلي" كهيئة أو سمة لتفكيك اللامعيات باعتباره العنصر المفتاحي لصفقة الإصلاح.

كانت هناك تسمية مقصودة في المصطلحين الأكثر شعبية في هجمة تفكيك اللامعيات. *da bao gan and lianchan*. الاصطلاح الأول ويعني بالصينية "قسيم الأرض واعمل بنفسك"، وهذا له معنى آخر: "ضمان القيام بالعمل" لقد اعتقد كثيرون بأن المصطلح يشير إلى المعنى الثاني والذي هو بوضوح لا يحوي أي مضمون سياسي. والمصطلح الثاني يعني: "ربط الدخل بالإنتاج"، يعتقد كثيرون بأن المصطلح يشير إلى المعنى الثاني والذي هو بوضوح لا يحوي أي مضمون سياسي. فالمصطلح الثاني يعني

"ربط الدخل بالإنتاج"، ويعني ان الجماعيات ليست مسؤولة عن توزيع الدخل. ولكن في اللغة الصينية يمكن أن يتضمن المصطلح بعض ما يشير إلى "الإنتاج التعاوني". ومرة ثانية، فإن كثيراً من الناس، يعتقدون بالخطأ أنه يشير إلى المعنى الثاني. ثانياً، وفي حين أن الكادر قد فشل في شراء ولاء العمال ودعمهم للإصلاح، فإنهم نجحوا مع الفلاحين. وعليه ففي المرحلة الانتقالية (1979-1984) زاد دخل الفلاحين بشكل كبير وذلك أساساً بسبب زيادة اسعار المشتريات. وتعزو الدعاية هذا الإنجاز إلى تفكيك الجماعيات. وعليه، فإنه على الأقل في البداية، فإن أكثر الفلاحين قد حملوا انطبعا إيجابيا عن الإصلاح الريفي.

وأخيراً، فأمام تحديات معسكر تأييد الجماعيات، فإن الإصلاحيين كانوا دائماً ما يتجنبون المواجهة المباشرة ويستعملون مهارات دبلوماسية معقدة. مثلاً، قد تعترف تقارير مؤيدي تفكيك الجماعيات في بداية الثمانينات بأن الإصلاح الريفي يمكن أن يقود إلى تفكيك مباشر للجماعيات أي في النهاية استعادة الإنتاج الفلاحي الصغير. وعلى أية حال، فإنهم فقط اعترفوا بهذه المشاكل على المستوى النظري، فعلى المستوى المحدد فإنهم إنما يعرضون حالات مؤيدة لفك الجماعيات. ويجادلون كذلك بأن درجة صغيرة من فك الجماعيات لن تؤذي الزراعة الاشتراكية. وفي النهاية يمكنهم الاستنتاج بتفاؤل مع دعم واضح لصالح تفكيك اكبر للجماعيات باعتباره "الاتجاه الذي لا محيد عنه".

نلخص نقاشنا في أسباب تفكيك الجماعيات، بأن المقاومة القوية من العمال سببت مباشرة فشل الإصلاح الريفي، وهي التي دفعت الحزب الشيوعي الصيني للتركيز على الإصلاح الريفي. وبناء على مختلف العوامل المذكورة اعلاه، فإن الجماعيات الريفية كانت هشة أمام هجمة الحزب الشيوعي الصيني. وفي الوقت نفسه، فإن أهمية الإيديولوجيا على صعيد الأمة فيما يخص الإصلاح الزراعي يجب أن لا يتم التقليل من شأنها.

تأثيرات سياسية:

إلى جانب نجاح فك الجماعيات في المناطق الريفية، فإن الحزب الشيوعي الصيني لم يتمكن من إعادة تشغيل البرامج المدنية، كما استنتج قرار الحزب الشيوعي الصيني الثاني عشر للجنة المركزية في جلسته الثالثة عام 1984: "إن الإصلاح الريفي قد انتهى تقريباً، وإنما نركز الآن على الإصلاح المدني. لماذا هم متفائلون هكذا بشأن التعامل مع العمال في هذا الموقف؟

أولاً: لم يعد الفلاحين يشكلون قوة سياسية هامة في الصين. كما أن فك الجماعيات قد حول الفلاحين المنظمين والجماعيين إلى منتجين مستقلين ومتنافسين وهو ما أقدمهم قوتهم جميعاً بشكل كبير. إن الشبح المحتمل لثورة الفلاحين الذي يحوم دائماً على رؤوس قادة الحزب الشيوعي الصيني، هو الذي قاد إلى ثورة الفلاحين انفسهم. وحتى بعد عقد من تفكيك الجماعيات الريفية، فقد ورد في تقرير لنائب رئيس الوزراء الصيني

يقول فيه بأنه ما من شخص في النظام الحالي يمكن ان يبقى في السلطة إذا ما حصلت مشاكل في الأرياف. (لاحظ احيانا تركيز على قوة او على ضعف الفلاحين- ع.س). عرف القادة في التسعينات أنه إذا تمت إعادة المزارع إلى جماعيات، فإن ذلك سيقود إلى تدهور حاد في العلاقات بين الفلاحين والحزب والحكومة. إن الخوف من قوة الفلاحين يكشف جزئياً عدم رغبة القادة في إقامة "جمعية" للمزارعين، على الرغم من طلبات كثيرة. لقد انجز تفكيك الجماعيات بشكل كبير هدف تجريد الفلاحين من قوتهم كما نجح الحزب الشيوعي الصيني في إستبعاد خطر كبير جدا كان يقف في وجه التحول إلى الرأسمالية. مثلاً، لقد وقفوا صامتين حينما حصل تملل سياسي رفضاً للخصخصة وإصلاح السوق الذي تراكم في أواخر الثمانينات. فحينما تسائل الطلبة في ميدان تيانانمن تسائلوا: أين الفلاحين، كان الجواب "كلهم نيام". وفي الوقت نفسه فإن دينغ هيساو بينج قد أكد للقادة الآخرين أنه ليست هناك من مشاكل مع الفلاحين. وحتى في تلك الاضطرابات في السنوات اللاحقة، لم يشكلوا تهديداً كما لو كانوا منظمين.

ثانياً: لقد تم تحطيم التحالف العمالي-الفلاحي التقليدي. وحيث زاد الدخل مؤقتاً في الأرياف مما أقتنع معظم الفلاحين ليدعموا الإصلاحات بشكل أكبر. كان هناك كذلك التزويد المتواصل والذي لا ينتهي من عرض العمل إلى الصناعات في المناطق المدنية، حيث انه بعد الإصلاح الزراعي فإن الحزب الشيوعي الصيني قد شجع الفلاحين الأفراد على بيع قوة عملهم في المدينة. إن كتلة العمال الضخمة قد قوضت قوة الطبقة العاملة القديمة في المشاريع المملوكة ملكية عامة. وفي ظل هذه الظروف بما فيها البطالة العالية، أصبح المزيد من الإصلاح المدني ممكناً.

لم يكن الفلاحين بأحسن حالا من العمال المدنيين حيث تدهور موقعهم السياسي كما تراجعت حاجة الحزب الشيوعي الصيني لتحريكهم. تبين اللوحة رقم 1 التغير التاريخي في نسبة دخل عمال المدينة وعمال الريف في العمود رقم 1. ورغم أن سلبية الفلاحين في نهاية الثمانينات ربما يشرحها خروجهم من النضال بأن الفجوة بين المدينة والريف قد تقلصت بشكل متسارع، فإن المنطق نفسه لا يمكن تطبيقه على الفترة اللاحقة حينما اتسعت الفجوة مرة ثانية وأخيرة حيث غدت أوسع بكثير عما كانت عليه عام 1980. إن تدهور قوة الفلاحين السياسية قادت لا مباشرة إلى النقص التدريجي في استثمارات الدولة في الزراعة. ومن الواضح، فإن صانعي السياسة ربما يكونوا قد نسوا الريف. فكما يشير عمود رقم 2 في اللوحة رقم 1، فإن حصة الدولة من النفقات على الريف في الميزانية النقدية الشاملة قد تدنت من مستواها الأعلى في فترة الجماعيات، وحتى بعد التعديل بشأن تراجع سكان الريف. وأبعد من ذلك، فإن عمود رقم 3 في لوحة رقم 1 يبين أن حصة نفقات البنية التحتية للريف من ضمن الميزانية النقدية الصغيرة للريف هي ايضا تراجعت بشكل متسارع مقارنة مع حقبة الجماعيات.

Table 1. Decline of the Countryside

| | Urban- Rural income ratio [value (year)] | Adjusted share of fiscal expenditure on rural areas | Share of infrastructure building in total rural expenditure |
|-----------|------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| 1971-1980 | 2.5 (1980) | 13.7 % | 39.6 % |
| 1981-1990 | 2.2 (1990) | 11.8 | 22.7 |
| 1991-2000 | 2.8 (2000) | 13.2 | 25.3 |
| 2001-2006 | 3.1 (2010) | 12.8 | 25.0 |

ملاحظة: تعرف نسبة الدخل المديني-الريفي على اساس الدخل المديني المتحقق للفرد قيد التناول مقسوما على نظيره في المناطق الريفية.

إن حصة الإنفاق النقدي في المناطق الريفية تُحسب على انها حصة الفرد من الإنفاق النقدي على الريف من الإنفاق النقدي إلى الإنفاق النقدي الوطني على الفرد ليتم تعديله بناء على تغير التركيب السكاني في الفترة المعطاة. إن معطيات الإنفاق النقدي بعد عام 2006 غير متوفرة نظراً للتعديلات في عملية القياس.

المصدر: بُنيت العملية الحسابية على وزارة الزراعة، الإحصاءات الزراعية للصين، ل 60 سنة، ((Beijing: Zhongguo nongye chubanshe, 2009))، 10 مكتب الدولة للإحصاء، خلاصة الإحصاءات في الصين 1949-2004، الإعلام الصيني للإحصاء، 2005، قسم 19 و 30، مكتب الدولة للإحصاء، كتاب الصين السنوي للإحصاء، (بكين: الإعلام الصيني للإحصاء 2012)، قسم 1.3 و 9.2.

إن العمال والفلاحين هم خصوم محتملين للراسمالية، وعليه، لا يكون الحزب الشيوعي الصيني حكيماً إذا ما قرر مواجهة هذين الخصمين معاً. وعليه، فبعد حل وتفكيك قوة الفلاحين، فإن الحزب الشيوعي الصيني الآن يواجه العمال وحدهم. وحتى إذا ما أخذ الفلاحون يواجهون صعوبات في السنوات الأخيرة، فإنهم لا يتمتعون بالتضامن والتنظيم الذي اعتادوا على التمتع به في حقبة الجماعات.

استنتاج:

تكرس جهد الحزب الشيوعي الصيني على محاولة تصوير الإصلاح الريفي على أنه مؤقت ومحايدين سياسياً. وحتى من الواضح من خلال تغيير خطوط الحزب فإن الإصلاح كان دوماً قضية سياسية. ناقشت هذه المقالة التوترات السياسية بين الحزب الشيوعي الصيني وبين الفلاحين والعمال، وقد جادلت بأن الإصلاح الريفي قد خدم دور الأساس السياسي للتحول الرأسمالي اللاحق هذا رغم ان الحزب الشيوعي الصيني حاول باستمرار تقليل الأهمية السياسية لتفكيك الجماعيات.

وفي الحقيقة، فإن سياسات تفكيك الجماعيات قد أوضحها ماو باكراً عام 1962 بقوله: " هل نريد اشتراكية أم رأسمالية؟ هل نريد جماعيات أم لا جماعيات؟ وبشكل محدد، فإنه قد ذكّر الجميع بأن "لا ينسى الصراع الطبقي أبداً". فعلى الرغم من جهود اللاتسييس، المتواصلة من الحزب الشيوعي الصيني فإن الصين حبلت بالاحتجاجات والحركات ضد الرأسمالية.

إن الإضراب التاريخي في شركة تونجهوا 2009 وحادثة تململ الفلاحين في ووكان عام 2011، هي مجرد قمة جبل الجليد. ورغم انه ليس جميع العمال والفلاحين قد فهموا تنبيه ماو في حينه، فإنهم قد فهموه الآن بلا شك.

ملاحظات:

لعل المسألة المحورية في تقييم تقويض الجماعيات في الصين هي أن التكتيك المتستر أو المغلف الذي اتبعته قيادة الحزب الشيوعي في تفكيك الجماعيات قد نجح في التغطية على السياسة الحقيقية للحزب. وهذا يؤكد بأن هذا التفكيك ما كان ليحصل لو كانت قيادة الحزب غير راضية عن التفكيك فهي التي بيدها السلطة. لقد تجنبت السلطة الصراع مع الفلاحين وهذا سبب عدم حصول الصراع وليس لأن السلطة ديمقراطية حيث بدت وكأنها أعطت الفلاحين خيار التفكيك أو الإبقاء على الجماعيات. يركز هذا المقال طبعاً على أهمية التحليل الطبقي وقراءة آليات وفن شل محرك الصراع الطبقي.

أما وقرار فك الجماعيات هو من السلطة من الأعلى، فإن كثيراً من الكادر تحاشي رفض هذه السياسة كي لا يفقد مركزه. وهنا نعثر على تشابه مع تفكيك الاتحاد السوفييتي، فلم يكن كل الكادر بصدد قبول سياسات جورباتشوف ولكن إطاعة السيطرة البيروقراطية لجم هؤلاء.

لذا عارض قادة الإقليم فك الجماعيات لمدة قصيرة، ولكن ما أن ادركوا وتيقنوا من النية لدى اللجنة المركزية فإن مواقفهم قد "استدارت بشكل كامل".

يتضح بأن لتفكيك قوة الفلاحين دور في تقوية الرسمة بمعنى ان الفلاحين هم شركاء وموئل الثورة اساساً في الصين وهذه ميزة صينية، فإضعافهم يحولهم إلى استجداء عمل في المدينة، وإلا لماذا تم البدء بهم؟ كما أن البدء بتقويض قوتهم لأن انتصار الاشتراكية ارتكز على الفلاحين وكانت أولى خطوات التطبيق في فترة الماوية القيام بالإصلاح الزراعي.

وفيما يخص خبث التكتيك، فإن الرجل المسيطر في الحزب الشيوعي الصيني دينغ هيساو بينغ بعد رحيل ماو قد امتدح جدا تفكيك الجماعيات باكرا منذ بداية الثمانينات، وهذا وإن اشتملت قرارات الحزب على ما يُخفي ذلك.

ورغم انتصار الردة ضد الجماعيات، فذلك لم يمر بلا مقاومة. لقد ورد في السجل الإقليمي الرسمي ردات فعل من فلاحين وكوادر. مثلا، في مقاطعة جيلين، فإن بعضا من أعضاء الحزب الشيوعي قد زعموا علانية بأنه لن تكون هناك اشتراكية بدون جماعيات-هذا دون ان نقول انه لن تكون هناك شيوعية او حزبا شيوعيا!! وهناك تقارير بأن بعض الكوادر قد أفادوا بأنهم قد غرقوا في الدموع حينما قاموا بتقسيم الأرض ودواب السحب والحراثة. كانوا شديدي الخوف بأن أخلاقيات الجماعيات مثلا اقتصاد المستوى، المكننة، والانتاج المتنوع سوف تضيع بعد تفكيك الجماعيات. لكن الرومانسية العاطفية بدون تنظيم وقوة التنظيم لا تجدي سوى تسجيلها ككبائيات، فالعبرة في الإقدام.

وفي غياب قوة منظمة كان الخصام داخل الحزب بين القيادات المؤيدة لتفكيك الجماعيات والرافضة لها لكن الكوادر المؤيدة للجماعيات كانت مضطرة لمساومات في الحوار الثاني كما أن نقدهم تم حذفه. وهكذا فإن التغيير بمجمله إلى تفكيك الجماعيات هو فائدة محتملة للكادر. تكاد هذه الفائدة تشير إلى استفادة المدراء في تبني نظرية الحوافز المادية في الاتحاد السوفييتي والتي كما اشرنا "نظرية ليبرمان"

لننظر المقتطف التالي كدلالة على خبث دينغ من جهة وعلى الذهاب باتجاه النمو والحوافز وليس المساواة "شكلت وفاة ماوتسي تونغ فترة جديدة في الصين. لم يكن ذلك قبل وقت طويل من تحول دينغ هيساو بينج الشخصية الأقوى في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. فلم يكن واضحا منذ البداية بأنه كان ينوي تفكيك الاقتصاد الجماعي بتلك السرعة. ففي حديثه السياسي الشهير عام 1978 الذي أجمل خطته عن اقتصاد بإصلاحات سوق واسعة ذكر الزراعة فقط بشكل موجز. مثلا، قال: "إن الواجب الأكثر أهمية هو زيادة الاستقلال الذاتي للمعامل وفرق الإنتاج... فالكثير من الثروة يمكن ان تنتج عن ذلك... فكلما زادت الثروة التي ينتجها الأفراد للدولة، كلما زاد الدخل الذي يحصلون عليه كما يكون الرفاه الاجتماعي أفضل. كان واضحا انه لا يعير قيمة او تقديرا للجماعيات الماوية القائمة على المساواة في توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن نقده للجماعيات الزراعية كان عاما. وخلال تلك الفترة، مرر الحزب الشيوعي الصيني

قراراً بخصوص التطور الزراعي، والذي شجع الجماعيات على اعتماد الحوافز الاقتصادية بحجة زيادة دخل الفلاحين."

علينا أن لا ننسى أن قيادة الحزب والجيش والمثقفين لها ثأرها من الثورة الثقافية، ولذا لم تتورع تلك القيادة عن الترويج: "وقد استنتجت الوثائق الرسمية للحزب الشيوعي الصيني بأن المشكلة الرئيسية في الجماعيات الزراعية هي من تراث "اليساريين-المتطرفين" في الثورة الثقافية"

فكما جادل موريس ميسنر، فإن دينج هيساو بينج قد نجح في أخذ القوة من هوا جوفنج (الخليفة المباشر ل ماو) معتمداً على الدعم الواسع من الكادر، الجيش، والمثقفين.

لكن رد الكاتب بانه: "رغم كون التقرير قد نقد الكثير من مظاهر الثورة الثقافية وزعم أنها تسببت في إتلاف كبير وكلفة غير ضرورية للاقتصاد، فإنه قد مدح الزراعة حيث زادت إنتاج الحبوب، باعتبارها أحد الحقول القليلة جدا التي حققت "نموا ثابتا". وعلى مسار هذا الخط، فإن بعض كتب التاريخ قد أكدت أيضا ان الزراعة كانت تنمو بشكل ثابت على الرغم من الثورة الثقافية.

وكمثال على الخداع: "فإن المؤتمر 12 للحزب الشيوعي الصيني 1982 قد حط من قيمة الجماعيات، وذلك بعد مضي عام واحد فقط على مدح الزراعة الجماعية على "نجاحها الثابت" لكن الدلالة لهذا كامنة في أن جبهة الفلاحين، أي طبقياً، قد تفككت فلم يعد صعباً حتى تناقض المواقف للطرف الواحد.

نعود إلى بيت القصيد وهو الانتقال من الصراع الطبقي إلى اعتماد التحديث وقد تم توضيح هذه النقطة بقرار عام 1981 رقم 11 في الجلسة السادسة، كما تم الإعلان عنها رسمياً، بأن الصراع الطبقي لم يعد التناقض الرئيسي في الصين. ومرة أخرى يتقاطع هذا مع أطروحات خروتشوف عن الانتقال السلمي للاشتراكية وأن الحزب أصبح حزب كل الشعب، وبأن الاتحاد السوفييتي انتقل إلى الشيوعية"

ولكن، رغم عديد التطابقات بين هذه التطورات في الصين وبين القرارات التي أودت أو ساهمت في تقويض الاتحاد السوفييتي، فإن السؤال المعلق في هذا الكتاب هو: أي مآل سيكون للصين ومدى تشابهه مع مآل الاتحاد السوفييتي؟

بقيت العصا السحرية عند دينغ هي التكنولوجيا وإدارتها كما قال 1978 : وهو نظام المسؤولية. يتضمن هذا المصطلح الغامض قوة أكثر للإدارة، وقوة أكثر للتقنيين والمثقفين، ونظام عمل صارم إضافة إلى مكافآت وعقاب" وهذا بالطبع لا صلة له

بالمأوية ولا بالاشتراكية بل بتحقيق مجتمع يُنتج على اسس راسمالية وقد يُنتج كثيراً! هذا ما بينته الرواية المشار لها في المتن حيث كان بالضبط اتجاه الإصلاح المدني فبدلاً من زيادة مشاركة العمال وسلطتهم السياسية، أصبح القادة آمرين والعمال جرى تنظيمهم لخدمة الإنتاج.

وهكذا كان، حول فك الجماعيات الفلاحية المنظمة وتحويل الجماعيين إلى منتجين مستقلين ومتنافسين وهو ما أفقدهم قوتهم جميعاً بشكل كبير وكان وراء ذلك خوف القيادة من ثورة الفلاحين، فقد ورد في تقرير لنائب رئيس الوزراء الصيني يقول فيه بأنه ما من شخص في النظام الحالي يمكن ان يبقى في السلطة إذا ما حصلت مشاكل في الأرياف.

ولعل أبلغ وصف لما وصل إليه وضع الفلاحين الطبقي ما يلي:
 "...فحينما تسائل الطلبة في ميدان تيانانمن تسائلوا: أين الفلاحين، كان الجواب "كلهم نيام".

بعد الإصلاح الزراعي فإن الحزب الشيوعي الصيني قد شجع الفلاحين الأفراد على بيع قوة عملهم في المدينة. إن كتلة العمال الضخمة قد قوضت قوة الطبقة العاملة القديمة في المشاريع المملوكة ملكية عامة. وفي ظل هذه الظروف بما فيها البطالة العالية، أصبح المزيد من الإصلاح المدني ممكناً. وهذا يفسر إلى حد كبير تضاعف القدرة الإنتاجية للصين والأزمة في جانب فائض العرض أي "نجاح" سياسة الإنتاج وطبعاً ناهيك عن تفسيره لأوضاع العمالة المهاجرة من الريف إلى المدينة.

نقاش داخلي في مونثلي ريفيو بشأن

الصين رأسمالية أم اشتراكية؟

ملاحظة: نضع هذا النص دون تعقيب حيث يلخص وجهات النظر داخل مجموعة مونثلي ريفيو نفسها وجدالها مع مواقف ليبرالية مضادة للصين، وهو على أية حال جدال يساهم في ما نريد لهذا الكتاب أن يصل إليه.

إيزابيل كروك وهاري ماجدوف.

في كانون الأول (ديسمبر) 2002 ، كتبت إيزابيل كروك ، عالمة الأنثروبولوجيا الكندية التي قضت معظم حياتها في الصين وصديقة وداعمة منذ فترة طويلة للمجلة الشهرية ، رسالة إلى محرري MR تشكك في الطبيعة الحرجة لتغطية المجلة الشهرية للطريق الرأسمالي الصيني إلى الاشتراكية. منذ صعود دنغ شياو بينغ في أواخر السبعينيات.

في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، نشرت مجلة المراجعة الشهرية أعمالاً مثل كتاب ويليام هينتون (1990) *The Great Reversal* ، و *Robert Weil's Red Cat* ، و *White Cat* (1996) ، و *Nancy Holmstrom and Richard Smith's The Necessity of Gangster Capitalism* (فبراير 2000) ، وكلها كانت شديدة الانتقادات للتطورات في الصين. حصل كروك ، الذي يبلغ الآن 106 أعوام ، على وسام الصداقة من الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2019. نحن نعيد نشر هذا التبادل القصير لأنه يعكس الطرق المعقدة التي سعى من خلالها الاشتراكيون المتفانون إلى معالجة التغييرات في الصين ووضوح الأفكار المعبر عنها. كان هذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق بهاري ماجدوف ، الذي رأى الصين كمجتمع ما بعد الثورة ، لا اشتراكياً ولا رأسمالياً ، ولكنه تحول أيضاً في اتجاه الأخير.

This article will be released in full online March 29, 2021.

Current subscribers: please [log in to view this article](#).

Isabel Crook to *Monthly Review* Editors

December 3, 2002, Beijing Foreign Studies University

كان السؤال ، في ذلك الوقت ، كما هو الحال الآن ، هو ما إذا كانت الصين "ستعود يوماً ما إلى أهداف إعطاء الأولوية الأولى لاحتياجات الناس." تم تحرير هذه الرسائل لإزالة التعليقات الشخصية.
إيزابل كروك

3 ديسمبر 2002 ، جامعة بكين للدراسات الأجنبية
هناك مسألة واحدة أود أن أثيرها للنظر فيها. بقدر ما أُقدّر المراجعة الشهرية ، فإنني أعتبر تغطيتها للصين وتحولها إلى الرأسمالية من جانب واحد. وجهة نظري هي أنه في عهد ماو ، "اقتحم الشعب الصيني السماء!" ولكن ، على حد تعبير [بيرتولت] بريخت ، "تم بناء المنزل بالحجارة الموجودة هناك." لذلك كانت هناك أخطاء ونكسات بحلول أواخر السبعينيات ، كانت الصين في موقف ضعيف خارجياً بسبب الانقسام في المعسكر الإشتراكي وداخلياً بسبب اضطرابات الثورة الثقافية. ندمت على التحول من استراتيجية ماو إلى استراتيجية دينغ. ولكن ، إذا كانت الصين في موقعها الضعيف تتطلب تنمية اقتصادية سريعة ، من أجل أمنها ، فإن اختيار دنغ كان صحيحاً. لقد جلبت بالتأكيد تنمية اقتصادية سريعة وتعزيز مكانة الصين الدولية. لذلك ، مهما كانت الآمال التي كنا قد قلناها على الصين ، ما هو الحق الذي نلومها عليه لتخليها عن استراتيجية ماو؟

Harry Magdoff to Isabel Crook

February 5, 2003

هاري ماجدوف لإيزابيل كروك
5 فبراير 2003
أنا مهتم بقلقك بشأن وجهة النظر أحادية الجانب للصين في مقالات MR. وباعتبارها لصالح جانب واحد ، فإنهم لا يقصدون أن يقوموا بهجوم على الصين. من المسلم به أن معرفتنا بالصين محدودة بالضرورة ، لا تزال علينا مسؤولية تحليل التطورات هناك من وجهة نظر ماركسية. علاوة على ذلك ، النقاش الصريح مفيد وضروري. حتى النقد القاسي يكون في كثير من الأحيان في محله. استدعاء الاسم بالكاد هو المشكلة. ولكن إلى الحد الذي قد تكون هناك حاجة إليه في بعض الأحيان ، لن أسمى الصين بالرأسمالية. القمم الاقتصادية الرئيسية مملوكة وطنياً ومخطط لها مركزياً. بالإضافة إلى ذلك ، فإن المنافسة بين الشركات الخاصة ليست هي المحددات لقوانين الحركة الاقتصادية. (هذا الأخير هو سمة رئيسية للمجتمع الرأسمالي). ومع ذلك ، فإن

التغييرات التي حدثت تأخذ على نحو متزايد سمات المجتمع الرأسمالي ، بالإضافة إلى كونها جزءًا من اتجاه يتحرك أكثر فأكثر نحو مجتمع يشبه الرأسمالية. اسمحوا لي أن أقدم لكم مسألة ذات أهمية كبيرة. في أوائل السبعينيات ، كان لدى الصين المجتمع الأكثر مساواة في العالم ، وكان الاندفاع نحو المزيد من المساواة - وهي ظاهرة تاريخية فريدة من نوعها. اليوم ، يتطابق توزيع الدخل في الصين تقريبًا مع توزيع الدخل في الولايات المتحدة. مصدر المعلومات عن توزيع الدخل يأتي من البنك الدولي ، والصين عضو فيه. هناك حاجة إلى دراسة المزيد ، لا سيما في ضوء انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية .

لا أعتقد أنه يجب أن يقال إنني أحب الصين ، وأمل أن تعود يومًا ما إلى أهداف إعطاء الأولوية الأولى لاحتياجات الناس. بالطبع ، واجهت الصين مشاكل حادة بعد الاضطرابات الداخلية والتغييرات التي حدثت في أجزاء أخرى من العالم. لا شك أن هناك حاجة ماسة للإصلاحات. لكن كانت هناك طرق مختلفة لتحقيق الاستقرار والمضي قدمًا. لم يكن خيار دنغ هو الخيار الوحيد الممكن. كما أن خياراته أنتجت تناقضاتها الخاصة. إذا كانت التناقضات هي جوهر التنمية البشرية ، فعلينا إفساح المجال للنقاش المسؤول.

March 2021 (Volume 72, Number 2)

by [The Editors](#)
(Mar 01, 2021)

هيئة التحرير: 1 آذار 2021

في سبتمبر 2020 ، أذهل الرئيس الصيني شي جين بينغ العالم بإعلانه بشكل غير متوقع أن الصين ستصل إلى ذروتها في انبعاثات الكربون قبل عام 2030 وستصل إلى انبعاثات الكربون الصافية الصفرية (حياد الكربون) قبل عام 2060. بالنظر إلى أن انبعاثات الكربون في الصين ، والتي تشكل حاليًا 28٪ من المجموع العالمي، تتجاوز نظيرتها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين ، كان هذا خبرًا هائلًا لأي شخص مهتم بالمستقبل البيئي للبشرية كان هذا هو الحال بشكل خاص لأن الصين معروفة جيدًا ببلوغ أهدافها البيئية في وقت مبكر (باربرا فينمور ، "ما خطة الصين للانبعاثات الصفرية بحلول عام 2060 بالنسبة للمناخ ،" *جاردريان* ، 5 أكتوبر 2020 ؛ "تغير المناخ: كيف يمكن للصين تحقيق تعهدها بعدم الانبعاثات ،" *فاينانشيال تايمز* ، 2 نوفمبر 2020).

ومع ذلك ، هناك ما يبهر بعض الشكوك في هذا المجال. ستستمر الحكومات المحلية والمديرين التنفيذيين في الصناعة في محاولة إيجاد طرق لتجاوز الأجندة البيئية الوطنية. لا تزال الصين أكبر مصدر لانبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم (على الرغم من أنها فقط السابعة والأربعون من حيث نصيب الفرد من الانبعاثات ، في حين أن الولايات المتحدة هي الأولى من بين تلك البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة). لا يزال هواء الصين في المناطق الحضرية ومياهها الداخلية ملوثين بشدة.

ومع ذلك ، في الفترة القصيرة تاريخياً لعقد من الزمان ، أجرت بكين تحولاً كبيراً في مختلف الاتجاهات. حققت الصين انخفاضاً قياسيًّا عالمياً في تلوث الهواء ، مع تحسين جودة المياه في بحيراتها وأنهارها بشكل سريع (مايكل مارشال ، "تخفيضات الصين لتلوث الهواء ربما أنقذت 150 ألف حياة كل عام" ، *نيو ساينتست* ، 22 أكتوبر 2020 ؛ Ting Ma et al . ، "تحسين جودة المياه السطحية الداخلية في الصين منذ عام 2003" ، *Science Advances* 6 ، رقم 1 [2020]).

جعلت الدولة إنشاء "حضارة بيئية" أولوية قصوى ، ودمجتها في دستورها ، مع الاعتراف رسمياً بأن هذا سيتطلب بعض التباطؤ في النمو الاقتصادي. وهي الآن الشركة الرائدة عالمياً في تطوير وتنفيذ الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. لديها حالياً واحد من كل ثلاثة من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح في العالم ، وما يقرب من نصف جميع سيارات الركاب الكهربائية ، و 98 في المائة من الحافلات الكهربائية ، و 99 في المائة من جميع المركبات الكهربائية ذات العجلتين. بعد أن نما بنسبة 10 في المائة سنوياً في المتوسط من 2002 إلى 2012 ، استقر استهلاك الصين من الفحم لوضع سنوات (على الرغم من أنه كان سيرتفع مرة أخرى لاحقاً نتيجة لتحفيزها استجابة للأزمة المالية العالمية). وفقاً لـ *Climate Action Tracker* ، "من المحتمل أن تكون انبعاثات [الكربون] في الصين قد بلغت ذروتها بالفعل في عام 2019" ، على الرغم من أن هذا قد يكون متفائلاً للغاية. ومع ذلك ، فإن الصين تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها لعام 2030 ، والذي يتطلب انخفاضاً بنسبة 60 إلى 65 في المائة في كثافة الكربون مقارنة بعام 2005 "تعقب العمل المناخي ، الصين: ملخص البلد" ، تحديث ديسمبر 2020 ؛ "أهداف الصين Xi تستهدف خفض الكربون بشكل حاد الكثافة بحلول عام 2030" ، "رويترز" ، 12 ديسمبر / كانون الأول 2020).

كما تراجعت الصين عن خطط التصنيع الكامل للزراعة الريفية استجابةً لمقاومة حركة إعادة الإعمار الريفية وغيرها ، مع الحفاظ على عنصر أساسي لمستقبل بيئي (مقابلة جون كوب مع أندريه فلتشك ، الصين والحضارة البيئية [باداك ميراه ، 2019] . وسعت مبادرة شي "الصين الجميلة" الأهداف البيئية للصين لتأخذ في الاعتبار العناصر الجمالية و "التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة" ("CPC تدمج" الصين الجميلة

"في خطة التنمية على مرحلتين،" تشاينا ديلي، 18 أكتوبر 2017). ستعطي الخطة الخمسية الرابعة عشرة للصين، المقرر إصدارها في مارس 2021، أولوية أعلى بكثير للبيئة، وتسريع هذه الاتجاهات ووضع متطلبات بيئية جديدة، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك الفحم وانبعاثات الكربون.

نتج عن هذه التطورات تكريم علماء البيئة والعلماء الذين تعرضوا لضغوط شديدة والذين يرون في الصين في عهد شي بصيص أمل محتمل في حالة الطوارئ الحالية على كوكب الأرض. على سبيل المثال، كتبت باربرا فينامور، كبيرة المديرين الإستراتيجيين لآسيا في مجلس الدفاع عن الموارد الوطنية، كتابًا مهمًا بعنوان هل تنقذ الصين الكوكب؟ (بوليتي، 2018). ومن بين الأعمال الرئيسية الأخرى كتاب "الصين والحضارة البيئية" لجون كوب، بالإضافة إلى فيلم "الصين تصبح صديقة للبيئة" للمخرج "ييفي لي" و "جوديث شابيرو" (بوليتي، 2020). تحول علماء المناخ البارزون مثل جيمس هانسن ومايكل إي. مان بشكل متزايد إلى الصين باعتبارها آخر أفضل أمل للبشرية فيما يتعلق بالسيطرة على تغير المناخ (جيمس هانسن، "الصين والبرابرة: الجزء الأول"، 2010؛ جيمس هانسن، "وانينغ" ورشة عمل + مخطط بكين + تعليقات نهاية العام"، 29 ديسمبر 2015؛ مايكل إي مان ولي آر كومب، توقعات داير [DK Publishing، 2015]).

ومع ذلك، خلال العام الماضي، تحول عدد من علماء البيئة الغربيين إلى إدانة المسار البيئي للصين. إلى حد بعيد، فإن العمل الأكثر أهمية في هذا الصدد هو محرك الانهيار البيئي الذي وضعه ريتشارد سميث (بلوتو، 2020). سميث عضو مؤسس في System Change Not Climate Change (تغيير النظام وليس تغير المناخ). في محرك الانهيار البيئي في الصين، يبذل سميث قصارى جهده في انتقاد الصين بشأن البيئة. ويقول إن الصين تتميز "بالإنكار الأعمى" فيما يتعلق بالبيئة وهي القوة الرئيسية التي تدمر الكوكب. إن نظامها "الرأسمالي الستاليني" هو نظام "انتحاري" وبطبيعته أكثر تدميرًا لنظام الأرض مما يسميه "الرأسمالية العادية". يتم تقديم الصين على أنها "الدولة المارقة البيئية" والحزب الشيوعي الصيني متجه إلى "مزبلة التاريخ".

يدعي سميث أنه يستخدم "النمط الماركسي من نظرية الإنتاج"، ولكنه يعتمد بدلاً من ذلك على إحصاءات قديمة، وفكرة أن الصين فريدة من نوعها فيما يخص محرك التراكم. في ظل "الرأسمالية العادية"، كما هو الحال في الغرب، يُقال لنا، يتم فرض الحدود البيئية جزئيًا من خلال السعي لتحقيق الأرباح. إذا انخفضت الأرباح، فهل ينخفض أيضًا التوسع الاقتصادي والدمار البيئي. في حالة "ديكتاتورية القبضة الحديدية"

في الصين ، على النقيض من ذلك ، فإن تراكم الثروة في القمة هو المحرك الحقيقي للتوسع الاقتصادي ، وليس مجرد الربحية (يبدو أن الطبقة الحاكمة الغربية في ظل "الرأسمالية العادية" ليست مدفوعة من خلال الرغبة في تجميع الثروة تحت كل الظروف!) ، مما يجعل الصين أكثر خطورة على البيئة العالمية (سميث ، محرك الصين للانهايار البيئي ، السادس والسابع ، الثاني عشر والثالث عشر ، 87-91 ، 183-94).

بعد فترة وجيزة من نشر كتابه ، نشر سميث مقالاً في مجلة فورين بوليسي ، المجلة الإمبريالية النيوليبرالية الرائدة في الولايات المتحدة ، والتي اتخذت في السنوات القليلة الماضية دوراً ربما كأداة رئيسية للترويج للحرب الباردة الجديدة على الصين. وجادل هنا بأن عمليات النهب البيئية التي تتعرض لها الصين يمكن إرجاعها إلى حقيقة أن "الحزب الشيوعي يدير دولة بوليسية شمولية تقوم بلا رحمة بتطبيق أجندة الحزب" ، مما يؤدي إلى "طموحات انتحار بيئي لحكامهم" (ريتشارد سميث ، "الحزب الشيوعي الصيني كارثة بيئية" ، فورين بوليسي ، 27 يوليو / تموز 2020). وفي الآونة الأخيرة ، ادعى أن تنشيط الصين لمحطات جديدة تعمل بالفحم ، في محاولتها للتعافي بسرعة من أزمة COVID-19 ، يعكس ازدواجية خططها البيئية (ريتشارد سميث ، "حريق المناخ Xi Jinping، System Change Not" تغير المناخ ، 22 نوفمبر 2020).

بعض اهتمامات سميث المتعلقة بالاشتراكية البيئية منطقية بالطبع. سيواجه الاقتصاد عالي النمو الذي يحاول تقليل انبعاثات الكربون وأنواع أخرى من الأضرار البيئية ببساطة من خلال التحديث البيئي عقبات هائلة. مع ذلك ، بينما يتحدث الغرب عن صفقة خضراء جديدة ولكنه يفشل في تنفيذها في أي مكان ، يبدو أن دافع الصين الحالي لإنشاء حضارة بيئية على أقل تقدير بمثابة صفقة خضراء جديدة قائمة على ركائز متينة. ليس سميث هو المختص بالبيئة الاجتماعية الوحيد الذي يجادل بأن الصين هي من يشعل النار في العالم. لقد وجد مؤيداً قوياً في الصحفي والكاتب البيئي الشهير غابرييل ليفي. في مقالتيين ("الصين: فحم شي جين بينغ يوقد نار المناخ" ، عالم البيئة ، 22 يناير 2021 ؛ "الصين و" اليسار ": على أي كوكب يعيش هؤلاء الأشخاص؟" ، الناس والطبيعة ، 15 يناير 2021) ، يروج ليفي لكتاب سميث ويهاجم محرر MR جون بيلامي فوستر بسبب تعليقاته على الصين والبيئة ، وينتقد فوستر للترويج لأراء سميث وأرائه الخاصة. وبالتالي ، يوجه ليفي اللوم إلى فوستر لقوله (في "على النار هذه المرة" ، المراجعة الشهرية ، نوفمبر 2019) أن الصين "هي واحدة من أكثر البلدان تلوثاً وحاجة إلى الموارد في العالم ، في حين أن انبعاثات الكربون فيها ضخمة للغاية تشكل مشكلة عالمية النطاق. ومع ذلك ، بذلت الصين أكثر من أي دولة أخرى حتى الآن لتطوير تقنيات الطاقة البديلة الموجهة لإنشاء ما يشار إليه رسمياً بالحضارة البيئية".

على ما يبدو ، فإن تعليق فوستر لم ينتقد الصين بشكل كافٍ ، على الرغم من أن الحقائق نفسها كما قُدمت لم يتم التشكيك فيها.

يمضي ليفي في إدانة فوستر لملاحظته ، في مقال آخر بعنوان "أزمة نظام الأرض والحضارة الصناعية" (الفكر النقدي الدولي ، ديسمبر 2017) ، أن الصين هي موقع "الترويج الهائل لتقنية الرياح والطاقة الشمسية". في هذا المقال ، كتب فوستر: "تقف الصين اليوم بشكل متناقض عند نقطة تحول خاصة بها ، والتي سيكون لها تأثير هائل على العالم ككل: فهي معروفة في جميع أنحاء العالم ببعض أخطر أشكال الأضرار البيئية على الأرض ، بينما في الوقت نفسه لا يبدو أن أي دولة تتسارع بهذه السرعة في عالم الطاقة البديلة الجديد".

نقلاً عن نسخة ميتورة من هذه الجملة التي أزال فيها السؤال الكامل عن "نقطة تحول" محتملة في علاقة الصين بالبيئة ، اتهم ليفي فوستر ، على أساس هذه الجملة ، بتقديم منظور "أجوف" يقلل من شأن الصين الفعلي. ضرر بيئي عالمي - تجاهل أن هذا قد تمت الإشارة إليه في الجملة نفسها. فيما يتعلق بمقالة أخرى بقلم فوستر (كتبت في الأصل في يونيو 2015 لصحيفة الشعب اليومية الصينية ، وقد نُشرت النسخة الإنجليزية منها في صحيفة *تشاينا ديلي* في 11 يونيو وتم نشرها في اليوم التالي على موقع إم آر أونلاين تحت عنوان "الماركسية ، الحضارة البيئية ، والصين")

يوبخه ليفي على كتابته أنه "ليس هناك شك في أن القيادة الصينية قد اتخذت خطوات مهمة نحو تنمية أكثر استدامة". لم يذكر ليفي ، مع ذلك ، أن فوستر ذهب في الفقرة التالية ليقول - في مقال موجه إلى القراء الصينيين عموماً - أن معدل النمو الاقتصادي المستمر بنسبة 7 في المائة ، وميكنة المزارع في المناطق الريفية ، وتقويض الوضع الاجتماعي ، ملكية الأرض والتوسع الحضري المفرط - وكل ذلك جزءاً من التخطيط الصيني - غير متسق مع بناء حضارة بيئية. كما أشار فوستر هناك إلى ضعف إنفاذ الصين لقوانينها البيئية. (تمت إزالة هذه الفقرة من مقالة *People's Daily* بواسطة المحررين الصينيين ، ولكن تم الإبقاء عليها في إصدار *China Daily* و *MR* (.Online)

في الواقع ، تركز تصريحات فوستر المختلفة ، التي اقتبسها أعلاه وانتقدها ليفي ، على الحقائق الأساسية التي يعترف بها جميع المراقبين عن قرب للظروف البيئية في الصين. إن الاعتراف ببعض الإنجازات البيئية الرائعة للصين لا يعني بالتالي تنحية المشاكل الخطيرة للغاية التي تواجهها في هذا الصدد ، لا سيما في تحرير نفسها من اعتمادها على الفحم. علاوة على ذلك ، هناك أسئلة صحيحة حول إلى أي مدى يمكن المضي في استراتيجية التحديث البيئي ، حتى في مجتمع ما بعد الثورة مثل الصين ، مجتمع ليس رأسمالياً بالكامل ولا اشتراكياً بالكامل. يمكن لمثل هذه الاستراتيجيات أن تكون فعالة في النهاية فقط كجزء من ثورة بيئية أوسع تغير نمط الإنتاج نفسه. كما أوضح لاو كين تشي

، في كتابه "منظور ثانوي حول الأزمة البيئية في الصين" (المراجعة الشهرية ، أكتوبر 2018) ، هناك صراعات ضخمة تحدث فيما يتعلق بالبيئة في الصين. ومع ذلك ، على الرغم من كل التناقضات التي لا مفر منها ، تبرز الصين في حالة الطوارئ الكوكبية الحالية في وجود قيادة قدمت رؤية طموحة للحضارة البيئية بدعم قوي من السكان الصينيين ، ودمج ذلك مباشرة في خططها الخمسية. عند إعادة صياغة سي. رايت ميلز عن كوبا (اسمع يا يانكي!) ، لا نقلق بشأن كفاح الصين من أجل خلق حضارة بيئية. نحن قلقون معها.

الاتجاه التروتسكي موقف قطعي برأسمالية وإمبريالية الصين

ملاحح الرأسمالية في الصين⁵⁰
النشر في: 26 أغسطس 2020
إستيبان ميركاتانت

The Contours of Capitalism in China

Post on: August 26, 2020

[Esteban Mercatante](#)

"... الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم والمنتج والمصدّر الصناعي الرئيسي في العالم. كيف يمكننا وصف التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت تطور الصين على مدى العقود الأربعة الماضية؟ كيف يجب أن نحلل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الصين بعد أربعة عقود من الإصلاحات التي بدأها دنغ شياو بينغ؟ منذ أربعين عامًا ، نمت الاقتصاد الصيني بمعدل سنوي متوسط قدره 9.5 بالمائة ، عندما كان المتوسط العالمي أقل من 3 بالمائة. ونتيجة لهذا التوسع ، زاد ناتجها المحلي الإجمالي خمسة أضعاف في الفترة التي تلت ذلك ، وهو ما يفسر سبب كونه الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم. إنها المنتج والمصدر الصناعي الرئيسي في العالم ، وهي المكان الأكثر أهمية الذي تصدر إليه جميع البلدان الأخرى تقريبًا منتجاتها".

⁵⁰ <https://www.leftvoice.org/the-contours-of-capitalism-in-china>

Post on: August 26, 2020

[Esteban Mercatante](#)

<https://www.leftvoice.org/the-contours-of-capitalism-in-china>

First published in Spanish on August 16 in *Ideas de Izquierda*. Translation by Scott Cooper

تراكم بدائي "بخصائص صينية"

"... كما كتبت مؤخرًا ، يكاد يكون من المستحيل التفكير في إمكانية حدوث "معجزة صينية" بدون ثورة عام 1949 ، التي حققت الوحدة الوطنية ، وأدت إلى فك الارتباط مع الإمبريالية (حتى استعادة العلاقات الدبلوماسية التي بدأها ماو في وقت مبكر من السبعينات. 1970) ، وقامت بتصفية ملاك الأراضي الزراعية الكبيرة ، وتهدف إلى تعزيز الصناعة المؤممة. لم يكن أي من هذا ممكنا بالنسبة للكومينتانغ القومي أو أي قطاع برجوازي آخر. لقد حققته الثورة.

كما يجادل Ho-fung Hung ، فإن الحزب الشيوعي كان قادرًا على "استخراج وتركيز الفائض الريفي المبعثر" وتوجيهه نحو النمو الصناعي الحضري ، وذلك بفضل "التجميع الريفي" و "مقص الأسعار" (بمعنى أن الصناعة المملوكة للدولة دفعت للفلاحين أقل وتقاومت أكثر مقابل منتجاتها). أدى ذلك إلى معدلات نمو مرتفعة "حتى منتصف السبعينيات ، عندما استنفد زخم النمو الناتج عن نظام التخطيط المركزي وتوقف الاقتصاد."

كان هذا "التراكم البدائي" من المدخلات الرئيسية لاستعادة الرأسمالية لأنه ، كما حدث في روسيا السوفييتية وأوروبا الشرقية ، تم الاستيلاء على بعض ممتلكات الدولة من قبل بيروقراطيين من نفس الدولة في محاولة ليصبحوا "رواد أعمال". أبقى هذا "مجموعة كبيرة من العمال الفائضين الأصحاء والمتعلمين في الريف." وبالتالي يمكن القول إن "الازدهار الحالي في الصين مبني على الأسس الصناعية التي تأسست في فترة ماو."

منذ البداية تبلورت كل الموروثات التقدمية للثورة في انتقال /اختصار الطريق إلى الاشتراكية بشكل "مبتور" لأن بيروقراطية الحزب الشيوعي الصيني لعبت دورًا قويًا في تشكيلها ، بينما لعبت الطبقة العاملة دورًا ضعيفًا (لكن كما يقول الكاتب نفسه ، ادناه ، كان معظم المجتمع الصيني حتى 1978 معتمدا على الزراعة أي من الفلاحين-ع.س). كانت هذه شروطاً مسبقة للبدء ، من دينغ فسادًا ، في طريق الانحدار الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع استعادة الرأسمالية.

في الوقت نفسه ، كما يجادل خوان تشينغو ، "في سياق الانتكاسة التاريخية التي تمثلها عودة الرأسمالية ، استفاد الاقتصاد الصيني - على نحو متناقض - من "مزايا التخلف". أحد الأسباب الرئيسية للتأثيرات إعادت الرأسمالية في الصين يتناقض مع الخراب الذي لحق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية هو أن نقاط البداية لا يمكن أن تكون أكثر اختلافًا. وكما يشير فان جانج ، فإن اقتصادات هذه الأخيرة "كانت صناعية للغاية ومؤممة بدرجة عالية عندما بدأت الإصلاحات" ، و "أكثر من 90 بالمائة من السكان كانوا عاملين في مؤسسات مملوكة للدولة". في الصين ، على النقيض من ذلك ، 80 في المائة من السكان كانوا يعملون في الزراعة عام 1978:

كان مجتمعًا زراعيًا بشكل أساسي في ذلك الوقت ، حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 100 دولار أمريكي فقط. ... طالما أن الصين لم تكن ذات اقتصاد عالي التصنيع أو مؤمم ، كان من الأسهل بكثير المضي قدمًا في الإصلاحات وتوفير النمو في الدخل والاقتصاد ككل ، لإعادة الهيكلة أثناء تطورها.

هذا لم يجعل إدخال العلاقات الاجتماعية الرأسمالية أقل عنفًا لمئات الملايين من الفلاحين الذين تم إلقاؤهم في مصانع المهاجع والهجرة الدائمة ، أو من أجل البيئة ، حيث أصبحت معظم المدن الصينية الصناعية رائدة في التلوث . ولكن على عكس ما حدث في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ، حيث مثل الاندماج في الرأسمالية سقوط الطبقة العاملة بأكملها في الهاوية ، فإن التأثيرات في الصين ستكون مختلفة بالنسبة للقوى العاملة "القديمة" و "الجديدة" ، حيث تكون الأخيرة قادرة على احتفاظ الناس بـ "وضعهم الحالي في البداية" باعتباره "تحسنًا نسبيًا في ظروفهم المعيشية في الريف الصيني المتخلف".

سار الطريق إلى استعادة الرأسمالية في الصين على أربع مراحل:

نزع الطابع الجماعي عن الزراعة ، أول إصلاحات دنغ. في عام 1982 ، تم تفكيك الكوميونات الشعبية (الشكل الصيني للزراعة الجماعية) رسميًا. من ناحية نظرية ، ظلت الأراضي الريفية تحت الملكية الجماعية للمجتمعات القروية ولكن في الواقع ، تم توزيع الأرض على الأسر الفردية ، التي لديها سيطرة كاملة على استخدام الأرض. " في البداية ، لم يسمح حق الاستخدام هذا لأحد بنقل الملكية. خلال العقد الأول من الإصلاحات ، "كانت القوة الدافعة للنمو [هي] الشركات الخاصة والمؤسسات الجماعية الريفية ، وكثير منها كانت شركات خاصة مقلّعة". كما بدأت المشاريع المشتركة الأولية بين مؤسسات الدولة والشركات الأجنبية في محاولة للحصول على التكنولوجيا. أدى التحفيز للقطاع الخاص الريفي إلى النمو الاقتصادي ، ولكنه أدى في نفس الوقت إلى عجز قوي في الحسابات الخارجية (ميزان المدفوعات) بسبب زيادة الواردات (من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية) ولكن لم يحدث ذلك في الصادرات . في نهاية الثمانينيات ، تحت رعاية دينج وتشاو زيان - السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني آنذاك - بدأ الإصلاح الاقتصادي بتوجه نيوليبرالي واضح ، والذي تم بموجبه إلغاء جميع ضوابط الأسعار بسرعة. أدى هذا إلى زيادة التضخم ، الذي وصل إلى 21 في المائة في عام 1988. "التضخم المتزايد والفساد المتزايد لم يضر فقط بالطبقة العاملة الحضرية ، ولكن أيضًا المثقفين وطلاب الجامعات. أدى التصعيد السريع للاستياء الاجتماعي إلى الأزمة السياسية في عام 1989.

1. . مذبحه تيانانمن التي وقعت في نفس العام الذي حدث فيه انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية السابقة. كانت هذه نقطة تحول ستؤدي في النهاية إلى تسريع عملية الاستعادة. كما يشير تشينغو ، "أدى الخوف الذي ولّدته انتفاضات ميدان تيانانمن إلى قلب الميزان نحو توجه محافظ في السياسة بينما

كان التحرر (اللبلة-ع.س) الاقتصادي يتعمق". بعد بضع سنوات من الجمود الذي كان خلاله يميل التوازن الداخلي في الحزب الشيوعي الصيني لصالح القطاعات الأكثر ترددًا في تسريع الإصلاحات المؤيدة للسوق (التي كان اختلافها "يتعلق بوتيرة ومدى الإصلاح الموجه نحو السوق أكثر منه حول ضرورته داخل" قفص العصافير "لاشتراكية الدولة" أو "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، وهي صيغة أصبحت مظلة أدخلت تحتها جميع سياسات الإصلاح الرأسمالية، أعيد تنشيطها مرة أخرى في عام 1992، لكن مركزها كان يقع في منطقة أخرى. القطاعات الأكثر ترددًا في الاستمرار على طريق الانفتاح "تفاوضت مع دنغ شياو بينغ، الذي أصر على استمرار الإصلاحات. ... مع مرور الوقت، لم يعد هناك المزيد من القطاعات التي عارضت الإصلاحات في هياكل السلطة". وفقًا لهونغ، "تبعّت الرأسمالية الريادية بعد ذلك رأسمالية تقودها الدولة في التسعينيات وما بعدها، عندما كانت الشركات المملوكة للدولة كبيرة ومتمحورة حول المناطق الحضرية [الشركات المملوكة للدولة] أزاحت القطاع الخاص وأخضعته. " تمت إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة بشكل كبير للتكيف مع معايير الأداء الاقتصادي للشركات الرأسمالية، والتي تمت دعوة البنوك الاستثمارية الأمريكية إلى تقييمها، لدرجة أن الممولين كارل والتر وفريزر هوي يمكن أن يدعيًا في عام 2011 أن "جولدمان ساكس ومورجان ستانلي جعل قطاع الشركات المملوكة للدولة في الصين على ما هو عليه اليوم" حيث أعيد تشكيل قطاع الشركات بشكل رئيسي في العقد من 1993 إلى 2003.

منذ عام 1995، وتحت شعار "تمسك بالكبير، اترك الصغيرة"، تركزت الجهود على تطوير "أبطال" وطنيين أي الشركات الكبرى، التي حصلت على مساعدة مالية وفيرة، وأسواق ذات منافسة محدودة، ومزايا أخرى، في حين تقدمت خصخصة الشركات الصغيرة المملوكة للدولة. كما يلاحظ لي، "عندما قررت نخب الحزب الشيوعي القيام بخصخصة واسعة النطاق في التسعينيات، وجدت الطبقة العاملة الحضرية نفسها معزولة سياسيًا. بسبب وجود قطاع اقتصادي رأسمالي كبير وسريع النمو، تركت الطبقة العاملة في قطاع الدولة بقوة تفاوضية اقتصادية قليلة. انتهت الحرب الطبقيّة في التسعينيات بانتصار الطبقة الرأسمالية الصينية الجديدة.

الانتشار منذ عام 1992 للتصنيع الموجه للتصدير (EOI).

تم تطوير هذه الاستراتيجية بالكامل تقريباً من قبل رأس المال الأجنبي الخاص ، وتم استخدام هذه الاستراتيجية لفتح الاقتصاد والسماح بالاستثمار الأجنبي. مع توافر القوة العاملة الهائلة ، والتي يمكن لرأس المال العابر للقوميات استخدامها من خلال دفع أجور منخفضة ، لعبت الصين دوراً مركزياً في ما يسمى بالعمالة الإنتاجية ، حيث تم نقل العديد من الصناعات من البلدان الإمبريالية إلى الاقتصادات التابعة وتم تقسيم الإنتاج إلى أجزاء فرعية. في العديد من العمليات الجزئية التي تجري في بلدان مختلفة . أصبحت الصين مركز الإنتاج الصناعي العالمي إلى حد بعيد. إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) - التي قدمت لها "التزامات ... في الواقع أوسع مما قدمه أي عضو في منظمة التجارة العالمية" ، كما ذكرت السفيرة شارلين بارشيفسكي ، المفاوض الأمريكي المشارك في الاتفاقية ، في ذلك الوقت ، - كان بمثابة نقطة تحول في جذب الاستثمار الأجنبي وتوسيع الصادرات. في عام 1990 ، صدرت الصين 1.17 في المائة فقط من المصنوعات المتداولة دولياً ؛ بعد 20 عامًا ، كانت المصدر الرئيسي. في عام 2018 ، صدرت 14 في المائة من جميع السلع المصنعة ، تليها ألمانيا (9.26 في المائة) ، والولايات المتحدة (8.63 في المائة) ، واليابان (4.67 في المائة) ، وفرنسا (4.04 في المائة). في البداية ، كانت الاستثمارات التي اجتذبتها الدولة تهدف حصرياً إلى تطوير الروابط "كثيفة العمالة" لسلاسل القيمة العالمية ، ولكن كما أشرت في مقال سابق ، ركزت الدولة جهودها على رفع المحتوى التكنولوجي لصادراتها ، وليس فقط من خلال دعم الشركات الوطنية ولكن أيضاً من خلال المراهنة على الشركات الأجنبية للدخول في شراكة مع الشركات الوطنية ونقل التكنولوجيا وإنشاء روابط إنتاج أكثر تعقيداً. أصبحت الصين "البائع الأكبر" في العالم والولايات المتحدة المشتري الأكبر لها ، مما أدى إلى ظهور "اختلالات عالمية" ، حيث أصبحت القوة الإمبريالية العظمى معتمدة بشكل مزمن على التمويل من الصين. ولا يزال هذا هو الحال على الرغم من أن العلاقات الثنائية اتسمت مؤخراً بالمواجهة.

تباطأ نمو الصين الموجه للتصدير في أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام 2008. على الرغم من انخفاض التجارة العالمية بشكل حاد خلال فترة الركود العظيم ، إلا أنها تعافت جزئياً ، لكنها كانت أبطأ بكثير. في العقود الماضية كانت التجارة العالمية إلى جانب الاستثمارات تتزايد أكثر من الناتج العالمي. لكن الآن نمت بشكل أقل من الاقتصاد بشكل منتظم تقريباً ، وقد أدى ذلك إلى تفاقم تدهور في السنوات الأخيرة بسبب النزاعات التجارية. حافظت الصين على اقتصادها من الانهيار نتيجة الانكماش العالمي في عام 2008 ، ولكن منذ ذلك الحين ضعف أحد محركات نموها:

الصادرات.

لقد حافظت على ريادتها في التصدير ، لكن المبيعات الخارجية لم تعد تدفع الاقتصاد كما فعلت من قبل. نتيجة للأزمة ، نشأ السؤال عما إذا كان الاقتصاد الصيني بحاجة إلى "إعادة التوازن" بحيث يعتمد بدرجة أقل على الصادرات وأكثر على الإنتاج للطلب المحلي ، وليس فقط للاستثمار (الذي كان مرتفعاً بالفعل وزاد إلى 50٪ من إجمالي الناتج المحلي) ولكن أيضاً للاستهلاك. لكن إعادة التوازن لم تحدث ، لأنه على الرغم من زيادة الأجور ، إلا أنها لم تستطع استيعاب ما يكفي من ناتج الدولة. وهكذا تم منع إعادة التوازن لأن المصدرين الرأسماليين متعددي الجنسيات والبرجوازية الصينية قاوموا التضحية بميزة الصين التنافسية في السوق الدولية: أجورها المنخفضة نسبياً. تم تحفيز الطلب المحلي من خلال الاستثمارات المتسارعة ، وإنشاء أعمال بنية تحتية ضخمة وتطوير عقاري على نطاق واسع ، مما غذى الفقاعات التي بدأت في الظهور في عام 2015 (قبل ذلك حاولت الحكومة احتوائها من خلال الاستفادة من النظام المالي المؤمم). كما أنها غذت تنمية الشركات المملوكة للدولة. أخيراً ، نتيجة للاختلالات التي أحدثتها الأزمة ، دخلت الصين في منافسة شرسة على نحو متزايد لاخترق بلدان جديدة تجارياً وتوجيه الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الطموحة خارج أراضيها ، مثل مبادرة الحزام والطريق.

ملاحظات:

على الرغم من اقتصادية تحليل الكاتب إلا أنه يبدأ ذلك مباشرة بالقطع بأن الصين رأسمالية! هنا يمكن تلمس الدافع الإيديولوجي.

في موقف تروتسكي التوجه يقل دائماً من ثورية الفلاحين، يفسر الكاتب "نجاح" الرملة في الصين أو يرد ذلك إلى ضعف مقاومة الفلاحين، هذا من جهة ومن جهة ثانية يُصر على أن حمل المشروع الإشتراكي من الحزب يقود بالضرورة إلى البقرطة باعتبار أن ذلك يجب أن يكون محمولاً من الطبقة العاملة:

"...منذ البداية تبلورت كل الموروثات التقدمية للثورة في انتقال /اختصار الطريق إلى الاشتراكية بشكل "مبتور" لأن بيروقراطية الحزب الشيوعي الصيني لعبت دوراً قوياً في تشكيلها ، بينما لعبت الطبقة العاملة دوراً ضعيفاً. كانت هذه شروطاً مسبقة للبدء ، من دينغ فصاعداً ، في طريق الانحدار الاجتماعي جنباً إلى جنب مع استعادة الرأسمالية".

يرى الكاتب أن تخلف الصين ساعدها في مغادرة الاشتراكية بينما التقدم الصناعي وامتلاك الدولة للصناعات في الاتحاد السوفييتي كان له الأثر السلبي عليه بمعنى أن سقوط الدولة سهل سقوط الاقتصاد بل المجتمع. وليس واضحاً كما يجب هل ما يطرحه الكاتب تفسير لمسيرة ما يسمى الإصلاح أم تفسير لسهولة أو مدى سهولة الانحراف. وبغض النظر عما يقصد، فإن دور الفلاحين والجماعيات، سواء وصفها بالتخلف أم لا، ساهم جداً في حماية الصين من الأزمة الاقتصادية والمجاعة التي حصلت في "تراجع" الاتحاد السوفييتي. كما ان ما يصفه بالتخلف في الريف قد تطلب من السلطات الجديدة مزيداً من القلق والخبث والاستدارات حتى قوّضت الجماعيات!

كثير من الكتاب يخالفون زعم الكاتب بأن الصين رائدة في التلوث، وإن كان يتفق مع معظم الكتاب بأن العمالة المهاجرة من الريف قد خضعت لاستغلال أعمق. نلاحظ ان مسألة التلوث واعتماد الصين الموسع على الفحم تُثار الآن/أكتوبر 2021 في العالم وذلك على الأقل في الأخبار التي تتحدث عن توقف مناجم فحم في الصين.

يتقاطع الكاتب مع تحليل مونثلي ريفيو عن ضعف مقاومة العمال للسياسات الجديدة، لكنه لم يربط ذلك بفقدانهم موقف الفلاحين الذين تعرض وضعهم للتفكيك الخبيث مسبقاً. صحيح أن أزمة 2008 أثرت على اقتصاد الصين بحيث عانى من أزمة تزايد العرض نظراً لتراجع التصدير، كما أن القدرة الاستهلاكية/الشرائية للعمال لم تكن لتسعف الاقتصاد بامتصاص الفوائض التي انتجها العمال، وهذا مستحيل طالما علاقات الإنتاج راسمالية فلو كان بوسع العمال شراء ما أنتجوا لكناً أمام نظام مختلف. وبالطبع توجهت الصين إلى السوق الداخلي لتنشيط قدرته الشرائية لتخفيف مفعول ضعف التصدير واستعادة التوازن. إلى أن يقول: "... (قبل ذلك حاولت الحكومة احتوائها من خلال الاستفادة من النظام المالي المؤمم). كما أنها غدت تنمية الشركات المملوكة للدولة". وهذا مخالف لما عرضه سابقاً أي تقليص حجم الشركات المملوكة للدولة. وربما هذا أحد اسرار تماسك النظام الصيني وخاصة الموازنة بين الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدولة

يلتقي الكاتب مع كثيرين في رد أسس التطور أو النمو العالي في الصين إلى الحقبة الماوية. وفي حين يؤكد أن الانفتاح على الغرب وأمريكا خاصة واستجلاب التقنية المتقدمة بدأ في فترة ماو تسي تونغ، دون أن يحدد بالضبط رايه في ذلك، فإن Charles McKelvey رأى ذلك مساهمة وإنجازاً للصين ورأى، وهذا الأهم أن الانفتاح بعد ماو كان مثابة مواصلة المسيرة نفسها بقيادة دينغ معتبراً أن المسيرة واحدة بلا تناقض بين النهجين وهو ما يتفق معه بعض فريق مونثلي ريفيو ولكن ما يرفضه معظم الماويين

لماذا الصين رأسمالية

نحو مناهضة للإمبريالية مناهضة للقومية 51

إيلي فريدمان⁵²

Why China Is Capitalist

TOWARD AN ANTI-NATIONALIST ANTI-IMPERIALISM

"... الصين في القرن الحادي والعشرين رأسمالية. يمثل هذا تحول دراماتيكي لبلد قضى بشكل أساسي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بحلول نهاية الخمسينيات ، بينما كان يشارك في بعض التجارب السياسية الأكثر جذرية في القرن العشرين. على الرغم من إعادة التنظيم العميق لعلاقات الإنتاج على مدى الأربعين عامًا الماضية ، إلا أن الحزب الشيوعي (CCP) يحتكر السلطة ولا يزال يؤكد أنه اشتراكي ، وإن كان الآن يتمتع "بخصائص صينية".

أدى الطريق الشيوعي الصيني إلى الرأسمالية إلى ارتباك خطير للسياس (سواء داخل الصين أو على مستوى العالم) حول كيفية وصف الحالة الراهنة للأمور. إن توضيح هذه المسألة مهم للغاية بالنسبة للممارسات المناهضة للرأسمالية ، ويزداد الأمر أهمية بسبب القوة العالمية المتزايدة للصين. في نهاية المطاف ، هذا هو السؤال عما إذا كنا نعتقد أن الدولة الصينية ومعارضتها للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة تجسد سياسة تحررية. من ناحية أخرى ، إذا فهمنا أن الصين لا تحاول تجاوز الرأسمالية ولكن باعتبارها منخرطة في المنافسة مع الولايات المتحدة للسيطرة على النظام ، فإن هذا يؤدي إلى نتيجة سياسية مختلفة تمامًا: يجب علينا رسم مسارنا الخاص للتحرر الراديكالي ، بشكل مستقل معارض لجميع سلطات الدولة القائمة.

الرأسمالية مفهوم معقد بشكل سيئ ولا يمكنني سوى معالجة قضايا جوهرية معينة هنا. في الأساس ، هي نظام تكون فيه الحاجة البشرية ثانوية لتقييم الإنتاج. يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العلاقة من خلال تعميم الاعتماد على السوق حيث يأتي شكل السلع للتوسط في العلاقات الإنسانية. يتجلى منطق رأس المال هذا ليس فقط في الاستغلال

July 15, **ELI FRIEDMAN**... <https://spectrejournal.com/why-china-is-capitalist/>⁵¹

2020

إيلي فريدمان⁵²

إيلي فريدمان أستاذ مشارك في العمل الدولي والمقارن في مدرسة كورنيل للعلاقات الصناعية والعمالية. وهو مؤلف كتاب (والمحرر المشارك لـ "الصين على 2014 ، ILR" فخ التمرد: سياسة العمل في الصين ما بعد الاشتراكية" (منشورات Haymarket الإضراب: سرديات مقاومة العمال") 2016)

الاقتصادي للعمل والعلاقات الاجتماعية المصنفة المصاحبة له ، ولكن أيضاً في أنماط الهيمنة السياسية داخل مكان العمل والدولة وخارجها. على الرغم من الاختلافات المهمة عن النموذج الأنجلو أمريكي الليبرالي ، سنرى أن الصين أصبحت رأسمالية من جميع النواحي.

مؤشرات الرأسمالية

تتزايد مؤشرات رسملة الصين فقد تم تزيين المدن الكبرى في البلاد بمتاجر Ferraris و Gucci ، وتم تزيين شعارات الشركات الأجنبية والمحلية عبر الأفق ، كما انتشرت المساكن الفاخرة الشاهقة في كل مركز حضري رئيسي. إن التطور السريع الذي تشهده الصين بالانتقال من واحدة من أكثر الدول مساواة من الناحية الاقتصادية في العالم إلى واحدة من أكثر الدول تفاوتاً يشير إلى حدوث تحولات هيكلية كبيرة. قد نرى أيضاً عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية ، أو إصرار الحكومة المستمر على أنها في الواقع اقتصاد سوق ، أو دفاع شي جين بينغ عن العولمة في دافوس كما دفاعه عن السوق للعب "دور حاسم" في تخصيص الموارد مثابة علامات على أن الدولة تحتضن الرأسمالية. وبالمثل ، يمكن للمرء أن يجد تعبيرات ثقافية منتشرة تشير إلى توجه رأسمالي أساسي ، بما في ذلك تهمين العمل الجاد ، والنزعة الاستهلاكية الفظة ، وعبادة العبقرية الفريدة لأبطال الشركات من ستيف جوبز إلى جاك ما. ومع ذلك ، سيكون من الخطأ الخلط بين هذه الآثار للرأسمالية والرأسمالية نفسها. من أجل الوصول بشكل كامل إلى كيف أصبح رأس المال هو المبدأ التوجيهي للدولة والاقتصاد في الصين ، سنحتاج إلى التحقق بشكل أعمق.

الاقتصاد، العمل وإعادة الإنتاج الاجتماعي

لنقد جذري لرأس المال ، يمكننا ، كما قد يقترح ماركس ، أن نبدأ من السلعة. السلعة هي شيء مفيد لشخص ما وتحتوي على قيمة تبادلية. في ظل نظام الإنتاج الرأسمالي ، تهيمن قيمة التبادل ، أي أن الربح وليس المنفعة هو الذي يحدد إنتاج الأشياء. يبدأ ماركس رأس المال بتحليل لشكل السلعة لأنه يعتقد أنه سيسمح لنا بفتح نظام الرأسمالية بأكمله.

إذا نظرنا إلى الصين المعاصرة ، فلا شك في أن إنتاج السلع هذا قد تم تعميمه. يتضح هذا في سلاسل التوريد عبر الوطنية الواسعة التي تتمركز في الصين ، حيث أدى استغلال العمال الصينيين في المصانع التي تنتج كل شيء من الهواتف المحمولة

والسيارات إلى المعدات الطبية والملابس والأثاث إلى إثراء الشركات المحلية والأجنبية ، بينما أدى إلى ازدهار الصادرات بنسب غير مسبوقه. إن عمالقة التكنولوجيا الصينيين مثل Tencent و Alibaba و Baidu و ByteDance يختلفون عن شركات Silicon Valley في بعض النواحي المهمة ، لكنهم متحدون في جهودهم لإنتاج التكنولوجيا التي توجهها ، أولاً وقبل كل شيء ، نحو تسليع المعلومات. وبالمثل ، تشير الفعالات العقارية المتكررة وشركات التطوير المربحة بشكل كبير إلى أن الإسكان يتم إنتاجه استجابة لفرص السوق. عبر مجموعة متنوعة من القطاعات ، من الواضح أن الإنتاج موجه أولاً وقبل كل شيء .

ربما يكون من الواضح أن السبب الوحيد الذي يجعل مئات الملايين من الناس يتخذون هذا الخيار هو أنهم لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة في المناطق الريفية الفقيرة التي ينحدرون منها ، وتجبرهم قوى السوق على البحث عن عمل في المراكز الحضرية. في حين أن تحليل إنتاج السلع يضيء لنا ، فإن الأكثر فعالية من الناحية السياسية هو التعامل مع القضية من الاتجاه الآخر: بدلاً من السؤال عن متطلبات رأس المال من أجل ضمان توسعه المستمر ، يجب أن نسأل كيف يعيش البشر. كيف إذن تضمن البروليتاريا الصينية - مجموعة من الناس ملكيتهم الإنتاجية الوحيدة هي قوة عملهم - عملية إعادة إنتاجها الاجتماعي؟ الجواب ، كما هو الحال مع أي مجتمع رأسمالي آخر ، أن البروليتاريين يجب أن يكتشفوا طريقة ما لربط أنفسهم برأس المال إذا أرادوا العيش. لا يتم ضمان الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والسكن والتعليم والرعاية الصحية والنقل ووقت الترفيه والتواصل الاجتماعي كأمر طبيعي. بدلاً من ذلك ، لا يمكن للغالبية العظمى من الناس في الصين تأمين مثل هذه العناصر إلا إذا كانوا قادرين أولاً على جعل أنفسهم مفيداً لرأس المال.

إن المجتمع الصيني بالطبع غير متجانس إلى حد كبير ، ويتسم بالتقسيم الاجتماعي والاقتصادي والتنوع الناجم عن استراتيجيات الكفاف. الفئة الأكثر ملاءمة من الناحية الديموغرافية والسياسية لتوضيح الحجة المطروحة هي فئة العامل المهاجر. تتكون من ما يقرب من ثلاثمائة مليون شخص يعيشون خارج مكان تسجيلهم الأسري الرسمي (هوكو) ، وهي قوة عاملة ضخمة بشكل هائل والعمود الفقري للتحوّل الصناعي في الصين. بمجرد مغادرة العامل المهاجر مكان تسجيل هوكو ، فإنه يتخلى عن أي حق في الإنجاب المدعوم من الدولة (ركز كثيرون على هذه. ع.س)، مما يجعله فعلياً مواطناً من الدرجة الثانية داخل بلده. ربما يكون من الواضح أن السبب الوحيد الذي يجعل مئات الملايين من الناس يتخذون هذا الاختيار هو أنهم لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة في المناطق الريفية الفقيرة التي ينحدرون منها ، وتجبرهم قوى السوق على البحث عن عمل في المراكز الحضرية.

كانت علاقات العمل الرأسمالية مثيرة للجدل سياسيًا عندما ظهرت لأول مرة في الصين في أواخر السبعينيات ، حيث لا يزال الكثيرون في الحزب الشيوعي الصيني يدعمون نظام "صحن الأرز الحديدي" الماوي للتوظيف مدى الحياة. ولكن بحلول التسعينيات ، كان هذا الجدل قد خمد ، وهو ما أشار إليه بوضوح قانون العمل لعام 1994 الذي وضع إطارًا قانونيًا للعمل المأجور. فبدلاً من الدخول في سوق عمل شديد التنظيم في قالب الديمقراطية الاجتماعية كما كانت رغبة العديد من الإصلاحيين ، تم تحويل العمالة إلى سلعة ولكنها لا تزال غير رسمية إلى حد كبير. حتى بعد تنفيذ قانون عقود العمل لعام 2008 ، والذي ركز بشكل خاص على زيادة انتشار عقود العمل القانونية ، انخفض عدد العمال المهاجرين بعقود على مدار أوائل عام 2010 ، مع تغطية 35.1 في المائة فقط اعتبارًا من عام 2016.

لا يتمتع العمال بدون عقد بالحماية القانونية ، مما يجعل من الصعب للغاية معالجة انتهاكات حقوق العمال. علاوة على ذلك ، فإن التأمين الاجتماعي - بما في ذلك التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية والتأمين ضد إصابات العمل والبطالة و "تأمين الولادة" - يعتمد على صاحب العمل.

ينتج عن الإحالة إلى العمل غير الرسمي أشكالًا أخرى من الإقصاء والاعتماد على السوق للأشخاص الذين يعيشون خارج منطقة تسجيل هوكو. إذا أراد شخص غير محلي ، على سبيل المثال ، تسجيل طفله في مدرسة عامة حضرية ، فإن المطلب الأول هو تقديم عقد عمل محلي - فهذا الشرط وحده يلغي/ يشطب غالبية المهاجرين من التعليم العام. على الرغم من أن آليات توزيع السلع العامة اسميًا مثل التعليم تختلف اختلافًا كبيرًا حسب المدينة ، فإن المنطق العام هو الاستفادة من تلك التي حددتها الدولة في الارتقاء بالاقتصاد المحلي. العديد من المدن الكبيرة لديها خطط "قائمة على النقاط" حيث يجب على المتقدمين تجميع النقاط بناءً على سلسلة من المقاييس الموجهة نحو سوق العمل (مثل أعلى مستوى من التعليم ، وشهادات المهارات ، وجوائز "العامل النموذجي") من أجل الوصول إلى الخدمات العامة. كل شخص آخر متروك لأهواء السوق.

يختلف وضع البروليتاريين الحضريين الذين يعملون في نفس مكان تسجيلهم في الهوكو إلى حد ما ، وهو بالتأكيد أفضل من الناحية المادية. سيكونوا قادرين على الوصول إلى التعليم العام ، وربما بعض إعانات الإسكان ، ومن المرجح أن يكون لديهم عقد عمل ملزم قانونيًا. مزايا الرعاية الاجتماعية في الصين ليست سخية ، والإنفاق الاجتماعي كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لكن سكان الحضر لديهم فرصة أفضل للوصول إليها. إن عدم المساواة الطبقيّة والإقليمية العميقة وكذلك المشاكل المالية يتسبب بها النظام. نتيجة لذلك ، ليس

هناك شك في أنه حتى هذه المجموعات ذات الامتيازات النسبية يجب أن تكون مفيدة لرأس المال لتحصل على تأمين رعاية صحية مناسبة ، أو سكن لائق ، أو ضمان عند التقاعد. برنامج كسب العيش في "ديباو" ليس كافياً ، ولا يُقصد منه ، دعم الإنجاب على مستوى مقبول اجتماعياً.

السلطة السياسية

لا يعتبر الاقتصاد الصيني رأسمالياً فحسب ، بل إن الدولة تحكم الآن ضمن المصلحة العامة لرأس المال. كما هو الحال مع كل دولة رأسمالية أخرى ، تتمتع الدولة الصينية باستقلالها النسبي ، ويمكن للمرء أن يناقش حول أي دولة تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي. لكن من الواضح بدرجة كافية أن الدولة قد ربطت عربتها بنجمة القيمة الرأسمالية ، الأمر الذي أحدث تحولاً عميقاً في الحكم.

ومن الأمثلة البارزة بشكل خاص قمع الشرطة العنيف لإضراب 40000 عامل في مصنع يوي يوين للأحذية المملوك لتايوانيين - السخرية التاريخية لرجال مكافحة الشغب الذين يتدخلون نيابة عن الرأسماليين التايوانيين لم تغب عن العمال.

هذا المنطق المتمركز حول رأس المال واضح بجلاء في سياسات المتاجر. شهدت الصين انفجاراً في تمرد العمال على مدى العقود الثلاثة الماضية ، وهي الدولة الرائدة عالمياً في الضربات العشوائية. كيف تستجيب الدولة عندما يستخدم العمال التقليد العريق المتمثل في حجب عملهم عن رأس المال؟ في حين أن كل إضراب له طابعه الفريد لا محالة ، فإن الشرطة تتدخل بشكل حصري تقريباً نيابة عن الرئيس ، وهي خدمة تقدمها للمؤسسات الخاصة المحلية والأجنبية والمملوكة للدولة على حد سواء. عملية القمع تطرح السؤال بأناقة ، "في أي جانب أنت؟" لقد جعلت الدولة الصينية خيارها واضحاً بما فيه الكفاية.

كما تم نشر عنف الدولة في حفظ الأمن للعمال غير الرسميين في الأماكن العامة الحضرية. استُخدمت "شينغوان" وهي المكروهة بشدة - وهي قوة شبه شرطية تم تشكيلها في عام 1997 لغرض إنفاذ اللوائح غير الجنائية - في مناسبات لا حصر لها ، أساليب قسرية مروعة لإبعاد الباعة المتجولين في الشوارع وغيرهم من العمال غير الرسميين من الشوارع. ولدت وحشية الشرطة المنظمة عداءً عميقاً وواسع النطاق بين العمال غير الرسميين في البلاد ، وانتشرت أعمال الشغب المناهضة لشنغوان. ولعل أكثر الأمثلة إثارة وعنفًا خروج العمال المهاجرين في Zengcheng ، Guangdong إلى الشوارع بشكل جماعي في عام 2011 عندما انتشرت شائعة بأن امرأة حامل قد أجهضت بعد تعرضها للاعتداء على يد شنجوان. بعد أيام من أعمال الشغب الواسعة ، قمع جيش التحرير الشعبي التمرد بعنف.

إذا فكرنا في رأس المال على أنه ليس مجرد علاقة اقتصادية قائمة على الاستغلال ، بل علاقة سياسية يُخضع فيها العمل ، فهناك طرق مهمة أخرى يتماشى فيها عمل الدولة مع منطق رأس المال. في الوقت الذي كانت فيه جمهورية الصين الشعبية تشرع في انتقالها الرأسمالي ، قرر دينغ شياو بينغ في عام 1982 إزالة حق الإضراب من الدستور. واقتزن بهذا التقييد لحقوق العمل الحظر المستمر على التنظيم الذاتي للعمال. الاتحاد القانوني الوحيد هو اتحاد النقابات العمالية لعموم الصين ، وهو منظمة تابعة بشكل صريح للحزب الشيوعي الصيني وخاضعة ضمناً لرأس المال داخل مكان العمل. من الممارسات المعتادة أن يتم تعيين مديري الموارد البشرية في المؤسسة كرئيس نقابي على مستوى المؤسسة دون حتى ورقة توت عن المشاركة الديمقراطية من قبل العمال. وغني عن البيان أن العمال لا يرون أن هذه النقابات تمثل مصالحهم بشكل هادف ، وقد قوبلت الجهود المبذولة لبناء منظمات مستقلة بقمع شديد.

يمتد القهر السياسي للبروليتاريا إلى هياكل الدولة الرسمية أيضاً. كما هو الحال مع جميع المواطنين ، لا يتمتع العمال بالقدرة على التنظيم الذاتي في المجتمع المدني ، أو تشكيل أحزاب سياسية ، أو ممارسة أي نوع من التفويض السياسي ، لذلك فهم يعتمدون كلياً على حسن نية الحزب الشيوعي الصيني لتمثيلهم. لم يعد الحزب يدعي تمثيل مصالح العمال والفلاحين ضد أعدائهم الطبقيين - منذ قبول الرأسماليين في الحزب والتقدم بمفهوم "التمثيلات الثلاثة" في ظل جيانغ زيمين ، كانوا يهدفون إلى تمثيل "المصالح الأساسية للأغلبية الساحقة". لشعب الصين بالاقتران مع الحظر الفعال الذي تفرضه الدولة على الاعتراف بالعداء الطبقي ، من الواضح أن الأساس الاجتماعي لحكم الحزب الواحد قد خضع لثورة مضادة عميقة.

حتى التقييم السريع للدستور الاجتماعي للحكومة المركزية يكشف أن رأس المال لا يتمتع فقط بوصول جيد إلى سلطة الدولة ، بل إنه لا ينفصل بشكل أساسي عن سلطة الدولة. انخفض عدد ممثلي "العاملين في الخطوط الأمامية" في المؤتمر الشعبي الوطني (NPC) إلى 2.89 في المائة فقط خلال جلسة 2003-2008 ، وهو انخفاض كبير عن سبعينيات القرن الماضي. إن التركيز المذهل للأثرياء في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني هو أكثر دلالة على إضفاء الطابع الرسمي على السلطة السياسية لرأس المال: اعتباراً من عام 2018 ، كان أغنى 153 عضواً في هاتين الهيئتين الحكوميتين المركزيتين تقدر ثروتهن مجتمعة بنحو 650 مليار دولار. وقد سعى المجلس التشريعي إلى دمج الأشخاص الذين حققوا ملياراتهم في القطاع الخاص ، مثل بوني ما ، رئيس شركة الإنترنت العملاقة تينسنت. لكن التحول بين القوة الاقتصادية والسياسية يعمل في الاتجاه الآخر أيضاً: استفادت عائلة وين جياياو (رئيس الوزراء السابق) من علاقاتها السياسية لبناء ثروة شخصية

تقدر بنحو 2.7 مليار دولار أمريكي. في جمهورية الصين الشعبية في القرن الحادي والعشرين يولد رأس المال السلطة السياسية مثلما تولد السلطة السياسية رأس المال. هذا أمر مؤكد تمامًا: فالوعد الكاذبة للدولة الصينية بتوجيه العالم من جانب واحد نحو مستقبل اشتراكي يجب أن يرفضها مناهضوا الرأسمالية تمامًا. إن ادعاء الحزب الحاكم بأن الصين اشتراكية لا يدعمه الواقع ببساطة. ومع ذلك ، هناك بعض سمات الاقتصاد التي تختلف إلى حد ما عن الدولة الرأسمالية النموذجية في عام 2020 ، وبالتالي تستحق المزيد من الاهتمام إلى حد ما.

انخراط الدولة في الاقتصاد

لا شك أن تدخل الدولة الصينية في الاقتصاد هو أكثر شمولاً مما هو عليه الحال في معظم البلدان الرأسمالية. لكن إذا كنا مهتمين بالرأسمالية بشكل عام ، بدلاً من شكلها النيوليبرالي الجديد نسبيًا ، فإن الصين لا تبدو استثنائية إلى هذا الحد. تساهم الشركات الصينية المملوكة للدولة بنسبة 23-28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - وهي نسبة عالية بالتأكيد لعالم اليوم. لكن *dirigisme* (رقابة الدولة على الاقتصاد والأمور الاجتماعية- الدور التأشيرى للدولة) ليس شيئاً جديداً بالنسبة للرأسمالية ، حيث لا يظهر فقط في موطنها الأصلي فرنسا ، ولكن في مجموعة متنوعة من البلدان الفاشية ، والهند ما بعد الاستقلال ، وحتى تايوان التي يسيطر عليها حزب الكومينتانغ ، حيث ساهمت الشركات المملوكة للدولة بما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. أواخر الثمانينيات. إن تدخل الدولة الموجه نحو تعزيز الكفاءة والربحية والقدرة على التنبؤ لا يتعارض مع الرأسمالية ، ولكنه مكون ضروري.

بالعودة مرة أخرى إلى منظور العمال ، سنرى أن الفرق بين رأس المال الحكومي والخاص ضئيل للغاية. تم تسريح عشرات الملايين من العاملين في قطاع الدولة في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كجزء من حملة الدولة "لتحطيم صحن الأرز الحديدي". أقيمت بهم في سوق عمل لم يكونوا مستعدين لها على الإطلاق ، أدت حملة الخصخصة هذه إلى نشوء أزمات معيشية ومقاومة هائلة بين أسياد الأمة السابقين.

في أعقاب هذه الموجة من تقليص وسرقة معاشات العمال والممتلكات العامة الأخرى ، تعرضت الشركات المملوكة للدولة المتبقية "لميزانيات صعبة" وقوى السوق ، بما في ذلك في أنظمة العمل لديها. كما وثق عالم الاجتماع جويل أندرياس على نطاق واسع ، فإن التجارب المعترف بها غير الكاملة للديمقراطية في مكان العمل في عصر ماو قد أزيلت عن طريق التسويق ، وأصبح عمال الشركات المملوكة للدولة الآن خاضعين

للإدارة كما هو الحال في شركة خاصة معادلة. هذه الشركات ليست بأي حال من الأحوال ملكية عامة - فهي تنتمي إلى دولة غير خاضعة للمساءلة وتسيطر عليها. إن مسألة الأرض مرتبطة ولكنها متميزة. في الواقع ، فإن جميع الأراضي الحضرية مملوكة للدولة بينما جميع الأراضي الريفية مملوكة بشكل جماعي من قبل السكان المحليين. ولكن كما أظهر حجم ضخ من الأبحاث ، أدى الفصل بين حقوق الاستخدام وحقوق الملكية إلى استخدامات رأسمالية واضحة لسطح الأرض. في المدن ، كان هذا يعني طفرة غير مسبوقه تاريخياً في بناء المساكن السلعية التي ، كما لوحظ بالفعل ، موجّهة بالكامل إلى مؤشرات السوق. تعتمد الحكومات الحضرية بشكل كبير مالياً على أرباح مزادات الأراضي ، مما يؤدي إلى توافق وثيق بين مصالحها ومصالح المطورين.

يحق لأصحاب الهوكو الريفي الحصول على قطعة أرض ، على الرغم من أنه كما تشير الهجرة الجماعية من الريف إلى المدينة ، نادراً ما تكون كافية أو ذات جودة كافية لاستدامة التكاثر الاجتماعي. أدى التوسع الخارجي للمدينة إلى تجريد جماعي للفلاحين. كما هو الحال مع العمال في الشركات المملوكة للدولة ، فإن الفلاحين لا يملكون سوى القليل من القدرة على ممارسة الإشراف أو السيطرة على أراضيهم (اسمياً) المملوكة جماعياً ، بل يتحدث قادة القرية نيابة عن المجموعة. كانت النتيجة دورات لا نهاية لها من نزع ملكية الأراضي ، حيث يتلقى الفلاحون عموماً جزء يسير من القيمة السوقية لأراضيهم ، في حين أن الكوادر والمطورين يستفيدون منها. وأخيراً ، بالنسبة للأشخاص الذين يحتفظون بالأراضي الريفية ، خضعت الزراعة في الصين لعملية عميقة من التحول الرأسمالي ، حيث يتم تعزيز حقوق استخدام الأراضي من خلال الأعمال التجارية الزراعية بينما يتم أيضاً تحويل المدخلات المختلفة إلى سلعة. هذه الأرض التي يتم حيازتها رسمياً بشكل جماعي لم تفعل الكثير لعرقلة هذه العملية. لقد تسلسل منطق القيمة الرأسمالية للإنتاج إلى الاقتصاد والدولة ، وأعاد صياغة الهيكل الاجتماعي للصين بشكل كبير. لكن فهم العلاقات الطبقيّة للصين المعاصرة ليس سوى خطوة أولى. من الضروري إجراء تقييم أشمل للدستور المشترك المعقد للطبقة والأشكال الأخرى للتسلسل الهرمي الاجتماعي القائم على العرق والجنس والجغرافيا والمواطنة لصياغة استجابة سياسية مناسبة للحظة الحالية من الأزمة العميقة.

لا يمكن حل سلسلة كاملة من القضايا العملية الملحة بناءً على التحليل الطبقي فقط ، ناهيك عن الأطر الليبرالية أو العرقية القومية المهيمنة: كيف يجب أن نفسر جهود الدولة الصينية لخنق المقاومة الاجتماعية سياسياً في هونغ كونغ ، وعودها بضم تايوان ، ومشاريع الاستعمار الاستيطاني الهان في شينجيانغ والتبت؟ هل يعتبر النمو الهائل في الاستثمار العالمي في إطار مبادرة الحزام والطريق مؤشراً على ظهور إمبراطورية

رأسمالية؟ ما هو الرد الراديكالي المناسب والمناهض للقومية والمناهض للإمبريالية على تصاعد الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟ هذه بعض الأسئلة الأكثر إلحاحاً التي يواجهها اليسار اليوم، ولا توجد إجابات بسيطة. لكن هذا الأمر مؤكد تماماً: فالوعد الكاذبة للدولة الصينية بتوجيه العالم من جانب واحد نحو مستقبل اشتراكي يجب أن يرفضها مناهضو الرأسمالية تماماً. لا تزال كلمات ماركس من "الأيدولوجيا الألمانية" صحيحة حتى يومنا هذا: "الشيوعية بالنسبة لنا ليست حالة من الأمور التي يجب تأسيسها ، وهي مثال يجب على الواقع أن يتكيف معها. نحن نسمي الشيوعية الحركة الحقيقية التي تلغي الوضع الحالي للأشياء ". بقدر ما يبعث على الارتياح الثقة في أن قوة عظمى صاعدة ستبني العالم الذي نريده ، فهذا وهم. سيتعين علينا أن نبنيها لأنفسنا.

ملاحظات

كي تعرف أن شخصاً ما تروتسكياً يكفي أن تقرأ بأنه قبل أن يفتح عينيه بعد النوم لا بد أن يشتم القومية. أما كيف ولماذا وفي اي بلد ، فهذا لا يهْم. لكن كي تكتشف زيف هؤلاء، فهم حتى في آخر بقعة من الكوكب يقصدون أساساً القومية العربية حتى قبل الصينية لأنهم في أغلبهم صهاينة لكنهم يعرفون بأن العروبة هي الطريق الحقيقي لتحرير فلسطين. وعليه، حين تجد من يقف ضدها فاعلم أنه صهيو-تروتسكي فليس شرطاً أن يكون أساساً عربي أو غير عربي. ويكفي أن ترى: كم تروتسكي شجب قانون "القومية" الذي اصدره الكيان الصهيوني رغم أن الكيان تجميع قطع غيار من مئة قومية أو يزيد!

يبدأ نقد فريدمان للصين من مدخل أنها رأسمالية تماماً: "...إذا فهمنا أن الصين لا تحاول تجاوز الرأسمالية ولكن باعتبارها منخرطة في المنافسة مع الولايات المتحدة للسيطرة على النظام ، فإن هذا يؤدي إلى نتيجة سياسية مختلفة تماماً". فهو ينقل "رأسمالية" الصين إلى المنافسة على دور إمبريالي على صعيد العالم. وهذا ما تتجنبه الصين على الأقل في أدبياتها الرسمية ويتجنبه مؤيدوا التجربة الصينية وأنظمة تعاملت معها مما يُبقي النقاش مفتوحاً .

كما يضيف فريدمان: "على الرغم من الاختلافات المهمة عن النموذج الأنجلو أمريكي الليبرالي ، سنرى أن الصين أصبحت رأسمالية من جميع النواحي."

ولعل هذا مثار تساؤل: هل هناك اختلافات "مهمة" بين رأسمالية وأخرى؟ إذا انطلقنا من طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج الرأسمالية. فما يفصله فريدمان لاحقاً يبين أن الصين رأسمالية وحتى بشكل وحشي، فهل تبقى بعد ذلك اختلافات مهمة، اللهم إلا إذا كان يقصد، لا مباشرة، أنه يرى رأسمالية الصين أكثر توحشاً من النموذج الأنجلو-أمريكي الليبرالي، بل النيولبرالي!

هناك جوانب محقة في جدال فريدمان من حيث: "عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، أو إصرار الحكومة المستمر على أنها في الواقع اقتصاد سوق، أو أن شي جين بينغ يدافع عن العولمة في دافوس ويدافع عن السوق للعب "دور حاسم" في تخصيص الموارد، كعلامات على أن الدولة تحتضن الرأسمالية" وهذا يفتح على جدال أوسع بمعنى:

هل استراتيجية فك الارتباط التي طبقتها الماوية يجب أن تمنع الصين من دخول السوق العالمية طالما طاقتها الإنتاجية متزايدة؟ بمعنى هل المطلوب بعدم دخول السوق العالمية نقل فك الارتباط إلى القطيعة؟ وهل دخول الصين منظمة التجارة العالمية أمر لا بد منه لدخول السوق العالمية؟ حتى الآن فإن شروط العلاقات الاقتصادية الخارجية الصينية مختلفة بشكل كبير عن الرأسمالية الغربية، هذا كما تقول الدول الشريكة معها. هل هذا أساس دفاع شي جين بينغ عن العولمة؟ ولنقل، هل تستطيع الصين قطيعة ما مع العولمة؟ أي أن الصين تهدف ولنقل "تزعّم" نموذج عولمة مختلفاً؟

وفيما يخص التطور المستقبلي هل دفاع شي جين بينغ عن العولمة له ما يتشابه به مع ما طرحه خروتشوف في الخمسينات أي التعايش السلمي كمدخل لعلاقات مع السوق العالمية! بغض النظر إن كان المآل الصيني سيكون كما كان للاتحاد السوفييتي؟

هل يمكننا القول بأن الاقتصاد الصيني اقتصاد مختلط؟ بمعنى: إن علاقات العمل في الشركات الخاصة والأجنبية هي علاقات رأسمالية والقيمة المنتجة موجهة للسوق على أساس تبادلي، بينما العلاقات /علاقات الإنتاج في شركات الدولة ليست علاقات رأسمالية وإن كان يحكمها قانون القيمة حتى حينه وتوجه منتجاتها تبادلياً؟.

إن التمييز، بمقدار ما هو قائم، بين العمالة المهاجرة والعمالة المدنية هو تمييز رأسمالي وحتى تقسيم للطبقة العاملة إلى "طبقات" ويبقى السؤال هو مدى دقة المعلومات عن الاضطهاد ضد العمالة المهاجرة، دون أن ننكر أن علاقات الإنتاج هي علاقات إنتاج رأسمالية.

قد يخدم راينا اعلاه ما يلي من فريدمان:

"...كان هذا الجدل قد خمد، وهو ما أشار إليه بوضوح قانون العمل لعام 1994 الذي وضع إطاراً قانونياً للعمل المأجور. فبدلاً من الدخول في سوق عمل شديد التنظيم في

قالب الديمقراطية الاجتماعية (كما كانت رغبة العديد من الإصلاحيين) ، تم تحويل العمالة إلى سلعة ولكنها لا تزال غير رسمية إلى حد كبير" نقصد "...ولكنها لا تزال غير رسمية إلى حد كبير". فعدم الوضوح هي مسألة مفصلية في القبول أو رفض الطرح؟ فقد يكون كونها غير رسمية اي انها تجاوزات ويكون حينها تقصير السلطة هو السبب وليس تبني السلطة لجعل قوة العمل سلعة. لا شك أن إلغاء حق الإضراب من الدستور هو قرار قمعي طبقيا وليس سياسيا فقط وربما في هذا تختلف رأسمالية الصين عن الرأسمالية الأنجلو-أمريكية التي كي لا ينقطع خط الإنتاج تقدم مرونة سياسية اجتماعية من نمط حق الإضراب والانتخابات، ولكن حق الإضراب في حدود ايضا.

أما "الحظر المستمر على التنظيم الذاتي للعمال. الاتحاد القانوني الوحيد هو اتحاد النقابات العمالية لعموم الصين ، وهو منظمة تابعة بشكل صريح للحزب الشيوعي الصيني"

فهذا أمر يحمل معنيين. فهو يحول دون نقابات بالمعنى اللبرالي المرتبط بالغرب الرأسمالي، كما أن علاقته بالحزب الشيوعي هي سلبية من حيث سيطرة الحزب عليه، وإيجابية إن لم يخضع لسيطرة الحزب. إلى أن يقول فريدمان:

"... لذلك فهم يعتمدون كلياً على حسن نية الحزب الشيوعي الصيني لتمثيلهم. لم يعد الحزب يدعي تمثيل مصالح العمال والفلاحين ضد أعدائهم الطبقيين - منذ قبول الرأسماليين في الحزب والتقدم بمفهوم "التمثيلات الثلاثة" في ظل جيانغ زيمين ، كانوا يهدفون إلى تمثيل "المصالح الأساسية للأغلبية الساحقة" لشعب الصين".

ليس صحيحاً أن شعب الصين طبقة واحدة كما يبدو من زعم النظام. ولكن، ليس دقيقاً أيضاً رهن الأمر بحسن نية الحزب. وهذا يدفع للسؤال: هل هناك من صراع داخل الحزب على هذه المسألة ومساائل أخرى؟ أم أن الحوار في حالة موات داخل الحزب؟ هذا رغم، بل بسبب وجود مليونيرات ومليارديرات في قيادة الحزب طبقاً لطرح الكاتب.

يقلل فريدمان من دور الدولة في الاقتصاد سواء من حيث النسبة او من حيث القرار ويذهب إلى تشبيه دور الدولة في الصين بالفاشية. وهنا يقع في موقف إيديولوجي أرسته الإمبريالية على مدار القرن الماضي ضد أنظمة الاشتراكية المحققة. فدور الدولة في الصين ليس مجرد تدخل تأشيري كما هو في الاقتصاد الفرنسي. كما أن طرح الكاتب عن الخصخصة جاء ملتبساً بمعنى أن الشواهد فقيرة على ذلك، هذا وإن كانت ملكية الدولة متداخلة في الشركات مع الخاصة كما طرح آخرون في هذا الكتاب. فملكية الدولة للأرض في المدن وملكية الأرض جماعيا في الريف لا تعني الخصخصة بل الاحتياال الخصصاتي في استخدام الأرض.

هذا إلى أن يغادر الكاتب التحليل الاقتصادي الطبقي والذي فيه كثير من الحقيقة لينتهي إلى موقف إيديولوجي مزدوج بين:

- الموقف التروتسكي من المسألة القومية
- والموقف الإمبريالي الغربي في تحريك العصبية الإثنية والدينية والهوياتية والقوى المتغربة ضد وحدة الصين الشعبية.

"لا يمكن حل سلسلة كاملة من القضايا العملية الملحة بناءً على التحليل الطبقي فقط ، ناهيك عن الأطر الليبرالية أو العرقية القومية المهيمنة: كيف يجب أن نفسر جهود الدولة الصينية لخلق المقاومة الاجتماعية سياسياً في هونغ كونغ ، وعودها بضم تايوان ، ومشاريع الاستعمار الاستيطاني الهان في شينجيانغ والتبت؟ هل يعتبر النمو الهائل في الاستثمار العالمي في إطار مبادرة الحزام والطريق مؤشراً على ظهور إمبراطورية رأسمالية؟ ما هو الرد الراديكالي المناسب والمناهض للقومية والمناهض للإمبريالية على تصاعد الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟"

فالشغل ضد وحدة الصين هو عداً للأرضية الماركسية والقومية للتجربة الصينية وهو موقف تحريفي لرؤية ماركس في القومية تتسلح به التروتسكية دائماً ما خلا موقفها المؤيد لدولة يهودية "قومية" في أرض غيرها أي وطن شعب فلسطين. وفي حين ينتقد الكاتب موقف الصين من تايوان، يرى آخرون أن الصين ليست بلداً إمبريالياً بل إن الصين بلد عالمي وبأن أجزاء منه تحتاج تحرير مثل تايوان!

يزعم الكاتب أن:

"... مزايا الرعاية الاجتماعية في الصين ليست سخية ، والإنفاق الاجتماعي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لكن سكان الحضر لديهم فرصة أفضل للوصول إليها"

ولكن، أزمة كورونا كوفيد19 أوضحت العكس تماماً!

تنبات من ورق: الصين والانهيال القادم⁵³

مراجعة كتاب: *Paper Dragons China and the Next*

Crash

تأليف: والدين بيلو

مراجعة ويل هوتون.

النقد الغاض للتمويل العالمي بشكل مثير للإعجاب مرحب به لكنه يفشل في تحديد الأزمة التي تختمر في بكين بشكل صحيح. بقلم ويل هوتون

"... يقترب إجمالي ديون البنوك في الصين من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي ، مع سداد قروض قليلة وفوائد على نصفها فقط. الصورة: NanoStockk / Getty

Images / iStockphoto

إن الخط الفاصل العظيم في علم الاقتصاد - منذ ولادته - هو كيفية التفكير في المال: هل المال والأنظمة المالية التي يتدفق من خلالها غير ذي صلة بشكل أساسي ، أي ليس أكثر من زيوت التشحيم للأعمال الاقتصادية الحقيقية لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات؟ أم أنه يغير كل شيء بدلاً من ذلك؟

إن الجريمة الكبرى لظهور اقتصادات السوق الحرة هي أنها اتخذت وجهة النظر الأولى. جادل أعداء الثورة الاقتصاديون الذين يصفون أنفسهم بأنهم أعداء للثورة بتحرير أسواق السلع والخدمات والعمالة والأراضي والممتلكات ، وتقليص أو إلغاء دور الدولة ومن ثم ستشتغل الاقتصادات الرأسمالية نفسها بنفسها. الشيء نفسه ينطبق على التمويل: قم بإزالة أي لائحة تعترض طريق السوق الحرة للمال والائتمان ، وستعمل البنوك وتنجز عجائب مماثلة. القلق الوحيد بشأن المال هو أن الدولة تطبعه ، ولا يمكن الوثوق بالدول. كمسيطرة على المعروض من النقود ، والسماح للسوق بالباقي.

اليوم ، باستثناء حفنة من المتعصبين الاقتصاديين الذين يدعمون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، لا يوجد اقتصادي تقريباً يتبنى هذا الرأي. سواء كنت على يمين أو يسار النقاش ، فمن الواضح أن الأنظمة المالية اليوم ، بعيداً عن كونها مواد تشحيم

اقتصادية محايدة ، تغير أداء الاقتصادات نحو الأسوأ. قم بتحريرها من القيود على مسؤوليتك.

إن خطر الرأسمالية المعاصرة أنها تولد الكثير من الائتمان والديون. أصبحت الانهيارات المالية متوطنة ومزعزعة للاستقرار ؛ والعديد من العلل التي تشوه اقتصاداتنا ومجتمعاتنا - لا سيما عدم المساواة ، وأسعار المنازل المجنونة ، والأجور الراكدة - نتيجة لذلك. يجب أن يكون هناك تغييرا ما. السؤال ليس ما إذا كان هذا هو الحال ولكن ما العمل؟

النيوليبرالية والشيوعية الصينية ، حتى من بين دعاة التحديث ، هم رفقاء.

قرأت كتاب **Paper Dragons** حيث يوحى عنوانه الفرعي - الصين والانهيار التالي - أن فيروس التمويل أصبح الآن متقدماً لدرجة أنه يقوض الصين. قرأته بشغف ، على أمل أن يكشف والدين بيلو - أحد الشخصيات البارزة في الحركة المناهضة للعولمة - كيف يعمل النظام المالي الصيني في حالة فساد ، وكيف يمكن أن تؤدي صلاته بالتمويل العالمي إلى الانهيار التالي. شعرت بخيبة أمل شديدة. قد يشارك البعض ببيلو بحماس القلق العام بشأن تهديد التمويل العالمي غير المنظم ، لكنه لا يعرف شيئاً عن الصين. في الواقع ، هذه حالة خطيرة من سوء البيع الأدبي/الثقافي. في كتاب يتألف من أكثر من 300 صفحة ، أحصيت قسماً واحداً فقط من 14 قسم هو المخصص للصين - وحتى هذا كان مرتباً وفقيراً من حيث البحث. بالمقارنة مع: لعبة أو فن التحطيم بين الدين والشيطان وهي مسألة في نفس المنطقة ولم يستشهد بها بيلو.

Crashed's Magistered لـ Adam Tooze أو Adair Turner's Between Debt and the Devil-

المشكلة الشائعة لدى قسم مؤثر من اليسار هي أن بيلو يفكر في الشعارات. إن غضبه مثير للإعجاب ، لكن لا يكفي وصف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية على أنها "نيوليبرالية" واعتبار التسمية نفسها تشخيصاً مكتملاً. بل إن هذا يعيق حقاً فهم ما يحدث. إن الجدل في القيادة الشيوعية الصينية ليس بين الليبراليين الجدد وطيف من الاشتراكيين الحقيقيين ، وإن كانوا مضللين. النيوليبرالية والشيوعية الصينية ، حتى بين دعاة التحديث، ليست هكذا. إن الأزمة المالية الناشئة في الصين ليست لأنها أفسحت المجال أمام بديل انحراف للنيوليبرالية. القضية أكثر جوهرية. منذ ثورة عام 1949 وحتى اليوم ، استخدمت القيادة الشيوعية البنوك الصينية المملوكة للدولة لتوجيه الائتمان إلى الشركات والمناطق المحلية لتحقيق أهداف سياسية. ولأن النظام لا يجرؤ على زيادة

الضرائب على عموم السكان خوفاً من الاضطرابات الاجتماعية (نظراً لافتقاره للشرعية) ، يتم تحقيق أهداف الإنفاق من خلال القروض المصرفية - بحيث يقترب إجمالي ديون البنوك من الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف. يتم سداد عدد قليل جداً من القروض: يتم دفع الفائدة على نصفها فقط.

من وجهة النظر الغربية، فهي غير فعالة. إذا تبلورت الديون المعدومة في يوم من الأيام ، فإن الخسائر الناتجة ستطغى على البنوك - وحجم إعادة الرسملة اللازمة للبنوك لإعادتها إلى الوقوف على أقدامها سيطغى على الدولة. ستتهار الشيوعية الصينية في ظل تناقضاتها الخاصة ، وستكون للكارثة الاقتصادية القارية عواقب عالمية.

يقترب بيلو قليلاً من هذا. بالطبع يريد البعض في القيادة تنظيف الميزانيات العمومية للبنوك قبل أن تضرب الأزمة ، ومن خلال الاقتباس منها في بورصة هونغ كونغ ، يبدأ العمل الطويل والمؤلم لإعادة الرسملة عبر أي مصدر.

البعض الآخر أكثر تحفظاً. لكن هذا النقاش لا يمكن إدراجه ضمن معايير الليبرالية الجديدة ، كما يحاول بيلو عرضه. يتعلق الأمر بالسياسة الواقعية المتشددة وبقاء النظام - حول كيفية الهروب من 70 عامًا من استخدام البنوك كوكيل للإنفاق العام.

يشير بيلو على الأقل إلى ظهور نظام الظل المصرفي سريع النمو ، والفقاعة العقارية في الصين - ولكن حتى هنا يحاول وضع عملية إنشاء الائتمان في علاماته النيوليبرالية. ليست الرأسمالية النيوليبرالية في حد ذاتها هي التي تحفز جني الأموال من المال: إنه مدى سهولة إنشاء الائتمان في أي نظام مصرفي ، إشترابي أو رأسمالي ، يُسمح فيه للبنوك بالعمل بمبالغ صغيرة فقط من رأس مالها. "المصرفية الاحتياطية الجزئية" في أي نظام اقتصادي ، فما لم يتم تنظيمها بشكل صارم ، لديها رغبة في خلق فائض الائتمان ، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول بشكل عام ، وأسعار المنازل بشكل خاص. كان على الصين أن تسمح لنظام الظل المصرفي بالظهور لتلبية الطلب على قروض الرهن العقاري لأن البنوك المملوكة للدولة المنكوبة لا يمكنها القيام بهذه المهمة. نعم ، إنه يخرج عن نطاق السيطرة. ولكن مرة أخرى ، لا يقع اللوم على الليبرالية الجديدة بل على الاقتصاد السياسي للصين.

نقطة بيلو الأكبر مفادها: كانت النيوليبرالية هي التي جادلت بأن المال ليس أكثر من مادة تشحيم اقتصادية ، مع عواقب وخيمة على النظام المصرفي الغربي. لكن الجميع يعرف ذلك - حتى محافظو البنوك المركزية اليمينيون. كان من الممكن أن تكون البصيرة المحتملة في الكشف عن ديناميات التمويل الصيني: عدم استقراره وهشاشته ، وكيف يتم تسريع الانهيار المحتمل بسبب حرب ترامب التجارية. هذه المهمة سوف تقع على عاتق شخص آخر. إنها فرصة ضائعة. على اليسار التخلي عن الشعارات والبدء في التفكير".
ويل هوتون هو مدير كلية هيرتفورد باكسفورد ، وكاتب عمود في الأوبزرفر ومؤلف مشارك مع أندرو أدونيس لإنقاذ بريطانيا.

الصين كقوة عالمية

هل الصين قوة إمبريالية على صورة الغرب؟⁵⁴

والدن بيلو

13 نوفمبر 2019

هذا المقال هو الجزء الأول من سلسلة عن الصين كقوة عالمية. بسبب الجغرافيا والجغرافيا السياسية ، تجد بلدي الفلبين نفسها وسط صراع متصاعد بين الولايات المتحدة والصين.

مثل خطوط الخنادق التي امتدت من بحر الشمال عبر فرنسا إلى سويسرا خلال الحرب العالمية الأولى ، تمتد الخطوط الأمامية لهذا الصراع عبر البر والبحر لأكثر من 4200 كيلومتراً - من كوريا واليابان إلى تايوان وشرق الصين ثم الفلبين وبحر الصين الجنوبي.

مثل معظم الأشخاص الآخرين في جنوب شرق آسيا ، يعرف الفلبينيون الكثير عن جهة فاعلة واحدة في هذا الصراع: الولايات المتحدة ، القوة الإمبراطورية العظمى التي نستضيف قواتها في قواعد فلبينية اسماً. على الرغم من أنهم أقرب جغرافياً إلى الممثل الآخر ، الصين ، إلا أنهم يعرفون القليل عنها. ما هي الصين؟ وماذا يحصل؟

من الواضح أن الفلبينيين لا يحبون جمهورية الصين الشعبية، فما يعرفونه عنها بشكل أساسي أنها دولة قوية ذات حكومة شيوعية تطالب بـ 90 بالمائة من المسطح المائي المعروف تقليدياً ببحر الصين الجنوبي - ومؤخراً بحر الفلبين الغربي وأربع دول أخرى تحدها.

على وجه الخصوص ، يشعر الفلبينيون - بشكل مبرر - بأن الصين هي بلطجي متمتر استولى على تشكيلتين بحريتين وهما Scarborough Shoal و Mischief Reef ، وهما أقرب إلى الفلبين منها إلى الصين التي قامت بذلك انتهاكاً للقانون الدولي. ولكن في حين أن الفلبينيين ليس لديهم الكثير من المودة تجاه جمهورية الصين الشعبية - والكثير من بقية العالم ليس كذلك - هناك أسئلة يجب أن يجدا إجابات موثوقة حتى يتمكنوا من الوصول إلى الاستراتيجية المناسبة للتعامل معها.

السبب الرئيسي للفلبينيين والفيتناميين والماليزيين والإندونيسيين هو: لماذا تتصرف الصين بهذه الطريقة الفجة والقوية في بحر الصين الجنوبي؟ هذا يثير سؤالاً ذا صلة:

⁵⁴fpif.org/is-china-an-imperial-power-in-the-image-of-the-west

هل الصين قوة إمبريالية مثل الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى التي تسبقها كقوى على المسرح العالمي؟
 فيما يلي استفسارات أخرى ذات صلة ، مثل: ما نوع الاقتصاد الذي تمتلكه الصين؟ هل هي حقًا تستعد لتكون القوة المهيمنة التالية على مستوى العالم؟ هل هي حقًا بنفس القوة التي يجري تصدعها؟ ما هو سجل الصين في علاقتها بالدول الأخرى في جنوب الكرة الأرضية؟
 في هذه المقالة وغيرها ، سأسعى إلى تقديم بعض التوضيحات حول عدد من هذه الأسئلة - ولتقديم دليل يمكن من خلاله لجيران الصين صياغة استراتيجية للتعامل مع هذا الجار الكبير ، والخطير ، والذي لا يزال غامضًا في نواح كثيرة .

طريق الصين إلى الرأسمالية

ربما يكون السؤال الأكثر إلحاحًا هو أي نوع من المجتمع في الصين في الوقت الحاضر ، لأن الطريقة التي يتم بها تنظيم المجتمع هي المحرك الرئيسي لعلاقاته مع العالم الخارجي. إذا أخذنا علاقات الإنتاج الاجتماعية - الطريقة التي ينظم بها الناس حياتهم الاقتصادية - على أنها مركزية في تشكيل المجتمع ، فإن الصين مجتمع رأسمالي. شرعت الصين في الرأسمالية التي تقودها الدولة بعد أن شعر قادتها أن بناء الاشتراكية (أو ما أطلق عليه الاقتصاديون الماركسيون "التراكم الاشتراكي") كان مكلفًا للغاية من حيث الأرواح ، وفشلوا في تحقيق نمو اقتصادي سريع من شأنه أن يقضي على الفقر. قيل إن الملايين ماتوا في المجاعة والاضطرابات التي أعقبت القفزة العظيمة للأمام لماو تسي تونغ في الخمسينيات من القرن الماضي. ولكن بينما فشلت سياسات ماو الاقتصادية ، فإن الدولة القوية التي أوجدتها ثورته قدمت إطارًا سياسيًا قويًا لمقياس هام للتطور المستقل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ الثمانينيات فصاعدًا. كان هذا أحد الأصول التي كانت مفقودة في البلدان النامية التي لم تمر بتحول ثوري. يقصد بالاطر القوي سلطة الحزب؟
 تم إدخال علاقات السوق أولاً في الريف ، مما أدى إلى ازدهار الفلاحين في الثمانينيات. ثم ، في التسعينيات ، أصبحت طليعة الاقتصاد التصنيع الموجه للتصدير متركزًا في المدن.

كان مفتاح هذه الاستراتيجية هو التزاوج بين العمالة منخفضة التكلفة التي يوفرها العمال المهاجرون من الريف والاستثمار الأجنبي ، حيث يأتي هذا الأخير أولاً من رأس المال الصيني والتايواني في الخارج ، ثم من الشركات الأمريكية الكبرى متعددة الجنسيات التي اجتذبتها ما كان يُعرف باسم "سعر الصين" الذي لا تستطيع الاقتصادات النامية الأخرى مثل البرازيل والمكسيك وجيران الصين في جنوب شرق آسيا مضاهاته.

كيف استفادت الصين بشكل مختلف

على النقيض من عصور التحول الرأسمالي المبكر في أوروبا والولايات المتحدة ، كان "التراكم البدائي لرأس المال" في الصين على مدى الأربعين عامًا الماضية سلميًا نسبيًا. هذا لا يعني أنه لم يكن هناك عنف من قبل الدولة أو إكراه مباشر على الإطلاق ، بالطبع. كان هناك نقل الآلاف من عائلات الفلاحين لتمهيد الطريق أمام سد المضائق الثلاثة الضخم على نهر اليانغتسي ، بالإضافة إلى استيلاء السلطات المحلية التي تعاني من نقص الإيرادات على ممتلكات الفلاحين من أجل التنمية الحضرية ، وهي ممارسة مستمرة حتى اليوم.

ومع ذلك ، كان النهج العام في العقد الأول من الإصلاح هو تعزيز رخاء الفلاحين. وبينما احتل الريف مقعدًا خلفيًا في التنمية الموجهة نحو المناطق الحضرية في بداية التسعينيات ، يستفيد الفلاحون اليوم من إصلاحات مثل التعليم الإلزامي المجاني خلال السنوات التسع الأولى ، وتوفير التأمين الصحي الأساسي ، وضمان الحد الأدنى من الدخل. لم يكن هناك أي من العنف الهائل الذي تم استخدامه في جميع المجالات ضد الفلاحين والعمال خلال فترة التحول الرأسمالي في أوروبا.

كانت هناك ، بالطبع ، مذبحه ميدان تيانانمن عام 1989. ولكن في حين أن ديناميات تراكم رأس المال ساهمت في السخط الشعبي ، فإن المطالبة بمزيد من الديمقراطية السياسية هي التي أشعلت الاحتجاجات التي قوبلت برد فعل عنيف وغير مبرر من جانب الدولة.

التوسع العالمي: السجل الغربي وسجل الصين

يبدو التناقض مع أوروبا والولايات المتحدة أكثر وضوحًا عندما يتعلق الأمر بتوسع الصين عالميًا منذ التسعينيات فصاعدًا. لم يكن هناك أي من عنف الاستعمار أو التدخل العسكري الذي قامت به الدول الأوروبية والدولة الأمريكية على المجتمعات الأخرى خلال فترات توسعها العالمي.

إن خروج الصين إلى العالم بحثًا عن المواد الخام والأسواق حدث في عصر العولمة هل المقصود أن الصين كانت ستقوم بالعنف كما حصل ضد العراق ليبيا سوريا... الخ الذي حركته الشركات ، عندما كانت الولايات المتحدة وأوروبا تضغطان ضد الحواجز التجارية عبر منظمة التجارة العالمية ، التي انضمت إليها الصين في عام 2001. وعبر الإكراه ، رسميًا أو غير رسمي ، تم استخدامه لتحرير التجارة العالمية عبر منظمة التجارة العالمية ، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هم من نشرها. لقد تمتعت الصين ببساطة بالدفاع عن فوائد التجارة الحرة بينما كانت البلدان الأخرى ، بما في ذلك

ويا للمفارقة، الولايات المتحدة - عالقَة في أعباء تدفق السلع الصينية الرخيصة على حساب صناعاتها وحتى خلْعها.

لماذا من المهم الإشارة إلى هذا التناقض في استخدام القوة؟ لأنه بالنسبة للعديد من المحليين ، سواء الماركسيين أو الأرثوذكس ، فإن استخدام القوة لتأمين مستعمرات أو تبعيات رسمية أو غير رسمية هو أحد العلامات التجارية الأساسية للإمبريالية. في خروج الصين إلى العالم ، لا يمكن للمرء ببساطة أن يجد مكافئاً للصراع العنيف على المستعمرات الذي اتبعته القوى الغربية في أواخر القرن التاسع عشر في إفريقيا ، ولا أمثلة على دبلوماسية الزوارق الحربية التي لجأت إليها كل من بريطانيا والولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية في القرنين التاسع عشر والعشرين وحتى اليوم.

كانت هناك حالات إساءة استخدام للعمل ، وتدمير بيئي ، وتفضيل الصينيين على العمال المحليين ، والتي سيتم النظر لها عن كثب لاحقاً في هذه السلسلة ، ولكن لا يوجد شيء في سجل الصين يطابق الإجراءات السرية لوكالة المخابرات المركزية للإطاحة بجاكوبو. أربينز في غواتيمالا ، ومحمد مصدق في إيران ، وسلفادور أليندي في تشيلي في النصف الثاني من القرن العشرين. لا يخشى جيران الصين من حشد الصين للتدخل في حالة حدوث نزاع استثماري - ليس فقط لأن الصين لا تمتلك القدرات العسكرية للقيام بذلك ، ولكن لأن التدخل ببساطة ليس جزءاً من أجندة ذخيرة الصين الدبلوماسية الاقتصادية.

كما لم يكن نشر القوة أمراً ممتعاً عندما ألغت دولتان مجاورتان ، باكستان ونيبال ، مشاريع سدود بمليارات الدولارات كانت الحكومتان قد دخلت فيها مع مؤسسات حكومية صينية - في الحالة الأولى بسبب الشروط المرفوضة ، وفي الحالة الثانية بسبب عدم وجود العطاءات التنافسية.

في المقابل ، أخذت دول أمريكا اللاتينية ، مثل فنزويلا ، في الحسبان دائماً إمكانية تدخل الولايات المتحدة - ليس فقط من خلال دبلوماسية الزوارق الحربية المباشرة ، ولكن من خلال العمل السري ودعم قوى المعارضة عندما تؤمم الشركات الأمريكية أو تتبنى سياسات اقتصادية تقدمية لا تقرها الولايات المتحدة

هذا لا يعني أن الصين لم تستخدم القوة في علاقاتها الخارجية. وعلى الرغم من أن نشرها للأسلحة ، كما سيتضح لاحقاً ، قد نشأ إلى حد كبير عن قضايا متعلقة بالحدود. كان استخدام الصين للقوة لتأمين ميزة اقتصادية وموارد من جيرانها نادراً. وهذا هو بالضبط سبب انحراف سلوكها الأخير في بحر الصين الجنوبي ، حيث يبدو أن استخدامها للقوة مدفوعاً ليس فقط باعتبارات أمنية متعلقة بالحدود ولكن أيضاً من خلال الاستحواذ على الموارد الاقتصادية بشكل صارخ عن القاعدة التي تتطلب تفسيراً .

هل يعني هذا أن الصين أصبحت قوة إمبريالية على صورة الغرب ، حيث كانت القوة
إما سابقة على التوسع الاقتصادي أو أتت سريعاً في أعقابه؟ هذا سؤال سيتم استكشافه
لاحقاً في هذه السلسلة⁵⁵.

⁵⁵ Portside (https://portside.org/) نشرت في

الرأسمالية على الطريقة الصينية: نقاط قوتها هي أيضاً نقاط ضعفها⁵⁶

"... عندما تخلت الدولة عن الاشتراكية وغامرت بحذر في التنمية التي يقودها السوق في الريف في أواخر السبعينات ، كانت الصين واحدة من أكثر المجتمعات مساواة على وجه الأرض. كما أنها كانت فقيرة للغاية ، حيث يعيش أكثر من 30 في المائة من السكان تحت خط الفقر ، مثل الفلبين في ذلك الوقت.

اليوم ، بمعامل جيني ، وهو مقياس لعدم المساواة ، عند 0.50 أو أعلى ، فإن عدم المساواة في الصين يطابق مثيله في الفلبين. ومع ذلك ، انخفض عدد الصينيين الذين يعيشون في فقر إلى حوالي 3 في المائة من السكان ، في حين أن أكثر من 20 في المائة من الفلبينيين ما زالوا فقراء. لقد ازداد عدم المساواة ، ولكن فيما يتعلق بإخراج الناس من الفقر ، تُعتبر الصين قصة نجاح لا مثيل لها - ربما تكون الوحيدة في العالم. إن التعرف على الخصائص الرئيسية ونقاط الضعف للاقتصاد الصيني المعاصر سيمكننا من التعرف على ديناميكيات واتجاه العلاقات الاقتصادية للصين مع الفلبين وبقية دول الجنوب.

على سبيل المثال ، من السهل أن نخطئ في قبول تبجح مبادرة الحزام والطريق (BRI) باعتبارها خطة كبرى للهيمنة الصينية العالمية ، كما فعل الكثيرون ، إذا لم يأخذ المرء في الاعتبار مشكلة الطاقة الصناعية الضخمة في الصين ، والتي كانت مبادرة الحزام والطريق قد ابتكرت كحل لها.

ولا يمكن للمرء أن يفهم مشكلة الطاقة المفرطة دون الرجوع ، بدوره ، إلى إحدى السمات المركزية للاقتصاد الصيني: اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي ، مما أدى إلى عدد كبير من المشاريع المتنافسة ، والكثير من الهدر ، ومقادير هائلة من الفائض. اقتصاد الصين هو اقتصاد رأسمالي ، على الرغم من أنه اقتصاد صيني فريد. قد يطلق عليها "رأسمالية ذات خصائص صينية" ، لإعطاء فكرة أكثر دقة لوصف دنغ شياو بينغ المحير لمشروعه بأنه "اشتراكية ذات خصائص صينية". قاد دينغ ، الخليفة البراغماتي لماو باعتباره الشخصية المهيمنة في السياسة الصينية ، اندماج الصين في الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الثمانينيات والتسعينيات.

يحتوي الاقتصاد السياسي المعاصر في الصين أربع سمات رئيسية:

1. تم تحريره إلى حد كبير أو قيادة السوق له.
2. تمت خصصته إلى حد كبير ولكن مع تدخل الدولة في مجالات تعتبر استراتيجية.
3. إن أحدث ما يميزه هو الإنتاج الموجه للتصدير الذي يدعمه "القمع المالي".
4. وهو لا مركزي ، يتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي لصنع القرار المحلي بينما تركز السلطات المركزية على استراتيجيات وسياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني.

التحرير

تم التحرير ، أو إزالة ضوابط الدولة على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، على ثلاث مراحل خلال الثمانينيات والتسعينيات.

بدأ إصلاح السوق بفك النظام الجماعي واستعادة اقتصاد الفلاحين القائم على السوق في الريف في أوائل الثمانينيات ، تلاه إصلاح المؤسسات الحكومية الحضرية/المدنية وإصلاح الأسعار وفي أواخر الثمانينيات. في التسعينيات ، تسارعت عملية إصلاح الشركات المملوكة للدولة ، بهدف تحويل هذه الشركات إلى شركات رأسمالية هادفة للربح.

خلال هذه المراحل ، كان الدافع الرئيسي للإصلاح ، كما قال Ho-Fung Hung ، وهو ضمن سلطة رائدة في التحول الاقتصادي في الصين ، "الإضفاء اللامركزية على سلطة التخطيط والتنظيم الاقتصادي وفتح الاقتصاد ، أولاً أمام رأس المال الصيني في الشتات [الصينيون المغتربون] في آسيا ثم إلى رأس المال عبر الوطني من جميع أنحاء العالم".

الخصخصة مع تدخل الدولة الاستراتيجي

في حين أن إشارات السوق الناشئة عن طلب المستهلك المحلي والطلب العالمي أصبحت العامل المحدد المهيمن لتخصيص الموارد ، فإن اليد المرئية للدولة لم تختف. لقد أصبح الأمر أكثر تمييزاً. أثناء الابتعاد عن التخطيط المركزي ، لم تتبع الدولة الصينية ما يسمى بنموذج دولة شمال شرق آسيا التنموي الذي ابتكرته اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والذي قيد الاستثمار الأجنبي وفضل الشركات المحلية في جميع المجالات.

في المقابل ، في الصين ، تم فتح قطاعات الاقتصاد غير الإستراتيجية للمنافسة بين الشركات الخاصة ، المحلية والأجنبية ، في حين أن تلك المجالات التي تعتبر استراتيجية من وجهة نظر الأمن القومي والمصلحة الوطنية و "التنافسية الوطنية" الشاملة كانت تخضع لقواعد تنظيمية مهمة من الدولة ، حيث تسيطر الشركات المملوكة للدولة على قدر كبير من الإنتاج والتي سمحت ، مع ذلك ، بدرجة من المنافسة مع بعضها البعض.

بمعنى آخر ، سمحت الحكومة للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع للشركات المحلية بالوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية ونشرها عبر مجموعة كاملة من الصناعات ، مع الحفاظ على السيطرة الحصرية وتركيز موارد الدولة على تلك الصناعات التي تعتبر حيوية للتنمية الشاملة للاقتصاد .

بالنظر إلى التراجع الهائل للدولة عن قطاعات واسعة من الاقتصاد ، هناك مبرر لوصف الاقتصاد السياسي الصيني بأنه "ليبرالي جديد بخصائص صينية" ، كما كتب الاقتصادي الماركسي ديفيد هارفي. ولكن ربما يكون من الأفضل وصفها بأنها اقتصاد سوق مع جزر استراتيجية للإنتاج الخاضع لسيطرة الدولة مع مراقبة اقتصادية كلية واسعة تمارسها الدولة المركزية.

هذا بعيد كل البعد عن الإدارة المركزية الجزئية لاقتصاد الدولة الاشتراكية قبل عام 1978.

الإنتاج الموجه للتصدير والقمع المالي

بينما كان الجزء الأكبر من الإنتاج المحلي موجهاً نحو السوق المحلية ، كان الدافع الاستراتيجي للاقتصاد الصيني بعد التحرير يتمثل في التصنيع السريع عبر الإنتاج للتصدير ، وهي ميزة تم وصفها بالقول بأن الصين أصبحت "مُصنع العالم". بلغت الصادرات ذروتها في العقد الأول من هذا القرن حيث وصلت إلى 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو رقم كان ثلاثة أضعاف مثيله في اليابان. أصبحت الصين ، على حد تعبير هونغ ، "المركز المحوري لشبكة إنتاج عالمية تبدأ باستوديوهات التصميم في الولايات المتحدة وأوروبا ؛ عائدات من خلال منتجي المكونات المتخصصة والمواد الخام في شرق وجنوب شرق آسيا ؛ وينتهي الأمر في الصين ، حيث يتم تجميع التصميمات والمواد والمكونات معاً في منتجات نهائية يتم إرسالها بعد ذلك إلى جميع أنحاء العالم". (في هذا التقسيم "المتحور حول الصين" للعمل ، تم دمج الفلبين كمنتج غذائي ومصدر للمواد الخام ومزود للمكونات الصناعية مثل رقائق الكمبيوتر.)

إن جعل الإنتاج الموجه للتصدير هو طليعة الاقتصاد يعني تقييد نمو الاستهلاك المحلي ، وهي سمة تم التأكيد عليها من خلال سياسة القمع المالي - أي ، تم الإبقاء على سعر الفائدة على المدخرات من المستهلكين منخفضاً عمداً من أجل الحفاظ على سعر الفائدة على القروض للمؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة العاملة في الإنتاج للتصدير منخفضة. من عام 2004 إلى عام 2013 ، كان متوسط سعر الإيداع الحقيقي منخفضاً للغاية بنسبة 0.3 في المائة.

كان العنصر الرئيسي الثالث للتصنيع الموجه للتصدير هو سياسة الحفاظ على قيمة الرمينبي منخفضة مقارنة بالدولار. من 1979 إلى 1994 ، انخفضت قيمة الرمينبي

بشكل مطرد مقابل الدولار ، من 1.5 إلى 8.7 ، حيث ابتعدت الصين عن نموذج
 احلال الواردات القديم في حقبة ماو نحو نموذج موجه للتصدير يضع الرمينبي بأقل من
 قيمته الحقيقية لجعل صادرات الصين قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية . ثم ، في
 عام 1994 ، تم تخفيض قيمة الرمينبي بنسبة 33 في المائة بالنسبة للدولار ، تلاه ربط
 8.3 رمينبي بالدولار على مدى السنوات التسع التالية ، مما عزز بشكل كبير القدرة
 التنافسية للسلع الصينية في الأسواق العالمية.

في حربه التجارية مع الصين ، وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصين بأنها
 "متلاعب بالعملة" ، حيث يُزعم عن عمد إبقاء قيمة الرمينبي منخفضة لإغراق
 الولايات المتحدة بصادراتها. ومع ذلك ، يقول معظم الاقتصاديين إن الصين سمحت
 لقوى السوق بتحديد قيمة الرمينبي إلى حد كبير منذ أكثر من عقد من الزمان.
 المكوّن الرابع في النموذج الذي يقوده التصدير ، "وقود حاسم الذي لا غنى عنه" وفقاً
 لهونغ ، كان "العمالة منخفضة الأجر لأمد طويل والتي تم إطلاقها من الريف منذ
 منتصف التسعينيات". في حين كانت هناك "مكاسباً ديموغرافية غير متوقعة" وفرت
 على شكل فائض كبير من القوى العاملة الريفية التي سمحت للصين بالاستفادة من
 العمالة منخفضة الأجر لفترة أطول من الاقتصادات الآسيوية الأخرى ، كان هذا الأخير
 أيضاً نتيجة لسياسات حكومية ، على عكس الثمانينيات. ، قام بتوجيه موارد التركيز من
 المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتسبب في نزوح مستمر لسكان الريف منذ
 التسعينيات

كان الجمع بين السياسات المالية المواتية لقطاع التصدير ، والعملة المقيّمة بأقل من
 قيمتها الحقيقية ، والعمالة المنخفضة الأجر ، صيغة أطلقت العنان لفيضان من السلع
 الصينية الرخيصة على العالم والتي أثبتت أنها مزعزة للغاية للاستقرار ليس فقط
 للقطاعات الصناعية للاقتصادات في عالم الشمال ولكن أيضاً في الجنوب العالمي مثل
 المكسيك والبرازيل ، حيث كانت مستويات الأجور أعلى.
 في هذه المناطق ، لم تكن الصين مصدراً للواردات المتنافسة فحسب ، بل كانت أيضاً
 سبباً لخفض التصنيع ، حيث اقتلعت بعض الشركات منشآتها الصناعية كثيفة العمالة
 ونقلتها إلى جنوب شرق الصين ، بينما تعاقبت شركات أخرى من الباطن على تصنيع
 منتجاتها مع العمالة الصينية الرخيصة. ليس من المستغرب أن يتراكم غضب الطبقة
 العاملة في أماكن مثل ما يسمى بـ "حزام الصدأ" في الولايات المتحدة والذي تمكن
 ترامب من حصد أصواته في عام 2016 بخطابه المناهض للصين في طريقه إلى
 الرئاسة.

السلطوية اللامركزية

على عكس الصورة الشائعة لتطور الصين كونها نتاج اتجاه مركزي ، فإن الطابع اللامركزي ، في الواقع ، كان أحد ميزاته الرئيسية.

كانت اللامركزية أحد المكونات الرئيسية لصيغة النمو في الصين ، والتي يعود تاريخها إلى التسعينيات. كانت اللامركزية حافزاً للمنافسة الشديدة بين المحليات منذ أن بدأت بكين ، وفقاً لإحدى الروايات ، "في تقييم المسؤولين المحليين من خلال مدى سرعة نمو الاقتصاد تحت مراقبتهم" - وهم بدورهم "تنافسوا مع بعضهم البعض لجذب الشركات وتقديمها لهم أرضاً رخيصة ، وإعفاءات ضريبية ، وعمالة منخفضة التكلفة".

وُصفت اللامركزية بأنها مثل تحويل البيروقراطية إلى "شركة كبيرة ناشئة" ، حيث سعت إلى كسر الاقتصاد الأمري بشكل حاسم بالإضافة إلى إجبار السلطات المحلية على "امتلاك" عملية الإصلاح من خلال منحهم مسؤولية إيجاد الموارد اللازمة للاستثمار والسماح لهم بجني ثمار تراكم رأس المال الناجح.

وبالتالي ، كان للسلطات الإقليمية والمحلية قدر كبير من السلطة في تفسير وتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية العامة من بكين. تم إضعاف السلطة الاقتصادية للحكومة المركزية عمداً ، وتحول دورها إلى دور "لاعب غير مباشر" يركز على إدارة الخلفية الاقتصادية الكلية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف والسياسة التفضيلية تجاه مناطق وقطاعات معينة. في الواقع ، وُصفت الصين بأنها "الدولة الأكثر لامركزية على وجه الأرض" ، حيث تبلغ حصة عائدات الحكومة المحلية أكثر من ضعف ما هو مشترك في البلدان المتقدمة - وأيضاً أكبر بكثير من ذلك النموذج في البلدان النامية.

ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أن السلطة المحلية القوية والسيطرة القوية على الموارد في عملية تراكم رأس المال والتنمية غطت بشكل أساسي القطاعات غير الاستراتيجية للاقتصاد. كانت العوامل المهمة للسيطرة المركزية عبر المقاطعات هي بعض الشركات الرئيسية المملوكة للدولة (الشركات المملوكة للدولة) في القطاعات الاستراتيجية المعنية ، مثل الطاقة والصناعات الثقيلة والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تسيطر عليها بكين بشكل مباشر ، على الرغم من تمتعها بقدر كبير من الاستقلالية. هنا يجب توخي الدقة، فعلى الرغم من ذلك ، أن غالبية 150,000 شركة مملوكة للدولة في البلاد - وثلاثي جميع الأصول المملوكة للدولة - كانت تحت سيطرة الحكومات الإقليمية والمحلية ، وليست بكين.

تذبذبت العلاقة بين المحلي والمركز، بين اللامركزية والحدثة على مر السنين ، مع أحدث مرحلة من اللامركزية ، على الرغم من محدوديتها ، تحدثت القيادة الحالية لشي جين بينغ.

في معظم البلدان الأخرى ، من المحتمل أن يؤدي مدى اللامركزية إلى إضعاف دائم للمركز. ومع ذلك ، تتمتع الصين بميزة على الدول الأخرى تجعل النظام يعمل ولا يتفكك - وهذا هو هيكل الحزب الشيوعي الذي يوازي الهيكل الحكومي على جميع المستويات وفي جميع المناطق. مع السماح بصراعات الأجنحة إلى حد كبير ، فإن هيكل الحزب والانضباط المصاحب له هما ما يجعل مفارقة "الاستبداد اللامركزي" ممكنة.

إن التحرير والخصخصة جنبًا إلى جنب مع التدخل الاستراتيجي في الصناعات الرئيسية والتصنيع الذي يقوده التصدير وإدارة العملة من قبل الدولة والسلطوية اللامركزية - كانت هذه مكونات ما يسمى بالمعجزة الصينية. كما أنها كانت مسؤولة عن توليد المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الآن ، وهو الموضوع الذي سننتقل إليه في تناول التالي من هذه السلسلة⁵⁷.

ملاحظات:

يعكس موقف الكاتب التباين الكبير بين الاقتصاديين في تقييم التجربة الصينية في الفترة الماوية، وكذلك في أسباب مغادرة القيادة المابعد ماوية للنموذج للاستغلالي والعدال اجتماعيا للصين. ورغم ذلك، ربما من المهم الإلتفات لمسألة القضاء سريعا على الفقر بمعنى أن هذا لا يعني تركيز العدالة والمساواة كما أن القضاء على الفقر مسألة نسبية بمعنى أن 3 دولارات يوميا هي تجاوز للفقر.

وفي حين يرى اقتصاديون أن الفترة الماوية قادت أو رافقتها المجاعة يرى آخرون بأن تلك الفترة هي التي أسست للفترة المابعد ماوية من حيث إرساء قاعدة إنتاجية وارتفاع وتائر الإنتاج⁵⁸.

57 تستند هذه السلسلة إلى الدراسة التي نُشرت مؤخرًا من قبل Focus on the Global South بعنوان الصين: قوة إمبراطورية في صورة الغرب؟ بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية هذا العام.

[والدن بيلو ، كاتب العمود في FPIF ، هو المدير المؤسس والرئيس المشارك الحالي لمجلس التركيز على الجنوب العالمي. وهو مؤلف أو شارك في تأليف 26 كتابًا ودراسة.]

Source URL: <https://portside.org/2019-12-14/chinese-style-capitalism-its-strengths-are-also-its-vulnerabilities>

58 انظر كتاب عادل سماره هزائم منتصرة وانتصارات مهزومة المشار إليه سابقاً

قد يخلص المرء للقول بأن الخلاف قائم في قراءة وتقييم تحريتي الصين سواء الماوية أو الحالية. على أن بعض أقوال الكاتب تحتل الإبهام، بغض النظر إن كانت مقصودة أم لا:

"... ولكن بينما فشلت سياسات ماو الاقتصادية ، فإن الدولة القوية التي أوجدتها ثورته قدمت إطاراً سياسياً قوياً لمقياس هام للتطور المستقل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ الثمانينيات فصاعداً. كان هذا أحد الأصول التي كانت مفقودة في البلدان النامية التي لم تمر بتحول ثوري".

فليس من الواضح بمكان أن تكون تجربة الماوية فاشلة إقتصاديا من جهة، وتشكل من جهة ثانية مقياسا للتطور المستقل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إلا إذا كان مقصد الكاتب فقط قوة الحزب الشيوعي أي إنجاز إداري سياسي قيادي وفشل اقتصادي! أو ارتباك في تحديد رؤية أو فهماً.

يتفق الكاتب مع كثيرين بأن النظام ما بعد الماوية قد بدأ بالتغيير في الريف حيث أدخل علاقات السوق هناك وهو الأمر الذي أزاح مئات ملايين العمالة الريفية إلى المدن. رغم إشداته بالسلمية النسبية للتراكم الأولي في الصين إلا أن عبارته :
" ...استيلاء السلطات المحلية التي تعاني من نقص الإيرادات على ممتلكات الفلاحين من أجل التنمية الحضرية ، وهي ممارسة مستمرة حتى اليوم."
بمعنى أن الكاتب لم يحدد ما هي الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بأن الأرض لم يتم تملكها أو خصصتها، فهل كان يتم الاستيلاء على الجرارات أو الحيوانات أو المنتجات! وليس هناك ما يؤكد سهولة الاستيلاء على ممتلكات الفلاحين، على الأقل، بناء على طرح كتاب آخرين بأن السلطة كانت تخشى تماسك طبقة الفلاحين مقارنة مع هيمنتها على الطبقة العاملة أولاً! بينما يقول في موضع آخر بأن مداخل السلطات المحلية عالية جدا بسبب اللامركزية.

إلى أن يعود للقول: "... لم يكن هناك أي من العنف الهائل الذي تم استخدامه في جميع المجالات ضد الفلاحين والعمال خلال فترة التحول الرأسمالي في أوروبا".
والسؤال هنا، إذا لم يكن هناك عنفاً هائلاً، هل يرتد السبب في إنهاء الجماعيات إلى:

- ضعف مقاومة الفلاحين أي الجماعيات أي ضعف تنظيمهم الذاتي؟
- هل لأن طريق السلطة في هذا المجال تقدمي وإنساني مقارنة بالغرب الراسمالي؟
- أو أن نفس تملك الفلاحين للجماعيات كان هامشياً بمعنى أن التخلي عنه كان سهلاً؟

فيما يخص أحداث ميدان تيانانمن عام 1989 ، هناك تناقض في حدود أو درجة القمع، لكن هذا لا ينفي حصوله، إنما هل كانت مذنبه أم لا، فهذا سؤال آخر. ورغم أن الكاتب ربما يرى بأن التراكم الأولي لم يكن عنيفاً، ويرى كذلك ان التوسع العالمي للصين لم يكن استعمارياً كما كان دور الاستعمار الغربي، لكن الكاتب لا يعدم الغمز بمعنى أن الظروف الدولية ومناخ التجارة الدولية وانخراط الصين في منظمة التجارة العالمية سهلت على الصين أو وفرت عليها القيام بالعنف الاستعماري، وهذا يتضمن رأيه بأن الصين دولة استعمارية، وإن "بنعومة!" وهذا يفترض السؤال: هل المقصود أن الصين كانت ستقوم بالعنف لولا المناخ القائم؟ ربما. ولكن على الأقل، فإن الإمبرياليات الغربية لم تتوقف عن العنف التدميري لبلدان في المحيط كما هو حال العراق وليبيا وسوريا.

يقول الكاتب:

"... كانت هناك حالات إساءة استخدام للعمل ، وتدمير بيئي ، وتفضيل الصينيين على العمال المحليين ، والتي سيتم النظر فيها عن كثب لاحقاً في هذه السلسلة ، ولكن لا يوجد شيء في سجل الصين يطابق الإجراءات السرية لوكالة المخابرات المركزية للإطاحة بجاكوبو. أربينز في غواتيمالا ، ومحمد مصدق في إيران ، وسلفادور أليندي في تشيلي في النصف الثاني من القرن العشرين."

لا أدري لماذا لم يقل الإطاحة بصدام حسين، ومعمر القذافي ومحاولات الإطاحة المستمرة ل 11 سنة ببشار الأسد، هل الكاتب لا-سامي تجاه العرب؟ بل لأن للثروتسكية كره خاص للعرب وهذه هي اللاسامية الحقيقية.

وهنا يختلف مع أكثر من كاتب أو متحدث من البلدان التي عملت الصين اقتصادياً معها حيث لم تستثني العمالة المحلية... الخ. هذا وإن كان يميز الصين عن الإمبرياليات من حيث التآمر والإطاحة بأنظمة عديد البلدان، بل إن أكثر من كاتب رأى بأن الصين لم تتدخل في الحكومات.

لذا يعود ليؤكد:

"... لا يخشى جيران الصين من حشد الصين للتدخل في حالة حدوث نزاع استثماري - ليس فقط لأن الصين لا تمتلك القدرات العسكرية للقيام بذلك ، ولكن لأن التدخل ببساطة ليس جزءاً من أجندة نخيرة الصين الدبلوماسية الاقتصادية."

كما يقع الكاتب في حالة رمادية فيما يخص التدخل الخارجي، ففي حين يؤكد أن الصين لم تذهب إلى التدخل بالقوة، يعود ليقول:

"... كان استخدام الصين للقوة لتأمين ميزة اقتصادية وموارد من جيرانها نادراً. وهذا هو بالضبط سبب انحراف سلوكها الأخير في بحر الصين الجنوبي ، حيث يبدو أن استخدامها للقوة مدفوعاً ليس فقط باعتبارات أمنية متعلقة بالحدود ولكن أيضاً من خلال

الاستحواذ على الموارد الاقتصادية والابتعاد بشكل صارخ عن القاعدة التي تتطلب تفسيراً" لكن مشكلة بحر الصين والممرات هناك هي اساسا في محاولات الصين منع السيطرة الأمريكية والتي تهدد الصين امنيا وليس فقط اقتصادياً.

بالمقابل، فالكاتب محق في أن الصين انتقلت من واحدة من أكثر المجتمعات مساواة على وجه الأرض... وغير محق في أن عدم المساواة في الصين يطابق مثيله في الفلبين" لعل ذهاب الكاتب إلى نحت تسميات متعددة لاقتصاد الصين هو محاولة للإجابة على السؤال الرئيس لهذا الكتاب إذ كتب: "...اقتصاد الصين هو اقتصاد رأسمالي ، على الرغم من أنه اقتصاد صيني فريد. قد يطلق عليها "رأسمالية ذات خصائص صينية" ، لإعطاء فكرة أكثر دقة لوصف دنغ شياو بينغ المحير لمشروعه بأنه "اشتراكية ذات خصائص صينية... بالنظر إلى التراجع الهائل للدولة عن قطاعات واسعة من الاقتصاد ، هناك مبرر لوصف الاقتصاد السياسي الصيني بأنه "ليبرالي جديد بخصائص صينية" ، كما كتب الاقتصادي الماركسي ديفيد هارفي. ولكن ربما يكون من الأفضل وصفها بأنها اقتصاد سوق مع جزر استراتيجية للإنتاج الخاضع لسيطرة الدولة مع مراقبة اقتصادية كلية واسعة تمارسها الدولة المركزية. هذا بعيد كل البعد عن الإدارة المركزية الجزئية لاقتصاد الدولة الاشتراكية قبل عام 1978".

يندرج هذا في ما يمكن وصفه بـ "السباق" على نحت وصف للصين.

كما تبقى مسألة القطع بحصول الخصخصة مسألة معلقة بين رأي يؤكدها وآخر يتجاوز عنها.

ولكن، كيف يقرن الكاتب سياسة التوجه للتصدير مع القمع المالي بمعنى أن المصارف هي تحت سيطرة الدولة، فهل هذا قمع أم محاولة إبقاء على درجة من الاشتراكية ! إلا إذا كانت معايير الكاتب معايير رأسمالية بمعنى أنه يرى اقتصاد الصين رأسمالياً كلياً من جهة ويتبنى هو نفس المعايير وهنا يحصل اختلاط وارتباك إيديولوجي من جهة ثانية. أولاً الاتجاه التروتسكي للكاتب يورطه في تقاطع مع خطاب الإمبريالية ضد الصين الذي هو خطاب إيديولوجي بالمعنى المزيف للمصطلح.

ربما منذ عشر سنوات حاولت مجموعة بريكس التكتل لمواجهة التحالف الإمبريالي في المستوى الاقتصادي ومستوى العملات بمعنى الخروج على التداول بالدولار. بالطبع لم يتماسك هذا المحور الجديد ولم يبق من تقارب سوى بين الصين وروسيا وربما لأن الاستهداف العدواني الإمبريالي الأمريكي ضدهما معلناً ومتواصلاً من إدارة أوباما حتى نرامب ومن ثم بايدن. بدورها حافظت الصين على محاولة تجاوز الدولار. وهذا أمر لا

يتحقق سوى لدولة تُمسك سلطتها بإصدار العملة اي لا يكون البنك المركزي مستقل عن السلطة بل بيدها. والغريب أن الكاتب هنا يصف هذا بـ "القمع المالي!"
يقول فالنتين كاتسانوف:

"...البنوك المركزية في بداية القرن العشرين... للعلم في تلك البلدان التي لم "تحرر" فيها البنوك المركزية بشكل كامل من الدولة بمختلف الفروع التقليدية للسلطة، يلاحظ ان النجاح في مجال الاقتصاد اكبر بدرجة لاقتة مما في تلك البلدان حيث "تقود العرض العسكري" فيها البنوك كاملا. ويعتبر مثال الصين هو الانصع في هذا المضمار، حيث ان البنك المركزي (بنك الصين الشعبي) يعتبر جزءا من الحكومة وهو المسؤول عن السياسة النقدية في البلاد"⁵⁹
هذا إضافة إلى أن هناك خلافات على حصول أو حدود الخصخصة في الاقتصاد الصيني.

ويضيف الكاتب:

"... إن جعل الإنتاج الموجه للتصدير هو طليعة الاقتصاد يعني تقييد نمو الاستهلاك المحلي ، وهي سمة تم التأكيد عليها من خلال سياسة القمع المالي - أي ، تم الإبقاء على سعر الفائدة على المدخرات من المستهلكين منخفضاً عمداً من أجل الحفاظ على سعر الفائدة على القروض للمؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة العاملة في الإنتاج للتصدير منخفضة. من عام 2004 إلى عام 2013 ، كان متوسط سعر الإيداع الحقيقي منخفضاً للغاية بنسبة 0.3 في المائة"

قد تكون آثار الأزمة العالمية 2008 والجارية أزمة كوفيد 19 نقضا لتحليل الكاتب. فقد اتضح أن الشركات الصينية المحلية هي غالبا تنتج للسوق المحلية وبأن الصين تحولت إلى الداخل حينما واجه الاقتصاد العالمي أزمة إنتاج وجدت الصين نفسها في حالة من الاستقرار السوقي الداخلي.

ثم يصيف:

"...كان الجمع بين السياسات المالية المواتية لقطاع التصدير ، والعملية المقيّمة بأقل من قيمتها الحقيقية ، والعملية المنخفضة الأجر ، صيغة أطلقت العنان لفيضان من السلع الصينية الرخيصة على العالم والتي أثبتت أنها مزعزعة للغاية للاستقرار ليس فقط للقطاعات الصناعية للاقتصادات في عالم الشمال ولكن أيضاً في الجنوب العالمي مثل المكسيك والبرازيل ، حيث كانت مستويات الأجور أعلى."

59 استبعاد العالم، فالنتين كاتسانوف ، ترجمة د. ابراهيم استنبولي، إصدار وزارة الثقافة، الهيئة السورية للكتاب، دمشق 2018 ص 200

ولكن، أليس هذا طبيعي في سوق عالمية رأسمالية؟ وخاصة من حيث حرب العملات مع الولايات المتحدة التي تعلن بوضوح حتى إدارة بايدن الحرب الاقتصادية ضد الصين؟ " ... تذبذبت العلاقة بين المحلي والمركز بين اللامركزية والحدائثة على مر السنين ، مع أحدث مرحلة من اللامركزية ، على الرغم من محدوديتها ، تحدث تحت القيادة الحالية لشي جين بينغ".

لا يستغني الكاتب عن الخطاب الإمبربالي الغربي في وصف النظام السياسي في الصين بالاستبداد. لكن هذه المرة استبداد "لا مركزي"! واصفا ذلك بأنه حافظ على عدم تفكك النظام. ربما أن الكاتب يظن على الصين بأن يسمي "الاستبداد" بأنه "مرنا"!

يضيف الكاتب "... إن التحرير والخصخصة جنباً إلى جنب مع التدخل الاستراتيجي في الصناعات الرئيسية والتصنيع الذي يقوده التصدير وإدارة العملة من قبل الدولة والسلطوية اللامركزية - كانت هذه مكونات ما يسمى بالمعجزة الصينية. كما أنها كانت مسؤولة عن توليد المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الآن"

هنا ايضا يختلف الكاتب مع معظم من أدرجناهم في هذا الكتاب وخاصة عن ما اسماه المشاكل في الاقتصاد الصيني. فبغض النظر عن وصف النظام بأنه رأسمالي أو مركبا أو مزدوجا، فإن معظم إن لم نقل جميع من وردت شهاداتهم لا يرون بأن هناك مشاكل ذات بال في الاقتصاد الصيني، وإن كنا نتفق معه في أننا لم نرى بعد أو سنرى لاحقاً مسار الاقتصاد الصيني.

الثورات الثلاث للحزب الشيوعي الصيني⁶⁰

والدون بيلو

يصادف الأول من يوليو 2021 الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني ، أحد أهم المؤسسات في عصرنا. بالتفكير في معنى هذه الذكرى المئوية ، فإن أول ما خطر لي هو: أن الحاضر يغير معنى الماضي. قبل عام 1991 ، عندما كانت الدولة السوفيتية تتأرجح ، كنت أراهن على أن أهم حدث في القرن العشرين كان الثورة الروسية عام 1917. الآن ، بسبب عدم تسامح التاريخ الذي لا يرحم مع التجارب الفاشلة ، برزت الثورة الصينية باعتبارها الحدث الأكثر أهمية في القرن الماضي ، ونتائج المتناقضة - صعود الصين كمركز لتراكم رأس المال العالمي - يُحتم اعتبارها التطور الأهم في هذا القرن كذلك.

من التحرير الوطني إلى الثورة الثقافية

في عام 1949 ، تمكنت الصين من التخلي عن قرن طويل من العار الذي بدأ بهزيمتها في حرب الأفيون الأولى من عام 1839 إلى عام 1842 ، والتي أدت إلى انتزاع هونج كونج على يد الإمبراطورية البريطانية. في العقود التالية ، انهارت الإمبراطورية الصينية ، وغرقت البلاد في أزمات اجتماعية وروحية عميقة ، وخاضت حرباً أهلية موجعة بين حكومة قومية فاسدة وضعيفة وحزب شيوعي ثوري متشدد بقيادة ماو تسي تونغ. كانت بلدان أخرى ستشهد نقلات ما بعد ثورية في أعقاب عام 1949 ، لكن ليس الصين. دفع ماو ، وهو ثوري لا يهدأ ، البلاد إلى "القفزة العظيمة للأمام" الكارثية من 1958 إلى 1962 - وبعد ذلك ، بعد توقف قصير ، في "الثورة الثقافية" التي دامت عقداً من الزمن ، والتي دعت الشباب إلى إعلان الحرب على شيوخهم و كل الأشياء القديمة والتقليدية، حتى أن ماو دفع الشباب إلى "قصف القيادة اي مقرات" ، الحزب الشيوعي ، ولكن كان جيش التحرير الشعبي يسيطر على الحلقة التي اندلعت فيها المعركة. بحلول أوائل السبعينيات ، كانت الصين منهكة. أو ربما أفضل طريقة لصياغة الأمر هي أن ماو قد استنفد زخم الصين.

<https://portside.org/2021-07-24/three-revolutions-chinese-communist-party>⁶⁰

بورتسايد: 24 يوليو 2021

كانت ما تسمى المعجزة الآسيوية تتمظهر على الحدود الشرقية للصين - في اليابان وكوريا وتايوان - ولكن ، كما وصفها رودريك ماكفاركوهار ومايكل شوينهالز في عام 2009 ، "أصبحت الصين نفسها الآن هي الظاهرة البارزة ، هذه المرة بيدها ، ليس نتيجة للغزو الأجنبي أو الحرب الأهلية التقليدية " .

بالنسبة إلى دنغ شياو بينغ والناجين الآخرين من "قصف ماو للمقر الرئيسي/قيادة الحزب" ، كانت الرسالة واضحة ، كما كتب ماكفاركوهار في عام 2010:

"كان عليهم الشروع في سياسة النمو الاقتصادي السريع لتعويض الوقت الضائع وإضفاء الشرعية على حكم الحزب الشيوعي الصيني. كان عليهم التخلي عن البيوتوبيا الماوية لصالح بناء الدولة القوية والمزدهرة التي حلموا بها عندما انضموا إلى الحزب الشيوعي الصيني الناشئ في عشرينيات القرن الماضي. وإلا فإن الحزب لن يدوم. لذلك أصبحت "الممارسة" وليس الأيديولوجيا - وليس الماركسية اللينينية ولا فكر ماو تسي تونغ - هي "المعيار الوحيد" للحقيقة إذا نجحت ، فسيتم ذلك " .

لطالما كان للأمة والطبقة تعايش مضطرب في الشيوعية الصينية. بعد التوافق خلال النضال من أجل تحرير البلاد من الإمبريالية ، اكتسب الصراع الطبقي اليد العليا خلال الثورة الثقافية. ولكن مع رحيل ماو وتولي دينغ زمام الأمور ، تحول التركيز بشكل حاسم إلى التضامن الوطني في أواخر السبعينيات ، مع إعلان "التحديث الوطني" كهدف جديد للصين.

هذا الهدف الجماعي المتمثل في تحقيق الرخاء المشترك من خلال النمو الاقتصادي السريع والذي مع ذلك لم يكن من الممكن تحقيقه عن طريق إغراق الفرد في المشروع التعاوني للجماهير الفاضلة ، ولكن من خلال تنشيط روح المنافسة الكامنة التي فصلتهم.

من الاشتراكية إلى الرأسمالية

لم يقل دينغ ، "أن تصبح ثريًا أمر عظيم" كما هو شائع. ولكن عبر عن النظرة الجديدة ، فقد كان صريحًا في تقليد آدم سميث ، الذي قال إن الصالح العام ، ويا للمفارقة ، سيتحقق من خلال التنافس بين الأفراد.

ومع ذلك ، كان هناك اختلاف واحد ، وهو اختلاف رئيسي.

في حين قال سميث إن دور الدولة حتى "كحارس ليلى" سيكون أفضل من أجل ازدهار المنافسة وتحقيق الصالح العام ، قال دنغ والحزب الشيوعي الصيني إن الدولة القوية ، التي تضبط الوضع كما فعل جيش التحرير الشعبي أثناء الثورة الثقافية ، كانت ضرورية من أجل الرفاهية المشتركة التي يجب تحقيقها في مجتمع حتى لو تؤدي المنافسة أيضًا إلى إطلاق العنان للفساد وذلك للصمود في عالم لا تزال تهيمن عليه المجتمعات الرأسمالية الغربية المفترسة.

لقد كان فرقًا مهمًا من شأنه أن يرسم ملامح الثورة الصينية الثالثة منذ تأسيس الحزب الشيوعي في عام 1921، أي التحول الرأسمالي السريع المذهل في البلاد.

تلاشت ثورة ماو الاشتراكية ، لكنه أنشأ الدولة التي جعلت من الممكن نجاح ثورتها الرأسمالية. لأنه مع تلك الحالة ، كان خليفته دينغ يستجمع قوته لعقد صفقة الشيطان. كانت الصفقة هي أنه في مقابل التنمية الشاملة للبلاد على طول الخطوط الرأسمالية ، سيقدّم الحزب الشيوعي الصيني القوة العاملة في البلاد للاستغلال الفائق من قبل الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات.

استخدم جهاز ماو القوي وليس اشتراكيته

ومع ذلك ، فإن تلك الدولة القوية ستضمن أن قوة الرأسمالية التي أطلقتها الصفقة سوف تُعدّل لصالح الصين ، بدلاً من الشركات عبر الوطنية. وكانت تلك الدولة ، بسبب أصولها الثورية ، أقوى بكثير من الدول التنموية الأسطورية في اليابان وكوريا الجنوبية التي أنتجت اقتصادات المعجزة الآسيوية.

بعد مرور أربعين عامًا ، تمكن دينغ وخلفاؤه من التغلب على الشيطان الرأسمالي الغربي. صحيح ، كانت هناك تكاليف ، وليست تكاليف ضئيلة. يقترّب عدم المساواة في الدخل في الصين من مثيله في الولايات المتحدة. الأزمات البيئية متفشية. لقد تركت الصين الساحلية وراءها غرب الصين. لقد فقد الضغط من أجل المساواة بين الجنسين زخمه. فالحقوق الديمقراطية تخضع لاستقرار الدولة. ومع ذلك ، لا شيء ينجح مثل النجاح ، كما قال ميخائيل جورباتشوف بمرارة وهو البالغ من العمر 90 عامًا وهو المنسي في وطنه بينما تم تقديس دينغ في بلده (مقارنة فاشلة على الأقل دينغ وطنياً بينما الكثيرين يرون جورباتشوف خائناً لا إصلاحياً. ع.س).

أصبحت الصين مركزاً لتراكم رأس المال العالمي - أو ، في المخيال الشعبي، "قاطرة الاقتصاد العالمي" - حيث تمثل 28 في المائة من إجمالي النمو في جميع أنحاء العالم في السنوات الخمس من 2013 إلى 2018 ، أي أكثر من ضعف حصة الولايات المتحدة ، بحسب صندوق النقد الدولي. في هذه العملية ، تم انتشال أكثر من 800 مليون شخص من صفوف الفقراء ، وفقاً للبنك الدولي ، على الرغم من أن ادعاء بكين بأنها "ألغت الفقر المدقع" قد قوبل ببعض الشكوك.

على الرغم من انتشار الاحتجاجات على الأرض - وغالبًا ما يتم التسامح معها بدلاً من قمعها - ويتم التعبير عن الاغتراب عن السلطات على نطاق واسع على الإنترنت ، فلا يوجد تحدٍ منهجي للحزب الشيوعي الصيني.

قد يكون الخوف من القمع عاملاً هنا ، لكن الأهم من ذلك بكثير هو ظاهرة دنيوية. على حد تعبير أحد الاقتصاديين الغربيين ، "خلال معظم العقود الثلاثة الماضية ، كانت جميع القوارب ترتفع ، ويولي معظم الناس اهتماماً أكبر لقواربهم للحاق القوارب التي ارتفعت أعلى ... كان شعار دينغ شياو بينغ في وقت مبكر من عصر الإصلاح أنه "يجب السماح لبعض الناس وبعض المناطق بالازدهار قبل الآخرين".

الصين نموذجا؟

بعد زيارة إلى الاتحاد السوفيتي الجديد في الثلاثينيات من القرن الماضي ، كتب الصحفي الأمريكي لينكولن ستيفنز مقولة مشهورة: "لقد رأيت المستقبل وهو يعمل". بطريقة مماثلة ، استحوذ نجاح الصين المذهل على ذهن أكثر هؤلاء سحرا هو أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا جيفري ساكس. لقد أجرى ساكس تحولاً كاملاً منذ أيامه الأولى كمدافع عن السوق الحرة "إجماع واشنطن" في الثمانينيات والتسعينيات. في حديث مع مسؤولي الأمم المتحدة ، زعم ساكس أن "الصين تظهر مساراً لكيفية إجراء تحولات عميقة من أجل الرفاهية في فترة زمنية قصيرة".

ساكس ، الذي اتهمه بعض زملائه بـ "توجيه شي جين بينغ" ، هو مجرد واحد من مجموعة من الاقتصاديين الغربيين الليبراليين والتقدميين الذين لم يعد لديهم أي أمل في أن الاقتصاد الأمريكي الذي دمرته السياسات الليبرالية الجديدة التي عززت تراجع التصنيع، والمضاربة المالية الخارجة عن السيطرة ، وعدم المساواة المذهل (مع وصول 50 في المائة من السكان إلى 12 في المائة فقط من الثروة، سيتحسن وليست لديه قيمة كبيرة يقدمها لجنوب الكرة الأرضية. من ناحية أخرى ، يُنظر إلى الصين على أنها نجمة الشمال الجديدة ، الدولة الأكثر قدرة على توفير القيادة العالمية لاستراتيجية يسميها ساكس "التنمية المستدامة".

لكن الصين لم تتبني "التنمية المستدامة" لساكس ، ولم تروج لما خدع به بعض الاقتصاديين الغربيين أنفسهم على أنه رد فعل الصين على إجماع واشنطن النيوليبرالي: ما يسمى بإجماع بكين. عندما يتعلق الأمر بما يجب أن تقدمه الصين للعالم ، فقد بذلت بكين قصارى جهدها لتقول إنها لا تقدم نموذجا لدول أخرى. في الواقع ، لقد ذهب إلى حد الزعم بأن ما أسماه دينج شياو بينج "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" هو نظام رأسمالي موجه من الدولة فريد من نوعه في الصين وربما غير قابل للتحويل. ما يريده وريث دينغ ، شي جين بينغ ، هو الاعتراف بالصين كقائدة للعولمة في آخر مرحلتها من "الاتصال" ، أو الربط الشامل عبر البنى التحتية المادية والاقتصادية والرقمية في مناطق شاسعة من العالم.

كان من المفترض في الأصل أن تكون طريقة يمكن من خلالها للصين أن تقلل من الطاقة الفائضة التي كانت تقلل من ربحية صناعتها ، أصبحت مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي حظيت بصخب شديد ، المشروع الرئيسي لبكين في سعيها لتحقيق الاتصال ، بهدف اختصار وضغط الزمان والمكان لدمج الكتلة الأوروبية الآسيوية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عبر شبكة من المشاريع المادية والرقمية.

من حيث الالتزامات المالية الفعلية والمستقبلية في شكل مساعدات إنمائية أو صفقات تجارية أكثر مباشرة - ما يصل إلى 3-4 تريليونات دولار، كما وصل الالتزام تريليون

دولار - ووفقاً لبعض التقديرات ، فقد خصصت بكين بالفعل الجزء الأكبر من مشاريع مبادرة الحزام والطريق للبلدان النامية.

في الواقع ، يمكن النظر إلى مبادرة الحزام والطريق على أنها مشروع مساعدة أجنبية عملاق لجنوب العالم يتسم بقدرة تنافسية عالية مع المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف من الغرب والتي تأتي مع شروط مرتبطة بحقوق الإنسان والليبرالية الجديدة. ظهر التفاوت بين "القوة الناعمة" للولايات المتحدة وبكين بشكل كامل خلال اجتماع مجموعة السبع الأخير في كورنوال بإنجلترا. وفي أعقابه حاول مباشرة الرئيس الأمريكي جو بايدن جاهداً إعادة إنشاء التحالف الغربي القديم بعد مهمة الهدم التي قام بها دونالد ترامب ، متذرعاً بالصراع بين "الديمقراطية الغربية" و "الصين الاستبدادية". كان واضحاً أن بايدن تنفس الصعداء بعد فشل ترامب، لكن خطاب مجموعة السبع أخفى حقائق قاسية. عرف حلفاء واشنطن أن بايدن واجه حرباً أهلية غير معلنة في الداخل ، حيث يسعى الحزب الجمهوري المتعصب للبيض بقيادة ترامب بنشاط إلى زعزعة استقراره. عرف الأوروبيون أن الاتحاد الأوروبي نفسه يمر بأزمة حقيقية للغاية ، حيث تركته بريطانيا. يابان السبعينيات والثمانينيات هي الآن اليابان الصغيرة في عشرينيات القرن الماضي ، والتي لم يتوقف ركودها الاقتصادي تماماً بعد أكثر من 30 عاماً من الركود.

كانت B3W (شراكة ثلاثية لعالم أفضل) تهدف إلى مواجهة مبادرة الحزام والطريق التي تم الإعلان عنها بضجة بحتة ، ومحاولة تفعيلها على عجل، ولكن مع القليل من التفكير الجاد للمتابعة.

المشكلة الأكبر بالطبع هي المال. ومع كل هذه البلدان التي تعاني من أزمات الديون المالية والسيادية ، مع استثناء محتمل لألمانيا ، فمن أين ستحصل الحكومات الغربية على تريليونات الدولارات لتتناسب مع استثمارات الصين الحالية والمستقبلية المقدر بـ 4 تريليونات دولار في مبادرة الحزام والطريق؟ من جهتها ، خصصت واشنطن بالفعل 250 مليار دولار كان من الممكن تفعيلها لولا ذلك لبرنامج الفاشل الذي يركز على التكنولوجيا العالية في الولايات المتحدة والذي أقره مجلس الشيوخ وينتظر إقراره المؤكد في مجلس النواب.

الحقيقة هي أنه حتى عندما يعلنون خطايا B3W ، فإن غالبية دول مجموعة السبع ، باستثناء اليابان والولايات المتحدة ، قد وقعت كشركاء في بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية الذي تقوده الصين (AIIB) ، على الرغم من جهود إدارة أوباما لتثنيهم قبل عامين.

تتمتع هذه الحكومات بإحساس قوي في تحديد أين تكمن مصالحها في نفس الوقت الذي تعرف فيه أن الخطاب ليس مكلفاً، وخاصة الخطاب لإبقاء واشنطن سعيدة. لا عجب أن

بكين لم تستطع إخفاء ازديادها للعرض الفارغ بأكمله عندما وصفت التراجع في مجموعة السبع في كورنوال بأنه مظهر من مظاهر "سياسة الدائرة الصغيرة".

نصيحة للصين

لكن لدي بعض النصائح العاجلة لبكين.

نصيحة واحدة لها علاقة بمبادرة الحزام والطريق لتكون أكثر صداقة للبيئة والمناخ ، وأكثر انسجاما مع احتياجات الناس ، بدلا من أن تكون ما أسمته أرونداتي روي المشاريع "العملاقة" من أعلى إلى أسفل التي تذكرنا بمنتصف القرن العشرين.

أيضاً ، يجب أن تكون التزامات الصين بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أكثر جذرية من حيث النطاق والسرعة ، وهو أمر مطلوب من بطل العالم الحالي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

يجب على بكين بالمثل إنهاء ممارسة جلب آلاف العمال الصينيين للعمل في مشاريع تمولها في إفريقيا وأماكن أخرى ، وتوظيف وتدريب المزيد من العمال المحليين بسرعة. علاوة على ذلك ، يجب على الصين التوقف عن الاستيلاء على الممرات البحرية مثل Scarborough Shoal و Mischief Reef التي تنتمي إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين والادعاء الشائن بأن 90% من بحر الصين الجنوبي تنتمي إليها. هذه التحركات غير قانونية وغير مبررة ، حتى لو كانت مفهومة على أنها تحركات دفاعية استراتيجية لمواجهة التهديد العسكري الحقيقي للغاية الذي تشكله هيمنة الأسطول السابع للولايات المتحدة على بحر الصين الجنوبي وبحر الفلبين الغربي. بدلاً من ذلك ، يجب أن تعمل مع الآسيان من أجل معاهدة تجريد البحر من السلاح للقضاء على التهديد الأمريكي.

أخيراً ، يجب على بكين إنهاء الاستيعاب الثقافي القسري للأويغور في شينجيانغ. وبينما تعد هونغ كونغ وتايوان جزءاً من الصين بلا منازع - وهي حقيقة لا يجادلها المجتمع الدولي ، يجب التأكيد عليها - يجب أن تدرك حق شعوب هذه المناطق في أن يكون لها رأي في الطريقة التي تُحكم بها ، خاصة بالنظر إلى قضايا الهوية الوطنية التي لا مفر منها والتي نشأت عن انفصالهم الطويل عن بقية البلاد بسبب الاستعمار.

لذا فإن الصين لديها مشاكل حقيقية ، على الصعيدين المحلي وفي بعض علاقاتها مع الجنوب العالمي. لكن بشكل عام ، كان صعود بكين إضافة كبيرة لمعظم دول العالم. لقد أصبحت قوة اقتصادية عالمية تعمل على تشغيل اقتصادات البلدان الأصغر ، وقد حققت ذلك بالقليل ، إن وجد ، من القوة والعنف اللذين ميزا صعود هيمنة الغرب. لقد وفرت لبلدان الجنوب فرصاً بديلة للمساعدات والتمويل التي ساهمت في أن تصبح أقل اعتماداً على الولايات المتحدة وبقية الغرب.

ولكن أبعد من ذلك كان الدرس الملهم للعديد من البلدان: أنه بالعزم والعزيمة والتنظيم ، من الممكن ليس فقط كسر الهيمنة الغربية ولكن استخدام الغرب كوسيلة لتحقيق النهوض الوطني. من منظور بعيد ، فإن صعود الصين ليس سوى المرحلة الأخيرة من صراع الجنوب العالمي المستمر منذ 150 عامًا من أجل إنهاء الاستعمار لإنهاء نير الهيمنة الرأسمالية الغربية التي استمرت لأكثر من 500 عام.

خطر وشيك؟

لكن يجب التخفيف من نفاؤلنا ، والأهم من ذلك كله حقيقة أن القوى المهيمنة مثل الولايات المتحدة غالبًا ما تكون في أشد حالاتها شراسة عندما تكون في حالة تدهور. تتمتع الولايات المتحدة بتفوق مطلق على الصين في مجال قدرات شن الحرب لأن الصين اختارت إنفاق معظم مواردها المتاحة على الأولويات الاقتصادية والدبلوماسية الاقتصادية. تخلق هذه الفجوة المتسعة وضعاً خطيراً ، حيث ستميل واشنطن إلى محاولة تعويض تدهورها الاقتصادي السريع بمغامرات عسكرية جديدة - هذه المرة ليس في الشرق الأوسط ، حيث لا تزال قواتها غارقة في صراعات لا يمكن الفوز بها ، ولكن فيما يتعلق بالصين فالسبب أن بحر الصين الجنوبي متقلب للغاية. في منطقة لا توجد فيها قواعد للعبة باستثناء توازن متقلب للقوى ، ليس من المستبعد أن يقود مجرد اصطدام بين سفينتين تلعبان دور "مناقرة الديكة" مع بعضهما البعض والذي يبدو أن القوات الأمريكية والصينية تشاركان فيه بشكل متكرر ، يمكن أن يتصاعد بسهولة إلى حرب تقليدية.

هل نحن قلقون للغاية في قراءتنا لأخطار التفوق العسكري المطلق لواشنطن؟ ربما كانت الولايات المتحدة الدولة الأكثر حروبًا على وجه الأرض على مدار الـ 245 عامًا الماضية ، حيث كانت تتوسع باستمرار وتسيطر على الأراضي من خلال مغامرات عسكرية في أول 150 عامًا ، ثم تستخدم القوة العسكرية لتحقيق الهيمنة العسكرية والحفاظ عليها خلال المائة عام القادمة.

كانت هناك فترات قليلة لم يكن فيها هذا البلد في حالة حرب. في الواقع ، ظل الأمريكيون في قتال مستمر على مدار العشرين عامًا الماضية في أفغانستان ، وليس من المؤكد على الإطلاق أن يسمح لوبي "الحرب على الإرهاب" القومي في واشنطن للرئيس بايدين بمتابعة انسحابه الكامل المخطط له من ذلك البلد خلال سبتمبر من هذا العام.

قارن هذا بالصين ، التي نشرت مؤخرًا فقط قوة للحرب خارج حدودها منذ أكثر من 40 عامًا - رحلة استكشافية عبر الحدود لـ "معاينة فيتنام" انتهت بكارثة لجيش التحرير الشعبي كانت بكين تفضل أن تنسأها. في الواقع ، يتمثل الخوف الكبير لدى الاستراتيجيين العسكريين الصينيين في أن قواتهم لا تتمتع بتجربة صنع الحرب التي تتمتع بها الولايات المتحدة ، والتي ستكون حاسمة في أي صراع بصفتهم تلاميذ

كلاوزفيتز ، المنظر العظيم للحرب. يعرف الشيوعيون الصينيون أن هناك فجوة كبيرة بين الاستعداد للحرب والانخراط فعلياً في الحرب ، وفي الأخيرة ، سيكون تراكم الخبرة القتالية الفعلية أمراً حاسماً.

في كتابه الأخير يتسائل جراهام أليسون ، عميد مؤسسة الدراسات الأمنية الأمريكية ببلاغة فيما إذا كانت الصين والولايات المتحدة "متجهتان إلى الحرب" ، كما يوضح عنوان المجلد. اقرأ الكتاب عن كثب ، وعلى الرغم من تأكيدات في كتابته تمكين بكين وواشنطن من تجنب الصراع ، لا يمكن للمرء أن يتجنب الانطباع بأن هذا العمل ، المطلوب قراءته في ويست بوينت ، وأنابوليس ، وكولورادو سبرينغز ، يهدف في الواقع إلى وضع طرق مختلفة لاحتواء الصين عسكرياً.

هذا لا يفاجئ أولئك الذين لديهم إلمام طويل وعميق بالتاريخ العدواني للمجتمع الأمريكي حتى قبل إعلان الاستقلال الرسمي في عام 1776. ولن يكون مفاجئاً إذا كان الصينيون ، الذين تعلموا بالتجربة أن يكونوا واقعيين تماماً. عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين الدول ، قد يعتبر التحرك الاستباقي أو الاستفزازي من جانب واشنطن ليس فقط ممكناً ولكنه محتمل.

بالنسبة لقادة الحزب الشيوعي الصيني ، الذي عاش 100 عام من الأزمات والصراعات ، فإن السؤال على الأرجح ليس ما إذا كان سيحدث ، ولكن متى وأين وكيف سيحدث.

إتجاه ماوي الصين : إمبريالية اجتماعية جديدة جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الإمبريالي

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الهندي (الماوي) مايو 2017 -
ترجم ونشر بالإنجليزية من قبل الحركة الثورية المناهضة للإمبريالية في سبتمبر
2018

ترجمه إلى العربية إبراهيم يونس في يناير 2021
"... من بين السمات المميزة للإمبريالية الاجتماعية الصينية، يحدد الحزب الشيوعي
الهندي (الماوي) مؤشر تصدير رأس المال، والأمولة، نشر القوات والمستشارين،
التسليح السريع وبيع الأسلحة، التدخل في شؤون الدول الصغيرة ونضالات التحرر
الوطني، قوة عظمى شوفينية، دعم حرية التجارة والعولمة والتنافس بين الإمبريالية .
وهذا الأخير يهدد بالتحول إلى حروب شاملة تعيد تقسيم العالم، حيث يحاول الإمبرياليون
الغربيون الاحتفاظ بمواقعهم المتدهورة وتوسيع مناطق نفوذ هيمنتهم "اليوم أصبحت
الصين قوة إمبريالية اجتماعية حديثة، جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الإمبريالي
العالمي، وتلعب دور الخصم تجاه الطبقات المضطهدة والناس بشكل عام".
قال الرفيق ماو تسي تونغ: "إن صعود سلطة التحريفية يعني صعود البرجوازية إلى
السلطة." "في الواقع، في عصره، كان الاتحاد السوفيتي" تحت دكتاتورية البرجوازية
الكبرى، دكتاتورية من النوع الفاشي الألماني."

تحت قيادة ماو تسي تونغ، بنى الحزب الشيوعي الصيني مجتمعًا حقيقيًا من خلال
الاشتراكية دون أي حواجز اجتماعية بين الناس. عمل العمّال والفلاحون والنساء
والطلاب والمتقنون والطبقات المضطهدة الأخرى في الصين على تحويل وطنهم الأم
إلى دولة صناعية حديثة، دولة يُمكنها توفير التعليم والرعاية الصحية لجميع الناس في
غضون ثلاثة عقود. لقد حوّلوا بلادهم إلى أكثر الأنظمة تقدمية من منظور اجتماعي
وسياسي واقتصادي. أدّت الإنجازات البارزة للشعب إلى أن تُصبح بلادهم سادس أكبر
قوة صناعية في العالم.

بدأت الإصلاحات الزراعية في عام 1979 و أُدخلت الإصلاحات الحضرية في عام 1984 مع "سياسة الباب المفتوح" لرأس المال الأجنبي. انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي وهكذا أصبح التحريفيون شركاء في النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي. تحول اقتصاد رأسمالية الدولة في الصين إلى اقتصاد رأسمالي احتكاري على مراحل. نتيجة للخصخصة الهائلة وعمليات التسريح الجماعي للعمال، نشأ رأس المال الخاص المُستقل مثل عيش الغراب بعد عاصفة ممطرة. أعادت الصين التحريفية تطبيق هيمنة قانون القيمة، أي أن الاقتصاد أصبح مُعتمداً على القيمة السوقية للعمالة المطلوبة لإنتاج سلعة أو خدمة ما.

أفسحت هذه الإصلاحات الطريق لاستغلال رأس المال وتراكمه مما كان له آثار عديدة على المجتمع الصيني.

دخلت الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) الصين دون قيود. في عام 1982 ، كان هناك 26 مليون شركة خاصة في الصين، نمت إلى 58 مليون بحلول عام 1983 في هذا الوقت، وافق البنك الدولي على قرض لمدة 20 عامًا بقيمة 220 مليون دولار لتوسيع خطوط السكك الحديدية.

تم إعلان الإصلاحات التالية

في الزراعة:

1- تصفية الكوميونات والجمعيات التعاونية الزراعية. أُيِّدت الدولة فقط عقود شراء المُنتجات الزراعية من كل عائلة زراعية و تمت إعادة إدخال الزراعة الفردية، والتي أُلقت مسؤولية النجاح أو الفشل على المُنتجين الأفراد بدلاً من القرى.

2- سُمح للأسر الزراعية ببيع منتجاتها الإضافية في السوق المحلية، بخلاف ما تم الاتفاق عليه عن طريق العقد. عندما بدأت الحكومة حملة التجارة الحرة في الحبوب الغذائية، ظهر تُجار من القطاع الخاص للحبوب الغذائية.

3- إلغاء مهام الكوميونات، وإلغاء العمل التطوعي للخدمات الحكومية والواجبات الأخرى ذات الصلة.

قاموا بتغيير اسم السلطات القروية... ومن أجل زيادة الإنتاجية وتقديم الحوافز، قاموا بزيادة أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 20 ٪. بسبب كل هذه العوامل، نشأ عدم المساواة في استخدام أراضي القرى وتربية الحيوانات والإدارة ووسائل الإنتاج. بنقل استخدام الأراضي وفقاً لقانون تعديل الدستور لعام 1988 تُرك المزارعون تحت رحمة تقلبات السوق. ترك هذا مئات الآلاف من المزارعين بلا مأوى. ومن ثم، أصبح العديد من المزارعين عمالة "حرّة". وفقاً لأحد التقديرات، تم تحويل أكثر من 150 مليون صيني إلى عمال "أحرار" في أعقاب إصلاحات الجيل الأول مباشرة.

استُخدمت هذه الإجراءات على نطاق واسع لتطوير الصناعة الريفية والشركات الخاصة والمشاريع المشتركة بين الدولة ورأس المال الأجنبي. فرضت الهيئات المحلية ضرائب على الفلاحين لزيادة رأس المال.

تُشير "الإصلاحات الحضرية" إلى ثلاث سمات أساسية:

1- تمكين مُحكركي المُدن الساحلية من خلال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (

SEZs). إزالة القيود الحالية على الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة

الحجم والتجارة الخارجية وعمليات التجارة في هذه المناطق

2- اندثرت السياسة الاقتصادية الموحدة التي خططت لها الدولة. أصبح الهدف

الرئيسي من إدارة الشركات ربحًا لمصلحتها، تم تنظيمه بشكل غامض من

خلال التخطيط الإرشادي. تم توطيد العلاقات بين الشركات والسياسة الحكومية،

وإجبارها على الدخول في إطار من الدعم المتبادل والتنسيق في الصين

الاشتراكية، ولكن الآن يُمكنهم الانخراط في مُنافسة غير مُفيدة تقريبًا في

الأسواق الحرة.

3- والأهم من ذلك، أُعيد تنظيم سياسة التمويل والتخطيط لتعكس سلطة وتُساعد

الديكتاتورية البرجوازية الجديدة.

سمحت سياسة "الباب المفتوح" والإصلاحات من الجيل الأول للإمبرياليين بنهب عمل

الشعب الصيني. حصلت الشركات متعددة الجنسيات على التسهيلات التي أرادوها. تم

إلغاء السيطرة الشاملة للدولة على التجارة الخارجية. منحت الدولة الصينية الإذن

للشركات لإدارة التجارة الخارجية بشكل مُستقل. وهكذا أصبحت الصين كيانًا لن يفصل

عن السوق الإمبريالية العالمية، عن طريق تحويل نفسها إلى سوق للسلع الإمبريالية

وفتح الأبواب أمام استثماراتها. تم منح حقوق خاصة للشركات الأجنبية لزيادة أرباحها.

على سبيل المثال، الحق في تحديد الأجور والمرتبات على النحو الذي يرغبون فيه،

والحق في خفض التعويضات والمزايا للعمال حسب

الرغبة، وما إلى ذلك. سمحت لحوالي 1.860.000 شركة باستلام استثمارات أجنبية

يبلغ مجموعها 150 مليار دولار.

اقتصرت الصين الاشتراكية، في ظل ديكتاتورية البروليتاريا، على معيار للأجور في

الاقتصاد السلعي، حسب الشرائح الثمانية. لم تكن الفروق في درجات الأجور الثمانية

كبيرة، لكن الدولة الاشتراكية قلّصت ببطء الفروق في سلم الرواتب. على الرغم من

وجود اختلافات في الأجور، إلا أنه كان هناك العديد من المزايا، مثل ضمان حماية

العمال، والمسكن منخفضة الإيجار، والرعاية الصحية المجانية، والمساعدة المالية

للنساء الحوامل وبعد الولادة، وتعويضات العمال في حالة الإصابة، وأنواع التأمين

المختلفة، والمعاشات التقاعدية، ومرافق الترفيه والمدارس، وتم القضاء على التسوّل

والأحياء الفقيرة والبطالة بين عامي 1949 و 1976. ولاحقًا، أدخل التحريفيون العديد

من الإصلاحات المخادعة التي أدت إلى انبعاث الرأسمالية، وتغلغل العديد من الأمراض المصاحبة لها في حياة الناس. تزامنت استعادة الرأسمالية مع تفكيك الهياكل الداعمة للطبقة العاملة. كانت العوامل الضارة مثل الفقر والبطالة والصرف غير القانوني للسلع والفساد والتهريب والدعارة ووآد الإناث وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر والسرقة والاعتصاب والقتل ومسابقات الجمال البشعة وما إلى ذلك، في ذروتها. ركزت الحكومة على مؤسسات الدولة المهمة خلال إصلاحات الجيل الثاني. أعلن الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره الخامس عشر لعام 1997 أنه سيعيد تنظيم قطاع الدولة بأكمله. كان الهدف الرئيسي هو تحويل الشركات العامة المملوكة للدولة (SOEs) إلى شركات هادفة للربح كان الاستثمار الخاص والتسريح الجماعي للعمال وتزايد الخصخصة التي هي موضوع هذا الإصلاح. تم فرض عمليات التسريح بلا رحمة حيث أُستعيد قانون القيمة على القطاع العام بأكمله. وطبقًا لإحصاءات لجنة مشكلات السلع، فقد تم فصل أكثر من 25 مليون عامل من شركات القطاع العام والتعاونيات بين عامي 1998 و 2002 من أجل المنافسة في السوق العالمية وتعزيز الصادرات، و" تحديث "الشركات. حيث أدى ذلك إلى زيادة هائلة في البناء، وفي الوقت نفسه تسريح أعداد كبيرة من العمال .

هناك هجوم آخر على الطبقة العاملة الصينية باستبدال نظام التوظيف مدى الحياة بنظام العقود، حيث كان من المتوقع أن يجدد العمال عقودهم كل عام بموافقتهم. وعلى الرغم من

احتجاج العمال منذ فترة طويلة ضد هذه السياسة، فإن الإدارة الحكومية الاحتكارية، والقمع الفاشي، والانقسام بين العمال، ضمنت جميعها تنفيذ السياسة. فُتحت جبهة أخرى من الحرب البرجوازية ضد الطبقة العاملة الصينية بتطبيق الأجور بنظام الإنتاج. الأجور بالإنتاج هي أدق أشكال الانضباط الذاتي البرجوازي الرجعي تجاه العمال، الذين تم تقسيمهم الآن إلى وحدات عمل وأفراد معينين، و دُفعت أجور مختلفة مقابل منتجات مختلفة. أدت إعادة التنظيم إلى إحداث تحوّل جذري في قطاع الدولة. انتقل معظم الإنتاج إلى القطاع الخاص، الذي احتل 70% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت حصة الحكومة في الأصول الصناعية لمؤسسات القطاع العام من 68.8% إلى 42.4% بين عامي 1998 و 2010 وفي هذا الوقت، انخفض عدد الموظفين أيضًا إلى 19.4% من 60.5%. تم تخفيض حصة الصادرات من صناعات القطاع العام من 57% في عام 1997 إلى 15% بحلول عام 2010 وقد تم تقليص حجم الوحدات الصناعية للقطاع العام من خلال عمليات الدمج والإغلاق. وبالتالي، تم تخفيض آلاف الوحدات الصناعية إلى الحد الأدنى خلال التسعينيات. وقد شجّع البنك الدولي ذلك، وعلق قائلاً: "لقد تم تحويل معظم الكيانات إلى شركات وتُدار كمؤسسات ربحية، وتم إلغاء مخصصات الميزانية بشكل تدريجي وإلغاء الدعم". هنا البنك الدولي البرجوازية

الصينية على معدلات أرباحها والإنتاج على الرغم من أن الصين لديها علاقات وثيقة مع النمرور الآسيوية، إلا أنها تمكّنت من الخروج من هذا الركود الاقتصادي دون صعوبة كبيرة. كان السبب الرئيسي لذلك هو التنظيم الحكومي المكثف للاقتصاد.

كانت الصين قادرة على تحويل رأس المال الأجنبي إلى رأس مال مُنتج حقيقي وتجنّب فُقاعات المضاربة. كما تسيطر الدولة بشكل صارم على تدفقات رأس المال داخل وخارج البلاد، مما يُقلل من مخاطر هروب رأس المال. لم تكن هناك فرصة للمستثمرين الأجانب لاستعادة استثماراتهم، أي أنهم لا يستطيعون استرداد رؤوس أموالهم من الصين حتى لو كانت هناك أزمة مالية حادة. وبهذه الطريقة، تمكّنت الصين من التخفيف من الأزمة المالية الناتجة عن انهيار النمرور الآسيوية.

إن حجم القوة المالية والتصديرية للصين تُطابق فقط النقص في مديونيتها. كان الدين الخارجي للصين 9.3٪ فقط. تشغل الديون والخدمات 2.5٪ فقط من إجمالي الدخل القومي للبلاد. في الوقت نفسه، تعتمد الدول الرأسمالية الأخرى على الصين لشراء السندات وتسديد الديون والعجز. ومن ثم، لم تعد الصين تعتمد على أي دولة رأسمالية. فالصين، التي لم تسرق أبدًا الدول الأخرى لتحافظ على نفسها، تحوّلت بحلول عام 2014 بلا شك إلى قوة إمبريالية اجتماعية جديدة. نتيجة للاستغلال الفائق، تطورت الصين إلى قوة إمبريالية. إن تطوّر الصين كمنصنع عالمي لا يُعزز فقط إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي، بل يُغيّر أيضًا ديناميكيات سلاسل العرض والطلب في الاقتصاد العالمي. لقد أصبح تنيّنًا جائعًا للموارد، من خام الحديد إلى المطاط الطبيعي والمواد الخام الأخرى.

شرح لينين بدقة ما هي الإمبريالية. الإمبريالية مرحلة متميزة في تطوّر الرأسمالية طبيعتها ثلاثية وتعني:-

الاحتكار والطفيلية والانحطاط العام ورأسمالية مُحتضرة.
السمات الاقتصادية الخمسة للإمبريالية:

- 1- الانتصار العام للاحتكار.
- 2- تشكل الأوليغارشية المالية التي توحد الاستثمار الصناعي والبنوك.
- 3- أولوية تصدير رأس المال على تصدير البضائع.
- 4- تكوين الاحتكارات التي تتقاسم العالم فيما بينها.
- 5- إتمام تقسيم العالم كله بين الدول الرأسمالية الكبرى.

هذه هي النظرة الكليّة والجوهرية لنظرية لينين عن الإمبريالية

الآن دعونا نُحلل في ضوء مبادئ لينين، فقد نشر دونج تاو (مصرفي ومحلل)، إحصائيات عن معدّل استغلال القوى العاملة في الصين خلال العقدين الماضيين. كانت الحصة الإجمالية للأجور في القطاع الصناعي أقل من 10 ٪، بينما كانت في نفس الوقت أكثر من 50 ٪ في البلدان المتقدمة. من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه لم تنخفض أجور العمّال فحسب، بل انخفض معدّل الربح أيضًا من 240 ٪ إلى 43 ٪ في القطاع الحكومي والصناعات العملاقة في الصين من عام 1993 إلى عام 2004 وأصبح استغلال الطبقة العاملة في الصين أمرًا إلزاميًا للحفاظ على نفسها كقوة إمبريالية. إذا كانت الصين ترغب في التنافس مع القوى الإمبريالية الأخرى مثل أمريكا واليابان، فعليها نقل مصانعها إلى البلدان المتخلفة. يجب أن تستغل عمال العالم أيضًا. تتطوّر الأزمات باستمرار في النظام النقدي الصيني، مثل كل البلدان الرأسمالية الإمبريالية الأخرى. على سبيل المثال، تتشكل أزمة الإسكان في الصين وهي في الحقيقة كانت موجودة منذ سنوات عديدة. لأول مرة في عام 2013، تجاوز بيع المنازل الجديدة عتبة تريليون دولار. ارتفعت القيمة الإجمالية للمنازل الجديدة بنسبة 27 ٪ سنويًا قبل هذا الازدهار. ارتفع متوسط مبيعات المساكن الجديدة في بكين قبل عام واحد من هذا الازدهار إلى 16 ٪ في عام 2013. علاوة على ذلك، ارتفع متوسط مبيعات المساكن الجديدة إلى 18 ٪ في شنغهاي و 20 ٪ في غوانزو وشينزين. هناك أيضًا قطاع مصرفي في الصين (على الرغم من خصائصه المختلفة عن الدول الغربية) تحت سيطرة الحكومة في الوقت الحاضر في الصين، يحدث فائض في الإنتاج، كما هو الحال في جميع الاقتصادات الرأسمالية وأحد هذه المظاهر هو ظاهرة "مدن الأشباح" وكذلك المباني السكنية والمكاتب الخالية.

تُركز الشركات الاحتكارية الصينية على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الهامة مثل الموانئ بالإضافة إلى الاستثمارات الاستراتيجية الأخرى مثل مصافي النفط. لقد أنفقت الصين بالفعل 200 مليون دولار في بناء موانئ حديثة في جوادار في باكستان.

تم الاستيلاء على منجم رامو للنّيكل (Ramu Nickel) Gwadar () ، الذي تبلغ قيمته 2.1 مليار دولار ويقع في بابوا غينيا الجديدة (Papua New Guinea) ، من قبل شركة مجموعة الصين للمعادن (MCC) إنه يعكس أعلى استثمار صيني في جنوب المحيط الهادئ، وقد تعرّض لهجوم مُسلح من قبل القرويين المُستائين من تدمير منازلهم وتسميم المياه بمنتجات النيكل والكوبالت.

وبالمثل، استحوذت شركة كوسكو للشحن (Cosco Shipping) ، عملاق الشحن الصيني الضخم، على حصة مسيطرة بنسبة 51 ٪ في بيرايوس (Piraeus) ، وهو ميناء يوناني مهم في شرق البحر المتوسط (للمقارنة انظر حديث يانس فايرفوكس في الفصل الثاني عن نفس الأمر، ع.س).

وبحلول نهاية عام 2006 ، كانت الصين قد استثمرت 5000 استثمار إقليمي، وأقامت الشركات العابرة للقومية 10000 استثمار أجنبي مباشر في 172 دولة حول العالم. وبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في بلدان أخرى 90.63 مليار دولار فقط.

استهدفت الصين القارة الأفريقية الكبرى التي تجاهلتها أمريكا وأوروبا واليابان إلى حد كبير، باستثناء القليل من الموارد الاستراتيجية. تو جد احتياطات هائلة من المعادن في أفريقيا، مثل النفط والحديد والنحاس والذهب. تقع 30% من جميع الرواسب المعدنية في العالم في القارة الأفريقية، بما في ذلك 42% من البوكسيت في العالم، و 38% من اليورانيوم، و 42% من الذهب، و 55% من الكوبالت، و 44% من الكروم، و 82% من المنجنيز، و 95% من الفناديوم، و 73% من البلاتين العالمي. الصين هي أكبر مُستورد في العالم للعديد من هذه المواد. وبهذه الطريقة، تُواصل الصين استغلال إفريقيا بأسلوب الاستعمار الجديد. يقوم الإمبرياليون الاجتماعيون في الصين الآن بعمل الإمبرياليين الغربيين في إفريقيا. ستتمو الهيمنة الاقتصادية الصينية بسرعة في إفريقيا في المُستقبل القريب جدًا.

تعد الصين الآن أكبر شريك تجاري مُنفرد مع إفريقيا. (هل تقوم الصين عبر هذا برسمة هذه البلدان، وإن حصل، فيذكرنا هذا بنقدها لمساعدات السوفييت في المحيط ومن ثم قفز تلكم البلدان/الأنظمة لحضن الغرب، أم ان الصين ترسلهم على طريقتها، ع.س.)

تطبق الصين في إفريقيا الاشتراكية بالأقوال والإمبريالية بالأفعال. تتميز السياسة الخارجية الاشتراكية بالاستغلال المُكثف للطبقات العاملة والوسطى، وترديد مبادئها الخمسة: الصدق، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتضامن، والتنمية المشتركة ضمان "المنفعة المتبادلة" و"احترام التنوع" و"السلام" في كل بيان صادر عن الإمبرياليين من أجل إفريقيا. هذه الكلمات جذابة لحكومات النهب المحلية. بهذه الطريقة تخذع الصين العمال والمزارعين الأفارقة الذين يكافحون هم أنفسهم من أجل الاشتراكية. تضغط الصين على التجار الأفارقة

بتعريضهم للإفلاس. بينما تُصدّر الصين سلعا رخيصة إلى إفريقيا، تُغلق الصناعات. لقد دمر الإمبرياليون البيئة.

تُحقق الصين طلب الشعوب في استقلالية ووحدة أفريقيا، وفي نفس الوقت تعمل على إخضاع اقتصاداتها وتشويهها. تُنتهك حقوق الإنسان ويزداد فساد الحكومات البرجوازية. هناك غضب مُتزايد بين المزارعين الغانيين بشأن عمليات التنقيب غير القانونية من قبل الصين، والتي تتسبب في تلويث مياه الشرب.

انتهكت الصين مرارًا وتكرارًا قوانين الدول المُضيفة. بهذه الطريقة، كثف الإمبرياليون الصينيون أسلوب الاستعمار الجديد الاستغلالي بدلاً من تطوير اقتصادات مُستقلة تعتمد على الذات.

العمليات العسكرية الإمبريالية الصينية

في بلدان أخرى، تتدخل الصين بالفعل عسكرياً بعدة طرق. لم تدخل الصين بعد حروباً إمبريالية كبرى، إلا أنها كانت تدعم الحكومات المحليّة بنشاط في قمع النضالات الثورية، وكانت تتدخل في الحروب الأهلية والتمردات الشعبية ونضالات التحرر الوطني. بعد أن اعترف الرئيس التشاديّ إدريس ديبي بتايوان، وبدأ ممارسة الأعمال التجارية في قطاع النفط بشكل حصري تقريباً مع تايوان، فدعمت الصين الانتفاضات ضده، دبلوماسياً وعسكرياً. منذ ذلك الحين، يبدو أن الصين قد اكتسبت الرئيس ديبي إلى جانبها برشوة هائلة ..

الصين تتدخل في العديد من الصراعات العسكرية في العالم. على سبيل المثال، لناخذ دورها في الحرب ضد نمور تحرير التاميل في سريلانكا. لقد سلمت الصين باكستان بشكل استراتيجي أسلحة نووية لتغيير وضعها في جنوب آسيا. النيبال وأفغانستان يخضعان لتدخل مباشر وغير مباشر.

الإمبريالية الاجتماعية الصينية

و صف لينين الانتهازيين المرتدين عن الأممية الثانية، بصياغة عبارة "اشتراكيون في الحديث، وإمبرياليون في الفعل". كما تطور المنشقون السوفييت التحريفيون من التحريفية إلى الإمبريالية الاجتماعية. أشار ماو إلى أنه عندما تتولى الرُمة التحريفية المنشقة سلطة الدولة في بلد اشتراكي، فإن النتيجة ستكون الإمبريالية الاجتماعية، أو التواطؤ مع الإمبريالية الاجتماعية.

على سبيل المثال، عارضت الصين وروسيا استخدام القوة العسكرية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1999 عندما اندلعت الحرب في كوسوفو (Kosovo) وعارضتا العديد من القيود المفروضة على كوريا الشمالية، وكذلك التدخل في الحرب الأهلية السورية.

(شئ الناتو حرباً في أفغانستان وسوريا وبعشوائية في إفريقيا وأماكن أخرى سوف تُنافس روسيا على القطب الشمالي. (الفقرة غير واضحة في الأصل، ع.س) برزت الكتلة الصينية/الروسية بالفعل كتهديد رئيسي للهيمنة الأمريكية في النضال الإمبريالي لتنظيم توزيع النفط والمعادن الرئيسية من أجل تلبية احتياجات السوق المتزايدة للإمبريالية الصينية.

ملاحظات

يبدأ نكسلايت موقفه بحسم كون الصين ما بعد ماو والاتحاد السوفييتي ما بعد ستالين بالإمبريالية والديكتاتورية من النوع الفاشي الألماني! لعلها قفزة في الخطاب غير

محسوبة بدقة على الأقل من حيث التقاطع مع خطاب الإمبريالية الأم نفسها وخطاب التروتسكية.

"... وهكذا أصبح التحريفيون شركاء في النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي. تحول اقتصاد رأسمالية الدولة في الصين إلى اقتصاد رأسمالي احتكاري على مراحل نتيجة للخصخصة الهائلة وعمليات التسريح الجماعي للعمال... هناك هجوم آخر على الطبقة العاملة الصينية باستبدال نظام التوظيف مدى الحياة بنظام العقود، حيث كان من المتوقع أن يجدد العمال عقودهم كل عام بموافقتهم."

إن استبدال نظام التوظيف مدى الحياة بالعقود هو تأكيد على الردة إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية. ويكون الوضع اشد خطورة إذا ما صح التالي:

"... مثل الفقر والبطالة والصراف غير القانوني للسلع والفساد والتهرب والدعارة ووأد الإناث وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر والسرقة والاعتصاب والقتل ومسابقات الجمال البشعة"

ولكن أكثر من دراسة في هذا الكتاب تعرض صورة مناقضة لهذا النص!

"... تم إلغاء السيطرة الشاملة للدولة على التجارة الخارجية. منحت الدولة الصينية الإذن للشركات لإدارة التجارة الخارجية بشكل مُستقل".

لم نجد هذا تحديدا سوى في هذا المقال، فهذا شديد الخطورة حيث ينقل الصين من "إمبريالية سواء اجتماعية أم كلاسيكية" إلى أداة للشركات الأجنبية أو عموما متعدية الجنسية، أي بشكل أو آخر مستعمرة. (طبعاً هذا يلزمه توثيقاً). وهو إن حصل، فالصين غدت رأسمالية تماماً حتى بالمعنى الكلاسيكي.

يتقاطع التحليل هنا فيما يخص المسألة الطبقيّة مع مدرسة مونثلي ريفيو من حيث تسريح العمال أي تفكيك الطبقة العاملة لتصبح على هيئة نظيرتها في الولايات المتحدة أي عدة طبقات: عمال الصناعات الإلكترونية الهائي تك، عمال الصناعات التقليدية/الإنتاجية وعمال الخدمات والعاطلين عن العمل قسراً. ولعل هذا ما يؤكد رسملة الصين.... وخاصة استبدال نظام التوظيف مدى الحياة بنظام العقود كما اشرنا. ولكن حصة العمال كما هي في النص أدنى بكثير مما ورد في أدبيات أخرى اوردناها، حتى غير مؤيدة للصين.

"... فُتحت جبهة أخرى من الحرب البرجوازية ضد الطبقة العاملة الصينية بتطبيق الأجور بنظام الإنتاج. الأجور بالإنتاج هي أنقى أشكال الانضباط الذاتي البرجوازي الرجعي تجاه

العمال، الذين تم تقسيمهم الآن إلى وحدات عمل وأفراد معينين، و دُفعت أجور مختلفة مقابل منتجات مختلفة" وهذا يتقاطع مع نظام الحوافز /ليبرمان في الاتحاد السوفييتي (أنظر الفصل الأخير ونظرية ليبرمان).

"...كانت الصين قادرة على تحويل رأس المال الأجنبي إلى رأس مال مُنتج حقيقي وتجنّب فقاعات المضاربة. كما تسيطر الدولة بشكل صارم على تدفقات رأس المال داخل وخارج البلاد، مما يُقلل من مخاطر هروب رأس المال. لم تكن هناك فرصة للمستثمرين الأجانب لاستعادة استثماراتهم، أي أنهم لا يستطيعون استرداد رؤوس أموالهم من الصين حتى لو كانت هناك أزمة مالية حادة. وبهذه الطريقة، تمكّنت الصين من التخفيف من الأزمة المالية الناتجة عن انهيار النور الآسيوية".

هذا مرتبط بكون البنك المركزي الصيني بيد الدولة وليس قطاعا خاصا، كما أن مضمون هذه الفقرة يبين أن الدولة وليس القطاع الخاص والشركات الأجنبية هي التي تسيطر على الحركة الاقتصادية وخاصة المالية، وهذه السيطرة تعني تناقض أو بداية تناقض، بين الدولة/الحزب والراسماليين الكبار.

"... الصين، التي لم تسرق أبداً الدول الأخرى لتحافظ على نفسها، تحوّلت بحلول عام 2014 بلا شك إلى قوة إمبريالية اجتماعية جديدة. نتيجة للاستغلال الفائق، تطورت الصين إلى قوة إمبريالية. إن تطوّر الصين كمصنّع عالمي لا يُعزز فقط إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي، بل يُغيّر أيضاً ديناميكيات سلاسل العرض والطلب في الاقتصاد العالمي. لقد أصبحت تتيّناً جائعاً للموارد، من خام الحديد إلى المطاط الطبيعي والمواد الخام الأخرى".

يفتح هذا على أكثر من سؤال: هل المقصود أن تبقى أو تحول الصين إلى الأوتاركية/القطيعة، وهذا لم يكن في الفترة الماوية. كما أن الانعزال عن العالم أمر غير ممكن. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فدخل الصين منظمة التجارة العالمية هو ما ورطها، بالضرورة في الدور الحالي أي كمصنّع عالمي يغيّر سلاسل العرض والطلب في الاقتصاد العالمي. لكن هذا لا بد أن يحدث في تنافس الرأسماليات طالما دخلت الصين تلك السوق. وطالما آلية السوق هي القائمة، فمن الطبيعي أن يتم استغلال العمالة الصينية الفائضة ورخيصة الأجر. لذا يجادل آخرون بشكل مفارق نوعاً ما أي يرى آخرون، أن الطبقة العاملة الصينية وقد تحسن وضعها وهرمت، فإن السوق العالمية ستبحث عن دول أخرى تستقبل الشركات الكبرى لاستغلال عمالتها التي تقبل بأجر أقل. إنه حراك رأس المال وراء العمل وليس العكس كما كان قبل عدة عقود. إنه شكل من أشكال إعادة هيكلة قوة العمل عالمياً وتغيير في طبيعة الإمبريالية بما يستوجبه قانون رأس المال في الانسحاب والغزو. وطبعاً هذا يعني أن الوضع الهالك لقطاعات واسعة من الطبقة العاملة الصينية كما ورد في هذه الورقة مبالغ فيه!

"... تحت سيطرة الحكومة .في الوقت الحاضر في الصين، يحدث فائض في الإنتاج، كما هو الحال في جميع الاقتصادات الرأسمالية .أحد هذه المظاهر هو ظاهرة" مدُنْ الأشباح "وكذلك المباني السكنية والمكاتب الخالية."

فيما يخص مدن الأشباح، فيبدو ان علينا الانتظار عقدا من الزمن لنرى إن كانت ادخارا أو استثمارا استراتيجيا أو كارثة . يلاحظ القارىء تناقض التحليلات لبناء المدن الجديدة في الصين بين استثمار استراتيجي وبين إهلاك سيولة مالية على مدن خالية! هناك تناقض بين مؤيدي الصين وناقديها فيما يخص آليات عملها في بلدان المحيط. ما يجب أن نلاحظه أن دخول الصين في السوق الدولية يوجب عليها أو يغريها بالمنافسة وطرح ما يمكن أن يجعلها مقبولة أكثر. هناك من يجادل بأن بلدان إفريقيا مطمئنة للعلاقات مع الصين وهناك من يرى بأن هذه البلدان تخضع للاستغلال وتتم تحركات عمالية ضد الاستغلال الصيني.

ربما يفيدنا مثال ميناء بيرايوس في هذا الصدد:

"... وبالمثل، استحوذت شركة كوسكو للشحن (Cosco Shipping) ، عملاق الشحن الصيني الضخم، على حصة مسيطرة بنسبة 51 ٪ في بيرايوس (Piraeus) ، وهو ميناء يوناني مهم في شرق البحر المتوسط".

بدوره يرى فايروفاكس أن هذه الصفقة ممتازة جدا لليونان!

"...استهدفت الصين القارة الأفريقية الكبرى التي تجاهلتها أمريكا وأوروبا واليابان إلى حد كبير، باستثناء القليل من الموارد الاستراتيجية .توجد احتياطات هائلة من المعادن في أفريقيا"

ربما أن الإمبرياليات الأمريكية والأوروبية لم تتجاهل إفريقيا، بل تحتكرها مما جعل دخول الصين إلى هناك مسألة صراع. وهنا يكون الفارق في طبيعة الشروط المعروضة لكل مدرسة من الإثنيتين. وهذا تترتب عليه أسئلة أخرى:

- هل دخول الصين إلى هناك/ مجرد الدخول هو تصدير راس المال والبضائع وبأنه نشاط إمبريالي؟
- هل عدم خروج الصين من جغرافيتها في عالم المنافسة هو الطريق الصحيح؟
- ماذا لو قالت الصين، وفعلت، أنها تخلص بلدان محيطية من أنياب الإمبريالية؟
- ماذا لو أن أنظمة تلك البلدان هي التي تنادي الصين؟
- ماذا لو أن الطبقات الشعبية هناك ترغب في العلاقة مع الصين؟
- ربما الفيصل في كل هذا مرهون بعاملين يتناقضان ويتقاطعان:
- موقف أنظمة تلك البلدان هل هي فاسدة أم تنموية الاتجاه تحاول لجم التحولات الرأسمالية والإمبريالية للصين
- وموقف النظام الصيني هل هو إمبريالي أم رأسمالي صديق؟

إذا كانت الصين تقدم شروطاً أفضل، هل يذكرنا هذا بتضحيات الاتحاد السوفياتي بجهد الطبقة العاملة السوفياتية في بلدان قادتها أنظمتها إلى تجهيزها لتتخرط في النظام الرأسمالي العالمي؟

في المستوى العسكري، يذهب هذا التقرير لأبعد مما ذهب التروتسك بمعنى أنه يحاول وسم الصين بالأمبريالية المتدخلة عسكرياً، ولكن بمعطيات فقيرة. فيما يخص قانون القيمة، تقول الورقة:

"... عادت الصين التحريفية لتطبيق هيمنة قانون القيمة، أي أن الاقتصاد أصبح مُعتمد أ على القيمة السوقية للعمالة المطلوبة لإنتاج سلعة أو خدمة ما".

ولكن تجاوز قانون القيمة لم يحصل حتى نهاية ماوية بل تم اعتماد القانونين معاً، وإن بدا ذلك بشكل مؤقت:

"... إن قانون التنمية المخططة للاقتصاد الوطني/التخطيط الاقتصادي وقانون القيمة هما معاً قانونين اقتصاديين موضوعيين في الاقتصاد الاشتراكي. إن أدوار هذه القوانين تتحقق أساساً عبر التطبيق الواعي لهما"⁶¹

"... و صف لينين الانتهازيين المُرتدين عن الأهمية الثانية، بصياغة عبارة "اشتراكيون في الحديث، وإمبرياليون في الفعل". كما تطور المُنشقون السوفييت التحريفيون من التحريفية إلى الإمبريالية الاجتماعية. أشار ماو إلى أنه عندما تتولى الزمرة التحريفية المُنشقة سُلطة الدولة في بلد اشتراكي، فإن النتيجة ستكون الإمبريالية الاجتماعية، أو التواطؤ مع الإمبريالية الاجتماعية".

لا يزال هذا الأمر في نطاق الاختبار الميداني مما يدفعنا للبحث عن إجابة مزدوجة: هل الرأسمالية الصينية مختلفة وهل هي إمبريالية

وما تأكيد وجود اشتراكية على الطريقة الصينية في ظل هذين السؤالين؟

⁶¹ Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism. The Shanghai Text book, banner press, 1994, p. 148.

موقف عدواني

ستيف بانون: كبير استراتيجي البيت البيض 2019 (في فترة ترامب)⁶² يقول: "... إن استراتيجية الصين معولمة وإنني أأحذر من قيامها بحرب تجارية. تسعى الصين لتهيمن عبر الحزام والطريق كما شركة الهند الشرقية، فهي تتمدد الى الكاريبي وافريقيا وامريكا اللاتينية. إنها ترتب لحرب مع امريكا. يحاول الصينيون اغلاق بحر الصين الجنوبي، وهم يستخدمون كل نظريات الجغراسيين، الجيوبوليتيك: ماكندر، ماهان وسبيكمان. لكن اقتصاد الصين مبني على الرمال. لقد عملت في الصين وأحب الشعب الصيني لكن مشكلتنا هي مع نظام تجاري ميركنتيلي وتوتاليتاري، وحزب شيوعي. إن اعظم البنوك الأمريكية والبريطانية أصبحت مُستثمرة هناك. واضح انهم يشنون حربا تجارية ضدنا. منذ عام 2016 فان شركاتنا لم تعد تُخرج فلسا واحدا من الصين. ينظر الصينيون الينا كدولة خراج ويديرون اقتصادهم بشكل بربري لذا يقدم الصينيون لقادة البلدان التي يعملون فيها ما يحبون (أي إغراءات-ع.س). نمونا من 1946-2000 كان 3.5% وهذا ممتاز، ومنذ ان دخلت الصين منظمة التجارة العالمية اصبح نمونا 1.9% والسبب أننا لم نعد صناعيين. وارسلنا مصانعنا الى هناك. ترامب في سنتين سحب سلسلة العرض العالمية من الصين وأوقف تحويل التكنولوجيا. قيمة مصارف امريكا 90 ترليون دولار بينما مصارف الصين 45 ترليون. انا ضد الطرح بان امريكا متراجعة اريدها قوية. إنهم يريدون تغيير النظام في امريكا وهدفهم الأول خلع ترامب من الرئاسة. تريد الصين حربا غير تقليدية ضدنا هناك حرب المعلومات والاقتصاد والبنادق. لا يريدون حرب البنادق. لأن امريكا تعطيمهم على قفاهم. هم يقولون: لا تعتقدوا بإمكانية العمل مع الغرب. امريكا لم تقف مؤسساتيا ضد الصين بل ضد أفراد. على ترامب ان يعطي الصين 72 ساعة لسحب واخلاء بحر الصين الجنوبي وأن لم تنسحب نسحبها نحن. إنهم يجعلون بحر الصين الجنوبي كما لو انه منطقة حدودية لهم. يجب إخراجهم من كل الممرات.

⁶² الفيديو خاصة الحديث لم يعد يفتح

انا ضد سحب الأسطول السابع إلى الوطن فالعودة للوطن ليس خياراً.
انا قومي، لكن مصلحة اقتصادنا في حرية التجارة. المشكلة أنك تقيد التجارة مع اقتصاد
تجاري شمولي. ترامب يريد متاجرة تبادلية.

ملاحظة:

لا اعتقد ان هذا الخطاب الإيديولوجي العدواني يتطلب أو يستحق تعليقاً ولكن تكمن
أهميته في أنّ الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن تتبنى نفس سياسات ترامب
العدوانية ضد الصين وبصيغة اشد مما يؤكد أن الإمبريالية حقاً تحل مشاكلها بالحرب
ولو انتحارياً وبأن الراسمالية لا يمكنها أن تأخذ منحىً سلمياً، فهي باختصار: الربح لها
وحدها أو الموت.

الصين تجارياً مع الولايات المتحدة وأوروبا... علاقات عدوانية ومتردة⁶³

تقرير ناتاشا توراك

كشف تقرير صدر هذا الأسبوع أن الصين تستثمر في أوروبا تسعة أضعاف ما تستثمره في أمريكا الشمالية حيث تفرض السياسات تبايناً في التفضيل الديموغرافي. في الأشهر الستة الأولى من العام 2018 ، بلغت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ الصينية المعلنة حديثاً في أوروبا 20 مليار دولار مقارنة بـ 2.5 مليار دولار في أمريكا الشمالية.

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الصين إلى أمريكا الشمالية بنسبة هائلة بلغت 92 في المائة في العام الماضي من 24 مليار دولار إلى 2 مليار دولار. تدفع السياسة في كل من الصين والولايات المتحدة هذا التحول ، حيث يعمل المشرعون على حماية صناعاتهم أو منع تدفق رأس المال. وسط زيادة تدفقات رأس المال الخارجة في عام 2016 ، شددت الصين اللوائح المتعلقة بالاستثمارات الخارجية ، وشددت على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في النصف الثاني من ذلك العام. قال التقرير إن الشركات الصينية تسحب استثماراتها من أمريكا الشمالية بمعدل سريع وسط حملة التشديد هذه ، مع 9.6 مليار دولار من عمليات التجريد المكتملة في النصف الأول من عام 2018 و 5 مليارات دولار أخرى معلقة. وشهدت أوروبا أيضاً تصفية الصين للاستثمارات ، حيث بيعت أصول بقيمة مليار دولار في ذلك الإطار الزمني وسبعة مليارات أخرى معلقة.

يقول خبير: "أوروبا والصين ليسا حليفين طبيعيين" وفي الوقت نفسه ، يعمل المنظمون الأمريكيون على تعزيز عمليات فحص الاستثمار في الأمن القومي وتطوير إطار عمل للتدقيق الأكثر صرامة في نقل التكنولوجيا الصادرة في الداخل.

في قضية رفيعة المستوى ، فرضت إدارة دونالد ترامب حظراً على شركة الاتصالات الصينية ZTE حيث تم سنّه رداً على انتهاك الشركة للعقوبات المفروضة على إيران وكوريا الشمالية. لكن البيت الأبيض رفع الحظر بعد ثلاثة أشهر بعد أن أوشك على إغلاق ZTE ، على الرغم من معارضة الكونجرس ، الذي اعتبر بأغلبية ساحقة مبيعات التكنولوجيا الأمريكية للشركة تهديداً للأمن القومي.

⁶³ Natasha Turak | @NatashaTurak Tue, 17 July 2018 . CNBC.com

الحرب التجارية توتى ثمارها

قال رود هانتر ، الشريك التجاري الدولي في مكتب بيكر ماكنزي بواشنطن العاصمة: "السياسة تؤثر على عقد الصفقات".

في العامين الماضيين رأينا المزيد من المراجعات التي يمكن التنبؤ بها ، ويجب ألا يمثل تشريع CFIUS القادم خروجًا كبيرًا للمشتريين الصينيين.

يشير CFIUS إلى لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة ، وهي لجنة مشتركة بين الوكالات تابعة للحكومة الأمريكية مكلفة بمراجعة تداعيات الاستثمارات الأجنبية على الأمن القومي.

"أنت لا تريد منح السيد جيف بيزوس سبع سنوات من السابق".

استمع لما يقوله بافيت أيضًا

ومع ذلك ، قال: "ليس من المستغرب أن تؤثر النزاعات التجارية الصينية الأمريكية المتصاعدة على الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة".

تحوض بكين وواشنطن حربًا تجارية شاملة ، حيث تفرض كل دولة حاليًا تعريفات جمركية تزيد عن 34 مليار دولار على سلع بعضهما البعض ، وقد هدد الرئيس ترامب مؤخرًا بجولة جديدة من التعريفات الجمركية على منتجات صينية بقيمة 200 مليار دولار.

يستشهد ترامب بالعجز التجاري المتزايد لأمريكا مع جمهورية الشعب كمحفز رئيسي للصراع ، بينما يتحسر المستثمرون على ما يسمونه ممارسات الصين التجارية غير العادلة ، والتي تشمل نقل التكنولوجيا الإجباري ، والوصول المحدود إلى الأسواق بشكل غير متناسب ، والدعم التفضيلي من الدولة.

بكين تتوّد إلى أوروبا

في هذه الأثناء - واستجابة لحرب ترامب التجارية المتصاعدة مع العالم ، والتي جعلته يفرض رسومًا جمركية شاملة على جميع صادرات الصلب والألومنيوم الأجنبية دون استثناء لشركاء تجاريين مقربين من المكسيك وكندا والاتحاد الأوروبي - أصبحت الصين وأوروبا أقرب.

تعمل بكين لجذب أوروبا. في اجتماع سنوي في بكين ، استضاف رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ قادة الاتحاد الأوروبي وأكد على الحاجة إلى دعم التجارة الحرة والتعددية. وأكد البيان المشترك الصادر في ختام الاجتماع التزام الجانبين بهذه المبادئ ، وهو أمر فشلوا في تحقيقه في السنوات السابقة.

في البيان ، قدمت بكين وبروكسل عروض الوصول إلى الأسواق لأول مرة كجزء من محادثات معاهدة الاستثمار ، واتفقتا على إنشاء مجموعة عمل بشأن إصلاحات منظمة التجارة العالمية.

قال توماس جيلز ، رئيس مجموعة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا والصين التابعة لشركة بيكر ماكنزي ، في حين أن الاختلاف السريع في أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الصين صارخ ، إلا أنه لا ينبغي أن يكون مفاجأة. "الصين تغازل الاتحاد الأوروبي بنشاط من خلال عروض الوصول المتبادل إلى الأسواق في محاولة لإظهار أن الاستثمار الأجنبي ليس طريقًا ذا اتجاه واحد ، بينما تستمر العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة بحزم في مسار هبوطي."

ومع ذلك ، فقد ردد الاتحاد الأوروبي صدى العديد من المخاوف الأمريكية بشأن الممارسات التجارية للصين ، ويعمل على آلية فحص الاستثمار التي تركز على الأمن القومي والتي من شأنها أن تخدم الكتلة بأكملها.

باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، فإن التدفق الضعيف للأموال القادمة من الصين ، والذي يظهر بالفعل علامات مبكرة على التباطؤ ، يمكن أن يكون ضارًا إلى حد كبير بالنمو العالمي. لكن أوروبا والمناطق الأخرى التي تتلقى المزيد منها قد تشهد فوائد أكبر.

كانت السويد الوجهة الأوروبية الأولى للاستثمار الصيني في النصف الأول من عام 2018 بقيمة 3.6 مليار دولار ، تليها المملكة المتحدة بـ 1.6 مليار دولار ، وألمانيا بـ 1.5 مليار دولار ، وفرنسا بـ 1.4 مليار دولار. أصبحت السيارات ، والصحة ، والتكنولوجيا الحيوية ، والمنتجات والخدمات الاستهلاكية في مقدمة المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

ملاحظات:

حين يكون موقف الكونجرس أكثر تشدداً ضد الصين حتى من الرئيس ترامب، نصل إلى تفهم لماذا يواصل الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن عن الحزب الديمقراطي توجهاته العدوانية المشددة ضد الصين بمعنى أن الولايات المتحدة تتجه أكثر لحرب على الأقل اقتصادية على صعيد عام بل عالمي. وهذا يؤكد بل ويشجع الموقف العدواني لستيف بانون المستشار السابق للرئاسة الأمريكية.

وسنرى أدناه كيف أن الغرب وخاصة المستوطنات الراسمالية البيضاء تقف على قدم التضامن العدواني من الصين بل في الحقيقة ضد أي نهوض أينما كان.

لعل السؤال الذي لا بد من الإجابة عليه، بماذا نصف الأموال الصينية المنسحبة من الولايات المتحدة إلى أوروبا أو حتى التي تتم المضايقة عليها في أوروبا؟ فهي ليست منسحبة بناء على قرار مضارباتي من جانبها كما حصل في جنوب شرق آسيا 1997، بل هي منسحبة بناء على سياسات معادية لها، هل نسميها أموالاً "مطرودة"؟ والسؤال ما حدود الخسارة في حالتها هذا لأن ما هو مقصود بأن طردها هو في صالح البلد الذي طردها. ثم ما مدى تطابق هذا الطرد مع "قوانين" منظمة التجارة العالمية؟

يرى كثير من المحللين أن اهتمام الولايات المتحدة بل والغرب الراسمالي عموماً بنمو بلدان جنوب شرق آسيا (تايلند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، هونغ كونغ، الفلبين وسنغافورة) هو لخلق نموذج نمو رأسمالي ناجح نظير للتنمية الإشتراكية في الصين الشعبية أي النمرور في فترة الماوية.

وقد يكون لنا الاستنتاج بأن الضربة التي وجهها المضاربون والمصرف والصندوق الدولي لهذه البلدان أتت بعد تيقن الغرب من التحول الصيني إلى الراسمالية وتفكك الكتلة الإشتراكية، حيث لم يعد هناك من موجب بوجود هذا النظير المنافس (الفترينا).

في فترة المرونة هذه سجلت بلدان النمرور الآسيوية نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي أي في تسعينات القرن العشرين وتم إستخدامها كنموذج على نجاح "إجماع واشنطن" أي توصياته: "تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية وتعويم سعر العملة الوطنية... الخ".

كان منظموا هذه الضربة المضاربون جورج شورش وجوليان روبنسون وغيرهما من أصحاب صناديق التحوط التي من خلالها جمع هؤلاء أموالاً هائلة دفعوها إلى البلدان النامية /الأسواق النامية وكانت الارصدة التي تم توظيفها تتجاوز راس المال الخاص لتلك الصناديق بعشرات المرات أي تم انشاء ما يعرف "بالرافعة المالية"... وهي تفوق باضعاف احتياطي العملات في البنوك المركزية لتلك الدول .

كان السيناريو:

"... يبدأ بخروج الاموال الطائلة من البلد المضيف مما يخلق صعوداً حاداً في الطلب على العملة الاجنبية(الدولار الامريكي خاصة) وفي الوقت ذاته يحدث ازدياد حاد

وفجائي في كمية العرض بالنسبة للعملة الوطنية وهذا يخلق خطر انهيارها مقابل العملات الاحتياطية وعندئذ تحاول البنوك المركزية في البلدان التي تعرضت لمثل هذه الهجمات ان تكافح ضد انهيار العملة الوطنية عن طريق انفاق العملة الصعبة الموجودة لديها في الاحتياط. وعندما تنتهي احتياطات العملة الصعبة يحدث انهيار العملة الوطنية . طبعاً شارك البنك والصندوق المضاربين في ضخ اموال كقروض اي ساهموا في تفويض الاصول الوطنية .

وكنتيجة منطقية لانخفاض حاد في سعر العملة الوطنية يزداد التضخم ويزداد ضغط تحصيل الديون على الشركات والمصارف الوطنية التي كانت التزاماتها تقدر عادة بالعملة الصعبة الاجنبية بالإضافة الى سعر الفائدة على القروض الى جانب حالات الافلاس وتراجع معدلات الانتاج ومؤشرات الانتاج المحلي الاجمالي. وفي مثل هذه اللحظة بالتحديد يخرج المستثمرون الاجانب الى المشهد وهم الذين يصح ان يطلق عليهم اسماك القرش فيشترون الاصول الوطنية شبه مجاناً مثلاً وصل سعر الدولار مع الروبية الاندونيسية من 2000 الى 18000 .

أستراليا... تتعجّل العدوان⁶⁴

" في نهاية المطاف ، فإن التدريبات العسكرية ، وفي الواقع "التحالف" الكامل بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ، يتعلق بالصين. في هجوم على مفاوضات ترامب مع كيم جونج أون في عام 2018 ، رفض اثنان من الاستراتيجيين الأستراليين كوريا الشمالية ووصفاها بأنها " ملهامة خطره ، وإعاقة" تعيق التركيز على العدو الحقيقي أي الصين. كان دور كوريا الجنوبية واضحاً: "لا تزال الولايات المتحدة متفوقة في آسيا ، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تحالفاتها الإقليمية. شبكات الدفاع هي مضاعف القوة الفعال من حيث التكلفة "

لماذا لن تصبح الصين قوة مهيمنة.

نقاش كل من: بول دي و جون لي

أدير هذا النقاش في استراليا، محاضرة عامة القاها البروفيسور الفخري بول ديب والبروفيسور المساعد جون لي.

"...إن الاعتقاد بأن الصين ستصبح قريباً القوة المهيمنة في آسيا يقوم على افتراضات بأن صعودها الاقتصادي المستمر والسريع ، وظهورها كقوة إقليمية نظيرة لأمريكا من الناحية العسكرية أمر مؤكد. إن مثل هذا الاعتقاد يدعم الحجج القائلة بأن إعادة التنظيم الاستراتيجي الأساسي لآسيا أمر حتمي ، وأنه سيكون من الضروري وربما المرغوب فيه حتى التنازل عن "مساحة استراتيجية" كبيرة للصين.

اعتماداً على الاستقرار الخطي حول المستقبل ، تتجاهل هذه القراءة الحجج والآثار المترتبة على الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والوطنية للصين ، وافتقارها إلى الأصدقاء أو الحلفاء الرئيسيين في المنطقة ، فضلاً عن أوجه القصور والتحديات العسكرية الكبيرة التي يواجهها جيش التحرير الشعبي. مع إصدار الكتاب الأبيض للدفاع في عام 2015 ، يجب على الحكومة أن تضع في اعتبارها أن التخطيط لعصر الهيمنة الصينية في المنطقة - أو حتى ظهورها كقرين استراتيجي أمريكي في آسيا - سيكون سابقاً لأوانه إن لم يكن بعيد الاحتمال. يجب ألا تصمم أستراليا قوتها الدفاعية للحرب مع الصين ، لكن يجب أن تكون قادرة على مواجهة الإكراه الصيني والمساهمة في العمليات العسكرية للحلفاء إذا لزم الأمر.

بول ديب أستاذ فخري للدراسات الإستراتيجية في مركز الدراسات الإستراتيجية والدفاعية ، مدرسة كورال بيل لشؤون آسيا والمحيط الهادئ ، ANU. كان رئيسًا لمركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية من 1991 إلى 2004. وقبل ذلك شغل مناصب نائب وزير الدفاع ومدير منظمة المخابرات المشتركة ورئيس هيئة أركان التقييم الوطني.

درس الاتحاد السوفياتي السابق لأكثر من 20 عامًا كضابط استخبارات كبير وأكاديمي. نصح ASIO بشأن بعض الأنشطة السوفيتية. صدر كتابه الاتحاد السوفيتي - القوة العظمى غير المكتملة من قبل المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن في عام 1986 ، وأعيد طبعه في عام 1987 والطبعة الثانية عام 1988.

جون لي أكاديمي أسترالي يعمل في الشؤون الاقتصادية والأمنية الدولية مع التركيز على آسيا -المحيط الهادئ. لي هو أستاذ مشارك مساعد في مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية بالجامعة الوطنية الأسترالية ، وزميل مايكل هينتز في مركز دراسات الأمن الدولي بجامعة سيدني وباحث أول في معهد هدرسون في واشنطن العاصمة. لي هو عضو مجلس إدارة معهد الأمن الإقليمي لماذا لن تصبح الصين قوة مهيمنة؟ بول ديب و جون لي: **بول ديب:** يعتقد البعض بأن الصين الصاعدة تفرض على الولايات المتحدة إفساح مجال لها في المستوى الاستراتيجي.

وعلى رأي كندي فإن القوة الاقتصادية ليست كافية وحدها دون قوة عسكرية موازية ، وهذا ما يخالفه البعض ومنهم هنا في استراليا أي يخالفون وجوب سماح امريكا او إفساحها مساحة للصين في السيطرة حيث ان هذه هي الاستراتيجية الصينية. لكن الصين متأخرة جدا عن امريكا عسكريا. فيما يخص الثقة بأن الصين ستبقى صاعدة اقتصاديا لكنها عسكريا لا تركز على أي عمق لأن هذا غير محتمل في نظرنا على الأقل.

محاضرة جون لي:

"... إن توقع المستقبل أمر صعب، وخاصة توقع طبيعة منحنى أو تطور القوة العسكرية والاقتصادية. لذا، سأحدث عن المحدودية العسكرية للصين أيضا. هناك ثلاثة أسس للنمو الاقتصادي:

لقد كرست الصين مدخلات عمل، قوة عمل لتحصيل النمو. وهي أول بلد نمت بهذا الشكل العالي. في عام 1978، كان هناك 7 عمال عاملين يعملون من أجل متقاعد واحد، واليوم هناك 5.5 عامل يعملون من أجل متقاعد واحد، ولكن في عام 2035

سيعمل 2 عمال من أجل متقاعد واحد. هذا العام اي 2015، فإن من يغادروا العمل في الصين أكثر ممن يدخلونه إن السن الإنتاجي للعامل هي العشرينات في البلدان النامية. إن سكان المدن في الصين هم ثلثي السكان لكن 5% منهم لديه تقاعداً، وإن شئت المقارنة، فإن أمريكا كالقوة العظمى الوحيدة، كما ان وضعها الديمغرافي جيداً، وسوف يستمر وضعها هذا حتى 2050.

وهنا ضع في الاعتبار بأن ثلث سكان المدن وهم نصف السكان فإن من لديهم تقاعداً من بين كل هؤلاء هم 5%. إن صندوق المعاشات التقاعدية المركزية أو المؤقتة أو المحلية يُتوقع أن تبلغ نسبة عدم دعم الدولة له حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2035 وهذا يفترض في أحسن الأحوال استمرار النمو في الصين بنسبة 6% حتى 2035.

وهذا غير مقبول، ويتناقض بوضوح وبشكل متزايد مع بنود الميزانية الأخرى مثل الأمن الوطني، والإنفاق الحربي. وحتى فيما يخص صندوق التقاعد حيث أن نصف نفقاته الحية ، على الأقل، يتم اخذها من الأسرة، وعليه، فإن حوالي ربع النمو من 1980-2005 يمكن رده بطريقة أو أخرى إلى هذا التقسيم الديمغرافي المحلي فهو الزيادة الملموسة في إنتاجية العمال الشباب الأتون الى المدينة بأسرهم صغيرة الحجم من حيث مسؤولياتهم. لن يكون هناك وجوداً من هذا القبيل للعائد الديموغرافي للصين من الآن فصاعداً.

والآن دعنا نتحدث عن إضافة مدخلات رأس المال، وهذه هي المشكلة الحقيقية فيما يخص مستقبل الصين الاقتصادي. فلنتكلم بشكل عام جداً، كان النمو في العقد الأول من الإصلاح 1979-89 مقوداً بدينامية تحديثية أصيلة كما سمح اصلاح الأراضي لمشغلي الأرض وليس لهم كمالكين لها باستخدام الأرض التي يريدونها وسمح لهم ببيع المحصول الفائض بسعر السوق وهذا فتح المجال لولادة موجة من المستحدثين بشكل عفوي وغير مخطط له وجلب لهم نشاطاً اقتصادياً كافياً وحتى حصول صناعات على نطاق صغير والتي كانت الدافع الفعلي للتصنيع المبكر في الصين .

والآن مع منتصف التسعينات، فإن هذا الموديل قد أستنفذ قوته . وعليه اصبح ظاهر في الصين أنها دولة اساساً صناعاتها موجهة للتصدير ليس لآسيا فقط بل لكل العالم. وعليه فمنذ منتصف التسعينات وما بعدها فإن ما هو مصنوع في كوريا او اليابان أو أمريكا او ماليزيا حل محله ما هو مصنوع في الصين. وقبيل الأزمة المالية العالمية أو بالأحرى عشر سنوات قبل ذلك، كان المحرك الأساس لنمو الاقتصاد الصيني هو التصدير البحث تصدير صاف . والآن لا شيء ملحوظ كهذا بشكل ملموس. فهذا كان

موديل فقط في نطاق اليابان وجنوب كوريا تاويان سنغافورة ولكن الصين اخذته الى مستوى اوسع بكثير وذلك بسبب بركة العمالة الفائضة التي لديها.

تحتاج موديلات الاعتماد على التصدير بوضوح إلى حاجة متنامية من النمو ولأسواق استهلاكية وهذه اخذت تبدو كمشكلة للصين حينما ضربت الأزمة المعولمة العالم المتقدم حيث وصلت أسواق الاستهلاك إلى التوقف، وعليه، صار لا بد للصين من البحث عن طريق آخر لاجتراح النمو... وهذا ما فعلته. وعليه، إذا اخذنا فترة 2004-2014، توسع الاقتصاد الصيني بنسبة 162% وهذا ملموس ولكن مدخلات العمل ومدخلات العمال الإضافية استمرت بنسبة 6% من ذلك. أي أن 136% يمكن نسبه إلى مدخلات راس المال وبشكل خاص الاستثمار الثابت والذي تجسد في الانشاءات والبناء وهذا يعني أن 20% من النمو هو من أصل 162% في العقد الأخير هو منسوب إلى استعمال مدخلات زيادة الإنتاجية.

والآن، فإن كل هذه الأرقام هي اقتصادية، لكن ما أهميتها؟ أن الكم الهائل لمدخلات راس المال من أجل اجترار النمو الذي انجزته الصين في السنوات العشر الأخيرة يعني ان مستويات تراكم مجتمعات الدين القومي ارتفعت من 147% من الإنتاج الأهلي الإجمالي إلى حوالي 250% مع نهاية عام 2008 مع حلول عام 2014.

وإذا وضعنا الأرقام في سياقها، فإنها سوف تزداد عن 9-10 ترليون دولار امريكي عام 2008 الى 20-25 ترليون دولار عام 2014 وهذه الزيادة تمثل مقدارا أكبر من الحجم الكلي لنظام المصارف التجارية الأمريكية.

لقد حصلت هذه الزيادة بسبب اصرار الحكومة او كما يقول البعض قيام الحكومة بعمل يائس لإنجاز نمو سريع حيث أمرت الحكومة البنوك التي تملكها الدولة ان تقرض بشكل واسع المشاريع المملوكة للدولة حتى لو لم تكن هناك مبررات تجارية للقيام بذلك. فمن 2008 وحتى 2009 مثلا تضاعفت ديون البنوك من 750 مليار دولار إلى 1.4 ترليون دولار واتسعت دفاتر القروض المصرفية المعلقة للبنوك الصينية الى غالبا 60% في العامين الأخيرين. وهذا ليس بسبب طلب اقتصادي عادي ولكنه نتيجة او بدفع من سياسة حكومية على الرغم مما يقوله العقل الأسترالي في الخزانة في ذلك الوقت.

لذا كانت النتيجة هي دعم الدولة الصينية للاقتصاد والذي يشار اليه ليس فقط كونه مجرد قطاع البناء الأوسع بل الأوسع تاريخيا في مجاله ولكنه ايضا الأكثر إهلاكا وإسرافا في التاريخ الاقتصادي ومنها الطرق والمطارات غير المستغلة أو محدودة الفائدة.

هناك بناء مدن جميعها فارغة وبيوت للسكن لكفاية الحاجة المدنية التي تحتاجها البلاد لعشرين سنة قادمة على الأقل. وعليه، إذا نظرنا الى المقاطعات الأربع الكبرى في الصين هناك بيوتا غير مسكونة تستوعب 200 مليون شخص ، وعليه لو سألت محلا مستقلا في البنوك الدولية وشركات محاسبة تعمل في الصين، فإن الديون المعدومة اي السيئة تصل إلى 70-140% من الإنتاج الأهلي الإجمالي. تعتبر البنوك المملوكة للدولة والكيانات المالية الحكومية المحلية في نهاية المطاف التزامات حكومية وهذه سيتم التعامل معها من قبل الحكومة المركزية. ومرة ثانية، خذ بالاعتبار ماذا يعني هذا في مناقشات الطلب على الخزانة العامة في السنوات العشر إلى العشرين القادمة.

وهكذا، فإن الصين اساسا تضاعف الأخطاء اليابانية مع ان هناك بعض الاعتقاد بأن الصين قد تستمر في تجنب عقدين من النمو الصفري تقريباً.

إن ما عانت منه اليابان من حيث معدل مخرج راس المال أي نسبة ما تحصل عليه مقابل كل مدخل إضافي لرأس المال هي أسوأ بثلاث مرات مما كانت عليه قبل 10 سنوات ، أي أنها أسوأ بحوالي 50 مرة مما كانت عليه في الهند التي تعتبر عموماً اقتصاداً غير فعال للغاية من حيث استخدام رأس المال .

والآن أخيراً، هل يمكن لمدخلات الصين أن تكون ذات فعالية أكبر أو إنتاج أكبر. حيث من الواضح أن هذه هي الطريقة الوحيدة أمام الصين لتنمية قاعدتها الاقتصادية وهي ضرورية كي تصبح القوة المسيطرة في المنطقة؟ وهذا يتمظهر في أشكال متعددة

هل يمكن للصين أن تصبح اقتصاداً أكثر ابتكارية/ اختراع. هل يمكن لها أن تنتقل إلى اقتصاد يستجيب للسوق وليس الهجين المخطط؟ هل يمكنها زيادة الاستهلاك الذي بوسعه أن يحث الخدمات ويزيد الإنتاجية؟

أساسا كل هذه السمات هي التي على الصين ان تحققها، أن تقول " هل يمكن للصين أن تفلت من ما يسمى مصيدة الدخل المتوسط" حيث اننا اذا نظرنا حولنا فإن هناك حوالي 30 اقتصاداً في العالم حققت ذلك.

والآن إذا كان مستقبل الصين أن تكون القوة المسيطرة في آسيا، فإن هذا يعتمد على قدرتها على ان تفلت من مصيدة الدخل المتوسط، ؟ لا يمكنها القيام بذلك. ولذا، فإن السؤال الأخير الذي أود طرحه هو: ماذا على الصين ان تفعل بالمعنى العام للهرب من مصيدة الدخل المتوسط؟

خذ الآن الاختراع، فإن على الصين تفكيك الاقتصاد السياسي الذي تسيطر عليه الدولة، و من أجل هذا فإن عليها التخلص من امتيازات 150,000 من المشاريع المملوكة للدولة لصالح ملايين الشركات الخاصة المحلية. لا بد ان تلغي امتيازات ال 150 ألف هؤلاء الذين يحصلون على 70-80% من التمويل الرسمي للبلاد. التمويل الرسمي لصالح 5-6 مليون شركة تجاهد للتخلص من الخردوات المتروكة.

ولإعطاء مثال على طبيعة سيطرة الدولة على الاقتصاد الصيني فإن الشركات الثلاث الكبرى المملوكة للدولة يتجاوز دخلها مداخيل أكبر 500 شركة خاصة مجتمعة في البلاد. والآن، اذا فككت النظام فإنك تحذف قدرة الحزب الشيوعي الصيني علذ استخدام وتسخير طاقة الشركات الكبرى المملوكة للدولة لأجل إنجاز اهداف وطنية

وللانتقال الى المرحلة الثانية، فإن على الصين بناء مؤسسات . فإنك اذا نظرت إلى ال 30 بلدا واستثنت بلدان النفط في الشرق الأوسط، فبالنظر الى ال 30 بلدا التي نجحت في الإفلات من مصيدة الدخل المتوسط، فإن بينها سمات مشتركة حيث فيها حكم القانون، وليس حكم حزب أو حكم حكومة، ولديها حق الملكية الفكرية، وحق الملكية عموماً ولديها محاكم مستقلة وآليات حل الخصومات، ولديها حد ادنى من الفساد وتسخير الجوانب الرئيسية للمصادر الوطنية لتعزيز القدرة الوطنية مقابل تعزيز قوة الحزب. إن النتيجة الجوهرية المطلوبة بالنسبة للصين هي النجاة من مصيدة الدخل المتوسط .

ومن أجل هذا، تحتاج إلى اعادة تنظيم أساسية لاقتصادها السياسي وهذا صعب عليها القيام به، بل أن عدداً قليلاً من الدول قامت به. والآن حتى اذا نجحت الصين في القيام بذلك كي تنتقل إلى المستوى التالي سيكون صعباً جداً الوصول إلى صين مختلفة جداً عن ما نراه اليوم. سيكون صعباً جداً على الحزب الشيوعي الصيني مثلاً تسخير الجوانب الرئيسية للمصادر الوطنية لتعزيز القوة الوطنية بدل تعزيز قوة الحزب. سيكون للمجتمع المدني أهدافه وسيكون من الصعوبة بمكان تسخير ادوات لإنجاز الأهداف الوطنية.

والآن فإنني سوف احيل الى بول ليقوم ببعض التعقيبات. وحول الموقف او الوضع الاستراتيجي والعسكري للصين، ولكن دعوني اخص ببضعة نقاط:

1- تنفق الصين الآن 15% من ميزانيتها على الأمن الوطني، وهذا على جيش التحرير الشعبي اي الجيش الخارجي، والبوليس الشعبي، وهو الجيش المحلي

المدرّب عسكرياً. وهذه الميزانيات تتصاعد. أن ميزانية هاتين المنظمتين في تزايد إلى حد أعلى ب 50% من نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، وهذا لا يمكن أن يحصل أو يستمر إلى الأبد لأسباب ذكرتها.

2- بناء على جميع المؤشرات الرئيسية للقوة غير العسكرية فإن أمريكا هي المنافس الأساسي للصين وهي متفوقة وستبقى متفوقة كذلك. لذا علينا التفكير في الاختراع وفي الكهولة الديمغرافية والتعليم والعلم والكفاءة الصناعية والتكنولوجيا البازغة والاستقرار الاجتماعي وندرة الموارد والنظام، أو حكومة أمنية... الخ التي تعاني منها الصين. إن أمريكا هي في المقدمة والطليعة حسب مختلف المؤشرات وستبقى كذلك في المستقبل المرئي.

و3-، فالصين ربما وبمعاني متعددة دولة قوية. بل إنها دولة قوية لبلد هش وضعيف. إن مشروعية الحزب الشيوعي الصيني وقدرته على البقاء في السلطة تعتمد بشكل نهائي على تحسين شروط حياة المواطنين فلا يمكنه استخدام أكثر وأكثر الموارد الوطنية.

والآن فإن الحزب الشيوعي الصيني يدير بلدا بأعضائه الرسميين بينما هناك حراك شعبي بعدم الرضى مقداره 180.000، يحتجون ضد كيانات أو رسميين حكوميين، وببساطة فإنه لا يمكنك إهدار أكثر وأكثر من الموارد الوطنية في سبيل إنجاز أهداف قومية دون التركيز إلى حد ما داخليا. أخيراً، فإن هشاشة الصين الداخلية تعني أنه لا يمكنها أن تتحمل كارثة سياسية خارجية ولا كارثة اقتصادية طالما ظل الحزب الشيوعي في السلطة.

إن الحزب الشيوعي الذي يضم مليون مقاتل مدربين ومسلحين كبوليس دورها مراقبة الاحتجاج الشعبي. هذه ملامح بلد قد تبدو قوية للخارج لكنها هشّة داخليا. إن سياسة خارجية لكارثة اقتصادية قد تُسقط حكومة أمريكية، أو إدارة، ولكنها لن تسقط كل الاقتصاد السياسي.

إذا نظرتم إلى كل هذه العوامل فالصين برايي ليست لها قاعدة اقتصادية قوية بحيث تشكل مع القاعدة المحلية القوة المسيطرة في المنطقة.

بول ديب

"... إن الصين قوة اقتصادية لكن ليست لها صداقات ثنائية قوية خارجياً وهي هشّة داخليا. في كتابها: "الصين قوة عظيمة هشّة" تقول سوزان شيرك. الصين قوية داخليا ولكن ضعيفة خارجياً، هذا برأينا أنا وجون غير دقيق فالصين هشّة داخليا، كما أنها

وحيدة فيما يخص التأثير الحقيقي في آسيا. فليس هناك سوى كوريا الشمالية وباكستان يمكن اعتبارهما اصدقاء للصين.

فما الذي ستحصل عليه الصين من كوريا الشمالية غير جرها لحرب مع كوريا الجنوبية. وباكستان دولة نووية لكن فاشلة. وفيما يخص الصراع مع الهند لن يكون في مصلحة الصين.

كانت الصين برأي سوزان سابقاً دولة قوية في المنطقة لعدم وجود منافسة إلى أن أتت القوى الاستعمارية الأوروبية في القرن 19 أي لم يكن يوجد مركز عالمي. الدول المحيطة كالفلبين مiale للتحالف مع امريكا (يتقاطع هذا مع حماسة والدن بيلو ضد الصين، ع.س) وسياسات الصين تدفع اليابان نحو امريكا. صحيح أن الهند غير منحازة لأمريكا لكنها ديمقراطية وبها حكم قانون.

بناء على تجربة السوفييت فالصين غير مرشحة لتكون قوة عالمية ولا حتى مناطقية. فأى قوة عالمية يجب أن تحصل على:

1-قوة تدميرية نووية شاملة لأي مكان في العالم وهذا ممكن لأمريكا وروسيا فقط
2-القدرة على القيام والتدخل في أي حرب تقليدية في اي مكان في العالم بينما هي اضعف من استعادة تايوان.

في تقرير ل راند ومصادر صينية فإن الصين غير قادرة على منافسة سلاحية مع امريكا وذلك لأن جيش التحرير الشعبي يقضى عناصره 25 % من وقتهم في قراءة الماركسية-اللينينية، فليستمرروا اكثر، (ضحك)،(؟؟؟؟). الجيش الشعبي في الصين ليس للشعب بل للحزب الشيوعي. الصين قارة والقارة حدودها هشة وحدود الصين طويلة جدا. وهي خلف امريكا ب20 سنة من حيث التكنولوجيا المتقدمة كما ان قوتها الدفاعية ضعيفة جدا.

جون: ان الصين تحتاج الى الأسواق الغربية، وأن امريكا ستبقى لعقود اقوى دبلوماسيا وعسكريا.

بول: ماذا تعني الصين لأستراليا؟

إن اية مرونة من امريكا لإعطاء فضاء استراتيجي للصين يجب ان ترفضه استراليا (لاحظ تقاطعه مع ستيف بانون. ع.س). فطموحات الصين البحرية يجب مقاومتها بقوة، واستراليا تحتاج الى إعادة بناء قوتها للحرب مع الصين.

الصين لا تطور قوة تقليدية لغزو استراليا ولكن علينا تطوير قوة تكنولوجية متقدمة بحرية وجوية وغواصات للمساهمة في اي حرب بين الحلفاء والصين في جنوب شرق

آسيا ولمقاومة اية مغامرة صينية. يمكننا المساهمة في إغلاق مضائق جنوب شرق آسيا إذا ما احتاجت ذلك الولايات المتحدة .
يجب ان نساهم في عدم وقوع جنوب شرق آسيا لصالح الصين سواء سياسيا أو أن تصبح مسيطر عليها أمنيا للصين. جنوب شرق آسيا يجب ان يكون درع لنا وأن نحافظ على علاقة جيدة معهم استراتيجيا.
إذا ما تحركت الصين فإن على امريكا أن تجبرها على دفع ثمن غالٍ (تماماً كما يطرح ستيف بانون، ع.س).

بول: إذا قررت الصين ارتكاب اية حماقة هل ننتظرها تفعل ما تريد؟ لدينا إمكانات حربية واصدقائنا الأمريكيين يعرفون ذلك. على استراليا أن تهتم جدا إذا طورت الصين إمكانات عسكرية . حتى الآن لا توجد مؤشرات.

بول: الصين ليست اوتاركية كالسوفييت التي اكنفت ذاتيا، فالصين مندمجة تجاريا مع الغرب . إذا أغلقت الممرات ستكون هي في مشكلة.

ملاحظات

يتقاطع مجمل حديث الباحثان سواء الاقتصادي والاستراتيجي/المخابراتي مع حديث ستيف بانون داعية الحرب ضد الصين بمعنى اليوم قبل الغد وهذا يؤشر إلى وجوب أخذ هذه التوجهات بالاعتبار الجاد. ولعل أحد جوانب الإثارة في هذا التوجه أن الصين مستهدفة في نظر هؤلاء رغم أنها، على الأقل في نظر كثيرين لم تعد اشتراكية، بل حتى هي راسمالية وايضا إمبريالية. وهذا يكشف خطورة الراسمالية في مطلق الحالات وخاصة إذا ما ظهر من ينافسها على التقشيط والربح كما أشرنا في غير موضع.
ورغم قول كلا المتحدثين ب: " إذا ما تحركت الصين فإن على امريكا أن تجبرها على دفع ثمن غالٍ"، فإن جوهر الموقف هو وجوب ضرب الصين كي لا تتحرك أو كي لا يكن بوسعها التحرك!

في حين يمتدح وولف وجيكس قرار الصين الاستثمار في فائض البناء، فإن المتحدثين يريان ذلك هدرا للثروة وقرار من السلطة بتمويل ذلك عبر البنوك. وبالطبع لا يشير ان لمسألة هامة وهي ان البنك المركزي في الصين هو بيد الدولة مما يسمح لها بالتحكم في الإقراض والإنفاق.

ورغم توازي الروح المعادية ضد الصين لدى المتحدثين والتروتسك والذن بيلو على سبيل المثال، إلا أنهما يختلفان تجاه ملكية الدولة للشركات. ففي حين يطالب الباحثان بتفكيك شركات الدولة يعتبر والذن بيلو أن عيب الصين في خصخصة الشركات.

يرى المتحدثان بأن الولايات المتحدة مستقرة وقادرة على احتواء أية اضطرابات بينما النظام الصيني هشاً بحيث يمكن أن يسقط أمام اضطرابات داخلية. وحيث أن توقع الأمور بهذا الاستخفاف أمر إيديولوجي في جوهره، إلا أن فشل أو إفشال ترامب قاد إلى اضطرابات غير متوقعة في أمريكا ولم تنته بعد، كما أن الاضطراب الذي اصاب الولايات المتحدة بسبب كوفيد 19 كان بالمقابل تعبير عن تفوق الصين عليه كنمط من الاضطراب الداخلي والمعلوم بالطبع.

لعل أكثر ما يلاحظه المشاهد/القارئ لحدث هذين الشخصين ما يلي:

- ما هو الحبل السري الذي يربط المستوطنات البيضاء ببعضها، أمريكا، استراليا في هذا السياق بعد أكثر من ثلاثة قرون على إيلاجها بعيداً عن بلدها الأم وعن بعضها البعض. فحديث الرجلين يؤكد ان على استراليا أن تكون جاهزة للدفاع عن نفسها امام الصين وأن تشارك اي حرب امريكية ضد الصين اي حتى لو أن الصين لن تمس مصالح استراليا وإذا أغلقت الممرات ستكون هي في مشكلة. طبعاً مع أمريكا وليست مع استراليا. وهذا يدفع للسؤال: ولكن، ها هو كوفيد 19 يغلغ كل بلد عن الآخر فهل تعاون الغرب الراسمالي ذاتياً أم تسابق على إغلاق الحدود وحتى قرصنة الوسائل الصحية في حين لم تفعل الصين ذلك!
- يقارن الباحثان ما يسميانه "أوتاركية" الاتحاد السوفييتي السابق. وهي إن كانت أوتاركية فقد نجم ذلك عن حصار الغرب الإمبريالي للسوفييت، وللأسف حينما سُمح له بالتبادل مع الغرب أي قررت التحريفية ذلك التبادل دفع ثمناً باهظاً! وفي هذا السياق، يُبدي الباحثان قلقاً من الانفتاح الصيني تجارياً على العالم بينما يرفض ذلك باحثون آخرون.
- وهذا يدعو للسؤال:
 - ما مصلحة استراليا في تأجيج نار الحرب ضد الصين؟ هل لأنها هي نفسها رأسمالية بل إمبريالية إقليمية؟
 - أم أن المستوطنات الرأسمالية البيضاء متواشجة العلاقة لا رأسماليا فقط بل عنصرياً وحتى لوناً رغم تباعدها من حيث المسافة!
- حتى الباحثان يقدمان معطيات ولو علمية يمكنك ملاحظة كما كبيراً من الكراهية وخاصة لدى الأسترالي الأصل، حيث يبدو ذلك بقراءة ملامح الوجه
- رغم ما يقدمانه من معطيات وتحليل لا يمكنك إلا التقاط الرغبة في وجوب قطع طريق تطور الصين ولو بعدوان.

- كما يمكنك التقاط وجود درجة عالية من الرغائية في حديثهما بمعنى أن: "الصين لن تُفلح" متجاوزين حتى المعطيات التي يُدعّمان بها طرحهما.
 - يكشف، بل يذكرنا حديثهما بدرجة عمق تحالف معسكر الإمبريالية الغربية وخاصة المستوطنات البيضاء مقارنة بهشاشة تحالف الدول الاشتراكية وحتى اليوم غير الاشتراكية.
- في حين يرى الاقتصاديون المعتدلين أن عدم دخول الصين في حروب هي ميزة إنسانية يرى هؤلاء أنها نقطة ضعف لأن منظورهما عدواني يرى في الحروب طريق بقاء سيطرتهم على العالم. وربما لهذا ارتباط في قافلة الذبح الجماعي الذي مارسه المستوطنون البيض.
- أثار المتحدثان تآثر الصين من الأزمة العالمية 2008 حيث اثرت على الاقتصاد الصيني نظرا لتراجع الاستيراد العالمي، وهذا صحيح من حيث تراجع التصدير، لكنه ليس مشكلة أو أزمة صينية. وبالمقابل، فالتوجه الصيني ذهب إثر ذلك إلى الداخل وهذا ما يتضح من سياستها الاقتصادية في التوجه إلى الداخل.

الفصل الخامس

خلاصة النتائج... ما هي الصين وإلى أين هي والعالم؟

كان هذا سؤال البداية في هذا العمل، وها هو سؤال النهاية أيضاً، وهل يجوز ذلك؟ هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هل من داع لهذا الفصل الختامي أيضاً سيما وأن تعقينا قد أقرن في متن و/أو نهاية معظم ما عُرض من مواقف أو أطروحات. لذا، سنحاول هنا تلافى التكرار ما خلا حالات ومواضع الضرورة.

ورغم أن سؤال البداية هو سؤال النهاية بل أسئلة هي: أي نظام في الصين، أي صين، وهل ستسبق أمريكا بغض النظر عن نظامها؟ أم السؤال: ما دور وموقع الصين في أممية جديدة، كما كتب سمير أمين، أو تجديد الأممية؟

ليس ويجب أن لا يكون سؤال البشرية اليوم محصور في: ما هي الصين بل يجب أن يُوظف ويمتد السؤال نفسه إلى أي عالم نريد وموضع الصين فيه وموقع ودور أطراف ثلاثة فيه بمعنى دورها في لجم عوامل الثورة المضادة الموجودة في الصين نفسها وهي:

الماركسيون الصينيون

الماركسيون في العالم

الأنظمة التقدمية التي تتعاون مع الصين

وسؤال آخر، يُساعد بدوره في إجابة ما يفرض نفسه بالضرورة والقطع وهو: لماذا يُصِرُّ الغرب الراسمالي على قطع تطور الصين⁶⁵، وإن صُغِبَ فلجمها وتتبعها إقتصادياً

China, 2049 A Climate Disaster Zone, Not a Military Superpower ⁶⁵

فما بالك بالإجهاز العدوانى عليها! وبكلمة أخرى: لماذا لا يفكر الغرب الرأسمالى سوى فى الحرب بل الحروب؟

سنعالج فى هذا الفصل عدة قضايا رغم تباعدها عن بعضها عسى أن يكون فى تجميعها تكوين يوضح الصورة المتوقعة والمرغوبة.

صحيح القول بأن الصين فريدة فى تجاربها إلى حد القول بأنها أشبه بعالم مستقل وقادر على الحياة بذاته ورؤيته هو، وهذا ما يوحى بالقول أو السؤال: هل تجربة الصين الحالية، ما بعد الماوية، هى أيضاً تجربة خاصة؟ وهو ما يوحى به شعار النظام الحالى "الإشتراكية بخصائص صينية" خاصة بخصوصية الصين نفسها أى الأمة/الثورة/الحزب التى أكدت التقاطع الإيجابى بين النظرية الماركسية-اللينينية والقومية والتحالف الحتمى بين العمال والفلاحين والمتقنين المنشكين، بل وفى لحظة معينة بعض أجنحة البرجوازية. هذا الإبداع الميدانى صدَّ التحجر الإيديولوجى الذى تكرَّس فى التجربة السوفييتية فى لحظة ذبولها وصدَّ العشق التروتسكى للصهيونية فى عدائه المطلق للقومية وصدَّ الأستاذة الماركسيانية الغربية التى تصر على دور المعلم رغم هرمها وخرَفها إلا من رحم ربي.

وإذا كان بوسع الصين الانعزال مكنتية بنفسها فبِمَ الانخراط فى السوق العالمية؟ سيما وأن الإنخراط يخدم أصحاب نظرية أن الصين إمبريالية وليست رأسمالية فقط بمعنى: إذا كانت قادرة على الانعزال، فإن انخراطها يشي بأنها تتجه إمبريالياً. وهذا يعيد للذهن قدرة الولايات المتحدة على الانعزال والجدل الخاص بذلك فى أمريكا نفسها وخاصة ما كتبه الاقتصادى الألمانى/الأمريكى جوزيف شومبيتر، لكنها لم تفعل، بل ذهبت باتجاه عدوانى هائل ومتواصل وهو نفسه الذى وضعها موضع قتال الصين بمختلف الوسائل، فهل حافظ أمريكا الرأسمالية/الإمبريالية هو حافظ الصين الإشتراكية أو الإشتراكية؟ ولكن، إذا كانت الصين رأسمالية فمن الطبيعى إنخراطها فى النظام الرأسمالى العالمى وهو ما اتضح، أى قرار الانخراط، إثر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وإذا كانت الصين إشتراكية، فمن الطبيعى أيضاً عدم إنعزالها لأن هدف الماركسية عالم

Source URL: <https://portside.org/2021-08-24/china-2049-climate-disaster-zone-not-military-superpower>

Portside Date: August 24, 2021

Author: Michael Klare

Date of source: August 24, 2021

Tom Dispatch

اشتراكي ومن ثم شيوعي وليس بلداً اشتراكياً معزولاً منعزلاً سواء كان كبيراً أم صغيراً. ولا ننسى أنه لم يعد بوسع أحد أن ينعزل/يتفوق في هذا العصر في زاوية من الكوكب وقد وصل رأس المال بالقوة والغزو كل موضع رأس إبرة. وهذا يفتح على سؤال آخر: هل تهدف الصين أخذ العالم باتجاه نموذجها الاشتراكي الخاص بها؟ بمعنى أن يقوم كل بلد بتطوير اشتراكيتها بسماته هو على أن يتم ذلك بمساعدة الصين " إقتصادياً وسلمياً" كما يبدو من علاقات الصين الدولية أو كما تزعم الصين نفسها. إن صح هذا، فهو يقلل من مدى اشتراكية أو ثورية الصين بمعنى أنها تتعاطى مع الأنظمة القائمة وليس مع القوى الثورية. وهي بهذا أشبه بالأمم المتحدة وتحديداً بفرعها يو.أن. دي. بي التي لا تتعاطى سوى مع الدول (وهذه خبرتي الشخصية في عملي لثلاث سنوات في مكتب هذه المؤسسة في القدس المحتلة)⁶⁶.

في هذا الصدد يتساءل ألكسندر نورتون:

"... أين كوبا الصين؟ في الواقع - أين دعمهم للمتمردين والاشتراكيين في جميع أنحاء العالم ، سواء حركات حرب العصابات أو الدول الاشتراكية؟ أعلم أن الصين تقدم الكثير من الدعم لفرنزويلا ولديها علاقات جيدة مع كوبا وكوريا الشمالية. أما فيما يتعلق بحرب العصابات ، فهذا في الخلف (يقصد الكاتب ان هذا مُستثنى كما أعتقد -ع.س) لقد اختارت الصين مساراً مختلفاً ، مساراً يسعى إلى العمل مع رأس المال العالمي. بالطبع إنه أمر خطير. مثلما يمكن للصين استخدام رأس المال لتحقيق غاياتها الخاصة ، يظل هناك دائماً خطر أن الصين يمكن أن يتم احتواؤها من قبل رأس المال. هذا هو جوهر حملة شي لمكافحة الفساد. الحجة الأخرى بالطبع هي أنه يقوم فقط بتطهير منافسيه. الصين لديها سياسة عدم التدخل - سواء كانت ستتبع هذا دائماً أم لا فهو أمر آخر".⁶⁷

في أفضل الأحوال، فإن هذا الطريق الصيني هو طريق وسط ليس طريقاً ثورياً، علماً بأن توحش رأس المال يقتضي الثورة. قد يرى البعض بأن الصين في مشروعها لاختراق النظام الرأسمالي العالمي ذاهبة في طريق السباق الرأسمالي إلى حين. وسواء صح هذا أم لا، فإن الصين ستواجه بلا شك الاضطرار للصراع مع الثورة المضادة بمجموعها، حتى لو دفاعياً، فهجوم الإمبريالية ضد الصين إتضح أكثر منذ أوباما وكرسه ترامب وسار على دربه بايدن.

⁶⁶ لذا، كانت هذه المؤسسة متقيدة بسياسات الكيان الصهيوني (بما هو دولة) وليس بحاجات الأرض المحتلة ، وذلك قبل انتفاكات أوسلو المشؤومة 1993 هذا رغم ان عملها في الأرض المحتلة 1967، وهذا ما دفعني للاستقالة.

قد يحتاج بعض أنصار النظام الصيني اليوم بالقول بأن الصين ما زالت في طور التنمية وأنها تهدف الوصول إلى وضعية البلدان ذات مستوى الدخل المتوسط، ولذا، فالنظام أو الحزب حريص على أو يتبع تكتيك حفظ راس المال في البلد بل ويحرص على استمالة راس المال الأجنبي الذي يتركز عموماً في أعلى مستويات الاقتصاد، في القمم الاقتصادية.

زعم بعض الكتاب أن جميع الصناعات الكبرى/الشركات محتكرة بيد الدولة، وزعم آخرون أن ملكية الدولة لها تتراجع إلى مستوى شكلي! في جانب آخر، يسمح للبرجوازية بالاحتفاظ بقدر كبير من أرباحها بحيث لا يتم تشجيع راس المال على الهروب. يتم تزويد البرجوازية الصغيرة الصينية بسوق منفتحة للغاية بشكل يفوق بكثير تلك الموجودة في الغرب.

هذا التكتيك يقتضي عدم الصراع مع الثورة المضادة بل مهادنتها من داخل نظامها. وكما أشرنا اعلاه، فإن هذا نجح في فترة سابقة اي ما بين 1978 وحتى بضع سنوات خلت، ولكن الثورة المضادة، لم تعد كما يبدو، رغبة في غض الطرف عن التكتيك الصيني وهذا يطرح تحدّي قاس على الصين يدفعها إلى اتخاذ خيارات أكثر جذرية وثورية، فهل سيحصل هذا؟

لقد قيل الكثير عن الماوية بأنها مدرسة ثورة الفلاحين، وليس العمال، والقومية لا الماركسية ولا الإشتراكية، وبأنها تجربة "الأوتاركية" القطيعة مع العالم عموماً وليس فقط مع النظام الرأسمالي العالمي... الخ. وبغض النظر عن كل هذا، تهمنا هنا الإشارة إلى أن الصين الحالية هي الأشد انفتاحاً على العالم بل بأكثر من انفتاح الأنظمة الرأسمالية الإمبريالية حتى وهي تغوص في السوق العالمية التي إنتهت إلى النيوليبرالية وتعجّ كتابات كثير من إيديولوجييها ب "الوعظ حتى بحكومة عالمية"! وإذا صح أن صين ماو كانت أوتاركية التوجه وأنجزت معدلات نمو بل تنمية عالية جداً، فكيف أمكن للصين المنفتحة على مصراعيها أن تنجز نفس معدلات النمو وربما أعلى؟ وهل يمكن اشتراء قول الصين أنها بهذا الانخراط تعزز بنائها الإشتراكي كما أشرنا في غير موضع! وإذا كان النمو العالي ممكناً في النظام الإشتراكي، فإن الأحجية/اللغز في تحقيق الصين بالرأسمالية المندمجة ب "الإشتراكية" نفس النمو وأكثر أي في ظل الرأسمالية براى البعض وإشتراكية السوق براى البعض الآخر؟ هل النجاح في ظل الرأسمالية هو بمحركات ذاتية داخلية صينية أم بمهارة تجارب الآخرين أيضاً بغض النظر عن موقفنا من تلكم التجارب ومن انتقاء الصين منها، إن حصل كما تُقدّر، ولكن نورد بعضاً منها لتكبير الصورة وخدمة النص.

في عرض رينشارد فيدلر لمقالات كاتس التي أوردناها سابقاً يقول: أثار اندماج الصين في النظام الرأسمالي العالمي العديد من التحليلات النقدية بين اليسار الماركسي. السؤال الأكثر مناقشة هو بسيط ولكنه أساسي: هل الصين إشتراكية أم رأسمالية؟ بعضها لا لبس

فيه. على سبيل المثال ، ينص "بيان" تم نشره مؤخرًا لمجموعة تركزت في جامعة مانيتوبا بشكل كبير على أنه "لا يوجد بلد يمثل تقدم الشعب العامل - اقتصاديًا وتكنولوجياً وبيئيًا واجتماعيًا - أكثر من الصين..." الحزب الشيوعي الحاكم فيها "جعل الصين الدولة التي لا غنى عنها في نضال البشرية من أجل الاشتراكية ، حيث قدم المساعدة والإلهام كمثال جدير ببلد يسعى إلى الاشتراكية" ، وبشكل أكثر دقة ، شكل من أشكال "اشتراكية السوق".⁶⁸

لكن هذه المنجزات وهي حقيقية، لا تتعدى كونها سياسات دولة وطنية بقيادة حزب واحد. وليس بقيادة الشعب العامل نفسه. وبالطبع لن ندخل مجدداً في الحديث عن المليارديرات وسحبهم العجلة أو شدّهم إياها باتجاه الراسمالية ومتى تصل الأمور إلى الحسم بين الحزب إذا كان شيوعياً حقيقياً وبين الراسماليين الحقيقيين؟. أو هل سيستمر تعايش المجتمع الصيني على أساس قلة مليارديرية وأكثرية شعبية في وضع مقبول؟

يعيدنا ما اقتطفه فيدلر هذا إلى تفاؤلية جيوفاني اريغي بأن الصين تأخذ العالم إلى ما لن يكن راسمالية جميلة تفاؤل هذا الشيخ، ولكنه يستدعي دور الأطراف الثلاثة: اي الشيوعيين الصينيين، والشيوعيين في العالم والأنظمة التقدمية المتعاونة مع الصين لضبط الإيقاع الإشتراكي الأممي. أي لا مجال لأحد أن يُحايد لبناء الأممية من جديد.

كما يعيدنا أيضاً إلى سياسة الـ "نيب" التي اتبعتها لينين في فترة مبكرة من انتصار الثورة الاشتراكية من حيث السماح للسوق واعتماد قانون القيمة. ولكن، لماذا كانت أُل نيب مؤقتة في الاتحاد السوفييتي وتم تجاوزها دون انحراف النظام الاشتراكي؟ هل هذا لقدرة الحزب الشيوعي السوفييتي على حسم الوضعين الاقتصادي الاجتماعي والسياسي لأنه كان شيوعياً حقاً؟ وهل بالمقابل، هذه أُل "نيب" الصينية الطويلة ، عشرة اضعاف الزمن مقارنة مع زمن أُل نيب السوفييتية هي اشتراكية التوجه على الأقل؟ هل يتحكم الحزب بها، أم أفلتت الأمور من يده فأدخل السوق في الاشتراكية حيث لم يجد خياراً آخر ومن ثم بدأ في البحث عن تفسيرات ماركسية لاعتماد السوق؟

لم يقتصر تعاطي الصين مع سياسة شبيهة بـ "نيب" ومع السوق وذهابها فيهما بعيداً وعميقاً وطويلاً، بل ذهبت الصين باتجاه تكرار ، أو الأخذ، بسياسة التعايش السلمي في الاتحاد السوفييتي بعد ستالين. وهنا أيضاً ذهبت الصين بعيداً في هذا التعايش بل ابعد جداً من السوفييت فانخرطت في السوق العالمية حتى قبل عضويتها في منظمة التجارة العالمية ووصلت حد المحاجة بضرورة الانفتاح الاقتصادي المعولم بينما أخذ المركز

الإمبريالي في تبنى سياسة الحماية الاقتصادية. هل هذا الهجوم الصيني تأكيد على تبادل المواقع أم التنافس في الموقع الواحد؟ هنا لا يمكن للمرء إلا أن يشير إلى "انقلاب" المواقف. فهل السبب في هذا الانفتاح الصيني هو:

- غزارة منتجاتها
 - الثقة بالقوة مقابل تراجع الخصم
 - الاحتفاظ بالقدرة على حماية الإشتراكية في حال الضرورة والخطر
 - مقاتلة الخصم في ميدانه أي العودة بالاقتصاد العالمي إلى التنافس الكتلوي هذه المرة وليس تنافس المشروعات الفردية.
- وهل عوامل القوة الصينية أو تعاملها السلمي مع الإمبريالية واستمرارها فيه هو نتيجة للاقتدار وهل هذه هي التي تدفع المركز الإمبريالي إلى اعتماد تعميق التناقض وربما التوجه للحرب.
- لنتناول مسألة عدوان الثورة المضادة من باب آخر. لا يسع المرء تجاهل بأن هناك مستوى من الحرب تشنه الإمبريالية ضد الصين، حرب التجارة وحرب التكنولوجيا والإيديولوجيا ، حتى الآن وهذا لا يغطي على الطبيعة العسكرية العدوانية التي تحشدتها الإمبريالية.
- وهذا يطرح التساؤل التالي:

إذا كان النظام الصيني رأسمالياً وحتى إمبريالياً، فلماذا لا تتعامل معه رأسمالية المركز كما تعاملت مع بعضها منذ التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية أي:

رغم الحروب الشرسة بين دول أوروبا الغربية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان نقل التكنولوجيا بين هذه البلدان سهلاً وسلساً عبر المنافسة الحرة. بينما تم حجز التكنولوجيا عن بقية العالم ولذا قيل: "لا يابان بعد اليابان" على اعتبار أن اليابان قفزت إلى التصنيع "خلسة" إوفي غفلة أو/بل لأن النظام الرأسمالي العالمي لم يكن قد هيمن استعمارياً ومن ثم إمبريالياً كي يقطع تطور الصين، وإن كان الغرب قد فعلها عام 1840 ضد نهضة مصر بقيادة محمد علي بعدوان ثلاثي تركي فرنسي بريطاني؟ كما جرى نقل كامل للتكنولوجيا من المتروبول إلى المستوطنات البيضاء: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا سابقاً وحتى الكيان الصهيوني. بل وكانت دول المتروبول تنهب من المستعمرات وتمول المستوطنات البيضاء⁶⁹.

⁶⁹ على سبيل المثال، كانت بريطانيا تنهب من الهند وتستثمر في أمريكا الشمالية أي المستوطنة البيضاء التي أصبحت تسمى الولايات المتحدة، وكانت بريطانيا نفسها تنهب الفلاحين الفلسطينيين بفرض ضرائب عالية جداً في فترة استعمارها لفلسطين (1917-1948) المسماة "إنتداباً" وتدعم المستوطنات الصهيونية في فلسطين.

أي، إذا كانت الصين راسمالية، فطبقاً للمحاجة أعلاه، لا بد للغرب أن يتعاطى معها ويحتويها؟ أم هل وصل الأمر إلى صعوبة أو استحالة الاحتواء وبالتالي فإن الصين بنظرهم هي إحدى حالتين:

دخول منافس راسمالي قوي لا يمكن التقاسم معه

أو دخول نظام اشتراكي أي عدو وبالتالي لا يمكن التعايش معه أيضاً.

بينما يدور الجدل حول الصين راسمالية و/أو اشتراكية، هناك من يرى الصين أقل من ذلك من حيث مستوى التطور. في كتابه، الذي اشرنا إليه في المتن، (John Smith, whose views are expressed in his book *Imperialism in the Twenty-First Century* .

قال سميث في مقابلة، إنه يميل إلى تصنيف الصين ضمن أو اقرب إلى الجنوب العالمي، أي في فضاء يتعرض للنهب من قبل الشركات متعددة الجنسيات من البلدان الإمبريالية. وبينما يدرك إمكانات الصين التي يمكن أن تتجاوز هذا الموقف، فإنه يميل إلى التقليل من حصولها بسرعة كبيرة. 2. Ideas de Izquierda، 5 أغسطس 2018.

يبدأ سميث من الدور المهيمن الذي لعبه رأس المال الأجنبي ولا يزال يلعبه في التجارة الخارجية للبلاد، والذي يعد في الوقت نفسه مفتاحاً أساسياً للقوة الاقتصادية للصين وقد حول البلاد إلى "الدائن" العظيم لكوكب الأرض. تعمل الشركات متعددة الجنسيات إما مع الشركات التابعة لها أو عن طريق التعاقد مع شركات التوريد؛ بطريقة أو بأخرى، فإنهم يشاركون في استغلال القوة العاملة الصينية التي يدفعون لها أجوراً أقل مما تدفعه للطبقة العاملة في بلدانهم الأصلية أو حتى في بلدان أخرى تابعة وشبه مستعمرة. بهذا المعنى، فإن سميث يأخذنا بعيداً عن الجدل حول إمبريالية الصين، بل حتى مدى رسالتها.

أما لي⁷⁰، فيذهب أبعد من سميث ليضع الصين في وضع التبعية كمحيط للنظام الراسمالي العالمي، ومع ذلك يصف تقدمها بأنه لا يمكن كتمه ويذكر أن النظام لا يمكنه معالجته وفقاً للشروط الحالية، وبأن نظامها لا يمكنه الذهاب لأبعد مما هي عليه. فنظراً لحجمها الهائل اقتصادياً وديمغرافياً، فإن انتقالها إلى وضعية شبه المحيط يتضمن تأثيرات أساسية على عمليات النظام الراسمالي العالمي وقد تفتح على الجزم بأن هذا النظام وصل حده، أي أنها ستحدث عدم استقرار للنظام إلى حد أو درجة التهديد بانهيائه. ورغم أن لي يضع الصين في موضع تابع ولكنه يصف تقدمها على أنه لا راداً

Minqi Li characterizes China's situation along the same lines.⁴ *China and the Twenty-first Century Crisis* (New York: Pluto Press, 2016)

أو كايح له وبأن هذا النظام لا يمكنه التعاطي مع وضع الصين أي معالجتها واحتوائها ضمن الشروط الجارية حالياً.

الاقتصادات شبه المحيطية (الوضعية الوسطى بين المركز والمحيط حسب تعبير إيمانويل وولرشتين. ع.س) سوف تصبح الصين دولة شبه محيط في عمليات النظام العالمي الرأسمالي وقد توحى بأن ... النظام العالمي الرأسمالي قد وصل إلى أقصى حد له. " وفي حين أن لي ، على عكس سميث ، يضع الصين في وضع التبعية ، فإنه يصف تقدمها بأنه لا يمكن كبتة ويذكر أن النظام العالمي لا يمكنه معالجته/احتوائه، اي نظام الصين، وفقاً للشروط الحالية.

ياخذنا هذا إلى النظرية القائلة بأن الصين لا تصعد بالفعل بشكل لا يمكن كبتة فحسب ، بل إنها تفعل ذلك من خلال لعب دور حميد في النظام العالمي - أي بشكل "التخريب الفعّال" للنظام الإمبريالي. هذا ما يقترحه جيوفاني أريغي في (أدم سميث في بكين (لندن: فيرسو ، 2007) كما ألمعنا أعلاه. لقد حدد أريغي عناصر في تاريخ الصين قبل الغزوات الأوروبية، وجود اقتصاد السوق غير الرأسمالي - أي غير الاستغلالي - وهو يجادل بأن هذا ، وليس الإصلاح البرجوازي ، هو ما يمكن أن يطفو على السطح الآن وهو ما ستعرضه الصين على بقية العالم. على مدى عقود. لقد وضع أريغي أطروحة حول الخلافة المهيمنة التي تؤكد أن الرأسمالية تطورت من خلال دورات متزايدة بشكل متزايد ، حيث هيمنت ، على التوالي ، دول المدن الإيطالية ، وهولندا ، وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة في نهاية المطاف ، وفرض كل منها مجموعات مختلفة من التنظيم الاقتصادي.⁷¹ ويخلص أريغي، إلى أن "الخلافة" الجديدة ستعلق الدورة لأنها لن تكون رأسمالية. والسؤال هنا، هل ترك أريغي الباب مفتوحاً على أكثر من احتمال مع تأكيدته بأن الآتي لن يكون رأسمالياً؟

يذهب يو إلى التذكير بنقاط قوة وضعف الصين في نفس الوقت مشيراً إلى مشكلة تايوان ووجوب توحيدها مع الصين. ويرى أنه قبل الحديث عن طموح عالمي للصين يجب على بكين أولاً التغلب على نقاط الضعف المستمرة للصين ، خاصة في مجال التكنولوجيا واقتصادها وافتقارها إلى الحلفاء الدوليين... ويرى في نفس الوقت أن الصين هي

⁷¹ *The Long Twentieth Century* by Giovanni Arrighi and *Empire* by Toni Negri and

"Paula Bach Autumn 2001. On Arrighi's 'Estrategia Internacional' Michael Hardt"]

،La Izquierda Diario " *China: de Giovanni Arrighi al General norteamericano Clark* 15th of October 2014.

راسمالية الدولة، وهي قوة مميزة وتوسعية، وبالتالي ليست على استعداد لأن تكون شريكاً من الدرجة الثانية للولايات المتحدة. تعد الصين جزءاً من الليبرالية الجديدة العالمية وأيضاً قوة رأسمالية للدولة، والتي تقف بمعزل عنها. هذا المزيج الغريب يعني أنه يستفيد في نفس الوقت من النظام الليبرالي الجديد ويمثل تحدياً له".

لعل أشد التقييمات تضاداً مع الصين هي أدبيات التروتسكيين الذين يقطعون سلفاً ومباشرة بأن الصين إمبريالية على قدم المساواة في الاستغلال مع الإمبرياليات الغربية. أما الحزب الماركسي اللينيني الماوي/نكسلايت في الهند فيرى أن الصين إمبريالية اجتماعية ونظام فاشي.

هل نحن أمام أحجية تتعدد المواقف منها وتتناقض ربما أكثر من أية قضية غيرها. طبيعي أن يختلف اليمين واليسار في تقييم الصين، ولكن أيضاً يختلف الليبراليون مع أو عن بعضهم، ويختلف الماركسيون مع أو عن بعضهم، ويختلف حتى الماويون عن بعضهم أيضاً!

ولكننا نميل إلى ما هو مختلف. فالصين ماضية في طريقها، ولا يفيد كثيراً الانشغال المتمترس في برزخ وصف الصين: إشتراكية، رأسمالية، إمبريالية، محيط، شبه محيط، لا تدعم الثورات، تقاوم الإمبريالية بالاقتصاد... الخ. فالمطلوب هو تفعيل وتفاعل الأطراف الثلاثة "الشيوعيين الصينيين، الشيوعيين في العالم، والبلدان ذات الأنظمة التقدمية المتعاونة مع الصين" في تعزيز الثورة العالمية ولجم تورط الصين باتجاه مغادرة الإشتراكية و/أو التوجه إمبريالياً، بمعنى أننا لسنا مراقبين ولا مجرد قاذفي حجارة ضد الصين. وهنا يجوز لنا القول بأن في الصين حرباً وبأنها تخوض حرباً: حرب طبقية داخل الصين وإن كانت تُدار بحنكة وهدوء وحرب مقاومة الإمبريالية.

إضاءات أخرى

وحيث نواصل التحري والتحليل لطبيعة النظام الصيني ومآلاته، نورد أدناه عدة عناوين لم يتناولها كثيرون، أو لمسها البعض بخفة، وهدفنا مقارنة أوسع وإلقاء مزيد من الضوء على حدود أخذ الصين الحالية بعضاً من سلبيات التجربة السوفيتية وتجارب دول أخرى، وعلاقة أو تاثر الصين الحالية بالماوية هل هي امتداد أم قطيعة.

أولاً: الصين وقوانين حركة رأس المال

ثانياً: هل الصين إمبريالية

ثالثاً: التشابه والاختلاف في تبني الحوافز المادية للصين والاتحاد السوفيتي.

رابعاً: وضع البنك المركزي... اختلاف الصين عن روسيا

خامساً: هل من سمات ماوية في النظام الصيني الحالي؟

سادساً: سباق وصف الصين

الصين وقوانين حركة راس المال:

استكمالاً للحديث عن رسملة الاقتصاد الصيني فيما يخص التراكم الأولي أو البدائي ووقوع الاستغلال الطبقي، من المفيد بعض الحديث عن قوانين الحركة في نمط الإنتاج الراسمالي وهي بالطبع وثيقة الصلة بالتراكم بل هي محرك هذا النمط وذلك كي نضيء أكثر على التجربة الصينية كي نقف على أرضية فهم هذه التجربة قدر المستطاع. وبالمناسبة، نكرر أن المقصود بهذه الإضاءة هو المساهمة في تكوين تيار عروبي أممي دون تبعية من جهة ودون رفض الصداقة العربية الصينية من جهة ثانية هذا إلى جانب التنبيه بأن هناك صداقة صهيونية صينية ما كانت لتحصل في مرحلة الماوية.

المقصود بقوانين حركة نمط الإنتاج الراسمالي هو كشف وشرح طبيعة هذه القوانين وآليات عملها متضافرة بالطبع بما هي أيضاً قوانين تطور هذا النمط وعمله في مستوى قوى الإنتاج وتجليها في علاقات الإنتاج الاجتماعية وهي التي تُظهر موضع وتموضع الطبقات واصطفافها في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الراسمالية التي يهيمن فيها نمط الإنتاج الراسمالي. فلا بد من فهم هذه القوانين لتفكيك هذا النمط بما هي متصلة في طبيعته:

اولاً: تركّز وتمركز راس المال : وهذه درجة من فعالية نمط الانتاج الراسمالي عملياً في بلد معين، اي درجة من تطور الاقتصاد الراسمالي في ذلك البلد متمظهر في فائض كبير، وهو بالطبع نتاج عمل قوة العمل اي مجموع جهد المنتجين وقد تبلور في فائض تضع الطبقة الراسمالية يدها على معظمه وبنسب متزايدة كلما تطورت التقنية. وهذا يفتح على سمة اساسية للاقتصاد الراسمالي وهي المنافسة التي يُنظر إليها دائماً من زاويتين مختلفتين:

فهي من وجهة نظر إيديولوجيا السوق سمة هامة تقود إلى التطور حيث يتبارى الراسماليون في إنتاج الأفضل بزعم أن الهدف أو الحافز هو تقديم أفضل السلع للمستهلك في حين أن حقيقة الأمر هي إنتاج الأفضل كإشهار لمنتجات كل راسمالي على حدة كي يأخذ حصة راسمالي آخر من السوق وصولاً إلى المنافسة الشرسة حيث يتم التهام سمك القرش للأسماك الأصغر. بقول آخر، فإن المنافسة هي حرب من أجل الربح مولد التراكم وهذا اساس بربرية الراسمالية التي إن كان قد قيل سابقاً بأنها سوف تصل البربرية كما قال ماركس وكررت روزا لكسمبورغ، فها هي في إدارة ترامب تتفاخر بذلك. وكل هذا يقود إلى الاحتكار المعمم بمعنى أن المنافسة تُلد قاتلها اي الاحتكار.

ربما تفيد معترضة هنا مفادها، أن الراسمالي مهما بدا مظهره أنيقاً وسيارته فارهة أو حتى طائرته فهو في قلق دائم كيف يحافظ على حصته من السوق من أجل تراكم لا حد له في هجومه ودفاعه ضد راسماليين آخرين. لذا، يرى الاشتراكيون بأن المنافسة

علاقات/حالة صراع بين الأقوياء والضعفاء بل بين الجميع في مرحلة رأسمالية المنافسة التي تقود بالضرورة إلى مرحلة رأسمالية الاحتكارات حيث تقود المنافسة إلى الاحتكار بتدمير الصغار وإخراجهم من السوق عبر تركُّز رأس المال الذي يزيد كلفة المشاريع وخاصة بتجديد الماكينات مما يحذف الطبقة الوسطى والعمال عن فرص الملكية.

وفي حين يقود التركيز "تركز رأس المال أي الثروة" في أقل أيدي متمكنة تترتب على ذلك مركزية القرار حيث يُحصر أيضا في أيدي أقل عدد ممكن. وهنا تتضح العلاقة بين رأس المال/الشركاتي والسلطة السياسية حيث الاندغام بينهما ليكون القرار السياسي الاجتماعي نتاجاً ، وإن بدا غير مباشر، لتركُّز الثروة. وهذا يفتح على المقولة المركزية لماركس بأن الدولة/السلطة هي أداة طبقية في خدمة طبقة معينة بغض النظر إذا اتضح هذا بشكل فج لنقل بالسيطرة أو بشكل ناعم أي بالهيمنة (غرامشي). وقد يكون المثال على ذلك في الصراع الطبقي الجاري الآن في فرنسا بين اصحاب السترات الصفراء وبين سلطة البنوك والشركات حيث تتركز الثروة وتتمركز السلطة في أيدي نخبة محدودة العدد واسعة الثروة.

وسؤالنا هنا، هل يوجد تركز وتمركز ثروة في الصين؟ والإجابة نعم. هذا وإن كانت حصة الدولة لا تزال قوية في الاقتصاد أي في مشاريع تديرها الدولة. ولكن هذا لا يمنع تركز وتمركز رأس المال في أيدي القطاع الخاص علاوة على علاقاته الدولية ووجود استثمارات أجنبية محضة، بل هو حاصل حقاً، ومع ذلك لا يرضى أباطرة رأس المال في الغرب كما تكتب مؤسساته وصحفه عن درجة الترسل الخاص في الصين أي يريدون إخراج الدولة من حصتها في "ملكية" المشاريع/الشركات بل قطاع الإنتاج خاصة.

ويكون سؤالنا الثاني، هل يمكن أن يغير رأس المال الخاص وجهته أي ان يتحول إشتراكياً؟، والرد: لا ، على الأقل بموجب قوانين حركة رأس المال. وهل سوف تتمكن السلطة من لجمه، والجواب متروك لتطور الصراع الطبقي هناك بمعزل عن شدته أو مرونته وهذا ما يؤكد أهمية أطروحتنا عن دور الأطراف الثورية الثلاثة للجم تحول الصين إلى رأسمالية.

ثانياً: البرتلة (من كلمة بروتيتاريا) المتسارعة لقوة العمل : كلما اتسعت الرسمة أي سيطر أو طوّع نمط الإنتاج الرأسمالي أنماط الإنتاج الأخرى في مجتمع معين، كلما جرى رحيل أو ترحيل المزيد من قوة العمل باتجاه العمل المأجور في المشاريع الرأسمالية أي تتزايد البرتلة والتي تعني ببساطة تكاثر من يعمل ولا يملك أي يبيع قوة عمله كي يعيش رغم أنه هو الذي ينتج السلع.

مع تركز وتمركز رأس المال تتراكم الثروة أكثر وتشتد المنافسة فيتم استثمار أكثر غزارة في تطوير وسائل الإنتاج إلى درجة إضطرار المتنافسين إلى إلقاء ماكينات في

الخردة رغم عدم استهلاكها كلياً، اي قبل انتهاء عمرها الافتراضي وذلك كي يطرد راسمالي رأسمالياً آخر من السوق. إن تطور قوى الإنتاج مثابة ارغام العمال على بيع قوة عملهم وهذا يتزايد مع هيمنة نمط الإنتاج الراسمالي وإلحاق الأنماط الأخرى به او تمفصلها التابع معه وبالتالي تتزايد وضعية من يملك ولا يعمل وهذا مؤلّد التراكم، تراكم الفائض.

تزرع الراسمالية أنها تقدمت إلى الأمام عن الإقطاع فيما يخص قوة العمل بمعنى أن العامل حر في بيع قوة عمله مقارنة بأقنان الإقطاع. وهذا صحيح وخبث معاً. فالعامل في الاقتصادات الرأسمالية حالة مرغبة اي: هو حر في بيع قوة عمله، ولكنه عبد لأنه مضطر لهذا البيع فهو لا يملك غيرها، ودون بيعها لن يحصل على لقمة العيش لنفسه أو لأسرته، لا سوق لبضاعته غير مشروع الراسمالي. إنه حر في البيع، وفي الوقت نفسه عبد لاضطراره للبيع. اما اصحاب العمل فيتصاغر عددهم وتنتفخ حساباتهم البنكية ويندغم لديهم راسي المال الصناعي والمالي، إنهم يُراكمون.

لكن البرتلة لا تعني بالضرورة التشغيل لكل عامل، فكثيراً ما تكسد البضاعة البشرية كما البضاعة التي ينتجونها وذلك لحلول الآلة محل العامل وبشكل متسارع لأن هذا أحد اهداف راس المال لمراكمة الربح الأعلى أو اللامحدود، لذا يتم الحديث مثلا اليوم، بل الإجراءات الراسمالية عن " صَغَر هذا Down-size This " حيث يُحال عمال كثيرون خارج العمل وتكون البطالة الأعلى. ومع ذلك يبقى هؤلاء العمال بروليتاريا. ومن مفاعيل هذه التطورات حصول تفارق في بنية قوة العمل بين عمال الاقتصاد الجديد، وعمال الصناعات الكلاسيكية وعمال الخدمات والعاطلين عن العمل.

وهنا نسأل كذلك، هل تتم البرتلة لقوة العمل الصينية، ولنقل الفلاحين بعد تفكيك الكميونات الزراعية وهم بمآت الملايين، هي نتاج ترسمل الاقتصاد الصيني حيث العمل المأجور مقابل راس المال في القطاع الخاص؟ والإجابة نعم. هذا حتى دون أن نطرح الأسئلة عن ساعات العمل وتدني الأجور إلى حد يجعل منتجات الشركات الأجنبية والمحلية في الصين الأقل على صعيد عالمي.

ثالثاً: تنامي التركيب العضوي لراس المال: يقسم الراسماليون راسماليهم إلى قسمين الأول لشراء الماكينات والمباني والمواد الخام وهذا القسم تبقى قيمته ثابتة في عملية الإنتاج حيث يتم الاحتفاظ بها بواسطة قوة العمل التي تنقل جزءاً منها لقيمة المنتجات التي تم تصنيعها.

والقسم الثاني من راس المال يخصص لشراء قوة العمل اي ما يسميه ماركس راس المال المتحول. وهذا القسم الذي يولد القيمة بما فيها القيمة الزائدة التي يضع الراسمالي يده عليها.

يقصد بالتركيب العضوي لراس المال العلاقة بين راس المال الثابت وراس المال المتحول في مجموع راس المال المستثمر. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلي

التركيب العضوي لراس المال = (راس المال الثابت) / (راس المال المتحول)
 أما راس المال العامل فهو عبارة عن احتياجات المشروع عند الانتهاء من التنفيذ وبداية التشغيل، ويتضمن المواد الخام، وقطع الغيار اللازمة لمدة سنة أو أكثر، أجور العمال، ، بالإضافة الى المصاريف الإدارية والعمومية، ومصاريف الصيانة والتأمين، وتسهيلات للعملاء.

إن التركيب العضوي لراس المال هو نسبة قيمة الرأسمال الثابت الى قيمة الرأسمال المتحول، باعتبار أن هذه النسبة تعكس التركيب التقني لراس المال، أي نسبة كتلة وسائل الإنتاج الى كمية العمل الحي الذي يسيّرها.

مع التطور والتقدم، تزداد كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة في المؤسسات بصورة أسرع من ازدياد عدد العمال، وينتج عن ذلك أن الرأسمال الثابت ينمو بوتيرة أسرع من نمو الرأسمال المستثمر.

المهم اجتماعيا في هذا السياق هو إن معدل الربح يتناسب تناسباً عكسياً مع زيادة التركيب العضوي لراس المال. إن نمو التركيب العضوي لراس المال يؤدي الى تراكم الرأسمال وتمركزه، ويفاقم التناقضات بين الطبقات الإجتماعية للمجتمع ، بمعنى أن أعدادا متزايدة من العمال تغدو بلا فرص عمل على الرغم من تدني الأجور حيث تحل الماكينة محل قوة العمل دون أن تقوم السلطة باستحداث فرص تشغيل للعمالة الزائدة، وغالباً هذا لا يعنيها لا سيما في غياب قطاع عام.

تجدر الإشارة إلى أن التناسب العكسي بين الربح وراس المال وخاصة مع اضطرار الراسمالي لاستخدام ماكينات جديدة ومكلفة يؤدي إلى:

- تقليص عدد العمال
- زيادة ساعات العمل أو تكثيف الاستغلال للعمال . وكل هذا ليعوض تدني معدل الربح.

بتوضيح آخر، ان العلاقة بين راس المال الثابت والمتحول هي علاقة تقنية فلكي يتم وضع ماكينات في حالة الجاهزية للربح لا بد من تزويدها بكمية من المواد الخام ويجب ان يتم استخدامها من قبل عدد من العمال.

تزداد الإنتاجية في النظام الراسمالي وكلما زادت الانتاجية انتاجية الماكينات اي جلب ماكينات جديدة كلما صار لا بد من تقليل عدد العمال بالنسبة لوسائل الانتاج التي يعملون بها اي يشغلونها . ان معدل او نسبة وسائل الانتاج الى العمل المطلوب لتشغيلها هو المكون التقني لراس المال. عرف ماركس المكون العضوي لراس المال بانه المكون الفني لراس المال بالمعنى القيمي.

يكون السؤال هنا، طالما تصل العلاقة في ميدان الإنتاج إلى "حق" الرأسمالي في إدخال ماكينات جديدة لتحل محل العامل وتسلب منه قيمة زائدة مطلقة و/أو نسبية، فنحن أمام حالة من الرأسمالية المتقدمة وهذا امر واضح في الصين. ولكن إدخال التقنية الجديدة ملجومة آثاره بكون الدولة هي المالك الأكبر والمتعهدة بحماية ما للعمال. هذه إشكالية أمام ناقدى الصين بمعنى أن الغطاء السلطوي موجود وإشكالية أمام مؤيدى الصين أيضاً بمعنى أن الغطاء السلطوي مشوب باستغلال طبقي.

رابعاً: ميل معدل الربح للانخفاض: اذا زادت كلفة التركيب العضوي لرأس المال يقل الربح في علاقته برأس المال الكلي ذلك لأن رأس المال المتحول أي قوة العمل هي التي تنتج قيمة زائدة، تنتج ربحاً. وهذا يختلف عن المسار الخطي لكل من تركيز رأس المال أو تزايد البرتلة في حالة قوة العمل. هناك عدة عوامل تقطع/تتجاوز هذا الميل ومنها خاصة زيادة معدل الاستغلال الواقع على كسبة الأجور، ارتفاع معدل القيمة الزائدة (أي العلاقة بين المقدار الكلي للقيمة الزائدة والمقدار الكلي للأجور). ان الميل الهبوطي لمتوسط معدل الربح لا يمكن ان يتم تحييده دائماً بنمو معدل القيمة الزائدة. فهناك في الحقيقة حدٌ للهبوط لا يمكن للأجور الحقيقية او النسبية ان تهبط إليه دون ان تستدعي امكانية او حتى رغبة قوة العمل كي تنتج، بينما لا توجد هناك اية حدود لنمو المركب العضوي لرأس المال أي تجديد الآلات لتحل المخترعات الجديدة محل سابقتها.

نلاحظ أن هذا القانون مركب حيث يتوآشج فيه قانوني التركيز والتمركز والمركب العضوي لرأس المال.

لا شك بأن المركب العضوي لرأس المال يتزايد ايضاً في الصين سواء في الشركات المحلية أو الأجنبية، وبالتالي فإن هذا يهدد معدل الربح لهذه الشركات الأمر الذي ينعكس على معدل الأجور وشروط العمل من حيث ساعاته وأمانه وحتى إخراج كثير من العمال من عملية الإنتاج وخاصة بعد ان أخرجوا من الكميونات الفلاحية إلى حواف المدن للعمل في الصناعة. وهذه بالطبع علاقات رأسمالية بحتة.

خامساً: اجتماعية الإنتاج موضوعياً: الإنتاج اجتماعي موضوعي بالضرورة: مع بدء الإنتاج الصناعي كان كل مشروع مستقلاً عن الوحدات الأخرى ولا يقيم سوى علاقات عابرة مع مزوديه وزبائنه.

ومع تطور النظام الرأسمالي فإن روابط ثابتة من علاقات تقنية واجتماعية من الاعتماد المتبادل تنشأ بين الشركات وقطاعات الإنتاج في اعداد متزايدة من البلدان والقارات. وعليه حين تحصل ازمة في قطاع تؤثر تداعياتها على القطاعات الأخرى سواء في فترات التطور او الازمات.

لعل هذا ما نراه حالياً في مختلف بلدان العالم إثر أزمة 2007-08 الممتدة حتى الآن والتي لامست الاقتصاد الصيني كذلك.

لقد عرضنا قوانين حركة رأس المال كي نرى بأنها تعمل هناك في الصين ايضا. ولم نشأ التطرق إلى دور قانون القيمة والذي طالما حذرت منه الصين في فترة الماوية وهي تطبيقه طبعاً والذي يعمل الآن في الصين ويشكل مأخذاً على النظام الصيني لصالح ناقدتي الصين. ويليق في هذا المستوى التنبيه إلى أن المواقف السياسية والطرح النظري للحزب الشيوعي الصيني وحتى النقلة الملموسة للرئيس الحالي شي جينبنغ لا تحسم بمقدار ما تحسم البنية الاقتصادية متجلية في إعادة صياغة أو تركيب البنية الاجتماعية في البلد. وهذا يردنا مجدداً إلى :إيها هو العامل الحاسم في المجتمعات والذي نوقش مطولاً في فترة ماو ليرسو الجواب على أهمية الاستقلال النسبي لمختلف العوامل الأخرى، أي السياسي والثقافي والنفسي...الخ، إلى ان يقف الاقتصادي بمضمونه المادي ويحسم فتكون تلكم العوامل مثابة حاملات الطيب له.

وعوّذ على البدء، فإن من المفيد للعروبيين في نضالهم لأجل التغيير والتحول في الوطن العربي أن يأخذوا تجربة الصين على محمل النقد لا التسليم. وقد يكون عامل وحدة الصين والمضمون القومي للاشتراكية الصينية وحتى أخذ البنية الفلاحية بالاعتبار الكبير هي الأكثر فائدة للمشروع العروبي من كل من:

● الأعجاب بالنمو في الصين

● ومن تجديد الشعارات الماركسية قبل اختبار جديتها أو جدية ماويتها.

المهم، أن لا يتم تجديد التبعية.

[In reply to Adel Samara]

سيد البدري مصر:

رائع ومركز وثاقب، لكن هناك نقطتان اود الإشارة إليهما : الاولى هي ارتفاع معدل متوسط/ معدل الأجور في الصين بما يقارب المراكز الرأسمالية مع احتفاظ الطبقة العاملة والفلاحين بمكتسبات التنمية - وهي حالة تختلف عن حالة عمال المراكز في فترة دولة الرفاة- ، والثانية هي أن معدل تطور ونمو التركيب العضوي للراس مال في الصين مازال بعيدا عن نسبته في المراكز ، نظرا لاحتفاظ المراكز بالقطاعات الأكثر تطور ، والأكثر كثافة من حيث تطور أدوات الإنتاج ، الا انه من ناحية اخرى توجد قطاعات قد تتساوى فيها الصين مع المركز من حيث تطور أدوات الإنتاج ، وعلى الرغم من ذلك فإن قانون ميل معدل الربح للهبوط يدفع رأسمالية الاحتكارات الكبرى- رأسمالية الصين غائبة عنها اللهم في قطاع الحديد والصلب - إلى تحويل بنية الاقتصاد الراسمالي المادية، إلى منحى جديد ، لا يسوده التشبع والمنافسة فيه مازالت في بدايتها ، وذلك لاقصاء الصين وابقائها طرفا لا يستطيع التحول إلى مركز ، وهذا سينعكس

داخليا على بنية النظام الرأسمالي فى الصين- بصرف النظر عن ملكيته للدولة - ليصبح فى مفترق طرق .

صحيح مع الشكر رفيقي سيد البديري، لكن كما لاحظت فى الشغل على الموضوع أن متوسط/معدل الأجور فى الصين لا يزال بعيدا عن ما هو فى المركز، وهذا أحد مسببات او مغريات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان تفكيك الكميونات أدى إلى اندفاع قرابة 350 مليون عامل من الريف إلى المدينة. لاحظ تعاكس المسار حيث كانت ريفنة الشباب المديني جزء من الماوية. أما فيما يخص المكون العضوي وجوهره التقني فهذا صحيح تماما، وصحيح ايضا حجب ال Know-how عن الصين، وهذا يعيدني إلى مسألة ناقشتها كثيرا ولم أجد لها تفسيرا يرضيني وهي:

فى حقبة الثورة الصناعية فى غرب أوروبا وهي حقبة الاحترابات فيما بينها ولكن تسييل التقنية لم يتوقف بين البلدان المقتتلة!!! لذا كان تطورها بأقل درجة من اللاتكافؤ!!! وهذا مخالف لمقولة تنمية اعتدنا على سماعها "لا يابان بعد اليابان" حيث أراها لا أوروبا بعد أوروبا.

هناك عامل فى مسار التطور الصيني اساسه فى الماوية وهو تطبيق سياسة التكنولوجيا الوسيطة لاستيعاب اكبر عدد ممكن من العمل كثافة العمل بأقل من كثافة راس المال الثابت ، واعتقد أن الصين بصدد تجاوز هذا لأن الانحصار فى هذا يُبقي على الصين كملحق بالمركز الرأسمالي الإمبريالي، ولو كان ملحقاً ضخماً. تبقى الأحجية الكبيرة: مفترق الطرق وهي المسألة التي إما حقيقية وإما أننا نستخدمها كي لا نتخذ موقفاً حاداً منها: (الإشتراكية بسمات صينية).

هل الصين إمبريالية

مثلما يدور جدال متواصل حول رسملة أو مدى رسملة الصين، يدور الجدل بالضرورة حول تحول الصين إلى دولة إمبريالية. وهذا يستحضر نقاش قديم بدأه جون هوبسن في كتابه "الإمبريالية/كدراسة" 1902 منذ نهايات القرن التاسع عشر وصولاً إلى كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (1916) حيث اعتبر هوبسن الإمبريالية مجردة من ما تزعمه من إطار أخلاقي، وبأن الإمبريالية نتاج للرأسمالية وخاصة كضرورة اقتصادية لمعالجة الركود الاقتصادي في الداخل⁷²، ورأى هوبسن، اللبرالي، وكذلك ثورشتاين فيلن بأن معالجة الإمبريالية ممكنة عبر نظام عالمي يعتمد القانون والنظام. لكن فيلن ذهب أبعد بضرورة إلغاء الرأسمالية والوطنية لكنه لم يلامس الاشتراكية، فهل هذا ممكناً، وإن حصل فهل يحصل بشكل ذاتي طوعي أم نظراً لعوامل خارجية تحول دون ذلك؟ .

الإمبريالية هي حالة قوة عدوانية عسكرياً واقتصادياً، هي بوضوح إقتحام. وهذا يفتح على سؤال: هل ما زال الإقتحام العسكري ممكناً، أم أن الإقتحام الثقافي بل وأكثر الاقتصادي أكثر فاعلية وهل هذا ما تقوم به الصين، وإن حصل بالمعنى التبادلي فهل تصبح الصين بموجب ذلك إمبريالية؟ وإذا قلنا أن هناك دول تستدعي الإمبريالية، فهل هذا تطور في مسار الإمبريالية من الإقتحام إلى الاستدعاء؟ كما إن قراءة الإمبريالية في القرن العشرين وهذا القرن تبين كذلك إعتقاد الإمبريالية أيضاً على العامل الثقافي والإعلامي تحديداً بمعنى التعمية الإعلامية كتغطية على جرائم الإمبريالية بما هي جرائم مشهودة، وهذا ما يمكننا تسميته الإقتحام الثقافي⁷³.

في سياق الإجابة على هذه الأسئلة يفرض التحليل اللينيني للإمبريالية نفسه. فلا يزال عمل لينين حول الإمبريالية صالحاً للتحليل التقدمي والنقدي والطبقي الحالي للنظام الرأسمالي العالمي ، ولكن بالإضافة إلى ذلك ، يجب علينا النظر في التطورات العالمية الجديدة لبناء تحليل عملي ودقيق.

على سبيل المثال ، هل هناك أنماطاً جديدة للإمبريالية بعد عهد لينين ، وهل التقسيم العالمي للعمل لا يزال كما كان ، وإلى أي مدى تتخذ الإمبريالية أشكالاً جديدة وفقاً

72 هناك أدبيات عديدة عن الإمبريالية، وربما من المفضل الرجوع للكلاسيكيات وخاصة العودة إلى ما كتبه روزا

لكسمبورغ عن الإمبريالية وحتمية التوسع الجغرافي تخلصاً من الإنتاج المتسبب عن التراكم وبالطبع عدوانية الإمبريالية.

73 بعد تجارب هزيمة أو على الأقل الخسائر الأمريكية إثر إقتحام أفغانستان والعراق، ترى إدارة الرئيس الأمريكي الحالي

بايدن أن الأفضل لها الارتكاز على أنظمة محلية تابعة والاحتفاظ بنقاط عسكرية في بلدان كالعراق وسوريا بحيث يمكن استخدامها لشن غارات جوية موجعة بدل إرسال جنود على الأرض، ومن القواعد الأمريكية لهذا الغرض قاعدة في الكويت تضم 2500 جندي، وهذا أقل كلفة على الولايات المتحدة. بكلام آخر، هذا تغيير في شكل وليس هدف الإقتحام.

للجغرافيا ، أي هل بعض البلدان المحيطة أصبحت إمبريالية ، أو إمبريالية تابعة/رثة ، أو إمبريالية وسيطة أو شبه إمبريالية... إلخ الإمبريالية بالنسبة للينين هي:

(1) "تطور مركز الإنتاج ورأس المال إلى مرحلة عالية أدت إلى نشوء احتكارات تلعب دورًا حاسمًا في الحياة الاقتصادية"؛

إنها في الواقع تقود الآن الحياة البيئية / السياسية والاجتماعية والثقافية في كل من بلدان المركز والأطراف. ولكن منذ سبعينيات القرن الماضي ، تم نقل حجم كبير من مواقع الإنتاج عبر الشركات متعددة الجنسيات ، وليس الدول ، إلى دول الأطراف، من المركز إلى المحيط. هذه ظاهرة جديدة على الرغم من حقيقة أن معظم فائض القيمة قد تم تحويله مرة أخرى إلى المركز حيث تتواجد إدارة وقرار الاستثمار الذي يحتكره المركز أيضًا.

ولكن، ماذا عن الطرف الصيني الذي أصبح مركزا عالميا للإنتاج وشريك متقدم فيما يخص تركُّز رأس المال أو التراكم الهائل. فهل الصين بهذا المعنى وبموجب هذا البند تحديداً إمبريالية؟ أم هي اختراق لاحتكار الإمبريالية الغربية لكل من تركُّز رأس المال وتمركز الإنتاج؟ ولأن الصين وصلت هذا الوضع ، أي أخذ حصة من قاعدة الإنتاج وحصة من التراكم على الصعيد العالمي، فهل مارست بهذا دور إمبريالي؟ أم كما يرى البعض أن الصين قد خففت أو لجمت الجموح الإمبريالي الغربي؟ بكلام آخر، هل كان على الصين أن لا تدخل السوق العالمية ومنظمة التجارة العالمية وأن تنحصر داخل مجتمعها الواسع كي تكون تطهيرية مثلاً؟

(2) "دمج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي ، وعلى أساس رأس المال المالي هذا جرى خلق أو تبلور الأولغارشية المالية".

السؤال أين؟ هنا تلعب الجغرافيا دورًا حاسمًا حيث أن الإنتاج والاحتكارات لم يبقيا في المركز تمامًا. أدى هذا إلى تغيير في معنى وممارسة سيادة الدول التي تم تعزيزها في المركز وتقريباً اقتلاعها في الأطراف. شهدت هذه الظاهرة تغيرًا جذريًا إلى حد أنه بينما لا يزال المركز يسيطر على معظم رأس المال العالمي ، إلا أن رأس المال يتخذ أشكالًا مختلفة أكثر فأكثر على النطاق العالمي:

- فهي ممولنة جدا في المركز الذي يتمولن بشكل كبير من خلال المضاربة حيث يولد المال المال في عملية تراكم غير منتجة تولد الكثير من الأموال الكسولة!
 - تركزت مواقع الإنتاج بشكل أكبر في الأطراف.
- كي نترجم الاندماج أو الاندغام بين رأس المال الصناعي والمصرفي لا بد من تبيان الأساس الطبقي لهذا الاندماج أو الأوليغارشية المالية. والسؤال هنا، هل حصل هذا

الاندماج في الصين وعلى اساس طبقي؟ وحيث أن العملية الاقتصادية وخاصة الإنتاجية تُدار بإشراف الدولة فهل يمكننا وصف الحزب الشيوعي الصيني على أنه طبقة، أو الطبقة، المتحكمة بهذا الاندماج، وهل هي التي تملكه؟ أم أن القرار الإداري بيد الدولة بينما راس المال والقاعدة الإنتاجية تتشارك فيها الدولة مع راس المال الخاص؟ هل يمكننا القول بأن الاندماج هنا يُمَيِّع التبلور الطبقي، ولكن: إن حصل فإلى متى؟

3 - "إكتسب تصدير رأس المال باختلافه عن تصدير السلع أهمية استثنائية".

يشهد تصدير رأس المال عدة تغيرات ، حيث قلل المركز الاستثمار الداخلي وبالتالي فهو يصدر الحجم الهائل لرأس المال الكسول الذي نشأ عن طريق أزمة التراكم في شكل استثمار دول الأطراف عن طريق شراء الأراضي هناك ، أي الاستثمار بالامتلاك ، وأصبحت بعض الدول الطرفية من الدول المصدرة لرأس المال ، أي اقتصادات الرئع

في سياق عرضنا لمختلف المواقف بمن فيها سياسات النظام الصيني، فإن الصين لا تقوم بتصدير رأس المال على شكل مستعمرات اقتصادية لها، مثلاً الاحتلال المنجمي في بلدان المحيط، كما أنها لا تقدم مجرد سيولة مالية للدول الأخرى بل تقييم مشاريعا سواء في البنية التحتية أو في الإنتاج. وفي الوقت نفسه تقوم بتصدير سلعي موسع. في الواقع، فإن تصدير رأس المال أو تصدير السلع هو نفسه في مختلف الحالات، ولكن التصدير الإمبريالي المألوف هو تصدير بعد الاقتحام، أما التصدير الصيني فهو عبر علاقات مفتوحة ومتكافئة إلى حد ما، او على الأقل كما يُزعم في الصين. ولذا وجدنا دولا تخلت بشكل حر عن الإتفاقات أو لم تُبرمها. وهنا تبرز أهمية الأنظمة التقدمية في علاقتها بالصين بحيث تكون نِداً ومحاوراً لا تابعاً. هناك جدل فيما يخص "حزام واحد وطريق واحد" وهو مشروع هائل، ولكنه ليس إقتحامياً. فهل تستقبله دول معينة مضطرة بحكم الحاجة؟

4- "تكوين اتحادات رأسمالية احتكارية عالمية تتقاسم العالم فيما بينها".

لكن الآن ، هناك شركاء جدد مثل الصين والكيانات الخليجية المستأجرة التي تحتكر الكثير من الثروة العالمية على الرغم من الاختلاف بين طرق الإنفاق وحجم كل منها من حيث عدد السكان والجغرافيا. هذا يطرح السؤال عما إذا كانت تلك الدول إمبريالية؟ على الأقل هم شركاء في تراكم الثروة.

يعني التقاسم، في العادة، شكلا من اشكال التصالح أو المهادنة. ولكن، إذا كانت الصين رأسمالية تماماً، كما يحتاج البعض، فإن المحتكرين الغربيين يرفضون دورها وبدلاً من مهادنتها والإقرار بحضورها ودورها والتقاسم معها يقومون بأكثر من حرب ضدها.

فهل سبب هذا جشع الرأسمالية الغربية؟ أم السبب عدم الارتياح لنموذج رأسمالي جديد ومختلف إلى حد ما؟
 وفيما يخص رأس المال الريعي في الخليج، فهو يمتاز بسمتين:
 الأولى: إنه سيولة مالية متأتية من الربح وليس الإنتاج
 والثانية أنه رأسمال في خدمة الإمبريالية الأم لا يتصرف بشكل مستقل، ولذا هي تلعب دور رأسمال تدميري، تصدير التدمير.

(5) "اكتمال تقاسم العالم بين أكبر القوى الرأسمالية".

لقد اكتمل التقاسم في زمن لينين ، لكنه تغير بشكل جذري وما زال يتغير طالما تغير ميزان القوى بين الإمبرياليات حيث مال التقاسم والسيطرة لصالح الإمبريالية الأمريكية ، أصبحت معظم المستعمرات "مستقلة" سياسياً بالشكل الذي أُطلق عليه ، بشكل زائف، "ما بعد الاستعمار". أخذت العلاقة بين المركز والأطراف شكل التبادل الاستعماري غير المتكافئ أكثر من احتلال عسكري ازداد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.
 تغير تقاسم العالم منذ انتصار الثورة البلشفية عام 1917 حيث برز قطب آخر في العالم ليس إمبريالياً بالطبع. وصار مجرد وجود القطب السوفيتي لجاماً يكبح جماح الإمبريالية قدر الإمكان. ثم كان دور حركات التحرر الوطني التي خففت قبضة الإمبريالية على الأقل في المستوى السياسي. لكن فشل حركات التحرر الوطني في نقل التحرر إلى المستوى الاقتصادي وسيطرة الرأسمالية الكمبرادورية في العديد من هذه البلدان إضافة إلى تفكك الكتلة الإشتراكية أعطى تقاسم العالم شكلاً جديداً إلى درجة تسمح بالقول بأن هناك "طبقة" معولمة تحكم العالم مكونة من رأسمالية المركز مجسدة في الشركات الكبرى ومن رأسمالية المحيط الكمبرادورية. وهذه الطبقة تسيطر على معظم العالم مما حوله إلى "**قطاع عام رأسمالي معولم**"⁷⁴ لهذه الطبقة العبر-عالمية.
 هل علاقة كمبرادور المحيط الذي يستدعي الاستعمار كعلاقة هذا الكمبرادور مع الصين؟ ليس لدينا ما يؤكد هذا. في خريطة العالم هذه، نجد أن كيانات الخليج تلعب في عدة مستويات دور إمبريالية خادمة للإمبريالية الأم، فالخليج لديه ريع هائل ويقوم بتصدير رأس المال لكنه ريع لم ينتج عن قاعدة إنتاجية صناعية ولا زراعية من جهة وموظف لدور تخريبي في الوطن العربي وأبعد من جهة ثانية! كما أن الخليج يفتقر إلى الكثافة البشرية بمعنى أنه ديمغرافيا اصغر بكثير من دول المركز الإمبريالي التي تقسم العالم رغم أنها تشكل ، حسب لينين/ قرابة 20 في المئة من سكان العالم. وهذا يفتح

74 ما نقصده ب قطاع عام رأسمالي معولم أن التحالف الطبقي بين رأسمالية المركز المنتجة والممولة لاحقاً وبين رأسمالية المحيط الكمبرادورية قد حول إنتاج الطبقات الشعبية في العالم إلى قطاع عام معولم لصالح تحالف رأس المال أو لنقل مجازاً إلى إقطاعية معولمة.

على النقاش عن رؤية لينين للإمبريالية بأن الأنظمة الإمبريالية قليلة العدد تسيطر على معظم العالم، ولكن الخليج أصغر بكثير ديمغرافيا بحيث لا تنطبق عليه مقولة لينين. الحالة هنا ريعية، وهذا لم يتحدث عنه لينين، ولأنها ريعية فهي سوبر/ربح "بروفيت" لأن راس المال مجاني ولكن ليس من واقع إنتاجي!. وحتى لو صح أن الخليج يعيش بقدر أو آخر من قص الكوبوات، فهو يقوم بطرد راس المال خارج حدوده ويوظفه في دور أو خدمات سوداء لأغراض الإمبرياليات الأم. لعله أمر مفارق أن الإمبرياليات "الأصلية" تحقق الربح الأقصى، بينما الخليج يحرق ذلك الربح الأقصى في دور تخريبي. مثلاً، قطر والإمارات أنفقنا مئات المليارات على تجنيد مئات آلاف الإرهابيين "إرهابيي الدين السياسي" وتسليحهم ودفع رواتبهم لتخريب سوريا واحتلال اليمن ودعم سد النهضة الإثيوبي ضد مصر والسودان!.

ولكن، هل يجب أن يتم تقاسم العالم بعد حرب عالمية؟ ليس شرطاً، فما تُسمى اليوم "التفاهات الكبرى" هي تقاسم العالم دون حروب بين المتقاسمين. والسؤال: هي يرضى هؤلاء جميعاً أم لا بد من حروب بينهم أو على الأقل حروباً بالإفناية كما تُنذر أزمة أوكرانيا وتزحيف صواريخ الناتو من حدود بولندا باتجاه روسيا؟.

التشابه والاختلاف في تبني الحوافز المادية الصين والاتحاد السوفييتي.

تنافس الخطة والمدير...وتغيب العامل

هل كررت الصين بعد ماو تجربة خروتشوف/نظرية ليبرمان؟ هذا ما احاول قرأته في التالي:

أعود في هذه المسألة إلى أكثر من خمسين سنة. كنت قرأت عام 1965 دراسة عن ما أُسميت "نظرية ليبرمان" في مجلة الحرية التي كانت تصدرها حركة القوميين العرب في بيروت، وكذلك وصايا تولياتي وأمور مشابهة كانت تُطرح حينها "كأطروحات تجديدية" في الماركسية.

ولاحقاً، في السجن لدى الكيان الصهيوني أحضر لي أخي عبد الكريم من بين الكتب التي أحضرتها والدتي في الزيارات⁷⁵ كتاب فريديريك هايك بالإنجليزية **The Road to Serfdom** "الطريق إلى العبودية" كما يصف الاشتراكية والشيوعية.

كنا نُصدر نشرة شهرية بعنوان "الشرارة"⁷⁶ وكنبت فيها، إلى جانب الرفاق، موضوعات اقتصادية كانت من بينها معالجة لنظرية ليبرمان.

المقتطفات التالية من نشرة "الشرارة" تلك التي كنا نصدرها في سجون الكيان الصهيوني بخط اليد (النص في الأصل بخط الرفيق فوزي مالول) وخاصة في أعوام 1971-72 . وهذا لا يعني توفر كتباً بالمعنى المرجعي الحقيقي أو الكافي. لكننا كنا نحاول التأسيس للفكر الاشتراكي في السجون وتأسيس أنفسنا أيضاً في مرحلة الشباب.

المقتطفات التالية متعلقة بنظرية إفري ليبرمان فيما يخص الحوافز. واضح أننا لم نراها في حينه بعين نقدية وعمق كما يجب وإن كان لنا تحفظاً طفيفاً حولها مقارنة بغيرها الأكثر ذهاباً لصالح الحوافز. وأعتقد ان عدم نقدنا لها بشدة يرتد إلى هيمنة التحريفية السوفييتية حينها على ذهنيتنا وبالطبع بساطة درجة الوعي النظري. وعلى أية حال نوجزها هنا لأمرين:

• الأول لأنها متعلقة بما جرى في الصين لاحقاً،

75 رفضت قيادة السجون الصهيونية إدخال الكتب إلى الأسرى الفلسطينيين، وكان أول إضراب هو من أجل الكتب قمت به بمفردي في تموز 1968 لمدة ثمانية أيام وأوقفته بعد أن تسلمت أول كتاب وهو كتاب "الأحزاب السياسية ل موريس دوفرليه-الفرنسي **The Political parties** . وقد أورد ذلك د. اسعد عبد الرحمن بعد تحريره من السجن في كتابه "أوراق سجين".

76 ملاحظة: تمكنت من إخراج مقالاتي الاقتصادية المنشورة في الشرارة حيث جمعناها في دفتر . وفي إحدى زيارات والدتي حيث كنا نجلس قبالة الأهل أحياناً فوضعتهم أمني سريعاً من فتحة صدر ثوبها الفلاحي الواسع.

• والثاني: كونها تذكير بمحاولات أولية وفي ظروف السجن كقتال من أجل الوعي بما فيه عدم تطورنا جذريا بالطبع، وليس التحرير الوطني فقط.

تضمنت اطروحات ليبرمان: "... عدم إلغاء التخطيط المركزي، ولكنه قدم اقتراحات لتعديل نظام الحوافز في الاقتصاد السوفييتي، والحوافز نظرا لكونها مكافآت مالية على النشاط في الانتاج والإخلاص في العمل فهي اذن تزيد معدل الإنتاجية العامة للاقتصاد الوطني" (ص 127 من الدفتر).

" لا بد من إعطاء حرية إدارية مع وجوب ربط الإثنين معا بشكل مناسب، وإن كان هذا الربط سيحقق حرية أكثر للإداريين فهو لن يجعل هذه الحرية على حساب الخطة المركزية" (ص 128 من الدفتر)

"... يقترح ليبرمان الاستفادة من نظام الأرباح، ومعدلات الفائدة وتقدير الأسعار ويتم هذا خلال إشراف الدولة بحيث تحدد مجالات تحصيل هذه الأرباح ومستوى معدل الفائدة المسموح به، ومدى انحراف الأسعار ضمن السقف الذي تعينه الدولة فيما يتعلق بكلفة الإنتاج - والسقف هو مستوى معين من السعر يمنع البيع بأعلى منه" (ص 128 من الدفتر).

"...إن المدراء في الاقتصاد يتمتعون بفعالية كبيرة جدا حيث يشرفون على كل ظروف العمل والإنتاج. هذا الوضع الحساس والهام لا بد وأن يُستفاد منه جيدا في اي اقتصاد اشتراكي، فالمدراء هؤلاء لكي يلبوا حاجة الخطة الاقتصادية التي تضعها لهم لجنة التخطيط المركزي ولكي يجعلوا كلفة الانتاج قليلة من خلال سلوكات وتطبيقات ادارية دقيقة وذكية ولديها صلاحيات كافية ومناسبة لا بد لهم من حوافز معينة بحيث تخدم هذه الحوافز ايضا كثيرا في تحسين الناتج الاقتصادي طبقا لأهداف الخطة الاقتصادية. وهكذا، إلى جانب الخطة يرى ليبرمان ضرورة وجود المكافآت والأرباح وتحسين وضع المدراء" (ص 129 من الدفتر)

يقول كوسيجن: "يجب تحسين الإدارة الصناعية وإكمال التخطيط، وزيادة الحوافز الاقتصادية في الإنتاج الصناعي" (النشرة الدورية للمطبوعات في الاتحاد السوفييتي، ص 131 من الدفتر).

كب ف.سيتينين رئيس لجنة الدولة للتخطيط ولجنة الأسعار في الاتحاد السوفييتي: "... إن مشاركة الأسعار يجب ان تكون على اعتبار انها تحت التقدم التكنولوجي... إن الشيء الرئيسي الثابت في تحديد الأسعار الصحيحة يكمل نموذج أي انتاج، وبالعكس، فإن ناتج المشروع يجب ان يقسم لسبب غير واضح إلى مريح وغير مريح... وبناء على ذلك فإن هذا لا يعني أن الربح في الإنتاج في جميع البنود يجب أن لا يؤثر بشكل متساوي في وضع الأسعار وإنه لأساسي استعمال هذه الرافعة الاقتصادية الهامة جدا لبحث ناتج نماذج التقدم التكنولوجي للسلعة التي هي ذات صفة عالية وتتمتع بطلب كبير

... إن التطور الاقتصادي قد أثبت أن الأسعار التي هي مرتبطة بالأوضاع الجديدة في الإدارة الاقتصادية هي وظيفة معقدة جدا وتكمن جودتها في عملية ابتدائه" (مقالة سيئينين الواردة هامة في الإدارة، 1 ديسمبر 1965، ص 133 من الدفتر).
 أما ف. جانوفسكي فيركز إلى حد بعيد على ضرورة تقليل صلاحية التخطيط على اعتبار أن هذه الصلاحيات لا تفسح المجال المطلوب أمام المبادرة الفردية (ف، جانوفسكي، دور الربح في الاقتصاد الاشتراكي ص 133 من الدفتر).
 إننا في الواقع نستطيع أن نلاحظ أن جانوفسكي يطرح وجهة نظر متطرفة بالمقارنة مع ليبرمان.

و حين دخل الاقتصادي البولندي أوسكار لانجه على الخط ركز على سلطة المستهلك كقانون راسمالي وليس على سلطة السوفييت، فمن بين اطروحات لانجه أن المستهلك هو السلطة في السوق، فهو حر في اختيار ما يريد وكونه في هذا الوضع يعني أنه هو الذي يقود السوق طبقا لتفضيلاته أي لعملية تفضيله شراء سلعة بدل أخرى" (ص 136 من الدفتر).

نلاحظ أن المدراء عند أوسكار لانجه وخاصة في صناعات الاستهلاك يتمتعون بسلطة قوية في الأسواق كمتكبرين، وكخبراء أسواق ذوي معرفة تكنولوجية عالية، وبذا فإنهم يراقبون السوق ويتمكنون بذلك من تحصيل أرباح عالية.
 بدوره يسعى ليبرمان لأن يحصل المدراء على أرباح لمشاريعهم ولكن بشرط أن تبقى هذه الأرباح غير ذات تأثير على الخطة أو دالة تفضيلات الدولة، وأن ليبرمان قادر على التمكن من ذلك لأن مشاريع مدرائه لا تمت بصلة إلى الملكية الخاصة، بينما عند لانجه ذات طابع حر وخاصة أن المستهلك هو قائد السوق. (ص 138 من الدفتر)
 "...علاوة على أن الحوافز تنضوي تحت إطار قانون - من كل حسب طاقته وله قدر ما أنجز من عمل- فالعامل الذي ينتج مقدارا كبيرا من الوحدات السلعية لا بد وأن يأخذ أجره أعلى من التي يأخذها عامل آخر في نفس العمل وينتج وحدات سلعية أقل، وما دام هذا القانون موجودا في النظام الاشتراكي فلا بد أن يأخذ مجراه إن" (ص 138 من الدفتر).

ملاحظات:

كانت هذه قرأنتنا قبل أكثر من خمسين سنة حيث كان الخلاف الصيني-السوفييتي في أوجه! وما يمكن قوله اليوم، هو أن هذا الجدل بين الإقتصاديين والساسة السوفييت في حينه يدل على عدة اختلالات أو توجهات تحريفية أو تأسيس للتحريفية.
 واضح أن جدال ليبرمان ومن معه متعلق بالشك في درجة أو قدرة المخطط المركزي على متابعة تفاصيل الوضع الاقتصادي دون أن يسحبوا الشك أو القلق على الوضع أو الأثر الاجتماعي والعائدي. أي موقع التنقيف والوعي الطبقي الاشتراكي.

لقد رأى ليبيرمان أن العلاج هو في تقليص الإشراف المباشر للخطة لصالح المدراء في مواقع الإنتاج، الأمر الذي ترتب عليه تعميق البيروقراطية وتكوين طبقة من المدراء لا تختلف كثيراً عن المدراء في النظم الرأسمالية الغربية، وهي الظاهرة التي تبلورت في النومنكلاتورا وهي الشريحة/الطبقة التي لعبت دوراً مركزياً في تفكيك الاتحاد السوفييتي ووراثته بتحويله إلى الرأسمالية.

لقد تصرف المدراء كأصحاب مشاريع وإن كانوا لا يملكونها بالمعنى القانوني، وهذا بالطبع يتناقض مع بلد باتجاه التحول الاشتراكي مما انتهى إلى التحول الرأسمالي. لعل أخطر ما في تقوية دور المدراء وانحصار الجدل وحتى الصراع بين المدراء والمخططين هو تغييب العمال تماماً! فلم يرد لا دور ولا ذكر للطبقة العاملة لا من حيث موقفها من "الإصلاحات" ولا من حيث وعيها الطبقي ولا حتى دورها النقابي ولا الرقابي. بالطبع، اتضح من سياق عديد المواقف في الفصول السابقة تراجع دور الطبقة العاملة في الصين ما بعد الماوية وهذا التشابه الأساسي في الانحراف الطبقي في التجريبتين. أي هذا ما أخذته الصين ما بعد الماوية عن الخروتشيفية.

وعليه، فإن التناقض بين الأطراف الثلاثة أي المخططين/بيروقراطية السلطة، والمدراء والعمال تم حله على حساب الطرف المنتج أي العمال بضرب وعيهم الاشتراكي لصالح الحوافز والأرباح مما قاد إلى خصي نضالاتهم.

وإذا كان لا يسهل على العمال التواصل مع المخططين، فإن بوسعهم لعب دور رقابة العمال على المدراء الأمر الذي لم يحصل. ولا شك بأن الهرمية البيروقراطية كانت قد ركزت تهيب الأدنى من الأعلى!

لذا، غاب في مختلف النقاشات دور العمال وغياب مجالسهم، وكذلك غياب الحديث عن العامل الفكري الثقافي، حيث انحصر الحديث في المستوى التقني عن السعر والربح... الخ. ورغم أن هناك رطانة عالية في الصين اليوم عن الماركسية والتعميق النظري، فإن التركيز الملموس عملياً، هو المختصر في "ليس المهم أن تكون القطة سوداء أو بيضاء، بل المهم أنها تصطاد الفئران". أي الحديث عن الربح وأعلى معدل نمو ممكن. نعم، غريب حقاً أن يتخذ النقاش منحىً فنياً بحتاً في بلد يفترض أنه اشتراكي

حين نقرأ التجربة الصينية بحقيبتها:

• الماوية

• وما بعد الماوية

لا يعود صعباً الاستنتاج بأن دينغ اشتغل على بعدين مترابطين بالضرورة:

- اعتماد جوهر نظرية لبيرمان في تقديم المدراء أي السلطة على العمال والحوافز المادية على الوعي الطبقي.
 - وهذا يقود بالضرورة إلى الانفتاح على الغرب الراسمالي للحصول على التكنولوجيا من أجل تطور صناعي وزيادة الإنتاج التي طبقاً لتجربته هي الأهم من مجتمع المساواة الماوي.
- صحيح أننا لا يمكننا القول إن تجربة دينغ في تجاوز الماوية هي نسخ عن تجربة خروتشوف في القضاء على اللينينية وحتى على ستالين، ولكن هذا أيضاً لا يعني عدم ملاحظة الكثير من ذلك التطابق.

اشرنا سابقاً إلى كون تجربة خروتشوف بعد ستالين هي المدرسة الأم التي قادت إلى صعود جورباتشوف وتصفية النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي. لذلك، فيما يخص الحوافز المادية نُشرت مقالة بعنوان الاصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي: الحوافز المادية هي جزء من اعادة الهيكلة" وتم توزيعها في الولايات المتحدة في آذار 1987 من قبل وكالة نوفوستي للانباء كتصريح صحفي وكان كاتبها جينادي بيسارفسكي والذي وصف بانه محلل سياسي حيث كتب:

" ان مبدأ " من كل حسب طاقته ، ولكل حسب ما أنجز من عمل" ، هو المبدأ الاساس لتوزيع المنافع المادية في ظل الاشتراكية . فكلما عمل الشخص افضل كلما اخذ من المجتمع. ان هذه هي العدالة الاجتماعية كما نراها ولكننا نرى الان انه تم خرقها... وللأسف فان الكثير من قدرتنا على مراقبة كمية ونوعية العمل قد تلاشت. ونتيجة لهذا فان ما يكسبه كل من العمل السيء والجيد هو نفسه الى حد كبير. فأجور العمالة غير الماهرة والماهرة لا تختلف كثيراً" ⁷⁷

لاحظ ان الكاتب لم يذهب الى تحسين اداء العمال باستخدام تكنولوجيا افضل وإدارة جماعية ورفع تخصصات العمالة غير الماهرة ذلك لأنه مهووس بالحصول على الانتاج وحسب بأفق تفكير برجوازي.

⁷⁷ Sam Marcy, Perestroika a Marxist Critique WW Publishers New York, 1990, p.p. 128-29.

"... لقد تم في فترة نيكيتا خروتشوف اعتماد الأجرة على اساس الساعة وليس على اساس القطعة وهو ما ادى الى ارتفاع كبير في اجور المدراء على حساب الاجور الدنيا"⁷⁸

"... وهذا قوى دور المدراء الذين بدورهم اخذوا حق اصدار قرارات من جانب واحد برفع مكاسب افضل المتخصصين بربع اجورهم او رواتبهم... دون العودة لاتحاد العمال"⁷⁹

بعد ثلاثة عقود بدوره قال جورباتشوف:

" من كل حسب طاقته ولكل حسب ما أنجز من عمل هو مبدأ اساسي في الاشتراكية "⁸⁰

لكن لينين اعتبر هذا معيارا برجوازيا وهو موجود في الحالة الأولية للاشتراكية كدرجة من الشيوعية. وان مجرد تحويل وسائل الانتاج الى ملكية عامة لكل المجتمع (والمسماة عموما اشتراكية) لا تحذف اختلافات التوزيع وعدم المساواة في (الحق البرجوازي) والتي تستمر طالما ان المنتجات يتم تقسيمها طبقا لكمية العمل المنجز"⁸¹

في نفس سياق رسملة الاتحاد السوفيتي، أو الردة للرسملة كتب سام مارسي:

Ibid, p. 132.⁷⁸

Ibid, p. 134.⁷⁹

Gorbachev, report to the 27th Party Congress, p. 56. ⁸⁰

Lenin , The State and Revolutiob , " Collected Works (Moosco : Progress ⁸¹ Publishers1946) Vol. 25, p.472.

From Sam Marcy, Perestroika a Marxist Critique WW Publishers New York, 1990, p. 141.

"واضح ان اكثر الحماسة لتحويل الروبل الى العملات الاخرى اتت بالضبط من الاصلاحيين البرجوازيين في الاتحاد السوفييتي المعروفين جيدا بدورهم في الدفع لتوسيع السوق الرأسمالية، والتعاونيات الخاصة، وتوسيع القطاع الخاص اكثر واكثر"

كما كتب جريجوري خانين في الدورية السوفييتية نيو تايمز وهو اقتصادي واحصائي:

" متى سيصبح الروبل متحولاً... منذ وقت ونحن نفكر في كيف نجعل من المشاريع التي تملكها دولتنا مشاريعاً ملكيتها عامة".

يقول مارسلي: ماذا يعني هذا؟

ملايين العمال في العالم طالما اعتقدوا بأن مشاريع الدولة في الاتحاد السوفييتي هي عامة ولكن، طالما ليست ملكية وسائل الانتاج عامة، فان الاقتصاد المخطط واحتكار التجارة الخارجية هي السمات الاساسية للاتحاد السوفييتي كدولة عمالية؛ ولكن الطريق الى جعل وسائل الانتاج ملكية عامة كما يرى هذا الاقتصادي والاحصائي ، اي خانين، هو: " تحويل المشاريع المملوكة للدولة الى شركات مساهمة بمشاركة الدولة ، والشغيلة ، والمواطنين الاخرين كملاك خاصين ومنظمات بمن فيها اجنبية"⁸²

الشركات المساهمة، "ستكون هناك حاجة إلى بورصة لبيع الأسهم وغيرها من الأسهم" "عملية الإصلاح لا يمكن أن ينجزها البيروقراطيون في الاقتصاد والعلوم" يظهر تقرير من موسكو في منتصف نوفمبر 1989. رئيس الوزراء نيكولاي أي. ريجكوف قال في حديث في مؤتمر وطني للطلاب أن الحكومة تأمل في خفض ملكية الدولة من 85 في المائة من الاقتصاد إلى 30 في المائة"⁸³.

⁸² When will the Ruble be Made Convertible *New Times*, (Moscow) , July 25-31, 1989, p. 25. Quoted in Sam Marcy, *Perestroika a Marxist Critique* WW Publishers New York, 1990, p. 373)

⁸³ A report from Moscow in mid-November 1989 shows. Prime Minister Nikolai I. Ryzhkov is said to Hve told a national conference of students that the government hoped to slash state ownership from 85 percent of the economy to 30 percent" p. 374

يقوم التحليل ومن ثم الموقف الماركسي على قراءة المسألة الطبقيّة بما هي الحاسمة عملياً ونظرياً، وهذا يقود إلى التساؤل: إذا كان التنامي الطبقي، تنامي الفوارق الطبقيّة في الاتحاد السوفييتي قد أودت بالنظام إلى ما أودت إليه في قرابة أربعة عقود بعد سنالين، فماذا عن تطور الأمر نفسه في الصين؟ وقد استغرق تنامي الطبقيّة في الصين الفترة نفسها؟

على الرغم من أن غودمان يؤكد على هيمنة قطاع الدولة في الصين ، فإنه يوضح كيف أن هناك قطاعات طبقيّة متطورة مرتبطة بالأهمية المتزايدة لرأس المال. في عام 1978 لم يكن هناك رواد أعمال أو أصحاب أعمال خاصة. في عام 1988 كانوا يمثلون 3.1 في المائة من السكان النشطين. في عام 2001 كانت النسبة 8.1 في المائة ، وبحلول عام 2006 وصلت إلى 10.8 في المائة. وفي الوقت نفسه ، كان المديرون ، الذين يمثلون 0.2 في المائة من القوة العاملة في عام 1978 ، 2.6 في المائة في عام 2006. وفي الوقت نفسه ، زاد عدد المديرين في الشركات الحكومية والعامّة والبيروقراطية الحزبية من 1 في المائة من السكان العاملين إلى 2.3 في المائة. إذا استبعدنا الأخير ، فإن ما لا يقل عن 13.4 في المائة من السكان يمتلكون أو يديرون رأس المال الخاص. التقنيين والمهنيين والموظفين التجاريين والعاملين في المكاتب ، الذين شكلوا في عام 1978 7 في المائة من السكان العاملين ، وصلوا إلى 23.4 في المائة في عام 2006.⁸⁴

هل الصين النامية إقتصاديّاً بشكل فوق العادة معصومة بموجب ذلك من التفكك كما حصل في الاتحاد السوفييتي الذي كان ضعفه الاقتصادي هو الآلية الفعلية لتفككه وتحول البلاد إلى الراسمالية تماماً؟

قد يعيدنا هذا إلى ما بدأنا الكتاب به أي اطروحة دينغ هيساو بينغ بأنه بغض النظر عن حدود النسخ الصيني عن السوفييتي، فإن تدهور الوعي الطبقي وتراجع التنظير والتثقيف به قاد إلى التجاوز عن المساواة الاجتماعيّة ارتكازاً على أن المساواة في الأجور هي مسألة مثاليّة. لكن العبرة ليست هنا، بل في أن وجود مبدأ الاقتناع بحق الناس في المساواة هو الأساس بغض النظر عن فرص تطبيقه تماماً أم لا، وعن المدى الزمني الذي سيأخذه خلال التطبيق.

وضع البنك المركزي...اختلاف الصين عن روسيا

في الوقت الذي تمثّل فيه الولايات المتحدة مصالح الاحتكارات الخاصة والمصالح المصرفية، تسعى الصين إلى تنفيذ ديناميكية السوق بشكل كلي. مثال: في الغرب يوجد يوتيوب واحد، بينما يوجد في الصين عدد كبير من المنافسين. البنوك الصينية الكبرى مملوكة للدولة، بينما تحصل البنوك الخاصة الغربية على أموال دافعي الضرائب. إذا صح تقديرنا بأن الصين أخذت أو تقاطعت مع نظرية ليبرمان واعتماد الحوافز المادية أي كان هناك تشابه بين انحراف السوفييت وكذلك الصين ما بعد ماو باتجاه الحوافز المادية، فإن الصين لم تأخذ بسياسة خصخة المصرف المركزي، وهذا اختلاف جوهري.

رأيت وجوب التركيز أيضا على البنوك/المصارف نظراً لدورها في تكريس سيطرة الأوليغارشية المالية على صعيد عالمي وتمكينها الإمبريالية من التحكم بالعالم بأدوات حتى غير عسكرية لا سيما في حقبة العولمة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن تبني استراتيجية فك الارتباط لا بد أن تشمل فك الارتباط المالي بالدولار الذي تشرف عليه أوليغارشية مالية وحتى أسرية وليست حتى حكومات الإمبريالية، هذا دون أن نتجاهل ارتكاز "فك الارتباط" على الإنتاج المحلي أولاً وحتى، بل وخاصة بعد وباء كوفيد19 الذي أعاد الاعتبار للإنتاج الغذائي⁸⁵.

وفي سياق موضوع الكتاب وهو تحديداً "ما هي الصين اليوم وكيف نلجم انحرافها" يغدو نقاش مسألة البنوك والربا أمر محوري نظراً لأن الحكومة في الصين هي المتحكمة بالبنك المركزي، وهذا قد يضيء على طبيعة النظام هناك.

في أكثر من كتاب وفيديو⁸⁶ يشرح الاقتصادي الروسي فالنتين كاتاسانوف حقيقة البنوك المركزية في العالم، بمن فيها الاتحاد الروسي من حيث تبعيتها لبنك الاتحاد الفدرالي الأمريكي الذي يسيطر على البنوك المركزية في العالم من جهة ومن حيث أنه ليس تابع مباشرة للحكومة الأمريكية من جهة ثانية ولكنه في خدمة الراسمالية الأمريكية ومن هنا عدم التناقض بين كونه ملكية شركائية خاصة وكونه ليس تحت السيطرة المباشرة للإدارة الأمريكية أي انه ملكية خاصة للاحتكار المالي/الربوي وخاصة لروكفلر وروثشيلد. بينما لم يكن الوضع كذلك في فترة قيادة ستالين للاتحاد

⁸⁵ انظر صفحتي في الفيس تاريخ 1 نيسان 2021

⁸⁶ <https://youtu.be/9Zm6yJn9dTE>

6 January 2021

خدیعة الدولار الذهبی وإغراق معظم بلدان العالم بالدولار،

السوفييتي إلى حين رحيله حيث تغير الأمر تدريجياً إلى أن تم تفكيك/تفكك الدولة السوفييتية.

يقول كاتاسانوف: "بنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي خاص وهو بديل البنك المركزي وكل البنوك المركزية مرتبطة به وجميعها خارج سلطة الدولة ويتحكم به روتشيلد وروكفلر" (ص 149)

يقوم اهتمامنا بهذا الموضوع على قراءة موجزة بالطبع لعلاقة البنك المركزي والدولة في كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية بعد تحولهما رأسمالياً لا سيما تمسك الصين الحالية بسيطرة الدولة على المصارف والتحكم بالعملة الصينية وهذا ما يدفعنا لقراءة مقارنة لهذه المسألة من باب تعلقها بقرائتنا للتجربة الصينية بعد الماوية.

فيما يخص رفض الاتحاد السوفييتي الانضمام إلى بريتون وودز كتب كاتاسانوف: "... أما الوفد السوفييتي إلى بريتون وودز فكان فقط بنائب وزير الخارجية، كان مجرد حضور شكلي. كان ستالين على شك هل يدخل السوفييت الاتفاق والإنضمام . كان يدرك أنها ستكون أممية مالية . وعلى روسيا النأي بنفسها عن ذلك. بقي السوفييت حتى بداية الثمانينات، خارج هذا النظام الائتماني ، وهذا ما اوردته في كتابي "اقتصاد ستالين". المختلف عن النظام الائتماني الغربي وهي...احتكار الدولة للشأن المصرفي، واحتكار الدولة في مجال إصدار النقد، الترشيح العالي لإدارة النظام النقدي الائتماني وإخضاع هذا النظام لما يتطلبه حل المسائل الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي، وتخطيط التداول النقدي، وضبط المنظومة النقدية الائتمانية والرقابة الدائمة من جانب المصارف على النشاط المالي الائتماني، واحتكار الدولة لشؤون العملة، واستعمال أساليب خاصة للمحافظة على القدرة الشرائية لوحدة البلد النقدية الروبل، وضمان دعم الدولة لإصدار العملة، ومضاعفة احتياطي البلد من الذهب كمورد استراتيجي ، والإستناد إلى المصادر الداخلية للتمويل والإقراض في الاقتصاد الوطني.

لم يكن اقتصاد ستالين ربويا لأن الربا يدمر كل ما حوله والمجتمع لأن الاقتصاديين السوفييت كانوا يعرفون بأن النظام المالي القائم على تحصيل الفائدة هو ربا. لذا، فإن الاتحاد السوفييتي لم يشهد أزمت مالية كسوق العقارات والبورصات وانهارها حيث وجد الناس انفسهم في الشوارع. كان الناس مطمئنين لغدهم. لم يكن هناك ملايين المتسولين كما في الولايات المتحدة .

حينما وصل ستالين للسلطة كانت إصلاحاته الاقتصادية الاستقلال عن راس المال الخاص حيث تراجع عن سياسة " ال نيب" في نهاية العشرينات. مع العلم ان جميع المصارف تم تأميمها عام 1917، وفي عام 1921 تأسس المصرف المركزي مصرف الدولة، أي أن ستالين ومن معه تأكدوا أنه لا يمكن إنشاء مجتمع يعتمد على المصارف الخاصة والربا ويكون مجتمع ينعم بالاستقرار.

بقي النظام المالي السوفييتي ممتازا في الثلاثينات والاربعينات والخمسينات وبدأ يسوء في الستينات، حيث اقحم البعض آرائهم في الترشيح مثل خروتشوف، وإفزي لبيرمان، ورئيس الوزراء كوسيجين، (كما أشرنا أعلاه، ع.س)، البشر هم المشكلة، البشر قبل التكنولوجيا".

ولكن كاتاسانوف يقدم لنا صورة مقلقة عن ما آل إليه المصرف المركزي الروسي، اي انقلب الأمر تماماً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ليصبح المصرف المركزي الروسي خارج يد الدولة، وتحديداً ضمن سيطرة الفدرالي الأمريكي! وهنا يجب أن نلاحظ أن الصين ما بعد ماو تمكنت من إبقاء المركزي بيد الدولة. يضيف كاتاسانوف:

"... نائب رئيس ديوان المحاسبة في مجلس الدوما الروسي سابقا يوري بولديريف عند سؤاله: ما هو البنك المركزي في بلادنا؟ فأجاب بكلمات معروفة للشاعر بوشكين " ليس فارا ولا ضفدعا ، بل انه حيوان غير معروف" فقد حاول يوري بولديريف اجراء تحقيق في نشاط تلك المؤسسة الغامضة التي هي بنك روسيا وهذا ما كلفه منصبه في اعلى هيئة للرقابة المالية في البلاد... لقد جاء في دستور روسيا الاتحادية ان البنك المركزي لروسيا الاتحادية - "هيئة من هيئات ادارة الدولة"، بيد انه لا توجد شروحات تحدد إلى اي "فرع" من فروع السلطة (التشريعية او التنفيذية او القضائية) تنتمي هذه المؤسسة. وأما القانون الاتحادي "حول البنك المركزي لروسيا الاتحادية (بنك روسيا) فيتضمن عبارة في منتهى الغموض: " بنك روسيا غير مسؤول عن التزامات الدولة ، والدولة، غير مسؤولة عن التزامات بنك روسيا "(المادة 2) (كاتاسانوف ص 215).

"... حاول فلاديمير بوتين تأميم البنك المركزي عام 2000 من خلال ادخال مجموعة من التعديلات الجوهرية على القانون الفدرالي حول البنك المركزي في روسيا الاتحادية بنك روسيا⁸⁷(ملاحظة 316 في الأصل) الا ان انصار "استقلالية" البنك المركزي للبلاد عن الحكومة كانوا يملكون (وما زالوا يملكون) جماعة ضغط قوية جدا في الدوما مما افشل تلك المحاولات. حتى حزب السلطة حزب روسيا الموحدة لم يدعم بوتين في ذلك ، بل لم يدعم اي حزب تلك المحاولة بما في ذلك الحزب الشيوعي الروسي⁸⁸

حاول بوتين ذلك مجددا عام 2003 ... كما تضمن التصريح الغاء معدل الفائدة على القروض اي ان يصبح صفريا وقد سوغ ذلك بضرورة وضع احتياطي الذهب والعملات الصعبة الرسمية تحت رقابة الدولة ... والتي يمكن للحكومة ان تستعين بها في تسديد التزامات الديون الخارجية، وكذلك تمويل الاقتصاد من دون نسبة فائدة .

87 انظر ن ستاريكوف . تأميم الروبل - طريق روسيا الى الحرية
88 أ. ماكسون . من يملك البنك المركزي ؟ // موقع مالتشيك كيبالتشيك.

بطبيعة الحال فقد واجهت وسائل الاعلام الجماهيري الروسية ومن يقف خلفها من الاولغارشيين مثل هذه الاقتراحات بعداء " (ص 644)

"... مع تهرب البنوك التجارية من توفير قروض للمشاريع طويلة الامد والتي تتطلب راسمالات ضخما / مفضلة ان تمنح قروضا قصيرة الى جانب المضاربة في الأسواق المالية. يدور الحديث عن تاسيس بنوك التنمية بحيث تمنح وضعا خاصا خارج دائرة تاثير البنك المركزي. وتمنح قروضا طويلة الامد وبفائدة اقل بكثير من البنوك الخاصة... وهي لا تدخل في منافسة مع البنوك التجارية الخاصة . وتحديث النظم النقدية بواسطة بنوك التنمية لا تمس كقاعدة بسلطة المرابين، وعلى وجه التحديد، يحظر على بنوك التنمية الدخول في منافسة مع البنوك التجارية الخاصة " (ص 642) لكن والحق يقال "،،، نجحت في تلك الفترة السلطات الحكومية في تمرير قانون مجلس الدوما يسمح بانشاء صندوق الاستقرار . على ان تجري مراكمة جزء من عائدات التصدير في ذلك الصندوق ، وبحيث يكون خاضعا لسيطرة الحكومة". (ص 644)

ارتكازاً على أقوال كاتاسانوف المقتطفة مطولا اعلاه بشأن روسيا الاتحادية، وهو كما يبدو وطني تقدمي روسي وليس ماركسياً، تتركز جهوده الفكرية ضد المصارف والربا وفرض الفائدة ووجوب تأميمها، لكنه لا يذهب إلى تأميم المصانع، بأن هذه الدولة هي حالة وسطية من حيث سيطرة البنك الفدرالي الأمريكي على البنك المركزي الروسي بأن بوتين حاول الفكك وإخضاع المركزي الروسي للدولة. وهنا تظهر مسألتان: الأولى: أن على روسيا كي تصل حالة من التحالف الفعلي مع الصين أن تتخلص من السيطرة البنكية الأمريكية.

والثانية: أن إقامة كتلة بريكس بدون مغادرة سيطرة الدولار، ليست ممكنة، ناهيك عن أمور أخرى متعلقة بعدم جاهزية انظمة الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل لمواجهة الولايات المتحدة ، هذا إن لم نقل أن بعضها يعادي الصين، حالة الهند.

في تجربة اخرى لمسألة البنوك المركزية، لقد حاول الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت إخضاع البنك المركزي للدولة ولكن لم يتمكن.

تفيد هنا الإشارة إلى تجربة الولايات المتحدة في هذا السياق حيث كتب كاتاسانوف⁸⁹:

89 " ... أما فيما يخص الولايات المتحدة، فقد تم الخروج على ما كان قد أسس هناك بأن يكون البنك المركزي خاضع للحكومة، فقد فشلت محاولة غلاس-سيجال أو ما يعرف بقانون غلاس سيجال نسبة لغضوي الكونجرس الذين تبنوا مسودة لمشروع القانون وهما كارتر جلاس وهنري ستيجال 1933 في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت كوسيلة لإعادة العمل بالنظام المصرفي الأمريكي الأصلي وهو نظام الكسندر هاملتون المبني على اساس تحمل الدولة مسؤولية السيطرة على العملة والائتمانات وتوجيهها نحو تطوير الاقتصاد الفيزيائي للامة وليس جني الارباح لثلة من المصرفيين والتجار والمضاربيين الذين دمروا اقتصاد الولايات المتحدة بالتعاون مع مصرفي لندن في العشرينات من القرن الماضي وادخلوا الولايات المتحدة والعالم في الكساد العظيم. " (فالنتسين كاتاسانوف، استعباد العالم ص 137-38)

تعيدنا سياسات روزفلت إلى الجدل بين أنصار النظام الصيني الحالي ومعارضيه. فخضوع البنك المركزي الصيني للدولة هو الذي سمح بإقامة سلسلة ضخمة من البنائيات بل المدن والتي نظر إليها البعض كاستثمار استراتيجي بينما رآها البعض هدراً للموارد. وبغض النظر عن أيهما الأدق، فما يهمنا هو خضوع البنك المركزي للحكومة وأهمية ذلك في احتجاز سيطرة رأس المال الخاص.

وهنا يكون السؤال، بعد مغادرة النظام الحالي للسياسات الماوية، هل هذا ما نقلته السلطة الصينية الحالية عن تجربة الولايات المتحدة هذه؟ أي بمعنى هل النظام في الصين هو نظام مرگب في أكثر من حالة أي:

- أخذ نظرية ليبرمان في تبني الحوافز المادية على التحفيز الفكري والوعي من الاتحاد السوفييتي بعد ستالين بغض النظر عن مدى تطبيقها وآلية تطبيقها في الصين، ولكن ذلك لم يقد إلى انهيار الدولة كما حصل في روسيا بقيادة يلتسين ولا إلى نهبها من الإمبرياليات الغربية بل قاد إلى نمو عالٍ جداً وهذا معيار رأسمالي. هذا من جهة ومن جهة ثانية، أخضع الطبقة العاملة لاستغلال معلوم، ومن جهة ثالثة أخرج 750-850 مليون صيني من دائرة الفقر.
- وأخذ تجربة روزفلت من الولايات المتحدة فيما يخص البنك المركزي، وذلك طبعاً بعد مغادرة السياسة الماوية؟
- وأخذ تجربة هنري فورد في أمريكا، رفض التراكم كسيولة مالية، أو أخذ بعضها (انظر أدناه).
- وأخذ من تجربة نابليون في فرنسا، ولاحقاً تجربة ميتران.

وكل هذا يردنا إلى السؤال الكبير لهذا الكتاب بأنه بغض النظر عن كيفية صياغة النظام الصيني الحالي، هل إمكانية استمرار الاشتراكية أمر وارد؟ وإلى أين ستقود هذه التجربة؟

قد يكون النظام الصيني الحالي قد إطلع على تجربة نابليون بونابرت مع البارون روتشيلد⁹⁰. والسؤال الآن: هل المغادرة الجزئية أو النسبية لاستقلال البنك المركزي، كما هو في حالي فرنسا نابليون وأمريكا روزفلت، هي مغادرة رجراجة لا تلبث أن تُهزم على يد ضواري المال؟ وهل هذا ما ستؤول إليه التجربة الصينية الحالية؟

⁹⁰ حينما اقترح على نابليون اقراضه فرفض كي يكن مستقلاً عن روتشيلد واسس البنك الوطني بشرط ان يبقى تحت اشرافه الحازم فوُقع مرسوم بانشاء بنك فرنسا بمواصفات شركة مساهمة قانونياً... وبعد افول نجم نابليون بدأت السلطة الفعلية في البلاد تنتقل بالتدريج من الحكومة الى اصحاب المصارف " (فالنتسين كاتاسانوف نفس المصدر ص 164).

ربما من خلال الاطلاع على هذه التجارب توصل النظام الصيني الحالي إلى التمسك ببقاء المصرف والعملة بيد الحكومة الصينية.

في الصين هناك ثلاثة بنوك حكومية عملاقة تحمل اسماء غير رسمية "سياسية" البنك الحكومي للتنمية، والبنك الصيني للتصدير والاستيراد، والبنك الزراعي الصيني. تقدم قروضا بفوائد ضئيلة وحتى صفرية او سالبة الضخ البنكي في الصين يستخدم لمد سكك الحديد وطرق اوتوسترادات الى جانب مرافق اخرى من البنية التحتية وتحفيز القطاع الانتاجي من الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على سلع الاستهلاك والخدمات وهو ما أشرنا إلى اختلاف الموقف منه.

"... حيث البنك المركزي (بنك الصين الشعبي) يعتبر جزءا من الحكومة وهو المسؤول عن السياسة النقدية للبلاد" (فالنتسين كاتاسانوف نفس المصدر ص 200).

يقول كاتاسانوف: "من اللافت، أن دستور هنغاريا الجديد يمنح البلاد فرصة النأي عن مبدأ استقلالية البنك المركزي (نفس المصدر ص 201).

ومن جهة أخرى، هل استفادت الصين من تجربة هنري فورد الرأسمالية :

كان هنري فورد يدرك جيدا ان السبيل الوحيد للانتصار على المصرفيين في وول ستريت – عن طريق اقامة علاقات طويلة الامد وذات منفعة متبادلة بين رجال الأعمال وبين المستهلك وطرد الوسطاء الماليين خارج هذه العلاقة⁹¹.

يمكننا ملاحظة أن ما تسمى ديكتاتوريات قد أصرت على احتفاظ الدولة بالسيطرة على البنوك المركزية، اي نابليون، ستالين، ماو، الهنجاري فكتور اوربان . فهل يعني هذا أن الاستقلال الاقتصادي يشترط تركز السلطة البنكية بيد الدولة بمعزل عن توصيفات ديكتاتور أم لا! قد تكون محاولة هنجاريا مؤشر على توجهات في العالم للتخلص من احتكار مصرف الإحتياطي الفدرالي أو حقيقة قبضة آل روتشيلد وروكفلر.

وقد لا يكون شرطاً أن يكون الحاكم ديكتاتورا حتى يتمسك بسياسة مستقلة بنكية أو سياسة وطنية عموماً، وهذا ما تبينه تجربة دي غول في فرنسا سواء في تجميد عضوية فرنسا من الأطلسي أو عدم الثقة في إيداع الذهب في الولايات المتحدة⁹².

91 " كان هنري فورد قد قال انه اذا ما تفوقت عائدات الانتاج على التكاليف ، فان هذا الفرق الربح يجب ان لا يتراكم، بل يجب ان يعاد توزيعه فوراً: يجب ان يذهب جزء منه لتطوير الانتاج (وهذا سوف يزيد الطلب على السلع الاستثمارية)، وجزء آخر – ان يعود الى المشترين والمستهلكين او ان يستعمل من اجل زيادة مداخيل العمال ورجل الاعمال نفسه (وهذا سوف يحفز الطلب على السلع الاستهلاكية). ... فقد اعاد هنري فورد اكثر من مرة المال للزبائن الذين اشترؤا سياراته في تلك الحالات التي كان انخفاض كلفة الانتاج اكبر من المتوقع او المخطط له. ص 608_609

92 في حديث ل شربل نحاس أحد المعارضين في لبنان ولكن من موقع الأنجزمة والبرالية قال: ربما مفيد بعض الحديث عن الذهب اللبناني الذي اشترته الدولة في الخمسينات والستينات قبل إقامة البنك المركزي (1964) حيث كانت الدولة تضع الفائض من المال الإحتياطي فتشتري سبائك ذهب كي تعزز العملة الوطنية، أي أن لبنان كان يبذل فائضاً لأنها كانت تحقق فائضاً فتشتري ذهباً من السوق الدولي. كانت تضعه الدولة في خزائن، ولكن نظراً للخوف من أن تسرقه الميليشيا

" يومذاك قام الرئيس الفرنسي بجمع كل ما كان لدى فرنسا من دولارات ورقية بقيمة 750 مليون دولار ، وفي اثناء زيارته الرسمية الى الولايات المتحدة الامريكية قام وبعد فضيحة كبيرة بمبادلة الدولارات الورقية بالذهب . عاد ديغول الى وطنه وهو يحمل شحنة تساوي 66,5 طنا من الذهب" (نفس المصدر ص 242).
لاحقاً قام الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بتأميم البنك المركزي 1981 ولكن أعاده من بعده الرئيس اليميني جاك شيراك 1986 لآل روتشيلد .

أخذ قراراً بتقل أكثره لمكان محصن في فورت نوكس في ولاية كنتاكي بامريكا. طبعاً لا توجد وثيقة رسمية تحدد كم مقداره عموماً وكم منه في امريكا.

معن الامين ايضاً من حركة مواطنون ومواطنات في دولة يقول:

بعد التسعينات بدأت الدولة تستدين بالدولار كيف بدها تسدد؟

منذ 1996 بدأت الدولة تقترض من امريكا بالدولار، وهي غير محمية مما يسمح لمحاكم أمريكا ان تضع يدها على موجودات لبنان في الخارج اذا عجز لبنان عن السداد والموجودات هو الذهب ومقداره 286 طن ذهب للبنان اي حوالي 12 مليار دولار. هذا الذهب موجودات قابلة للاستعمال. لذا يمكن للمحاكم الأمريكية وضع اليد عليه. وقد يكون تم التصرف بالذهب؟؟؟

المهم أن نحاس وحركته رفعوا شعار استعادة الذهب؟ بينما كانت أمريكا قد أعلنت وخاصة بعد أن استعادت المانيا بعض ذهبها بأن عاصفة في نورث فوكس أغرقت كل الموجودات الذهبية. فأية رواية بوليسية هذه! أما مطالباتت داغر فلم تكن سوى مزادات سياسية حيث يعرف أن ذلك مستحيل. المهم منذ الحرية السياسية 1990 فقد لبنان معظم مواقع الإنتاجية!

هل من سمات ماوية في النظام الصيني الحالي؟

تتداخل محيطات/أطراف النظريات لكن تحتفظ كل نظرية بجوهرها
حدود تداخل ماو ودينغ

سار ماو أو إتبع خط التحليل الذي اختطه ماركس وطوره لينين ولاحقا ستالين بأن قوى الثورة ليست فقط الفلاحين ولكن طبقات ومجموعات أخرى في المجتمعات ما قبل الرأسمالية يمكنها المشاركة في مرحلة الثورة الديمقراطية او المرحلة الديمقراطية للثورة، وبأن سلوك عديد من الطبقات في بلد معين تتأثر تُصاب جرّاء السيطرة الأجنبية.

فمن ناحية، فإن الذين يركزون على مروّات ماو في تكتيكاته ومهارته في تكييف نفسه طبقاً للظروف او الشروط المتغيرة يجادلون (كما فعل الماركسيون السوفييت في الستينات) بأن ماو كان إما استسلامي، نظراً لما قدمه من تنازلات عام 1938 و 1945 وفي أوائل الخمسينات "للبرجوازية القومية" أو أنه انتهازي لا مبدئي أو كليهما.

لقد قام ماو بتوسيع ما بين ساقّي الفرجار حيث رأى ماو باكراً منذ 1928 بأنه حتى المشردين الريفيين وعناصر أخرى مشابهة لهم يمكن تحويلهم إلى مقاتلي طليعة بروليتارية بدمجهم انخراطهم في دراسة ومشاركة في الممارسة الثورية وقد سار هذا الخط وامتد طوال نصف قرن من تفكيره .

بودنا الإشارة هنا إلى أن معظم الأطروحات تتقاطع محيطاتها مع بعضها البعض، ولكن لا يصل التقاطع إلى الجوهر. لذا، كان بوسع دينغ الزعم أن فريقه امتداد لماو. كما ان الاختلاف واسع بين ماو وماركوزه، ولكن الأخير أخذ طرح ماو بأن المشردين أو "البروليتاريا الرثة" يمكن أن يكونوا ضمن قوى الثورة. ماركوزه ذهب بعيداً إلى الاقتراب من تسليم هؤلاء قيادة الثورة أو أن يكونوا طليعتها متحمساً للثورة الطلابية في فرنسا 1968، وغاب عنه طبعاً ضرورة وجود الحزب الثوري الذي يرشدهم ويبلورهم.

لا يمكنك التقليل من خبرة ماو النضالية الميدانية والقاعدية تماماً. بل إن كل من جرّب العمل الجماهيري وعاش بين الطبقات الشعبية يمكنه التقاط نزع التمرد لدى المشردين ونقلهم إلى درجة من الوعي الثوري ليكونوا او يكون بعضهم مناضل شرس.

كما أن خبرة ماو نفسها قبل السلطة وبعدها علمته ان البرجوازية ليست مسألة هواية او انحراف فكري بل مصالح طبقية راسخة واصحابها جاهزون للقتال من أجلها. أليس القمع المعولم جميعه برجوازي من أجل رأس المال. لذا، تنبه ماو لهذا داخل الحزب متأخراً، فهُزِم تياره. لكن التيار المنتصر كان يعلم جيداً بأن عليه المناورة كي يثبت في السلطة، فأبقى على بعض تراث ماو وقام بلوي أعناق بعض موافقه كي يمرر ما يرى. يَصْرُ قادة الصين ما بعد ماو على الزعم بأن النظام الذي طبقوه هو امتداد للمستوى الإيجابي في التجربة الماوية. ومن حيث الشكل يتم الاحتفاظ بصورة ماو إلى جانب الزعماء الجدد وإبقاء صورته على العملة وتدريب تعاليمه... الخ.

في مقال نُشر في منصة Qiao Collective :

“أكد Isak Novak على الاستمرارية بين مشروعَي Mao و Deng، بأن ماو رأى أهمية البرجوازية الوطنية في التنمية الاقتصادية للبلاد وأن الصين يجب أن تستخدم الرأسمالية للارتقاء بالاقتصاد ومستوى معيشة الشعب ؛ ولكن مع الاحتفاظ بهيكل مؤسساتية التي تضمن بدورها عدم سيطرة البرجوازية على الدولة. وبالمثل ، علم دنغ أن تطوير قوى الإنتاج أمر أساسي للبناء الاشتراكي. لذلك دعا إلى رأسمالية محدودة شديدة التنظيم مع ملكية الدولة للقمم الاقتصادية المسيطرة”

فتركيز دينغ على الإنتاج لا يختلف مع ما أرساه ماو حيث كان النمو في الصين في فترة ماو عالياً وهو الذي اسس للنمو بعد ماو. ولكن دينغ ومن بعده أخذوا الأمور إلى السماح بعودة البنى الطبقية في المجتمع الصيني. لعل الفارق أن ماو كان يُسَجِّر كافة الجهود والطبقات لتعظيم البناء الاشتراكي مع لجم التنوعات البرجوازية. أما اليوم، فإن ما يحصل في الصين هو "قمم" طبقية من المليارديرات.

هل السبب أن الحزب واثق بأن قياد البلد بيده وبوسعه أن يُطيل الحبل للبرجوازية وبوسعه شده؟ أم أن الحزب يأخذ الصين إلى رأسمالية جديدة بينها حزب شيوعي؟ لعل الخلاف في التقييم في هذا المستوى تحديداً هو أكثر ما يختلف عليه الكثير من الباحثين. ولذا، يبقى القرار مفتوحاً بناء على الشد والجذب الطبقيين داخل الصين نفسها من جهة، ودور الثلاثي الثوري في لجم الانحراف في الصين نحو الرأسمالية من جهة ثانية.

سباق وصف الصين ومآلها

كما أشرنا في غير موضع، إن التعدد والتنافر والتناقض في تقييم التجربة الصينية يقود إلى الضياع بقدر ما يقود إلى اليقين. لذا اخترنا تركيز وتوضيح ذلك في اختصار نماذج عن تلك المواقف.

إذا صح الضخ النظري بوجود التراجع الهائل للدولة عن قطاعات واسعة من الاقتصاد، هنالك مبرر لوصف الاقتصاد السياسي الصيني بأنه "ليبرالي جديد بخصائص صينية"، كما كتب الاقتصادي الماركسي ديفيد هارفي. أما والدين بيلو "التروتسكي المتحمس" فيقول، ربما يكون من الأفضل وصفها بأنها اقتصاد سوق مع جزر استراتيجية للإنتاج الخاضع لسيطرة الدولة مع مراقبة اقتصادية كلية واسعة تمارسها الدولة المركزية.

ولكن كما كتب **Ho-fung Hung**، فإن الصين "بعيدة كل البعد عن أن تصبح قوة تخريبية من شأنها أن تحول النظام النيوليبرالي الحالي لأن الصين نفسها هي واحدة من أكبر المستفيدين من هذا النظام. يؤكد هونغ على تمسك الصين بجميع الجوانب التي تدفع الصين للحفاظ على مشاركتها في الحفاظ على النظام الحالي، بما في ذلك بأن وقف تمويل الولايات المتحدة يمثل خطراً على الصين نفسها. لكن فرضياته غدت في موضع سييء للغاية في السنوات الأربع منذ نشره، حيث تصاعدت المواجهة بين البلدين

في موقف معاكس لموقف هونغ، نجد النظرية القائلة بأن الصين لا تصعد بالفعل بشكل لا يمكن كتمه فحسب، بل إنها تفعل ذلك من خلال لعب دور حميد في النظام العالمي - أي بشكل "تخريبي" مؤثر في النظام الإمبريالي. هذا ما يقترحه جيوفاني أريغي مقتطفاً في عمله (*آدم سميث في بكين 11* آدم سميث في بكين (لندن: فيرسو، 2007) كما أشرنا سابقاً. لقد حدد عناصر في تاريخ الصين قبل الغزوات الأوروبية لتحديد وجود اقتصاد السوق غير الرأسمالي - أي غير الاستغلالي -. وهو يجادل بأن هذا، وليس الإصلاح البرجوازي، هو ما يمكن أن يطفو على السطح الآن وهو ما ستعرضه الصين على بقية العالم.

لعل استناد أريغي المتفائل، وهو من رواد مدرسة النظام العالمي هو استناده للتطور التاريخي، ولكن المعضلة التي لا يسهل حلها هي إلى أي حد يتكرر التاريخ وإلى أي حد يمكننا توقع ذلك، وباي شكل يتكرر؟

إن توقعات سميث بأن الصين سترتفع إلى شبه محيط مما يهدد النظام العالمي وتوقعات لي بأنها ستبقى تابعة لا يقدمان كثيراً في تحديد مسار تطور الصين. بينما يرى **Ho-fung Hung**، أن الصين "بعيدة كل البعد عن أن تصبح قوة تخريبية من شأنها أن تحول النظام النيوليبرالي الحالي لأن الصين نفسها هي واحدة من أكبر المستفيدين من هذا النظام. ونكرر هنا بأنه لم يحسب بأن الأمر ليس فقط في حدود رغبة أو مصلحة أو مخطط الصين، فما تقوم به أمريكا منذ فترة ترامب قلبت هذا رأساً على عقب.

وبالمقابل، فإن تفاؤل أريغي يوحى بأن الصين تأخذ العالم باتجاه تأكيد أن النظام الاقتصادي الراسمالي هو الأخير!

يو يضع الصين في خانة أضعف وهي أن عليها قبل أن تصبح امبراطورية ان تحرر تايوان، وهذا براينا يعني: احتمال الصراع مع الولايات المتحدة التي هي بهذا الاتجاه، أي إضطرار الصين لهذا.

يضيف يو: "...الصين قوة دولة رأسمالية مميزة وقوة توسعية ، وهي ليست على استعداد لأن تكون شريكاً من الدرجة الثانية للولايات المتحدة. فالصين بالتالي جزء من النيوليبرالية العالمية وهي أيضاً قوة دولة رأسمالية تقف بمعزل عنها. هذا المزيج الغريب يعني أنها تستفيد في نفس الوقت من النظام الليبرالي الجديد وتمثل تحدياً له".

وهكذا، كأنه يصنف الصين كحالة وسطية، أهي براجماتية أم انتهازية؟ بيير روسيت مثل انترناسيونال فيو بوينت يقطع بأن الصين إمبريالية في طور التكوين بغض النظر عن عناصر نجاحها.

ولكن، بعيداً عن تناقض التوصيفات، تهمننا الإشارة إلى روبنسن: "إن السياق الحالي يبدد توقع ظهور طبقة رأسمالية عابرة للحدود بمشاركة الصينيين والأمريكيين. إن اختيار مسار مختلف عن النيوليبرالية ليس السبب الوحيد لهذا الطلاق (روبنسون ، 2017). لم تتضمن جمعية "أمريكا الصينية" - قبل أزمة عام 2008 - أي اندماج للطبقات الحاكمة ولا الخطوط العريضة لدولة مشتركة ناشئة".

ليس شرطاً أن تتبلور طبقة رأسمالية عابرة للحدود بمشاركة الصين، فالطبقة حتى في البلد الواحد تتضمن شرائح وحتى تناقضات، ولكنها تبقى عموماً طبقة على الأقل في مواجهة الطبقات الأخرى. وهذا ما نقصده بوجود أو تبلور أكثر لتحويل الكوكب إلى قطاع عام رأسمالي معولم لصالح الطبقات الرأسمالية تتفق هنا وتقتتل هناك ولكنها تبقى هي مكونات النظام الراسمالي الذي يجب الحفاظ عليه بمختلف الأساليب المراوحة بين الهيمنة والسيطرة.

وهنا نصل إلى تساؤل في: الواقع والخيار الصيني.

فيما يتعلق بالواقع فالصين منخرطة في النظام العالمي كما ورد في عديد صفحات هذا الكتاب.

هذا هو الواقع، فهل يكون خيار الصين تعميق الانخراط وهل تسمح به الإمبريالية أم هل يمكنها تكوين قطاعها المعولم الخاص بها مع الجنوب الذي تحدث عنه سمير أمين؟ ولنقل وصولاً به إلى قطاعها الإشتراكي المعولم إذا بقي التوجه الجذري بقيادة زعيمها الحالي؟

إن قراءة المشهد الحالي لا تشي بتشارك صيني غربي في قطاع عام راسمالي معولم ولكنه يؤكد على أهمية دور وجذرية دول من المحيط تتعاطى مع الصين بمعنى لجم التحول الصيني باتجاه الراسمالية أكثر أو تقوية التحول الإشتراكي ناقلة القطاع المعولم إلى أممية اشتراكية. هل هذا من قبيل الحلم؟ ربما لكنه يقوم على الضرورة التاريخية

هذا التضارب في التحليلات قد يأخذنا إلى أمرين:

الأول: أن المسار العملي للصين يحول دون أن نصل إلى قرار علمي قطعي بطبيعة النظام ومآله وليس إلى قرار أو حكم إيديولوجي أو سياسي أو حتى طبقي. والثاني: أن علينا النظر إلى الصين في سياق الدول أو الأمم التي لم تأخذ طريقا راسماليا بمعنى اللحاق وكيف يمكن تغيير مسارها وكيف يمكن توظيف الصين لصالح هذا التوجه أي أخذ مسارها باتجاه:

- التنمية بالحماية الشعبية
- وفك الارتباط
- والاشتراكية.

وكيف يمكن توظيف الصين لصالح هذا التوجه. هذا هو السؤال وهو في الوقت نفسه مشروع الضرورة التاريخية.

وبعد:

ما سبب أن هجوم اليسار على الصين اشد من هجوم الليبراليين؟ هل السبب غياب أممية؟ انغلاق إيديولوجي فتوي وهل يخدم أو يتقاطع هذا مع بؤار عدوان إمبريالي؟ وهل هذا هو اليسار بالمعنى الحقيقي أي الشيوعي؟ هل يسير مؤيدوا الصين باتجاه كومنترن صيني أم أممية حرة؟ وهل الأممية الجديدة التي دعى لها سمير امين ستكون نسخة عن الكومنترن! هل وصل التواضع الثوري إلى درجة من المرونة بحيث أصبح المطلوب طبقة وسطى عالمياً نموذجها المحتذى هو الصين الحالية؟ وهل هو تواضع أم مساومة أم تحريف. مقال برونو جريج لمحقق العرب والصين. الصين مجتمع الطبقة الوسطى: هل وضع الصين انتقالي كطبقة وسطى أم نهائي؟ يعيد هذا إلى الذهن النمط الاشتراكي لمصر الناصرية حيث كان الشعار تحويل مصر إلى طبقة وسطى. هل هناك تطوير لا مباشر لأطروحة ولرشتين عن شبه المحيط بالعمل لعالم طبقة وسطى لتبريد التناقض ليكون هذا مثابة وسادة/مخدة نظام الهيمنة، لكن هل سيبقى نظاماً عالمياً. هل الصين وسادة وخاصة لأنها ليست كالدول التي رضيت بوضعها الوسطى وهي برأينا عدم الانحياز. هل صعود الصين كأمة هو أحجية؟ أم الأحجية هي طبيعة النظام إيديولوجياً وربما طبقياً؟

يعني السؤال بأن هناك صعود صيني بغض النظر عن طبيعة النظام أي طبقته تحديداً، فهو نظام وطني/قومي وغير تابع للإمبريالية الغربية خاصة، وهذا أمر هام حتى لو كان منافساً لها على نفس الساحة بل إن كونه منافساً ليس شرطاً أن يكون مثلها توجهها وموقفاً. وبالطبع ليس اشتراكياً بالمعنى اللينيني المألوف كما يوحي هو نفسه أو كما يحتاج مؤيدوه وقياديوه وخاصة الرئيس الحالي. ولأن هذا النظام مثار جدل كبير، يجد الباحث نفسه في حالة من الحيرة. فمن يكتب ويحلل وينشر لا يكتب لنفسه مذكراته، ولو كان يكتب لنفسه لاحتفظ بذلك كخصوصية. ولأن النشر هو مشاع للغير فهذا يضع الكاتب على المشرحة.

غلقت الإمبريالية وخاصة الأمريكية عدائها للصين الشعبية وللاتحاد السوفييتي بأنهما نظامين شيوعيين يصادران الملكية الخاصة والحريات وحقوق الإنسان وبأنهما على راس الأنظمة الشمولية والاستبدادية ومؤدلجة وتقتل المبادرة الفردية... الخ. قاد هذا الضخ الإعلامي الخطير إلى الإدخال في روع البشرية أن المشكلة الإنسانية هي في وجود أنظمة اشتراكية سواء بالفعل أو بالنوايا والتوجهات. وعليه، فإن إسقاط أو سقوط هذه الأنظمة سيحول العالم إلى واحة السلام الرأسمالي. أو كما كتب، ثم

تراجع، الياباني الأمريكي فرانسيس فوكوياما بأن الرأسمالية هي نهاية التاريخ ، اي أن الإنسان الرأسمالي هو الإنسان الأخير. وبالطبع غني عن التذكير بأن الإنسان الأخير مقولة تنفيها قوانين الديالكتيك.

لكن تفكك الكتلة الاشتراكية ، أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وتغيير النظام في الصين الشعبية أعطى الرأسمالية فرصة الكشف عن جوهرها الدموي وخاصة حيث التهمت اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي ، في فترة حكم يلتسين، وألحقتها بالسوق الرأسمالية كتتابع ومستهلكين وحتى أصبح بعضها مواقع للنااتو بعدوانيته ضد روسيا الاتحادية رغم أن الأخيرة غدت رأسمالية! وواصلت الرأسمالية تغولها لتشن على العالم الحربيين الباردة والساخنة . ورغم تعافي الاتحاد الروسي بعد يلتسين، إلا أنه لم يعد ضدًا مكافئًا للرأسمالية الغربية مما جعل منافسته لها على نفس الأرضية الرأسمالية. وإن كانت شروط روسيا أقل توحشا من الرأسماليات الغربية الإمبريالية الكلاسيكية.

ولم يختلف الأمر تجاه الصين الشعبية من حيث عدوانية الغرب، وإن اختلف من حيث عدم التمكن الغربي الإمبريالي من نهبها أو تفشيها كلياً رغم حصوله منها على ربح كبير، اي أن الصين مثابة مستفيد ولكن بثمن كبير تدفعه للشركات الغربية من الفائض القومي وما يقع كاستغلال أجنبي على الطبقة العاملة التي تخسر القيمة الزائدة للخارج ناهيك عن كونها تُستغل داخليا. ورغم كافة هذه السمات الرأسمالية واصل الغرب العداء ضد الصين!

لا يقتصر الموقف ضد الصين على الأنظمة البرجوازية ونظامها الرأسمالي بل يتعداه إلى كثير من الاتجاهات اليسارية كالكثير من الماويين واليسار الشكلافي ممثلاً في التروتسكيين كما وضعنا في فصول هذا الكتاب.

لكن ما يهمنا في نهاية هذا الكتاب:

• ما هي الصين

• وموقف الإمبريالية ضد الصين خاصة وهو موقف يصل أحيانا حافة حرب عالمية.

• وما موقف قوى الثورة عالميا من الصين.

وهذا يشترط النقاش فيما اذا كان الغرب باتجاه حرب فعلية أم سلسلة مناورات لتقييد طموحات الصين ، أي قد يصل الغرب الى قناعة بأن عصر احتلال بلد حتى بحجم العراق أو أفغانستان لم يعد سهلاً. وعليه، فإن احتلال الصين أو هزيمتها بالمعنى الاستسلامي بالاستعمار الكلاسيكي مستحيلة وخاصة دون النووي، الذي بادر ماو في

حيازته باعتباره شرطاً أساسياً لحماية تنمية وطنية مستقلة، وعليه يرى الغرب أن لا بد من هدنة ما أو آليات احتواء وتقييد ما. وهنا لا تكون الهدنة تحول إنساني لدى الإمبريالية بل موقف مؤقت واضطراري.

ولكن هل تفيد تجربة العالم بأن الرأسمالية يمكن أن تتأمن؟ وهو ما نفاه ما بقوله: "لا يمكن للرأسمالي أن يتحول إلى بوذا". ونحن نعلم أن الرأسماليات لا تتصلج حتى مع بعضها البعض. فتأخي اللصوص كما كتب ماركس، هو مؤقت طالما هناك خصما لهم جميعاً. والخصم موجود. فهل يعني هذا أن الطريق بأن تنخرط الصين في بنية الإمبرياليات الغربية على قدم الموقف ضد الأمم الأخرى؟ وهذا يعني عدم أنسنة الصين نفسها وبالطبع عدم أنسنة الإمبرياليات الغربية على حد سواء وربما لتشكل جميعها حكومة عالمية، وهذا سيناريو خطير وبمشاركة الصين يصبح أخطر.

يكتب كثير من إيديولوجيي الغرب بأن هذا الغرب غفل عن الصين لينتبه وإذ بها قد سعدت وصار من الصعب لجمها، وربما من الأجدى أو لا مناص من شن الحرب ضدها. وهذا تفسير ضعيف بمعنى أن الغرب كان يرى مسار الصين ويغض الطرف عنه لأكثر من سبب منها:

1- تمتعه بما يربح بالتبادل اللامتكافئ مع الصين على الأخص في أجرة الطبقة العاملة وكان يعلم أن الصين تقتبس أو "تسرق" أو تحرر التكنولوجيا الحديثة.

2- الاقتناع بأن الطريق الرأسمالي الذي تسير فيه الصين سيقوّض توجهها الإشتراكي لا محالة لأن نهاية هذا الطريق هو فقط الرأسمالية.

3- ولأن تطور الصين سيبقى تابعاً وملحقاً، ولن تصل مستوى المنافسة كما هو حال الهند والنمور الآسيوية أي سيبقى تطورها تابعاً، ولذا جرى غض الطرف حتى عن رحيل الصناعات منها إلى الصين مع قناعة لديه أن بوسعه لجمها في لحظة ما.

هل اعتقد الغرب الإمبريالي بأن الحزب الشيوعي الصيني حتى لو تمسك بالماركسية-فإن التطور الاقتصادي، حركة راس المال ستخلق طبقة رأسمالية ستجرفه نحو نظام رأسمالي لا محالة، وحتى رأسمالي تابع؟ أي أن الحزب سيفشل في قيادة البلد وأن الصين في التحليل الأخير إما ستتهار مثل روسيا يلتسين أو سوف تترسمل رسملة تابعة.

توصلنا هذه الأمور المفتوحة على عديد الاحتمالات إلى عدم الجزم بما سيؤول إليه وضع الصين. فمن حيث علاقات الإنتاج، أي العلاقات الاجتماعية الطبقيّة في الصين هي علاقات مزدوجة وربما مختلطة بين:

علاقات إنتاج رأسمالية في القطاع الخاص وعلاقات ملكية عامة في القطاع الدولاني. والسلطة الحزبية تحديداً لا تزال ممسكة بعملية التوازن ما بين القطاعين أي ما بين القوة الاجتماعية الطبقيّة في القطاعين. بل ومن جهة أخرى إلى جانب القطاع المعولم الأجنبي.

وهذا يفتح على السؤال: هل يمكن ان تبقى هذه السلطة في وضع من يمسك زمام المهادنة الطبقيّة؟ بالقياس النظري ، فالجواب لا، ولكن من حيث التجربة العملية، حتى اليوم نعم. وقد يدعم هذا ما ورد من صينيين في سياق البحث بأنهم يهتمون بدور الحزب في انتشار البلد، واعتقادهم ان الديمقراطية الغربية تمنح فئة قليلة السيطرة على المجتمع، أو حتى طبقا لأطروحة أريغي فإن الصين ستأخذ العالم إلى غير الرأسمالية.

والسؤال الآخر، هل الصين المنخرطة في النظام العالمي في السوق العالمية وحتى بدور قيادي هل هي إمبريالية؟ أو هل سوف تتحول إلى إمبريالية بالضرورة؟ والجواب، استنادا إلى أطروحة لينين كما سبق، ليس شرطاً، أو حتماً، لكنه في ظروف ما أمر ممكن، اي ان شروط لينين تضيء ولكن لا تكفي.

هل على الصين أن لا تنخرط في النظام بل السوق العالمية كي لا تصبح إمبريالية؟ هل يعني هذا أن تفرمل الصين عجلة الإنتاج وتوجهها وتحصر طاقة إنتاجها لصالح السوق المحلية كي لا تضطر لأن تصبح إمبريالية؟ والجواب هنا موقف مثالي وغير عملي لأن كثيراً من الدول سوف تتبادل مع الصين ، وفي هذه الحالة هل يمكن التوصل إلى تبادل متكافئ؟ كما أنه يطلق العنان لتعول الإمبرياليات على الأمم ولا يمنعها من الحرب على الصين.

إذا كان لا يمكن للصين الطلاق مع النظام العالمي من جهة، ولا بد من التصدي له من جهة ثانية، فإن هذا يجب أن يأخذ بالحسبان: طبيعة نظام الدولة/الدول الأخرى التي لها مصلحة في التبادل مع الصين من جهة ونضال القوى الثورية عالمياً من جهة ثانية ونضال الشيوعيين الصينيين من جهة ثالثة.

الصين منخرطة في مجمل السوق العالمية وهي تكسب من ذلك مما يعني انها لا تستطيع وليس من مصلحتها العودة إلى الوراء أو الانسحاب إلى الداخل في حالة دفاع اقتصادي عن الذات وخاصة على ضوء العقبات العدوانية، وتراجع الاستهلاك العالمي بسبب وباء كورونا. صحيح أن الصين بدأت مؤخراً بتوسيع معدة السوق المحلية ، ولكن هل هذا بهدف القطيعة مع السوق العالمية؟ بالطبع لا. بل إن مشروع الحزام والطريق يشي بأن الصين باتجاه الاعتماد المعولم على الذات. والذي ربما نقرأه على أنه "اعتماد معولم على الصين"، وهذا يمكن فهمه او تفسيره بسهولة بأن الصين مركز وكل من يتعامل معها محيطاً، وهذا يعيدها إلى دائرة التحول إلى

إمبريالية إذا لم يتم تفعيل الضبط من الأطراف الثورية الثلاثة بمعنى أن العلاقة جدلية بين الجميع في هذا السياق.

يزعم التروتسك كثيرا وحتى بعض الماويين عن أن علاقات الصين مع بلدان العالم كإفريقيا وأمريكا الجنوبية هي علاقات إمبريالية واستغلالية تحديدا؟ وللجواب على هذا هنالك ملاحظتين:

الأولى: ليس محسوم أمر الدور الإمبريالي للصين في هذه البلدان، والصين لا شك ليست فاعل خير، ولا شك بأنها تستهدف الربح ولكن تعاطيها مختلف جدا عن تعاطي الإمبرياليات الغربية.

والثانية: ماذا عن تلكم البلدان / الأنظمة ؟ بمعنى لماذا عليها أن تقبل علاقة التبعية؟ وهل خيارها الراسمالي هو الحقيقي، أم أن الخيار الآخر هو الأفضل اي الأخذ بما نراه:

البدء بتبني التنمية بالحماية الشعبية

والتوجه إثر ذلك نحو فك الارتباط وصولاً إلى الإشتراكية ونقصد هنا بأن العالم ليس أمام خيارين فقط، فإما تبعية للغرب وإما تبعية للصين وتوريطها نحو الإمبريالية. ونقصد بالعالم هنا الثورة العالمية الإشتراكية تحديداً. وإذا نظرنا للعالم فقط من هذين الخيارين فقط فإننا نضع نهاية ماساوية للتاريخ، وهذا ليس صحيحاً.

وبالتحديد، نقصد ما يلي: طالما أن النظام الاقتصادي الصيني في حالة تحول ممتد نحو الإشتراكية بعد ثلاثة عقود أي أن الإشتراكية على أو بسمات صينية تؤكد بأن الوصول إلى الإشتراكية أمر يحتاج عقوداً، وبأن كل ما تقوم به الصين هو بناء ذاتها والوصول حتى 2030 إلى وضعية الدول متوسطة الدخل، فإن هذا يعني، حتى لو لم تصرح بذلك، بأنها تجيز لنفسها استخدام آليات راسمالية لتسريع نموها وتطورها على اعتبار بأن القاعدة المادية المتطورة هي القاعدة/المدخل الحقيقي والمضمون إلى الإشتراكية، وهذا مدخل دينغ. وإذا صح هذا فهو يتقاطع ويكمل مشروع ماو في مرتكزاته الثلاثة:

- إرساء قاعدة إنتاجية
- الأخذ بتكنولوجيا الغرب
- وحماية الوطن بالنووي.

لذا تستخدم الصين في متاجرتها آليات مختلفة عن آليات الغرب الإمبريالي اي لا تلجأ إلى الاقتحام ، بل كما يبدو تلجأ إلى الدبلوماسية الاقتصادية والمبنية على العرض

والاستدعاء. من هنا يغدو من الصعب إطلاق وصف "إمبريالية" على الصين ومن الأصبعب الأصرار على أن الصين لا تزال ماوية.
بناء على هذا الوضع المتحرك يجري رد السؤال أو الأمر إلى أو على ثلاثي الثورة العالمية:

- الشيوعيون الصينيون
- الثوريون/الشيوعيون في المحيط
- الأنظمة الأخرى/التقدمية التي هي في وضعية الاختيار في العلاقة بين:
- إما العلاقة مع الصين
- أو العلاقة مع المركز الإمبريالي.

ويعني الاختيار هنا أن هذا النظام أو ذلك هو نفسه الذي يختار هذه الاستراتيجية أو تلك وهو الذي يساهم في فرض أو ترويج استراتيجية مختلفة عن الإثنتين معاً بمعنى انتهاج هذا النظام أو ذلك استراتيجية تنموية اشتراكية أممية جوهرية، تبدأ بما نطرحه:

- موديل التنمية بالحماية الشعبية

- وصولاً إلى فك الارتباط بالسوق العالمية وخاصة الغربية وإقامة علاقات اقتصادية مع الصين محكومة بعدم التبعية وبالحفاظ على الاستقلال الاقتصادي الذاتي بمعنى أن الصين لا تزال تسمح بذلك. وفي حال نجح هذا التوجه من بلدان المحيط، فإنه يرسى نهجاً اشتراكياً ويساهم في تضبيب التوجه الصيني بعيداً عن الراسمالية المتوحشة على الأقل.

قد ينسجم هذا الطرح من جانبنا مع التدرج والهدوء الصيني والحديث بأن وصول الاشتراكية لن يتم قبل عام 2050 بما هو مؤشر على أن الصين في فترة انتقالية مديدة مما يجعل معرفة مسارها امر صعب ولا داع لجهد كبير لتحديده له طالما أو إذا كانت تتطور وتتأنسن.

وهذا يتطلب التركيز على العامل الأكثر أهمية في التعاطي مع التجربة الصينية وهو مواقف القوى الثورية الثلاثة المذكورة أعلاه في قراءة التجربة الصينية قراءة من يراقب الصين بحذر ويتفادى كيل المديح بطريقة تابعة كما فعل البعض مع الاتحاد السوفييتي لأن الموقف النقدي والجذري علاوة على تفاديه التبعية فهو يساهم في:

عدم الإطراء والتسليم بالتجربة الصينية مما يدفعها لرؤية نفسها بشكل أفضل ويلجم توجهاتها "الإمبريالية" سواء موجودة أو جنينية ويردها ما أمكن باتجاه الاشتراكية. ويلعب دورا حاسما كل حزب ثوري في وطنه بأن يستفيد من التجربة الصينية ويتلافى أخطائها ويبين إنحرافات⁹³. وهذا يعني أن مسؤولية فهم الصين وتحديد جوهر نظامها هي مسؤولية أممية لا قومية صينية فقط مما يدفعنا إلى الخلوص بالقول: يبقى السؤال مفتوحا، وقيد المراقبة والدرس والتقييم وأخذ العبرة ويكون الإنجاز ليس الحكم القطعي أن الصين كذا بل ماذا نعمل كل في ساحته. وقد يأخذنا هذا الأمر إلى تحديد موقف من الصين على ضوء كل خطوة وتطور.

لقد أدرجنا في هذا الكتاب العديد من التقييمات والأطروحات، وهذا بالطبع ليس كل شي وعليه، إذا كان لدى كل فريق معطيات رقمية متضاربة سواء لسوء المعلومة أو لخبث الاستخدام فهل نعود في الحسم إلى:

- النظرية الصرفة

- أو قياس الواقع المتغير على النظرية كي تتطور؟

يأخذنا جدل العلاقة بين النظرية والواقع المتغير الذي، هو كالنظرية يصنعه الإنسان عبر العمل ، عبر الحدث وفهم الحدث والإحاطة به وإحداث حدث من كل هذا، إلى أسئلة عديدة يجب العمل على إجابتها:

هل يقوم الشيوعيين الصينيون ببناء نظام اشتراكي أم لا؟

وهل هي ظاهرة صحية اختلاف اليسار تجاه الصين حتى بأكثر من اختلاف اليمين ضدها؟

هل علينا الوقوف مع الصين لتفادي مذبحة عالمية تُجَوِّز لها الإمبريالية مما يجعل المشكلة ليست في إثبات أن الصين إمبريالية بل في حماية البشرية؟

ما هو الموقف الصحيح؟ هل هو الوصول إلى طريق مسدود في فهم الصين أم ترك الأسئلة مفتوحة مع الشغل على حلها؟

93 المقتطف التالي من اصدقاء الصين في زيمبابوي:

"...على عكس الولايات المتحدة المتفاخرة ، فإن الصين ليست مهتمة بالسيطرة على العالم وتفضل الانتماء إلى كومنولث عالمي من القيم المشتركة...عندما واجهت زيمبابوي مشاكل مع الدول الغربية، التي شهدت هذه الأخيرة تفرض عقوبات عقابية بعد برنامج الإصلاح الزراعي في عام 1980، جاءت الصين للإنقاذ، حيث أن زيمبابوي استندت إلى سياسة نظرة الشرق الخاصة بها على العلاقات الجيدة مع الصين ... يكمن مستقبل زيمبابوي في القوى التقدمية مثل الصين، التي أظهرت في عهد الرئيس شي جين بينغ القيادة والرجحان والشهامة.

[Zimbabwe stands against anti-China propaganda](#)

By Friends of Socialist China on Oct 15, 2021

هذا الموقف المتواضع لا يؤسس لموقف جذري يساهم في لجم التوجه الراسمالي وربما الإمبريالي للصين.

بالقياس النظري، فإنه في المستوى العالمي اي الانخراط في السوق العالمية لا يخدم الاعتقاد بأن الصين ذاهبة إلى الجنة عبر الجحيم وخاصة أن وقود الجحيم ليس بيدها وحدها، على ضوء الوجود بل الحضور الضخم للشركات متعددة الجنسية الغربية بالطبع إلا إذا كان الحزب في وضع من الثورية بحيث يقتلعها. ولكن، على المستوى الداخلي الاجتماعي الطبقي أي العملي، فإن التبلور الطبقي يقود إلى تخندق طبقي مما يجعل الصراع الطبقي أمراً يفرض نفسه بسبب انتزاع الفائض للتراكم والذي اي التراكم يصب جزء منه في جيوب قطاعات من الحزب الشيوعي!

ليست الصين ، على أهميتها، كل العالم، ولذا، فإن تغول الراسمالية بعد تفكك الكتلة الاشتراكية، وبعد ازمة 2008 وكوفيد 19 هي واقع عملي يخدم النظرية بمعنى أن هناك خيار اشتراكي في هذا العالم، وهذا يعني أن أممية متجددة يمكن أن تساهم ليس فقط في ضبط الإيقاع الصيني لصالح الاشتراكية ولكن يمكنها أخذ العديد من بلدان العالم باتجاه الاشتراكية الأمر الذي يقوي الاتجاهات الاشتراكية في الصين على حساب الليبرالية، نعم إن العالم أوسع من الصين رغم إتساعها.

ولكن، هناك اللاعب الآخر، فهو ليس مجرد خصم بل عدو: إنه المعسكر الإمبريالي وهو أيضاً ثلاثي:

- المركز كأنظمة حاكمة طبقياً وملكياً
- القوى السياسية الليبرالية والنيوليبرالية داخل المركز بثقافتها العنصرية ومصالحها في العيش من التنشيط والنهب.
- الأنظمة والقوى اليمينية التابعة للمركز الإمبريالي في عموم العالم بما فيها الصين نفسها.

الصراع ما بين الكتلتين قائم ويزداد سخونة ووضوحاً وتنوعاً. من مؤشرات ذلك، علاوة على إعادة الإمبريالية تدوير علاقات تابعيها لمحاصرة الصين وتعويضها عن ما تخسره في تخندقها ضد الصين، فهي وصلت حد تحريك الليبراليين والراسماليين داخل الصين نفسها. فانقطاع الكهرباء وعدم وصول الفحم إلى محطات توليد الطاقة، اي الخلل في توريد الطاقة الأحفورية، وإفلاس شركات العقارات العشرة الكبرى في الصين تشير إلى أن البرجوازية تشن الحرب الطبقيّة من الداخل ضد النظام⁹⁴. صحيح أن مع النظام هناك

في الأونة الأخيرة ، ادعى الغرب أن الصين تقوم بتنشيط محطات جديدة تعمل بالفحم ، في محاولتها للتعافي بسرعة من أزمة COVID-19 ، مما يعكس ازدواجية خططها البيئية (ريتشارد سميث ، "حريق المناخ ، Xi Jinping ، System " Change Not تغير المناخ ، 22 نوفمبر 2020).

الجيش والحزب، ولكن تحريك قطاعات منهما ضد التوجهات الجذرية للنظام أمر ممكن بناء على تجربة الثورة الثقافية.

بالمقابل، تتجه السلطة إلى ضبط الداخل عبر توسيع معدة السوق المحلية بل حتى الاضطرار للاسحاب إلى الداخل Internal Withdrawel أمام شبكة الحصار الإمبريالي سواء بانسحاب الشركات الذي بدأه ترامب، أو دفوقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يرغم السلطة على مزيد من فك الارتباط. وهذا يعيد إلى الأذهان تجربة الاتحاد السوفييتي في بداية الثورة حيث كانت القطيعة ضده بالحصار الاقتصادي والحرب معاً مما دفعه لتطوير الرد بفك الارتباط، بالاعتماد على الذات، حتى دون أن يبلور ذلك في نظرية في حينه. كما يذكرنا بما قام به المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين منذ عام 1918 حيث بدأ المسوطنون الصهاينة بمقاطعة المنتجات الفلسطينية مع ان العكس هو ما كان يجب أن يحصل وحتى اليوم!

بقي أن نقول أن انقشاع سماء الكوكب من الغيوم، لا يعني ابدأً أن العواصف في إجازة، فأكثر ايام الشمس الساطعة في المناطق القطبية هي مقدمات لعواصف اشد، هذا وضع الصراع العالمي الذي لن تتوقف الراسمالية عنه بغير اجتنائها.

English Abstract

Socialist China or Socialist Globe

And The Role of the Revolutionary Triad

China today and China's future is the main topic of the daily world media, politics, military, academia and for sure economists.

For economists and others, the debate concentrates on China's economic/ political system and its' future:

- Is China of today a socialist system?
- Is it a capitalist system?
- Is it Imperialist regime?
- Is it a mixed regime of all of those systems?

The author made a review as much as possible to cover all main positions on China on the bases of dividing those positions as follows:

- a. How the Chinese system describing itself "Socialism by Chinese characterizes".

- b. Opinions of writers who supports the Chinese system.
- c. Opinions of writers who are liberals and in the middle.
- d. Opinions of writers who are critical and against the Chinese system
- e. Results, what are Chinese system and a different approach.

I found that the issue is not to judge and stand with or against China's regime. No doubt that it is important to study, discuss China, but still the question is what after?

The people who accept and support China's system are satisfied happy with their position, and the people who are against the Chinese system are entrenched and proud of the results which they reached no matter if their findings are real or led by ideological orientations.

While all ideas and judgments are important and beneficial but I found myself unsatisfied to stand here or there despite of the fact that I am inclined to

support Maoism of Mao or let's say Mao's politics and era.

To be interested on China it is not for the sake of China alone but for the sake of world revolution for Communist Internationalism. Accordingly, I argue that after the hot debate on what is China, how to fight for socialist China and socialist world?

The route is clear; it is the role of three world revolutionary trends:

- The real communists in China itself through their role in the internal class struggle inside China itself
- The revolutionary movement all over the world and
- The progressive regimes which cooperate with China.

The joint struggle of all those three currents must fight to strengthen China's socialist components.

Live did not stop, and revolution did not as well.

Let them busy interpretate what is China, our mission is to chage China and the World.

Adel Samara

Occupied Palestine

29 January 2022